الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد لمين دباغين. سطيف2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعيةقسم:علم الاجتماع

الرقم التسلسلي: ....
رقم التسجيل: Socio/001/02/17

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في فرععلم الاجتماع

تخصص: علم الاجتماع السياسي

بعنوان:

الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر

إعداد الطالبة: عبلة سقني

لجنة المناقشة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة	مؤسسة الانتساب	الصفة
أ.د/ الجمعي نوي	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية:2023/2022

شكر و تقدير

أحمد الله عز و جل على منه و كرمه الذي وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الثبات وأعاننا على إتمام هذا العمل و انجازه على هذا الوجه

أتقدم بخالص الشكر والامتنان لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور "**الجمعي نوي**" على تفضله بالإشراف على هذه الدراسة وعلى الاهتمام والمتابعة المستمرة والمتواصلة على صبره ورحابة صدره، فبفضل توجيهاته و نصائحه الثمينة وسعة أفقه استطعنا الوصول إلى تحقيق الأفضل في هذا العمل

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأفاضل الذين تشرفت بالدراسة على ايديهم من الابتدائي حتى التعليم العالي.

كل الشكر إلى كل الأصدقاء والصديقات، الزملاء والزميلات

و أخيرا أشكر كل من ساعدني لإتمام هذا العمل المتواضع ولو بكلمة تشجيع

شكرا لكم

بسم الله الرحمن الرحيم

(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار والدي العزيز

إلى معنى الحب والعطاء

إلى معنى الحنان والتفاني

إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى أمي الحبيبة

إلى من بها أكبر وعليه أعتمد

إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي

إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها

إلى من عرفت معها معنى الحياة

إلي أختي الحبيبة "سعاد"

إلى من أرى الحب في عينيها

والبراءة في وجهها

إلى حبيبات قلبي "خولة وآية"

إليك يا من دخلت بيتنا جديد محبوب

"محمد أصيل"

إلى إخوتي الذكور كل باسمه

إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي كل باسمه

تقاسمت معهم أيام الحزن والسعادة والفرح والأحزان

فهرس المحتويات	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
مقدمـــة	أ-د
الفصـل الأول: موضوع الدراسة	
تمهيد	6
أولا: إشكالية الدراسة.	7
ثانيا: الأهمية وأسباب اختيار الموضوع	10
ثالثا: أهـداف الدراســة	12
رابعا: فرضيات الدراسة	12
خامسا: مفاهيم الدراســـة	13
1.حول مفهوم الحزب السياسي	14
2. مفهوم السلوك الانتخابي	24
الفصل الثاني: التحليل النقدي للدراسات المشابهة	
تمهيد	31
أولا: تطور الظاهرة الحزبية في المجتمعات	32
ثانيا: الأيديولوجية كمحرك للسلوك الانتخابي	42
ثالثا: الأداء السياسي للأحزاب وأثره على السلوك الانتخابي	52
رابعا: الإعلام، الاحترافية وأثره على الانتخابات في الجزائر	57
خامسا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة	62
خلاصة	64
الفصل الثالث:تطور الممارسة السياسية والانتخابية للأحزاب السياسية في الجزائر	
تمهيد	66
أولا: نشأة ومراحل تطور الأحزاب السياسية	67

1.المرحلة الأولى (1989 – 1992)	70
2. المرحلة الثانية (1992 – 1997)	70
3.المرحلة الثالثة (1999– 2011)	71
4.المرحلة الرابعة (2012 – 2015)	71
5.المرحلة الخامسة (2016–2020)	71
ثانيا: المقاربات النظرية المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية	73
1. المادية التاريخية	73
2.المقاربة الوظيفية	74
3.مقاربة التحديث	75
ثالثا: الأحزاب السياسية من حيث التصنيفات والوظائف	76
1. الأحزاب السياسية من حيث التصنيفات	76
2. الأحزاب السياسية من حيث الوظائف	86
رابعا: بقرطة الأحزاب السياسية في الجزائر	88
1. شخصنة الأحزاب	89
2. هيمنة الأوليغارشية على الأحزاب	90
خامسا: معوقات الأداء الحزبي في الجزائر	93
1. العامل الموضوعي	93
2.العوامل الذاتية	96
خلاصة	100
الفصـــل الرابع:السلوك الانتخابي: النماذج النظرية، الأنماط والمحددات	
تمهيد	102
أولا: الاهتمام الأكاديمي بدراسة السلوك الانتخابي ودلالاته	103
1.الاهتمام الأكاديمي بدراسة السلوك الانتخابي	103

2. دلالات السلوك الانتخابي	106
ثانيا: النماذج النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي	108
1. النموذج البيئي	108
2. النموذج الاجتماعي النفسي	112
3. نموذج الاختيار العقلاني (النموذج الاستراتيجي):	115
4. نموذج التفسير بالاتجاهات	119
ثالثا: أنماط السلوك الانتخابي	121
1. اتجاه السلوك الانتخابي:	121
2. المشاركة الانتخابية	123
3. العزوف الانتخابي	126
رابعا: محددات وآثار السلوك الانتخابي	129
1.المحددات السياسية	130
2. المحددات السوسيو– إقتصادية	138
خلاصة	145
الفصل الخامس:	
تمهيد	147
أولا: الدولة – الآفلان والسلوك الانتخابي	148
ثانيا: أحداث أكتوبر 1988– دستور 23 فيفري 1989 والتعددية السياسية	155
1. أحداث أكتوبر 1988	155
2. دستور 23 فيفري 1989	159
3. مرحلة التعددية السياسية	161
ثالثا: الحراك الشعبي الجزائري 22 فيفري 2019	168
1.سياقات الحراك الشعبي	170

2. التعديل الدستوري 01 نوفمبر 2020	179
رابعا: النظام الانتخابي وانعكاساته على الأحزاب السياسية	180
1. مرحلة الأحادية الحزبية	181
2.مرحلة التعددية السياسية	181
3. انعكاسات النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية الجزائرية	183
خامسا: طبيعة الانتخابات وتطورات السلوك الانتخابي في الجزائر	185
1. الانتخابات الرئاسية	185
2. الانتخابات التشريعية	190
3. الانتخابات المحلية	194
خلاصة	198
الفصل السادس:الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.	
تمهيد	200
أولا: مجالات الدراسة.	201
1. المجال الجغرافي	201
2. المجال االزمني	202
3. المجال البشري	203
ثانيا:عينة الدراسة وطريقة استخراجها	204
ثالثا: منهج الدراسة.	209
1. المنهج الوصفي	209
2. المنهج التاريخي	210
3. المنهج الإحصائي	211
رابعا:أدوات جمع البيانات	212
خامسا:المعالجة الإحصائية	216
خلاصة	217

الفصـل السابع: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	
تمهيد	219
أولا:عرض وتحليل البيانات الميدانية	220
ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية	290
1. في ضوء الفرضيات	290
2. في ضوء التراث النظري	300
3. في ضوء الدراسات المشابهة	302
ثالثا: الاستنتاجات العامة للدراسة	305
رابعا: التوصيات	309
خاتمة	311
قائمة المراجع	314
الملاحق	329

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	العزوف عن التصويت في الرئاسيات التعددية الجزائرية	173
2	السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 1995	185
3	السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 1999	186
4	السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2004	187
5	السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2009	188
6	السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2014	188
7	السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2019	189
8	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 1991	190
9	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 1997	190
10	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2002	191
11	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2007	191
12	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2012	192
13	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2017	193
14	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2021	193
15	السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 1990	194
16	السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 1997	194
17	السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2002	195
18	السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2007	195
19	السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2012	196
20	السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2017	196
21	الدرجات المعيارية المختلفة "z"	205
22	حجم عينة الدراسة حسب موقع Sample Size Calculator	208
23	نتائج ألفاكرونباخ لمتغيرات الدراسة	215
24	توزيع المبحوثين حسب الجنس	220
25	توزيع المبحوثين حسب السن	221
26	توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة	221
27	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	222

28	توزيع المبحوثين حسب الحالة المهنية	223
29	الانخراط في حزب سياسي	224
30	الانخراط في الأحزاب السياسية بالنسبة للجنس، السن، المستوى التعليمي والحالة المهنية	224
31	الاطلاع على برنامج حزب سياسي	227
32	حمل الأحزاب السياسية الجزائرية للأيديولوجيات	229
33	قدرة الأحزاب السياسية في الجزائر ترقية العمل الحزبي	231
34	آليات النشاط الحزبي لاستقطاب الناخبين في الجزائر	232
35	استناد البرامج الحزبية لقراءة الواقع الاجتماعي والسياسي	235
36	مساهمة الممارسة السياسية للأحزاب في ترقية السلوك الانتخابي	237
37	توظيف الأحزاب السياسية لوسائل الإعلام والاتصال لاستقطاب الناخبين	240
38	تأثير الوسائل التي تستعملها الأحزاب أثناء الانتخابات على قرار الناخبين	243
39	وسائل الأحزاب السياسية لاستقطاب الناخبين باختلاف طبيعة الاستحقاقات	245
40	تقييم نشاط الأحزاب خلال الحملة الانتخابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي	247
41	إمكانية وجود حركات تصحيحية في الأحزاب السياسية في الجزائر	248
42	وجود منافسة حزبية حقيقية في الجزائر	250
43	قدرة الظاهرة الحزبية في الجزائر على استقطاب الناخبين	252
44	متابعة الأحداث السياسية الوطنية الراهنة	255
45	التصويت في الانتخابات	256
46	مناقشة المواضيع السياسية	258
47	تأثير العوامل الاجتماعية في الاختيار الانتخابي	259
48	السياقات الاجتماعية والاقتصادية المتحكمة في تحفيز استجابة الناخب	261
49	الاعتقاد بشفافية العملية الانتخابية	263
50	اتخاذ الناخبين القرار حول المشاركة في الانتخابات	265

51	أساس قيام الناخبين بالتصويت واختيارهم لمرشح معين	267
52	اختيارات المبحوثين السياسية على أساس تحقيق المنفعة	268
53	قرار الناخبين حول التصويت على أساس الجندر	269
54	أساس القرار الانتخابي حول التصويت بالنسبة لمكان إقامة المرشح	270
55	القرار الانتخابي للمرشح مبني على أساس معايير	272
56	فعالية دور الشباب في المشاركة الانتخابية	273
57	إمكانية شغل المرأة منصب قيادي في الدولة وتسيره	276
58	الأسباب الحقيقية التي تدفع الناخبين للتصويت	277
59	مظاهر العزوف الانتخابي	279
60	الاعتقاد بأسباب عزوف الناخبين عن التصويت	280
61	أسباب امتناع الناخبين عن التصويت في الانتخابات	282
62	إرجاع ظاهرة عزوف المواطنين عن الممارسة السياسية ككل	285
63	عزوف الناخبين عن المشاركة السياسية	286
64	الارتفاع المتزايد لنسب العزوف عن التصويت في الجزائر	288
65	معامل الارتباط بين نشاط الأحزاب السياسية الدائمة لاستقطاب الناخبين في المجتمع الجزائري خلال الاستحقاقات الانتخابية	293
66	معامل الارتباط بين المحددات السياسية والسوسيواقتصادية تتحكم في السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري	295
67	معامل الارتباط بين المتغيرات السوسيولوجية (الجندر، الفئات العمرية، البعد الجغرافي) وتوجيهها للسلوك الانتخابي في المجتمع الجزائر	297
68	معامل الارتباط بين السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري وطبيعة الأداء الحزبي ونوعية المرشحين المقدمة خلال الاستحقاقات	299
69	معامل الارتباط بين السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري بطبيعة نشاط الأحزاب السياسية	300

رقم الشكل	عنوان المخطط	الصفحة
1	تصنيف الأحزاب السياسية مستمدة من تصور "دوفرجيه"	76
2	تصنيف الأحزاب السياسية حسب "ريتشارد غاندر و لاري ديموند"	77
3	السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 1995	185
4	السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 1999	186
5	السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2004	187
6	السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2009	188
7	السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2014	188
8	السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2019	189
9	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 1991	190
10	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 1997	190
11	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2002	191
12	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2007	191
13	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2012	192
14	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2017	193
15	السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2021	193
16	السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 1990	194
17	السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 1997	194
18	السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2002	195
19	السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2007	195
20	السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2012	196
21	السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2017	196
22	توزيع المبحوثين حسب الجنس	220
23	توزيع المبحوثين حسب السن	221
24	توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة	221
25	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	222
26	توزيع المبحوثين حسب الحالة المهنية	223

مقدمة:

نال موضوع الأحزاب في علاقتها بالمشاركة السياسية عموما وبالسلوك الانتخابي على وجه التحديد حيزا هاما في التراث النظري والفكري، حيث تناولته العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي وكذا علم النفس والتاريخ، لكونه موضوعا معقدا على تعبير "إدغار موران" يستلزم تناولا يستنجد بكل هذه التخصصات.

إذ تعتبر الأحزاب السياسية مؤسسات تشارك في ممارسة السلطة أو معارضتها، فهي من زاوية أخرى تجسد الديمقراطية، فلا وجود لها في غياب أحزاب سياسية، تعددية، وانتخابات تضمن التداول على السلطة.

وتلعب الأحزاب السياسية ذات المشارب الإيديولوجية المختلفة دورا فعالا في صنع القرار السياسي والمشاركة الانتخابية خصوصا؛ يتجلى في العمل السياسي المستمر الذي تبرز نتائجه في العملية الانتخابية من خلال التسويق السياسي عبر تأطير خيارات الناخبين، باعتبارها الوسيط بين الناخبين والمنتخبين التي تعمل على أن تحمل برامج ومشاريع الأحزاب المشاركة في الانتخابات وتقوم بعرضها في الحملة الانتخابية.

ومن أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب في الحياة الاجتماعية والسياسية هي الاتصال السياسي ويتجلى في القيام بتحسس مشاكل المواطنين وتوضيحها وتبيان أسبابها وبلورتها واقتراح حلول لها، وذلك من خلال معرفة انشغالاتهم، مطالبهم، طموحاتهم وآمالهم وإيصالها إلى صانع القرار الذي يقوم بدوره بالعمل على تلبية هذه المطالب، وبذلك يتم تفعيل دور الأحزاب لإيصال المطالب للسلطة من خلال النشاط الحزبي الذي يبرز في الحملات الانتخابية للاستحقاقات المختلفة .

كما يمكن اعتبار الأحزاب السياسية في ضوء نشاطاتها أنها مدارس لتكوين وتشكل الفكر الاجتماعي وثقافة سياسية لدى الأفراد تسهم في تكوين رأي عام يسمح للمواطن بصقل قناعاته واختياراته السياسية ومن ثمة بلورة قراءات ومواقف حيال عديد القضايا التي تهم الشأن العام وهو ما يعرف تحت مسمى الوعي السياسي للمواطنين بصفة عامة والناخبين بصفة خاصة واختيار المرشحين في الانتخابات لاعتلاء تسيير مؤسسات الدولة .

من هذا المنطلق تتجلى أهمية الانتخابات في كونها حقا من حقوق المواطنة وأداة هامة يتمكن المواطنون من خلالها اختيار ممثليهم أو من ينوب عنهم في التعبير عن مصالحهم والتزامهم بمصالح المجتمع، وقدرة المواطنين على تغييرهم بصفة دورية وسليمة، كما تسهم في الارتقاء بنوعية المؤسسات العامة والخاصة ووسيلة تحقيق تداول سلمي على السلطة أو إنجاز أي تغيير سياسي، والمواطن بحصوله على الحق في التصويت والترشح، صار صاحب السيادة والقرار، هذا الحق الذي يظهر بموجبه كمشارك فعال في الحياة السياسية أو العكس.

وأمام أهمية الانتخابات بالنسبة للفرد من جهة و لتكريس العملية الديمقراطية من جهة أخرى اتجه الاهتمام إلى دراسة الانتخابات كحقل اجتماعي سياسي، من خلال الاهتمام بموقف المواطن اتجاه الانتخابات و ترجمته في سلوك انتخابي وأهم مظاهره والعوامل المؤثرة فيه، إذ لا يمكن اعتبار هذا السلوك عملية اعتباطية، وإنما هو تأسيس لمسارات وسياقات يمر بها المجتمع وتحكمها جملة من المحددات السياسية والسوسيو ثقافية والاقتصادية ترتبط بنوعية

التنشئة السياسية والثقافة السياسية في المجتمع، حيث تساهم الثقافة السياسية في تشكيل الوعي السياسي الذي يعتبر محصلة فهم وإدراك الأفراد للواقع السياسي والاجتماعي لمجتمعهم، وقدرتهم على التصور الكلي لهذا الواقع المحيط بهم، مما يساعدهم على بلورة الاتجاهات السياسية التي توجه سلوكهم الانتخابي نحو المشاركة والتصويت أو العزوف عن التصويت.

من هذا المنطلق حاولت الدراسة الراهنة دراسة الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر لا سيما بعد جملة التطورات والتحولات السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري منذ أحداث أكتوبر 1988 وإقرار التعددية السياسية في دستور 1989، التي لازالت جنينية تفتقر إلى العمل السياسي المستمر والفعال، بل نجدها تنشط فقط في المناسبات الحزبية وبعدها تغيب عن الممارسة السياسية الفعلية في الحياة السياسية واقعيا؛ مما أدى إلى فقدانها ثقة المواطنين على الرغم من الآمال والطموحات التي كانت معلقة على الأحزاب بأنها سوف تحدث الطفرة، وتسهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين وبناء دولة المؤسسات والتداول السلمي على السلطة، إلا أن الشواهد الواقعية تبرز مواطن ضعف أدائها وغيابها المستمر افقدها شرعية ومصداقية المواطن، ولعل ما يؤكد ذلك هو هجر الأفراد للمشهد السياسي الذي تترجمه نتائج المشاركة في الانتخابات خلال مختلف الاستحقاقات، حيث عرفت ارتفاعا متزايدا للعزوف الانتخابي.

ومن أجل فهم أكثر للموضوع جاءت هذه الدراسة التي تبحث عن العلاقة الموجودة بين الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر، وكذا تشخيص نشاط الأحزاب السياسية لمعرفة مدى تأثير الأساليب والممارسات التي تستخدمها لاستقطاب الناخبين خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية أثناء الحملات الانتخابية بعرض برامجها وتعبئة الناخبين للتصويت لصالحهم، حيث تنتشر الأحزاب السياسية في سوق سياسي على غرار الأسواق الاقتصادية التي تقوم بعرض السلع بغرض بيعها، بالإضافة إلى ولوج الحملات الانتخابية العالم الافتراضي ومحاولة الأحزاب استهداف وكسب وعاء انتخابي ضخم ينشط افتراضيا في ظل عزوف كبير للجزائريين عن حضور تجمعات الحملة الانتخابية، وقصد الإلمام بالموضوع اشتملت الدراسة الراهنة على مقدمة وستة فصول وخاتمة ضمت أهم النتائج المتوصل إليها، حيث تناولنا ما يلي:

الفصل الأول: وهو موضوع الدراسة الذي ينطلق من تحديد وصياغة إشكالية الدراسة، ثم الأهمية وأسباب اختيار الموضوع، لنصل إلى أهـداف الدراسـة وفرضياتها، وأخيرا مفاهيم الدراســة.

أما الفصل الثاني: الموسوم التحليل النقدي للدراسات المشابهة، تم رصد العديد من الدراسات المحلية والعربية والعالمية التي تناولت الأحزاب السياسية، وأخرى تناولت السلوك الانتخابي، في مختلف التخصصات كعلم الاجتماع وعلم النفس والحقوق والفلسفة وعلوم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية؛ تعددت إشكالياتها وأطروحاتها، حيث تم تناولها من الناحية البنائية والوظيفية والإيديولوجية تطور الظاهرة الحزبية في المجتمعات،

والإيديولوجيا كمحرك للسلوك الانتخابي، انتقالا إلى الأداء السياسي للأحزاب وأثره على السلوك الانتخابي، وأخيرا الإعلام، الاحترافية وأثره على الانتخابات في الجزائر.

أما الفصـــل الثالث: الموسوم تطور الممارسة السياسية والانتخابية للأحزاب السياسية في الجزائر ، حيث انطلقنا أولا بدراسة نشأة ومراحل تطور الأحزاب السياسية انطلاقا من تقديم نبذة عن نشأة الأحزاب السياسية الغربية ثم نشأة ومراحل تطور الأحزاب الجزائرية، وتناولنا ثانيا بالدراسة المقاربات النظرية المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية انطلاقا من المقاربة التاريخية والنظرية البنائية والنظرية الوظيفية، ثم انتقلنا إلى دراسة الأحزاب السياسية من حيث التصنيفات والوظائف انطلاقا من التصنيفات العالمية على غرار تصنيف "موريس دوفرجيه" وصولا إلى التصنيفات الجزائرية أولا من حيث النشأة قبل وبعد دستور 1989، وكذلك من حيث التيارات التي تنتمي إليها المتمثلة في التيار الوطني والتيار الإسلامي وأخيرا التيار العلماني، أما بالنسبة للوظائف فقد تمايزت في وظائفها وذلك بسبب الضغوطات والعراقيل المطبقة عليها من قبل الدولة، انتقالا إلى بقرطة الأحزاب السياسية في الجزائر التي تمثلت شخصنة الأحزاب وهيمنة الأوليغارشية على الأحزاب، وأخيرا معوقات الأداء الحزبي سواء على مستوى الدولة (القمع والترهيب) أو على مستوى الأحزاب نفسها من حيث المشاريع وطريقة التسيير.

أما الفصل الرابع: الموسوم السلوك الانتخابي: النماذج النظرية، الأنماط والمحددات تناولنا في هذا الفصل بالدراسة مجموعة من المحاور الأساسية يتمثل أولها في الاهتمام الأكاديمي بدراسة السلوك الانتخابي ودلالاته السياسية، الاجتماعية، النفسية والعقلانية، وتوضيح محددات وآثار السلوك الانتخابي، وأنماط السلوك الانتخابي، بالإضافة إلى النماذج النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي وهم النموذج البيئي، النموذج الاجتماعي النفسي، نموذج الاختيار العقلاني (النموذج الاستراتيجي)، نموذج التفسير بالاتجاهات.

أما الفصل الخامس: الموسوم النظام السياسي والسلوك الانتخابي في الجزائر تناولنا في هذا الفصل بالدراسة الدولة – الآفلان والسلوك الانتخابي حيث تم تناول النظام السياسي في عهد الآفلان وكيفية استماتتها علي البقاء في السلطة، انتقالا إلى أحداث أكتوبر 1988- دستور 23 فيفري 1989 والتعددية السياسية التي تمثلت في الغليان الشعبي الذي خرج للشوارع رافضا الأوضاع المزرية التي يعيشها أفراد المجتمع نتيجة انهيار القدرة الشرائية حتى أنهم أطلقوا عليها "انتفاضة الخبز"، وتلاها الدستور الذي يعتبر نقلة نوعية من نظام الحكم الواحد إلى إقرار التعددية السياسية كحل لامتصاص غضب الشارع جراء أحداث أكتوبر، ويليها الحراك الشعبي الجزائري 22 فيفري 2019 الذي يعبر عن مدى رفض كل أطياف المجتمع للعهدة الخامسة ومطالبتهم برحيل كل أوجه النظام في مظاهرات مليونية سلمية، وصولا إلى النظام الانتخابي وانعكاساته على الأحزاب السياسية وأخيرا طبيعة الانتخابات والسلوك الانتخابي في الجزائر حيث تم تناول الانتخابات السياسية منذ إقرار التعددية السياسية والسلوك الانتخابي للمواطنين.

أما الفصل السادس: الموسوم بالإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية تم تناول في هذا الفصل مجالات الدراسة المتكونة من المجال المكاني والزمني والبشري للتعرف على مكان إجراء الدراسة ومجتمع البحث وكذلك العينة وطريقة اختيارها، ثم المناهج المستخدمة في الدراسة، بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات مثل الملاحظة، الاستمارة والمقابلة والمعالجة الإحصائية المعتمدة في بناء الجانب الميداني.

أما الفصل السابع: الموسوم عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية حيث تم عرض وتحليل البيانات ومناقشة نتائج الدراسة للوصول إلى النتيجة العامة وأخيرا الخاتمة.

الفصل الأول

موضـــــوع الدراســـــــة

تمهيد

أولا: إشكالية الدراسة

ثانيا: الأهمية وأسباب اختيار الموضوع

ثالثا: أهــداف الدراســة

رابعا: فرضيات الدراسة

خامسا: مفاهيم الدراســـة

تمهيد:

يعني هذا الفصل بعرض موضوع الدراسة من خلال تحديد الإشكالية، مع توضيح أسباب اختيار الموضوع وأهميته، وكذا تحديد أهداف الدراسة التي تم من خلالها صياغة تساؤلات الدراسة وفرضياتها، بالإضافة إلى الاهتمام بعرض مفاهيم الدراسة لاسيما مفهوم الحزب السياسي الذي لا يحظى باتفاق العلماء والباحثين على إعطاء تعريف موحد شامل جامع لكل خصائصه ووظائفه وكذا بنيته وذلك نظرا لتطوره الدائم، وتم التركيز في التعريف على المنظور الإيديولوجي، البنائي والوظيفي.

أما بالنسبة للسلوك الانتخابي فقد تم تناول تعريفه حسب جملة من الدلالات تمثلت في النفسية السوسيولوجية، السياسية والعقلانية.

أولا: إشكالية الدراسة:

تعتبر الديمقراطية كل مركب، والانتخابات أحد أهم مكونات ذلك الكل، حيث تمثل بمختلف أنماطها آلية ومؤشر لأية تجربة ديمقراطية، ويؤكد "روبرت دال" أن الانتخابات الحرة النزيهة شرط لازم في تحقيق الديمقراطية في أية دولة، لذلك فإننا نجد نوعا من التلازم بين مفهومي "الديمقراطية والانتخابات"، إذ تمكن الانتخابات الفرد من المشاركة أو التأثير على القرارات الحكومية والمساهمة في تشكيل مؤسسات الدولة المنتخبة.

وتعد الانتخابات المقوم الرئيس في الحياة السياسية في المجتمعات طالما أنها تقوم بوظيفتين أساسيتين الأولى تمنح المشروعية السياسية لمن يعتلي السلطة، في حين تكمن وظيفتها الثانية في تزكية الانتماء لدى المواطن بفضل تطوير وترقية ممارستهم الجماعية للفعل السياسي المشترك.

وعليه فالانتخاب ليس مجرد عملية رسمية (تقوم بوظائف محددة) أو إجراءات تتم بشكل سياسي محض، بل هي عملية معقدة متشابكة الأطراف ثلاثية الأبعاد (التعبئة، الاختيار والقرار) تتحكم فيها مختلف عوامل النظام السياسي وطبيعته، من خلال السماح للكفاءات السياسية والثقافية بالظهور في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، باقتراح مشاريع اجتماعية واقتصادية على المجتمع، ومع العلم أنه كلما كانت الأفكار والبرامج المطروحة تتماثل مع حاجات وتطلعات المجتمع على اختلاف أطيافه وقناعاته كلما ارتفعت نسب المشاركة السياسية في النقاش والحوار في الفضاء العام، وبالتالي المشاركة في الانتخابات سواء لقطع الطريق أمام البرامج التي هي ضد مصالحه أو دعم المشاريع التي تخدمه.

ضمن هذا المنظور، تصبح المشاركة السياسية أحد أهم المعايير، والثوابت في الأنساق الديمقراطية، تبرز عبر مقاربات مختلفة بدءا بالانتماء للحزب وتنتهي بالتصويت لصالحه، علما أن هذه السيرورة لا تتاح إلا في ظل نظام ديمقراطي يضمن الحقوق، يكفل الحريات، ويسعى لتحقيق المساواة، فهي إذن عملية ضرورية لإدماج الفرد في الحياة السياسية.

وكلما تم فسح المجال لتأطير المجتمع سياسيا كلما صار الفرد قادرا على اتخاذ وصنع القرار السياسي، وكلما زادت نسبة المشاركة السياسية طالما أن الحياة الاجتماعية والاقتصادية هي حياة سياسية بالأساس، وعليه يصبح العمل السياسي يستقطب أفراد المجتمع، وهو ما تؤكده الشواهد الإمبريقية سواء في المجتمعات المتقدمة أو المتخلفة، حيث الأفراد لا يفوتون فرص المشاركة السياسية بكل أشكالها الاحتجاج، التظاهر، المشاركة في الانتخابات وهو ما تم رصده بعدما اشتدت الأزمة السياسية في الجزائر عام 1988 وبروز مشهد سياسي نشط خلال التسعينيات ولاحقا خلال ما قدمه الحراك الشعبي 2019 من صور للمشاركة المجتمعية والرغبة في التغيير السياسي .

ولإضفاء الشرعية السياسية على النظم وخلق الاندماجية الاجتماعية والسياسية بين الأفراد بات الرفع من نسب المشاركة السياسية هاجسا لكل الأنظمة السياسية، لكن مع تراجع المشاركة في الانتخابات لفائدة الحضور في المجتمع المدني والحركة الجمعوية أولت الدراسات الاهتمام بالسلوك الانتخابي والتعرف على أهم مظاهره

والعوامل المؤثرة فيه المتمثل في العزوف الانتخابي لفائدة الأحزاب المتطرفة، المشاركة في الانتخابات الرئاسية أكثر من أي استحقاقات أخرى، وذلك راجع لعدة أسباب وعوامل تتحكم في هذا السلوك كسوء أداء المؤسسات أو المجالس المنتخبة أو ضعف التسويق السياسي أو للأصول الاجتماعية والثقافية للمرشح ذاته، ناهيك على السياقات التي تتم فيها فلا يمكن المقارنة بين السلوك الانتخابي للفرد في المجتمعات المتقدمة حيث الانتخابات صارت ممأسسة تتم في مواعيدها ويحترم فيها اختيار الناخب وإرادته، بينما في المجتمعات المتخلفة تستعمل الانتخابات كغاية وليس كوسيلة –اختيار ذرائعي– يلجأ إليها النظام السياسي لإعادة إنتاج نفسه أو تصويرها على أنها الخلاص الوحيد لتجاوز الأزمات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، طالما أنه لا يجد ما يقدم ويقترح من مشاريع سياسية.

ويتجلى السلوك الانتخابي للمواطنين في القرارات والمواقف وطرق المشاركة (الانتخابية والسياسية) التي يتخذها اتجاه النظام السياسي عموما والأحزاب السياسية، المرشحين والقضايا السياسية في مناسبة انتخابية ما خصوصا، كنتيجة لتأثره أو عدم تأثره بآليات التسويق والاتصال السياسي خلال الحملات الانتخابية فضلا عن تأثير جملة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الاقتصادية...)؛ التي تسهم في توجيه سلوكه الانتخابي سواء إيجابيا بالتصويت أو سلبيا بالعزوف عن المشاركة السياسية ككل.

وعلى اعتبار الأحزاب السياسية حلقة اتصال ووسيط بين الأفراد والسلطة، وعامل لتنشيط الحياة السياسية وتفعيل المشاركة المواطنية، والفرصة للتعبير عن مطالبها؛ نجد الوظائف السوسيو–سياسية التي تقع علي مهام الأحزاب هي تأطير المجتمع وجعله مدركا لأولوياته وحاجاته.

إلا أن مع تعقد الحياة السياسية والاجتماعية نلاحظ أن الكثير من الأحزاب تعاني من أزمة أداء وظيفي أفقدتها رصيدها السياسي والاجتماعي، ووضعها في موقع معزول عن المجتمع وأكثر تبعية للسلطة لا سيما في المجتمعات التي تسعى تجسيد التحول الديمقراطي؛ إذ برزت سلوكيات أضرت بصورة الأحزاب وأفقدتها مشروعيتها؛ ولعل من أهم هذه السلوكيات هي الزبونية السياسية، التجوال الحزبي، تزوير الانتخابات، ديمقراطية الواجهة وغياب الديمقراطية داخل الأحزاب مما أدى إلى هجرها وتحولها إلى بيروقراطيات عمرت فيها شخصيات لعقود حتى صارت الأحزاب تنعت بأسمائهم؛ وهي حالة الأحزاب في الجزائر مما انعكس سلبا على أدائها وعلى المشاركة الانتخابية والسياسية ككل، حيث يتجه الكثير من أفراد المجتمع إلى العزوف عن المشاركة السياسية بجميع أشكالها، خاصة خلال الاستحقاقات.

وكردة فعل أو سياسة منتهجة لتدارك السلوك الانتخابي السلبي اتجاه السلطة عموما والأحزاب السياسية خصوصا تقوم السلطة بمجموعة من الإجراءات القانونية والتوعوية الموجهة لكافة شرائح المجتمع مستعملة كل الطرق والآليات التحسيسية كالخطاب السياسي الرسمي، وذلك لحمل الأفراد بطريقة غير مباشرة ليكونوا فاعلين في الحياة السياسية والاتجاه نحو السلوك الانتخابي الإيجابي بالاتجاه إلى صناديق الاقتراع للتصويت.

وتعتبر الجزائر من دول العالم العربي التي شهدت موجة من التغييرات والتحولات السياسية مست كل المستويات والبنى الأساسية التي تقوم عليها السلطة، مما أدى إلى ظهور تعددية حزبية وإعادة توزيع القوى بين مجتمع سياسي ومجتمع مدني ناشئ؛ بعد قرابة ثلاثة عقود من تبني الأحادية الحزبية التي تميزت بهيمنة الدولة على كل القطاعات؛ وفشلها الذريع في تسييرها الذي طال كل المجالات حتى الاقتصادي منها؛ مما أدى إلى تذمر كل أفراد المجتمع واحتجاجهم في انتفاضة شعبية 05 أكتوبر 1988 معبرين عن سخطهم على النظام السياسي، وبالتالي شكلت هذه الانتفاضة نقطة تحول وبداية الإصلاحات في المجال السياسي والاقتصادي.

إذ تبني النظام السياسي الانفتاح وتجسد في دستور 1989 كخيار أن الأحزاب أصبحت تشكل عنصرا جوهريا وحيويا في الواقع السياسي الجديد للجزائر، مما أفضى إلى سيل من الأحزاب السياسية بلغت الستون حزبا، خرجت على إثرها إلى العلن أحزاب المعارضة التي كانت تنشط في الخفاء بمختلف تياراتها الإسلامي، العلماني، الليبرالي والشيوعي، تلك الأحداث (05 أكتوبر 1988) لم تكن إلا ردة فعل على تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين الذي تجلى في تدهور القدرة الشرائية لهم مما دفعهم للخروج للشوارع للتعبير عن سخطهم على النظام السياسي القائم، مما أدى بالنظام السياسي إلى فتح المجال للتعددية الحزبية كحلول سياسية عوض تقديم إصلاحات اقتصادية ناجعة وفعالة، وربما يكون التسرع إلى اعتماد الديمقراطية والتعددية السياسية دون دراسة دقيقة سببا لما آلت إليه الأوضاع الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التي تعتبر أحد أهم أسباب الأزمة الرئيسية التي دخلتها الجزائر إثر وقف المسار الانتخابي عام 1992، الذي يعد ضربة قوية في مسار تطبيق الديمقراطية.

ومنه يمكن القول إن عسر التحول الديمقراطي الذي تجلى في توقيف المسار الانتخابي واستقالة الرئيس "الشاذلي بن جديد" ودخول الدولة في حالة طوارئ شهدت الكثير من أعمال العنف، الشغب والتخريب لكافة المنشآت الوطنية، التي استمرت في الانتشار والتخريب؛ رغم المجهودات التي قام بها رؤساء الدولة المتعاقبون على رأسهم "اليمين زروال"، الذي عمل على تخطي هذه الأزمة والذي أكمل مشواره في تبني المصالحة الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" إلى أن تم رفع حالة الطوارئ، وبداية الرجوع التدريجي للاستقرار الاجتماعي والأمني إلى غاية اليوم.

لكن بالنظر لعدم تكريس مبدأ التداول علي السلطة وإصرار ترشيح رجل مقعد ومريض لعهدة خامسة دخلت الجزائر حراكا شعبيا في 22 فيفري 2019 الذي شهد مظاهرات مليونية سلمية جعلت كل بلدان العام تعرف وتُقِر بأن الجزائر بلد يتسم بالسلمية وأرقى أنواع المطالبة بالحقوق لتغيير كل أوجه النظام السياسي التي استمرت لأربعة عهدات كاملة.

ومنه يمكن القول، على الرغم من تبني الدولة للتعددية الحزبية عام 1989 إلا أنها لازالت تفتقر للفعالية وتطوير الأداء الحزبي المنشود؛ حتى أنه أصبح يطلق عليها أحزاب مناسباتية، تنشط في الحملات الانتخابية وتعود للدخول في حالة السبات مرة أخرى منتظرة استحقاقا انتخابيا آخرا لتعاود الكرة للخروج للمجتمع لعرض خدماتها على الأفراد للحصول على السلطة؛ مما جعلها تعاني وتعيش على وقع الصراعات الداخلية والتصدعات

التي أدت إلى ظهور انشقاقات وتصحيحات داخلها، مما أدى إلى تضاءل وانخفاض مصداقيتها في المجتمع، مما جعل الأفراد ينتهجون أسلوب المقاطعة والاتجاه للعزوف الانتخابي للتعبير عن رفضهم وعدم إيمانهم بفعالية الأحزاب التي يرون بأنها تقوم بالترشح لتلبية مصالحها ومطالبها الشخصية.

ومن أجل تغيير آراء واتجاهات ومواقف أفراد المجتمع اتجاه الأحزاب ذات المشارب السياسية والأيديولوجية المختلفة، نجد هذه الأخيرة تسعى للتقرب من المواطنين من خلال تبني قضاياها الراهنة والملحة كالمسألة الاجتماعية، للتأثير على قراراتهم وإعادة توجيه سلوكهم الانتخابي: سواء يتجلى في العزوف الانتخابي (العقلاني أو اللاعقلاني) إلى التوجه نحو التصويت الانتخابي (العقلاني أو اللاعقلاني).

وانطلاقا من الخاصية التأثيرية للأحزاب السياسية على سلوك الأفراد واتجاهات الرأي العام إزاء شتى القضايا والمواضيع الداخلية وحتى الخارجية منها، فإن طبيعة السلوك الانتخابي للهيئة الناخبة، وعلاقتها بالأحزاب السياسية ليس بمنأى عن هذا التأثير، التي تستدعي الدراسة والبحث، وبهدف التعرف على مدى تأثير الأحزاب السياسية على السلوك الانتخابي للناخبين من خلال عملية استقطاب الناخبين والمناضلين وتعبئتهم، وكذا معرفة ردة فعل أفراد المجتمع إزاء العمل السياسي للأحزاب الجزائرية من خلال نتائج المشاركة الانتخابية عبر مختلف الاستحقاقات السياسية، وفي هذا السياق تأتي الدراسة الراهنة كمحاولة لكشف وتوضيح طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي لأفراد المجتمع في الجزائر، وتتجلى معالم المشكلة البحثية في طرح **التساؤل الرئيسي** التالي:

ما علاقة الأحزاب السياسية بالسلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري؟

التساؤلات الفرعية:

1- ما هي الأساليب التي تستخدمها الأحزاب السياسية لاستقطاب الناخبين خلال الاستحقاقات الانتخابية في المجتمع الجزائري؟

2- ما هي المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري؟

3- ما هي المتغيرات السوسيولوجية الأكثر توجيها للسلوك الانتخابي في المجتمع الجزائر؟

4- بماذا يرتبط السلوك الانتخابي للجزائريين في مختلف الاستحقاقات الانتخابية؟

ثانيا: الأهمية وأسباب اختيار الموضوع

1. الأهمية: تنبع أهمية الدراسة الراهنة الموسومة بالأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر، من أهمية الظاهرة المدروسة وقيمتها العلمية، وتكمن أهمية الدراسة الراهنة في:

✓ مناقشة موضوع حيوي يتمثل في السلوك الانتخابي الذي يعبر عن المشاركة الانتخابية والسياسية لأفراد المجتمع، والتي تعتبر الممثل الحقيقي لممارسة الديمقراطية داخل الدولة.

✓ الوقوف على مختلف الأساليب والوسائل التي تستخدمها الأحزاب السياسية في الجزائر، ومحاولة الكشف عن مدى استقطابها لأفراد المجتمع وتعبئتهم في الحملات الانتخابية من أجل التصويت لصالحهم وكسب أصواتهم.

✓ إلقاء الضوء على مجمل التفاعلات السياسية، الاجتماعية، الثقافية، والسياسية لرصد العلاقة بين البناء الثقافي الحضاري الكلي والسلوك الانتخابي، مع التركيز على المتغيرات التالية: الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، الحملات الانتخابية وتأثير العوامل الوسيطة (الاتصال الشخصي، العلاقات الاجتماعية، الأسرة، العشيرة، ...).

✓ معرفة طبيعة الكتلة الناخبة في الجزائر، وإذا كانت هذه الكتلة تراقب الانتخابات والعملية الانتخابية ككل، أي معرفة إذا كان هناك نوع من التشاركية للمواطنين في الانتخابات لتجسيد الديمقراطية.

✓ يشكل السلوك الانتخابي موضوعا سجاليا في علم الاجتماع السياسي باعتباره مدخلا موضوعيا لمعرفة اتجاهات ومواقف أفرد المجتمع من الظاهرة الانتخابية، ودرجة المشاركة السياسية في المجتمع الجزائري.

2. أسباب اختيار الموضوع: الأهمية البالغة للانتخابات في تطبيق وترسيخ الديمقراطية، تقودنا إلى البحث والدراسة في مضمونها، ولا شك بأن موضوع الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي يعتبر من أهم تلك المواضيع على اعتبار أنه لم يتشكل مصادفة، بل هو عبارة عن رصيد عمليات كثيرة تراكمت وتفاعلت فيها عدة عوامل أنتجت في النهاية نشاطا مميزا للأحزاب يقابله سلوك انتخابي معين، ويرجع اختيارنا لموضوع الدراسة إلى جملة من الأسباب تتمثل في:

✓ قيام الأحزاب السياسية في مختلف الاستحقاقات السياسية أثناء الحملات الانتخابية بعرض برامجها محاولة استقطاب وتعبئة الناخبين للتصويت لصالحهم، حيث تنتشر الأحزاب السياسية عبر كامل التراب الوطني وكأنها في سوق كبير يقوم كل حزب بعرض مُنْتَجِهِ السياسي على غرار الأسواق الاقتصادية التي تقوم بعرض السلع بغرض بيعها.

✓ تراجع بل غياب كلي للممارسة الحزبية الفعلية في الحياة السياسية رغم وجودها واقعيا، إلا أنها غير فعالة وغير نشطة، مما جعلها توصف بالأحزاب المناسباتية أو الموسمية؛ الذي أدى إلى انخفاض مستمر في نسب المشاركة الانتخابية من استحقاق لآخر، مما يدل على انسحاب أفراد المجتمع الجزائري من المجال السياسي (العزوف الانتخابي).

✓ دخول الحملات الانتخابية في العالم الافتراضي ومحاولة الأحزاب استهداف وكسب وعاء انتخابي ضخم ينشط في هذا العالم في ظل عزوف كبير للجزائريين عن حضور تجمعات الحملة الانتخابية.

✓ يعتبر موضوع الدراسة من المواضيع التي تدخل ضمن تخصص علم الاجتماع السياسي الذي يعنى بالاهتمام بدراسة وتفسير الظواهر والقضايا السياسية لتفسيرها تفسيرا سوسيولوجيا.

✓ غياب مراكز للدراسات متخصصة تعنى بدراسة الأحزاب السياسية، التي تمكن من تحقيق تراكم معرفي لها عن طريق الدراسات الإمبريقية، وبالتالي منح الأحزاب الحلول والاقتراحات التي تستطيع من خلالها تحسين أدائها

لتدعيم النظام السياسي من جهة، واستقطاب وتعبئة أفراد المجتمع لصالحها في مختلف الاستحقاقات الانتخابية من جهة أخرى.

ثالثا: أهــداف الدراســة

يعتبر مجال البحث العلمي مجالا واسعا تختلف أهدافه وتتعدد معطياته، ويهدف تبني أي باحث لموضوع معين إلى سد الفضول المعرفي الذي يلازمه لإماطة الغموض عن بعض القضايا، وبالنسبة للدراسة الحالية فبعد عرض مختلف الأسباب والمبررات لاختيار موضوع الدراسة، وأهميتها العلمية والعملية سواء في الحياة السياسية أو الاجتماعية، وبعد تفحص الأدبيات المتعلقة بالأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي تهدف الدراسة إلى:

- ✓ دراسة العلاقة الموجودة بين الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي.
- ✓ تشخيص نشاط الأحزاب السياسية لمعرفة مدى تأثير الأساليب والممارسات التي تستخدمها لاستقطاب الناخبين خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية.
- ✓ الكشف عن مختلف محددات السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري، ومحاولة توجيهها فكرا وممارسة من خلال التعرف على نظرة ومواقف مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية اتجاه الانتخابات.
- ✓ معرفة مدى تأثير المتغيرات السوسيولوجية (الجندر، الفئات العمرية، البعد الجغرافي) في توجه الناخبين للتصويت في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.
- ✓ دراسة انعكاس السلوك الانتخابي للناخبين على أداء الأحزاب السياسية.

رابعا: فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: يربط السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري بطبيعة نشاط الأحزاب السياسية

الفرضيات الفرعية:

1- تبقى الأساليب التي تستخدمها الأحزاب السياسية وممارساتها في استقطابها للناخبين لا تخدم العملية السياسية ولا تحث على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية في المجتمع الجزائري.

ويندرج ضمن هذه الفرضية المؤشرات التالية:

- البرامج الانتخابية.
- مواقفها السياسية.
- الإعلام السياسي.
- طبيعة المرشحين.

2- ثمة محددات (سياسية، سوسيوإقتصادية) تتحكم في السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري.

ويندرج ضمن هذه الفرضية المؤشرات التالية:

- المحددات السياسية.
- المحددات القانونية.
- المحددات السوسيو اقتصادية.

3- هناك عدة متغيرات سوسيولوجية (الجندر، الفئات العمرية، البعد الجغرافي) توجه السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري.

ويندرج ضمن هذه الفرضية المؤشرات التالية:

- الجندر.
- الفئات العمرية.
- البعد الجغرافي.

4- يرتبط السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري بطبيعة الأداء الحزبي ونوعية المرشحين المقدمة خلال الاستحقاقات

ويندرج ضمن هذه الفرضية المؤشرات التالية:

- التصويت العقلاني.
- التصويت اللاعقلاني
- العزوف العقلاني.
- العزوف اللاعقلاني.

خامسا: مفاهيم الدراسة

يعد المفهوم أحد الرموز الأساسية في البحث العلمي، ويمثل تجريد للأحداث والوقائع أو وصف مختصر لها، ومن خصائص المفاهيم أنها بنيات منظمة مسبقة مستنبطة من المواضيع والخبرات الواقعية؛ تحدد أبعاد ومتغيرات الموضوع المراد دراسته، بالإضافة إلى الإطار المنهجي الذي يسهل جمع المعطيات الضرورية لتدعيم الموضوع وتبيان القضايا الجديدة التي ترتبط بالواقع مجال الدراسة.

كما تعتبر المفاهيم إحدى أهم أدوات الاتصال وتحديد المعاني بدقة، لذا يجب أن تكون مضامينها واضحة، وهذا التحديد هو الذي يسهل فهم مواضيع الدراسة، لذلك تعتبر عملية تحديد المفاهيم السوسيولوجية ضرورية كمرحلة أساسية في البحث كونها بحاجة إلى "إفراغ إيديولوجي" خاصة التي يتقاسمها معجم العلوم الاجتماعية والسياسية، وعليه ستحاول الدراسة الراهنة إلقاء الضوء حول مفهومي الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي.

1. حول مفهوم الحزب السياسي: يعتبر الحزب السياسي من أقدم المصطلحات إلا أنه ليس من اليسير تقديم تعريف جامع له، كونه مازال يكتنفه بعض الغموض، فكما أكد "ميشيل أوفري" "ليس هناك تعريف فعلي للحزب السياسي" [1]، على الرغم من كونه مفهوما تراكميا تطور بتطور العمل السياسي والمؤسساتي للأنظمة السياسية وصولا إلى الشكل الذي هو عليه الآن خصوصا لدى الأنظمة الديمقراطية، بالمقابل عرفت الظاهرة الحزبية بأنها ظاهرة معقدة، لذلك يصعب اعتماد تعريف متفق عليه يحصر كل الخصائص في إطار نظري عام يتمكن من حصر الاختلافات بينها، على عكس الكلاسيكيين الذين عرّفوا الحزب استنادا إلى معيار أو مدلول معين، وأمام هذا التعقيد الذي ألزم الباحثين إلى تصنيف مفهوم الأحزاب وفق عدة منطلقات أهمها:

- لا يوجد تعريف شامل وموحد للحزب في ظل استمرار اختلاف التعامل والتفاعل معه.
- الديناميكية التي أصبحت تمتاز بها الأحزاب السياسية المعاصرة، والتي جعلت منها اختلافا جوهريا بين الأحزاب التقليدية التي ظهرت في القرن 19، وعلى هذا الأساس يتمحور التصور الغربي في تعريف الأحزاب حول ثلاث ركائز أساسية تتمثل في الطبيعة التنظيمية، الأيديولوجية والوظائف التي تؤديها.
- اختلاف المرجعيات النظرية والرهانات السياسية والخلفيات الأيديولوجية، والأهداف المسطرة لكل حزب، وتنوع الأدوار التي تقوم بها سواء في الأنظمة الليبرالية أو الاشتراكية، وبذلك تعددت تعريفات الأحزاب وتباينت مما أوجد صعوبة في إعطاء تعريف شامل، دقيق وموحد، فهناك من يعرفه انطلاقا من المنظور الإيديولوجي، التنظيمي وآخر من خلال بنائه ووظائفه وحتى من المنظور الديني.

كما يعود اختلاف العلماء والباحثين في تحديد تعريف موحد للأحزاب السياسية لاختلاف تخصصاتهم البحثية وما ينجر عنها من اختلاف الاتجاهات والرؤى البحثية لهم، فالمفهوم في تطور مستمر منذ نشأته، وذلك رهين بتطور المهام والوظائف والخصائص واهتمامات الأحزاب السياسية، فمثلا الأحزاب السياسية في المجتمعات المتخلفة تعتبر نافذة لهم لتحقيق أهدافهم وأمانيهم من الحياة التي يسمون ويتطلعون إليها، بينما في المجتمعات المتقدمة تعد الأحزاب السياسية ترفا لممارسة السياسة، ونلاحظ أن التراث النظري يشهد تنوعا وزخما كبيرا حول مفهوم الأحزاب التي لا يمكن حصرها في زاوية أو مجال واحد.

وأدى اختلاف الأحزاب السياسية من حيث تكوينها وأهدافها ونشاطاتها والبيئة السياسية والاجتماعية التي تعمل فيها، واختلاف زوايا النظر إلى هذه الأحزاب لدى الباحثين إلى وجود إشكالية في وضع تعريف عام للحزب السياسي وذلك لتوسع دراسته في مختلف الحقول المعرفية خاصة العلوم السياسية والقانونية وكذا علم الاجتماع.

تتصف الأحزاب السياسية بأنها ظاهرة سياسية مركبة يصعب النظر إليها من وجهة واحدة وإعطائها تعريفا شاملا، لكن قبل تقديم تعريف الأحزاب السياسية وجب علينا تسليط الضوء على نقطة أساسية تتمثل في التفريق بين الظاهرة الحزبية والأحزاب السياسية التي تعد مؤسسات ومنظمات متخصصة في المشاركة السياسية.

[1] Michel Offerlé, Leca Jean, un « **Que sais-je** ?» en question, Un debat avec Michel Offerlé et Leca Jean, In : Politix, vol 1, n° 2, printemps 1988, Regards sur les organisations politique, pp 46-59.

فالظاهرة الحزبية موغلة في القدم، وهي تشير إلى انقسام المجموعة الواحدة أو الجماعة إلى أطراف متمايزة تناصر كل منها فكرة أو معتقد أو نظام، أما الحزب السياسي فهو مؤسسة حديثة ارتبط ظهورها وتطورها التنظيمي مع توسع المشاركة والاقتراع العام [1].

ومنه يمكن القول، بأن دراسة الظاهرة الحزبية يعتبر موضوعا حيويا يستقطب اهتماما كبيرا للعلماء والباحثين في جميع المجالات، إلا أن هذا الاهتمام لم يتمخض عنه اتفاق عام لهم حول مفهوم الحزب، فالمفهوم في تطور مستمر مما أوجد تباينا واختلافا في تحديد تعريف واحد يفسر الظروف والملابسات التي تنبثق الأحزاب السياسية من خلالها أو تلك التي تتطلب قيام حزب معين وتفرض نظاما حزبيا بذاته في مجتمع ما، وسوف تتناول الدراسة الراهنة تحديد المفهوم حسب المنظورات السائدة، المتمثلة في:

أ. من المنظور الإيديولوجي: يركز هذا الاتجاه على المبادئ والأهداف التي يقوم عليها الحزب، وتبعا لذلك يعرف الحزب بالنظر إلى مبادئه والأفكار والمعتقدات والأهداف التي يقوم عليها، ومن أهم رواده "كارل ماركس" الذي يرى بأن "الأحزاب هي التعبير السياسي لمختلف الطبقات الاجتماعية المميزة لبنية المجتمع" [2]، فالأحزاب السياسية من المنظور الإيديولوجي★ حسب هذا الأخير ما هي إلا انعكاس للواقع المجتمعي المبني على الاختلاف الطبقي؛ فبتعدد الطبقات تتعدد الأحزاب المتنافسة فتختلف آراؤها واتجاهاتها من أجل الحصول على السلطة، فإذا غاب التعدد الطبقي فلا حاجة لتعدد الأحزاب.

نلاحظ أن أهم عامل تقوم عليه أفكار وآراء الفكر الماركسي هي التركيز على العنصر الطبقي واعتباره العامل الوحيد في تشكيل الحزب السياسي؛ فلا وجود لحزب سياسي دون أساس طبقي، وما يؤخذ عليه أن العلاقة بين الطبقات والأحزاب قد تكون شديدة التعقد في الدول النامية؛ حيث تتعدد وتتداخل التشكيلات الطبقية فيما بينها، وبذلك تعد إحدى أهم أدوات الصراع السياسي للحصول على السلطة؛ وهذا يتنافى مع خاصية الحزب الأساسية المتمثلة في الوصول تولي الحكم بالطرق السلمية الديمقراطية.

بالإضافة إلى اتجاه ثاني يتبناه الأدب السياسي البرجوازي يركز على المبادئ ودرجة الالتزام والوضوح والتحديد في صياغتها [3]، أما باقي المفكرين والباحثين الذين تبنوا الاتجاه الإيديولوجي فمعظمهم يرى بأن "الحزب السياسي مجموعة من الأفراد يجمعهم الإيمان والالتزام بفكر معين" [4]، وبذلك تعمل مجموعة الأفراد المتحدة من أجل ترجمة

---

[1] مختار بن فطة وجيلاني كويبي معاشو، **سوسيولوجيا الخطاب السياسي في الجزائر** "تحليل خطابات الأحزاب السياسية أنموذجا"، مجلة تطوير، المجلد 7، العدد 10، الجزائر، ديسمبر 2020، ص 249.

[2] Maurice Duverger, **Sociologie Politique**, 3eme édition, presses universitaires de France, Paris, 1968, p 358.

★ تسهم النظرية الماركسية في تعريف الايدولوجيا واستخداماتها، وتحلل وظائف الأحزاب بارتباطها بالطبقة، للتوسع أنظر إلى:

- Etienne Balibare, **La Crainte des mass** politique et philosophie avant et après Marx, éditions Galilée, Paris, 1997, pp 186-189.
- Henri Lefebvre, **Sociologie de Marx**, PUF, Paris, 1968, p 50.
- George Labica, Gérard Bensussan, **Dictionnaire critique du marxisme**, 3eme édition, Quadrige/PUF, Paris, 1985, p 567.

[3] نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، الجزائر، 2016، ص 11.

[4] سليمان صالح الغويل، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة: دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة**، منشورات جامعة قاريونس، ط1، بنغازي، ليبيا، 2002، ص 29.

مبادئها وأهدافها إلى برامج سياسية واقتصادية واضحة ومحددة تميزها عن غيرها من التنظيمات السياسية، وبالتالي يعرف الحزب بالنظر إلى مبادئه وأهدافه، ووفقا لهذا المدلول يعرفه "ادموند بيرك" بأنه عبارة عن "جماعة متحدة من الأفراد يسعون بجهودهم الجماعية إلى تحقيق المصلحة الوطنية؛ وفقا لبعض المبادئ التي تحوز رضاهم جميعا" [1].

وفي إطار هذا الاتجاه نلاحظ إقرار الباحثين بأن الحزب هو اجتماع مجموعة من الأفراد واتفاقهم وتكتلهم حول جملة من المبادئ والأهداف والأفكار؛ التي تسعى لتجسيدها واقعيا لتحقيق المصلحة العامة دون إغفال تحقيق مصالحها الخاصة.

ويعتبر المفهوم الشهير للحزب عند "بيرك" مرن جدا يمكن أن يدخل في إطاره الكثير من الأحزاب السياسية، وكذا التنظيمات الأخرى المشابهة كالنقابات والجمعيات ذات الأفكار الموحدة والأهداف المحددة، كما يبدو أنه نظر للحزب "كمجموعة رأي Groupe d'opinion"؛ ولكنه أغفل أن الأحزاب لم تعد عبارة عن مجموعات رأي لاسيما في الوقت الراهن؛ حيث صارت وظيفتها الأساسية تتمثل في التعبئة السياسية أكثر من أجل الحصول على السلطة، وبذلك فالأحزاب لا تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية فحسب، بل أيضا تعمل على الدفاع عن مصالحها الخاصة التي لا تتحقق إلا بوصولها تسيير مقاليد الحكم، أو على الأقل المشاركة فيه [2].

ويرد "جوزيف شومبتير" على "بيرك" قائلا "إن الحزب لا يمكن أبدا أن يعرف حسب مبادئه، فهو تجمع أعضائه مدعوون إلى التفكير في نضال تنافسي من أجل السلطة" [3]، وهنا يؤكد "شومبتير" أن مبادئ الحزب لا تعتبر مؤشرا أو أساسا قويا يمكن تعريف الحزب على أساسه، بل الحزب ما هو إلا اتحاد أعضائه وعملهم الجاد في إطار تنافس إيجابي للفوز بالسلطة.

وبالتالي فالحزب وفق هذا المدلول هو محاولة منظمة للوصول للحكم،كأهم مكسب يسعى إلى تحقيقه، مما يدفعه إلى تعديل سلوكه السياسي متى كان ذلك ضروريا لتحقيق الهدف المنشود، أي أن مبادئه قد تتميع وتتكيف حسب الظروف المحيطة، يجب التأقلم معها بعقلانية من أجل تحقيق المنفعة الخاصة للحزب، ولا يكون ذلك إلا من خلال انتهاج سياسة المرونة في المعاملة، الأهداف المسطرة وحتى البرامج التي تأتي من اتحاد الأعضاء وعملهم الجدي لأن الهدف الأساسي من قيام الحزب هو استلام مقاليد الحكم.

على الرغم من الانتقادات الموجهة لتعريف "بيرك" للحزب السياسي" إلا أنه يلتقي مع تعريفات الكثير من الباحثين أمثال "جورج بورديو G.Burdeau" الذي يرى بأن الحزب السياسي عبارة عن "تنظيم مجموعة من الأفراد تدين وتؤمن بنفس الرؤى والأفكار السياسية، تعمل على تحقيقها وتنفيذ أفكارها عند الوصول إلى الحكم أو على

[1] المرجع السابق، ص 29.
[2] المرجع نفسه، ص 29.
[3] Josèphe Schumpter, **Capitalisme, Socialisme et Démocratie**, éditions Payot, Paris, 1951, p 421.

الأقل التأثير فيه"، ويذهب "موريس هوريو M.Hauriou" إلى أن الأحزاب السياسية هي "منظمات تعمل لخدمة فكرة ما" [1].

لا شك أن تعريف الحزب بالنظر إلى الأيديولوجية التي يعتنقها والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها أمر هام، فأيديولوجية الحزب هي أحد مكوناته الأساسية التي تمكننا من الحكم على لون الحزب واتجاهه الأساسي، ولكن التركيز على الأيديولوجية كمعيار لتعريف الحزب التي تمثل مجموع الأفكار والمعتقدات التي يتبناها، وإهمال الجوانب الأخرى التي تعد ركيزة أساسية للحزب كالتنظيم، البناء والوظائف...الخ، يؤدي إلى حدوث خلل في تعريف الحزب من حيث بنيته وهيكله ووضوح معالمه، حيث نجد بعض الأحزاب تتخلى عن إيديولوجيتها بهدف تحقيق مصالح معينة، كما أنها تعمل على تكييف إيديولوجيتها وفق الظروف والمستجدات المطروحة على الساحة السياسية.

ومنه يمكن القول، الحزب من الجانب الإيديولوجي هو المحرك الأساسي للعمل السياسي ومحدد لطبيعة التنافس والصراعات السياسية؛ التي تتحول في أغلب الأحيان إلى العنف إذا لم تصل إلى مستوى بناء أنظمة تساعد على مأسسة الصراعات؛ في إطار عقد سياسي واجتماعي يقر بالتعدد واختلاف التصورات السياسية كمشاريع وبرامج تتخذ من التعدد والتنوع داخل المجتمع منطلقات لمشاريعها السياسية، على الرغم من تراجع وقع الأيديولوجية داخل الأحزاب أو تكييف استعمالاتها مع الفعل السياسي اليومي، إلا أنها تبقى في رأي الكثير من الباحثين المحرك الأساسي للأحزاب سواء في عملها التعبوي أثناء الحملات الانتخابية أو من أجل استقطاب مناضلين ومؤيدين أو في تشكيل المجتمع السياسي.

ب. **من المنظور البنائي**: يهتم هذا الاتجاه بدراسة ومعالجة الظاهرة الحزبية بالنظر إلى الحزب السياسي على أنه بناء؛ يعمل على تنظيم الناخبين أثناء العملية الانتخابية وتعريفهم بمرشحيهم وحثهم على دعمه، وهذا ما يؤكده "ماكس فيبر" حول الحزب السياسي بأنه عبارة عن "علاقات اجتماعية تنظيمية؛ تقوم على أساس الانتماء الحر يعطي فيها الأعضاء لقادة الحزب السلطة داخل التنظيم لتحقيق أهداف موضوعية أو الحصول على امتيازات شخصية أو تحقيقهما معا" [2]، كما أعطى دلالات اجتماعية لصيغة الحزب كونها علاقات تنظيمية تقوم على الانتماء الطوعي.

ونجد أن الأحزاب في هذا المنحى تطمح إلى تحقيق أهدافها للفوز بمنافع شخصية، التي طورها "فيبر" فيما بعد للنموذج المثالي للحزب الذي لخصه في أكثر من بعد مبرزا أهمية بعض العوامل كالتنظيم، البنية وحرية التطوع؛ بمعنى عدم تعرض الأعضاء لأي نوع من الضغوطات التي قد تؤدي إلى تشويه العمل الحزبي، كما اعتمد توظيف العلاقات الاجتماعية في بعدها الاجتماعي لدراسة الظاهرة الحزبية محاولا التوفيق بين المصالح الشخصية والمصلحة

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط:** دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2008، ص 47.

[2] Bernard E. Brown, Roy C.Macridis, **Comparative Politics**, **Note and Reading**, Eighth Edition, London, 1996, p 199.

العامة للأفراد، بالإضافة إلى أنه استعار باللغة الاقتصادية لتوصيف الظاهرة الحزبية حيث شبه الفعل السياسي بالسوق الاقتصادي أين تقوم الأحزاب بعرض برامجها وأفكارها كعرض السلعة السوق باستخدام المصطلحات الاقتصادية كالمقاولة السياسية entreprise politique.

أما بالنسبة للبناء والتنظيم الذي ركز عليهما "فيبر" في طرحه للحزب القائم على العقلانية فإنه يعكس مدى انتظامها كمؤسسات سياسية تتوزع داخلها المهام والوظائف بين القيادات، المنخرطين والمناضلين، من أجل تحقيق طموحاتهم للوصول إلى السلطة وبالتالي تحقيق فوائد مادية، ولكن ما يعاب على "فيبر" ليست كل الأحزاب تقوم على العقلانية في تسيير شؤونها للحصول على أكبر منافع مادية، بل هناك الكثير من الأحزاب تقوم على أساس الانتماء العرقي، القبلي، الديني أو حتى على أساس الروابط العاطفية.

ومنه يمكن القول، لا يمكن تعميم مفاهيم "فيبر" على كل الأحزاب السياسية فهناك الكثير منها تخالف أفكاره وتسير في كنف خصوصية مجتمعاتها السياسية، فالأحزاب في الدول المتقدمة لا تنشط على غرار المتخلفة منها أو حديثة الاستقلال التي عانت من ويلات الاستعمار وتبنت التعددية لتطبيق الديمقراطية ومواكبة التطور.

ورغم أن نظريات السوق السياسي تعتبر أن عمل الأحزاب يقوم علي العقلانية وبالتالي تنخفض حدة الايدولوجيا؛ تبقي فكرة يفندها واقع المجتمع الجزائري علي غرار ما أشار إليه الباحث "الجمعي النوي"، فالأحزاب السياسية الجزائرية لا تقوم على العقلانية بل تجسد الزبونية والعشائرية والقبلية التي تبرز في مختلف الاستحقاقات الانتخابية بتوجه ممثلي الأحزاب إلى الزوايا والقرى للحصول على تأييدهم والتصويت لصالحهم، وكذا شراء الأصوات التي تتنافى مع العقلانية التي يقوم عليها النموذج المثالي ل"فيبر"، على الرغم من أن الهدف المنشود واحد يتمثل في تحقيق الفوائد المادية.

واختلف آراء الباحثين بين مؤيد للنموذج المثالي ل"فيبر" ومعارض له، حيث أكد "توم بوتومور" أهمية البناء التنظيمي للحزب الذي يمنحه البقاء والاستمرار في المشهد السياسي محاولا بذلك الفوز بالسلطة، على عكس "أندريه هوريو" يرى بأن الديمومة التي يجب أن تتصف بها الأحزاب يجب أن يكون أساسها الدعم الشعبي (الناتج من العلاقات الاجتماعية) الذي لا يتم إلا من خلال عمل سياسي مستمر ومتواصل، هدفه الأساسي الوصول إلى السلطة [1].

ومن هذا المنظور نلاحظ أنه على الرغم من اختلاف آراء كل من " بوتومور وهوريو" حول مفهومهم لديمومة الأحزاب السياسية إلا أن هدفهم الأساسي واحد يتمثل في الوصول إلى مقاليد الحكم من خلال استقطاب المواطنين وتعبئتهم والتالي الحصول على وعاء انتخابي كبير ناتج عن دعم أفراد المجتمع لهم.

على الرغم من أهمية العلاقات الاجتماعية في إنشاء التنظيمات السياسية على رأسها الأحزاب التي يسعى قادتها إلى تطويرها من خلال التنظيم الدقيق من أجل ضمان ديمومتها، ولكن ليست كل الأحزاب السياسية

[1] أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ترجمة: علي مقلد وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، ج2، ط2، لبنان، 1988، ص 242.

تتصف بالديمومة خصوصا في الدول المتخلفة؛ على غرار الجزائر التي عرفت الكثير من التغيير في الأحزاب سواء بزوالها وأفولها أو إعادة إنتاج ذاتها باسم جديد وبرامج جديدة، ويعود ذلك إلى التضييق الذي يفرضه النظام السياسي على الأحزاب، على غرار حركة الإصلاح، حركة النهضة، جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، واللافت للانتباه حتى الأحزاب الموالية للسلطة تتعرض لنفس المشاكل التنظيمية مما يجعلها تنقسم، تتحول أو تتحد مع أحزاب أخرى وهو ما أطلق عليه الحركات التصحيحية للأحزاب، ما يدل على مدى تحكم السلطة في كل شؤون الدولة وحتى الأحزاب فإنها تجعلها تسير في كنفها أو تضيق الخناق عليها.

كما وجد فريقا آخر يهتم بدراسة الأحزاب السياسية من خلال ما يتعلق بالعضوية والوحدات التنظيمية من القاعدة إلى القيادة وفق تراتبية تنظيمية معينة، وطبيعة العلاقة فيما بينها؛ وطريقة اتخاذ القرار ووضع السياسات الحزبية واختيار المرشحين، ويرى "موريس دوفرجيه" في هذا الاتجاه أن الأحزاب الحديثة لا تعرف ببرامجها أو الطبقة الاجتماعية لأعضائها، وإنما تعرف حسب طبيعة تنظيمها، فالحزب "ليس جماعة واحدة ولكنه عبارة عن تجمع الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة، كاللجان الحزبية والمندوبيات وأقسام الأحزاب والتجمعات المحلية،كل هذه الجماعات يربط فيما بينها الرباط التنظيمي بين أجهزة الحزب المختلفة الذي يقوم على أساس تدريجي هرمي"[1].

فالحزب حسب هذا الاتجاه ليس مجرد انسجام مجموعة من الأفراد حول نسق من الأفكار والمبادئ، بل هو اتحاد مجموعة من الأفراد في مؤسسة تنتظم بموجبها العلاقات السياسية ومختلف التفاعلات بين الحزب ومناضليه حول برنامج محدد ينتشر بين الأعضاء والقادة في مختلف أرجاء الدولة، يجمعهم بناء وتنظيم محكم يخول لهم السعي للحصول على السلطة والتحكم في الشؤون السياسية للدولة عبر سلم هرمي من القاعدة إلى القيادة لكل عضو فيه مهام محددة يقوم بها.

يتضح مما تقدم من هذه التعريفات السابقة، أهمية الحزب السياسي تكمن في مدى تمكن قادتها وأعضائها من الجانب التنظيمي له، ودرجة الانسجام بين أعضائه في مختلف ربوع الوطن وكيفية بناء العلاقات بينهم وتنظيمها في مختلف أجهزة الحزب وأقسامه، حيث جعل "دوفرجيه وفيبر" من التنظيم العمود الفقري للحزب، وما يؤخذ على تعريفاتهم هو تركيزهم على جانب واحد فقط في التعريف وهو الاهتمام بالتنظيم وكيفية بناء الحزب وإهمال باقي أوجه الحزب الأخرى كالأيديولوجية، الوظائف، الأهداف وطبيعة النظام السياسي القائم في الدولة، وحتى مقدار تطور الدولة وتقدمها في كافة المجالات إذا كانت ديمقراطية متقدمة أو متخلفة تسير بخطى متثاقلة نحو تطبيق الديمقراطية.

أما "صامويل هنجتنجتون S.Hinitington" فيرى أن "الأحزاب القوية والفعالة توفر تنظيما ديمقراطيا تتعاقب فيه القيادات، يستوعب الجماعات الجديدة في المجتمع، ويوفر أساسا للاستقرار، ويساهم في إيجاد الولاء

[1] Maurice Duverger, **Les Partis Politiques**, Collection « science politique », Armand Colin, Paris, 1973, p 178.

والهوية التي تتجاوز الجماعات المحدودة" [1]، ومن خلال هذا التعريف نلاحظ بأن هنجتنجتون أعطى منحى آخر لمفهوم الأحزاب حيث ربطها بمدى قوة الحزب، فالحزب القوي الفعال يستطيع أن يقدم تنظيما ديمقراطيا داخل الحزب بين القيادات، حيث لا تبرز مشكلات داخلها مما، ينعكس إيجابا على درجة اتفاق واستقرار أعضائه، ويتجه القادة والأعضاء وحتى المناضلون إلى التعبئة السياسية التي تفتح آفاق واسعة للحزب التي تصل إلى الحصول على السلطة أو المساهمة في الحكم.

من التعريفات السابقة نلاحظ أنها لا تقدم تعريفا شاملا نموذجيا للحزب، بل ركزت على جانب واحد من مكونات الحزب المتمثل في البناء، التنظيم، الذي يعمل من أجل الديمومة والحصول على السلطة؛ مما جعلها تتعرض للعديد من الانتقادات بسبب الاختلالات التي وردت، فإذا كان من بين خصائص التنظيم التخصص في العمل، الخبرة، الهرمية التنظيمية، التجنيد الداخلي والموضوعي للقيادة، توافر المصادر وتوجيهها نحو أهداف معينة ومحددة وأكثرها أهمية الحفاظ على التنظيم ذاته، وهو ما يؤخذ على هذا المدلول انطلاقا من جوهره التنظيمي القائم على البيروقراطية الحزبية التي تعتبر السبب الجوهري في بروز وتفاقم الظواهر المرضية للتنظيم، ويمكن أن تصبح فرصته في التقدم الاجتماعي موصدة أو منخفضة الناتجة عن أفول الحيوية والنشاط في نضاله من أجل النجاح، ويعتبر التنظيم العامل الأساسي لتدمير الديمقراطية، الذي يؤدي بدوره إلى استفحال الأوليغارشية باعتبار قادة الأحزاب يكافحون للبقاء في السلطة أو الوصول إليها.

كما نلاحظ أن الأساس التنظيمي لمفهوم الحزب يعاب عليه التوسع الشديد في التعريف، حيث يتسع ليمثل الجمعيات السياسية والحركات الاجتماعية والتنظيمات العسكرية والدينية، التي تتميز هي الأخرى بالتنظيم وبوجود قيادة دون أن يكون لها صفة الحزب أو حتى الهدف الذي يسعى لتحقيقه، لذا وجب على العلماء معالجة الفرق بين مفهوم الحزب السياسي والجماعات الضاغطة؛ على باعتبار "أن مفهوم الحزب السياسي هو تجلي نهائي وشكل مكتمل البناء وواضح من حيث الوظائف، بينما الجمعيات السياسية هي محاولات لبناء أحزاب سياسية، فهو الشيء الذي يفسر اعتماد الباحثين مفاهيم تبدو أنها تحمل معنى لنفس الظاهرة لكن بالاستناد للملاحظة العلمية المنظمة التي نستشف من خلالها الاختلاف بين مفهومي الحزب السياسي والجمعية السياسية" [2].

تؤكد التعريفات السابقة، أن الحزب السياسي من المنظور البنائي عبارة عن مؤسسة تنظم بموجبها العلاقات السياسية لتسيير مختلف التفاعلات بين الحزب ومناضليه، الذي يعتبر اتحاد مجموعة من الأفراد تجمعهم أفكار واتجاهات مشتركة حول الدور السياسي المنوط بهم داخل المجتمع؛ باعتباره حلقة الوصل بين المجتمع والدولة، ويتسم الحزب حسب هذا المنظور باكتمال بنائه من حيث الدقة، البناء، التنظيم، وضوح المبادئ والأهداف التي

[1] Bernard E. Brown, Roy C.Macridis, Op.cit, p 224.

[2] الجمعي النوي، **المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر: دراسة سوسيو-سياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، منشورة، ص 35.

يعملون بها للوصول إلى السلطة أو المشاركة في الحكم من خلال العمل السياسي لاستقطاب وتعبئة الناخبين عبر مختلف الاستحقاقات للتصويت لصالحهم.

ج. **من المنظور الوظيفي**: ينظر إلى الأساس الوظيفي للحزب من خلال جملة الوظائف التي يقوم بها، وتعتبر مقاربة الأحزاب السياسية من منظور وظيفي والتي غالبا رؤية "تالكوت بارسونز" ليس المقصود بها في هذه الحالة، التناول النسقي الوظيفي داخل المجتمع وعلاقته بمختلف الأنساق الأخرى لأن هذه الرؤية صعبة التجسيد والبرهنة عنها إمبريقيا، بينما يقصد بالوظيفية في هذا المقام "جملة المهام والأدوار التي يؤديها أي حزب سياسي في المجتمع، لكي يستمر في التواجد كقوة فاعلة ومؤثرة في القرار السياسي والتعبئة باعتبارها غايته الأساسية" [1].

ومنه يمكن القول بأن الحزب عبارة عن تنظيم سياسي يقوم بجملة من المهام والأدوار كوحدة اجتماعية تنشأ ويعاد إنشاؤها باستمرار من اجل منحها قوة وفعالية سياسية تسمح لها بالديمومة التي تسعى إلى الوصول للسلطة.

فالتحولات العميقة المستمرة التي تعرفها المجتمعات، والتي في الكثير من الأحيان تتحول إلى أزمات تجعل الحياة السياسية تعرف مشكلات، تغذيها الصراعات الظرفية أو الدائمة حول السبل الواجب إتباعها وتبنيها في مواجهة هذه الأزمات والبحث في مسبباتها والسعي لتجاوزها، مما دفع "جون بولندال" القيام بدراسة حول الأحزاب السياسية، وتوصل إلى أن " الأحزاب لا تصبح ذات أهمية إذا كان الكل متفقا على كل الأمور السياسية والاجتماعية ولكون هذا الاتفاق مستحيل، تدخل الأحزاب في منافسة سياسية لتسيير الصراع وذلك بإدخاله في رحم المؤسسات السياسية للدولة، وأنه دون تحقيق ذلك يصبح النظام السياسي عرضة لمشكلات وظيفية" [2].

وبدل التركيز على معرفة الحزب كجهاز أو تنظيم يقوم على جهاز بيروقراطي قد يسهم في تدمير الحزب داخليا مما ينعكس على أدائه سلبا داخل المجتمع، اتجهت الدراسات الحديثة إلى معرفة الوظائف التي يقوم بها كل حزب، وتنصب الأسئلة المطروحة في الدراسات الحديثة حول معرفة وظائف وواجبات الأحزاب اتجاه المجتمع، للتعرف على مدى قيام الحزب بالمهام المنوطة به، من أجل الاستمرار كقوة فاعلة في المجتمع، هدفه الأساسي الحصول على السلطة أو المساهمة فيها سواء كحزب مساند للسلطة أو معارض لها.

وفي هذا السياق، يعرف "ريمون أرون R.Aron" الحزب بأنه "تنظيم دائم ومستمر يضم مجموعة من الأفراد يعملون معا، من أجل ممارسة السلطة سواء في العمل على تولي السلطة أو الاحتفاظ بها" [3]، أي أن الحزب يضم مجموعة من الأفراد تسعى للسيطرة على جهاز الحكم بالوسائل المشروعة، ويرى "دافييد أبتر David Apter أن "أهم وظيفة للحزب تتمثل في قيامه بتنظيم وتوجيه الرأي العام، ومعرفة احتياجات الأفراد ونقلها إلى الجهات المسؤولة، وبهذا الشكل يحدث تقارب بين الحكام والمحكومين" [4]،كما يشير "لاوسن Lawson" في دراسته

---

[1] المرجع السابق، ص 26.

[2] الجمعي النوي، مرجع سابق، ص 26، عن: Jean Blondel, in, Daniel louis Seiler, **de la comparaison des partis politiques**, economica, Paris, 1986, p 87.

[3] Rymond Aron, **Démocratie et Totalitarisme**, Collection « Diées » Garlimard, Paris, 1965, p 117.

[4] Ibid, p 117.

المعنونة ب "الدراسة المقارنة للأحزاب السياسية" أن أكثر التعريفات الحزبية أهمية، هي تلك التي تركز على جملة الوظائف الحزبية، بمعنى المشاركة في الانتخابات للوصول إلى السلطة وتولي الحكم" [1].

وفي هذا الصدد، تبرز التعريفات السابقة هدف الأحزاب المتمثل في السيطرة على السلطة بالطرق الشرعية، من خلال نقل انشغالات واحتياجات المواطنين إلى المسؤولين، حيث تكون صمام الأمان بين الدولة والمواطنين بامتصاص غضب المجتمع ومطالبة السلطة والضغط عليها بالاستجابة لمطالب المواطنين، ولكن الواقع يبرز مدى فشل الكثير من الأحزاب السياسية واقعيا بأن تكون الدرع الحامي للمجتمع بأن تحقق لهم مطالبهم خصوصا عند وصولها للسلطة، مما يؤدي بعض الأحزاب بالتراجع وقد تصل إلى الأفول.

كما يعرف الحزب من هذا الاتجاه، بأنه محاولة منظمة للوصول إلى الحكم حيث لا يمكن فصل تعريف الحزب عن الجانب التنظيمي، فوظيفة "تولي الحكم" هي القاسم المشترك بين جميع الأحزاب، وفي هذا الصدد يعرف "فرانسوا جوجيل" الحزب السياسي بأنه "تجمع منظم يهدف للمشاركة في الحياة السياسية بقصد الاستيلاء على السلطة كليا أو جزئيا وتغليب أفكار ومصالح أعضائه فيها"، ويؤكد ذلك "فرانسوا بوردو" بأن الحزب هو "تجمع لأفراد يبشرون بنفس الأفكار السياسية ويسعون لجعلها تتغلب من خلال مؤازرة أكبر عدد من المواطنين لها للاستيلاء على السلطة أو على الأقل التأثير على قراراتها" [2].

من التعريفان السابقان نلاحظ بأن الوظيفة الأساسية للحزب تتجلى في الحصول على السلطة، أو المساهمة الايجابية في قراراتها، دون إعطاء أهمية إلى الوظائف الأخرى التي يجب على الحزب القيام بها ويضعها من ضمن أولوياته في العمل السياسي، للحصول على السلطة كنتيجة عن العمل المستمر والدائم.

وما يعاب على ممثلي هذا الاتجاه عموما، هو تقديم تعريفات فضفاضة للحزب تتسم بالعموم من الجانب الوظيفي، ولا تقوم برصد مختلف الركائز الوظيفية للأحزاب باعتبارها تتطور بتطور الزمن؛ وتختلف من نظام سياسي إلى آخر، ولكن الملاحظ في أغلب التعريفات هو التركيز على وظيفة تولي الحكم كهدف أول وأخير أثناء دخول المعترك السياسي؛ دون تحديد برامج وأهداف تسعى لتجسيدها واقعيا عند الوصول إلى سدة الحكم، في حين أن للأحزاب السياسية وظائف أخرى يجب القيام بها لا تقل أهمية عن وظيفة الوصول للسلطة كتنظيم الحملات الانتخابية، تنظيم المعارضة، وممارسة الضغوط على الحكومة، التي تعتبر وظائف لا تقل أهمية عن الوصول للسلطة التي أضحت هاجس كل الأحزاب السياسية.

وبعد سلسلة التغيرات والتطورات التي طرأت على مختلف دول العالم التي أثرت بدورها على أداء الأحزاب وفعاليتها، وظهر جيل جديد من الدراسات اهتمت بدراسة الأحزاب في ظل التغيرات الجديدة التي برزت في الأنظمة السياسية؛ بعد اتجاه أغلب الدول خصوصا حديثة الاستقلال منها إلى تبني الديمقراطية وأفول الأنظمة الشمولية؛ وما تبعها من تحول ديمقراطي والدور الفعال المنوط بالأحزاب القيام به، وفي هذا المقام نجد تعريفات

[1] Hossein Asayesh, Adlina ab Halim, Seyedeh Norsat Shojaei, **Political Parties : Extent and Nature**, Journal of Amerian Science, N7, 2011, p375.

[2] محمد عرب صاصيلا، **أنظمة الحكم المعاصرة** في الدول العربية، دار الأنس للنشر والتوزيع، 2015، ص 177.

مختلفة عن سابقتها اهتمت بالجانب الوظيفي للأحزاب مع التركيز على برامج ومشاريع دقيقة تقترح تطبيقها بعد توليها السلطة، وهو ما يؤكده "دانيال لويس سيلر" بأن الأحزاب السياسية هي "الوسائط بين المجتمع والسلطة، تقترح مشاريع سياسية تأخذ شكل المقترحات الدقيقة التي تحدد بصفة آلية وظيفة السلطة السياسية" [1].

هذا ما يجب على كل الأحزاب القيام به في العمل السياسي من أجل الحصول على تأييد الناخبين لكسب تأييدهم لبرامجهم ومشاريعهم السياسية المطروحة، من أجل ضمان مشاركتهم السياسية والتصويت لصالحهم وبالتالي يكون سلوكهم الانتخابي ايجابيا، ولكن نجد الكثير من الأحزاب في مختلف الدول تسعى لكسب تأييد السلطة والنظام القائم بدلا من التوجه للمجتمع والسعي لاستقطابه من خلال مشاريعه السياسية وبرامجه وأهدافه المسطرة، بل في مختلف الاستحقاقات الانتخابية تقدم خطابات سياسية شعبوية تعتمد على القبلية والعروشية والدين...الخ، وهو ما يحدث فعلا في الجزائر حيث نجد الكثير من الأحزاب تسير في كنف السلطة وتساند قراراتها وتدعمها، وقد تصل حتى لتهديد المجتمع وترهيبه إن أراد رفض ما يريده النظام السياسي، وأكبر دليل على ذلك هو ترهيب FLN الشعب الجزائري من رفض العهدة الخامسة للرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة".

ومنه يمكن القول بأن الأحزاب السياسية عماد الديمقراطية، فإذا كانت هاته الركيزة غائبة أو مغيبة فإن الديمقراطية لن تكون فعلية ولا تحمل سوى الاسم فقط فتتحول إلى ديمقراطية شكلية أو ديمقراطية الواجهة، لذلك يجب على الأحزاب السياسية أن تمتلك مشاريع وبرامج سياسية تتكفل بقضايا المجتمع من مسألة اجتماعية، الدفاع عن الحريات، تجسيد دولة القانون من أجل تطبيق الديمقراطية والاستمتاع بحرية التعبير، ويعتبر اختلاف توجهات وآراء الأحزاب السياسية عملية إيجابية تسهم في تطور وازدهار الدولة، وإلا فإن هذه الأحزاب لن تدوم طويلا بل سوف تتعرض للهلاك والاندثار لاحقا.

بعد عرض مختلف اتجاهات التنظير في تعريف الأحزاب السياسية يتبدى لنا جليا بأن الحزب السياسي أحد الأعمدة الأساسية لأي نسق سياسي ديمقراطي وأحد أهم مرتكزاته، لكن عملية تحديد مفهوم شامل جامع للحزب السياسي صعبة المنال؛ لكثرة المتغيرات المتضمنة للظاهرة الحزبية، كونها ظاهرة تتطور وتتبدل تبعا للسياقات التاريخية والاجتماعية والسياسية لكل مجتمع، وعليه فإن **المفهوم الإجرائي** المعتمد في الدراسة الراهنة هو:

"الحزب السياسي عبارة عن تجمع إرادي منظم يتكون من مجموعة من الأفراد تربطهم أيديولوجية أو برنامج أو مشروع سياسي محدد واضح المعالم (المبادئ والأهداف)، محاولا بذلك استقطاب الأفراد وتعبئتهم من أجل التصويت لصالحهم في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، بغرض الوصول للسلطة بالطرق السلمية لخدمة المجتمع ككل".

[1] Daniel Louis Seiler, **De la comparaison des partis politique**, revue française de science politique, Economica, Paris, 1988, p 49.

2. مفهوم السلوك الانتخابي: الإنسان هو القاعدة والأساس الذي شكل وشيد الحضارات، وخلق العادات والمؤسسات، وابتكر الرموز والدساتير، وأقام الحروب والثورات وعقد اتفاقيات السلام، فلا يمكننا الحكم عليه دون الحديث عن سلوكه بدءا من تصرفاته، أهدافه، مشاعره، معتقداته، التزاماته وقيمه؛ لذلك تعتبر دراسة السلوك الإنساني من أعقد وأصعب الدراسات في العلوم الاجتماعية نظرا لطبيعة النفس البشرية التي يصعب التكهن بسلوكياتها.

فالسلوك هو كل الأفعال والنشاطات التي تصدر عن الفرد؛ فهو ليس شيئا ثابتا ولكنه يتغير ولا يحدث في الفراغ، وإنما في بيئة ما وقد يكون بصورة لا إرادية مثل التنفس أو الحركة، أو بصورة إرادية وعندها يبرز بشكل مقصود وواع، وبذلك يصبح السلوك مكتسبا يتأثر بعوامل البيئة المحيطة التي يعيش فيها الفرد.

ويعرف السلوك في علم النفس بأنه "كل حركة أو نشاط أو تصرف أو عمل يقوم به الإنسان في حياته مدفوعا ببواعث ودوافع فطرية كانت أو مكتسبة لإشباع حاجاته الطبيعية والنفسية والاجتماعية، فكل عمل إرادي يسمى سلوكا" [1].

وبذلك يصبح السلوك جملة العمليات المادية والرمزية التي يقوم بها الفرد في موقف ما للتعبير عن اتجاهه وأفكاره وآرائه؛ الناتجة بصورة فطرية لاشعورية تلقائية أو مكتسبة للفرد الذي يتأثر بمختلف العوامل البيئية المحيطة به، والتي تجعله مدركا لتصرفاته ومواقفه في التعامل مع بيئته.

انطلاقا من دراسة **السلوك** نجده مقترنا بالفرد كإنسان وجب علينا دراسة السلوك الإنساني، باعتباره يجمع بالدراسة كل ما يصدر عن الفرد من سلوكيات في مختلف المجالات، حيث يعرف **السلوك الإنساني** بأنه "مجموع الأنشطة والتفاعلات التي يقوم بها الفرد لتحقيق غايات معينة فتكون بعض هذه الغايات مقصودة ومخططة وبعضها بسيط وغير شعوري، فهو سلوك مدفوع نحو غاية أو أهداف" [2]، نلاحظ أن السلوك الإنساني جملة الانفعالات والتفاعلات التي يقوم بها الفرد اتجاه موقف معين داخل المجتمع لبلوغ هدف محدد سواء بطريقة عفوية أو مخططة ومقصودة يسعى لتحقيق أهداف محددة.

وبالتالي فدراسة السلوك الإنساني تأخذ في الاعتبار طبيعة وخصائص الموقف، ومن ثم لا نتوقع أن نجد تفسيرا نمطيا يصلح لكل الأفراد في كل المواقف؛ هذا وإن دل على شيء إنما يدل أنه يصعب فهم سلوك الفرد والتنبؤ به والسيطرة عليه، لذلك فإن العلوم السلوكية لا تدرس السلوك في فراغ وإنما تدرسه في إطار واقع محدد، وتضع في حسبانها أن الإنسان كائن اجتماعي، وإنسانيته بما فيها من جوانب شعورية ولا شعورية لا تتحقق إلا في ظل وسط اجتماعي.

تعددت المجالات التي تدرس السلوك الإنساني باعتباره مجال جد معقد، وذلك لتشعب المجالات التي تناولته بالدراسة مما يصعب في تقديم تعريف محدد وموحد له، وذلك بسبب المرجعيات المختلفة والمتعددة لمفهوم السلوك

[1] حسين بن سالم جابر الزبيدي، **نظام الهندسة النفسية والتنمية الاجتماعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010، ص 167.
[2] لورانس أ. برافين، **علم الشخصية**، ترجمة: عبد الحليم محمود السيد، المركز القومي للترجمة، ط1، الجزء2، القاهرة، 2010، ص 194.

التي تتعدى حدود العلوم الإنسانية إلى العلوم الفيزيولوجية والطبية، ففي العلوم الإنسانية نجد في علم النفس السلوك يدرس عن طريق ترتيب وتحليل مجموعة من الأحداث التي يتم الحصول عليها عن طريق الملاحظة المباشرة والخبرة، أما في علم الاجتماع فيدرس على أنه متصل بالبيئة الاجتماعية للفرد، لذلك انقسم الاهتمام بالسلوك الإنساني في العلوم الاجتماعية إلى اتجاهين هما:

يتم التركيز في الاتجاه الأول على الجماعات والبنيات الكبرى، انطلاقا من تفسير السلوك الإنساني من خارج الذات الإنسانية والاستدلال بالملاحظة والخضوع لها؛ من خلال تحليل القيود التي تفرضها الظواهر الاجتماعية، وبالتالي تهميش دور الفرد في المجتمع، فالفرد يمثل الاستجابة لمثير ما وفق المعادلة النفسية التي يقوم عليها التحليل السلوكي: مثير ←كائن حي ←استجابة، مما أدى بالباحثين التركيز على الدراسات السلوكية كمدخل واقتراب للتحليل، وبذلك يتم الاهتمام بالدراسة على السلوك الظاهر الملاحظ وتجاهل المظاهر الذاتية للنشاط الإنساني كالوعي والإرادة والمعنى؛ فيمكن ملاحظته إمبريقيا بمقارنة تكرار المنبهات التي تفرزها البيئة الخارجية.

أما الاتجاه الثاني رغم الأهمية الكبيرة التي حضي بها مفهوم السلوك، إلا أن السوسيولوجيا العامة أظهرت تحفظا تجاه هذا المفهوم، كونها كانت تتوفر منذ بداية تأسيس هذا الحقل العلمي من علماء الاجتماع على رأسهم "ماكس فيبر" على مفهوم آخر أكثر إجرائية؛ يتمثل في "الفعل الاجتماعي Action Social" على الرغم من أن هذا الأخير أقل تحديدا من مفهوم السلوك؛ إلا أنه أكثر شمولية منه، وعليه فهم يقاربون مفهوم السلوك كفعل في المجتمع، ويستخدمون اصطلاح الفعل لتمييز النشاط الدال عن علاقة الأفراد مع الآخرين وليس مجرد سلوك [1]، وهذا ما أكده "Piaget" عند اعتباره لمفهوم السلوك كفعل أكثر منه استجابة، ويعرفه بأنه "مجموع الأفعال التي تمارسها الأجسام الحية في الأوساط الخارجية لتعديل حالات أو تغيير مواقفها الخاصة بالعلاقة معها" [2].

ومنه يمكن القول، إن السلوك الإنساني عبارة عن نشاط مكتسب، موجه ومقصود يقوم به الفرد لتحقيق أهداف معينة كإشباع الاحتياجات الإنسانية أو تحقيق غايات معينة، يتأثر بمجموعة من الجوانب المتفاعلة كالشخصية والبيئة التي يعيش فيها، وما تتضمنه من أبعاد جغرافية، مناخية، تاريخية، عادات وتقاليد ...إلخ.

بانتقال اهتمام العلوم السلوكية إلى المجال السياسي بالتوجه السلوكي لعلم السياسة؛ من خلال التركيز على السلوكيات المصاحبة لأعمال الحكومة وتحليلها ودراسة القواعد النفسية والاجتماعية لسلوك الأفراد والجماعات، محددات التصويت، وظائف جماعات المصالح والأحزاب السياسية، والسلوك التصارعي بين السلطات الثلاث؛ تم الاعتماد على آلية واضحة لوصف العمليات السياسية العامة لشرح وتفسير الأسباب والنتائج لأنشطة الحكومة والتركيز على وصف واضح لمضمون السياسة العامة؛ تتمثل في تحليل أثر القوى السياسية، الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن تقويم نتائج السياسات العامة على المجتمع.

---

[1] السعيد بومعيزة، **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب** –دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 161.

[2] Marcel Boulais, **le comportement électoral de la sagamie**1970-1985, thèse présenté comme exigence partielle de la maitrise en études régionales, Université du Québec à Chicoutimi 1990, p 30.

يعتبر مفهوم السلوك السياسي من أهم مداخل علم السياسة الحديث؛ الذي حضي بالتركيز على الجانب السيكولوجي في الدراسات السياسية، من حيث مساهمة الأفراد في المجال السياسي والاتجاهات والمعاني والقيم خلف التنظيمات السياسية والقانونية القائمة [1]، والذي يتحدد على أساس علاقة الفرد بالنظام السياسي والاجتماعي وبالبيئة المحيطة به، وبالتالي يمثل محصلة التفاعل بين الفرد والنظام والمجتمع والبيئة المحيطة، فالنظام يلعب دورا مهما في السلوك السياسي والانتخابي للأفراد من خلال مجموعة القواعد القانونية والإجراءات الإدارية التي تحدد علاقته بالدولة سواء عن طريق قوانين الأحزاب والانتخابات، الحريات العامة وحقوق الإنسان، وغيرها من القوانين، كما يلعب المجتمع دورا مهما إزاء عدة متغيرات كالأسرة، الثقافة السياسية، المعتقدات والقيم ...إلخ.

ويعد "هربرت سبنسر" من أوائل المفكرين الذين درسوا السلوك السياسي وأطلق عليه مفهوم (الاتجاه) الذي حدده في كتابه (المبادئ الأولى) سنة 1862 بقوله "إن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل مثيرة للجدل يعتمد على اتجاهنا الذهني ونحن نصغي إلى هذا الجدل ونشارك فيه"[2]، وبنقل السلوك الإنساني إلى المجال السياسي الذي يعطى نتائج دقيقة وصحيحة، لينتقل إلى علم الاجتماع السياسي باعتباره (قوة مكتسبة تدفع الفرد إلى السلوك معين)، مما دفع الباحثون إلى تعريف السلوك الانتخابي بشكل عام من خلال النظر له كسلوك إنساني لا يختلف عن أي سلوك في اتخاذ القرار.

كما نجد تعريفا أوسع يؤكد أن السلوك السياسي هو كل الأنشطة التي تهدف إلى التأثير على توزيع الموارد والسلطة داخل المجتمع، وهذا يشمل جوانب أخرى من الأنشطة مثل الآراء أو المواقف أو المعتقدات [3]، ونلاحظ من التعريف السابق أن السلوك الانتخابي هو جملة النشاطات العملية التي تقوم بها الأطراف الاجتماعية، والتي تبرز خلال المواقف والآراء اتجاه المواضيع السياسية؛ وتحدث تأثير في طريقة الحكم الجماعية.

من خلال ما نستنتج، أن السلوك السياسي هو مجموع أنشطة الفرد داخل المجتمع ودرجة تفاعله داخله، فيؤثر فيه ويتأثر به؛ لذلك أصبح من الضروري على النظام السياسي تنظيم سلوك أفراد المجتمع سياسيا.

وفي الأخير يمكن القول، ما السلوك السياسي إلا إشباع لحاجيات الأفراد المختلفة، التي يقع في أدنى مراتبها حاجة توفير الخبز والعمل (حق الكرامة)، وفي أعلاها تأكيد الذات وحب الهيمنة والسيطرة والهيبة، وهذا ما يؤكده هرم "ماسلو Maslow" للاحتياجات ★.

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة** مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2006، ص 107.

[2] طلال حامد خليل، **نظريات السلوك الانتخابي واستقراء المؤثرات السلوكية للناخب العراقي في ضوء انتخابات 2005 و 2010**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث 16-2017/12/17، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العراق، 2017، ص ص 135-136.

[3] محمد شاعة، **التحليل العلمي للسلوك الانتخابي: مدخل مفاهيمي ونظري**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، 31-12-2016، ص 45.

★ هرم "ماسلو Maslow" للاحتياجات: تلعب الاحتياجات دورا هاما في تحفيز الأفراد وتوجيههم نحو سلوك معين، وتكون في القاعدة الاحتياجات الفيزيولوجية كالطعام والشراب واللبس وغيرها من العادات الفطرية، تليها احتياجات الأمان والحماية والاستقرار، احتياجات الحب والانتماء، وأخيرا حاجات تحقيق واحترام الذات، وتتطور هذه الاحتياجات هرميا وفق درجة إشباعها، فإشباع الاحتياجات في أسفل الهرم تحفز على ظهور الاحتياجات الأعلى منها في سلم الهرم، أما عدم إشباع الاحتياجات في أسفل الهرم فلا تهيئ الفرد للبحث الاحتياجات الأعلى في الهرم، ومنه فإن إشباع الاحتياجات في أسفل الهرم يكون متطلبا أساسيا للبحث عن تحقيق الاحتياجات في أعلى الهرم التي يصل فيها إلى المشاركة السياسية بعد تلبية الاحتياجات الفيزيولوجية وتحقيق الأمان والاستقرار من خلال تحقيق الأمن الوظيفي وسلامة الممتلكات ...إلخ، عن جمعة أحمد سالم، **السلوك الانتخابي في الانتخابات النيابية الأردنية**، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، ديسمبر 2006، ص 147.

ويعتبر **السلوك الانتخابي** جزءا من السلوك السياسي العام للفرد، وتتجلى أهمية دراسة السلوك الانتخابي والأدوار السياسية الفاعلة فيه كونه سلوكا جماعيا إحصائيا؛ يتيح للمرء من خلال تحليله معرفة أسس الناخبين لمختلف الأحزاب، ومستوى انتشار هذه الأحزاب داخل المجموعات الإحصائية المختلفة [1]، وقام العديد من الباحثين بدراسات حول الرأي العام وتحليل عملية الانتخاب؛ من أجل فهم الأسس التي بني عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم، وتبعا لذلك تعددت النماذج التي اهتمت بالسلوك الانتخابي؛ بداية أعمال كل من "روبرت دال Robert Dahl" و"دافيد ترومان David Truman" خلال الخمسينيات، حيث اعتبرا المذهب السلوكي كواحد من أهم المناهج الفعالة التي أخذت على عاتقها دراسة السلوك الفعلي للظاهرة السياسية انطلاقا من الفرد الذي يعتبر وحدة التحليل الأساسية.

ويرى "لازرسفيلد Lazarsefeld" السلوك الانتخابي "بأنه وحدة سلوك متتابع موجه نحو تحقيق هدف معين أو مجموعة أهداف لصالح حزب أو مرشح ما" [2]، ونلاحظ بأن السلوك لا يتشكل آنيا بل هو نتيجة جملة من العوامل المتراكمة التي توجه قرار الفرد يوم الانتخاب سواء بالتوجه لصناديق الاقتراع والإدلاء بالصوت، أو الامتناع عن التصويت.

ويتفق عالم النفس "كيرت ليفين Kert Levin" مع تعريف "لازرسفيلد" في تعريف السلوك الانتخابي بدلالة الصياغة الكلية لإدراك موضوع محدد ينبني عليه السلوك، حيث وضع ثلاثة مجالات متمايزة تؤثر فيه: الأول: يتعلق بالفرد وما يمتلكه من خصائص ومميزات، الثاني: يتمثل في البيئة السوسيولوجية التي تحيط بالفرد، ويطلق عليهما اسم (حيز الحياة life space) في حين يمثل المجال الثالث: العالم الطبيعي أو الفيزيقي، وأن حاصل التفاعل بين هذه المجالات الثلاثة هو الكفيل بإنتاج السلوك، إلا أنه يولي اهتماما بأثر المجالين الأولين حيز الحياة، ويعده الأكثر تأثيرا بالسلوك، ولذلك يعرف السلوك الانتخابي بأنه "ردة الفعل الإدراكية المتكونة من العلاقات المكونة لمجال الفرد (داخلية وخارجية) المعبر عنها باختيار مرشح أو حزب" [3].

مما سبق يتضح، بأن السلوك الانتخابي لا يخرج عن مكونات الإدراك الداخلية المتعلقة بمكونات الفرد الذاتية، والخارجية المتعلقة بما يحيط بالفرد من مؤثرات تدفعه لتوجيه سلوكه، إذ تتفاعل المكونات الداخلية والخارجية لتفرز السلوك المعبر عنه بصيغة كلامية أو صورية أو رمزية، حيث يعتبر السلوك نتيجة فترة زمنية تبدأ مع الدعاية الانتخابية وربما تسبقها وتنتهي بالتوجه للتصويت أو الامتناع.

بعد تسليط الضوء على دراسة السلوك السياسي عموما والسلوك الانتخابي خصوصا الذي ظهر حديثا كعلم قائم بذاته يعنى **بالسلوك الانتخابي** وهو علم "دراسة الانتخابات" وأنماط التصويت والسلوك الانتخابي وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به، وصار هذا الميدان فرعا متخصصا في علم الاجتماع، خاصة في ظل انتشار

---

[1] أحمد حزولي،" **دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا والمشاركة سياسيا..مطافات التحول وحقيقة الرهان**"، في: علي خليفة الكواري وآخرون: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2، بيروت، 2002، ص ص 179-180.

[2] محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 176.

[3] المرجع السابق، ص 176.

استطلاعات الرأي الدورية المنتظمة حول اتجاهات الناخبين نحو التصويت، والمسوح الضخمة التي تجرى أعقاب الانتخابات، وسهولة الاطلاع على إحصائيات التعداد السكاني، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات وبرامج بناء النماذج، لذلك يمكن اعتبار السلوك الانتخابي وسيلة لتطوير الاتفاق العام والحفاظ عليه في المجتمعات الديمقراطية [1].

يشكل مفهوم السلوك الانتخابي جزء من عملية تحليل الانتخاب التي تتداخل فيها الكثير من العوامل المختلفة؛ متجاوزة التحليل الكلاسيكي لمفهوم الانتخاب باعتباره الطريقة التي تمكن الناخب من اختيار المرشح الذي يمثله كونه رهانا في مفترق الطرق بين مختلف المؤسسات السياسية والاجتماعية، فالسلوك الانتخابي يركز اهتمامه على الناخبين، ويلاحظ الظروف التي تعمل من خلالها مختلف المؤسسات في سبيل مشاركة المواطنين في عملية اختيار حكامهم، واتجاهات الناخب عند اختيار المرشح [2].

وعند اهتمام الباحثين بدراسة السلوك الانتخابي تمحورت حول الإجابة عن سؤال جوهري يتمثل في: لماذا ينتخب المواطن؟ وكيف ينتخب؟ لصالح من ينتخب؟ من خلال البحث في مختلف العوامل التي تحدد فعالية الانتخاب ومختلف الأسباب التي تدفع المواطن للتصويت والمشاركة السياسية في اختيار ممثليه، أو المقاطعة والعزوف، لذلك فالإجابة عن الأسئلة السابقة ليست باليسيرة (لماذا ينتخب المواطن؟).

فالسلوك الانتخابي إذا يتأثر بعوامل عديدة التي من شأنها أن تجعله عرضة للتقلب والتغير بتغير ولاء الناخب في مختلف الاستحقاقات، وهذا التغير عبارة عن تجليات إرادة الفرد واختياره الذي تتحكم فيه مجموعة من المحددات (السيكولوجية، السوسيولوجية، السياسية ...إلخ)؛ أي أن تغيير موقفه أو اتجاهه يدل أن هناك تغيرا في منظومة القناعات، القيم، الميول، الآراء، التوجهات، الطموحات، المواقف والمطالب، وبذلك يتحول الناخب من مصوت إلى ممتنع أو العكس؛ وكل ذلك متوقف على مدى تأثره بالعوامل الفاعلة على الساحة السياسية.

ويحمل مفهوم السلوك الانتخابي مجموعة من الدلالات التي يمكن تصنيفها فيما يلي:

أ. **من الناحية النفسية:** يهدف إلى إشباع الحاجة الطبيعية للناخب المتمثلة في الأمن والاستقرار، وما التصويت إلا وسيلة لتحريره من قلق كامن في ذاته، والتخلص منه بالتعبير عن رأيه والإدلاء بصوته، من خلال دور نشيط وفعال يقوم به عوضا عن الاستسلام السلبي للأوضاع، أو الخوف من المستقبل، خاصة في حالة عدم الاستقرار السياسي.

وأكد "أندرو Andrew" عام 2005 أن "السلوك الانتخابي يتأثر كثيرا بالعوامل الشخصية"، ووجد كلا من "كيه Kieh "عام 2005 و"المصري" عام 2007 أن السلوك الانتخابي مشروط بمجموعة من العوامل كالمستوى الثقافي والمعتقدات والدعايات والماسوشية ومتلازمة الشهرة والشجاعة والجرأة ...الخ [3].

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، مرجع سابق، ص 276.
[2] محمد السويدي، مرجع سابق، ص 150.
[3] محمد شاعة، مرجع سابق، ص 50.

ب. **من الناحية العقلانية:** يدل على سعي الأفراد لتحقيق المصالح الشخصية أو الجماعية أو حتى التي تصب في المصلحة العامة، ويفهم سلوك الفرد على أنه خاضع لسلسلة من الحسابات المنطقية لنسب الربح والخسارة، وذلك قصد تحقيق أكبر قدر من المنافع وتجنب أكبر قدر من الخسارة، لذلك يتعرض السلوك الانتخابي لدى الناخب إلى التغير والتقلب بسبب التغير في الولاء أو الانتماء [1].

ويمكن القول إن الناخب قبل التوجه للانتخاب فإنه يقوم بجملة من العمليات الحسابية المنطقية التي يقوم فيها بالمفاضلة بين مختلف البدائل المقدمة من قبل الأحزاب، لاختيار أحسن العروض التي تعود عليه بأكبر قدر من المنفعة، وبالتالي يقوم بتحديد سلوكه الانتخابي بطريقة عقلانية تقوم على مبدأ تحقيق أكبر قدر من المنفعة.

ج. **من الناحية السياسية:** يدل على سلوك يحاول من خلاله الناخب إظهار الولاء للنظام السياسي بمنحه الشرعية للحكام أو رفضه لنظام حكم معين، ومدى تقبله للقرارات التي يصدرها النظام السياسي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي [2]، وبذلك يكون سلوك الفرد نابعا عن تحقيق السلم والابتعاد عن العنف؛ سواء بالسلوك الانتخابي الإيجابي لمنح الشرعية للنظام الحاكم، أو رفضه له، ويتجلى ذلك من خلال ممارسة حقوقه وأداء واجباته، أو تبني السلوك الانتخابي السلبي المتمثل في العزوف عن المشاركة الانتخابية والسياسية ككل.

د. **من الناحية السوسيولوجية:** عبارة عن إثبات وتأكيد مدى انتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة يتأثر بها ويؤثر فيها، وذلك لأن الإنسان بطبعه كائن اجتماعي، وأكدت نتائج دراسة "مكوين Mackuen" مدى تأثير الجانب الاجتماعي في المجتمع الأمريكي على اتجاهات الأفراد السياسية، وبالتالي على سلوكهم الانتخابي، أي بمعنى أن السلوك الانتخابي والسياسي للأفراد هو جزئيا نتاج المحيط الاجتماعي والتفاعلات الاجتماعية، وإن وجود العائلة الممتدة (القبيلة والعشيرة) وقيمها الموروثة تلعب دورا هاما في التأثير على السلوك السياسي عموما والسلوك الانتخابي خصوصا للأفراد في الدول النامية التي تعتبر الأسرة والعشيرة وحدة واحدة متماسكة اجتماعيا واقتصاديا، كما تحدد الدور المتوقع من الشخص "ابن العشيرة" القيام به لإرضاء أبناء عشيرته أو منطقته، وتلعب الأسرة دورا هاما في تحديد منظومة القيم ذات العلاقة بجوانب الحياة المختلفة بما فيها السياسة [3].

ويمكن القول بأن السلوك الانتخابي للفرد يتأثر بجملة العوامل السوسيولوجية التي تسهم في توجيه سلوكه الانتخابي سواء بالإيجاب أو السلب؛ باعتبار السلوك الانتخابي حصيلة التفاعلات الاجتماعية والمحيط الاجتماعي الذي ينتمي إليه الفرد، فالأسرة والعشيرة والقبيلة تلعب أدوارا أساسية في توجيه سلوكه الانتخابي.

وعليه فإن **المفهوم الإجرائي** المعتمد في الدراسة الراهنة هو: "**السلوك الانتخابي هو كافة أشكال التصرفات والأفعال والمواقف التي يتبناها الفرد صاحب الأهلية الانتخابية في المجتمع خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية سواء بالمقاطعة أو التوجه لصناديق الاقتراع للتصويت**".

---

[1] المرجع السابق، ص 47.

[2] محمد تركي بني سلامة، **محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني** دراسة حالة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في الأردن لعام 2017، مركز بلا قيود للدراسات البرلمانية والسياسية، جامعة اليرموك أربد، الأردن، 2019، ص 17

[3] جمعة أحمد السالم، مرجع سابق ، ص 149

الفصـــل الثاني

التحليل النقدي للدراسات المشابهة

تمهيد

أولا: تطور الظاهرة الحزبية في المجتمعات

ثانيا: الإيديولوجيا كمحرك للسلوك الانتخابي

ثالثا: الأداء السياسي للأحزاب وأثره على السلوك الانتخابي

رابعا: الإعلام، الاحترافية وأثره على الانتخابات في الجزائر.

خلاصة

تمهيد:

تعتبر الدراسات المشابهة أو السابقة المرجعية الفكرية التي تشكل رؤية حول التراث النظري لموضوع الدراسة، يتم من خلالها تحديد إشكالية الدراسة والمفاهيم المرتبطة بها والمنهج الأنسب لها، وبالتالي تصبح الدراسات المشابهة الأرضية الخصبة للتوجيه المنهجي والنظري للبحث، بالإضافة إلى إسهامها في تفادي التكرار وتجنب الأخطاء وتجاوز الصعوبات السابقة.

ويؤكد كلا من "مكملان وشوماخر" أن "مراجعة الأدبيات السابقة تؤدي إلى العديد من الأهداف والمعرفة المستمدة من الأدبيات التي عادة ما تستخدم في وصف أهمية وتطوير وتصميم البحث، وربط النتائج بالمعرفة السابقة، واقتراح أبحاث إضافية، كما تمكن الباحث من تحديد المشكلة وتعريفها، وضع منظور الدراسة، تجنب التكرار غير المقصود وغير الضروري، اختيار الطرق والأدوات المناسبة وتطوير فرضيات البحث" [1].

أما بالنسبة للدراسة الراهنة فقد تم رصد العديد من الدراسات المحلية والعربية والعالمية التي تناولت الأحزاب السياسية، وأخرى تناولت السلوك الانتخابي، في مختلف التخصصات كعلم الاجتماع وعلم النفس والحقوق والفلسفة وعلوم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية؛ تعددت إشكالياتها وأطروحاتها، حيث تم تناولها من الناحية البنائية والوظيفية والأيديولوجية وممارساتها وحضورها خلال الحملات الانتخابية، وهو ما يجعل هذه الدراسات ذات أهمية للدراسة الراهنة على اعتبار أن السلوك الانتخابي على وجه التحديد لا زال لا يحظى بالاهتمام الكافي، ومن هذا المنطلق جاءت الدراسات المشابهة التي تم تصنيفها وتحليلها ونقدها في مواطن وتبيان مدى الاستفادة منها في مواطن أخرى.

[1] عباس عبد مهدي الشريفي، **توظيف الدراسات السابقة في الرسائل الجامعية** –دراسة تحليلية في ضوء معايير علمية–، المجلة العربية للتربية، المجلد 29، العدد 01، تونس، 2009، ص 143.

أولا: تطور الظاهرة الحزبية في المجتمعات

يبين التراث الأدبي الذي اهتم بالدراسة في هذا السياق والذي كان له تأثير عميق في الكتابات اللاحقة حول الأحزاب السياسية، وتعتبر الدراسات الأجنبية أولى محاولات جادة في تحليل عواقب التصويت الديمقراطي، حيث نجد دراسة "Moisey Ostrogorsky" عام 1902 تحت عنوان "الديمقراطية وتنظيم الأحزاب السياسية" [1]، الأول الذي تناول بالدراسة السلوك الانتخابي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وارتكز تحليله المقارن للأنظمة السياسية من خلال التأريخ التفصيلي لصعود وتغيرات نظام الحزب فيهما، باعتبارهما (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) أول دولتين أدخلتا حق الاقتراع الجماعي.

ووضع "Moisey "عددا من الفرضيات الأساسية حول هذين المجتمعين؛ والتي لا تزال محل دراسات حتى الوقت الحاضر، التي لها تأثير عميق على الكتابات اللاحقة لكل من "ماكس فيبر وروبرت ميتشيلز" كمحلل وصفي للنظام الحزبي في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

1. في عام 1944 ساهمت دراسات "Paul Lazarsfeld, Bernard Berelson and Hazel Gaudet" تحت عنوان "اختيار الجمهور: كيف يتخذ الناخب رأيه في حملة رئاسية" [2]، وهي عبارة عن دراسة نفسية إحصائية تاريخية للناخبين الأمريكيين خلال الانتخابات الرئاسية لعامي 1940 و1944، خصوصا انتخابات 1940 مع بداية الحرب العالمية الثانية وترشح الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" في الانتخابات الرئاسية لعهدة ثالثة، على الرغم من وجود بعض الاعتراضات على ترشحه داخليا في المؤتمر العام للحزب الديمقراطي.

وتمت الدراسة وسط اهتمام متزايد بالإحصاءات وأخذ العينات السكانية في مقاطعة إيري بولاية أوهايو خلال الانتخابات، التي تعتبر أول دراسة منهجية لتتبع سلوك الناخبين خلال الحملة الرئاسية؛ ومتابعة هذه البيانات بعد سنوات، وذلك من خلال إتباع الطريقة الاستقصائية المتعددة الموجات، للتأكد من مدى قوة تأثير وسائل الاتصال الجماهيري على الجمهور التي سعت بكل قوتها إلى توجيه الرأي العام ضده، لتشكل مقطعا عرضيا على مستوى البلاد مكون من 2000 ناخب.

وجاءت الدراسة بصورة أساسية على للتعرف على العناصر المؤثرة على الناخب، وتتبع تطور موقفه طيلة فترة الحملة الانتخابية، حيث قسمت الدراسة على ثلاثة محاور أساسية:

- الناخبون الذين يمتلكون وجهات نظر متينة ذو أساس قوي هم أقل الناخبين تأثرا في الحملات الانتخابية.
- الناخبون الذين يتابعون الحملات الدعائية الانتخابية هم أشخاص لديهم وجهات نظر متينة، لذا الحملات الدعائية لن تؤثر عليهم.

[1] Moisey Ostrogorsky, **Democracy and the Organization of Political Parties**, 1st Edition, volume 1, England, 1964.

[2] Paul Lazarsfeld, Bernard Berelson and Hazel Gaudet, **The People's Choice** How The Voter Makes Up His Mind in a Presidential Campaign, Third Edition, Colombia University Press, New York and London, 1968.

-الناخبون الذين يسهل إقناعهم والتأثير فيهم، وهم الأشخاص الذين ليس لديهم اهتمام عال بالقضايا السياسية، فالتأثير فيهم يكون عن طريق قادة الرأي الذين بدورهم على اطلاع بوسائل الإعلام.

جاءت نتائج الانتخابات مفاجئة ل"لازر سفيلد" وفريقه ولكثير من الباحثين في علوم الاتصال والاجتماع؛ على اعتبار أن المرشح الذي تدعمه وسائل الإعلام هو من سيفوز ولكن الواقع اثبت عكس ذلك، وأن التأثير الشخصي المباشر بين الأفراد هو الأكثر أهمية وفعالية؛ فأصبحت الفكرة واضحة وبسيطة تمثلت في أن الأفراد داخل المجموعات يميلون دوما إلى التعبير عن آرائهم ومشاركتها مع الآخرين، ولكن عندما يريدون البحث وراء معلومات أكيدة وصحيحة فهم يتجهون نحو الأشخاص المطلعين بهذه الشؤون والموثوق بهم.

وتوصل فريق البحث إلى أن وسائل الإعلام مثل الصحف والراديو والدعاية الانتخابية لم يكن لها تأثير عميق على عادات التصويت الفردية، بل كانت التفاعلات بين الأفراد والكلام الشفهي أكثر أهمية بالنسبة لمعظم الناخبين، على الرغم من أن النظرية السائدة في تلك الفترة أن المرشح الذي تدعمه وسائل الإعلام هو الذي يفوز في الانتخابات، ولكن كانت النتيجة فوز "روزفلت" أمام "لند ويلكي" عكس ما كان متوقعا.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن الأفراد الذين كانوا على اهتمام عال في الحملة الانتخابية وأعطوا اهتمامهم للتغطية الإعلامية كانوا الأقل تأثيرا في الحملة، لأنهم كانوا قد قرروا مسبقا أي المرشحين يدعمون حتى قبل بداية الحملة، وفي المقابل الناخبين الذين قرروا في آخر لحظة يلجؤون في أغلب الأحيان للأصدقاء والعائلة والعشيرة، أو بشكل عام هم الذين يلجؤون للأشخاص الذين يعرفونهم ممن كانوا على اطلاع بالحملة والذين يثقون بهم، هؤلاء هم من أسماهم "لازر سفيلد" 'بقادة الرأي Opinion Leader'★.

وأصبح لقادة الرأي في العصر الحديث بفضل وسائل الإعلام والتطور التكنولوجي دور فعال في التأثير على اتجاهات الأفراد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك من خلال التأثير في سلوكيات الأفراد بالطريقة المطلوبة والمرجوة؛ نظرا لامتلاكهم لأكثر من منبر للتحدث عن آرائهم وأفكارهم، مما يجعل أصواتهم تصل إلى أبعد نقطة في العالم، لاحتلالهم مراكز اجتماعية متميزة أكثر من غيرهم نتيجة وضعهم العلمي والاجتماعي والمهني المتميز.

عطفا عما سبق يمكن القول، لا يزال اختيار المرشحين ذو أهمية كبيرة في عصر القلق بشأن تأثير وسائل الإعلام على السلوك الانتخابي، وحول كيفية تقرير الناخب التصويت لصالح من؟، خصوصا في الحملات الرئاسية، حيث تم إلقاء الضوء على تأثير بعض العوامل مثل: الوضع الاجتماعي للمرشح، ديمومة ترشح الحزب، الصحافة والراديو، العائلة والأصدقاء، ومختلف التغيرات أثناء الحملة في السلوك الانتخابي.

وفي عام 1960 تابع فريق من الباحثين بجامعة ميتشغان القيام بأبحاث حول السلوك الانتخابي تحت قيادة "Angus Campbell" بإجراء دراسة شاملة عن الناخب الأمريكي، وأبرز ما توصلت إليه الدراسة هو: معظم

★ قادة الرأي: هم أفراد لهم تأثير على مجتمعهم، قد يكونون من الأصدقاء أو الأقرباء أو الزملاء، يقضون وقتا كبيرا في متابعة وسائل الإعلام والانخراط في القضايا التي يطرحها ومن هنا تمت تسمية نظرية "تدفق المعلومات عبر خطوتين"، يؤكد لازر سفيلد أن المعلومات المكتسبة من وسائل الإعلام تتدفق على خطوتين، الخطوة الأولى تتمثل في نقل المعلومات من وسائل الإعلام إلى قادة الرأي والخطوة الثانية تنقل فيها المعلومات من قادة الرأي إلى بقية أفراد المجتمع.

الناخبين يدلون بأصواتهم في الانتخابات في المقام الأول على أساس الهوية الحزبية التي غالبا ما يرثونها من آبائهم، وأن الناخبين المستقلين هم في الواقع أقل مشاركة وأقل اهتمام بالسياسة، التي أطلق عليها فيما بعد بنموذج ميتشغان الذي تم اعتماده في بريطانيا لاحقا على يد العديد من علماء السياسة؛ على الرغم من تعرضه للعديد من الانتقادات لانطلاقه بأن الناخبين هم أكثر عقلانية، وأن الاستنتاجات التي توصل إليها فريق البحث لم تكن دقيقة، إلا أنها شكلت الأساس للدراسات اللاحقة.

من خلال عرض أهم النقاط التي ارتكزت عليها دراسة لازر سفيلد وفريق بحثه، وكذا Campbell وفريقه، تعتبر دراسة لازر سفيلد أولى الدراسات الرائدة في علم الاجتماع السياسي التي سعت إلى معرفة السلوك الانتخابي للمواطنين في ظل مختلف الظروف التي تعرض لها الفرد، وقد استفادت الطالبة من هذه الدراسة حول دور الحملة الانتخابية في استقطاب الناخبين وتعبئتهم، وكذا دور وسائل التواصل الاجتماعي في تغيير سلوكيات الأفراد من ناخب عازف غير مصوت وتحويله إلى ناخب مصوت لصالح حزب معين، وذلك باعتبار أن وسائل الإعلام أثناء الحملة الانتخابية هي التي تحدد المرشح الفائز.

ولكن دراسة لازر سفيلد كشفت عكس الإرهاصات السابقة، حيث إن الأفراد المصوتين يكونون قد قرروا المرشح الذي سيتم التصويت عليه، أما المترددون فإن تأثير الحملة الانتخابية على أفكارهم جد محدود، وذلك لأن هذه الفئة من الأفراد يعتمدون في اختيارهم على الأصدقاء، أفراد العائلة، العشيرة وحتى القبيلة لمعرفة اختيارهم للمرشح المراد فوزه، وهذا ما لمسته الطالبة في الجانب الميداني أثناء عملية تفريغ الاستبيان بأن أغلب المبحوثين المترددين يتجهون إلى الأصدقاء والرفقاء والعائلة والعشيرة لتحديد المرشح الذي تم الاتفاق بالتصويت لصالحه.

2. أما في عام 1951 قدم "Maurice Duverger" كتاب بعنوان "الأحزاب السياسية"، الذي يعتبر من أهم الدراسات التي شكلت عاملا حاسما في الاتجاه نحو الاهتمام بدراسة الأحزاب السياسية، الذي فتح مجالات واسعة في الميدان للدراسة والعوامل المرتبطة بالظاهرة الحزبية ككل، حيث تناول الكتاب بالدراسة نشأة الأحزاب السياسية، أصلها والسمات التي تطبعها، بالإضافة إلى مجموعة المظاهر المرتبطة بالظاهرة الحزبية وعلاقتها بالأنظمة الديمقراطية الغربية، ونظرا للأهمية البالغة لهذا الكتاب فقد ترجم إلى عدة لغات منها العربية عام 2011 على يد "علي مقلد وعبد المحسن سعد"[1]، حيث انطلق بالحديث عن أصل الكتاب وبعد ذلك قاما بتقسيم الكتاب إلى قسمين يحمل القسم الأول عنوان: الكتاب الأول الذي يضم بنية، هيكل، أعضاء وإدارة الأحزاب السياسية، أما القسم الثاني المعنون ب: الكتاب الثاني فيشمل أنماط، عدد الأحجام والأحلاف، بالإضافة إلى دراسة الأحزاب والأنظمة السياسية.

بالنسبة لأصل الأحزاب تناول الباحث التاريخ الحقيقي لنشأة الأحزاب السياسية الذي يعود تقريبا إلى قرن مضى، حيث يؤكد أنه في سنة 1850 لم يكن أي بلد في العالم يعرف الأحزاب السياسية بالمعنى الحديث للكلمة باستثناء الولايات المتحدة، وأكد بأنه كان يوجد قديما اختلاف في الآراء، نواد شعبية، تكتلات فكرية وكتل

[1] موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة: علي مقلد وعبد المحسن سعد، شركة الأمل للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2011.

برلمانية، وفي سنة 1950 بدأت الأحزاب تظهر في غالبية الأمم المتحضرة، كما تم تحديد وتوضيح الأصل الانتخابي والبرلماني للأحزاب التي تتوافق مع مرحلة من مراحل التطور الديمقراطي (مرحلة إقرار الاقتراع العام تدريجيا في الواقع وليس فقط في النصوص التشريعية)، والمنشأ الخارجي للأحزاب.

أما في القسم الأول المعنون ب: الكتاب الأول فقد تناول بالدراسة:

-بنية الأحزاب السياسية: التي تتميز باختلاف طبيعتها، حيث تختلف الأحزاب البورجوازية القائمة على شكل الأحزاب المحافظة والليبرالية، ويقتصر نشاطها في الانتخابات والترتيبات البرلمانية، أي أن نشاطها فصلي يتمحور في استقطاب فئة معينة دون غيرها، أما الأحزاب الاشتراكية فتسعى لكسب تأييد أكبر عدد ممكن من الجماهير الشعبية، والفرد الذي ينتسب للحزب مجبر بالالتزام المطلق والخضوع للحزب.

- هيكل الأحزاب: نجد أن الكاتب قام بالتركيز على التفرقة بين الأعضاء والقادة، المطيعون والآمرون، حيث يرتبط بنوع التضامن؛ ويختلف باختلاف الحقبة الزمنية، فمنذ خمسين سنة طرأت تغييرات جذرية في هياكلها مما أثر على البنيات المباشرة وغير المباشرة لها، وترتدي الشكل غير المباشر فئتان من الأحزاب هما الاشتراكية والكاثوليكية، بالإضافة إلى الأحزاب الزراعية كفئة ثالثة يختلف فيها تركيب العناصر الأساسية للأحزاب السياسية، إلا أنه يمكن التمييز بين أربعة أنواع كبرى تتمثل في: اللجنة، الشعبية، الخلية والمليشيا.

-أعضاء الأحزاب: يختلف مفهوم العضوية باختلاف الأحزاب سواء الشيوعية أو الراديكالية، أما العضوية في الأحزاب الأمريكية فليس له أي معنى سوى أنه عبارة عن رقم يدل على عدد المندمجين في الحزب، فالأحزاب المباشرة لا تعرف سوى الأعضاء الفرديين المشكلون للحزب والمحبذون، المنتسبون، المناضلون والدعاة هم عبارة عن سلسلة من الحلقات ذات المحور الواحد، وهنا تبرز العلاقة الارتباطية التضامنية بين المتحزبين والحزب.

-إدارة الأحزاب: تتجلى في غالبية التجمعات الاجتماعية المعاصرة من نقابات، اتحادات، شركات تجارية ...الخ، فهي تمثل المظهر الديمقراطي والواقع الاوليغارشي، باستثناء بعض الأحزاب الفاشية التي تخرج عن القاعدة، ويتم اختيار القادة عادة من قبل المنتسبين وفقا لقواعد الديمقراطية، أما القادة الأتباع فيختارهم القائد الأعلى للحزب الذي يبقى لمدى الحياة يمارس مهامه ثم يختار هو في حياته خليفته، وميدانيا نرى هذا النظام الديمقراطي الانتخابي يفسح المجال لإجراءات تعيين أوتوقراطية: كالتعيين أثناء الحياة، والتعيين من قبل المركز، والترشيح ...الخ، من قبل قادة الأحزاب، وهي في غاية الخطورة مما يبين بأنهم ليسوا هم الرؤساء الفعليين للأحزاب بل هم مجرد واجهة فقط أو رؤساء ظاهريون فقط.

بالإضافة إلى تزايد سلطة القادة التي أصبحت تتجه نحو أشكال من السلطة الشخصية مما يؤدي إلى نمو وشخصنة السلطة، وهو ما أكده "روبرتو ميشال" عام 1910 عندما أشار إلى تنامي طاعة الأنصار في مجال تحليل بنيات الأحزاب الاشتراكية خصوصا الاشتراكية الاجتماعية الألمانية؛ أين رأى الطاعة تتزايد وتشتد وحتى طبيعتها تتحول، وأن الخضوع الآلي قد توارى أمام الخضوع السيكولوجي، كما ظهرت المنافسة بين البرلمانيين والقادة خصوصا عند الأحزاب البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر، جراء تزايد الخصومة بين الزعماء الداخليين

للأحزاب والبرلمانيين، على الرغم من أن الواقع يؤكد وجود نوع من فصل السلطات بين القيادة الداخلية للأحزاب والقيادة البرلمانية.

أما بالنسبة للقسم الثاني المعنون بالكتاب الثاني فينقسم إلى:

– أنماط الأحزاب: تعتبر نتيجة عوامل متعددة ومعقدة، بعضها خاص بالبلدان وبعضها عام، بالإضافة إلى تأثير الأعراف، التاريخ، المعتقدات الدينية، التركيب العنصري والخصومات القومية...الخ، لذلك وجب علينا التمييز بين أنماط الأحزاب المركزية واللامركزية، الأحزاب الشمولية والمتخصصة، الأحزاب المرنة والمتصلبة...الخ، وكذا ضرورة تحديد العناصر المميزة لكل حزب كالعدد، الأبعاد الخاصة، التحالفات الإقليمية والجغرافية، التوازن السياسي...الخ، فمثلا الخصومة بين الجمهوريين والديمقراطيين في الولايات المتحدة تعود إلى المزاحمة بين "جيفرسون وهاملتون" في مؤتمر فيلادلفيا.

– عدد الأحزاب: يؤكد "دوفرجيه" أنه عند محاولة تحديد عددها فإننا ندخل في الصراع بين تعدد الأحزاب ونظام الحزب الواحد؛ حيث أصبح المميز السياسي الذي يفصل بين العالمين الشرقي والغربي، حيث يؤكد "دوفرجيه" أن أكبر خطأ هو التمييز بين العالمين عبر تعدد الأحزاب وقد أعطى العديد من الأمثلة والمقارنات على ذلك، بالإضافة إلى استفاضة الحديث عن ثنائية الأحزاب وأنماطها حيث سيطرة لمدة مئة سنة في الولايات المتحدة وفي بريطانيا مما يؤكد قوتها.

وكذا دراسة العلاقة بين الثنائية الحزبية والنظام الانتخابي وبروز الثلاثية الحزبية وسيادتها ما بين عام 1910 و 1945، وصولا إلى التعددية الحزبية وأساليب نشأتها بين عملية تجزئة الأحزاب وتقنية التراكم الأكثر انتشار التي أدت إلى إنتاج التعددية الحزبية الفرنسية من انعدام الانسجام بين الثنائيات الكبرى في الآراء، بالإضافة إلى أنماط الأنظمة التعددية وعملية التمثيل النسبي، وذلك لأنه الحزب الوحيد المجسد للدكتاتورية المستندة إلى حزب كما شوهد في ألمانيا وإيطاليا.

– تطور أحجام الأحزاب السياسية: ويعود إلى مجموع حقبة معينة للحصول على المعدل الوسطي، وتقسم أهم أنماط التطور إلى التناوب(التعاقب موجود أساسا في البلدان ذات النظام الثنائي)، الاقتسام (انعدام التغيرات المهمة بين الأحزاب خلال حقبة طويلة)، الثابت، السيطرة (أسلوب يمكن أن ترتديه كل الأنماط، وتتوافق مع التناوب والاستقرار واليسار) والاتجاه إلى اليسار.

وتختلف تحالفات الأحزاب بدرجات وأشكال متباينة، فالبعض منها مؤقت والبعض الآخر مفكك، على الرغم من أنها مجرد تكتلات مؤقتة للاستفادة من المكاسب الانتخابية بأكبر قدر ممكن، وذلك من أجل قلب الحكومة أو دعمها بصورة مؤقتة، ويجب التفريق بين التكتلات العابرة العرضية وبين التحالفات بالمعنى الصحيح، ولكي يكون وصف العلاقات بين التحالفات الانتخابية والحكومية أكثر دقة وجب التحدث عن الجغرافية السياسية للأحلاف التي تعتمد على التصنيف الذي يتصفح مختلف أوضاع الأحزاب سطحيا كأنها رقعة أرض الشطرنج السياسية مثل تحالفات اليسار واليمين.

– الأحزاب والأنظمة السياسية: أدى نمو وتطور الأحزاب إلى إحداث تحويل عميق في كيان الأنظمة السياسية، وبالنسبة للأحزاب واختيار الحاكمين فيتعلق باختيار المحكومين الحاكمين عن طريق الانتخابات الصحيحة والحرة، الذي أدى بعلماء القانون بوضع نظرية التمثيل التي بموجبها يعطي الناخب للمنتخب وكالة ليتكلم ويتصرف باسمه، وبهذا الشكل يمثل البرلمان الذي يعتبر نائب الأمة، ومع تطور الأحزاب أصبح الناخب قبل أن يختار من يمثله توجب عليه اختيار الحزب أولا، أما الأحزاب وتسمية المرشحين فيرتبط بعدة أولويات تختلف من حزب لآخر ومن دولة لأخرى.

– الأحزاب والانتخابات: للأحزاب دور فعال في المرحلة الأولى من العملية الانتخابية وفي تعيين المرشحين، ولكنها تختفي في المرحلة الثانية المتعلقة بالانتخاب خصوصا الذي تمارس فيه دورا غير مباشر من خلال دعم المرشح في حملته الانتخابية سواء ماديا أو معنويا، بالإضافة إلى الأحزاب وتمثيل الرأي العام الذي لا يأخذ تعبير التمثيل représentation بالمعنى الحقوقي، فلم تعد النظرية الكلاسيكية للتمثيل تتناسب مع الحقيقة والواقع المعاش، بل يطلق التمثيل في هذه الحالة على ظاهرة اجتماعية وليس على علاقة حقوقية، فهي تحدد التشابه بين آراء الأمة السياسية وآراء البرلمان، فالنواب يمثلون ناخبيهم ولكن ليس كما يمثل الوكيل الموكل، بل كما تمثل الصورة منظرا والهيئة نموذجها، حيث أكد "دوفرجيه" أن المشكلة الحقيقية تكمن في قياس درجة الدقة في التمثيل، أي درجة التطابق بين الرأي العام وتعبيره البرلماني.

– تشويه الرأي العام: وذلك بقياس دقة التمثيل من خلال مقارنة النسبة المئوية للأصوات التي حصلت عليها الأحزاب، مع النسبة المئوية لمقاعدها في المجالس، فالتفاوت بين الأبعاد الانتخابية والبرلمانية يشكل تشويها للرأي العام، وذلك لأن الثنائية أحزاب وبرلمان شكلية أكثر منها حقيقية.

– الأحزاب وبنية الحكومة: أثبت الواقع أن تصنيف الأنظمة المعاصرة يقوم على أساس التمييز بين الحزب الواحد والتعددية السياسية على عكس التقسيمات السياسية القديمة المستوحاة من أرسطو أو مونتيسكيو، حيث أصبح التصنيف المعاصر القائم على عدد الأحزاب العنصر المحدد للبنية الحكومية، فالمقارنة مثلا بين إنجلترا والولايات المتحدة توضح تماما دور البنية الداخلية للأحزاب، فالمركزية الإنجليزية تتناقض تماما مع اللامركزية الأمريكية.

– الأحزاب وفصل السلطات: تتعلق درجة فصل السلطات بنظام الأحزاب أكثر من تعلقها بالأحكام التي تنص عليها الدساتير، والفصل الحقيقي للسلطات هو نتيجة تمازج بين نظام الأحزاب والإطار الدستوري، وتخضع بريطانيا العظمى بصورة رسمية لنظام برلماني (نظام فصل السلطات المطلق)، فالوزارة والمجلسان كل منها متخصصة بمهمة واضحة ومحددة (تنفيذية للأولى وتشريعية للثانية)، إلا أنها تمتلك وسائل العمل المتبادل التي تتيح لها التأثير ببعضها البعض (لجان التحقيق، السؤال، الاستجواب والاقتراع على نزع الثقة للبرلمان وحق حل المجلس للحكومة).

– الأحزاب والسلطة الحكومية: حيث تقوي وحدة الحزب سلطة الحكومة فتبدوا المجالس التشريعية صورية تطغى الموافقة المنظمة على الناقشات، وتختلف سيطرة الحزب على الحكومة باختلاف الأحزاب، وبالنسبة للحزب الوحيد

فهو المسيطر على سياسات الحكومة العامة، أما بالنسبة للحكومات التعددية فهي ضعيفة بحد ذاتها، وأن مبدأ فصل السلطات يجد حقيقته وقوته، حيث يفيد البرلمان بصورة كبيرة لأن انعدام التوازن يعود لمصلحته بالأساس، وبالتالي تفقد الوزارة بما لها على المجالس من امتيازات، ويصبح سقوط الحكومات أمرا طبيعيا.

– الأحزاب ووظيفة المعارضة: اختلفت المعارضة من حقبة زمنية لأخرى وارتبطت طبيعة المعارضة بالإطار العام للصراع بين الأحزاب، لذلك يمكن التفريق بين ثلاثة أنماط مختلفة للمعارضة: الصراع دون مبادئ مثل الولايات المتحدة الأمريكية، الصراع على مبادئ ثانوية مثل بريطانيا العظمى، أوروبا الشمالية، والصراع على مبادئ أساسية وهو شائع بين كل الدول التي تعترف بحزب ذي بنية عصبوية وذي طبيعة جماعية مثل فرنسا، إيطاليا على الرغم من غياب حزب شيوعي والاعتراض على المبادئ من فعل الأحزاب.

توصل الكاتب في الخاتمة إلى جملة من النتائج أهمها: إن تنظيم الأحزاب ليس منسجما مع الأرثوذوكسية الديمقراطية على اعتبار أن بنيتها الداخلية هي في الأساس أوتوقراطية أو أوليغارشية، وذلك لأن القادة فيها ليسوا معينين من قبل المنتسبين، بل مختارين أو معينين من قبل المركز، حيث ينزعون إلى تشكيل طبقة قائدة معزولة عن المناضلين، حتى ولو انتخبوا فإن الأوليغارشية الحزبية تتسع، ولا تصبح أبدا ديمقراطية؛ حيث يبرز تطور الأحزاب العام المفارقات بالنسبة للنظام الديمقراطي فالتركيز المتزايد يقلص دور المنتسبين، وتفقد الإجراءات الانتخابية تدريجيا مواقعها في تعيين الزعماء، فالتعيين الفوقي الذي كان خفيا عمليا أصبح اليوم ملحوظا جزئيا في الأنظمة، بل أحيانا أخرى معلنا بصراحة كإشارة على التقدم (في الأحزاب الفاشستية).

نمو الارتباطات العمودية وما ينتج عنها من حواجز تضعف حرية تصرف القاعدة وإعطاء القوة لتأثير القمة، تؤدي إلى منع أي حركة استقلال تجاه المركز الذي يحملهم على احترام الحزب ورؤسائه والاعتقاد بعصمتهم، فتتراجع الروح الانتقادية أمام روح العبادة، وحتى البرلمانيون أنفسهم يخضعون لهذه الطاعة التي تحولهم إلى آلات تصويت يسيرها قادة الحزب، وهنا تصبح الأحزاب شمولية تفرض على أعضائها انسجاما حميميا يسمح لها بتشكيل الأنظمة.

مفهوم الديمقراطية الذي نعرفه ونعيشه اليوم خاطئ كونه مصنوع بناء على فلسفات القرن الثامن عشر "حكومة الشعب بالشعب" غير مطبق في أرض الواقع ولن يطبق، حيث يعتبر كل حكومة أوليغارشية تستلزم سيطرة عدد قليل على الكثرة حيث رأى ذلك "روسو" بوضوح، وبذلك لم تكن هناك ديمقراطية حقة ولن تكون، وأن ذلك منافيا للطبيعة بأن يحكم عدد كبير، والديمقراطية الحقة تعرف أولا بالحرية لكل الفاعلين في المجتمع حيث يحضون بالعدالة الاجتماعية، التوازن السياسي والحرية السياسية التي تختلف درجة تطبيقها باختلاف تقدم الدول، حيث تتوافق الحرية مع نظام الأحزاب في القرن التاسع عشر.

لا تعتبر الديمقراطية مهددة من قبل نظام الأحزاب أو الأحزاب في حد ذاتها، بل تكمن الإشكالية في الاتجاه الذي تسير عليه بنياتها الداخلية، وبروز بنيات جديدة تحمل تشكيلات مختلفة للكوادر السياسية، لها اتصال أوثق وأخلص بين الجماهير ونخبه القيادية، مما يجعلها تزيد في الطبيعة الديمقراطية للأحزاب بدل تحطيمها.

من خلال عرض أهم ما جاء في القسم الأول من الكتاب نلاحظ بأنه قدم بكثير من الإسهاب والتفصيل بنية، هيكل، أعضاء وإدارة الأحزاب السياسية في الدول الغربية، أما بالنسبة للقسم الثاني فقد تم تناول أنماط، عدد، تطور أحجام الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى تحالفات الأحزاب وأشكالها وعلاقتها بالأنظمة السياسية والانتخابات لاستقطاب وتعبئة الناخبين، انتقالا إلى بنية الأحزاب والحكومة في الأنظمة المعاصرة وعلاقتها بفصل السلطات والسلطة الحكومية، وصولا إلى وظيفة الأحزاب في مجال المعارضة على اختلافها من فترة زمنية إلى أخرى ومن نظام حكم لآخر، وكذا مفهوم الديمقراطية وكيفية تجسيد الديمقراطية واقعيا، والديمقراطية داخل الأحزاب.

وقد تمت الاستفادة من الدراسة الراهنة في مواقع مختلفة من البحث أولا من حيث نشأة الأحزاب السياسية، كون الأحزاب غربية المنشأ فقد قدم لنا مادة علمية ثرية بالأمثلة حول نشأة الأحزاب وكذا بنيتها، هيكلها وأنماطها، بالإضافة إلى علاقتها بالأنظمة السياسية والانتخابات التي تعتمد عليها الأحزاب السياسية لاستقطاب الجماهير، على الرغم من أن الدراسة الراهنة تختص بدراسة الأحزاب السياسية الجزائرية ولكن قبل الخوض في الحديث عن هذه الأخيرة وجب علينا التعرف على التراث النظري والتاريخي لنشأة وتطور وبنية وأنماط الأحزاب السياسية لدى الدول الغربية باعتبارها مهد نشأة الأحزاب، وباقي الدول المتخلفة قد أخذت عنها وسارت على نهجها لتطبيق الديمقراطية، على الرغم من أنها قد سلكت طرقا مختلفة أدت إلى ظهور تسمية أحزاب سياسية تحمل مبادئ وأسس وتتغنى بتطبيق الديمقراطية داخلها ولكن الواقع يختلف كثيرا عن ما يشاد به، وهذا ما أثبتته التجارب الراهنة للدول المتخلفة على رأسها الجزائر موضوع الدراسة.

3. أما في عام 2000 قدم الأستاذ "العياشي عنصر" دراسة تحت عنوان "المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا" [1]، اهتم بالدراسة والتحليل في القسم الأول لواقع للمجتمع المدني عموما وفي الجزائر خصوصا من خلال عرضه لمراحل تطور المفهوم ودلالاته، سيرورة تطوره في المجتمعات الرأسمالية، وطرح علاقته بالديمقراطية التي أوصلت الباحث إلى طرح تساؤل عما إذا كان المجتمع المدني شرطا لتحقيق الديمقراطية أم العكس، الديمقراطية شرط لتكوين المجتمع المدني؟، وعلاقة المجتمع المدني بالمجتمع الأهلي والدولة، أما في القسم الثاني فقد خصصه بالتحليل لواقع المجتمع المدني في الجزائر من خلال تشخيص الوضع الراهن، حيث اهتم بعنصرين أساسيين من عناصر تكوين المجتمع المدني، وهما الأحزاب السياسية والحركة الجمعوية★، كما قدم تقويما للمجتمع المدني انطلاقا من الظروف المميزة للواقع الراهن لاستشراف آفاق المجتمع المدني في الجزائر.

---

[1] العياشي عنصر، **المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا**، 2000، نقلا عن lanser http://www.faculty.qu.edu-qa

★ الحركة الجمعوية: هي الجمعيات والتنظيمات المختلفة الممثلة لشرائح ومجموعات اجتماعية معينة والعاملة في مختلف حقول الحياة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 7.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– التجربة الديمقراطية في الجزائر في أول عهدها ولم تنضج بعد، بل تغلب عليها الشكلانية، وما تزال ترزح تحت قيود النظام الأحادي المسيطر، وتعاني من النزعة السلطوية الراسخة لدى تحالف الأقلية الحاكمة المتكونة من نخبة متنفذة من الجيش، وكبار الموظفين في الإدارة، والمؤسسات المالية والاقتصادية (البيروقراطية والتكنوقراطية)، ورجال الأعمال (الأثرياء الجدد) الذين يشكلون شريحة بورجوازية كومبرادورية قوية.

– تعاني التجربة الديمقراطية في الجزائر من الموقف الذرائعي لمختلف القوى الاجتماعية والسياسية سواء داخل النظام أو خارجه، فالجميع يريد ديمقراطية على مقاسه حيث يضاعف المكاسب وينقص التكاليف إلى أبعد الحدود، ويبدو أن هذه النزعة السلطوية أصبحت مسيطرة على تصور أصحاب القرار بشكل قوي، وأفضل دليل على تلك الممارسات الانفرادية السلطوية لرئيس الجمهورية، الذي يقوم بتعيين رئيس الحكومة والوزراء وصولا إلى الأمين العام للبلدية، وحتى القيام بالتعديلات الدستورية التي تقوم في كل تعديل بتوسيع صلاحياته.

– انخراط الأحزاب السياسية في لعبة البحث عن مواقع في هياكل السلطة سعيا لتحقيق المكاسب بسرعة، بدلا من أداء دورها كتنظيمات لنشر ثقافة سياسية حديثة والعمل على أداء دورها كمصدر للقوة المضادة للسلطة القائمة؛ تحرس على احترام قوانين الممارسة الديمقراطية وصيانتها من تعسف النظام.

– سعي النظام إلى إضعاف الأحزاب القوية باختراقها وتشجيع الانقسامات في صفوفها، أو تقييد نشاطها بالحفاظ على حالة الطوارئ، ومنعها من الاستفادة من وسائل الإعلام الثقيلة (الإذاعة والتلفاز).

– رغم الارتفاع الهائل في عدد الجمعيات النشطة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، المهنية...الخ، إلا أنها لا تزال نخبوية في طبيعتها لا تستقطب سوى الأقلية من المجتمع، ويبقى تأثيرها ضعيفا إلى أبعد الحدود؛ بسبب عوامل تتعلق بالجمعيات ذاتها وأخرى تتعلق بعلاقتها بالأحزاب والسلطة، فهي غالبا في حالة تبعية إيديولوجية، ومالية تجعلها أقرب إلى أدوات طيعة في يد الأحزاب والسلطة منها إلى تنظيمات تحرس على خدمة أعضائها وتدافع عن مصالحهم.

– حالة التدهور الاقتصادي التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة التي بلغت مستويات غير مسبوقة لم تعرفها البلاد سوى في فترة الاحتلال، وهذه الوضعية تجعل الجسم الاجتماعي ككل ممزق وفي حالة من الضعف والوهن، بحيث يصبح الاهتمام بشؤون الحياة اليومية الشغل الشاغل للمواطنين مما يمنعهم من الالتفاف إلى الشأن العام والاهتمام به، مما ساهم في تقليل حظوظ تبلور الوعي الاجتماعي بأهمية تنظيمات المجتمع المدني لأفراد المجتمع.

– استمرار تأثير البني الاجتماعية التقليدية والعلاقات والتصورات والممارسات المرتبطة بها، على الرغم من أهمية الدور الذي لعبته تلك البنى في حفظ الكيان الاجتماعي التقليدي ومنظومته القيمية والمعيارية ستبقى بمثابة الكابح الذي يمنع تطور المجتمع نحو أشكال من التنظيم وصيغ من الممارسات التي تقوم على الاعتراف بالحقوق السياسية والمدنية للفرد وحفظها من التعسف الذي تمارسه الجماعة التضامنية أولا، ثم الدولة ثانيا.

– انتشار الأمية (33%) وتراجع قيمة التعليم وسيطرة قيم الربح المادي السريع الذي أضحى يقدم الصورة النموذجية للفرد الناجح في الحياة العامة، وهي كلها عوامل تجعل "الثقافة السياسية" السائدة خالية من القيم والمثل الاجتماعية النبيلة، بل تمجد المحاباة، الرشوة والانتهازية في أسوأ مظاهرها خاصة عندما تصبح ممارسة علنية يقوم بها رموز النظام، والموظفين السامين في الدولة وأعيان المجتمع.

بعد عرض وتشخيص الباحث للمجتمع المدني عموما وواقع المجتمع المدني في الجزائر وتركيزه على(الأحزاب السياسية، الحركة الجمعوية) في ظل آلية عمل النظام الحاكم الذي يملك السلطة الفعلية انطلاقا من تأسيس التعددية السياسية بموجب دستور 23 فيفري 1989 حتى إجراء أول انتخابات 1990 وتوقيف المسار الانتخابي وفرض حالة الطوارئ مما أدى إلى تضييق النطاق على الأحزاب السياسية، وجعلها تقلص نشاطها الذي وصل إلى حد توقيف البعض منها لكل نشاط سياسي علني، والعودة للعمل السري.

وفي الانتخابات التشريعية لعام 1997 والمحلية أكتوبر 1997 التي عرفت دخول الأحزاب السياسية الإسلامية إلى البرلمان والمشاركة في الحكومة الائتلافية وهي سابقة من نوعها، أما بالنسبة للحركة الجمعوية رغم خصوصيتها وتراثها التاريخي العريق وارتفاع عددها إلا أن نشاطها كان هشا وضعيفا قد يعود إلى طبيعة تكوينها أو حجمها أو علاقتها مع المؤسسات الأخرى كالدولة.

وتتفق هذه الدراسة مع موضوع البحث في أن التجربة الديمقراطية مازالت تجربة حديثة العهد بالمقارنة مع الشعوب الأخرى فهي لم تصل إلى درجة الاكتمال والتبلور والنضج الذي عرفته الدول الغربية، نظرا لحداثتها من جهة واستماتة النظام الحاكم الأحادي في السيطرة على الحكم مما أسهم في جعلها شكلانية، تسير الدولة النزعة السلطوية النابعة عن سيطرة الأقلية المتمثلة في نخبة من الجيش التي تسير بالطرق المباشرة في فترة الطوارئ أو بطريقة غير مباشرة بتزكية رئيس الدولة الذي يسير تحت كنف المؤسسة العسكرية وما تمليه من أوامر، وكذا ظهور رجال الأعمال الجدد الذين برزوا في المشهد السياسي الجزائري من أجل الظفر بمناصب سياسية نوعية قصد زيادة نفوذهم وسط سيطرتهم في الدولة، فإلى جانب الوضع الاقتصادي الجيد فضلوا تقويته بالحصانة والامتيازات السياسية، من خلال ترأس الأحزاب السياسية لمضاعفة المكاسب وتقليص التكاليف.

سعي النظام السياسي إلى إضعاف الأحزاب باختراقها وتشجيع الانقسامات داخلها وهذا ما حدث في الانتخابات التشريعية في الجزائر عام 2007 حيث عرف RND مثلا حركة انشقاق استفاد منها شريكه في التحالف الرئاسي FLN، بالإضافة إلى تمجيد المحاباة والرشوة، حتى أن عناصر متفندة في الدولة تجسد المحاباة والرشوة على الرغم من ادعائهم برفض مثل هذه الممارسات.

وتختلف هذه الدراسة عن موضوع البحث الحالي في تأكيدها على عدم اهتمام المجتمع بالشؤون السياسية وتركيزهم على تلبية متطلباتهم المعيشية، ولكن الواقع اثبت عكس ذلك وهو ما أكده الحراك الشعبي ل 22 فيفري 2019 الذي أثبت رغم تدهور الأوضاع الاقتصادية وانهيار القدرة الشرائية لأفراد المجتمع، إلا أن لديهم وعيا

اجتماعيا وسياسيا دفعهم للخروج للشوارع للمطالبة بتغيير كل أوجه النظام السابق الذي يعتبر امتداد للحزبية الأحادية التي تَحُول ولا تزول وتتحول ولا تتحلل.

ثانيا: الأيديولوجية كمحرك للسلوك الانتخابي

1. ظهرت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين الكثير من الدراسات التي حاولت الإجابة عن العديد من التساؤلات: لماذا يذهب الناخب للتصويت؟، ولماذا الإقبال على التصويت ضعيف، وما أسباب وجود اختلافات في التصويت بين الناخبين، ومن بين أهم تلك الدراسات نجد دراسة "Rosenstone Wolfinger and" عام 1980 تحت عنوان: "من يصوت؟"، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك عوامل عديدة تلعب دورا مهما في السلوك الانتخابي للناخب الأمريكي، غير تلك العوامل التي يعتقد الكثير من الباحثين السياسيين أنها تؤثر في سلوكهم الانتخابي.

وفي عام 2005 قام "أندرو لاي Andrew Leigh"[1] بدراسة بعنوان "التصويت الاقتصادي والسلوك الانتخابي: كيف تؤثر العوامل الشخصية المحلية والقومية على الاختيار التحزبي" في الجامعة الوطنية الأسترالية في مدرسة العلوم الاجتماعية، واستهدفت الدراسة التعرف على تأثير العوامل الديموغرافية وبعض المتغيرات الأخرى في الاختيار الحزبي للناخب.

أجريت الدراسة على 14000 ناخب لعشر (10) انتخابات أسترالية في الفترة ما بين 1966-2001، وبينت نتائج الدراسة أن الناخبين في تلك الفترة الذين كانت ميولهم يسارية هم من فئات الناخبين ذات الأصل الأجنبي الناشئين في بيئات فقيرة، وكذا الشباب الأصغر سنا والناخبين الرجال من مواليد عام 1950 فما فوق.

أما بالنسبة للفجوة التحزبية بين الرجال والنساء قد اضمحلت خلال 35 عاما الفارطة، في حين برزت فجوة أخرى أكثر اتساعا بين فئات الشباب وكبار السن والأغنياء والفقراء ومحلي الميلاد وأجنبي الميلاد، وعلى مستوى الأحياء فقد وجد أن الميزات الخاصة قد سيطرت على الاستجابات، أما الميزات النفعية فكانت مسيطرة على القرار الانتخابي فالأحياء الغنية كانت على الأرجح اختياراتهم الانتخابية يمينية، وعلى العكس من هذا كانت الاختيارات اليسارية على الأرجح من نصيب الأحياء الفقيرة والمتنوعة وغير المتساوية عرقيا.

ولم تظهر النتائج سيطرة العوامل الاقتصادية والمناصب على الاختيار الانتخابي.

من خلال ما سبق يتبدى لنا أن للإديولوجية دور محوري في تحريك السلوك الانتخابي للأفراد، بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي تلعبه العوامل الديموغرافية في بلورة وتشكيل السلوك الانتخابي للناخبين، وعلى الرغم من الأهمية البالغة لسيطرة العوامل الاقتصادية والمناصب المالية على الاختيار الانتخابي إلا أن نتائج الدراسة أكدت عكس ذلك، حيث لم تؤثر العوامل الاقتصادية في السلوك الانتخابي للناخبين.

[1] Andrew Leigh, **Economic Voting and Electoral behavior :** How do individual local, and national factors affect the partisan choice, Australian journal of Economics & politics, V 17, N2, 2005.

وتسهم هذه الدراسة في موضوع بحثنا خصوصا في الجانب النظري وكذا الميداني من جانب تأثير العوامل الأيديولوجية وفي صياغة محددات السلوك الانتخابي، بالإضافة إلى مساهمتها في بناء استبيان الدراسة من ناحية العوامل الديموغرافية والاقتصادية.

2. أما في عام 2010 قدم الأستاذ "الجمعي النوي" دراسة بعنوان "المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر –دراسة سوسيو سياسية–" [1]، حيث قام بتشخيص طبيعة المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر بأبعادها التاريخية، السوسيولوجية والسياسية، لتحديد مختلف تمظهراتها والطابع الذي اتسمت به في كل مرحلة تاريخية، بدءا من الفترة الاستعمارية إلى غاية فترة الاستقلال عبر مسار الدولة الجزائرية.

من أجل الوقوف على مدى تكفل الأحزاب السياسية بالمسألة الاجتماعية، وقياس الحيز الذي احتلته ضمن برامجها السياسية (باختلاف مرجعياتها الأيديولوجية والسياسية) المقدمة للمجتمع بغرض تعبئته للالتفاف حولها منذ أولى انتخابات تعددية عام 1991 إلى آخر انتخابات تشريعية عام 2007، التي أجريت في سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية امتازت بصراع سياسي حاد تجلى في رفض الأحزاب السياسية لبعضها البعض.

حيث رفض الإسلاميين تواجد الأحزاب اللائكية والعلمانية التي أبعدت لمدة طويلة الأحزاب الإسلامية فعوض معارضة السلطة أخذت صبغة (معارضة المعارضة)، مما أدى إلى انتشار العنف الذي حال دون تجسيد إقلاع اقتصادي حقيقي؛ مما أدى إلى اتخاذ المسألة الاجتماعية في الجزائر ملامح جديدة كانتشار الهجرة السرية "الحرقة" وارتفاع معدلات الانتحار والصراعات داخل المجتمعات المحلية، على غرار ما يحدث في مزاب والقبائل.

تضمنت الدراسة أربعة (04) أبواب، جاءت عناوينها على التوالي: الإطار التصوري والنظري للدراسة، الباب الثاني: المسألة الاجتماعية مسألة تاريخية، أما الباب الثالث: المسألة الاجتماعية مسألة سياسية، وأخيرا الدراسة التطبيقية، حيث قسم الباحث الدراسة إلى جانب نظري عني بدراسة المفاهيم والسياقات المختلفة للمسألة الاجتماعية والأحزاب السياسية ارتكزت في الثلاث أبواب الأولى واخيرا تناول الجانب التطبيقي.

ففي الجانب النظري اهتم الباحث بالدراسة في الباب الأول المكون من ثلاث فصول موضوع الدراسة والتحليل النقدي لاتجاهات التنظير في مجال تحديد تمظهرات ومعالجة المسألة الاجتماعية من خلال دراسة اتجاهات التنظير ودور الدولة في التكفل بالمسألة الاجتماعية في النظرية البنائية والوظيفية وعلاقة أشكال الدولة ووظائفها بالمسألة الاجتماعية، وفي الفصل الثالث تم تقديم تحليل نقدي للدراسات المشابهة للمسألة الاجتماعية ومعوقات التكفل بها مثل دراسة مستقبل الديمقراطية في الجزائر.

أما في الباب الثاني في الفصل الرابع تمت دراسة الدولة الكولونيالية وتفكيك بنيات المجتمع الجزائري (الاقتصادية، الاجتماعية والثورة التحريرية)، بالإضافة إلى التطرق للمسألة الاجتماعية في برامج أحزاب الحركة

[1] الجمعي النوي، مرجع سابق.

الوطنية في الجزائر في الفصل الخامس، أما الباب الثالث فعني بدراسة إخفاق المشروع السياسي-الاقتصادي في التكفل بالمسألة الاجتماعية وانتفاضة المجتمع في الفصل السادس، أما السابع عني بالتركيز على الإسلام السياسي في الجزائر واتجاهات التنظير وسوسيولوجيا حركات الإسلام السياسي، وأخيرا المسألة الاجتماعية بعد التعددية السياسية في الجزائر وسياسات معالجتها.

أما في الجانب الميداني اهتم الباحث بالإجراءات المنهجية التي تضمنت مجال الدراسة نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في الجزائر ودستور 1989 وبروز التعددية السياسية والمناهج والأدوات والعينة المستخدمة، وفي الفصل العاشر تم تناول المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية الجزائرية خلال الانتخابات التشريعية.

انطلقت الدراسة من العديد من التساؤلات:

1- هل اختلاف الأيديولوجية السياسية بين الأحزاب، حتى تلك التي تنتمي للعائلة السياسية الواحدة تعيق تبني إستراتيجية موحدة لطرح بدائل سياسية في التكفل بالمسألة الاجتماعية؟.

2- هل ثمة مقروئية سياسية واقعية للواقع الاجتماعي ولإفرازات الأزمة المتعددة الأبعاد والجوانب التي يعرفها المجتمع الجزائري من قبل الأحزاب السياسية، تجعل من المسالة الاجتماعية أولوية سياسية تدافع عنها في برامجها الانتخابية؟.

3- هل تعتمد الأحزاب السياسية للمسألة الاجتماعية كعامل تعبوي سياسي في برامجها عموما وفي برامجها الانتخابية على وجه التحديد، للفئات العريضة من المجتمع التي تعرف التهميش المتجلي في انتشار الفقر، البطالة وغياب الحماية الاجتماعية وانعدام فرص الاستفادة من السكن والتكفل الصحي؟.

4- هل تحوز الأحزاب السياسية في الجزائر الآليات التنظيمية التي تجعلها تعرف الاستقرار كمؤسسات تسعى لتحقيق الاندماجية السياسية في النظام السياسي؟.

5- هل تضطلع بوظائفها كوسائط بين السلطة والمجتمع لترقية العمل السياسي؟.

وقد تمت صياغة جملة من الفرضيات حاول الباحث التحقق منها في ضوء التراث النظري والشواهد الإمبريقية؛ تتمثل في:

أ. تؤثر السياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على محتوي برامج الأحزاب السياسية، بحيث تجعلها برامج مرنة تتغير من استحقاق انتخابي لآخر.

ب. يؤدي طرح المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية إلى حصولها على نتائج إيجابية في الانتخابات تمكنها من الاستمرار والتواجد في المشهد السياسي.

ج. إن التأكيد على المسألة الاجتماعية كأولوية سياسية في برامج الأحزاب تتحكم فيها طبيعة الأيديولوجية السياسية للأحزاب.

د. غياب التحالف بين أحزاب المعارضة للعائلة السياسية الواحدة يؤدي إلى الاختلاف من حيث الإدراك لأهمية التكفل بالمسألة الاجتماعية.

ومن أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة وفروضها تم الاعتماد على اتجاه منهجي متعدد الأبعاد والأوجه، الذي فرض استخدام المنهج التاريخي الذي مكن الباحث من تقديم عرض تاريخي للمسألة الاجتماعية، كما استعان بالمنهج المقارن الذي سمح له بالوقوف على مختلف المؤسسات الاجتماعية التي عنت بالمسألة الاجتماعية، وكذا منهج تحليل المضمون لتحليل محتوى برامج الأحزاب السياسية ومقارنة نتائجها، بالإضافة إلى الوثائق والمستندات، من منطلق التحليل الكمي لهذه البرامج خلال الاستحقاقات الانتخابية المتعاقبة، من أجل كشف القدرة التمثيلية والمشروعية السياسية للأحزاب؛ كونها تسعى لتشكيل بدائل للسلطة القائمة.

ويعتبر مجتمع بحث الدراسة الأحزاب السياسية في الجزائر على مرجعياتها الأيديولوجية والسياسية، سواء التي شاركت في كل الاستحقاقات أو في بعضها مع العلم أن عددها بلغ 60 حزبا سياسيا، وتم التركيز على البعد الزمني للدراسة لما له من أهمية في تتبع الموضوع، مع الاهتمام لإبراز مسألتين هما:

-نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في الجزائر.

-حيثيات ظهور التعددية الحزبية.

وتم اعتماد العينة الغرضية من أجل تقسيم مجتمع البحث إلى تيارات سياسية، اعتمد اختيار ثلاث أحزاب من كل تيار إلا التيار الوطني الذي ضم حزبين (FLN-RND)، التيار الإسلامي (FIS-MSP-ISLAH) والأحزاب الديمقراطية (RCD-FFS-PT).

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

- هناك ضعف ملحوظ في الارتباط بين التكفل بالمسألة الاجتماعية من طرف الأحزاب السياسية في الجزائر والنتائج المحصل عليها في الاستحقاقات المختلفة.

- يتشكل النظام السياسي الجزائري من أحزاب لازالت ضعيفة التنظيم سياسيا، ولم ترقى برامجها إلى مستوى تطلعات غالبية فئات المجتمع خصوصا المعدمة منها، كما تعرف انشقاقات دورية داخل قياداتها مما يعرضها إلى نقص مصداقيتها السياسية في المجتمع.

- على الرغم من الاختلاف الإيديولوجي والسياسي بين الأحزاب، إلا أنه تم إيجاد علاقة وطيدة بين البعد الإيديولوجي والتكفل بالمسألة الاجتماعية في برامجهم، حيث نجد برامج الأحزاب الديمقراطية وعلى رأسهم حزب العمال وجبهة القوى الاشتراكية أقرب للإجابات بصفة أكثر دقة عن المسألة الاجتماعية من حيث طرحها، تشخيصها والحلول المقترحة لمعالجتها.

– يطغى على خطاب الأحزاب السياسية الجزائرية الشعبوية والطوباوية حول المسألة الاجتماعية، حيث لم ترتق برامجها لتقديم مقترحات عملية لإيجاد حلول جذرية لها.

– لازالت أحزاب التيار الوطني تسيطر على المشهد السياسي التي تستمد قوتها من السيطرة على الإدارة.

– الأحزاب السياسية الجزائرية "مشخصنة" مما أدى إلى تراجع نتائجها من استحقاق لآخر، مثل نتائج حزب حركة النهضة وحركة مجتمع السلم التي هي في تراجع مستمر.

تسهم هذه الدراسة بالنسبة لموضوع البحث الراهن من جانب الأحزاب السياسية حول الطرح المفاهيمي للأحزاب السياسية من منظور وظيفي، بنائي، ودراسة نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في الجزائر ودستور 1989 وبروز التعددية السياسية، والمنهج التاريخي والمقارن، بالإضافة إلى إماطة اللبس حول برامج الأحزاب السياسية حول المسألة الاجتماعية التي تعتبر من بين أهم الأساليب التي تعتمدها الأحزاب السياسية في استقطاب وتعبئة الناخبين لكسب تأييدهم وبالتالي يكون سلوكهم الانتخابي إيجابي اتجاه هذه الأحزاب والتصويت لصالحها.

3. وفي عام 2013 قام كل من "Leighley and Nagler" بدراسة بعنوان "من يصوت الآن؟"، التركيبة السكانية، القضايا، عدم المساواة، نسبة الإقبال على التصويت في الولايات المتحدة، حيث اعتمدت الدراسة على المقارنة بين الخصائص الديمغرافية ووجهات النظر السياسية للناخبين وغير الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية منذ عام 1972.

كما تم التركيز على أثر الإصلاحات الانتخابية والخيارات المقدمة من قبل المرشحين لاستقطاب الناخبين، وذلك بالاعتماد على كمية كبيرة من البيانات من المسح السكاني لمكتب الإحصاء الأمريكي والدراسات الوطنية للانتخابات الأمريكية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أبرزها:

أنه على مدى العقود الأربعة الماضية، ثبت أن الأغنياء قد صوتوا على الدوام أكثر من الفقراء، وأن النساء في الوقت الحاضر أكثر ميلا للتصويت من الرجال، وأن الفجوة في معدلات التصويت بين السود والبيض قد اختفت إلى حد كبير، وأن كبار السن أكثر استمرارا في التصويت.

تسهم هذه الدراسة بالنسبة لموضوع البحث الراهن من خلال التركيز على الخصائص الديموغرافية للناخبين، وكذا إبراز أثر الإصلاحات المقدمة من قبل الأحزاب فهي مشاريع حقيقية تجسد على أرض الواقع، بعد فوز الحزب في الانتخابات، على عكس الجزائر التي تعتبر برامج أحزابها صورية لا تنزل للتطبيق ميدانيا، حيث تبقى حبر على ورق، وهذا يميز البلدان المتقدمة عن المتخلفة التي ناضلت للحصول على التعددية السياسية، وبالتالي فإنها تجسد فعليا برامج الاحزاب حال فوزها في الانتخابات.

4. وفي عام 2015 قدم كل من "د.خالد الدباس، د.خالد العدوان و د.سلطان القرعان" دراسة تحت عنوان "محددات السلوك الانتخابي لطلبة الجامعات الأردنية في انتخابات مجلس النواب الأردني السابع عشر:

دراسة ميدانية" [1]، حاول الفريق من خلالها تسليط الضوء على محددات السلوك الانتخابي لطلاب الجامعات الأردنية، باعتبار السلوك الانتخابي ظاهرة مركبة ذات أبعاد اجتماعية، قانونية، سياسية واقتصادية، وذلك خلال انتخابات مجلس النواب الأردني السابع عشر لعام 2013 لمعرفة السلوك الانتخابي لطلبة الجامعات، خاصة وأن هناك ترقبا كبيرا من جميع الجهات الرسمية وغير الرسمية لمخرجات العملية الانتخابية.

رصدت الدراسة التساؤلات التالية: ما هي أهم العوامل التي أثرت في السلوك الانتخابي لدى طلبة الجامعات الأردنية في الانتخابات الأخيرة لعام 2013؟، هل هناك اختلاف في قياس درجة تأثير العوامل المختلفة (الاجتماعية، الخدماتية، المالية، القانونية، السياسية والدينية) في السلوك الانتخابي لدى الطلبة الجامعيين عند مستوى الدلالة $\propto \geq 0.05$ تبعا للمتغيرات المستقلة (الجنس، السنة الدراسية، التخصص، مكان الإقامة، مستوى دخل الأسرة والعضوية في مؤسسات المجتمع المدني)؟.

وتمت صياغة الفرضيات التالية:

- هناك تأثير كبير للعوامل (الاجتماعية، الخدماتية، المالية، القانونية، السياسية والدينية) في السلوك الانتخابي لدى طلبة الجامعات الأردنية.
- يوجد اختلاف في تحديد العوامل التي تؤثر في السلوك الانتخابي لدى طلبة الجامعة عند مستوى الدلالة $\propto \geq 0.05$ تبعا للمتغيرات المستقلة.

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الأردنية الحكومية البالغ عددهم 185617 طالبا موزعين على 10 جامعات حكومية، وقد تم استخدام عينة طبقية عشوائية متعددة المراحل حيث تم اختيار ثلاث جامعات لتمثل الأقاليم الثلاث (الشمال، الوسط والجنوب)، وقدر أفراد عينة البحث ب 1127 مبحوثا، وتم تبني الاستبيان كأداة أساسية في الدراسة تتكون من 34 فقرة تقيس العوامل المؤثرة في توجيه السلوك الانتخابي لدى طلاب الجامعات.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يوجد تأثير متفاوت للعوامل (الاجتماعية، الخدماتية، المالية، القانونية، السياسية والدينية) في السلوك الانتخابي لدى طلبة الجامعات الأردنية، ويعتبر تأثير العوامل الاجتماعية والخدماتية في سلوك الناخبين قوي خصوصا لدى الطلبة ذوي الدخل المتدني، واللافت للانتباه في نتائج الدراسة هو تدني نسبة تأثير العوامل السياسية والدينية على عكس الدراسات السابقة التي تبرز حضور البعد الديني والسياسي بقوة.
- لا تؤثر المتغيرات المستقلة (الجنس، السنة الدراسية، التخصص) في توجيه السلوك الانتخابي لطلاب الجامعات الأردنية مما يؤكد أن تأثير البيئة الاجتماعية في السلوك الانتخابي كان أقوى من أي دلالة تتعلق بالفروق بين

[1] د.خالد الدباس و د.خالد العدوان و د.سلطان القرعان، **محددات السلوك الانتخابي لطلبة الجامعات الأردنية في انتخابات مجلس النواب الأردني السابع عشر**: دراسة ميدانية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد السادس عشر، العدد الرابع، جامعة القاهرة، مصر، أكتوبر 2015.

الجنسين على الرغم من الحركة النسائية النشطة في الأردن، بينما يؤثر متغير مكان الإقامة في العوامل الاجتماعية لصالح أبناء القرية والبادية مقارنة مع أبناء المدينة والمخيم، وهو ما يؤكد حضور البعد العشائري في البادية والقرية ودوره المستمر في توجيه السلوك الانتخابي.

عرفت الدراسة نقائص منهجية رغم كبر حجم العينة وكذا مجتمع البحث، حيث أن فريق البحث اكتفى بالتركيز على الجانب الكمي باستعمالهم الاستبيان كأداة أساسية وتركيزهم على مقياس ليكرت خماسي البدائل الذي يعطي شدة الاستجابة فقط كموافق بشدة، موافق، محايد، معارض ومعارض بشدة، ولا يعطي بدائل أو اقتراحات يفاضل المبحوث بينها لتقصي اتجاه سلوك الناخب وميولاته، مما أدى إلى سيطرة النزعة الكمية على تحليلاتهم وعرضهم للنتائج مما جعلها تتسم بالسطحية والسهولة والمرونة في تفسير نتائج الدراسة التي كان يرتقب منها الحصول على الكثير من النتائج حتى يستفيد منها الدارسون بعدهم وحتى النواب.

تسهم هذه الدراسة في موضوع البحث الحالي، من خلال التعرض بالدراسة والتحليل لمختلف العوامل التي تؤثر على السلوك الانتخابي انطلاقا من السياسية، الاجتماعية، القانونية، المالية والدينية، وهو إحدى أهم الركائز التي تقوم عليها الدراسة الراهنة التي تسعى لمعرفة أهم العوامل المؤثرة على السلوك الانتخابي للناخبين، بالإضافة إلى تركيز هذه الدراسة المتغيرات المستقرة كالجنس ومكان الإقامة وهو ما تسعى الطالبة للتأكد من صحته حيث تم اختيار ثلاث مناطق في ولاية سطيف الأولى مدينة تتمثل في بلدية سطيف والثانية شبه حضرية وهي بلدية أوريسيا وأخيرا ريف وتتمثل في الوجلة.

5. وفي عام 2017 جاءت دراسة د. "ياسر سليمان محمد سليمان" الموسومة "السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه دراسة ميدانية" [1]، حاولت الدراسة تسليط الضوء على السلوك الانتخابي في مصر انطلاقا من الأحداث التي شهدها المجتمع المصري بعد ثورة 2012، المتمثلة في التحولات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي كانت تهدف إلى ترسيخ العملية الديمقراطية التعددية وإرساء قواعدها، وسعت الدراسة إلى الولوج داخل المجتمع الشبابي الجامعي، لدراسة أنماط السلوك الانتخابي خاصة التصويتي منها، وضبط العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي من أجل رصد مجمل التفاعلات السياسية الاجتماعية، السياسية الثقافية، والسياسية المكانية وتحديد العلاقة بين البناء الثقافي الحضاري الكلي والسلوك الانتخابي.

كما هدفت إلى التعرف على أنماط السلوك الانتخابي من حيث المفهوم والمحددات والعوامل المؤثرة فيه، وربطها بمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى التطرق إلى العلاقات الارتباطية بين أنماط السلوك الانتخابي ومتغيرات الدراسة لتشخيص العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي ومحاولة توجيهه فكرا وممارسة.

وانطلقت الدراسة من جملة تساؤلات يتمثل تساؤلها الرئيسي فيما يلي: ما هي مختلف الأنماط التي يأخذها السلوك الانتخابي تبعا للعوامل المتحكمة فيه؟ وما كيفية إدراكها في مصر عبر عينة الدراسة؟

[1] ياسر سليمان محمد سليمان، **السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه "دراسة ميدانية"**، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، كلية التربية، جامعة دمنهور، المجلد9، العدد 4، الجزء 4، مصر، 2017.

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم السلوك الانتخابي؟ وما أهم النماذج التفسيرية لأنماطه؟
- كيف تتدخل متغيرات الدراسة في خلق قيم من شأنها التحكم في بروز نمط أو آخر للسلوك الانتخابي؟
- ما أهم العوامل التي تتحكم في السلوك الانتخابي لعينة البحث؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد الدراسة تجاه متغيرات السلوك الانتخابي طبقا (الجنس، الانتماء الحزبي، محل الإقامة)؟
- هل هناك علاقة ارتباطية بين متغيرات الدراسة وأنماط السلوك الانتخابي لدى عينة البحث؟

وقد تمت صياغة جملة من الفرضيات حاول الباحث التحقق منها في ضوء التراث النظري والشواهد الإمبريقية، استهلها بالفرض الرئيسي:

يتخذ السلوك الانتخابي عدة أنماط طبقا لنوعية التنشئة، الثقافة السياسية، الحملات الانتخابية وكذا الظروف الاجتماعية.

وينبثق من هذا الفرض مجموعة من الفروض الفرعية:

- يأخذ السلوك الانتخابي أربعة أنماط (التصويت العقلاني الهادف، التصويت اللاعقلاني، الامتناع العقلاني والامتناع اللاعقلاني)
- تعمل متغيرات الدراسة على خلق قيم تحفز المشاركة الانتخابية.
- يتحكم في السلوك الانتخابي التنشئة السياسية، الثقافة السياسية، الحملة الانتخابية والظروف الاجتماعية
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تجاه متغيرات السلوك الانتخابي طبقا (الجنس، الانتماء الحزبي، محل الإقامة).
- هناك علاقة ارتباطية بين السلوك الانتخابي لعينة الدراسة مع متغيرات الدراسة.

ومن أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة وفروضها تم الاعتماد على المنهج الوصفي كأسلوب لجمع البيانات حول السلوك الانتخابي لتشخيص الظاهرة وكشف جوانبها وتحديد أنماطها والعلاقة بين متغيراتها، مما جعل الباحث يستخدم الاقتراب النسقي "ايستون" الذي يعتبر أهم اقتراب في دراسة الظواهر السياسية، وذلك من خلال اعتماده على النظام المفتوح لأي ظاهرة في تعاملها مع متغيرات البيئة المحيطة من خلال المدخلات والمخرجات وعملية التحويل.

بالإضافة إلى استخدام الاستبيان كأداة أساسية من أدوات الدراسة للحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع، وكذا أسلوب التحليل الإحصائي لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضيا لإظهار الاستدلالات العلمية من خلال الحصول على نتائج دقيقة تسمح لنا التأكد من فرضيات الدراسة.

أما مجالات الدراسة تتمثل في مجتمع الدراسة فهم طلبة كلية الآداب جامعة كفر الشيخ، بالاعتماد على عينة عمدية مقصودة ممثلة للفرق الدراسية الأربع قوامها 500 طالب، مع التركيز على المتغيرات التالية: الثقافة السياسية، التنشئة السياسية والحملات الانتخابية، بالإضافة إلى تأثير الظروف الاجتماعية ومحل الإقامة.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– وضوح مفهوم السلوك الانتخابي لدى أغلبية أفراد العينة، وهذا يعني أن الطلاب على دراية بمجريات العملية الانتخابية ومكوناتها، فهم بذلك يمتلكون وعيا سياسيا بحكم تخصصاتهم الجامعية والتي تتمثل في معارف إنسانية متباينة وهذا الوعي السياسي يجعل سلوكهم عقلانيا.

– يتأثر السلوك الانتخابي للناخبين بمجموعة من العوامل بدرجات غير متماثلة، إذ يتأثر بشكل كبير بالتنشئة السياسية، الثقافة السياسية، الحملات الانتخابية والظروف الاجتماعية، وتراجع تأثير بعض العوامل في السلوك الانتخابي كالقيم الأبوية والانتماء الحزبي.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة ومتغيراتها تعزى لعاملي (الجنس، محل الإقامة)، غير أنه تبين أن هذه الفروق تقل بينهم استنادا لعاملي (الانتماء الحزبي، محل الإقامة)، وهذا يعني عدم وجود فروق جوهرية بين أفراد العينة الذين يقطنون المدينة، والذين يقطنون الريف، وبين المنتمين حزبيا وغير المنتمين حزبيا.

على الرغم من العرض المستفيض للسلوك الانتخابي وأنماطه والعوامل المتحكمة في المشاركة الانتخابية، وتناول الباحث إلى إشكاليات المشاركة الانتخابية طلبة من كلية الآداب جامعة كفر الشيخ بمصر لدعم الجانب الميداني، عرفت الدراسة انحرافات ونقائص منهجية أهمها: اكتفاء الباحث بالتركيز على الجانب الكمي من خلال استعماله أداة الاستبيان والنزعة الكمية الطاغية في تحليلاته، وكذا وعرضه للبيانات مما جعلها تتسم بنوع من السطحية والبساطة في عرض وتفسير الظاهرة المدروسة.

تسهم هذه الدراسة في موضوع البحث الحالي، من خلال عرض أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه كالانتماء للوطن والتنشئة السياسية الثقافة السياسية والحملة الانتخابية التي تعتبر من أهم المحددات المشكلة للسلوك الانتخابي لدى المواطن الجزائري، بالإضافة إلى تأثير العوامل الاجتماعية على السلوك الانتخابي للمواطنين.

6. وفي عام 2018 قدم "Richard Boateng Antwi" تحت عنوان "كيف يقرر الناخبون؟ دراسة محددات سلوك التصويت في غانا" [1]، تقوم الدراسة على تساؤل رئيسي مفاده: ما هي العوامل التي تؤثر على السلوك الانتخابي في غانا؟، وتقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن العوامل العرقية تحدد النتائج الانتخابية في المناطق الأساسية، بينما تدفع العوامل الاقتصادية النتائج الانتخابية في المناطق المتأرجحة، وتم استخدام الأساليب الكمية والكيفية لجمع البيانات، وكذا أسلوب المسح في أربع مناطق في غانا، وبالتالي فاستخدام الأساليب المختلطة في

[1] Richard Boateng Antwi, **How Do Voters Decide? A Study of Determinants of Voting Behavior in Ghana**, thesis presented for the degree of Master of Arts, Wright State University, 2018.

الدراسة يساعد على التخلص من أوجه القصور الكامنة في استخدام منهجية واحدة فقط، حيث أظهرت التحليلات الوصفية والانحدار اللوجستي للبيانات الشخصية للمرشح ووعود الحملة الانتخابية التي تعتبر أهم العوامل التي تنبئ باختيار التصويت.

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– المتغيرات العرقية والاقتصادية ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على كيفية اتخاذ الناخبين قراراتهم، فهي سمات ثانوية لسلوك التصويت في غانا، ولا تؤثر على كيفية اتخاذ غالبية الناخبين قرارات التصويت، فهذه النتائج تتحدى وجهة النظر التقليدية بشأن انتخابات غانا التي تفترض أن الانتخابات هي مجرد إحصاء عرقي.

– أن غالبية المجتمع الغاني هم ناخبون تقيميون يتخذون قرارات التصويت بناء على التقييم الدقيق لكفاءة المرشحين المتنافسين والوعود الانتخابية بشكل عام.

– تركز هذه الدراسة إلى أهمية الشخصية والسياسات البراغماتية في الفوز بالانتخابات، وبناء على ذلك يحتاج السياسيون إلى القلق بشأن التصور العام لمصداقيتهم وصورتهم فضلا عن السياسات التي يجلبونها إلى منصة الحملة الانتخابي، وأن الأحزاب السياسية لا تزيد عن كونها غطاء.

قامت الدراسة بفرض أن للعوامل العرقية والاقتصادية دورا في تحديد السلوك الانتخابي للمواطنين، ولكن النتائج الميدانية أثبتت عكس ذلك، وأكد الميدان بأن قرار الناخبين بالتصويت أم العزوف يعتبر في حد ذاته تحديا لوجهة النظر التقليدية؛ التي تؤكد بأن الانتخابات مجرد إحصاء عرقي في مختلف الاستحقاقات في غانا، وأن شخصية ومصداقية المرشحين هي من تحدد فوزهم أو إخفاقهم في الانتخابات.

تسهم هذه الدراسة في موضوع الدراسة الراهنة من خلال جملة من النقاط أهمها إعطاء للعوامل الاقتصادية أهمية كبيرة في تحديد وتوجيه السلوك الانتخابي على الرغم من أن نتائج التجربة الميدانية لغانا أكدت بأنها (العوامل الاقتصادية) لا تسهم في توجيه السلوك الانتخابي للمواطنين، ولكن قد تختلف النتائج الميدانية من غانا إلى الجزائر فاختلاف طبيعة النظام السياسي وكذا الظروف السياسية والاجتماعية لكل دولة يمنحها خصوصية معينة تؤدي إلى نتائج مغايرة من دولة لأخرى، بالإضافة إلى تركيزها على شخصية المرشح وهي من النقاط التي أولتها الدراسة الراهنة أهمية في استقطاب الناخبين.

7. وفي عام 2019 قدم "Bruna A.Pereira" دراسة تحت عنوان "تأثير فترات الأزمات على التصويت الانتخابي في البرازيل" [1]، تقوم على تقييم كيفية تأثير الفترة الأخيرة من الأزمة السياسية والاقتصادية على التصويت الانتخابي باعتمادها على نظرية التصويت الاقتصادي "النموذج الاقتصادي" اعتمادا على بيانات معمقة تم جمعها في فترات الانكماش السياسي والاقتصادي، حيث اعتمدت على تحليلات 21 مقابلة شبه

[1] Bruna A.Pereira, **The Impact of Periods of Crises on Voting Behavior in Brazil**, thesis presented to the Ohio University, departement of Political Science, 2019.

منظمة أجريت مع بالغين في سن الاقتراع من خلفيات اقتصادية مختلفة في مدينة "Belo Horizonte" بالبرازيل خلال انتخابات 2018.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– أن نظرية التصويت الاقتصادي فعالة في تفسير السلوك الانتخابي في البرازيل، وأن المستطلعون الذين عبروا عن شكواهم من الحكومة يعبرون عن رفضهم لها من خلال التصويت بتفضيل قوي للخصم، ومع ذلك فشلت النظرية في تفسير التباين في يقين الناخبين فيما يتعلق باختيارهم لمرشح المعارضة وقت الدراسة، كما أعرب العديد من المبحوثين عن عدم يقين فيما يتعلق بالبدائل المتاحة في الحملة الانتخابية، مما يدل إلى الحاجة إلى دمج متغيرات أخرى كالمستوى التعليمي والميل الإيديولوجي لفهم السلوك الانتخابي للمواطنين.

– ضرورة الجمع بين النظريات الاجتماعية والنفسية مع نظرية التصويت الاقتصادي من أجل تحسين توقعات اختيار تصويت المبحوثين، لأن المواطنين يميلون إلى تفضيل الحكومات التي تقوم برامجها على برامج اقتصادية واجتماعية فعالة، ويرفضون الحكومات التي تقوم على الأداء الضعيف وبالتالي يكون مصيرها الزوال والفشل لأنها في الاستحقاقات اللاحقة سوف تقابل بالمعارضة.

قامت الدراسة بتقييم كيفية تأثير فترات الأزمات السياسية والاقتصادية على السلوك الانتخابي في البرازيل، حيث اعتمدت على نظرية التصويت الاقتصادي أو النموذج الاقتصادي، واستخدمت الدراسة في الجانب الميداني أسلوب المقابلة مع مواطنين بالغين سن الاقتراع لتأكيد صحة فرضيتهم أو دحضها.

توصلت الدراسة إلى أن نظرية التصويت الاقتصادي فعالة في الانتخابات البرازيلية لعام 2018، على الرغم من فشلها في تفسير التباين بين يقين الناخبين فيما يتعلق باختيارهم لمرشح المعارضة، كما تؤكد النتائج ضرورة الجمع بين النظريات الاجتماعية والنفسية مع نظرية التصويت الاقتصادي لتحسين توقعات اختيار المبحوثين.

تسهم الدراسة المشابهة الحالية في موضوع الدراسة الراهنة في اعتماد المواطنين نظرية التصويت العقلاني لاختيار المرشح الذي يتطابق برنامجه وعروضه حسب احتياجات ومتطلبات المواطن أم لا، بالإضافة إلى استخدام الطالبة للمقابلة كأسلوب جمع البيانات كأداة داعمة للاستبيان من أجل تحليل وتفسير النتائج الميدانية، بالإضافة إلى استخدام الطالبة للاتجاهات الاجتماعية والنفسية لتعبئة المواطنين.

ثالثا: الأداء السياسي للأحزاب وأثره على السلوك الانتخابي

1. قام كل من "فيربا وناي كيم S.Verba- N.H.Nie and J.Kim" عام 1988 بدراسة مقارنة حول المشاركة السياسية للمواطنين، تتمثل في التصويت في الانتخابات وعضوية الأحزاب، وعضوية المؤسسات التطوعية وغيرها من مظاهر المشاركة في بعض الدول المتشابهة، في أنظمتها السياسية مثل: أستراليا، الهند، اليابان، الولايات المتحدة، هولندا، نيجيريا ويوغوسلافيا.

وتوصل فريق البحث إلى:

– هناك تباين في حجم المشاركة السياسية ومظاهرها من مجتمع لآخر من المجتمعات المدروسة، على الرغم من تشابه أنظمتها السياسية، وقدر أرجعوا ذلك التباين إلى عدة عوامل منها: فعالية الأحزاب، حجم ما يقوم به النظام السياسي من توعية للجماهير وتشجيعها للمشاركة، حجم القيود التي تفرضها بعض الدول على مشاركة المرأة مما يحد من مشاركتها السياسية.

– حجم المشاركة السياسية في الريف أكثر منه في المدينة، وهي نتيجة تختلف عن النتيجة التي توصل إليها "نيلسون" في دراسته السابقة.

سلك فريق البحث في دراستهم اتجاها آخر من خلال القيام بدراسة مقارنة حول المشاركة السياسية وعلاقتها بعضوية الأحزاب في عدة دول أجنبية، وتوصلت الدراسة إلى هناك اختلاف وتمايز في حجم المشاركة من مجتمع لآخر، ويؤكد ذلك اختلاف درجة المشاركة باختلاف العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية وحتى الحضارية منها، الذي ينعكس على العضوية في الأحزاب أو المؤسسات التطوعية التي تعطي اتجاها إيجابيا للمشاركة في الدول المتشابهة، كما توصلت الدراسة إلى نتيجة مغايرة على عكس نتائج الدراسات السابقة تتمثل في ارتفاع نسبة التصويت في الريف عنه في المدينة.

2. وفي عام 2008 قدم الأستاذ "ناجي عبد النور" دراسة بعنوان "**دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر** دراسة حالة الأحزاب السياسية" [1]، تطرق من خلال هذا البحث إلى مجموعة من النقاط، أهمها دور منظومة الحكم الرشيد في تفعيل المشاركة والشراكة الفاعلة في رسم السياسات وتحقيق التنمية الشاملة على مستوى المجتمع من قبل المنظومة، والمتمثلة: القطاع الحكومي، القطاع الخاص وقطاع مؤسسات المجتمع المدني، إلا أنه قد تم التركيز على دور مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على السياسات العامة، وفي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع السعي إلى تحقيق إدارة أكثر رشادة.

واعتمد الباحث على نموذج دراسة الحالة لمؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وهي الأحزاب السياسية حيث يبرز دورها في مطالبها بتحقيق مبدأ المسألة الحكومية، الشفافية، المشاركة والديمقراطية.

وانطلقت الدراسة من التساؤلات التالية:

–كيف تسهم الأحزاب السياسية في إرساء مبادئ الحكم الرشيد؟

–ما مدى فعالية الأحزاب السياسية في الجزائر كآلية للمشاركة في الحكم الرشيد؟

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

–بعد الاستقلال تبنت الجزائر نظام الحزب الواحد تم تغييب الأحزاب التي كانت نشطة مما أجبرها على العمل السري؛ الذي كان سببا قويا في إضعاف الديمقراطية والمشاركة السياسية التي تحولت إلى مفهوم التعبئة لاحتكار الحزب الواحد للسلطة والتمثيل السياسي، مما أدى إلى فقدان الثقة في النظام وانتشار الفساد والبيروقراطية.

[1] ناجي عبد النور، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر** دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، العدد 03، جامعة بسكرة، 2008، ص ص 105-120.

-في ظل التعددية الحزبية استطاعت الأحزاب الجزائرية تجسيد مبادئ الحكم الرشيد من خلال:

-المساءلة: بفضل تمثيلها في البرلمان استطاعت أن تمارس كل أشكال الرقابة والمساءلة من خلال السؤال البرلماني والاستجواب وتشكيل لجان التحقيق، مراقبة الحكومة من خلال تقييم برنامجها، الرقابة، بيان السياسة العامة.

-المشاركة في صنع السياسة العامة: المساهمة في العمل التشريعي وتقديم اقتراحات وتعديلات والمساهمة في إعداد منظومة تشريعية تكافح الفساد.

-المشاركة السياسية: تجلت في انتخابات تعددية تنافسية رئاسية وبرلمانية، إلى جانب تنويع الكفاءات وتدعيم المؤسسات السياسية بنخبة من فقهاء القانون، وكذا تنظيم الصراع السياسي بنقل الجدل السياسي إلى داخل البرلمان، وتحقيق الاندماج والتقارب والشراكة السياسية، بالإضافة إلى إضفاء الشرعية على النظام السياسي من خلال تعبئة الجماهير لرفع حجم المشاركة الانتخابية.

وتوصلت الدراسة رغم الوظائف التي تعنى بها الأحزاب، إلا أن دورها يبقى ضئيل ويعود ذلك إلى القيود التي تواجهها، مما توجب عليها القيام بجملة من التحديات الداخلية المتمثلة في:

-غياب التسيير الديمقراطي (أزمة القيادة، صنع القرار الداخلي...الخ).

-ضعف العضوية والقدرة على التغلغل في القاعدة الشعبية.

-عدم الاستقرار الداخلي (الصراعات، الانشقاقات الداخلية...الخ)

-ضآلة الإنتاج الفكري وضعف المبادرات لتقديم حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

بالإضافة إلى جملة من التحديات الخارجية، تتمثل في: القيود القانونية والإدارية والسياسية والتي تلغي استقلاليتها، وكذا توسيع صلاحية المؤسسة التنفيذية على حساب البرلمان.

ومنه يمكن القول، ركزت الدراسة على دور الأحزاب السياسية في المطالبة بتحقيق مبدأ المساءلة الحكومية والشفافية والمشاركة والديمقراطية مع الكشف عن آلية عمل النظام السياسي الحاكم.

تسهم هذه الدراسة المشابهة في موضوع الدراسة الراهنة في التأكيد على غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية، وهو ما تم تناوله في فصل الأحزاب السياسية الجزائرية، بالإضافة إلى ضعف التسيير الديمقراطي داخل النسق الحزبي مما أدى إلى بروز الصراعات والانشقاقات الحزبية الداخلية التي أدت إلى ضآلة الإنتاج الفكري وضعف أو انعدام المبادرات لتقديم حلول للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يعاني منها المجتمع.

3. وفي عام 2018 قدمت الباحثة "ابتسام سويد"، رسالة دكتوراه تحت عنوان "أثر المشاركة السياسية لطلاب الجامعة على السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة تطبيقية لدور طلبة جامعة بسكرة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية أفريل 2014" [1]، حاولت الباحثة معرفة مدى ارتباط المشاركة السياسية لطلبة جامعة محمد خيضر بالسلوك الانتخابي، ومدى تأثير البيئة المحيطة على نجاح العملية الانتخابية أو فشلها، من خلال تحديد

[1] ابتسام سويد، **أثر المشاركة السياسية لطلاب الجامعة على السلوك الانتخابي في الجزائر**: دراسة تطبيقية لدور طلبة جامعة بسكرة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص نظم سياسية مقارنة وسياسة عامة، جامعة بسكرة، 2018-2019.

مفهوم واضح ودقيق لكل من المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للوصول إلى الآليات والميكانيزمات التي تعمل على تفعيل العملية الانتخابية، وبالتالي محاولة اقتراح استراتيجيات مناسبة لتفعيل مشاركة الطلبة في الانتخابات بشكل خاص والمشاركة السياسية عموما التي تسهم في تحقيق المساواة والمواطنة والشرعية للمجتمع.

تضمنت الدراسة ثلاثة (03) فصول، قسمت إلى قسمين أساسيين، تناولت في القسم الأول الإطار الإبستمولوجي والمفاهيمي للمشاركة السياسية والسلوك الانتخابي، وتأثير ميكانيزمات المشاركة السياسية على السلوك الانتخابي، أما القسم الثاني فعني بدراسة ميدانية لاختبار علاقة المشاركة السياسية بالسلوك الانتخابي لعينة من طلبة جامعة محمد خيضر –الانتخابات الرئاسية 2014-.

لم تكتف الباحثة بالطرح النظري للدراسة الذي يهدف توضيح مجموعة من المفاهيم الإبستمولوجية والعلاقة التي تحكم بينهم المتمثلة في المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي، بل قامت في القسم الأول بالتركيز على الجانب النظري المفاهيمي للدراسة بتناول ماهية المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي، وكذا مستويات المشاركة السياسية وقنواتها ومتطلباتها، والنماذج المفسرة للسلوك الانتخابي، وتأثير ميكانيزمات المشاركة السياسية على السلوك الانتخابي كالتنشئة السياسية، الثقافة السياسية، الأحزاب، الأيديولوجية السياسية، الانتماءات، الولاء القبلي وتأثيرهما على السلوك الانتخابي ...الخ، أما في القسم الثاني عملت الباحثة على اختبار علاقة المشاركة السياسية بالسلوك الانتخابي ميدانيا؛ بدراسة دور مشاركة طلبة ماستر جامعة محمد خيضر بسكرة في انتخابات 17 أفريل 2014.

تضمنت الدراسات مجموعة من الفرضيات الإحصائية لاختبار طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة كما يلي:

أ. لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المحددات السوسيو اقتصادية والعزوف الانتخابي لأفراد العينة.

ب. لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المحددات السياسية والسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة.

ج. لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الولاءات والسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة.

د. لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الميل السياسي وقرار المشاركة في الانتخابات الرئاسية أفريل 2014 لدى أفراد العينة.

هـ. لا توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين المحددات القانونية والمؤسساتية مع السلوك الانتخابي لدى أفراد العينة.

ومن أجل إثبات صحة فرضيات الدراسة انطلقت الباحثة في الجانب الميداني بالإجراءات المنهجية التطبيقية بإعطاء معطيات عن نتائج الانتخابات الرئاسية أفريل 2014 التي تعادل 51.70 %، الذي اعتبره المحللين انقساما كبيرا وتصدعا في السلوك الانتخابي للمجتمع، ومع ذلك فالمؤشرات الكلية تبين أن الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" حتى وإن ظهر مريض ومرهق لا يزال يحظى بدعم كبير رغم بروز المعارضة السياسية الرافضة للعهدة

الرابعة، بالإضافة إلى استخدام الاستبيان كأداة بحثية من أجل استخدام تحليلات إحصائية متقدمة مثل النمذجة والاستدلال الإحصائي بأنواعه.

وقدرت عينة الدراسة ب 300 طالب من مجتمع البحث الكلي لطلبة الماستر (الأولى والثانية) المقدر ب 8764 طالبا موزعة على أربع كليات (كلية العلوم التكنولوجية، كلية العلوم الدقيقة، كلية الحقوق والعلوم السياسية وككلية الآداب واللغات)، وتم اختيار العينة غير عشوائية باختيار عدد متساوي من الطلبة لكل كلية.

وتناولت الباحثة في القسم الميداني إشكاليات المشاركة السياسية لطلبة الجامعة في الانتخابات المدروسة كالإشكاليات المؤسساتية المتعلقة بالأحزاب السياسية في الجزائر وعدم قدرتها على تأطير المجتمع واستيعابه وتوجيهه، وكذا عدم قدرة الأحزاب التعبير عن المصالح العامة وعدم ترجمتها إلى سياسات وبرامج عملية من شأنها تلبية احتياجات المواطنين وإشباع متطلباتهم؛ مما أدى إلى تكون قناعة مسبقة للطالب من عدم قدرة الأحزاب السياسية وجديتها في تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حيث لم تعد الأحزاب سوى أجهزة لتحقيق المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة، كما تناولت الباحثة بالدراسة استراتيجيات تفعيل المشاركة السياسية من أجل تدعيم السلوك الانتخابي كالتكيف، التعقيد والتماسك.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات السوسيو اقتصادية والعزوف الانتخابي لأفراد العينة، فالأسرة لا تهتم سوى بتحسين مستواها المعيشي؛ مما جعلها تغفل تكوين الأفراد سياسيا لتبؤ مناصب قيادية في المجتمع مستقبلا، ويعود ذلك إلى انخفاض المستوى التعليمي للوالدين مما أدى إلى اكتساب تنشئة سياسية سلبية لا تدفع إلى المشاركة في الحياة السياسية والاندماج في اتخاذ القرارات التي تخص المصلحة العامة.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات السياسية والسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة، كونهم ليس لديهم أي ميولات سياسية لأن أسرهم لا تحمل أي توجهات سياسية معينة؛ الذي انعكس سلبا على تحليهم بالروح الوطنية وغياب حب التغيير والقيادة؛ بسبب فقدان الثقة في المؤسسات السياسية والرفض التام للانخراط في المجال السياسي بسبب ضبابيته وصعوبة تدفق المعلومات فيه، مما أدى إلى تولد ثقافة سياسية سلبية ناقمة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، في ظل عدم توافر أدنى شروط الحياة وسط قيم لا أخلاقية.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الولاءات والسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة، حيث يؤثر الولاء العشائري وإعلاء الانتماءات القبلية والمناطقية على حساب الولاء الوطني والمواطنة على خطط الإصلاح والتغيير، ويعود ذلك إلى غياب ثقافة سياسية تحمل في طياتها أسلوب الحوار والمناقشة في الشؤون التي تمس جوهر المجتمع.

– لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الميل السياسي وقرار المشاركة في الانتخابات الرئاسية أفريل 2014، نظرا لسيادة فكرة عدم ديمقراطية الانتخابات في الجزائر لدى أفراد العينة، وعدم تأثير تصويتهم في عملية اختيار ممثليهم في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات القانونية والمؤسساتية مع السلوك الانتخابي لدى أفراد العينة، من خلال خلل النظام القانوني للانتخابات في نظر المبحوثين، وعدم استقلالية اللجان واختراق الدولة لقراراتها وعدم الشفافية في تدفق المعلومات حول محاولات التزوير وإعلاء سياسة شراء الذمم على مبدأ سيادة القانون.

على الرغم من العرض المستفيض لجميع متغيرات الدراسة نظريا وتناول الباحثة إلى إشكاليات المشاركة السياسية لطلبة جامعة محمد خيضر في انتخابات 17 أفريل 2014 لدعم الجانب الميداني وعرضها لاستراتيجيات تفعيل المشاركة السياسية من أجل تدعيم السلوك الانتخابي كإستراتيجية التقنية لدعم السلوك الانتخابي وإستراتيجية حوكمة البيئة الانتخابية، إلا أن الدراسة عرفت انحرافات ونقائص منهجية أهمها: اكتفاء الباحثة بالتركيز على الجانب الكمي باستعمالها لفرضيات إحصائية وكذا أداة الاستبيان والنزعة الكمية الطاغية في تحليلاتها وعرضها للبيانات مما جعلها تتسم بنوع من السطحية والسهولة في تفسير وفهم الظاهرة المدروسة.

تسهم هذه الدراسة في موضوع بحثنا في المشاركة السياسية عن طريق الأحزاب السياسية من خلال عمل الأحزاب السياسية على توسيع النشاط السياسي والمشاركة الجماهيرية، ويتجلى ذلك في تنمية علاقاتها بالناخبين لاستقطابهم وكسب تأييدهم والتصويت لصالحهم في الانتخابات، كما تعد الأحزاب حلقة وصل بين الحاكمين والمحكومين وذلك بمراقبة أعمال الحكومة وإيصال انشغالات المواطنين للجهات المعنية، ووجود الأحزاب السياسية مؤشر من مؤشرات الديمقراطية الفعلية.

رابعا: الإعلام، الاحترافية وأثره على الانتخابات في الجزائر.

1. وفي عام 2020 قدمت الباحثة "قرة عائشة" رسالة دكتوراه تحت عنوان "الأساليب الاتصالية للأحزاب السياسية الجزائرية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية –دراسة ميدانية على حزبي FLN و MSP–[1]، حاولت الباحثة الكشف عن مختلف الأساليب الاتصالية المستخدمة من قبل الأحزاب السياسية الجزائرية، بالإضافة إلى البحث في الدور الوظيفي لهذه الأساليب من خلال تسليط الضوء على تفعيل المشاركة السياسية، وذلك باختيار حزبين سياسيين عريقين ينتميان إلى تيارين مختلفين هما "حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم"، كما وقفت الدراسة على مختلف المعوقات التي تحول دون الأداء الفعال للأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية.

تضمنت الدراسة أربعة (04) فصول، جاءت عناوينها على التوالي: إشكالية الدراسة وإجراءاتها المنهجية، الظاهرة الحزبية في الجزائر وعلاقتها بالمشاركة السياسية، أما الفصل الثالث: أساليب الاتصال السياسي للأحزاب السياسية، والإطار التطبيقي للدراسة.

[1] عائشة قرة، **الأساليب الاتصالية للأحزاب السياسية الجزائرية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية** –دراسة ميدانية على حزبي FLN وMSP، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، تخصص إشهار وعلاقات عامة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2020-2021، منشورة.

انطلقت الدراسة من سؤال رئيسي: ما دور الأساليب الاتصالية للأحزاب السياسية الجزائرية في تفعيل المشاركة السياسية؟؛ تفرع عنه جملة من التساؤلات الفرعية:

– ما هي الأساليب الاتصالية التقليدية التي تستخدمها الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية؟

– ما هي الأساليب الاتصالية الحديثة التي تستخدمها الأحزاب السياسية في تفعيل المشاركة السياسية؟

– هل تمتلك الأحزاب السياسية إستراتيجية لاستخدام الأساليب الاتصالية لتفعيل المشاركة السياسية؟

– ما أشكال وأساليب المشاركة السياسية التي تعمل الأحزاب السياسية على تفعيلها؟ ومن هي الجماهير التي تستهدفها؟.

– ما هي الصعوبات الاتصالية التي تحد من فعالية المشاركة السياسية لدى الأحزاب السياسية؟

من أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يندرج ضمن الدراسات الوصفية؛ التي تستهدف جمع وتحليل وتشخيص البيانات ومعالجتها بهدف الحصول على نتائج دقيقة دون التعرض لأسبابها أو التحكم أو التغيير فيها، وتمثل مجتمع الدراسة في عينتين الأولى: القائم بالاتصال على مستوى الحزبين والثانية عينة من نخبة المجتمع بلغ عددها 256 مفردة، وتم جمع البيانات بالاعتماد على أداتي المقابلة واستمارة الاستبيان الإلكتروني قصد الإلمام بالموضوع والتوصل إلى نتائج دقيقة.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– تتجلى الأساليب الاتصالية التقليدية في: القنوات التلفزيونية، الإذاعة، الصحف، الخطابات السياسية، النزلات الميدانية والتظاهرات العمومية والمسيرات، الحملات الإعلامية والإعلانية، الملصقات الجدارية، الإعلانات اللفظية وغير اللفظية، المطويات والنشرات السياسية، البيانات السياسية، الكتيبات، الاتصال الشخصي والمواجهي، الندوات العامة، الاجتماعات السياسية، المؤتمرات الصحفية، الندوات الصحفية، الزيارات الميدانية، الاستقبالات على مستوى الحزب السياسي، برامج خيرية تطوعية، ويختلف توظيف هذه الأساليب الاتصالية حسب المناسبة والوضع والهدف والجمهور المراد الوصول إليه.

– تتمثل الأساليب الاتصالية الحديثة التي يستخدمها الحزبين في الموقع الالكتروني للحزب، الصحافة الالكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك، تويتر، انستغرام، يوتوب"، إلى جانب تطبيقات الهواتف الذكية مثل: WhatsApp, zoom, skype, viber...الخ، لذلك فالأحزاب تهتم بتوظيف الأساليب الاتصالية الحديثة.

– الأساليب الاتصالية الحديثة أكثر فعالية واستخداما من طرف النخبة في تنمية الوعي السياسي والمعارف والخبرات السياسية.

– تواجه الأحزاب السياسية صعوبات اتصالية جعلتها تحد من فعالية الاتصال كالبيئة السياسية والقانونية للبلاد، شح الموارد المالية والموارد البشرية المتخصص وضعف الإدراك المسؤول بالأهمية الإستراتيجية للإعلام والاتصال.

– تستهدف الأحزاب السياسية جماهير معينة في إستراتيجيتها، حسب إيديولوجيتها ورسالتها وبنيتها التنظيمية ووسائلها الاتصالية، فهناك أحزاب نخبوية تستهدف فئات اجتماعية خاصة نافذة ومؤثرة، وأحزاب جماهيرية تستهدف كل مكونات الشعب وكل الهيئة الناخبة بمختلف فئاتها من الرجال والنساء والشباب...الخ.

– وفرت الأساليب الاتصالية الحديثة مساحات مفتوحة وحيوية للأحزاب السياسية للتواصل مع الأفراد، وفتح فضاءات معهم للنقاش بغية إشراكهم في العمل السياسي عن طريق النشر والتعليق والمشاركة وتداول المضامين، ولكن الواقع أثبت أن الأحزاب لا تقوم بتوظيف هذه الأساليب واقعيا كما ينبغي، بل إن أنشطتها قليلة وضعيفة وأساليبها الاتصالية المطبقة فعليا عشوائية وغير ممنهجة، مما جعلها غير مقنعة.

– المشاركة السياسية في الجزائر ضعيفة سواء بالنسبة لنخبة المجتمع أو الجماهير، وهذا راجع إلى جملة من الأسباب أهمها انعدام الثقة في الأحزاب السياسية وحالة الاغتراب السياسي.

بعد العرض المستفيض لجميع متغيرات الدراسة نظريا، وتناول الباحثة إلى الأساليب الاتصالية للأحزاب السياسية ودورها في تفعيل المشاركة من أجل توجيه السلوك الانتخابي إيجابيا، حيث عرضت الباحثة مختلف الأساليب الاتصالية التقليدية والحديثة منها واختلاف استغلال هذه الأساليب باختلاف الاستحقاقات الانتخابية والمناسبات الوطنية والحزبية، وكذا تركيزها على الأساليب الاتصالية الحديثة، إلا أن نتائج البحث الميداني أكدت أن توظيف الأحزاب لوسائل الاتصال ضعيف وعشوائي، مما حال دون تفعيل المشاركة السياسية وتوجه أفراد المجتمع إلى العزوف السياسي، كما تم اعتماد الاستمارة والمقابلة كأدوات بحث على غرار ما تم اعتماده في الدراسة الراهنة.

تسهم هذه الدراسة المشابهة في موضوع الدراسة الراهنة، في عرض الباحثة الدور الوظيفي لمختلف الأساليب الاتصالية المستخدمة من قبل الأحزاب السياسية الجزائرية (FLN وMSP) لتعبئة المواطنين وتفعيل المشاركة السياسية، وهي نقطة محورية في الدراسة الراهنة في الجانب الميداني، وتتجلى في أسئلة الاستبيان حول دور الأساليب الاتصالية في استقطاب وتعبئة الناخبين من أجل الفوز في الاستحقاقات الانتخابية، كما استفادت الطالبة من هذه الدراسة من خلال العرض المستفيض للأساليب الاتصالية التقليدية كالقنوات التلفزيونية، الصحف، الخطابات السياسية والنزلات الميدانية ...الخ، وكيفية توظيف الأحزاب لهذه الأساليب حسب المناسبة أو الاستحقاق والجمهور المراد الوصول إليه لاستقطابه.

كما اهتمت الباحثة بالأساليب الاتصالية الحديثة كالموقع الإلكتروني للحزب والصحافة الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى تطبيقات الهواتف الذكية التي كان لها دور فعال في الحراك الشعبي الجزائري في 22 فيفري 2019 التي ساهمت في جعل مظاهرات الجمعة مليونية تزداد من جمعة لأخرى رافعة سقف المطالب آملة في الحصول على جزائر جديدة لا وجود للوجوه القديمة في المشهد السياسي.

2. وفي عام 2020 قام الباحث "سفير نوار"، بدراسة تحت عنوان "دور الإعلام في توجيه السلوك الانتخابي للنخبة الجامعية –جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة أنموذجا-" [1]، وتعد من الدراسات الاجتماعية السياسية الوصفية التي تستهدف تحديد خصائص ومحددات السلوك الانتخابي وعلاقتهم بالإعلام؛ حيث حاول الباحث الكشف عن مختلف محددات السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري، وذلك بالسعي للتعرف على طبيعة ومواقف مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية تجاه الانتخابات؛ من خلال النزول للميدان ورصد العملية الانتخابية ومشكلاتها والكشف عن أساليب تعامل وسائل الإعلام مع الظاهرة الانتخابية وتشخيص الواقع الفعلي للسلوك الانتخابي من أجل تحديد العلاقة بين وسائل الإعلام ودرجة تشكل اتجاه السلوك الانتخابي.

تضمنت الدراسة سبعة (07) فصول، جاءت عناوينها على التوالي: الإطار التصوري للدراسة، وسائل الإعلام الدلالات والأبعاد (تم تناول وظائف وسائل الإعلام والعوامل المؤثرة في فعاليتها والنظريات الإعلامية)، المقاربات المفسرة للسلوك الانتخابي (الجغرافية، الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية والمقاربة القائمة على النظام الرمزي)، ونموذج التفسير بالاتجاهات، الحملات الانتخابية وإقناع الجمهور، أما الفصل الخامس: الإطار المنهجي للدراسة، تم تحديد نوع، مجال، منهج الدراسة، تقنيات البحث الميداني وحجم عينة الدراسة وكيفية اختيارها، وتحليل بيانات الدراسة، وختاما مناقشة نتائج الدراسة على ضوء فروضها، وفي ظل أهدافها والدراسات السابقة.

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي تضمن ثلاثة أسئلة فرعية على التوالي: إلى أي مدى يساهم الإعلام في توجيه السلوك الانتخابي للنخبة الجامعية؟ هل توجد علاقة بين الإعلام والسلوك الانتخابي للنخبة الجامعية؟، إلى أي مدى تساهم وسائل الإعلام في تشكيل السلوك الانتخابي للنخبة الجامعية؟، هل توجد علاقة بين الأداء الإعلامي والإقناع الانتخابي لدى النخبة الجامعية؟

تمت صياغة الفرضيات من الأفكار والأدبيات لمحددات السلوك الانتخابي بشكل عام وعلاقة الإعلام بالانتخابات خصوصا، في ضوء عملية المتابعة والتحليل للظاهرة الانتخابية في المجتمع الجزائري على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة الخطاب الإعلامي ودرجة توجيه السلوك الانتخابي.

الفرضيات الجزئية:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعالجة الموضوعية للأحداث الوطنية وبين زيادة درجة المشاركة الانتخابية.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وسائل الإعلام المنتشرة في المجتمع، ودرجة تشكل السلوك الانتخابي للنخبة الجامعية.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء الإعلامي والإقناع الانتخابي.

[1] سفير نوار، **دور الإعلام في توجيه السلوك الانتخابي للنخبة الجامعية** –جامعة 20 أوت سكيكدة أنموذجا-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة 20 أوت سكيكدة، الجزائر، 2020-2021، غير منشورة.

جمعت الدراسة بين عدة مداخل، واستخدمت أكثر مجموعة من الأدوات كون موضوع دراسة السلوك الإنساني الذي تتداخل فيه عدة مجالات (علم الاجتماع، علم النفس، العلوم السياسية والأنثروبولوجيا ...)، ويفرض التداخل في الموضوع إجراءات منهجية تتلاءم والأبعاد النفسية، الاجتماعية، والسياسية التي تفسر هذا السلوك، وبالتالي فقد تم استخدام طريقة المسح بالعينة لمعرفة الأفعال والمواقف وموجهات السلوك اتجاه الانتخابات، وقدر حجم العينة من 132 مفردة تم جمعها بأسلوب العينة الحصصية بنسبة 12 %، حيث جمعت العينتين الاحتمالية وغير الاحتمالية، وذلك بتقسيم مجتمع الدراسة إلى (06) فئات (الآداب واللغات، التكنولوجيا، الحقوق والعلوم السياسية، العلوم، العلوم الاجتماعية والإنسانية، العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير)؛ مع تحديد نسبة وعدد المفردات المختارة في كل فئة بطريقة قصدية، وتم الاعتماد على جملة من تقنيات البحث تتمثل في: الملاحظة، السجلات والوثائق، الاستمارة والمقابلة.

وبعد الكشف النظري والميداني لدور الإعلام في توجيه السلوك الانتخابي للنخبة الجامعية، توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات تتمثل فيما يلي:

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى الخطاب الإعلامي والسلوك الانتخابي للنخبة الجامعية، وذلك لاهتمام النخبة الجامعية بالبرامج الإعلامية الانتخابية التي تركز على موضوع الوحدة الوطنية، والتي تعد العامل الرئيسي في تشكيل السلوك الانتخابي لها؛ الأمر الذي يقودها إلى المشاركة في النقاشات الإعلامية، التي ترتبط بمدى نزاهة ومصداقية الخطاب الإعلامي.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وسائل الإعلام المنتشرة في المجتمع، ومستوى تشكل السلوك الانتخابي للنخبة الجامعية، وذلك لأن موقف النخبة الجامعية يختلف باختلاف المضامين الأيديولوجية التي تبثها وسائل الإعلام التي تعتبر آلية من آليات مراقبة العملية الانتخابية، وبالتالي يتأثر السلوك الانتخابي للنخبة الجامعية بالحوارات الإعلامية الانتخابية التي تهدف إلى إظهار الحقيقة مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية للنخبة الجامعية التي تتأثر بطريقة عرض المسألة الانتخابية.

– توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء الإعلامي، والإقناع الانتخابي، فكلما كان المضمون الإعلامي متحررا ونزيها كلما كان مقنعا، كما تؤثر الشفافية الإعلامية ووسائل التواصل الاجتماعي في تحديد اتجاه السلوك الانتخابي للنخبة الجامعية فكلما كان الخطاب الانتخابي طائفيا أدى إلى عزوف انتخابي، وكلما ارتبط الخطاب الانتخابي بالرموز الدينية كلما زاد الإقبال للمشاركة الانتخابية.

– تؤثر وسائل الإعلام المتنوعة، مكتوبة، سمعية، بصرية أو إلكترونية على شتى مناحي الحياة الإنسانية، وذلك للعلاقة الوثيقة بين وسائل الإعلام والمجتمع بفعل التطور التكنولوجي الرهيب الذي عرفته الوسائل الاتصالية مع مطلع الألفية الثالثة وبروز ما يعرف بالثورة المعلوماتية مما أدى إلى التأثير المتزايد للإعلام سواء من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية، النفسية أو السياسية.

عرفت الدراسة انحرافات ونقائص منهجية ومعرفية أهمها: الاختلاف في صياغة الفرضية الرئيسية المعطاة في الإطار التصوري للدراسة حيث تنص "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين طبيعة الخطاب الإعلامي ودرجة توجيه السلوك الانتخابي"، بينما في الجانب الميداني فتم البحث حول "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخطاب الإعلامي والسلوك الانتخابي للنخبة الجامعية"، حيث جاء الطرح الأول ليبحث بين طبيعة الخطاب الإعلامي ودرجة توجيه السلوك الانتخابي عموما، أما الجانب الميداني لم يحدد طبيعة الخطاب الإعلامي بل ركز على النخبة الجامعية، وكذا بالنسبة للفرضية الأولى فقد وجد اختلاف بين طرح الفرضية الأولى في الإطار التصوري للدراسة "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعالجة الموضوعية للأحداث الوطنية وبين زيادة درجة المشاركة الانتخابية"، وفي الجانب الميداني "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محتوى الخطاب الإعلامي والسلوك الانتخابي للنخبة الجامعية"، ففي الطرح الأول نلاحظ بأن الباحث اهتم بمعالجة الأحداث الوطنية موضوعيا وعلاقتها برفع درجة المشاركة الانتخابية، على عكس الطرح الثاني الذي اتجه إلى تحديد الدراسة على محتوى الخطاب الإعلامي وعلاقته بالسلوك الانتخابي للنخبة الجامعية.

كما نلاحظ عدم تجانس أطروحات الباحث بين الإطار التصوري للدراسة والجانب الميداني، بالإضافة إلى عدم استخدام الباحث للمقابلة ميدانيا على عكس ما قدم في الإطار المنهجي للدراسة واكتفائه بالتركيز على الجانب الكمي من خلال استعماله لأداة الاستمارة والنزعة الكمية الطاغية في تحليلاته وعرضه للبيانات مما جعلها تتسم بنوع من السطحية والسهولة في تفسير وفهم الظاهرة المدروسة.

تسهم هذه الدراسة المشابهة في موضوع الدراسة الراهنة، في عرض الباحث السلوك الانتخابي للنخبة الوطنية وكيفية تأثرها بوسائل الإعلام التي تعد نقطة مهمة جدا في الدراسة الحالية باعتبار النخبة يتميزون بقدرة تحليل وتفسير جيدة مقارنة مع باقي فئات المجتمع، بالإضافة إلى استفادة الدراسة الراهنة من تناول الدراسة المشابهة وظائف وسائل الإعلام والعوامل المؤثرة في فعاليتها، ودرجة تأثير وسائل الإعلام على السلوك الانتخابي التي تعتبر نقطة مهمة جدا في توجيه سلوكيات المواطنين في المجتمع، دون إغفال استفادة الباحثة في الدراسة الحالية من المقاربات المفسرة للسلوك الانتخابي (الجغرافية، الاجتماعية، النفسية، الاقتصادية والمقاربة القائمة على النظام الرمزي)، ونموذج التفسير بالاتجاهات.

خامسا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

بعد عرض الدراسات السابقة يتبين لنا أن هناك محدودية في الدراسات المحلية والعربية مقارنة بالأجنبية التي تعددت وتنوعت في كل الاتجاهات التي لم نستطع تغطيتها كلها، حيث اهتمت بالدراسة والتحليل الديمقراطية وتنظيم الأحزاب السياسية من خلال التركيز على السلوك الانتخابي التي لازالت حتى الآن المرجع للكثير من الباحثين، كما اهتمت بالجانب النفسي في الدراسات السياسية من خلال التركيز على كيفية اختيار الجمهور، بالإضافة إلى إجراء المقارنة بين الخصائص الديموغرافية ووجهات النظر السياسية للناخبين المصوتين والممتنعين؛

الذي وجههم إلى التركيز على دراسة محددات سلوك التصويت (الاجتماعية، السياسية، الثقافية، الاقتصادية والقانونية)، في العديد من الدول أهمها بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، غانا...الخ.

وعلى الرغم من تنوع وغنى الدراسات الأجنبية إلا أن هذا لا يلغي الجهود المبذولة في الدول العربية سواء في مراكز البحث أو الباحثين في الجامعات بدراسة الأحزاب السياسية وأيضا السلوك الانتخابي والتصويتي، إلا أننا لم نجد دراسة محلية أو عربية حول العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي.

ومن جهة أخرى وجهتنا الدراسات السابقة للعديد من الخطوات البحثية التي استفادت الباحثة منها كصياغة مفهوم الأحزاب السياسية رغم تنوع وثراء التراث النظري حوله، وكذا حول مفهوم السلوك الانتخابي ومختلف دلالاته سواء من الناحية النفسية، العقلانية، السياسية والسوسيولوجية، بالإضافة إلى صياغة الفرضيات وتحديد المتغيرات البحثية وكيفية توظيف بعض الأدوات المنهجية كاستخدام الاستمارة كأداة أساسية للبحث والمقابلة كأداة بحث ثانوية مكملة تمت الاستعانة بها في الجانب الميداني للدراسة، فضلا عن ذلك فقد دعمت تحليلاتنا بنتائج الدراسات السابقة التي تدعم أحيانا وتفند أحيانا أخرى نتائج الدراسة الميدانية.

أما عن مواطن الاختلاف عن الدراسات السابقة، فقد اتضح لنا بعد عرض الدراسات ذات العلاقة بالموضوع أن معظم الدراسات السابقة أجريت في فترات الانتخابات وارتبطت نتائج الدراسات بنتائج المشاركة الانتخابية عبر مختلف الاستحقاقات الانتخابية، إلا أن دراستنا الحالية تختلف عن الدراسات السابقة من حيث اختيارنا للمجال الزمني للدراسة حيث لم يرتبط بفترة انتخابية معينة بل اهتمت الباحثة بالتركيز على اختيار عينة بحث عارفة عرفت الانتخابات في فترات زمنية مختلفة جمعت بين عدة فترات انتخابية أهمها الفترة البوتفليقية والحراك الشعبي الذي أثبت للمجتمع بأسره بأن الفرد الجزائري يمتلك وعيا سياسيا على عكس ما كان ينظر له، حيث أثبت الميدان مدى اطلاع المواطنين بالشؤون السياسية رغم حالة الركود والخمول التي عرفها النظام السياسي الجزائري خصوصا بعد غياب الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" عن الساحة السياسية لأسباب صحية.

وعلى الرغم من شخصنة السلطة من قبل النظام الحاكم بكل أوجهه وأفراده فإن الحراك الشعبي ل 22 فيفري 2019 استطاع إرغام رؤوس الفساد من الانسحاب من المشهد السياسي وحتى متابعتهم قضائيا، والذين كان لهم الحصة الأسد في انخفاض نسب المشاركة السياسية في مختلف الاستحقاقات، واتجاه أغلب أفراد المجتمع إلى العزوف الانتخابي، ورغم ما حققه الحراك من مكاسب إلا أن أفراد المجتمع لم يتجهوا للمشاركة الانتخابية في الانتخابات الرئاسية الأخيرة وغيرها من الاستحقاقات اللاحقة وبقوا مصرين على مواصلة الحراك إلى أن حلت جائحة كرونا بالجزائر التي أجبرت الحراك على التوقف إلى غاية الفترة الراهنة.

خلاصة:

تعتبر الدراسات المشابهة أو السابقة الأرضية الخصبة التي تستند عليها الدراسة الراهنة وذلك من خلال الرصيد المعرفي الذي تحمله هذه الدراسات خصوصا الأجنبية منها، حيث تناولت بالدراسة موضوع الأحزاب السياسية من كل الجوانب، وكذا السلوك الانتخابي وقامت بدراسته في مختلف الاستحقاقات، وبين مختلف الدول والمتغيرات مما جعلها تتوصل إلى نتائج دقيقة، حيث توصلت إلى طرح تساؤلات حول، لماذا يصوت الناخب؟ ولصالح أي حزب؟، وبذلك نجد الدراسات الأجنبية تناولت بالدراسة تأثير الأحزاب السياسية على السلوك الانتخابي عبر مختلف المتغيرات كالجندر والسن والحالة العائلية وحتى طبيعة المنطقة السكنية، على عكس الدراسات العربية والمحلية التي لم تتناول بالدراسة الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي.

وقد تمت الاستفادة من الدراسات المشابهة سواء المحلية أو العربية وكذا الأجنبية منها في إثراء الجانب النظري للدراسة انطلاقا من تحديد المفاهيم لكل من الحزب السياسي وكذا السلوك الانتخابي، إلى نشأة وتطور الظاهرة الحزبية في المجتمعات الغربية وفي الجزائر والتيارات الحزبية الجزائرية والسياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على محتوى برامج الأحزاب السياسية الجزائرية، إلى جانب العناصر المكونة لها وتصنيفاتها ووظائفها؛ وكذا المقاربات النظرية المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى الأساليب الاتصالية للأحزاب السياسية الجزائرية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية.

بالإضافة السلوك الانتخابي انطلاقا من النماذج النظرية المكونة للسلوك الانتخابي وأنماطه، محدداته وآثار السلوك الانتخابي في الدول الغربية وفي الجزائر، والعوامل الديموغرافية والجندر والسن التي تحدد اتجاه الناخب حول التصويت، ومدى سيطرت هذه العوامل على الفرد في تحديد اتجاهه حول التصويت أو الامتناع، وأسباب تراجع نسب المشاركة السياسية من استحقاق لآخر، ودور وسائل الإعلام في توجيه السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري.

الفصل الثالث:

تطور الممارسة السياسية والانتخابية للأحزاب السياسية في الجزائر

تمهيد

أولا: نشأة ومراحل تطور الأحزاب السياسية

ثانيا: المقاربات النظرية المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية

ثالثا: الأحزاب السياسية من حيث التصنيفات والوظائف

رابعا: بقرطة الأحزاب السياسية في الجزائر

خامسا: معوقات الأداء الحزبي في الجزائر

خلاصة:

تمهيد:

تعد الأحزاب السياسية أحد أهم مظاهر الحياة السياسية خاصة في النظم الديمقراطية نظرا لما تقوم به من أدوار مهمة سواء من حيث المنافسة للوصول إلى السلطة أو لتحقيق مبدأ المشاركة السياسية من أجل تمثيل إدارة الشعب وذلك بتحديد الخيارات والبدائل التي يفاضل بينها المواطنون في الانتخابات،

لاشك أن معرفة الميكانيزمات التي تستخدمها الأحزاب السياسية للتأثير على السلوك الانتخابي في الجزائر تستلزم دراسة نشأة ومراحل تطور الأحزاب السياسية عموما وفي الجزائر خصوصا، وبالنسبة لهذه الأخيرة فسوف تتم الدراسة انطلاقا من مرحلة ما قبل الاستقلال حيث ظهرت فيها الأحزاب نتيجة الاتصال بالمستعمر، مرورا بمرحلة الثورة التي التحمت فيها كل الأحزاب وتوحدت تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني، انتقالا إلى مرحلة الاستقلال والأحادية الحزبية أين بقيت الجبهة مسيطرة على مقاليد الحكم، باعتباره الحزب القائد المسير والمنظم الوحيد في الدولة، حتى الإعلان عن التعددية الحزبية في دستور 23 فيفري 1989 إلى غاية الوقت الراهن.

كما تم تناول بالدراسة تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر على أساس النشأة وعلى أساس التيار الذي تنتمي إليه، بالإضافة إلى الوظائف المنوطة بها باعتبارها نسق سوسيو تقني مفتوح مسؤول عن تحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال تفاعله الدائم مع أفراد المجتمع كالتعبئة والضبط والسيطرة للحفاظ على الأمن الوطني لإضفاء المشروعية.

كما تعرضت الدراسة إلى الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وسيادة النزعة القيادية لمؤسسي الأحزاب مما أدى إلى بروز شخصنة الأحزاب وهيمنة الأوليغارشية، مما أدى إلى ظهور معوقات الأداء الحزبي.

أولا: نشأة ومراحل تطور الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية عنصرا طبيعيا في كل الأنظمة السياسية، لظهورها في الأنظمة الشمولية، الليبرالية، وحتى في البلدان السائرة في طريق النمو، ولا تكاد تخلو دولة من حزب سياسي على الأقل، إلا أن الظاهرة الحزبية بمفهومها المعاصر تعتبر حديثة النشأة التي لم تتجاوز قرنا ونصف، حيث تعبر الأحزاب عن المرحلة النهائية لتطور المجتمعات الغربية سياسيا ومجتمعيا، باعتبارها نتيجة مرحلة سقوط أنظمة الحكم المطلق، وبداية ظهور أنظمة سياسية تنافسية نسبيا كان للأفكار المستنيرة المواكبة لتطور المجتمعات دور هام في بعثها، فضلا عن انتشار الحركات الثورية التي تمخض عنها تنظيمات سياسية ووحدات قومية منظمة سعت لترسيخ الممارسة الديمقراطية.

تباينت أطروحات الباحثين حول ظهور وتطور الأحزاب السياسية في الغرب، حيث أكد كلا من "سيمور مارتن ليبست وستاين روكان" أن الظروف التاريخية التي أحاطت بالتنمية الوطنية الاجتماعية والاقتصادية، والانقسامات السياسية المعاصرة التي تعكس عواقب ثورتين متتاليتين (الثورة الوطنية★ والثورة الصناعية)؛ مما أدى إلى تشكيل الأحزاب وتطوير الأنظمة الحزبية لها.

كما يرى "صامويل هنتجنتون" أن نشأة الأحزاب السياسية ارتبطت بالتجارب الانتخابية ووظائف البرلمانات التي ظهرت مع سيادة مبدأ الاقتراع العام، أما "موريس دوفرجيه" فيعتبر أن الأحزاب الفعلية تعود إلى قرن من الزمن وفي المجمل ارتبطت تنميتها أساسا بالديمقراطية وباتساع الاقتراع الشعبي ونشأة الكتل البرلمانية، لذلك تعبر الأحزاب مبدئيا عن قوى اجتماعية، لا يمكن أن تنشأ عن مجرد قرار قانوني أو تشريعي[1].

أما بالنسبة لظهور الأحزاب في دول العالم الثالث، فلم يكن نابعا عن حاجة سياسية واجتماعية فرضتها عملية التطور الذاتي داخل المجتمعات، بل جاءت كرد فعل رافض للاستعمار والهيمنة الأجنبية التي فرضت إنشاء الأحزاب للمطالبة بالاستقلال والتحرر، والجزائر من بين هذه الدول التي يعود تاريخ الأحزاب السياسية فيها إلى نضال الحركة الوطنية★★، التي عملت على بناء وعي قومي حول القضية الوطنية من أجل الاستقلال، على الرغم من سياسة الاحتلال التي طبقت على الأهالي بدءا بمرسوم 1881؛ الذي ألحق الجزائر بفرنسا سياسيا وإداريا بصفة كاملة إلى غاية نهاية الحرب العالمية الأولى.

★ الثورة الوطنية: هي عملية البناء الوطني التي غيرت معالم الخارطة الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، إذ تسبب ظهور الدول الوطنية في صراعات حول الحدود وحول مجالات سيطرة الحكومة، والأهم من ذلك أفرزت صراعات حول القيم والهويات الثقافية، وساهمت في حدوث انقسامات أهمها: الانقسام المركزي الهامشي: خلق فجوة بين الثقافة الوطنية المهيمنة والأقليات العرقية واللغوية والدينية...وقطاعات المجتمع الواقعة في الهامش، الانقسام الثاني يتجلى في بين الدولة التي عمدت المركزية والتقنين والكنيسة الكاثوليكية التي كانت تسعى إلى حماية امتيازاتها الموروثة. Bertrand Badie, **Le développement politique**, 5eme édition, Paris édition économique 1994, p 171.

[1] فوزي بوخريص، مليكة موحتي، **في سوسيولوجيا الأحزاب السياسية** الأحزاب السياسية بالمغرب بين التنمية المحلية والتنمية السياسية، مطابع الرباط نت، ط1، المغرب، 2019، ص 30.

★★ للمزيد من التفاصيل حول الحركة الوطنية أنظر إلى:

- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، أربعة مجلدات، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000.
- الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية** (1919-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
- يحي بوعزيز، **الإيديولوجيات السياسية للحركة الوطنية من خلال وثائق جزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.
- يحي بوعزيز، **التاريخ السياسي للجزائر** من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.

ونتج عن احتكاك بعض المجندين والعمال الجزائريين في الحرب العالمية الأولى نمو الوعي السياسي الذي أدى إلى تشكل تيارات وطنية، شعبية استقلالية، إسلامية إصلاحية، ليبرالية اندماجية وشيوعية تضم الشخصيات المستقلة، الأحزاب، الجمعيات ووسائل الإعلام التي تبلورت في تأسيس "جمعية العلماء المسلمين" عام 1931 بقيادة " عبد الحميد ابن باديس"، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، "كونفدرالية النخبة" عام 1927 و"الحزب الشيوعي الجزائري" عام 1936 الذي كان في البداية فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي [1].

إلى جانب إنشاء أحزاب سياسية وطنية بالمهجر "كحزب الشعب" عام 1937 بزعامة "مصالي الحاج" في مدينة "نانتير الفرنسية"؛ الذي سعى للحصول على الاستقلال بطريقة برلمانية، وفي مارس 1954 تم تأسيس "اللجنة الثورية للوحدة والعمل" التي بدأت في التحضير لانتفاضة مسلحة، وتغيرت تسمية اللجنة إلى "جبهة التحرير الوطني FLN" التي سعت إلى توحيد العسكريين والمثقفين للحصول على الاستقلال.

ويمكن القول إنه، رغم اختلاف إيديولوجيات الأحزاب الجزائرية وكيفية التعامل مع الاستعمار وأسلوب المطالبة بالحصول على الاستقلال؛ إلا أنها عرفت عملا سياسيا متواصلا ونشيطا ساهم بشكل كبير في المحافظة على استمرارية القضية الوطنية، مما جعلها تتحد وتندمج سياسيا وتنظيميا تحت لواء "FLN"، التي كان هدفها الأول الحصول على الاستقلال الوطني التام والتخلص من الاستعمار.

وبعد حصول الجزائر على الاستقلال في 1962 شهدت الساحة السياسية صراعات شديدة حول من سيتولى السلطة، وأسلوب تسيير البلاد في ظل الأوضاع السياسية الجديدة الذي حُسِمَ بتفرد FLN لتسيير شؤون الدولة واعتباره الحزب الطلائعي الوحيد الذي يحق له تحديد سياسة الأمة لقيادته للثورة التحريرية، وتجسد ذلك في دستور 1963 بمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة في الجزائر أو أي تشكيل أو تجمع ذي طابع سياسي.

بعد تدشين بناء دولة ما بعد الاستقلال السياسي دون تعددية حزبية، عرف النظام السياسي العديد من الأزمات كأزمة الشرعية، وأزمة الهوية...الخ؛ مما أنتج جملة من الانقلابات أبرزها انقلاب جوان 1965 أو ما عرف ب"التصحيح الثوري★"، وعدد من الاضطرابات★★ والمظاهرات أعنفها انتفاضة 5 أكتوبر 1988 التي تعتبر منعرجا حاسما في المسار الديمقراطي التعددي في تاريخ الجزائر؛ بعد التأكد من "إفلاس النظام" وتصدع

---

[1] عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر** رؤية ميدانية، ب س، ص 11.

★ التصحيح الثوري: تمثل في وصول الجيش للسلطة وسيطرته على مقاليد الحكم، بعدما تم حل المسألة الوطنية من جهة، واستفحال الصراع بين الحكومة السابقة والجيش من جهة أخرى، ودخلت الدولة بعد هذا التاريخ إلى مرحلة سياسية ودستورية جديدة، شهدت قيام الثورة الزراعية والصناعية وبناء الاشتراكية ذات الخصوصية الجزائرية، وانتهجت سياسة الرئيس "بومدين" السياسة الاقتصادية لبناء الدولة الجزائرية التي أسست عليها شرعيتها، عن إبراهيم لونيس، **حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد**، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 22.

★★ عرفت الجزائر عدة اضطرابات منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين تميزت باحتجاجات شعبية عنيفة جرت خارج الأطر الرسمية التقليدية (الأحزاب والنقابات) كونها نابعة من صلب أفراد المجتمع في صيغة حركات اجتماعية بداية من الربيع الأمازيغي الذي قادته الحركة الثقافية البربرية عام 1980 في منطقة القبائل، وتلتها اضطرابات في الأحياء الشعبية في العاصمة مثل القصبة، باج جراح، وجاءت بعدها اضطرابات في مناطق مختلفة من البلاد منها قسنطينة، سطيف وعنابة عام 1986 وبعدها الانتفاضة الشعبية التي شملت أغلب مناطق البلاد في 5 أكتوبر 1988 أو ما يطلق عليها "انتفاضة الخبز" تعبيرا عن الأوضاع الاقتصادية المزرية التي عرفها أغلب أفراد المجتمع، وكانت أكثر الانتفاضات عنفا وتأثيرا على النظام السياسي القائم ومستقبله والمجتمع.

المجتمع وتدهور الأوضاع الاقتصادية والتحولات الاجتماعية★ لشرائح عريضة من المجتمع، وكذا تفاقم أزمة الدولة بعد وضوح التناقضات والممارسات غير الرشيدة للنظام الفاشل[1].

ومنه يمكن القول، بأن الأزمات والانتفاضات الشعبية التي عرفتها الجزائر في أغلب المدن الكبرى بسبب عجز الدولة الشمولية عن استيعاب متطلبات المجتمع المدني، بسبب التقصير الكبير في حل المشاكل التي يتخبط فيها المجتمع، وكذلك حالة التسيب التي طبعت تصرفات الإطارات وأفراد المجتمع، ما أكد لأفراد المجتمع مدى ضعف وهشاشة الدولة والحزب مما أفقدهم السيطرة، مما جعل أفراد المجتمع يعبرون عن سخطهم ورفضهم للنظام الحاكم بشكل مثير للانتباه من خلال حركات اجتماعية احتجاجية عنيفة عرفتها مناطق متعددة من البلاد.

وتمخض عن انتفاضة أكتوبر جملة من الحلول، أهمها إقرار التعددية السياسية في دستور 23 فيفري 1989 الذي أحدث قطيعة وتحولات سياسية لم يشهدها المجتمع الجزائري منذ الاستقلال؛ أهمها: انهيار الحزب الواحد، وإفلاس الشعبوية والاشتراكية الاستثنائية، إلى جانب بروز إرهاصات أولية لتشكل المجتمع المدني، وكذا صعود المد الإسلاموي، بالإضافة إلى فتح المجال للصحافة المستقلة والتخلي عن النهج الاشتراكي.

ومنه يمكن القول، بأن قرارات النظام السياسي غير المدروسة التي أدت إلى كارثة سياسية –التي انجر عنها لاحقا دخول الدولة في دوامة العنف التي كادت تعصف بها نحو الهلاك–، نتيجة تقديم حلول قانونية في ظل غياب الحل السياسي، الذي يعتبر أهم تغيير على المستوى التشريعي القانوني لدستور فيفري 1989، نجد المادة أربعون التي تسمح بتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي (ليس أحزابا)؛ لتفادي رد فعل القوى الرافضة للتعددية الحزبية التي لم تقبل الاعتراف بجميع الفواعل السياسية.

وبذلك فتح دستور 1989 المجال لممارسة العمل السياسي والنشاط الحزبي بصفة علنية، فقامت جل الحركات والأحزاب التي كانت تنشط بصفة سرية بالظهور إلى العلن، واستهلت ممارسة النشاط السياسي والنقابي والجمعوي العلني، حيث شهد المشهد السياسي انفجار "جمعياتي" سواء على المستوى المجتمع المدني أو على مستوى المجتمع السياسي جراء تأسيس أكثر من 60 حزبا، بدلا من الاعتماد على الأحزاب القديمة (جبهة القوى الاشتراكية FFS، حزب الطليعة الاشتراكية PAGS، والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر MDA، حزب جبهة التحرير الوطني FLN) التي تحتوي كل التيارات السياسية في المجتمع.

ومن هذا المنظور يمكن القول، إن ميلاد الأحزاب السياسية الجزائرية لم يكن طبيعيا، حيث عرفت انحرافا منذ الانطلاقة؛ تمثلت في التأسيس العشوائي لها دون وضع برامج وقوانين رصينة يقوم عليها الحزب ويحافظ على بقائه من خلالها، بالإضافة إلى جملة من الانحرافات سوف تبدو جليا في مراحل تطورها، ومنه نلاحظ بأن تجربة التعددية الحزبية في الجزائر مرت بعدة مراحل تراوحت بين التشجيع والتراجع، يمكن إيجازها فيما يلي:

★ لمزيد من التفاصيل حول علاقة التحولات الاجتماعية بالأوضاع السياسية أنظر إلى:
- عبد الناصر جابي، **الجزائر من الحركة العمالية – النقابية إلى الحركات الاجتماعية**، دار المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001.
- عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة والمجتمع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1998.

[1] العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الأزمة الراهنة في الجزائر**، مجلة المستقبل العربي، العدد 191، جانفي 1995 ص 90.

1. المرحلة الأولى (1989 – 1992): تميزت بظهور عدد كبير من الأحزاب دون قيود بحكم أن بعضها نشأ لأول مرة؛ مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحركة المجتمع الإسلامي، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وحزب العمال، وأحزاب أخرى كانت تنشط سرا ثم ظهرت إلى العلن أبرزها جبهة القوى الاشتراكية، كما حافظ حزب جبهة التحرير الوطني على وجوده في الساحة السياسية.

ويعتبر هذا العدد الكبير للأحزاب ظاهرة طبيعية مرتبطة بمسألة التحول الديمقراطي، لكن ما هو غير صحي وعاد بنتائج جد سلبية في الأخير هو ضعف الأحزاب وعدم امتلاكها لبرامج سياسية واقتصادية مفصلة ومتكاملة، بل تمتلك عموميات فقط وبرنامجها الوحيد هو نقد النظام والوصول لحد الشتم، وكذا الاستغلال البشع لمقومات الهوية الوطنية لاكتساب قاعدة شعبية، فبعضها استغل الإسلام، الأمازيغية، العروبة والبعض الآخر استولى على الوطنية وتاريخ الثورة، وبذلك وُضِعَتْ بذور تدمير الأمة والتناحر بين أبنائها بعدما زرع السياسيين وقادة الأحزاب التعصب الديني واللغوي والعرقي والجهوي بين أبناء الشعب الواحد [1].

على الرغم من تعدد الأحزاب وانتشارها إلا أن أغلبها لم تملك برامج حقيقية، بل كان هدفها الأساسي وهو الظفر بالسلطة واستلام مقاليد الحكم، من خلال نقد النظام القائم واستغلال مقومات الهوية الوطنية لاستقطاب وتعبئة المواطنين، وبذلك تحول الصراع السياسي في الجزائر إلى صراع بين مكونات الهوية الوطنية، وهنا برزت بوادر تدمير الأمة والتناحر بين أبنائها جراء زرع التعصب الديني واللغوي والعرقي والجهوي بين أفراد المجتمع.

2. المرحلة الثانية (1992 – 1997): اتسمت بالفراغ الحزبي، وتوقيف المسار الانتخابي عام 1992، وصدور قانون الأحزاب عام 1997، محدثا تغيرات جوهرية في شكل ومضمون الخارطة الحزبية؛ جراء عدة عراقيل أعاقت النشاط السياسي خلال السنوات الماضية، وتم وضع ضوابط جديدة لتمكينها من المشاركة الديمقراطية السلمية في العمل السياسي الذي اعتمد تسمية "الأحزاب السياسية" عوض "الجمعيات ذات الطابع السياسي"؛ وتجسد هذا التعديل في المادة 42 التي صرحت "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف بيه ومضمون" [2]؛ الذي فرض ضوابط جديدة تقيد تأسيس الأحزاب، كما حظر توظيف مكونات الهوية الوطنية في التسمية الحزبية★.

كما فرضت السلطة عقوبات صارمة إذا تم الإخلال بهذه القوانين التي قد تصل إلى الحد من فاعلية الأحزاب ونشاطها على الساحة السياسية؛ الذي من شأنه المساس باستقرار النظام السياسي للدولة، ومن أجل

---

[1] رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص ص 225-226.

[2] المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق 7 ديسمبر 1996.

★ قانون الأحزاب لعام 1997 وقانون 2012 ألزما الأحزاب المعتمدة بعدم توظيف المكونات الأساسية للهوية الوطنية في الدعاية الحزبية، واحترام قيم ثورة "أول نوفمبر" 1954، واحترام الحريات الأساسية، وحماية الوحدة والسيادة الوطنية، انظر المادة 3 من "الأمر رقم 97-9 مؤرخ في مارس 1997 الذي يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية عن الجريدة الرسمية، العدد 12، الجزائر، مارس 1997، ص 30، والمادة 8 من القانون العضوي رقم 12-4 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية عن الجريدة الرسمية، العدد 2، الجزائر، 15 جانفي 2012، ص 11، وأضاف قانون الأحزاب لسنة 2012 مادة خاصة بمنع أي شخص من تأسيس حزب كان مسؤول على استغلال الدين والمأساة الوطنية، ومنع أي شخص شارك في أعمال إرهابية أو دعا إليها ورفض الاعتراف بها من المشاركة في العمل الحزبي، أنظر المادة 5 من القانون العضوي رقم 12-40 عن التقرير الدوري الثالث للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لجنة حقوق الإنسان للأمم المتحدة، 22 سبتمبر 2006، ص 10.

تفادي الوقوع في الممارسات غير القانونية غيرت الكثير من الأحزاب تسميتها؛ فتحولت تسمية حركة المجتمع الإسلامي إلى حركة مجتمع السلم، وحركة النهضة الإسلامية إلى حركة النهضة، إضافة إلى ظهور حزب جديد موال للسلطة الحاكمة تمثل في التجمع الوطني الديمقراطي.

3. المرحلة الثالثة (1999– 2011): عرفت بعدم الترخيص لتأسيس أحزاب جديدة، وتقليص القديمة منها، حيث انخفض من 30 حزبا عام 1997 إلى 24 حزبا عام 2007 بحجة أن ملفاتهم ناقصة والوزارة لا تعتمد الملفات الناقصة، ومن بين الأحزاب التي لم تعتمد "حركة الوفاء والعدل" برئاسة "أحمد طالب الإبراهيمي"، و"الجبهة الديمقراطية" لرئيس الحكومة السابق "سيد أحمد غزالي"، "الاتحاد من أجل الديمقراطية" برئاسة "عمارة بن يونس"، ناهيك عن بروز حركات المعارضة داخل وخارج النظام السياسي التي تدل على غياب التعددية الذي يشبه مرحلة الستينيات والسبعينيات.

ويعتبر بعض الدارسين أن النظام منذ مجيء الرئيس "بوتفليقة" عام 1999 وهو يشهد تراجع للمكتسبات الديمقراطية، والاتجاه نحو تقييد الحريات الفردية وكبح المؤسسات المنتخبة؛ التي جعلتها تحت رحمة سلطة الجهات الأمنية والمؤسسة العسكرية؛ على اعتبار التعددية خطأ يجب تصحيحه أو التراجع عنه والتحكم في دينامكيته [1].

ومنه يمكن القول، اتسمت هذه المرحلة بالركود والانحطاط بسبب الضغوطات الممارسة على الأحزاب، إلي جانب محاولة النظام السياسي تقليص عدد الأحزاب ، وعدم السماح بخلق أخرى جديدة قد تقف في وجهه، وبالتالي فإن أحسن حلا هو عدم السماح بإنشائها لتفادي مجابهتها له مستقبلا.

4. المرحلة الرابعة (2012 – 2015): تميزت بمحاولة السلطة التكيف مع الثورات العربية، فقامت بإصدار قانون جديد للأحزاب عام 2012، تم بموجبه الترخيص لعدد كبير من الأحزاب في مدة وجيزة، منها: الحركة الشعبية الجزائرية، حزب تجمع أمل، جبهة المستقبل وغيرها، علاوة على تأسيس بعض هذه الأحزاب الجديدة نتيجة انشقاقات حزبية، والبعض الآخر خرج من رحم جمعيات أو لجان مساندة "بوتفليقة" عام 2014.

كما قام "علي بن فليس" بتأسيس "حزب طلائع الحريات" الذي ضم في صفوفه مجموعة من المناضلين المنشقين عن FLN ومجموعة من الإطارات السابقة في الدولة، بالإضافة إلى مؤيديه في الانتخابات الرئاسية.

5. المرحلة الخامسة (2016–2020): عرفت قيام المشرع بتعديل 2016؛ ليضع الأحزاب في قالب قانوني جديد أعاد من خلاله بناء هيكلة القانون، بإضافة إلى عبارة "معترف به" عبارة "ومضمون" في المادة 52 لتصبح "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون" [2]، بما يفيد ليس عدم الاعتراف القانوني بحق تكوين الأحزاب فقط، وإنما يتعدى إلى الالتزام بتوفير الضمانات الكفيلة بتجسيد هذا الحق.

[1] محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، دار المجد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 113.
[2] القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016، المتضمن التعديل الدستوري، ج، ر، ج، ج، العدد 14 مؤرخة في 7 مارس 2016، ص 3.

من خلال ما سبق يمكن القول، بأنه كان من المفترض بعد تبني التعددية أن تكون الأحزاب السياسية في الجزائر الفواعل الرئيسية في العملية السياسية، والمحرك الأساسي لبناء نظام ديمقراطي يعطي طابعا تنافسيا على العمليات الانتخابية؛ التي تقوم بتجسيد وترسيخ التداول على السلطة، والقيام بدور المعارضة من جهة أخرى.

ولكن بعد مرور أكثر من ربع قرنا على بداية التحول الديمقراطي في الجزائر فإننا نلاحظ ضعف الأحزاب وإفرازها معارضة ضعيفة الأداء والفعالية نتيجة الانقسامات المتتالية بينها؛ إلى جانب تدخل الدولة لتمييعها وإضعافها، بالإضافة إلى أنها (الأحزاب) لم تنجح في إرساء مبدأ التداول على السلطة نتيجة انغلاق النظام السياسي على نفسه، وغياب التنافسية وتناقص المشاركة الانتخابية وعزوف المواطنين عن التصويت.

إذن فعملية التحول الديمقراطي في الجزائر معقدة جدا وذلك للانطلاقة غير السوية للديمقراطية، لأن عملية التحول تكون تدريجية تصاحبها ثقافة ديمقراطية تغرس في ذهنية المواطن والسياسي التي تجسدها روح التسامح والحوار واحترام وتقبل الرأي الآخر والأخذ بأحسن الاقتراحات، كما تتطلب نجاح عملية التحول الديمقراطي عقدا اجتماعيا وسياسيا بين مختلف الفاعلين السياسيين، الاقتصاديين والاجتماعيين لمختلف شرائح المجتمع دون إقصاء أي طرف، إلا أن أحداث أكتوبر وما حملته من ضغوطات على الرئيس "بن جديد"؛ التي دفعت به إلى تبني الديمقراطية والتعددية السياسية كخطوة سريعة لمحاولة امتصاص الغضب الشعبي وإعادة هيكلة النظام من جديد.

وهنا يمكن القول التعددية السياسية ولدت مشوهة مما أدى إلى عدم قدرتها على مواجهة النظام القائم الذي تبنى التعددية وبقي مسيطر على مقاليد الحكم؛ بعد إعادة ترتيب أوراقه للمحافظة على البقاء في سدة الحكم، مما ولد مجموعة من الانعكاسات على المجتمع في مختلف الأصعدة.

وعلى المستوى الاجتماعي يمكن القول إن التعددية أتاحت الفرصة وفتحت المجال أمام القوى الاجتماعية على اختلاف توجهاتها ومصالحها للتعبير عن مواقفها وتنظيم نفسها من جديد بشكل يسمح لها بالمساهمة في بناء المجتمع كطرف كامل الحقوق، كما ساعدت على إنهاء أسطورة الشعبوية★ إلى بداية تكوين مجتمع مدني من خلال إنشاء التنظيمات والجمعيات المختلفة التي تمثل قوى اجتماعية وثقافية على درجة كبيرة من التنوع في مشاريعها ورؤاها وتفكيرها، والتي تعتبر بداية فعلية رغم القيود المفروضة عليها والاستعمال الذرائعي الذي تتعرض له لتشكيل

★ الشعبوية: تعتبر حركة أو تيار سياسي أو إيديولوجي تعتبر الفلاحين بمثابة القوة الثورية بامتياز وتعمل على المحافظة على البناء الاجتماعي المميز للمجتمع الزراعي القديم في وجه الثورة الصناعية والرأسمالية، وفي الجزائر تمثل الحركة الوطنية إيديولوجيا الشعبوية منذ نشأتها على يد مصالي الحاج في المهجر عند تأسيسه لحزب نجم شمال إفريقيا عام 1926، على الرغم من تأثره الواضح بالايدولوجيا الاشتراكية في ذلك الوقت، فالشعبوية في الجزائر تعتبر الشعب بأكمله القوة الثورية، وتنظر إليه باعتباره كيانا متجانسا، وجسما غير متباين لا تخترقه انقسامات أو صراعات، وبدا ذلك واضحا في أدبيات الحركة الوطنية منذ قيام "حزب الشعب الجزائري"، وهو ما أكدته أدبيات جبهة التحرير الوطني بداية بنداء أول نوفمبر 1954 ثم بعده ميثاق طرابلس عن: عياشي عنصر، **التحول الديمقراطي في الجزائر**: الواقع والآفاق، مجلة رواق عربي، منشورات القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد 17، جانفي 2000، ص 72، للمزيد حول ظهور الشعبوية وتطورها في الجزائر أنظر:

- Lahouari Addi, **I 'impasse du populisme**, ENAL, Alger, 1990.
- Mohamed Harbi, **L'Algérie et son destin**, Arcontère, Paris 1989.
- Omar Carlier, **Entre nation et djihad :** histoire sociale des radicalismes Algériens, Presse de la fondation des sciences politiques, Paris 1995.

مجتمع مدني بالمعنى الحديث، كما ساهمت حالات الانقسامية التي يعرفها المجتمع الجزائري سواء الجهوية، الثقافية وحتى العرقية في تقويض أو عرقلة تعددية سياسية فعلية [1].

ومن يمكن القول، بأنه على المستوى الاجتماعي فالتعددية الحزبية أعطت الفرصة لإنشاء الجمعيات والتنظيمات بمختلف أشكالها، سامحة بتكوين مجتمع مدني على غرار الدول المتقدمة، ولكن النظام السياسي يبقى دائما واقفا لهم بالمرصاد، خشية تأسيس جمعيات قد تكون يوما ما معارضة له، وبالتالي فرض جملة من القيود التي تحول دون تجسيد مجتمع مدني فعلي وفعال في الواقع.

أما على المستوى الثقافي فكانت بداية تحرر المجال الثقافي من القبضة الحديدية للنظام بظهور جمعيات ثقافية قدمت نشرات عديدة في مجال الفكر والإبداع الأدبي، وكذا الاعتراف بالتعددية الثقافية للمجتمع، خصوصا اللغة الأمازيغية التي حظيت باهتمام العديد من الجمعيات التي تكونت للتكفل بها وترقيتها، وتم إنشاء قسم الثقافة الأمازيغية في جامعة تيزي وزو، وقسم الأدب والثقافات الشعبية في جامعة تلمسان.

بالإضافة إلى الانفراج الحقيقي في عالم الاتصال وحرية التعبير والتفكير وأجهزة الإذاعة والراديو التي بدأت في التخلي عن لغة الخشب، من خلال فتح المجال للمواطنين للتعبير عن مشكلاتهم، وتنظيم الندوات والمناقشات الحادة بين ممثلي مختلف الأحزاب السياسية، على الرغم من المضايقات التي تتعرض لها الصحافة المستقلة والصحفيون والمثقفون عموما [2]، ومنه يمكن القول، تميزت مراحل تطور الأحزاب الجزائرية بفترات خمول وركود، ومراحل قمع وتضييق، ولكن قابلتها مراحل بداية الانفراج مع بداية ثورات الربيع العربي التي عادت بالفائدة على الأحزاب الجزائرية، حيث تقلص الخناق عليها بل حتى أن النظام سمح بتكوين أحزاب جديدة، الذي انعكس إيجابيا على المجتمع في عدة جوانب كالاجتماعية والثقافية منها.

ثانيا: المقاربات النظرية المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية

لدراسة نشأة الأحزاب السياسية كان لزاما علينا التطرق لمختلف المقاربات النظرية المفسرة لنشأتها، فأحيانا تكون مكملة لبعضها، وأخرى تتمايز لتمدنا بوجهات نظر مختلفة حول نشأتها.

1. **المادية التاريخية:** تشكل النظرية المادية التاريخية★ (التفسير المادي للتاريخ) قطاعا أساسيا من النظرية الماركسية في دراسة الصراع الطبقي السياسي التي ترجع ملامحها أو صياغتها الأولى إلى جهود "كارل ماركس"★★ ويرى أن المادية التاريخية ترتكز أساس على الصراع والتناقض اللذين يعتبران القاعدة الأساسية لتسيير المجتمات.

---

[1] عياشي عنصر، **التحول الديمقراطي في الجزائر**: الواقع والآفاق، مرجع سابق، ص 82.

[2] المرجع السابق، ص ص 82 – 83.

★ لم يستخدم ماركس مصطلح المادية التاريخية وإنما هو اصطلاح أتى به أنجلز الذي قصد به التعبير عن قطاع معين من النظرية الماركسية الذي يهتم بدراسة المجتمع وتفكيك بناءاته واكتسبت (المادية التاريخية) شهرتها وصياغتها وضبطها المنهجي في ساحة الدراسات الاجتماعية على يد "ريازانوف Ryazanov" عام 1927.

★★ يعتبر كل من "بوتومور وربل" أن "ماركس"عالم اجتماع من طراز خاص اهتم في المقام الأول بدراسة الصراع الاجتماعي أو الطبقي، ووفق رؤيتهما يبقى أن من المظلل النظر إلى ماركس كفيلسوف تاريخ، لأن اهتمامه كان منصبا بدرجة رئيسية على تقديم تفسير اجتماعي عال الموضوعية وعلمي عن الصراع والتغير الاجتماعي الناتج عنه، ينظر إلى: هنري لوفافر، **كارل ماركس**، ترجمة: محمد عيتاني، دار بيروت

وينظر "ماركس" إلى الصراع الطبقي أنه حالة طبيعية في المجتمعات؛ بل إنه المحرك الأساسي لتاريخها، فإذا كان التناقض الاجتماعي بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هو الذي يحرك البناء نحو التغير، فإن الصراع الطبقي ينجز هذه المهمة، فالمجتمعات لا تتغير إلا بوعي أفرادها، لذلك فمهمة التغير من مرحلة إلى أخرى تقع دائما على كاهل طبقة معينة؛ والطبقة البورجوازية هي التي قادت التغير من الإقطاعي إلى الرأسمالي[1]،

من خلال ما سبق نلاحظ ماركس يرى أن تشكل أغلب القطاعات النشطة في المجتمع ناتج عن الصراع الطبقي داخلها الذي أفرز الأحزاب السياسية، والتي تعتبر نقطة تجمع أفراد يشاركون في الجدال السياسي النابع من الايدولوجيا السياسية الناتجة عن البنيات التحتية للطبقات الاجتماعية المختلفة؛ التي تسلم المشعل للطبقة البورجوازية القادرة على إحداث التغيير السياسي على غرار التغيير الذي قادته من الإقطاعي إلى الرأسمالي.

كما يؤكد أن الحصيلة النهائية للصراع تعد عاملا جوهريا في تكتل أو تكوين جماعات صغيرة تتحدد بواسطتها العلاقات والقوانين السببية التي تقع خارج الإرادة والوعي البشري، فهذه الجماعات تؤكد ذاتها في شكل ضرورة خارجية ينبغي أن تنحني لها كل الإرادات[2]، نلاحظ نتائج الصراع البناء سوف تقود إلى تكتل جماعات تحت ظل جملة من القوانين والمبادئ لتعرضها على المجتمع، والتي يكون لها دور أساسي في تنمية الوعي السياسي لدى الأفراد، ويتمثل التكتل والتجمع في الجانب السياسي في الأحزاب السياسية الاشتراكية.

ويتجلى عمل الأحزاب السياسية الاشتراكية في العمل النقابي، من خلال المطالبة المستمرة بتحسين أوضاع على في كل دول العالم، أما بالنسبة للأحزاب الجزائرية فإنه لا توجد أحزاب اشتراكية بالمعنى الفعلي لها، ولكن هناك أحزابا يسارية تسعى للنهوض بالعمال، والمطالبة بتحسين ظروفهم المعيشية مثل: حزب العمال PT، جبهة القوى الاشتراكية FFS وحزب الطليعة الاشتراكية PAGS.

2. المقاربة الوظيفية: قدمت هذه المقاربة رؤية أكثر وظيفية للأحزاب السياسية، حيث ركزت في تحليلاتها على الجانب الاجتماعي للأحزاب السياسية كأدوات للشرعية والديمقراطية التي درسها "لافو Laveu" كعوامل للاندماج الاجتماعي، أما "أوبيشال Obechell" فقد تناولها من جانب وظيفتها التجنيدية★، بينما يرى "لاوسون" بأنها أداة للاتصال بين أفراد المجتمع، أما نظرية الانقسامات الاجتماعية La théorie des clivages socіaux التي قدمها كل من "ستاين وليبست" في مؤلفهما عام 1967 "نظرية الانشقاقات أو الانقسامات الاجتماعية"؛ حيث جمعت بين البراديغم البنيوي الوظيفي "لتالكوت بارسونز" الذي قدم تحليل للتنظيمات والمجتمعات من خلال أربع وظائف متخصصة، وبين نظرية "موريس دوفرجيه" الذي قدم إطارا للتحليل جمع كل

للطباعة، لبنان 1954، ص 152، وينظر أيضا: توم بوتومور وربل وبتوم، **في سوسيولوجيا كارل ماركس وفلسفته الاجتماعية**، ترجمة: محمد حافظ يعقوب، دار دمشق، سوريا، 1927، ص 49.

[1] فريديريك أنجلز، **الثورة والثور المضادة في ألمانيا**، ترجمة: شيخ الجبل، دار خلدون، بيروت، 1984، ص 51.

[2] هنري لوفافر، مرجع سابق، ص 47.

★ التجنيد السياسي: هو العملية التي يتم بموجبها إدماج المواطن في الحياة السياسية النشطة، عن نبيل عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982، ص 72.

الثنائيات الإمبريقية الموزعة في نظام معين، وقدم أربع انشقاقات أساسية (مركز/محيط، دولة/كنيسة، قطاع أولي/قطاع ثانوي، عمال/أرباب عمل) [1].

قدمت هذه المقاربة الدور والوظيفية الفعلية التي يجب أن تقوم بها الأحزاب السياسية لتسهيل الاتصال داخل المجتمع بين السلطة والمواطنين من أجل تحقيق الاندماج الاجتماعي وتطبيق أحد أهم مبادئ الديمقراطية؛ التي ولدت على إثر سلسلة من الانشقاقات التي كونت نسيج تاريخ البلدان الأوروبية منذ القرن التاسع عشر، كالتشقق حول مسألة الدولة★، وفصل الدين عن السياسة من خلال الفصل بين الدولة والكنيسة، وبالنسبة للتجربة الحزبية الجزائرية فتعتبر تجربة جنينية لا ترقى لمستوى الأحزاب الغربية المتطورة التي وصلت لدرجة المأسسة، لذلك فإنه يمكن القول بأن جبهة التحرير الوطني تمثل حق تمثيل الأحزاب الوظيفية التي تقوم بوظيفتها التجنيدية، وكذا الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة التي اعتمدت على الدين في سياستها التجنيدية والاتصالية وحتى الوظيفية.

3. مقاربة التحديث: استمدت هذه النظرية من نظريات النمو الاقتصادي، حيث تربط نشأة الأحزاب السياسية بتطور معايير التحديث في المجتمعات الغربية كاقتصاد السوق، شبكة الاتصالات، ارتفاع مستوى التعليم وزيادة الإمكانات الصناعية المختلفة ...الخ.

يعتبر "ليبست وروكان" أن الأنظمة الحزبية في أوروبا الغربية ظهرت نتيجة ثلاثة عوامل أساسية ساهمت في تطور عملية التحديث في هذه المجتمعات، وتتمثل في: الحركة الإصلاحية الدينية، الموجة الديمقراطية التي اجتاحت معظم دول أوروبا الغربية إلى جانب الثورة الصناعية[2]، أو عملية التصنيع التي يعتبرها "هنجتنجتون" عامل أساسي في ظهور الأحزاب في المجتمعات الغربية، وأدى تركيز العمال في المناطق الصناعية إلى بروز أنماط وتفاعلات سياسية جديدة كان من بينها الأحزاب السياسية كوسيلة من وسائل الدفاع عن المصالح المشروعة للفئة العمالية في وجه أصحاب رؤوس الأموال والمصالح الرأسمالية[3].

نلاحظ أن الأحزاب حسب مؤيدي هذه المقاربة نشأت أثناء الانتقال من النظام السياسي التقليدي إلى النظام الحديث، لاسيما عندما بدأت المجتمعات تنتظم وتضع مبادئ وقيم وممارسات ديمقراطية تدعو للمساواة في الحقوق المدنية والقانونية والسياسية، حيث تطالب بتوسيع وحماية الحقوق الاقتصادية، باعتبار أن المجتمع يتطور من

---

[1] Jean Michel de waele, **partis politiques et démocratie en Europe centrale et orientale**, Edition de l'université de Bruxelles, 2002, p 117.

★ مسألة الدولة: انقسمت القوى الاجتماعية إلى فئتين، الأولى مع السلطة المركزية التي ميزتها بداية القرن التاسع عشر تقدم الثقافة القومية واتساع المبادلات التجارية وموظفو الوظيفة العامة، والأخرى أحست أنها مهددة في تقاليدها وتوازنها الاقتصادي، وبذلك ظهر نوعين من الأحزاب أو التكتلات الأولى تركز على الوحدة السياسية الإدارية والثقافية واللغوية للبلاد تعمل لصالح الإصلاحات التي توحدها شكليا، والثانية تسعى لحماية الخصوصيات المحلية والاستقلال الإقليمي تجاه السلطة المركزية، وكذا الخصوصيات الثقافية اتجاه الثقافة المسيطرة.

[2] Edgar F.Borgatta, Rhonda J.V.Montgomry, **Encyclopedia of Sociology**, Second Edition, Volume 3, Macmillan Reference, USA, 2000, p 2154.

[3] Joseph Lapalombara, Jeffrey Anderso, **Political Parties**, in : Mary Hawkesworth and Maurice Kogan, **Encyclopedia Of Government And Politics**, Volume 1, UK : Taylor & Francis, 2002, p 398.

خلال التعقيدات المتنامية للعلاقات الاجتماعية، كذلك الأحزاب السياسية فظهورها كنتيجة لفعاليات اجتماعية التي تدافع عن الحاجيات والضروريات السياسية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد ضد أصحاب رؤوس الأموال.

ثالثا: الأحزاب السياسية من حيث التصنيفات والوظائف

تتعدد التصنيفات والوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية من الدول الغربية إلى دول العالم الثالث، حيث تتميز الأولى بالنضج والتنوع الذي أوصلها لدرجة المأسسة، بينما تخضع الثانية إلى نوع من الخصوصية لحداثة التجربة أولا وللظروف التي تعيشها الدول المتخلفة على غرار الجزائر التي تتميز من حيث التصنيفات والوظائف عن باقي الدول الأخرى سواء منا المتقدمة أو المتخلفة.

1. **الأحزاب السياسية من حيث التصنيفات:** ليس من السهل إيجاد تصنيف موحد للأحزاب السياسية، ويعود ذلك إلى العوامل والمعايير والأسس التي يحدد بموجبها التصنيف في الحقل السياسي.

1.1. **تصنيفات الأحزاب السياسية في العالم:** يوجد تمايز وتباين في تصنيفات العلماء، أهمها:

1.1.1. **تصنيف "موريس دوفرجيه":** يعتبر بمثابة القاعدة التي يعتمد عليها في مختلف الأبحاث في مجال الأحزاب السياسية، حيث ميز بين أحزاب النخبة والأحزاب الجماهيرية، ويمكن تلخيصها في الشكل اللاحق:

شكل رقم01 يوضح تصنيف الأحزاب السياسية مستمدة من تصور "دوفرجيه"

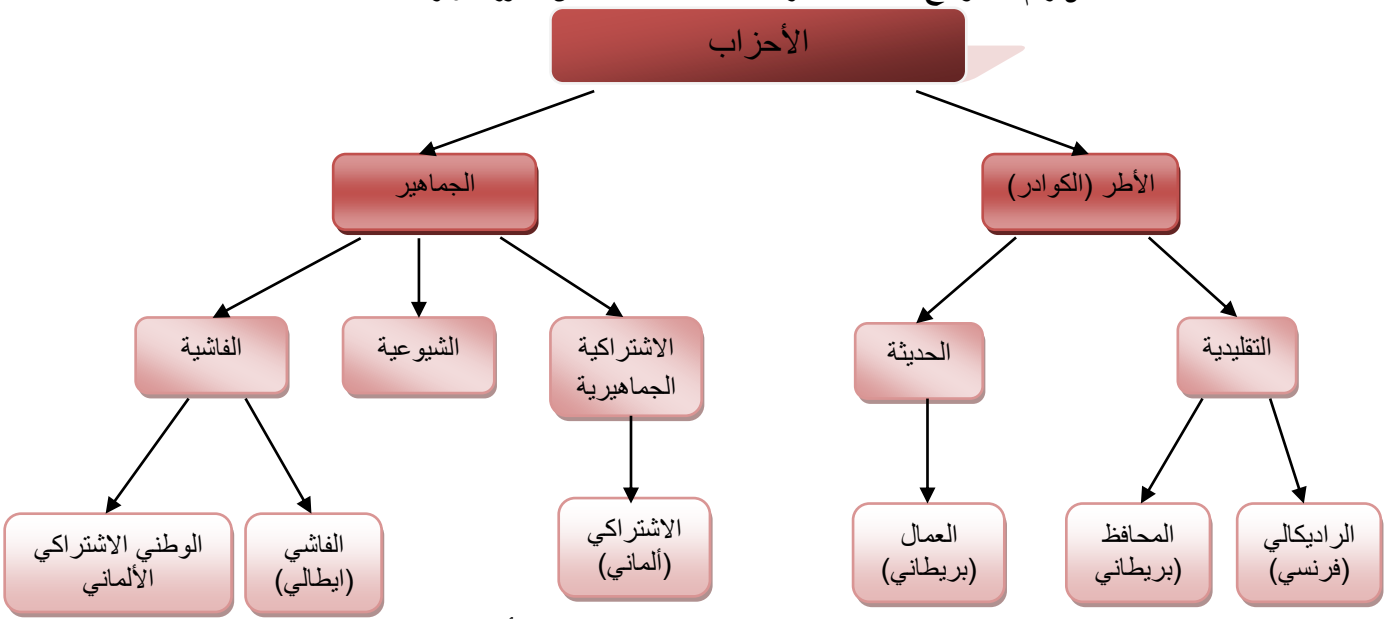

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب موريس دوفرجيه الأحزاب السياسية

وبعد تقديم "دوفرجيه" للتصنيف السابق الذكر تعرض للكثير من النقد، حيث اعتبره بعض المحللين غير قادر عن رصد الواقع السياسي، خصوصا أمام وجود الأحزاب الوسيطة، التي لا يمكن وصفها لا بأحزاب الأطر ولا بأحزاب الجماهير، بالإضافة إلى أنه لا يمكن تطبيقه على أحزاب بلدان العالم الثالث، لأنها لا تقوم أساسا على الممارسة الديمقراطية؛ وكذا تفشي الجهل والأمية وانعدام الوحدة بين أفراد المجتمع التي من شأنها المساهمة في قيام دولة قوية، بل أغلب هذه الشعوب تقوم على العصبية القبلية والعشائرية، مما يقضي على إمكانية قيام تنافس

سياسي ديمقراطي، على الرغم من محاولة بعض الدول النامية تقليد الدول المتقدمة وأنشأت أحزابا متعددة أو شيوعية ماركسية إلا أنها فشلت بسبب كثرة عوامل التفرقة وقلة عوامل الوحدة والوعي السياسي.

2.1.1. تصنيف "ريتشارد غاندر ولاري ديموند" عام 2003: يعتبر تصنيفا جديدا للأحزاب يتميز بشموليته وإمكانية تطبيقه على مناطق غير أوروبية عند دراسة الأحزاب، ويمكن تلخيصه في الشكل اللاحق:

شكل رقم02 يوضح تصنيف الأحزاب السياسية حسب "ريتشارد غاندر و لاري ديموند"

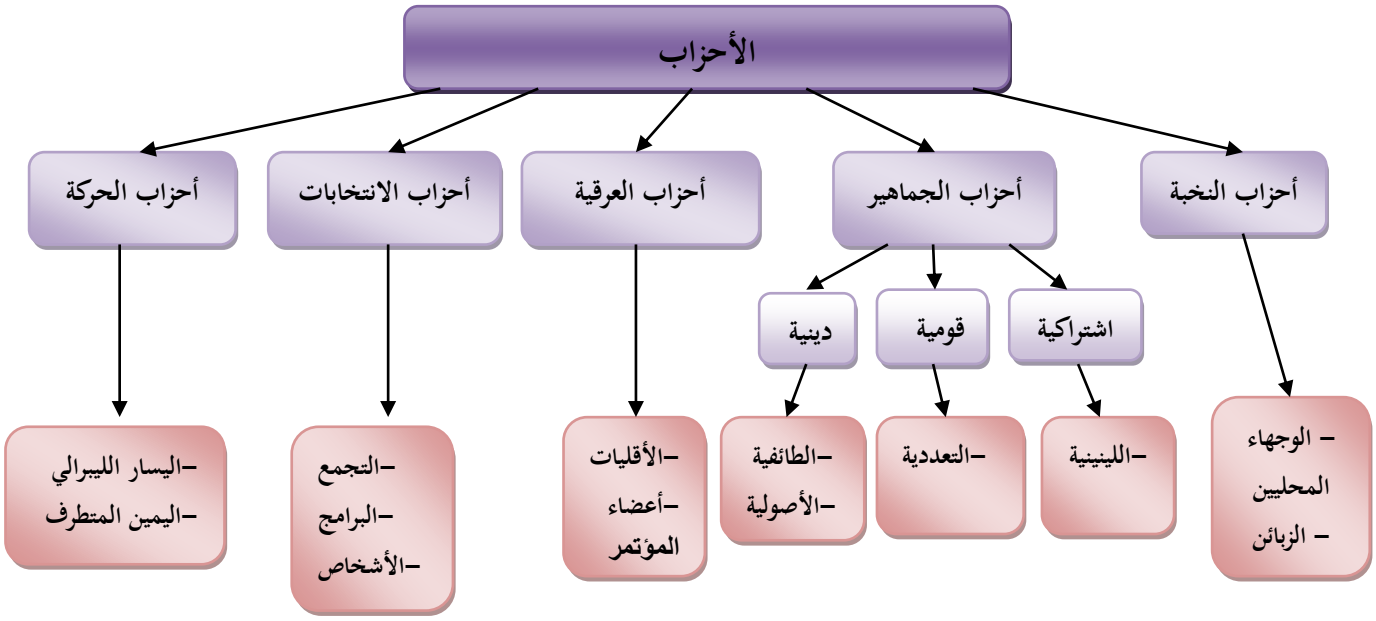

المصدر: من إعداد الطالبة من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب Larry Diamond and Richard Gunther, **Political parties and Democracy**

من خلال عرض أهم تصنيفات الأحزاب تبين لنا بأنه يمكن اعتبارها صيغات بشرية ناتجة من أفعال جمعية للأفراد تشكل في مجموعها البناء الاجتماعي، فباختلاف التصنيفات اتخذت الأحزاب آلية مختلفة للحصول على السلطة سواء باعتمادها على النفوذ والمكانة الاجتماعية والاقتصادية مثل أحزاب الأعيان أو الاعتماد على الأفراد والإيديولوجية مثل أحزاب الجماهير، أو الحصول على تأييد جماعات المصالح والقطاعات المختلفة مثل الأحزاب اللاقطة.

2.1. تصنيفات الأحزاب السياسية في الجزائر: يعتبر تصنيف الأحزاب السياسية الجزائرية من المواضيع الشائكة، وذلك لخضوعها لعدة معايير ومستويات تتعلق بالظاهرة الحزبية، فمنها من يصنفها على أساس نشأة الأحزاب السياسية، ومنها من يصنفها على أساس التيارات الحزبية التي تنتمي إليها.

1.2.1. تصنيف الأحزاب على أساس النشأة: يتم التصنيف على أساس نشأة الأحزاب بتصنيفها إلى أحزاب تأسست قبل دستور 1989 وأخرى بعده كما يلي:

1.1.2.1. أحزاب تأسست قبل دستور 23 فيفري 1989: كانت فاعلة في فترة الاستعمار، ومع اندلاع الثورة دخلت تحت لواء حزب جبهة التحرير الوطني، وبعد الاستقلال وتفرد FLN بالحكم، ومنع تشكيل الأحزاب السياسية صارت تنشط سرا، وبعد إقرار التعددية السياسية خرجت لمواصلة العمل السياسي علنا، أهمها:

أ. **حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)**: يعود تاريخ نشأته إلى اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر عام 1954؛ أين فشلت مختلف التيارات الحزبية الأخرى في توحيد رؤيتها للقيام بالعمل الثوري، وتم الاتفاق على تزكيته ومنحه مقاليد الحكم بعد الاستقلال؛ الذي قام بدوره بإقصاء مختلف التيارات الأخرى مستمدا قوته من الشرعية التاريخية الثورية؛ لاسيما التيار الإسلامي والعلماني آنذاك، وقد شهدت فترة حكمه منذ عام 1962 إلى غاية 1989 (فترة حكم الحزب الواحد) عدة تطورات سياسية وتنظيمية هزت كيانه، وأخرجته من رتبة الطلائعية والفردانية إلى رتبة الشراكة والمنافسة.

ويعتبر حزب جبهة التحرير الوطني حزب النظام في الأحادية حتى بعد الإقرار بالتعددية السياسية سواء تواجد في الحكم أو المعارضة، حيث يعتبر نفسه المنظم لعملية التحول الديمقراطي في الجزائر، غير أن الهزيمة التي لحقت به في انتخابات 1990 فسرت وجود لبس في العلاقة بين السلطة والحزب التي عملت على تهميش الحزب وتقزيمه لإفساح المجال أمام بروز قوة سياسية جديدة تركز عليها السلطة عوض الجبهة [1].

ويمكن القول بأن الآفلان يعتبر نفسه مخلص الجزائر من العبودية والاستعمار، وحتى أن عملية التحول الديمقراطي فهو المسير لها، لذلك فإننا نلاحظ تسمك خطابها السياسي بمقومات الهوية الوطنية، الإسلام والعروبة الأمازيغية، أما بالنسبة إلى إخفاقها في أول انتخابات تعددية قد يعود إلى محاولة السلطة إعطاء الفرصة لظهور قوى سياسية جديدة برؤى جديدة تجسيدا لمبدأ التداول على السلطة، أو لأن فترة حكم الحزب اتسمت بكثرة النزاعات والانقسامات والخلافات السياسية والإيديولوجية وغيرها، التي تصاعدت لدرجة إزاحة بعض الشخصيات المؤسسة له.

كما عمل الحزب على إقصاء الأطراف المعارضة داخله على غرار عبد الحميد مهري، مولود حمروش، طالب الإبراهيمي مع المحافظة على الأطراف المحافظة، وبذلك يمكن اعتبار الآفلان تنتمي إلى الأحزاب المعارضة الليبرالية الوطنية، ومن أهم القوى الفاعلة في الساحة السياسية؛ حتى وأنها لم تبق تمارس السلطة خاصة بعد ظهور حزب التجمع الوطني الديمقراطي كبديل عنها.

ومنه نستنتج بأن حزب جبهة التحرير حزب وسطي لا يميني ولا يساري يركز مؤسسوه على الشرعية الثورية ويعتبر الثورة التحريرية مرجعيته الأساسية رغم تضاءل وزنها الاجتماعي، ويقوم على إيديولوجية واحدة تقوم على الإسلام المعتدل والعروبة السياسية والثقافية.

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، **المعضلة الجزائرية: الأزمة والحل**، دار الأمة، الجزائر، 1999، ص 30.

ب. حزب جبهة القوى الاشتراكية FFS: يعتبر من الأحزاب اللائكية الرافضة للتطرف الديني ولجميع القوى الإسلامية انطلاقا من أن الحل الإسلامي لا يعتبر حلا جذريا، وتعود جذوره الأولى إلى تداعيات أزمة صيف 1962 عند إخفاق "حسين آيت أحمد" (من القادة الثوريين) في معارضته لسياسة الرئيس "أحمد بن بلة" التسلطية داخل المجلس التأسيسي مما أدى إلى إقصائه رسميا عن بعض الوظائف السامية في الدولة (وزارة الخارجية، سفارة واشنطن ...)، مما جعله يفكر جديا في معارضة السلطة، فاستقال من المجلس التأسيسي ليكون بعد خروجه عن النظام حزبه المعارض "حزب جبهة القوى الاشتراكية".

وفي سنة 1979 تحالف الحزب مع "الحركة الثقافية البربرية" وتشكلت بذلك "رابطة الدفاع عن حقوق الإنسان في الجزائر" بقيادة المحامي "علي يحي عبد النور"، لينتقل بعد ذلك للنشاط علنا بعد إعلان التعددية السياسية بعد اعتماده رسميا من طرف وزارة الداخلية الجزائرية تحت اسم "جبهة القوى الاشتراكية" [1].

نلاحظ أن FFS وجد لمعارضة النظام القائم، وبالتالي فهو يقف في وجه المشاريع والاقتراحات التي يقدمها الحزب الحاكم، وذلك للإقصاء الذي تعرض له من رئيس الدولة، بالإضافة إلى تبنيه الدفاع عن مصالح اثنيه قبلية عرقية تمثلت في اللغة الأمازيغية نتيجة تحالفه مع الحركة الثقافية البربرية والدفاع عن حقوق الأفراد في المجتمع.

ويعتبر الحزب من أقدم المعارضين للنظام الذي حمله مسؤولية استمرار العنف ورفضه الانفتاح على المعارضة، والاستبداد وضرب الأمن الجماعي، حيث اتخذ الحزب موقفا معارضا للأسلوب الذي اتبعته المؤسسة العسكرية في تعاملها مع الأزمة الأمنية، بل ذهبت إلى وصفه بأنه عنصر من عناصر الفساد في الحياة السياسية في الجزائر، وأكدت على فكرة الحوار مع كل الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية بما فيها FIS المنحل، وقام الحزب بمقاطعة انتخابات 1990 تجلت في المظاهرة التي نظمها خلال الحملة الانتخابية ومطالبته بتشكيل مجلس تأسيسي [2].

نلاحظ أن سلسلة المقاطعات التي انتهجها الحزب للتعبير عن رفضه لممارسات الحزب الحاكم في النظام السياسي أكسبته قاعدة شعبية واسعة تمركزت في منطقة القبائل (تيزي وزو وبجاية).

ومنه يمكن القول، رغم تمركز الحزب في منطقة القبائل "كحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" الفتي ومشاركته إياه معظم مطالب "الحركة الثقافية البربرية"، إلا أنه يختلف عنه جذريا في تعامله مع السلطة، وفي بعض منطلقاته السياسية، فجبهة القوى الاشتراكية حزب علماني لكنه ديمقراطي وغير لاغ للآخر، كما أنه وبخلاف حزب التجمع ضمن ركائزه الحضارية المرجعية العربية الإسلامية لغة ودينا ولم يقصرها على الأمازيغية [3].

ومنه نستنتج بأن حزب جبهة القوى الاشتراكية حزب علماني ديمقراطي يقر بالتعدد، يتخذ من المعارضة قاعدة للدفاع عن المكاسب الديمقراطية التي تبنى من القاعدة الجماهيرية وليس التي يضعها النظام، كما نجد بأن

---

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص ص 158 – 159.
[2] الطيب بلوصيف، **المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو-سياسية "الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علوم اجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، الجزائر، 2012-2013، منشورة، ص 229.
[3] إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 159.

البرنامج السياسي لحزب جبهة القوى الاشتراكية يقوم على طرح علماني عقلاني يسعى إلى تطوير الدولة بإقامة دولة علمانية بكل المعايير الديمقراطية والعمل على الانفتاح الاقتصادي.

2.1.2.1. أحزاب تأسست بعد دستور 23 فيفري 1989: بعد إعلان الرئيس "بن جديد" عن تبني التعددية السياسية والسماح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، بدأت الأحزاب السياسية في الظهور في الساحة السياسية، ومن بين أهمها نجد:

أ. **الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)**: يعود امتداده إلى الحركات الإسلامية المعارضة التي تعود أصولها الأولى إلى "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" بقيادة "عبد الحميد بن باديس" التي ساهمت في معركة الحفاظ على الهوية الوطنية الجزائرية ببعديها الإسلامي والعربي ضد الاستعمار الفرنسي.

ويعتبر الميلاد الرسمي لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ في 1989/3/10، الذي حدد خطا فكريا يقوم على نسق يجمع بين مبادئ مجلس الشورى باعتباره مجسد مبدأ الحاكمية لله ومبدأ القيادة الجماعية التي تمثل سلطة الشعب، وبالتالي يكون وضع مبادئ وأهداف تقوم على الشريعة الإسلامية كأساس لتسيير النظام السياسي ككل؛ من أجل تشكيل مؤسسات الدولة والمنظومة الاقتصادية، الثقافية والاجتماعية؛ من خلال سعيه لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأفراد المجتمع للخروج من الأزمة التي تتخبط بها الدولة، وتقوم سياسته التعبوية على إنشاء صحف إسلامية أهمها: المنقذ، الفرقان، الهداية.

ورغم قصر عمره إلا أنه يعتبر من أقوى الأحزاب السياسية التي برزت على الخارطة الحزبية، وتجلى ذلك من خلال سيطرته على أغلب المساجد في المدن والقرى منذ تأسيسه باعتباره القائم على تفعيل وتطبيق المبادئ والشريعة الإسلامية في الدولة الجزائرية؛ الذي جعل مختلف الشرائح الاجتماعية تلتف حوله وتنظم إليه؛ مما أكسبه قاعدة شعبية كبيرة موزعة على كامل أنحاء التراب الوطني، وذلك بعد فوزه في أول انتخابات تعددية بنسبة 54.2% أي أكثر من 4.5 ملايين صوت في انتخابات جوان 1990.

ويمكن القول إن FIS من خلال التعبئة الكبيرة التي منحته الشرعية الشعبية، استطاع تحريك الأوضاع السياسية التي لم تستطع أحزاب عريقة أن تحقق ولو جزء منها، حيث تمكن من إزاحة FLN من الصدارة؛ مما جعله يشعر بأن FIS يشكل خطرا حقيقيا يجب التخلص منه بأقصى سرعة.

وبعد فوز FIS بتشريعات 1991 تأكد النظام السياسي من خطورته، ما اضطره لتوقيف المسار الانتخابي وتدخل الجيش بذريعة المحافظة على الدولة والديمقراطية، الذي أفضى إلى بروز تيارات متصارعة بين مؤيد لمواصلة المسار الانتخابي ومعارض، أُنْهِيَتْ بإقالة "بن جديد" ودخول الدولة في حالة طوارئ وبداية تسيير وسيطرة الجيش على الدولة، وبذلك تم حل FIS بموجب القرار الصادر عن مجلس قضاء الجزائر في 1992/03/19 واعتقال قياداته.

ب. حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD): ترجع أصول تأسيسه إلى انعقاد ملتقى وطني نظمه أعضاء من الحركة الثقافية البربرية يومي 9-1989/12/10 في تيزي وزو برئاسة "سعيد سعدي"؛ ضم مجموعة من القدماء في الحركة البربرية مثل "فرحات مهني"، واعتمد الحزب قانونيا في 1989/9/13؛ يعتبر من أشد المعارضين للتيار الإسلامي واستعمال الخطاب الديني في المجال السياسي ونبذه للتطرف الديني، كما يعتبر من دعاة إقامة تيار عصري متفتح على الثقافة الغربية؛ انطلاقا من دعوته لتطبيق العلمانية في الجزائر وتعامله مع المتطرفين من أبناء البربر والتعبير عن مطالبهم ومعارضته للنظام الجزائري[1].

نلاحظ أن الحزب يقوم على الحداثة والعصرنة والديمقراطية، وعدم استغلال الدين في الحقل السياسي، متمسكا بذريعة أن الدين يحد من فعالية الديمقراطية داخل الدولة، وأن الأزمة السياسية التي تشهدها الدولة يكمن سببها الرئيسي في انغلاق النظام على نفسه، ومنه فإن المعالجة الحقيقية للأزمة تكمن في النظام السياسي وليس في التعديل الدستوري.

ومنه نستنتج بأن الحزب يرتكز على محاولة التضييق على اللغة العربية والحفاظ على اللغة الفرنسية ونشر اللغة الأمازيغية، ويتجلى هدفه من الحفاظ على اللغة الفرنسية في نشر الثقافة والقيم الفرنسية في الجزائر، لتطبيق العلمانية في الجزائر.

ج. حزب العمال (PT): يعتبر امتداد لحزب "المنظمة الاشتراكية للعمال" الذي كان يناضل في السر (منذ بداية السبعينيات ضد النظام البومديني الحاكم والستالينية الشيوعية؛ من أجل الديمقراطية والسيادة الوطنية عبر الانتخابات الحرة الديمقراطية لمجلس تأسيسي سيد)، وذلك بخلاف رفقائهم من الشيوعيين الجزائريين (PAGS) الذين تحالفوا مع الحكم العسكري [2]، وبعد المصادقة على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي 1989/07/5 تم إيداع ملف التصريح بتأسيس حزب المنظمة الاشتراكية العمالية الذي تحول لاحقا إلى "حزب العمال" بعد انعقاد مؤتمره يومي 29/28 جوان 1990 برئاسة "لويزة حنون" كأول حزب جزائري ترأسه امرأة.

ويعتبر حزب يساري معارض يتبنى المبادئ التروتسكية أعلن تضامنه مع العمال والطبقات الاجتماعية الأكثر عرضة للاستغلال، وكان مندمجا في الكفاح الدولي داخل إطار عالمي منظم للتروتسكيين يقوم على حرية الصحافة والتعبير والرأي والمساواة القانونية بين كل الأفراد، وعلمانية المدرسة وفصل الدين عن الدولة، كما تبنى القضايا الاقتصادية، حيث وقف في وجه الخصخصة ونمط الاقتصاد الكلي، ودعا إلى تدخل الدولة لحماية المستهلك باتخاذها تدابير إستعجالية لإعادة بعث الإنتاج الوطني وحمايته.

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص ص 164-165.
[2] المرجع السابق، ص 170.

ومنه يمكن القول، إن الحزب علماني يتميز بطابع ديمقراطي غير لاغ للآخر يقوم على الدفاع عن البروليتاريا، ويتبنى الدفاع عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية، ويتميز هذا الحزب بتمسكه بمبادئه وثبوته النسبي عليها؛ ما جعله غالبا ما يكون في صف المعارضة السياسية للسلطات المتتالية منذ تأسيسه.

د. **حركة مجتمع السلم (HMS)**: يعتبر أول إطار قانوني لها تحت راية "جمعية الإرشاد والإصلاح" تأسست في 1988، أما "حركة المجتمع الإسلامي" فتأسست بتاريخ 1990/12/6 بعد الفوز الساحق للجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية؛ محاولة استدراك ثغرات ونقائص الجبهة [1]، واعتمدت كحزب سياسي في مارس 1991 بزعامة "محفوظ نحناح"، الذي تغير إلى "حركة مجتمع السلم" بموجب دستور 1996.

نلاحظ بأن الحزب استفاد من أخطاء FIS، لذلك لم يعارض تدخل الجيش وتوقيف المسار الانتخابي، واعتبر أن ذلك فرصة جديدة أمامه للعودة بقوة إلى المشهد السياسي خاصة وأنه لم يحصل إلا على نسبة 5.3 % في الانتخابات التشريعية لعام 1991، كما أكد أنه منفتح على كل التيارات الفكرية والسياسية وأنه مستعد للمشاركة معها في مختلف الفعاليات، وهو ما ورد في البيان التأسيسي للحزب تحت بند "العمل على إرساء أسس الدولة الإسلامية بالطرق الشرعية كتابا وسنة واتخاذ أسباب النصر المرحلية، والمتمثلة في العلم والعمل وحب الخير للناس جميعا" [2].

ونلاحظ أن الحزب سعى إلى توضيح صورته الديمقراطية المنفتحة على باقي التيارات؛ الذي يرفض ويعارض المواقف الراديكالية للجبهة الإسلامية، وأكبر دليل على ذلك هو تقديم نفسه كبديل عنها في الانتخابات الرئاسية لعام 2005، وبذلك يكون غير اتجاه الحزب الذي ورد في بيانه التأسيسي الذي يقوم على إرساء مبادئ وأسس الدولة الإسلامية، واتجه لمواكبة التيار وكسب رضا النظام السياسي من أجل البقاء في الساحة السياسية

ومنه يمكن القول، بأن الحركة بدأت من نقطة نهاية الجبهة الإسلامية للإنقاذ من خلال محاولتها لترقيع وسد الثغرات والنقائص؛ خصوصا ما يتعلق بالخطاب المتطرف الذي سارت عليه قيادات الجبهة، لكنها سرعان ما تخلت عن السير على خطى FIS بعد اصطدامه مع السلطة، واعتمدت على الخطابات العقلانية الرامية إلى طمأنة القوى غير الإسلامية، وهي إستراتيجية تبنتها الحركة تماشيا مع الأوضاع السياسية في تلك الفترة، التي تميزت برفض السلطة لأي شكل من أشكال المعارضة.

هـ. **حزب حركة النهضة** (MN): تأسس على يد الشيخ "عبد الله جاب الله" مع مجموعة من إخوانه سنة 1990؛ وعرف باسم "حركة النهضة الإسلامية"؛ التي تعتبر تجسيدا للعمل السري الذي بدأه جاب الله منذ سنة 1974؛ حيث كان من أكثر الناشطين الإسلاميين في الجامعة الجزائرية، وبعد عودته من المملكة العربية السعودية التي درس بها العلوم الإسلامية بدأ في نشر أفكاره مستعملا لهجة قوية كان لها تأثير كبير على الطلبة

[1] إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص ص 168 -169.
[2] المرجع السابق، ص 32.

الجامعيين خاصة بجامعة قسنطينة التي تعتبر مهد دعوته الأولى [1]، وبمقتضى دستور 1996 وطبقا للقانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية الصادر يوم 1997/3/6 تم تغيير اسم الحركة ليصبح "حركة النهضة MN".

نلاحظ بأن الموقف والخطاب الراديكالي الذي تبنته الجبهة الإسلامية للإنقاذ الرافض للآخر، جعل "جاب الله" يفكر مليا في مواقف الحزب، لأنه يرى بأن FIS أثر سلبا على المشروع الإسلامي، ويجب عليه إزالة الصورة السلبية عن الأحزاب ذات الاتجاه الإسلامي بإعادة الطابع العقلاني المنفتح للمعارضة.

ونجح جاب الله في جعله من الأحزاب المعتدلة الذي تبنى خطابا أكثر مرونة وأقل شمولية، وبرز موقفه عند مناداته بضرورة احترام الإدارة الشعبية والامتثال لمعطيات الخيار الشعبي؛ عند رفضه تدخل الجيش وتوقيف المسار الانتخابي، والتنديد بالسياسة الصارمة التي انتهجها النظام ضد المواطنين.

وتعتبر مساندة MN لترشح "عبد العزيز بوتفليقة" السبب الرئيسي في تعميق الخلاف بين جاب الله وزملائه، حيث قرر هذا الأخير الترشح لرئاسة الجمهورية، وهو ما اعتبرته الحركة خروجا عنها وعن مبدأ الإجماع مما أدى إلى إقصاء جاب الله من حركة النهضة، وشروعه في تأسيس حزب جديد هو "حزب الإصلاح الوطني".

و. حزب التجمع الوطني الديمقراطي (RND): تأسس في 1997/2/26 قبل أول موعد انتخابات فاز بها بثلاثة أشهر، ويعتبر الحزب الواجهة السياسية للسلطة الرسمية التي فازت باسمه في الانتخابات البلدية والتشريعية برئاسة "عبد القادر بن صالح" (العسكري السابق الذي ترأس المجلس الوطني الاستشاري غير المنتخب؛ ثم المجلس الشعبي الوطني المنتخب مؤخرا)، وتحول الحزب إلى المجلس الشعبي الوطني إثر الفوز في الانتخابات التشريعية في جوان 1997 بحوالي 155 مقعدا وأصبح بعد ذلك قوة سياسية في البلاد [2].

واستطاع RND أن يفرض نفسه بقوة في الساحة السياسية رغم الطريقة التي وصل بها إلى الحكم، وطبيعة التشكيلة المكونة له البعيدة عن كل قناعة سياسية أو إيديولوجية لكنها كانت تقوم على المراهنة بتحقيق الاستقرار الأمني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، رغم عدم توفيرها على برنامج سياسي واضح المعالم ولو في المراحل الأولى من تشكيله، إلا أنه كان مدعما منذ البداية من السلطة، وحصد في أول مشاركة انتخابية له في تشريعات 1997 على أغلبية المقاعد البرلمانية، كما حصل على الأغلبية في الانتخابات المحلية، رغم احتجاجات المعارضة التي رافقت تألقه القياسي إلى السيطرة على السلطة على الرغم من افتقاره إلى قاعدة شعبية.

ويقوم الحزب على النضال من أجل الحداثة والعصرنة فهو متفتح لا يدعي الاحتكار ولا يسلك الإقصاء؛ ولا يتنكر لانتماء الأمة الحضاري، وأن المرجعية الفكرية هي الرصيد التاريخي للحركة الوطنية للأمة، لأنه يؤمن بالتعددية السياسية والتناوب على السلطة بالطرق السلمية؛ يدافع عن الحرية، ويعتبر الحزب تجمعا وطنيا في

[1] Amel Boubekeur, **political Islam in Algeria**, CEPS working documents, n° 268, May 2007, p 05.

[2] إسماعيل قيرة وآخرون، مرجع سابق، ص 171.

منطلقاته وأهدافه؛ ديمقراطي في منهجه وممارسته؛ يسعى إلى تحقيق التطور الاقتصادي المتكامل المتزن والشامل الذي يكفل تنمية متوازنة من خلال إقامة وتطبيق نموذج اقتصادي "ليبرالي وسطي" [1].

نلاحظ أن RND على الرغم من الأسس والمبادئ التي يقوم عليها إلا أنه لم تكن لديه قاعدة شعبية واسعة على الرغم من نجاحه الساحق في أول انتخابات شارك فيها ليعود إلى الخلف بخطوة تاركا الصدارة لFLN الذي سرعان ما عاد للمشهد السياسي بقوة واستعاد مقاليد الحكم من جديد، ليلغي إرادة الشعب من جديد الذي أراد التغيير للحصول على غد أفضل.

ز. **حركة البناء الوطني (MSP)**: حزب إسلامي محافظ يسعى لبعث دولة القانون، وتخضع فيها ممارسة المسؤولية للنزاهة والالتزام لكافة أشكال الرقابة، المساءلة والمحاسبة، عقد مؤتمره التأسيسي في 2013/03/22 بقيادة "مصطفى بلمهيدي"، وتم اعتمده رسميا من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية في 2013 [2]، وينتمي أعضاؤه من مختلف ولايات الجزائر الذين يمثلون مختلف الشرائح الاجتماعية وسائر القطاعات المهنية.

وجاء اختيار تسمية "حركة البناء الوطني" أولا لأن "الحركة" حركية استمرارية تهدف إلى بناء الفرد والمجتمع في شتى النواحي عكس الحزب الذي يسعى إلى الوصول للسلطة فقط، أما "البناء الوطني" لأنها مرحلة لبناء الجزائر بعد ما تمت عملية الاستقلال من الاستعمار الفرنسي.

2.2.1. تصنيف الأحزاب على أساس التيار الذي تنتمي إليه: تعتبر التجربة التعددية في الجزائر فريدة من نوعها في الوطن العربي والإسلامي، حيث تميز النسق السياسي التعددي ببروز توجهات إيديولوجية مختلفة أدت إلى ظهور تصنيفات جديدة تتمثل في ثلاثة تيارات حزبية أساسية تتمثل في: أحزاب التيار الوطني، أحزاب التيار الإسلامي، وأحزاب التيار الديمقراطي أو اللائكي.

1.2.2.1. أحزاب التيار الوطني: شكل التيار الوطني على مر العقود الماضية أحد أهم الأعمدة السياسية للسلطة في الجزائر سواء في عهد الأحادية الحزبية أو الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية، حيث ترى نفسها وريثة قيم الحركة الوطنية وقيم ثورة نوفمبر...، وهي لا تمنع الاقتراب من التيار الإسلامي، بل لديها استعدادات واضحة لترسيخ القيم الإسلامية التي تراها من صميم قيم الحركة الوطنية [3].

ويرى التيار الوطني الذي يمثله FLN أن له الحق في تسيير الدولة باعتباره صانع المجد التاريخي للجزائر، وسمح لنفسه باكتساب هذا الحق واعتبار الدولة ملكه الخاص، ولا يحق لأي فاعل سياسي الاقتراب منها، وبذلك استولى الحزب على أغلب مؤسسات الدولة.

---

[1] حزب التجمع الوطني الديمقراطي الجزائري، http://www.aljazeera.net

. Encyclopédia/movementsandparties le 24/12/2021 à 22 :27 min

[2] حركة البناء الوطني http://ar.m.wikipedia.org le 10/09/2020 13 :14 min

[3] عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 48.

أما الحزب الثاني فهو RND الذي ولد من رحم FLN وتمتعه بمكانة مرموقة مقارنة ببقية الأحزاب التي لم ترق لتنافسها، حيث تكفل RND بإنشاء تجمع لعناصر منسجمة من الجبهة وبعض إطارات المنظمات والاتحادات والنقابات، كان الهدف منه في بداية الأمر توفير أرضية سياسية للرئيس "زروال" لخوض انتخابات جوان 1997 التشريعية التي فاز بها بالأغلبية بحوالي 155 مقعدا، وبذلك أصبح أكبر قوة سياسية في البلاد [1].

ونلاحظ أن تشكيل RND من طرف FLN محاولة النظام السياسي لامتصاص غضب الشعب وتهيئة الأرضية الخصبة لرئيس جديد للجزائر خرج من رحم المؤسسة العسكرية، ليمثل بذلك امتداد الحكم العسكري وسيطرة العسكري على السياسي في الدولة، عبر انتخابات جهز لها مسبقا بكل دقة لإنجاح زروال وكان لها ذلك.

2.2.2.1. أحزاب التيار الإسلامي: لا تسعى للاستيلاء على الحكم بقدر ما تبحث توافق سلوك الأفراد مع الشريعة الإسلامية، ويشمل الأحزاب ذات التوجه الإسلامي البارز التي تتميز بعناوين إسلامية هدفها بناء دولة على قواعد إسلامية، وهي حركة النهضة وحركة مجتمع السلم HMS وحركة الإصلاح الوطني.

أهم ما يميز أحزاب التيار الإسلامي المطالبة بالعودة إلى مبادئ الإسلام باعتباره منهج حياة شامل، ودفاعهم القوي والراسخ عن ثوابت المجتمع الجزائري وقيمه الأصيلة، وتبنيهم مواقف تناهض دعوات التغريب واللائكية، واعتقادهم أن صميم مبادئ أول نوفمبر إسلامية غير أنها تعرضت للتحريف والمصادرة [2].

ونلاحظ بأن أحزاب هذا التيار اكتسحت الساحة السياسية بسبب الفراغ السياسي في النظام، مما ساعد على ظهورها كفاعل اجتماعي بخطاب سياسي جديد يقوم على التعاليم الدينية والمبادئ الإسلامية (الشريعة الإسلامية)، وضرورة تبني الإسلام كنظام شمولي وإعطاء الشخصية الإسلامية مكانة مهمة داخل المجتمع ككل.

3.2.2.1. أحزاب التيار الديمقراطي: هو التيار المنادي بالحداثة والعصرنة واحترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، منها الحقوق اللغوية والثقافية والمساواة بين الرجال والنساء والعدالة الاجتماعية؛ الذي تأسس من طرف المناضلين الذين تعرضوا بطريقة أو بأخرى لقمع نظام الحزب الواحد، وأبرزهم جبهة القوى الاشتراكية FFS والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD ، بالإضافة إلى توجهاتهما اللائكية، يتبنون القضية البربرية ويتخذون من المسألة الأمازيغية محورا لنضالهم، وكذا حزب الطليعة الاشتراكية PAGS وحزب العمال PT [3].

على الرغم من امتلاكهم حيزا متواضعا على الخريطة السياسية للنظام إلا أنهم كانوا خصما قويا له، من خلال هجومهم المستمر على النظام السياسي وتحميله مسؤولية الأزمات التي يتعرض لها، واتهامه في مرات عديدة بالتزوير في الانتخابات وانتهاك حقوق الإنسان والتضييق على الحريات العامة.

وعليه يمكن القول إن الخريطة الحزبية في الجزائر، اتسمت بالتعددية وفقا لقانون الجمعيات السياسية، مهما كانت طبيعة أي حزب وتكوينه والتيار الذي ينتمي إليه، إلا أن المنافسة السياسية التي جسدها الإصلاح

[1] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 60.
[2] عيسى جرادي، مرجع سابق، ص 48.
[3] محمد بوضياف، مرجع سابق، ص 51.

السياسي المرافق لأحداث أكتوبر وظهور التعددية الحزبية، أكد بأن الجزائر خطت خطوة عملاقة نحو تفعيل مسار الديمقراطية خاصة فيما يتعلق بالآليات القانونية التي سمحت بتأطير الحياة السياسية، وعبرت الانتخابات التعددية عن حقل سياسي متعدد ومتنوع، وعلى ضوء ذلك يمكن القول ن تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر أخذ شكلا خاصا، نظرا لخصوصية المجتمع من جهة، وخصوصية الحياة السياسية التي تميزت بجملة من الإصلاحات السياسية أهمها دستور 23 فيفري 1989.

2. الأحزاب السياسية من حيث الوظائف: تحتل الأحزاب السياسية مكانة مهمة في أغلب دول العالم كونها فاعلة اجتماعيا وسياسيا باعتبارها إحدى أهم مؤسسات المجتمع المدني، وذلك لامتلاكها بنية سياسية تخول لها القيام بعدد من الوظائف التي تمكنها من بناء رصيد سياسي واجتماعي للوصول إلى السلطة وتنفيذ برامجها؛ التي تتأثر بالمحيط الاجتماعي والسياسي الذي تتواجد فيه.

وبالرغم من اختلاف آراء العلماء والباحثين حول تحديد الوظائف التي تقوم بها الأحزاب السياسية التي تخول لها القيام بدور الوسيط بين السلطة والمجتمع؛ بهدف إدماج المواطن في الحياة السياسية، لإعطاء رأيه أو موقفه اتجاه مختلف الفعاليات السياسية بكل حرية؛ والتي تؤهله لممارسة وأداء العمل السياسي للمساهمة في دعم وإضفاء الشرعية للنظام القائم بتطبيق مبادئ الديمقراطية في الدولة.

ويمكن القول بأن الدول النامية سمحت بالتعدد الحزبي ليس عن قناعة بضرورة تطبيق نظام التعددية الحزبية لتحقيق الديمقراطية، وإنما لإضفاء الشرعية الدستورية والسياسية على نظام الحكم القائم، فمن خلال إضفاء هذه الشرعية يستطيع هذا الأخير (النظام الحاكم) تحقيق الأهداف السياسية الخارجية بمنح الأمن والاستقرار الداخلي له، وهو ما يفسر لجوء الحكومات السلطوية غالبا لإنشاء أحزاب سياسية؛ مما يجعل مهمة أداء وظائفها جد صعبة وبذلك تتمايز وتختلف وظائفها عن التي تقدمها التي تنتمي إلى العالم المتقدم، وتعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي عرفت التعددية الحزبية، الذي خول لها القيام بجملة من الوظائف، من بين أهمها:

1.2. التجنيد والتعبئة السياسية: يعتبر التجنيد من أهم الوظائف التي تقوم بها الأحزاب لإدماج الأفراد في المجال السياسي، ويتجلى في جمع وحشد عدد كبير من المواطنين؛ لمحاولة إقناعهم بالمشروع السياسي الذي يدافع عنه ويدعوهم للتصويت لمرشحي الحزب، وتعتبر الاستحقاقات الانتخابية المشهد السياسي الأكثر وضوحا لنشاط الأحزاب، حيث يتم في هذه المناسبة تفعيل النشاط الداخلي للحزب وتكثيف عملية التعبئة؛ بإتاحة الفرصة للمواطنين للتعبير عن رغباتهم ومطالبهم بطريقة منطقية وفاعلة تقوي الروابط بين الهيئة الناخبة والمرشحين التي تعد معيارا لنمو النظام السياسي ومؤشرا على الديمقراطية.

وفي الجزائر تتم التعبئة السياسية من قبل الحزب الحاكم وليس العكس، الذي يهدف إلى حشد المواطنين خلفه (النظام الحاكم أو بالأحرى خلف الزعامة) لتأييده ومساندته ومنحه الشرعية، ويقوم "حزب جبهة التحرير الوطني" بوظيفة التعبئة من أجل السيطرة على الحكم والبقاء في السلطة.

2.2. وظيفة الضبط والسيطرة: تسعى الأحزاب من خلال هذه الوظيفة إلى نشر ثقافة سياسية ذات مضامين معينة تكرس الولاء والأمر والتأييد للنظام الحاكم وليس الحوار والمشاركة وهذا من خلال النمط السلطوي للتنشئة على غرار "حزب جبهة التحرير الوطني"، مما جعل بعض الأحزاب تتنازل عن المعارضة، وتقوم على التطبيل للنظام الحاكم، لكسب رضاه وضمان بقائده في المشهد السياسي مثل حزب حركة النهضة.

3.2. دعم وإضفاء الشرعية السياسية: تعبر الشرعية السياسية عن مدى تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي، وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى إلى تحقيق أهداف الجماعة، ويعتبر الانجاز والفاعلية والدين والكاريزما والتقاليد والعادات والإيديولوجية، ضمن المصادر الرئيسية للشرعية في النظم السياسية المختلفة، على أن الديمقراطية تعد المصدر الأقوى للشرعية في النظم السياسية في عالمنا المعاصر، وهناك العديد من الوسائل التي تهدف إلى دعم الشرعية [1].

نلاحظ أن الشرعية السياسية تستمد من رضي المواطنون عن النظام الحاكم، ومدى مشاركتهم في مختلف الفعاليات السياسية عموما والانتخابية خصوصا؛ التي تعتبر أهم عنصرا لتجسيد المبادئ الديمقراطية الناتج عن التداول السلمي على السلطة، التعددية الحزبية، الانتخابات، المشاركة السياسية...الخ.

ويؤكد "ماكس فيبر" أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنوه أن ذلك النظام صالحا ويستحق التأييد والطاعة، ونتيجة لأزمة الشرعية التي تعاني منها العديد من الدول وبصفة خاصة الدول النامية فهي تحاول جاهدة لإضفاء الشرعية والخروج من مأزق عدم الشرعية من خلال عدة وسائل في مقدمتها الأحزاب السياسية[2]، وبذلك تسعى الأحزاب في الدول المتخلفة لدعم وإضفاء الشرعية من خلال نشاطها المتواصل في حشد التأييد الجماهيري، للإعلان عن تأييدها للنظام القائم حتى لو كان هذا التأييد شكليا، ومن بين الأحزاب الجزائرية التي تهدف إلى دعم وإضفاء الشرعية السياسية "حزب حركة البناء الوطني".

3.3. التكامل الوطني: يرتبط التكامل الوطني بعملية بناء الدولة، فيتجه الولاء الأعلى لأفراد المجتمع وليس لأي كيانات أخرى، ففي الجزائر نجد ظاهرة الولاء والانتماء أو العشيرة، وبالتالي يكون الولاء للأبنية التقليدية، الذي جعل الدولة أقرب إلى التفكك منه عوض التجانس والتماسك، فمثلا "حزب جبهة القوى الاشتراكية" يستقطب القبائل ويحضى بتصويتهم بدافع الانتماء لمنطقة واحدة تربطهم لغة وأهداف واحدة.

4.3. القيام بدور الوسيط بين السلطة والمجتمع: تعتبر الوساطة بين أفراد المجتمع السلطة من أهم الأدوار التي تقوم بها الأحزاب في الحياة الاجتماعية والسياسية للأفراد، الناتج عن قيامهم (الأحزاب السياسية) بتحسس مشاكل المواطنين وتوضيحها وتبيان أسبابها وبلورتها واقتراح حلول لها؛ من خلال معرفة انشغالاتهم، مطالبهم، طموحاتهم وآمالهم وإيصالها إلى بمراكز صنع القرار السياسي في الدولة الذي يقوم بدوره بالعمل على

[1] نور الدين حاروش، مرجع سابق، ص 118.

[2] إلهام زاير، **دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2019، ص 310.

تلبية هذه المطالب، وبذلك يمكن القول بأن فالأحزاب تشكل حلقة وصل بين مختلف الجماعات سواء كانت من القمة أو القاعدة.

ومنه نستنتج، بأنه يتم تنشيط الأحزاب لإيصال مطالب أفراد المجتمع للسلطة من خلال العمل السياسي الذي يبرز في العملية الانتخابية خصوصا، وبالنسبة للأحزاب الجزائرية فإنها على غرار باقي الدول تنشط في الحملة الانتخابية من خلال قيامها (الأحزاب السياسية) بنصف الوظيفة جراء الاحتكاك بأفراد المجتمع لمعرفة انشغالاتهم، مطالبهم، طموحاتهم وآمالهم خصوصا المتعلقة منها بالمسألة الاجتماعية، وتأكيدهم على إيصال انشغالاتهم ومطالبهم للسلطة، إلا أن الواقع لم يعط ثمار ذلك، لتبقى وساطة الأحزاب بين أفراد المجتمع والسلطة مجرد موضوع حيوي تستعمله الأحزاب في الحملات الانتخابية لاستقطاب الناخبين وتعبئهم للتصويت لصالحهم وبالتالي الحصول على وعاء انتخابي جيد قد يؤدي بالحزب إلى الفوز في الانتخابات، ولكن عقب الانتخابات سواء فاز الحزب أم لا فإنه ينسى أو يتناسى كل الوعود المقدمة سالفا، على غرار "جبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي، حركة البناء الوطني،... إلخ".

من خلال ما سبق، تتجلى أهمية الأحزاب السياسية في مدى قيامها بوظائفها التي تعتبر جزءا من النسق السياسي العام؛ التي تهدف للوصول إلى السلطة وتقوم على الممارسة السياسية الديمقراطية، أما في الجزائر انحصرت وظيفتها الأساسية في كسب وتأييد أفراد المجتمع لضمان الاستقرار وإضفاء الشرعية للنظام السياسي القائم.

رابعا: بقرطة الأحزاب السياسية في الجزائر

لا يمكن بناء ديمقراطية بقوى وتنظيمات غير ديمقراطية، مما يجعلها ضرورة داخل الأحزاب السياسية لاستكمال التطور الديمقراطي، فمن "المستحيل أن يكون حزب ما ديمقراطيا في تعامله مع أحزاب أخرى، إذا لم يكن يمارس الديمقراطية في حياته الداخلية، ولا يمكن أن ينمو الحزب ويتزايد نفوذه إلا إذا كان يسمح بتعدد الآراء والاتجاهات داخله، وبالتالي يصبح للانتخابات الدورية في الحزب دلالاتها السياسية، ومن دون احترام هذه الممارسات الديمقراطية يكون الحزب مهددا بالانقسام" [1].

نلاحظ أن الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية لا تعني مجرد الانتظام في عقد الاجتماعات والتصويت على القرارات، بل هي القدرة على التعامل مع التعدد الفكري داخل الأحزاب، وتسوية النزاعات الداخلية بطريقة ديمقراطية دون اللجوء إلى الاستقالة أو الفصل.

ومن أجل معرفة وجود الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية من عدمه؛ وجب علينا دراسة وتحليل أنماط التفاعلات بين المستوى التنظيمي القيادي والقاعدي، من خلال تداول المناصب القيادية، وإدارة الأزمات خصوصا على مستوى العلاقة بين القيادة والأعضاء الحزبيين.

[1] المرجع السابق، ص 382.

ويعد "تداول القيادة في أي تنظيم سياسي مبدأ مركزيا مهما للممارسة الديمقراطية" [1]، وتلعب القيادة دورا محوريا في التفاعل بين مختلف المستويات التنظيمية للحزب؛ حيث تسهم في تحقيق ترابط عضوي ووظيفي بين جميع الأعضاء، ويتضمن هذا المبدأ عملية دوران النخبة داخل الحزب الذي يكون ضمن عملية تجديد القيادات أو تداولها كأساس لحراك نخبوي فعلي، وبالنسبة للأحزاب السياسية الجزائرية المعاصرة السؤال الذي يطرح نفسه بشدة هو: ما مدى ممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية الجزائرية ؟.

ومن أجل الإجابة على السؤال السابق وجب علينا معرفة طبيعة تسيير الحزب وتوجه نشاطه التنظيمي والسياسي؛ وكذا الروابط التنظيمية بين أعضائه، بالإضافة إلى ضرورة معرفة نمط تسيير القيادة فيه، وبالنظر إلى طبيعة القيادة في الأحزاب الجزائرية المعاصرة، لاحظنا وجود أكثر من نمط قيادي حيث سيادة شخصنة الأحزاب، وهيمنة الأوليغارشية على الأحزاب.

1. **شخصنة الأحزاب**: أضحت الشخصنة ظاهرة مسيطرة في أغلب القطاعات الحيوية للدولة خلال السنوات الأخيرة، التي طالت حتى الدول المتقدمة ذات الديمقراطية العريقة التي تجاوزت أحجام القيادات وكاريزميتها وتاريخها، أما بالنسبة لدول العالم الثالث فهي (الشخصنة) أكثر عمقا وتجذرا حيث طغت على أغلب القطاعات.

فبترسيخ ثقافة الشخصنة يصعب على الوعي الجمعي افتراض وجود دول أو حكومات أو هيئات أو جمعيات تجسيد "روح الفريق"، أو تعبر فعليا عن حالة من التوافق والاتحاد والتجمع، وتتجلى هذه النزعة في الواقع بالولاء الشخصي، التي تتفاقم أحيانا مع ترميز المسؤول وتضخيمه، إنها إعادة إنتاج لثقافة التمركز حول "شخص القائد"، وتبرز ظاهرة الشخصنة جليا في الحقل السياسي خصوصا في الأحزاب السياسية حيث يتم اختزال الحزب بشخص رئيسه، حيث يبقى العمر الافتراضي لكثير من الأحزاب متعلق بأجل القائد المؤسس.

والجزائر من بين دول العالم الثالث التي عبَّرت الشخصنة عن ذاتها بشكل سافر، خصوصا في الأحزاب السياسية التي أصبحت تسمى على اسم قادتها، بالإضافة إلى وجود طريقة مختلفة في التعيين والاختيار في عملية التجنيد السياسي التي تتم عن طريق قائد الحزب، ومن بين الأحزاب السياسية الجزائرية التي اتسمت بسيطرة قائد الحزب نجد "حركة مجتمع السلم"، "جبهة القوى الاشتراكية"، "حزب العمال" وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى؛ التي ارتبطت منذ تأسيسها بقائد كاريزمي أوحد، يعرف الحزب باسمه غالبا، ويهيمن على النشاط التنظيمي ومعظم القرارات الحزبية المهمة، والحفاظ على الثبات في مؤسسة القيادة.

عرف حزب "حركة مجتمع السلم" هذه الظاهرة منذ تأسيسه رسميا عام 1991 من قبل زعيمه "محفوظ نحناح"، حيث ارتبط هذا الحزب بشخصه، نظرا للمميزات التي اتصف بها خلال فترة قيادته للحزب لمدة 12 سنة إلى غاية وفاته عام 2003.

[1] علي خليفة الكواري وآخرون، مرجع سابق ، ص 53.

وهنا يمكن القول، مع سيادة ثقافة الشخصنة أصبح نجاح الأحزاب أو السلطة مرهونا بالشخص في حين علميا أن نجاح الأحزاب في أدائها وبنياتها (تنظيمها) مرهون بما تسميه النظريات السياسية الحديثة بالمأسسة أي حينما تتحول إلى مؤسسات.

كما تتجلى شخصنة الأحزاب جليا في "حركة النهضة" سابقا، فمنذ تأسيس الحزب عام 1990 إلى غاية 1999 وهو بقيادة "عبد الله جاب الله"، حيث بينت فترة قيادته للحزب نزوعا نحو الهيمنة على النشاط التنظيمي للحركة، وعلى صناعة واتخاذ القرارات المهمة فيها.

وعلى الرغم من تميز أغلب الإسلامية الجزائرية بالقيادة، فهي لا تقتصر على أحزاب التيار الإسلامي فحسب، بل تشمل أيضا أحزاب كبرى وصغرى ذات توجه وطني أو علماني، حيث نجد "حزب جبهة القوى الاشتراكية" منذ تأسيسه على يد "حسين آيت أحمد" عام 1963 وهو تحت قيادته إلى غاية وفاته عام 2015 على الرغم من إقامته خارج البلاد بسويسرا فإنه بقي هو قائد الحزب.

بالإضافة إلى "حزب العمال" فالأمينة العامة للحزب "لويزة حنون" تهيمن على هذا المنصب منذ تأسيسه عام 1990، وهو أعلى منصبا فيه؛ يتضمن السلطة الفعلية والصلاحيات الواسعة على جميع المستويات، وتتميز طبيعة القيادة فيه بكاريزمية قوية، ساهمت إلى حد كبير في تماسكه التنظيمي، ومواجهة الحزب الاشتراكي للعمال للوصول إلى استقطاب واسع للشريحة العمالية والنقابية في المجتمع [1]، حتى أنه أصبح يصبح على اسم الحزب باسم الأمينة العامة له.

ومنه يمكن القول، إن طبيعة البناء التنظيمي للحزب تؤثر على توجهه الإيديولوجي؛ التي تؤثر في درجة التركيز من حزب لآخر، بالإضافة إلى حجمه داخل الخارطة الحزبية وشخصية القائد في حد ذاته، حيث لا تتخلص الأحزاب الجزائرية من شخصنة الحزب حتى بعد وفاة القائد المؤسس، مما انعكس عليها سلبا وذلك بارتباط أغلب نشاطات وقرارات الحزب بالقائد، وفي موت القائد يدخل الحزب في حالة من الفوضى التي تؤدي إلى الصراع الذي قد يصل إلى الانشقاق.

2. هيمنة الأوليغارشية على الأحزاب: تشير الأوليغارشية★ إلى الشكل القيادي الذي يعتمد على قيام طبقة من الرؤساء، تمثل طائفة مغلقة على نفسها تكون السلطة الفعلية في يدها؛ حيث تستفيد من جملة امتيازات يوفرها لها النظام القانوني، ويتمتع هؤلاء القادة بشهرة كبيرة من خلال قيادتها الانتخابات العامة.

ويهيمن هذا النمط على قيادات الأحزاب الجزائرية، حيث يتشكل المستوى القيادي من نخبة حزبية تحتكر تسيير السلطة الفعلية في البناء التنظيمي، ويشمل هذا النمط "جبهة التحرير الوطني"، "حزب التجمع الوطني الديمقراطي"، وبعض الأحزاب الصغيرة الأخرى مثل "حزب التجديد الجزائري"، وغيرهم.

---

[1] اسماعيل قيرة واخرون، مرجع سابق، ص 165.

★ أوليغارشية: أصل كلمة "أوليغارشية Oligarchy" يوناني مشتق من "أوليغوس Oligos"، حيث تستخدم للدلالة على السلطة تعود إلى قسم من المواطنين، أو إلى طبقة اجتماعية، أو أقلية، وليس فردا. عن محمد السويدي، مرجع سابق، ص 165.

وعرفت هيمنة الأوليغارشية على FLN على الرغم من بروز عدم ثبات في السيطرة على مقاليد الحكم، نظرا لتفكك النخبة السياسية داخله بعد التعددية الحزبية عام 1989، وفوز FIS في الانتخابات إلى جانب تتمتع بعض الأطراف في الحزب بنفوذ كبير على مستوى السلطة الفعلية داخله مثل "عبد القادر حجار" و "عبد الرحمان بلعياط" وغيرهم من الشخصيات المدعومة من أطراف فاعلة في النظام السياسي.

كما تظهر الهيمنة على RND على الرغم من أن هذا الحزب يعبر عن الخطاب القيادي ل"أحمد أويحي" بعد توليه منصب الأمانة العامة، إلا أن عدم ارتباطه بنمط قيادي واحد وتأثير قيادات أخرى على العملية التنظيمية واتخاذ القرارات فيه ساهم في وجود قيادة أوليغارشية؛ برزت جليا خلال إسناد منصب الأمين العام ل"الطاهر بن بعيبش"، فيما ترك منصب الرئيس شاغرا، باعتبار أن هذا المنصب يسمح لصاحبه الاستحواذ على السلطة الفعلية فيه.

ويمكن القول إن طبيعة القيادة الحزبية الجزائرية تأثرت بهيمنة ظاهرتين منافيتين للديمقراطية، رغم المحاولات لإضفاء الديمقراطية داخلها؛ إلا أنها بقيت محدودة، حيث نجد أحيانا حدوث شرخ في العلاقات بين القيادة والمستويات القاعدية التي وصلت للصراعات والأزمات، وهو مؤشر قوي على غياب الديمقراطية داخل الأحزاب.

بالإضافة إلى نمط القيادة فإن عملية تداول المناصب القيادية تعد من أهم مؤشرات الديمقراطية داخل الأحزاب التي تشترط دورية التداول بانتظام، من خلال النص القانوني لمؤتمراتها العامة، التي تقوم على تجديد النخبة الحزبية عن طريق الانتخابات الدورية، حيث تعقد هذه الأحزاب مؤتمراتها دوريا خلال فترة محددة تختلف من حزب لآخر، ولهذا فإن تحديد درجة تركيز المستوى القيادي فيه، أي فهم إمكانية وجود تجنيد سياسي للنخبة يكون بصفة منتظمة، أما بالنسبة للأحزاب الجزائرية فإن السؤال يطرح نفسه بقوة حول ما مدى انتظام دورة النخبة القيادية في الأحزاب الجزائرية؟

يمكن القول، تختلف درجة انتظام عملية تداول المناصب القيادية في الأحزاب الجزائرية من حزب لآخر تبعا لتركيز القيادة فيه سواء كان كاريزميا مشخصنا أو أوليغارشيا، فهناك أحزاب لم تعرف تداولا على منصب الرئاسة إلا بعد وفاة رئيسها كحركة مجتمع السلم، وأخرى عرفت تداولا ولكن بعد حدوث أزمات حادة على مستوى قيادتها وقاعدتها النضالية كجبهة التحرير الوطني، حزب التجمع الوطني الديمقراطي وحركة النهضة سابقا.

على الرغم من تأكيد معظم الأحزاب الجزائرية في قانونها الأساسي ونظامها الداخلي أن تداول منصب رئيس الحزب أو الأمين العام يتم على أساس قرارات المؤتمر العام، لكنها تختلف في تحديد المدة القانونية للتجديد★، الذي يعتبر التزاما شكليا للأحزاب، ولكنه غير كاف بالنظر لطبيعة الممارسة الحزبية في الواقع.

ولم يعرف حزب حركة مجتمع السلم إلا تغييرا واحدا عام 2003 على مستوى منصب الرئاسة منذ تأسيسه، والذي لم يحدث إلا بعد وفاة رئيس الحزب محفوظ نحناح، الذي كان يعتبر زعيما كاريزميا، وتم انعقاد

★ تختلف المدة القانونية لاختيار رئيس الحزب أو الأمين العام، ومدة عقد المؤتمر من حزب لآخر، فحزب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي والإصلاح تحدد المدة بخمس (5) سنوات، أما جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية فالمدة تحدد بأربع (4) سنوات، بينما تحدد الحركة الديمقراطية والاجتماعية بثلاث (3) سنوات.

المؤتمرات الثلاثة الأولى للحزب (المؤتمر التأسيسي، المؤتمر الأول عام 1991 والمؤتمر الثاني عام 1998) التي قامت على تزكية اختيار نحناح رئيسا للحزب [1]، أما المؤتمر الثالث المنعقد عام 2003 فقد انعقد لاختيار القيادة الجديدة بعد وفاة الرئيس، وحدوث أزمة داخلية حادة شملت جميع مستويات التنظيم.

وهنا يمكن القول، لا يوجد انتظام في عملية تداول منصب الرئاسة بل هناك احتكار لرئاسة الحزب؛ نظرا للفترة الطويلة للقيادة مقارنة بعمر الحزب، وهو ما يطلق عليه أحزاب الأشخاص أو شخصنة الحزب، وإن حدث التداول فإنه يأتي لضرورة حتمية تتمثل في وفاة الزعيم وضرورة بقاء وجود الحزب تفرض وضع قائد جديد، وليس تطبيقا للممارسة الديمقراطية.

بالإضافة إلى احتكار منصب رئاسة الحزب وشخصنته إلى غاية وفاته، فإنه يوجد نوع ثان لتداول السلطة داخل الأحزاب الجزائرية مثل FLN الذي عرف بعدم الانتظام في تداول المنصب، وارتبط كل تداول على قيادة الحزب بأزمة داخلية كبيرة؛ حيث لم تراع المدة القانونية التي حددتها القوانين الداخلية لهذه الأحزاب.

كما لم يعرف حزب حركة النهضة MN انتظاما في تداول منصب الأمين العام بعد التغيير الجذري في الحزب عام 1998، بعد خروج "جاب الله" من منصب الرئاسة؛ انجرت عنها عدة أزمات أثرت سلبا على استقرار الحزب؛ خصوصا بعد المشاكل التنظيمية التي خلفها المؤتمر الثالث، وتُرك المنصب شاغرا بسبب الصراع داخل الحزب وصعوبة اختيار قائد جديد.

كما لم يعرف RND انتظاما على تداول منصب الأمين العام رغم قصر تجربته الحزبية، وذلك بالنظر لفترة قيادة "بن بعيبش" و"أويحي" الذي وصل إلى قيادة الحزب عام 1999 الذي جاء بعد بروز أزمة تنظيمية وخلافات حادة داخله التي أدت إلى الإطاحة بالأمين العام السابق [2].

من خلال ما سبق نلاحظ، أن الأحزاب السياسي الجزائرية لم تعرف أي تداول على منصب الرئاسة منذ تأسيسها، ويعود ذلك أساسا إلى تركيز السلطة في يد القائد الحزبي المؤسس، وكذا الطبيعة الكاريزمية لهذه القيادة مثل "حسين آيت أحمد" و "لويزة حنون".

أما بالنسبة للمراكز القيادية وعملية إدارة الأزمات على مستوى العلاقة بين القيادة والأعضاء الحزبيين، فيمكن القول بأن هناك تباينا في عملية التداول من حزب لآخر واختلاف في انتظام دوران النخبة، على الرغم من معاناتها مجملا من سيطرة الجيل القيادي المؤسس؛ الذي يتميز بشيخوخة سياسية أو عمرية، وهذا التداول والدوران غير المنتظم الناتج في أغلب الأحيان عن سياسات الإقصاء التي تتبناها الأحزاب الجزائرية كأسلوب لإدارة أزماتها الداخلية؛ مثل FLN عام 1996، الذي قام بإقصاء أنصار الأمين العام السابق "عبد الحميد مهري" من قيادة

[1] رشيد بن يوب، **الدليل السياسي 1999**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999، ص 62.
[2] محمد رباعه، **التجمع الوطني الديمقراطي ...ولد كبيرا فلم يعمر طويلا**، الحدث الدولي والعربي، عدد 22، باريس Darwish Presse، 2002، ص 15.

الحزب، وإقصاء أنصار "بن فليس" عام 2005 من قيادة الحزب في إطار ما أطلق عليه بعملية "**تشبيب وتطهير الحزب من الجيل القديم**" [1].

من خلال كل المؤشرات السابقة من عينة الأحزاب الجزائرية المعاصرة نلاحظ عدم انتظام دورة النخبة الحزبية وتداول المناصب داخلها، سواء بالنسبة لمنصب الرئاسة أو الأمانة العامة أو المستوى القيادي عموما، مما يدل على غياب تطبيق الديمقراطية داخلها على الرغم من أنها تحمل شعار الديمقراطية وتتغنى به في كل المناسبات، وحتى في قوانينها ونصوصها التنظيمية التي بقيت شكلية، مما أدى إلى تعثر الممارسة الحزبية بسبب بروز الخلافات والصراعات التي وصلت لحد الإقصاء، الانشقاق والانقسام مما جعل أعضائها يتجهون للجوء إلى الترحال والتجوال السياسي.

ومنه يمكن القول، كيف يمكن للأحزاب السياسية الجزائرية أن تطالب بالديمقراطية وتدافع عن مبادئها وهي في داخلها لا تقوم بتطبيق المبادئ الديمقراطية داخلها؟، وكيف للسياسي أن يطالب بتطبيق الديمقراطية وهو لا يمارسها داخل حزبه؟.

خامسا: معوقات الأداء الحزبي في الجزائر

تتعدد العوامل المثبطة لدور الأحزاب السياسية في الدول العربية عموما والجزائر خصوصا، والتي تنقسم عموما إلى عامل موضوعي وعامل ذاتي يتمثلان فيما يلي:

1. العامل الموضوعي: يتمثل في الدولة، حيث تكون التشريعات هي الأساس الناظم للعمل الحزبي سواء بفسح المجال للعمل الحزبي أو محاصرته وتثبيطه، فالانتخابات التشريعية النزيهة تتم وفق قانون حزبي عصري يكفل الشفافية بضوابط منع التزوير التي تتيح للأفراد الانخراط الآمن في العمل الحزبي، والمشاركة في الانتخابات وفق قانون انتخابي يكفل الشفافية بضوابط تحقق النزاهة، ضمن الدستور والقوانين المساندة التي تعزز تمتع المواطن بحرياته وهي السبيل إلى حياة سياسية سليمة، وإلى مناخ حزبي نظيف ومؤثر [2].

نلاحظ مما سبق أن الدولة وما تسنه من تشريعات مختلفة هي التي تحدد سير العمل الحزبي سواء من خلال فتح المجال أمامه للعمل والنشاط بحرية في مناخ نظيف ديمقراطي يشجع على ولوج أفراد المجتمع المجال السياسي، أو تضييق الخناق عليه ومحاصرته وتثبيطه مما يجعله حزب شكلاني مناسباتي يجعل أفراد المجتمع ينسحبون من المشهد السياسي.

عرفت الجزائر غداة الاستقلال تبنى مبدأ الحزب الواحد تمثل في FLN الذي احتكر النشاط السياسي وسيطر على كل مقاليد الحكم مستخدما الشرعية التاريخية والثورية، لذلك أُعْتُبِرَ (حزب السلطة) لفترة زمنية معتبرة (1962-1989)، الذي لم يعمل على التطابق بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية للحكم مما أدى إلى

---

[1] **الخبر الأسبوعي**، عدد 308، من 22 إلى 28 جانفي 2005، ص 10.

[2] عبد العزيز السيد، **معاناة الأحزاب السياسية وهمومها: نظرة تقييمية إلى دور الأحزاب العربية وأوضاعها**، في علي خليفة الكواري وآخرون، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2012، ص ص 384-385.

غياب الحزب عن الفعل السياسي لعدم قيامه بمهامه ووظائفه؛ مما انجر عنه فقدان ثقة أفراد المجتمع في مشروعه السياسي؛ الذي أضعف دوره وعجز عن استيعاب المتغيرات الداخلية والخارجية خصوصا بعد إحداث أكتوبر 1988، حيث أرغم النظام السياسي إلى تقديم جملة من التنازلات والحلول لإعادة ضبط النفس للمراوغة من جديد، ومن بين الحلول المقدمة السماح بتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي في دستور 23 فيفري 1989.

ومنه يمكن القول بأن القوانين الحزبية في الجزائر قبل التعددية السياسية كانت تعطي كل الصلاحيات لرئيس الجمهورية الذي لا يشارك أصلا في جلسات مؤتمر الحزب الذي انتخبه، وبعد إقرار التعددية السياسية وحدوث الانفجار الجمعوي الذي أدى إلى بروز حوالي 60 جمعية سياسية، فاتجه النظام السياسي إلى فرض جملة من القوانين والعراقيل التي تحد من تشكيل الجمعيات التي تسعى للوصول إلى قمة هرم السلطة.

وإثر الفوز الساحق ل FIS في أول انتخابات تعددية قام النظام السياسي بإعادة تنظيم الفضاء السياسي من خلال الانفتاح على الأحزاب الصغيرة وتوظيفها بطريقة ميكيافيلة لمحاصرة FIS، وكذا تشكيلات التيار الديمقراطي العلماني (جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحركة التحدي)، ولكن الأخطاء توالت؛ حيث أدى توقيف النظام السياسي للانتخابات وإلغاء الدور الثاني للتشريعيات أدخل البلاد في مسلسل طويل من المواجهة الدامية بين النظام والجماعات الإسلامية المسلحة في فترة أولى، ثم بين المجتمع ككل وقوى الإرهاب في مرحلة ثانية [1].

نلاحظ أن بعد إقرار التعددية ونجاح "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" وإيقاف النظام السياسي مسار الانتخابات الذي انجر عنه تدخل الجيش للتحكم في زمام الشؤون السياسية، أسهم في تصاعد تأزم الأوضاع مما أدى إلى دخول البلاد في العشرية السوداء التي ذهب ضحيتها الآلاف من كل شرائح وفئات المجتمع، وخسائر مادية تقدر بملايين الدولارات.

وبعد الأزمة التي عرفتها الجزائر جراء وقف المسار الانتخابي قام النظام السياسي الجزائري بفرض جملة من القوانين التي تمنع إنشاء الأحزاب التي القالب الديني أو العشائري منهجا لها، بالإضافة إلى وضع وتعديل مجموعة من القوانين التي تحد من حركة الأحزاب خصوصا التي تتعلق بقوانين الحريات العامة والخاصة، ومن أهم القوانين المفروضة ما يلي: [2]

- **قوانين المطبوعات**: مع أن معظم قوانين المطبوعات لا تفرض نصوصها أي قيد على مطبوعات الأحزاب، إلا أن دوائر المطبوعات تتجاوز ذلك أحيانا، وتعرقل في أحيان أخرى نشر أخبار عن أنشطة الأحزاب أو إعلانات الدعوة إلى هذه الأنشطة.
- **قوانين الاجتماعات والتجمعات**: تنص على إشعار الحاكم بالنشاط الذي سيقيمه الحزب، وتتمثل في **المظاهرات** و**الاعتصام** فلا يجوز القيام بمظاهرات والاعتصام إلا بعد أخذ تصريح من الجهات المختصة، وكذا

[1] المرجع السابق، ص 13.
[2] المرجع السابق، ص ص 388 - 389.

المساجد حيث تفرض القيود على الخطباء من حيث الموضوعات المتناولة، كما يمنع خطباء الحركات الإسلامية من إلقاء الدروس أو الخطب في المساجد، ويمنع المصلون من الانطلاق في مسيرات أو مظاهرات بعد أداء الصلاة في أغلب الحالات، بالإضافة إلى فرض قوانين على **الجامعات** بعدم السماح للطلبة بالانتساب إلى الأحزاب خصوصا أحزاب المعارضة، وكذا عدم لصق الملصقات وتوزيع البيانات الحزبية داخل الجامعات.

- **القوانين التي تحد من حركة الأحزاب:** فرضت الدولة مجموعة من **قوانين الانتخابات** لتضمن استقرار الحكم ومصالح الفئة الحاكمة عبر استمرار احتكار السلطة بتطبيق قانون الانتخابات الذي يفترض بأن السلطة التنفيذية هي الكفيلة بالإشراف على الانتخابات، بتحديد هيئات الإشراف عليها لضمان سير حسن للانتخابات ونتائج انتخابية نزيهة، وذلك من خلال جداول أو قيود الناخبين التي لا تمر بسلاسة، ولا يتعامل معها بالشفافية اللازمة، وكذا السماح لأفراد الجيش والأمن بالإدلاء بأصواتهم في المناسبات الانتخابية بتوجيه محدد يضمن فوز أحزاب السلطة، وهو النهج الذي يسير على خطاه FLN منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

فضلا عن **وسائل الإعلام الرسمي** التي تلعب دورا محوريا في التأثير في الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وهو تأثير متفاوت الحجم حسب الأدوات والأوعية الإعلامية حسب الحدث السياسي في الدولة، فقد تسلط هذه الوسائل الضوء على المشهد السياسي وتتوغل في الحديث عنه في كل الاتجاهات، أو العكس بحيث تبرز صورة غبشة حول المشهد السياسي.

بالإضافة إلى دور **القوى الأجنبية (الاستعمار، الإمبريالية والعولمة السياسية)** التي تمثل الجانب الخارجي الذي يعرقل ويثبط الأحزاب؛ ويتجلى في التأثير المباشر للهيئات والمؤسسات والمنظمات الأمريكية والأوروبية التي تغزو المجتمع العربي عموما من خلال موجات متتابعة تبدو هادئة بريئة وهي عكس ذلك؛ ويغطي غزوها في كل مرافق الحياة، أما تركيزها الأكبر فعلى السياسة والسياسيين والأحزاب والمثقفين بتمويلها المباشر أو غير المباشر للندوات والدورات والمشاريع ببذخ، سواء محليا أو إقليميا أو دوليا [1].

ومنه يمكن القول بأن العولمة السياسية تعتبر ظاهريا مشروعا مستقبليا أما جوهرها فهي مرحلة تطورية للعولمة الاقتصادية، والعولمة السياسية لا تهدف للقضاء على الدولة بل تهدف إلى إدخال المجتمعات في مرحلة سياسية جديدة؛ حيث تسمح بالانتقال الحر للقرارات، التشريعات، القناعات والخيارات عبر العالم بأقل قدر من القيود والضوابط متخطية بذلك خصوصيات كل دولة والحدود الجغرافية لها، بحيث لا تصبح الدولة القومية مركز السياسة باعتبارها لم تعد صاحبة القرار الوحيدة أو المسؤولة بشكل كامل عن أفرادها وحدودها واقتصادها وبيئتها وأمنها ومصيرها؛ فأي قرار يتم اتخاذه في البلد ينتشر بسرعة في كل أرجاء العالم.

كما ترتبط العولمة السياسية ببروز مجموعة القوى العالمية والإقليمية والمحلية الجديدة التي أصبحت تنافس الدولة في المجال السياسي، مما أعطى للعولمة القدرة على فرض قراراتها وتوجيهاتها على كل العالم من خلال "منظمة

[1] عبد العزيز السيد، مرجع سابق ص ص 390 – 391.

التجارة العالمية" و"صندوق النقد العالمي"، وكذا الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم بإعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية.

أما من الجانب الاجتماعي فنلاحظ تزايد ظهور المنظمات غير الحكومية على الساحة السياسية التي تسعى لخلق مجتمع مدني عالمي يقوم بمراقبة نشاطات وسياسات الدول كقوة فاعلة ومؤثرة تعمل باستقلال تام.

2. العوامل الذاتية: تتمثل في المجتمع والأحزاب السياسية من خلال:

- **العقيدة والفكر:** تتمثل في المضامين الإيديولوجية والعقائدية التي قامت عليها عند تأسيسها، والمقاربات الفكرية التي حددت الثوابت التي تقوم عليها التي تهدف إلى التنمية شاملة للحزب، أما في الجزائر فالأحزاب السياسية تعاني من حالة كسل فكري تمثلت في التوقف عن المضامين الإيديولوجية التي جاءت بها، وبقي الزعيم المؤسس هو الحاكم والناظم والحجة والمرجع، مما أدى إلى غياب التداول على قيادة الحزب وشخصنة الأحزاب من حيث الاستمرارية وزيادة العضوية على أساس أن الولاء يكون لشخصية القائد (الكاريزمية، الانتماء القبلي العشائري)، وليس على أساس البرامج والأفكار التي يطرحها.

كما أن أغلب الأحزاب لا تملك مشروع مجتمع خاص بها وبرنامج مسطر يحمل كل التطلعات للمستقبل، بل تملك مجرد خطط خماسية أو عشرية أو شبه دائمة للحزب، وهو حال أغلب الأحزاب الجزائرية.

وتعود الانشقاقات الداخلية للأحزاب إلى غياب المؤسسية في نشأتها وقيامها على أسس عرقية عصبية، مثل الانشقاقات التي عرفها الآفلان بسبب التغيرات على مستوى قياداته نتيجة الحراك الداخلي، حيث عرفت أول تغيير في عهد "بن جديد" بسبب أحداث أكتوبر 1988، حيث تولى قيادة الحزب في هذه الفترة "عبد الحميد مهري" بشكل مستقل، مما أثر على توازنات السلطة وجعلها تتدخل في شؤون الحزب لتغيير القادة؛ وإدخال تغييرات جديدة على الخارطة السياسية والحزبية بتشجيع أحزاب منافسة وأخرى جديدة [1]، بالإضافة إلى خلق حزب سياسي جديد هو RND ليقوم بوظائف FLN جزئيا في علاقاته بالسلطة القائمة بالاعتماد على قاعدة هذا الأخير وروافده من منظمات جماهيرية وتنظيمات شعبية.

- **على مستوى المشروع النهضوي:** قدمت بعض الأحزاب العربية بعض المشاريع النهضوية تمحورت حول الإسلام، الوحدة، الحرية والاشتراكية، وقامت الجزائر بنسخ مشاريع عن الدول الأخرى في إطار المشاريع النهضوية لتطبقها على المجتمع مما أدى إلى فشلها ومثال ذلك "حركة مجتمع السلم" (حمس) التي نشأت متأثرة في فكرها الاستراتيجي والتنظيمي بجماعة الإخوان، وحزب "جبهة القوى الاشتراكية" الذي استنسخ برنامجه من الطرح الاشتراكي ومشروعهم الطبقي من التجربتين السوفياتية والصينية، حيث نجد برنامج وأفكار الحزب بعيدة عن واقع المجتمع الجزائري الذي تغلب عليه ثقافة "الزعامة" و "الجهاز" على تسيير الحزب.

[1] عبد الناصر جابي، **الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل**، في علي خليفة الكواري وآخرون، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، مرجع سابق، ص ص 221 – 222.

- **الثقافة والتثقيف الحزبي (التعبئة)**: التي تتم من خلال التجديد الثقافي من طرف مثقفي الحزب حتى يتم تجديد الشباب الفكري للحزب واستخدام أدوات التثقيف الحزبي، وهو ما أثبتت قلة من الأحزاب قدرتها على الاحتفاء به مثل: [1]

-التعامل مع الحاسوب والإنترنت: حتى الآن ما تزال نسبة تتجاوز 50% من الأحزاب لا تملك بريدا إلكترونيا، ناهيك بموقع على الشبكة (وفق إحصاءات الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية) والمفارقة أن عشرات الأعضاء بحسب حجم الحزب يملكون ذلك، أما الأحزاب التي تملك موقعا على الشبكة فهي تبرز في المناسبات الانتخابية وبعد ذلك تختفي حتى حدث سياسي آخر.

-الصحف والدوريات: نسبة قليلة جدا التي تصدر دورية أو مجلة من الأحزاب ومعظم هذه الدوريات لا توزع في السوق، بل أنها لا تصل إلى كل أعضاء الحزب ناهيك على غالبية الجماهير.

-مراكز الدراسات: لا تتوفر معظم الأحزاب الجزائرية على مراكز دراسات، ولو متواضعة الإمكانات مما يعوق القدرة على صياغة برامج أو اقتراح معالجات علمية للقضايا، أو اتخاذ مواقف نقدية من مشاريع القوانين والبرامج الحكومية أو برامج الأحزاب المنافسة أو المعارضة، بالإضافة إلى الإسهام في تثقيف أعضاء الحزب.

ومنه يمكن القول بأن الوهن الثقافي الذي تعرفه الأحزاب السياسية الجزائرية عموما يؤدي إلى وهن تعبوي حتما الذي يقود إلى عدم القدرة على استقطاب الناخبين، مما يؤدي بدوره إلى هشاشة البنى التنظيمية، ويجعلها تستند في قوتها إلى كاريزما القائد، أو ما تقدمه السلطة للحزب من خدمات، وهي عوامل متغيرة لا تكفي لصناعة حزب قوي.

- **على مستوى البناء التنظيمي الحزبي**: عند مراجعة النظم الأساسية والداخلية للأحزاب، نجدها جميعا مستوفية للأسس التي تكفل الحياة الحزبية السليمة، وتضمن الالتزام والانضباط تحت طائلة الضوابط والروادع اللازمة غير أن مقارنة "النظري" ب"التطبيقي" تبين عكس ما تدعو إليه أغلب الأحزاب، ومن أمثلة ذلك:

-التداول على السلطة: سواء على مستوى الهرم القيادي (الرئيس، الأمين العام) أو القيادة التنفيذية (المكتب السياسي أو اللجنة التنفيذية أو نحوها) التي لا تقوم وفق ما يحدده القانون الداخلي، أي أن العملية الانتخابية لا تتكيف مع النظام، وتلتزم به عند إعادة انتخاب القيادات، فكأنها تجديد تلقائي، وأحيانا تتحكم فيها الولاءات الجهوية والمحسوبية★ والمناطقية والعصبية القبلية وسوء استغلال المال السياسي على رأسها الرشوة الانتخابية...الخ.

---

[1] عبد العزيز السيد، مرجع سابق، ص ص 395- 396.

★ توظف ظواهر الجهوية والمحسوبية في خطاب أغلب التنظيمات السياسية ونشاطاتها ولكن بدرجات متفاوتة فهناك أحزاب ذات قاعدة جهوية شبه اثنيه صارمة مثل حزب التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية، ولكي تكون مرشحا في قائمة انتخابية ينبغي أن تكون محسوبا على جهة من جهات الوطن حتى تضمن الفوز، ومن ثم فإن الأحزاب السياسية تساهم في تعميق الجهوية في ممارستها وتكرس منطق الجهوية عوض أن تجابهه، بالإضافة إلى استغلالها للمعطى الجهوي والعشائرية والعروشية ظواهر تستغل بكثرة لاسيما في المناطق الداخلية والأرياف كمنطقة القبائل، التي تصوت دائما لمصلحة حزبي جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية. في عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة والمجتمع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999، ص 214.

- واعترف "عبد العزيز بلخادم" أمينا عاما لجبهة التحرير الوطني بأن الفضل في جزء من الفوز الذي حققه الحزب في انتخابات مجلس الأمة يعود إلى العروشية والجهوية والفلوس ويقصد بها الرشوة الانتخابية، وهدد من يتعامل بهذه المقاييس غير النزيهة في الممارسة السياسية بالإقصاء من الحزب العتيد.

-المرأة: أغلب الأحزاب تدعو إلى الاهتمام بالمرأة★؛ وتنادي بأخذها مواقع قيادية، لكن في الحقيقة أن الأحزاب الجزائرية بصفة عامة أحزاب ذكورية سواء على مستوى القيادة أو على مستوى القاعدة، كما أن نسبة الأحزاب التي تتبوأ النساء الموقع الرئيس أو الأمين قليلة جدا.

-غياب الديمقراطية داخل الأطر الحزبية بشكلها الليبرالي أو المركزي.

-انعدام الشفافية والنزاهة بالإضافة إلى انتشار ظاهرة الزبونية★★.

-العلاقة الملتبسة مع السلطة: هناك مرشحون لرئاسيات الجمهورية، ترشحهم الأحزاب التي ينتمون إليها، لكنهم يدعون إلى مرشح الحزب الحاكم ويؤيدونه، ولا يؤيدون مرشح حزبهم، وأحزاب تتعارض إيديولوجياتها وبرامجها مع إيديولوجيات وبرامج مرشح بعينه لكنهم يدعون إلى انتخابه، كل هذه الأمور تتعلق بتجاوز النظام الداخلي للحزب خاصة عدم الالتزام بعدد الدورات ومواعيد عقد المؤتمرات الحزبية لاسيما العامة منها، وغياب مبدأ النقد والنقد الذاتي، وغياب المحاسبة التنظيمية، بالإضافة إلى الفردية والفئوية في اتخاذ القرارات [1].

ومنه يمكن القول، إن معوقات الأحزاب السياسية سواء على مستوى الدولة (القمع والترهيب) أو على مستوى الأحزاب نفسها من حيث المشاريع وطريقة التسيير أدى إلى هشاشة هذه التنظيمات وهيمنة العصبية القبلية والأبوية على الأداء السياسي للأحزاب، مما أدى إلى ضعف البناء التنظيمي السياسي للأحزاب وتراجع

★ وضع المشرع الجزائري في دساتير الجمهورية قوانين تسمح بالمساواة بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات باعتبارها من مواطني الدولة، وهي تمثل قاعدة انطلاق لسياسات تمكين المرأة من حقوقها السياسية وإقحامها في تشكيل الحكومات واعتلائها للمناصب السياسية والقيادية المختلفة ابتداء من دستور 1963 الذي يقر بالتساوي بين الجنسين وصولا إلى تعديل 2008 الذي عمل على ترقية الحقوق السياسية للمرأة من خلال مضاعفة حظوظها في النجاح خلال الاستحقاقات الانتخابية (نظام الكوتا)، ولكن الواقع عكس ما هو نظري إذ يبقى دور المرأة صوري في ممارسة السياسة كفاعلة وناشطة، ويعود ذلك إلى العديد من المعوقات والعوامل الاجتماعية أهمها: السلطة الأبوية، التنشئة الاجتماعية الذكورية التقليدية والإرث الثقافي المشحون بالأفكار السلبية عن المرأة وقيود الأعراف والتقاليد. للمزيد حول المشاركة السياسية للمرأة أنظر:

- رابح كمال لعروسي، **المشاركة السياسية وتجربة التعددية الحزبية في الجزائر**، دار قرطبة، ط 1، الجزائر، 2007.
- ميثاق الأمم المتحدة، منشورات اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايته، قصر الشعب، الجزائر.
- أشرف عوض وآخرون، **دور المرأة في الحياة السياسية**: دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة العربية والغربية، المركز الديمقراطي العربي
- مسراتي سليمة، **المرأة الجزائرية وحق الترشح في المجالس المنتخبة بين الاعتراف القانوني ومحدودية الممارسة**، مجلة الفكر، جامعة محمد خيضر –بسكرة، العدد 8، نوفمبر 2012.

★★ الزبونية هي تلك العلاقات التي تربط جماعات الولاء بالسلطة الحاكمة، وهي علاقة تقوم على تعميم الفساد المالي، وخلق فئات مستفيدة، مهمتها الدفاع عن السلطة السياسية، والترويج لها، مقابل تلك الامتيازات المالية، وهذا بسبب سيطرة السلطة الحاكمة على مصادر الدخل، وانتشرت الزبونية في أغلب الأحزاب الجزائرية وعلى رأسهم حزب جبهة التحرير الوطني ومختلف التنظيمات التابع لها منذ عام 1962، حيث شكلت الجبهة حزب العصبيات أو الشلل الحديثة(les nouveaux clons) ، وجندت نفسها في وسط مغلق وسط قدماء المجاهدين وأبناء الشهداء الذين يعتبرون الجبهة ممثلهم السياسي وهي تبحث عن الريع وتعمل على تقوية مراكزها ونفوذها بواسطة زبائن الدولة والحزب، ومع بروز التعددية الحزبية أصبحت ظاهرة الزبونية ثقافة مميزة للأحزاب السياسية الكبرى، وطغى على العملية السياسية العنصر الشخصي، وما يرتبط بها من غياب الرسمية، الفردانية والولايات الشخصية التي تقوم بدور كبير في النشاط الحزبي ولجوئها إلى كل ما يؤدي إلى الفساد السياسي والاجتماعي الذي يضرب وينخر في عمق المجتمع الجزائري عن بومدين طاشمة، **مدخل إلى علم السياسة**، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013، ص 180. للمزيد انظر:

- نوري دريس، **الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة** مقاربة سوسيولوجية للعلاقة الدولة- المجتمع، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف-2، الجزائر، 2016.
- فضيل دليو، **الزبونية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد 1، المجلد 4، سطيف، الجزائر، 2007.
- عبد الرحيم حافظ، **الزبونية السياسية في المجتمع العربي** قراءة اجتماعية – سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان، 2006.

[1] عبد العزيز السيد، مرجع سابق ص ص 396 – 397.

مكانتهم داخل المجتمع، مما أدى إلى بروز ظاهرة مقاطعة الانتخابات في العديد من الاستحقاقات الانتخابية والامتناع عن التصويت والعزوف الانتخابي.

خلاصة:

تعد الأحزاب السياسية من أهم التنظيمات السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي وضمان استمراره منذ نشأتها سواء باختلاف الأنظمة التي تنتمي إليها، فهي تؤدي دورا مهما في تنشيط الحياة السياسة، من خلال الوسائل التي تعتمدها، وذلك من خلال مساعدة الناخبين في تكوين آرائهم، وضمان الانتقال السلمي للسلطة، والرقابة على أعمال الحكومة، وغيرها من الوظائف والأدوار التي تقوم بها الأحزاب السياسية، ولكن في السنوات الأخيرة شهد العالم عددا من المتغيرات الأساسية التي طالت جوانب الحياة المعاصرة في كافة دول العالم على اختلاف تكويناتها ومستويات تقدمها، ولقد أثرت تلك المتغيرات على أسلوب الحياة ونسق العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لدى سائر الأمم.

أما بالنسبة للجزائر فإن نشأة وتطور الأحزاب السياسية فعرفت نوعا من الخصوصية على غرار دول العالم الثالث التي سعت لإنشاء الأحزاب للتخلص من هيمنة الاستعمار، وعد الاستقلال عرفت الجزائر هيمنة الحزب الواحد الذي انهار بعد جملة من الانتفاضات والمظاهرات بوضع دستور 1989 الذي أقر بالتعددية السياسية وظهور عدد كبير منها، الذي أدى بالنظام السياسي إلى فرض جملة من القوانين والقيود التي تمنع بموجبها الظهور والانتشار العشوائي لها، كما تناولنا بالدراسة تصنيف الأحزاب السياسية عموما والجزائرية خصوصا وكذا الوظائف التي تقوم بها.

بالإضافة إلى دراسة دمقرطة الأحزاب السياسية التي أدت إلى سيادة شخصنة الأحزاب وهيمنة الأوليغارشية الحزبية وبالتالي لا توجد ديمقراطية داخلها، بل هي مجرد شعارات تتغنى بها أثناء الحملات الانتخابية، وأخيرا تمت دراسة معوقات الأداء الحزبي في الجزائر انطلاقا من المعوقات التي تفرضها الدولة وصولا إلى العوامل الذاتية للأحزاب السياسية التي تسهم في جعلها هشة وضعيفة غير قادرة على معرفة وبلورة حاجات ومطالب الأفراد وحل مختلف مشاكلهم أو نقلها إلى أصحاب القرار لدراستها وإيجاد حلول ناجعة لها.

الفصل الرابع:

السلوك الانتخابي: النماذج النظرية، الأنماط والمحددات

تمهيد

أولا: الاهتمام الأكاديمي بدراسة السلوك الانتخابي ودلالاته.

ثانيا: النماذج النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي.

ثالثا: أنماط السلوك الانتخابي.

رابعا: محددات وآثار السلوك الانتخابي.

خلاصة

تمهيد:

تعتبر الانتخابات جزء من الديمقراطية وآلية من آلياتها؛ ومن الأشكال الأساسية للمشاركة السياسية، فعند حصول المواطن على حق التصويت في الانتخابات؛ أصبح صاحب القرار والسيادة في الدولة ومشارك فعال في الحياة السياسية، وهنا ظهرت أهمية الانتخابات بالنسبة للفرد والعملية الديمقراطية ككل، فاتجه الاهتمام بدراستها فظهر علم اجتماع الانتخابات الذي يختص بدراسة العملية الانتخابية كحقل اجتماعي سياسي يهتم بالجانب الاجتماعي في العملية الانتخابية، واستطاع هذا العلم أن يطور الأنظمة الانتخابية، وآليات القياس، كما اهتم بدراسة السلوك الانتخابي الذي أصبح أحد أهم محاوره.

والسلوك بشكل عام هو مجموع الأفعال والممارسات وردود الأفعال التي تصدر عن الفرد، الذي بدأ الاهتمام به مع ظهور المدرسة السلوكية؛ وبانتقالها إلى المجال السياسي بدأ الاهتمام بالسلوك السياسي من خلال التقصي والبحث في السلوكيات السياسية، التي تصدر عن رجال السياسة والعاملين بها بهدف الوصول إلى أهم الدوافع والتصرفات والأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات، وهل يمكن أن تتكرر نفس السلوكيات إذا ما تكررت نفس الظروف، هذا الاهتمام بالجانب السلوكي السياسي، وضع أمام أعيننا تساؤلا هاما حول السلوكيات التي تصدر من الناخب أثناء أدائه للتصويت، ومن هنا بدأ الاهتمام بالسلوك الانتخابي.

ويتغير السلوك الانتخابي نتيجة مجموعة من العوامل والمحددات التي تؤثر فيه، فقد يأخذ هذا التغيير الاتجاه السلبي بالتحول من ناخب مصوت إلى ناخب ممتنع عن التصويت أو ما يسمى بالعزوف الانتخابي، أو يبقى الناخب ملتزما بالتصويت، وذلك حسب تأثره بالعوامل الفاعلة في الساحة السياسية أثناء العملية الانتخابية.

ومن أجل التعرف على السلوك الانتخابي سوف نتناول في هذا الفصل مجموعة من المحاور الأساسية يتمثل أولها في الاهتمام الأكاديمي بدراسة السلوك الانتخابي ودلالاته السياسية، الاجتماعية، النفسية والعقلانية، وتوضيح محددات وآثار السلوك الانتخابي، وأنماط السلوك الانتخابي، بالإضافة إلى النماذج النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي وهم النموذج البيئي، النموذج الاجتماعي النفسي، نموذج الاختيار العقلاني (النموذج الاستراتيجي)، نموذج التفسير بالاتجاهات.

أولا: الاهتمام الأكاديمي بدراسة السلوك الانتخابي ودلالاته

1. الاهتمام الأكاديمي بدراسة السلوك الانتخابي: تعتبر العملية الانتخابية الدعامة الأساسية للنظام الديمقراطي، ومن أجل دراسة العملية الانتخابية وما يحيط بها من أحداث وجب علينا تتبع التراث النظري الذي يهتم بدراسة تبعاتها ويعتبر السلوك الانتخابي أهمها، ومن أجل معرفة العوامل المؤثرة فيه برزت مجموعة من الدراسات العلمية في البلدان الغربية.

ظهر في مجال السلوك السياسي كم هائل من النظريات السياسية التي تحاول تفسير السلوك الانتخابي، وعلى الرغم من كثرتها صرح الباحثون في العلوم السياسية بقصورها، ويعزون هذا القصور إلى مجموعة من العوامل أهمها النفسية والاجتماعية، وعلى مر السنين سعى الباحثون في (السياسة، علم الاجتماع، علم النفس) إلى توظيف نظريات علم النفس وعلم الاجتماع لتفسير ودراسة السلوك الانتخابي[1]، ونلاحظ بان على الرغم من الكم الهائل من النظريات المصرح بها في العلوم السياسية حول السلوك إلا أنها اعتبرت ناقصة لذلك وجب توظيف نظريات علم النفس وعلم الاجتماع للإلمام بالسلوك السياسي من كل الجوانب.

وتشير الأدبيات السوسيو سيكولوجية إلى أن بداية الاهتمام بدراسة السلوك الانتخابي كانت في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، وأن هناك فجوة كبيرة بين العالم الثالث والعالم الغربي في الاهتمام بهذا الموضوع، إذ لم تنشغل بلدان العالم الثالث كثيرا بفحص مختلف جوانب العملية الانتخابية عموما والسلوك الانتخابي خصوصا [2]، ومن يجب الإشارة إلى أن دراسة السلوك الانتخابي لم يلق الاهتمام والدراسة والتمحيص في بلدان العالم الثالث على غرار الدول الغربية.

وإثر ازدياد الاهتمام الغربي بدراسة السلوك الانتخابي وُسِّعَتْ دائرة المهتمين بدراسته، ولم يبقى مقتصرا على علم السياسة بل تعداه إلى علم الاجتماع وعلم النفس، مما أدى إلى ظهور العديد من النظريات التي تفسره حسب المجال الذي تنتمي إليه، ورغم هذه الكثرة والتنوع في التخصصات أكد "إلدرسفيلد Eldersveld" سنة 1951 مدى صعوبة فهم السلوك الانتخابي بالاعتماد على الجوانب النظرية فقط، وأن الفهم المتكامل يتطلب إجراء دراسات ميدانية عنه في مجالي علم الاجتماع وعلم النفس[3].

نلاحظ بأن على الرغم من توسيع دائرة الاهتمام بالسلوك الانتخابي الذي لم يبقى حكرا على علم السياسة وتعدى إلى التخصصات الأخرى لإثرائه، وظهور نظريات تفسره في مختلف التخصصات إلا أن هذا التنوع اثبت مدى صعوبة فهم السلوك الانتخابي نظريا فقط، مما أدى إلى ضرورة دراسته ميدانيا.

ومن أجل الوصول للفهم المتكامل لدراسة السلوك الانتخابي طَور بُحّاث علم النفس (الأمريكيين خاصة) لعدة عقود طرائق وأساليب متعددة لدراسة السلوك الانتخابي، من أشهرهم "لازرسفيلد" و"فيليب Philip"

---

[1] إبراهيم مرتضى إبراهيم الأعرجي، **السلوك الانتخابي وعلاقته بعدالة العالم لدى طلب جامعة بغداد** دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق 2010، مجلة كلية الآداب، العدد 98، 2010، ص 531.

[2] محمد شاعة، مرجع سابق، ص 44.

[3] إبراهيم مرتضى إبراهيم الأعرجي، مرجع سابق، ص 531.

وتمخضت أعمالهم في ظهور مدرستين تعنى بدراسة وتفسير السلوك الانتخابي: مدرسة كولومبيا ل"لازرسفيلد " وفريقه؛ ومدرسة ميشيغان ل"فيليب Philip" وفريقه، وكلا المدرستان تتبنيان مفاهيم علم النفس الجشطلتي★.

وأكدت هاتان المدرستان أهمية تأثير العوامل النفسية والاجتماعية على السلوك الانتخابي، ففتحت الباب للباحثين لدراسة تأثير المتغيرات مثل: الحاجات، الدوافع، التعصب، الدين، المستوى الاقتصادي، الاتجاهات والسمات الشخصية على السلوك الانتخابي.

وخلصت هاتان المدرستان من دراستهما للسلوك الانتخابي لأكثر من خمسة عقود إلى نتيجة مفادها أن السلوك الانتخابي محكوم بمجموعة من الاتجاهات، القيم، الرغبات والمعتقدات، ودعت الباحثين في مجالي علم النفس والاجتماع إلى إجراءات مستفيضة حول الاتجاهات، القيم، الرغبات والمعتقدات ... وتأثيرها المتتابع في السلوك الانتخابي [1].

ويعتبر تطور علم السياسة أساس ظهور الاتجاه السلوكي الذي يعتبر بمثابة محاولة لربط الظاهرة السياسية من خلال دراسة السلوك الذي يخضع لجملة من العوامل الاجتماعية والنفسية، التي وجب دراستها امبريقيا لتفسير السلوك من خلال توظيف اقترابات ومناهج ومعايير التحقق، واختبار الصدق أو صحة الافتراضات، وفقا لمبادئ وقواعد محددة، وتقاليد وأسس البحث الإمبريقي الحديث.

كما تعددت البحوث العلمية السياسية في دراسة السلوك الانتخابي، الذي تم الاهتمام فيه بالنظريات السلوكية فيما يحدث في التجارب الديمقراطية؛ فبرزت دراسات كل من "دويتش" و"ليبست" و"ليرنر D.Lerner" و"دال R.Dahl" الذين حاولوا تحليل الظاهرة السياسية من خلال المدخل السلوكي، وتم استخدام التحديد الكمي، وأثمرت هذه الجهود إلى مجموعة من النظريات تأتي في المقدمة "**نظرية التبعية لكارل دويتش**" الذي يرى بأن السلوك الانتخابي هو نتيجة عملية التعبئة الناجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية [2]، نلاحظ أن السلوك الانتخابي ناتج عن عملية الاستقطاب والتعبئة التي يخضع لها المواطن، أين تم قياس التعبئة كميا، ليكشف عن العلاقة بين المتغيرات الاجتماعية والطبقية وميول الأفراد عند الإدلاء بأصواتهم في صناديق الانتخاب.

وعموما يمكن القول، على الرغم من كثرة المساهمين في نشأة ودراسة السلوك الانتخابي الأكاديمي، إلا أن أبوة هذا الميدان تعود إلى الباحث الفرنسي "أندري سيغفريد André Siegfried"، الذي يعتبر المرجعية لدراسة السلوك الانتخابي، التي تبرز في كتاب "**الجدول السياسي لغرب فرنسا في ظل الجمهورية الثالثة** ★Tableau

---

★ الجشطلت (Gestalt): هو أصل التسمية التي تبنّتها هذه المدرسة وانتسبت إليها، ويعني باللغة الألمانية كلاً مترابط الأجزاء باتساق وانتظام، تُضفى عليه سمة الكل وتميزه عن مجموع أجزائه ، بحيث تكون الأجزاء المكونة له في ترابط دينامي فيما بينها من جهة، ومع الكل ذاته من جهة أخرى. فكل عنصر أو جزء من (الجشطلت) له مكانته ودوره ووظيفته التي تتطلبها طبيعة الكل، كما تدل لهذا سميت الجشطلتية بعلم النفس الشكلي.للمزيد أنظر: بول جبيوم، (Configuration) الكلمة على معنى الشكل أو الصيغة الإجمالية **علم النفس الجشطلت**، ترجمة: صلاح مخيمر وميخائيل رزق، دار الحماسي للطباعة، ط1، القاهرة، 1963.

[1] ابراهيم مرتضى ابراهيم الأعرجي، مرجع سابق، ص 532.

[2] بيرتراند بادي، **التنمية السياسية**، ترجمة: محمد نوري المهداوي، تال للطباعة والنشر، ط1، ليبيا، 2001، ص ص 23 – 24.

★ André Siegfried, **Tableau politique de la France de l'Ouest sous l'///E République**, Armand Colin, 1913, reprint Imprimerie nationale, 2005.

Politique de la France de l'Ouest sous la Troisième République" عن المشهد السياسي بفرنسا سنة 1913، التي تعتبر بمثابة شهادة ميلاد علم الاجتماع الانتخابي، ولكن مع قدر معين من العلوم السياسية الفرنسية، كما افتتح تقليدا لا يزال مستمرا حتى اليوم يعرف ب "التحليلات السياقية أو البيئية" [1].

ومنه يمكن القول بأن "سيغفريد" أب علم اجتماع الانتخابات لوضعه للتحليلات السياقية أو البيئية المفسرة للسلوك الانتخابي؛ من خلال وضعه لجملة من التساؤلات حول الامتدادات السياسية للجغرافيا البشرية، واقتراحه الإحاطة بالعوامل المفسرة للسلوك الانتخابي في فرنسا.

بالإضافة إلى إسهامات "فرانسوا قوجيل François Goguel" الرائدة في مجال جغرافيا الانتخابات بفرنسا منذ عام 1945، من خلال بحوثه من بينها "**دراسات في سوسيولوجية الانتخابات**" الذي يقوم على تطوير الدراسة المنهجية للسلوك الانتخابي، كما نشرت المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية بباريس مجموعة من أعماله العلمية حول الانتخابات [2].

ومنه يمكن القول بان سيغفريد وبعده قوجيل استطاعا أن يضعا شهادة ميلاد علم الاجتماع الانتخابي من خلال دراستهما المستفيظة العلمية الامبريقية حول الانتخابات في فرنسا، من جميع الاتجاهات انطلاقا من الجانب البيئي التي عمل قوجيل على تطويرها منهجيا.

وعلى غرار الباحثين الفرنسيين استطاع الباحثين الأمريكيين بعث علم اجتماع الانتخابات من جديد خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين، حيث دشن "بول لازرسفيلد Paul Lazarsfeld" طريقة الاستقصاء من خلال المقابلات أثناء الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 1940، وحاول في كتابه "**اختيار الشعب كيف ينظم الناخب عقله أثناء الحملة الرئاسية**★" سنة 1948 الكشف عن الطريقة التي يتشكل، يتحول ويتطور بها رأي الناخب تحت تأثير الدعاية الإعلامية التي يخضع لها، إلا أن الكثير من الناخبين اتخذوا قرار التصويت قبل انطلاق الحملة الانتخابية متأثرين بالمحيط الذي يعيشون فيه، ومنه استنتج هؤلاء الباحثون أن الفرد يفكر سياسيا كما يكون اجتماعيا.

كما نشرت دراسة حول "**الناخب الأمريكي**★★" لتؤكد أن الفرد يكون سياسيا كما يكون اجتماعيا، علي الرغم من أنها قامت بالتركيز أكثر على الخصائص النفسية للناخب [3]، بالإضافة إلى دراسة "أنتوني داونز★★★" سنة 1957 قام بالتركيز على الناخب العقلاني واستعمال المتغيرات الاقتصادية، ومنذ ذلك الحين تضاعفت الدراسات العلمية حول السلوك الانتخابي، لاسيما في انجلترا وألمانيا، أما في فرنسا فيبرز CEVIPOF التابع

---

[1] Jean-Yves Dormagen, Daniel Mouchard, **Introduction à la Sociologie Politique**, Edition de Boeck Université, 2007, p 162.

[2] محمد السويدي، مرجع سابق، 1990، ص 149.

★ Paul Lazarsfeld, Bernard Berelson and Hazel Gaudet, Op. cit.

★★ Campbell, Angus, Philip E. Converse, Warren E. Miller, and Donald E. Stokes, **The American Voter**, John Wiley & Sons, New York, 1960.

[3] فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، لبنان، 1998، ص 313.

★★★ Anthony Downs, **An Economic Theory of Democracy**, harper, New York, 1957.

للمؤسسة الوطنية للعلوم السياسية كمركز رئيسي لدراسات علم الاجتماع الانتخابي، وغطت دراساته تقريبا كل الاستشارات الوطنية منذ أكثر من أربعين سنة [1].

بناء على الدراسات السالفة الذكر يمكننا القول، حظي السلوك الانتخابي باهتمام أكاديمي واسع من خلال استفادته بمساهمات كل من المدرسة الفرانكفونية والأنجلوساكسونية، مما زاد في تعميق التعدد الفكري في دراسة هذا الموضوع، كما أن الدراسة الإحصائية والرياضية لهذا الموضوع جعلته يتفق مع مختلف المواد العلمية بسبب دقة نتائجه، وتعتبر دراسة السلوك الانتخابي أحد أهم محاور علم اجتماع الانتخابات الذي يختص بدراسة العملية الانتخابية كحقل اجتماعي سياسي يهتم بالجانب الاجتماعي فيها، الذي استطاع أن يطور الأنظمة الانتخابية، وآليات القياس نظرا لأهمية الانتخابات للفرد والعملية الديمقراطية ككل.

2. دلالات السلوك الانتخابي: هو فعل يقوم به المواطنون في المناسبات الانتخابية، سواء لاختيار الرئيس الذي سيحكمهم أو لاختيار ممثليهم في المجالس الوطنية، الولائية، البلدية، أو للإجابة عن سؤال استفتائي طرح عليهم، أو للمصادقة على قانون أو دستور أو اتفاقية، ويمكن تمييز إمكانيات أساسية للسلوك الانتخابي، تتمثل في المشاركة في الانتخابات بالتوجه إلي مكاتب التصويت في اليوم المحدد لها، ليقوم باختيار المرشح المناسب لآرائه وميولاته، أو حتى يضع بطاقة انتخابية بيضاء أو ملغاة، بالإضافة إلى عدم الذهاب للإدلاء بالصوت، سواء كان الناخب مسجلا في القوائم الانتخابية أم لا؛ ما يعرف بمقاطعة الانتخابات أو العزوف الانتخابي التي أصبحت ظاهرة متزايدة الانتشار تتطلب إعادة النظر في أسبابها وسبل القضاء عليها أو التخفيف من حدتها.

ومن أجل معرفة دلالات السلوك الانتخابي للفرد تَطرح مجموعة من الأسئلة نفسها بقوة حول الدوافع التي تجعل الفرد أن يتجه لمكاتب الاقتراع والإدلاء بصوته أو يمتنع عن ذلك؟ وما هي الدلالات التي يحملها السلوك الانتخابي للفرد بشكل عام؟، فالسلوك الانتخابي يحمل الكثير من الدلالات والمعاني يمكن تصنيفها كما يلي:

أ. **الدلالات السياسية:** أثبتت الدراسة التي قام بها كل من Nie, Verba, Lester, Evert بمدينة نيويورك الأمريكية بين عام 1962 و1968 أن خلفية التصويت تتجلى في محاولة المواطن لإبراز مدى ولائه للنظام السياسي أكثر من أي شيء آخر، فهو إما يمنح الشرعية للحكام ويساندهم بتزكيته لهم، وتمكينهم من تطبيق برامجهم التي جاؤوا بها، أو العكس فيعبر عن رفضه لنظام حكم معين ولسياسة معينة [2].

نلاحظ أن التصويت من الناحية السياسية دليل على إرادة المواطنين للسلم والسلام ومدى ولائهم للنظام القائم، وبالتالي يغلق المجال أمام أي ردود أفعال عنيفة من المحكومين اتجاه الحكام، الذين عبروا بتصويتهم عن اختيار من يمثلهم، بكل حرية تعبيرا عن وجوده وفعاليته داخل النسق السياسي في المجتمع، أما الناخب الذي لا يتجه للتصويت لاعتقاده أنه سيقول كلمته بالعزوف عن الانتخابات، وأنه سيؤثر على القرارات المتخذة في البلاد.

[1] غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، 2005، ص 85.

[2] إسماعيل علي السعد، **الأصول السياسية للتربية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة، 2012، ص 173.

وبالتالي فالتصويت عبارة عن سلوك يحاول المواطن من خلاله إبراز مدى ولائه للنظام السياسي، فهو إما يساند النظام السياسي بتدعيمه وإعطاء صوته له لإضفاء الشرعية للحكام، بمساندة قوانينهم والسماح لهم بتطبيقها، أو يسلك الاتجاه المعاكس ويرفض المعطيات والاختيارات المعروضة أمامه في الساحة السياسية، ويكون سلوك المواطن في جو يسوده السلم والابتعاد عن العنف بكل أشكاله.

ب. الدلالات الاجتماعية: تدل المشاركة في التصويت من الناحية الاجتماعية على مدى انتماء الناخب إلى وحدة اجتماعية معينة، وتنشط الشعور لديه بالانتماء، وباعتبار أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه يميل إلى التماثل مع أفراد جماعته أو مجتمعه يتبنى أفكارهم وقيمهم ومعاييرهم وسلوكياتهم ويشاركهم فيها، لذا يمكن فهم وتفسير سلوك الناخب بالتوجه إلى صناديق الاقتراع أو مقاطعتها بأنه فعل يماثل أفعال أفراد مجتمعه أو جماعته التي ينتمي إليها لكي لا يبدو مختلف عنهم.

ج.الدلالات النفسية: تتزايد نسبة المشاركة في الانتخابات في الأزمات والحروب، لأن الأفراد في هذه الفترات يسعون إلى إشباع حاجاتهم النفسية الفطرية للأمن والاستقرار من خلال أداء واجبهم الانتخابي [1]، كما يرى البعض أنه يوجد لدى الناخبين قلق كامن حتى بعيدا عن الفترات الاستثنائية، وهو استمرار للقلق الطبيعي الموجود لدى الإنسان.

ويعد التصويت وسيلة جيدة لتحرير القلق والتخلص منه، من خلال اتخاذ دور نشط وفعال، عوض الاستسلام السلبي للأوضاع الراهنة، وقد يكون سبب ذلك القلق والخوف من المستقبل غير الأكيد في حالة عدم استقرار الوضع السياسي، أو الخوف من الفوضى، والحرب الأهلية...الخ، كما يمكن أن يكون التصويت أيضا دليل على أن الناخب يسعى إلى التخفيف من قلقه، ومن التوتر الذي يسببه له إهماله لأحد واجباته المدنية أو العكس يشعر بمتعة ممارسة حقوقه.

د. الدلالات العقلانية: يدل السلوك الانتخابي للأفراد على أنه محاولة لتحقيق مصالحهم الشخصية، الجماعية، أو حتى المصلحة العامة للمجتمع، وما هي إلا ترجمة للشكل المقبول للمصالح الخاصة اجتماعيا؛ بعد حسابات عقلية ومجموعة مقارنات يقوم بها الفرد قبل اتخاذ سلوك انتخابي معين حسب الحاجات المادية والمعنوية التي يمكن لهم أن يكتسبوها من خلال ذلك السلوك، أي أن السلوك الانتخابي يتم بدافع تحقيق المصلحة [2].

نلاحظ بان السلوك الانتخابي من هذه الناحية ما هو إلا ترجمة لجملة من الحسابات العقلية والفاضلات التي يقوم بها الناخب حول مقدار الفائدة التي سوف تعود عليه جراء توجهه لصناديق الاقتراع أم لا، فإذا كانت هناك تحقيق لمصلحته فسوف يكون سلوكه ايجابيا، أما إذا كان العكس فإنه لن يقوم بالتصويت.

ويرى "فيليب برو" أن دافع تحقيق المصلحة يلعب دورا ثانويا فقط في تفسير السلوك الانتخابي، وذلك للأسباب التالية: [3]

---

[1] عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة والمجتمع**، مرجع سابق، ص 184.
[2] فيليب برو، مرجع سابق، ص ص 323 -326
[3] المرجع السابق، ص ص 324 -326.

✓ العقلانية ليست وحدها التي تحرك سلوك الفرد عند إقدامه على التصويت، فهناك شخصيته الواعية وغير الواعية ونظامه النفسي الذي يؤثر على الجانب العقلي.

✓ الناخب لا يعرف بصفة جيدة مصالحه الخاصة، بفعل فقدانه للمعلومات الكافية أو جراء الحصول أحيانا على كم هائل ومتناقض منها.

✓ الناخب يبقى دائما مترددا حول المرشح أو السياسة التي يمكن أن تحقق مصالحه، لأنه يجهل الطريقة المثلى التي توصله إليها.

ومنه يتضح أن السلوك الانتخابي معرض للتقلب والتغير نتيجة نزوع الناخب إلي تغيير الولاء في الانتخابات في كل عملية انتخابية حسب الأوضاع الاجتماعية، الثقافية والسياسية للمواطن، ويحمل هذا السلوك دلالات متعددة سياسية، اجتماعية، نفسية وعقلانية وهو ما يعكس تعدد العوامل والمحددات المتحكمة في هذا السلوك.

ثانيا: النماذج النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي

أدى تداخل التحليل النظري مع عدد من المجالات المعرفية كعلم الاجتماع وعلم النفس والتربية وغيرها من العلوم إلى بروز مقاربات نظرية ودراسات ميدانية مختلفة للدول الغربية، التي تسعى جاهدة لتحليل وتفسير السلوك الانتخابي مهما كانت طبيعة الانتخابات سواء رئاسية، تشريعية أو محلية، لتحديد دوافع سلوك الناخب ووضعه في إطاره السياسي، التاريخي، الاجتماعي والنفسي، ومن أجل معرفة سلوك الناخبين تعددت المقاربات والنماذج النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي، وسنحاول التعرض إلى أهمها وذلك للاستفادة منها خلال هذه الدراسة.

1. النموذج★ البيئي: ينحدر هذا المدخل من علم البيئة و يعرف بالايكولوجيا★، ويرتكز على دراسة الكائن الحي ومسألة علاقته ببيئته الحسية وغير الحسية التي يعيش فيها، وتم استغلاله في العلوم الاجتماعية والسياسية.

ويقوم هذا النموذج بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية بين المحيط البيئي بكل أجزائه والسلوكيات الاجتماعية والسياسية للمواطنين، استنادا إلى الحصيلة المعرفية التي يتيحها المحيط سواء من الجانب المادي أو المعنوي، واستخدم هذا النموذج في دراسة السلوك الانتخابي، خاصة مع أعمال الباحث الفرنسي "سيغفريد" في مجال الانتخاب الجغرافي[1]، ومنه نستنتج بأن السلوك الانتخابي مبني على مدى تفاعل الفرد وترابطه بالبيئة التي ينتمي إليها، وينقسم النموذج البيئي إلى التفسير الجغرافي والتفسير التاريخي:

★ النموذج (Model): هو عبارة عن تجريد يعمل على تنظيم وتبسيط رؤيتنا للواقع من خلال تمثيل خواصه الجوهرية، وهو يستخدم عادة من قبل العلماء من أجل تعميق رؤيتهم لظاهرة لا يمكن ملاحظتها بشكل مباشر. شاقا فرانكفورت ناشمياز ودافيد ناشمياز ، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: ليلى الطويل، ورد للنشر والتوزيع، ط1، دمشق، سوريا، 2004، ص 61.

★ الايكولوجيا (Ecologie): يعني مصطلح الايكولوجيا باليونانية البيت أو مكان السكن، وقد استعمل لأول مرة من قبل عالم البيولوجيا الألماني "أرنست هاكل Ernest Haekel" في القرن 19، وذلك للتعبير عن تأثير البيئة على بنية ما، أو مؤسسة معينة، ومصطلح "ايكولوجيا" لا يعني في الواقع مجرد تحليل تأثير البيئة الإقليمية على السلوكيات الاجتماعية فحسب، بل هو أكثر اتساعا ويمتد إلى دراسة هذه السلوكيات انطلاقا من النتائج المحصل عليها في إطار الوحدات الإقليمية، والتي يطلق عليها أحيانا الجماعية أو المشتركة النتائج الانتخابية المحصل عليها على مستوى هذه الجماعات، والتي تتضح من خلال خصائص الجغرافيا الاجتماعية أو التاريخية

Nonna Mayer, **Sociologie des Comportements Politiques**, Armand colin, Paris, 2014, p 61

[1] Philippe Veitl, **Territoire du Politique: Lecture du Tableau politique d'André Siegfried**, Politix, Vol 8, N° 29, 1995, p 103. Voir aussi :

-Dominique Chagnollaud, **Science Politique : Elément de Sociologie Politique**, Paris: Dalloz, 2004, p 160.

1.1. التفسير الجغرافي: يقوم على أساس وجود علاقة بين المنطقة الجغرافية والسلوك الانتخابي، فالعوامل الجغرافية تؤثر على سلوك الناخبين، ويرجع استعمال هذا النموذج في البداية إلي "سيغفريد" عند دراسته العلاقة بين طبيعة الأرض والسلوك الانتخابي، واعتمد على متغيرات ثقيلة ترتبط أساسا بالجغرافيا مثل: جيولوجيا الأرض أو التربة (غرانيتية أو كلسية)، طبيعة العمران (السكان متجمعون أم متفرقون)، نظام الملكية (ملكية كبيرة أم صغيرة)، الممارسة الدينية (ضعيفة أم قوية)، وتوصل إلى أن الاختلاف الاجتماعي والسياسي يتشكل على أساس الاختلاف الجيولوجي، وهنا وضع قانونه الشهير "الغرانيتي يصوت لليمين، والكلسي يصوت لليسار"[1].

ويمكن تفسير قانون "سيغفريد" حول التصويت على أساس جيولوجي نظرا لما تتميز المنطقة ذات الطبيعة الغرانيتية (بفضل حفظها للماء) والتي تدل على كثافة سكانية ضعيفة وسكان متناثرون وملكية كبيرة، وبنية اجتماعية تدرجية مهيمنة من خلال صورة الإقطاعي والكاهن، وبالمقابل المنطقة ذات الطبيعة الكلسية (بسبب قلة مائها) تتميز بكثافة سكانية عالية وتجمع سكانها، وملكية صغيرة وخارجة عن النصرانية وعادلة.

وهنا نلاحظ مدى إصرار الباحث على حتمية وجود علاقة وثيقة بين جيولوجيا الأرض والموقف السياسي، حيث يؤكد أنه لا يمكن ملاحظة شخصية المواطن السياسية، ولا حتى تصورها أو فهمها خارج شروط الوسط الذي يعيش فيه، ولكن هذه الملاحظات والاستنتاجات غير كافية لتحديد السلوك الانتخابي، لذلك أجريت بعض الدراسات في مناطق أخرى من فرنسا فندت ما جاء به "سيغفريد" وبينت استحالة إقامة توازن حقيقي بين النظام العقاري والسلوك الانتخابي.

كما اهتم "قوجيل" بهذا النموذج أكثر في بداية الثمانينات الذي قام بتطويره، باهتمامه بمجموعة من الأبحاث حول جغرافيا الانتخابات بفرنسا، وتوضيحه للعلاقة بين الاختلافات الجغرافية للمقاطعات الكبرى مع القانون العام المدني، والأبنية الاجتماعية للاتصالات الانتخابية، التي أنتجت سلوكيات مختلفة للناخبين، ولم ينفي تأثر هذه السلوكيات بالتنشئة الاجتماعية، وردود الأفعال الناتجة عن شروط الانتخابات، إلا أنه أكد ضعف العوامل الثقافية القديمة على فهم وتوحيد آثار أجهزة الاتصالات الاجتماعية وعجزها عن تفسير ردود الأفعال الانتخابية أمام مختلف الظواهر الانتخابية[2].

نستنتج أن "سيغفرويد" من وضع اللبنة الأولى لدراسة النموذج البيئي للسلوك الانتخابي إلا إن إصراره على حتمية العلاقة بين جيولوجيا الأرض والموقف السياسي، استدعت تركيز الباحثين أكثر حول هذا النموذج الذين فندو ذلك فيما بعد، خصوصا بعد دراسات "قوجيل" حول جغرافيا الانتخابات التي قامت بتوضيح العلاقة بين المجال الجغرافي والقانون العام المدني؛ الذي أكد أهمية دور التنشئة الاجتماعية في توجيه السلوك الانتخابي للفرد.

2.1. التفسير التاريخي: يعتبر "بول بوا Paul Bois" رائد هذا النموذج، الذي يرى أنه لا يمكن تفسير السلوك الانتخابي بالتركيز على العوامل الجغرافية، الديموغرافية والدينية وتجاهل العامل التاريخي، لأن المجموعات

[1] Nonna Mayer, op.cit, p 62.
[2] Pascal Perrineau et Dominique Reynié, **Dictionnaire du Vote**, op.cit, pp 638-639.

والكتل الاجتماعية والديموغرافية لهما جذورهما في التاريخ، ومتأصلة في الماضي وليست نتاج الحاضر فقط، بل نتاج تراكمات تاريخية، وبالتالي فالمجموعات الاجتماعية لم تكن مجردة من الأفكار والتقاليد والعادات القديمة الخاصة بمجتمعاتها الأصيلة، على الرغم من أن "سيغفريد" أشار إلى العامل العرقي والاقتصادي والاجتماعي كميراث للشعوب، إلا أنه وضعها في نفس ميزان الحاضر، ولم يعطها أهمية كبيرة، ويؤكد "بوا" ذلك بقوله "أننا ننطلق من هذه الفكرة –كما يوحي لنا بذلك فشل "سيغفريد"– وهي أن دراسة الماضي ضرورية لفهم الحاضر" [1].

نلاحظ بأن "بول بوا" يؤكد أن مفتاح الانفتاح السياسي الحاضر يتمثل في تأصيل الماضي لاستقراء واستنباط الأحداث والوقائع التاريخية، التي تنتج في الحاضر مواقف واتجاهات وأفكار وسلوكيات تتجلى في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

ويمكن القول بأن الباحث اعتمد على العامل التاريخي كمحدد للسلوك الانتخابي على أساس الماضي السياسي لمنطقة معينة من أجل فهم وتفسير الحاضر، إلا أننا لا يمكننا أن نسلم به كحتمية لأنه توجد الكثير من الاستثناءات كسيطرة النزعة النفعية للفرد وبالتالي تصبح حتمية العامل التاريخي غير صحيحة.

كما يوجد نوع آخر من التحليلات البيئية لا يرتكز على المجالات، وإنما على أوساط الانتماء السوسيولوجية التي استعملت لأول مرة من قبل "بول لازرسفيلد Paul Lazarsfeld وبرنار بيريلسون Bernard Berelson"، تمثله بشكل خاص أعمال مركز الأبحاث وصبر الآراء لجامعة ميتشيغن الذي شكل باحثوه المرجع الكلاسيكي، وقد استوحوا من فرنسا الأعمال الكثيرة والهامة المدعمة بتحقيقات قائمة على صبر الآراء، وبحوث اجتماعية تقوم على فكرة جوهرية هي "توضيح العلاقات المتبادلة بين المتغيرات السوسيولوجية الثقيلة وأشكال السلوك الانتخابي" [2].

وأوضح كل من "نونا مايرNonna Mayer وباسكال بيرينو Pascal Perrineau "، الخصائص الرئيسية لهذا النموذج أثناء تقديمهما للصيغة الفرنسية لنموذج ميتشيغن بأنه نموذج يمكن وصفه بالاجتماعي لأنه يجعل من الجماعات التي ينتمي إليها المواطنين العامل الحاسم لسلوكهم الانتخابي، إلا أن الأمر لا يتعلق بنموذج حتمي، فالمتغيرات الثقيلة لا تنتج سوى احتمالات أكبر أو أقل قوة، بالتصويت لصالح اليسار أو اليمين، كما أنه لا يتعلق بنموذج سببي، فهو يفترض فقط كمسلمة الجمع بين المتغيرات الثقيلة والاختيارات السياسية [3].

نلاحظ أن "نونا وباسكال" قدما النموذج البيئي بان السلوك الانتخابي للمواطنين يرتبط بالجماعات التي ينتمي إليها الأفراد التي يكون فاعلا فيها يؤثر ويتأثر بالمواقف السياسية خلال الاستحقاقات الانتخابية المختلفة، وبذلك فهما يؤكدان بان هذا النموذج ما هو إلا نموذج اجتماعي بامتياز، وان الاختيار والمفاضلة بين الحزبين الفرنسيين لا تتعلق بنموذج حتمي.

---

[1] جان بيار كوت، جان بيا مونيي، **من أجل علم اجتماع سياسي**، ترجمة محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1985، ص 165، عن Paul Bois, **Paysans de l'Ouest**, le Mans, Maurice Vilain, 1960, p 711

[2] فيليب برو، مرجع سابق، ص 329.

[3] المرجع السابق، ص 329، عن Nonna Mayer, Pascal Perrineau, **Les Comportement Politiques**, A, Colin, 1992, p 83

وفي الغالب يرتكز النموذج البيئي على ثلاث متغيرات في تفسير الظاهرة الانتخابية وهي:[1]

أ. **متغيرات سوسيو ديمغرافية:** تتمثل في الجندر، السن ومكان الإقامة، إذ يختف السلوك الانتخابي باختلاف الجندر، فالرجال ينتخبون أكثر من النساء، أما بالنسبة للسن فإنه كلما زاد كلما كان الاتجاه إلى اليمين، وكلما نقص السن يكون الميل إلى اليسار، ويتباين انتخاب الشباب عن الشيوخ، الرجال والنساء من حيث الانتماءات ونسبة المشاركة، كما يتأثر السلوك الانتخابي بمكان الإقامة، فاتجاهات الأفراد المقيمين في الأرياف متباينة مع المقيمين في المدن.

ب. **متغيرات سوسيو ثقافية:** تتمثل في المستوى التعليمي والانتماء الديني أو الطائفي، ومن المتفق عليه أن المستوي التعليمي العالي في فرنسا يعد عاملا أساسيا لمشاركة أكبر في التصويت والاهتمام بالسياسة وشؤونها، كما أن العامل الديني هو الذي يسمح بشكل كبير بتقديم تنبؤات حول السلوكيات الانتخابية للمواطنين، حيث لا ينتخب الكاثوليكيين الملتزمين لصالح اليسار.

ج. **متغيرات سوسيو اقتصادية:** تتمثل في الانتماء الاجتماعي المهني ومستوى الدخل، أو حتى حسب الممتلكات التي بحوزة المواطنين، وبالنسبة لفرنسا أكدت "نونا ماير" أهمية الاختلاف بين السلوكيات الانتخابية للعاملين المستقلين والأجراء.

تعقيب ومناقشة: نتج عن التطور الذي عرفه النموذج البيئي تحول اتجاه الدراسات الانتخابية التي نشرت فيما بعد من محاولة فهم نتائج الانتخابات إلى فهم طبيعة الرهانات وسير الحملات الانتخابية، وعلى الرغم من الأهمية العلمية التي اكتسبها هذا النموذج من التحليلات التي قدمها في الدراسات الانتخابية وصيرورة الحملات الانتخابية ومساهمتها في تفسير السلوك الانتخابي، إلا أن هذه التحليلات غالبا ما تصطدم بالكثير من العوائق، أهمها:

– عدم قدرة هذا النموذج على رصد المتغيرات المختفية التي تتموقع خلف المتغيرات الظاهرة، والتي يمكن أن تكون ظاهرة ثالثة لم ينتبه إليها الباحث، وقد تكون هي المؤثر الحقيقي على السلوك الانتخابي وبالتالي يواجه الباحث العديد من المشاكل والعوائق عند القيام بعملية التفسير والتحليل، ونلاحظ انتخاب المسنين في فرنسا لصالح اليمين لكن قد لا يرجع ذلك في الحقيقة لعامل السن، وإنما قد يرجع إلى الميل الديني أو الجنس.

بالإضافة إلى صعوبة تحديد نوعية واتجاه العلاقة بين المتغيرات البيئية والسلوك الانتخابي كتحديده هل هي علاقة سببية؟ ما هو اتجاه تلك العلاقة؟ هل النمط الانتخابي نتاج انتماء اجتماعي لفئة معينة أم العكس؟، ومثل هذه التساؤلات لا تعطي التحليلات البيئية الإجابة الدقيقة لها لإغفالها الجوانب الاجتماعية والفردية للناخبين.

– غموض العلاقة بين الاختيار والمنطقة الجغرافية عند "سيغفريد"، ويتجلي ذلك في استقلالية العامل الجغرافي عن بقية العوامل المؤثرة الأخرى، بالرغم من أهميته (العامل الجغرافي) ودوره كمتغير تفسيري في بعض الحالات، إلا أنه ليس العامل الوحيد المحدد لسلوكيات الفرد، فليس من الضرورة أن يفوز المرشح فقط لأنه ينتمي لمنطقة معينة.

[1] فيليب برو، مرجع سابق، ص ص 331- 332.

2. النموذج الاجتماعي النفسي: تعتبر الجغرافيا الانتخابية نقطة الانطلاق لفهم السلوك الانتخابي، من خلال قدرتها على كشف العلاقة بين العوامل الجغرافية وتأثيرها على سلوك الناخبين مثل نمط السكان، البني الاجتماعية والدينية...؛ التي تعتبر نقطة التحول في دراسة السلوك الانتخابي للربط بين الفرد وجماعات الانتماء بالتكيز على الجانب النفسي والاجتماعي، وذلك باستخدام بعض التقنيات كالقياس الاجتماعي، سبر الآراء، السبر المكرر والاستبيان بأسئلة مغلقة تم استخدامه كأسلوب للتقصي لأول مرة، مما سمح بالتعمق في دراسة السلوك الانتخابي وإدراك السلوكيات الفردية، ومن أهم نماذج السلوك الانتخابي نجد: مدرسة كولومبيا رائدة النموذج الاجتماعي ومدرسة ميشيغن رائدة النموذج النفسي.

1.2. النموذج الاجتماعي: يرتكز النموذج الاجتماعي في تفسير السلوك الانتخابي على الدراسات التي قامت بها جامعة كولومبيا تحت إشراف سغفريد عام 1940 وفريقه الذي قام بدراسة حول تأثير الحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية (المعارض الجمهوري ويلكي Wilkie مع الرئيس الديمقراطي روزفلت Roosevelt) على تشكيل الخيارات الانتخابية من خلال وسائل الإعلام[1]، وتم نشر نتائج لدراسة في كتاب "**اختيار الشعب** The people's choice".

وهدفت الدراسة في البداية إلي محاولة التعرف على الميكانيزمات النفسية المرتبطة بعملية التصويت، وأثر الدعاية والإعلان ووسائل الإعلام الجماهيرية على هذه العملية، وتنص الفرضية المركزية: أن الفعل الانتخابي هو فعل فردي يتأثر أساسا بشخصية الناخب ومدى تعرضه لوسائل الإعلام المختلفة[2]، ونلاحظ أن هذا النموذج انطلق من جملة من الفرضيات أهمها ارتكزت على الفعل الانتخابي من اجل معرفة مدى تأثير العوامل النفسية ووسائل الإعلام المختلفة على سلوك الفرد.

ومن أجل التحقق من الفرضية قام " لازرسفيلد " وفريقه بتشكيل عينة تمثيلية تتكون من 600 مواطن من سكان مقاطعة Erié بولاية Ohio، واعتمد الفريق على منهجية جديدة تتمثل في المقابلات المتتالية عن طريق السبر المكرر sondage par panel للناخبين الممثلين للجنة التمثيلية المختارة وطريقة البحث المونوغرافي، وأجروا معهم عدة المقابلات أعيدت سبع مرات خلال الحملة الرئاسية[3]، وجاءت نتائج الدراسة غير متوقعة بتمسك الناخبين باختياراتهم وعدم تأثرهم بوسائل الإعلام، واختياراتهم تتماثل مع الوسط العائلي، الثقافي والاجتماعي، وبالتالي لا يمكن التسليم بأن العلاقة السببية كفيلة بتوضيح وتبيان العلاقة بين الخصائص الاجتماعية والسلوك الانتخابي دون تحليل وتفسير أو إثبات.

واعتمد فريق البحث في دراسته على عدة متغيرات منها:

---

1 Jean-Yves Dormagen, Daniel Mouchard, op.cit, p 165.
2 Rui Antunes, **Theoretical models of voting behaviour**, Extedra, n° 4, 2010, p 146.
3 Ibid, p 147.

أ. **متغيرات سوسيو ديمغرافية:** تتمثل في الجنس، السن، مكان الإقامة والكثافة السكانية التي يتأثر بها السلوك الانتخابي، حيث تختلف آراء ومواقف واتجاهات الرجال عن النساء ونسبة المشاركة لهما، الشباب عن الشيوخ، وكذلك سكان المدن والأرياف.

ب. **متغيرات سوسيو ثقافية:** تتمثل في مستويات التعليم والانتماءات الطائفية والعرقية والولاء الدينية.

ج. **متغيرات سوسيو اقتصادية:** تتعلق بإشكالية العمل والانتماءات المهنية ومستوى الأجور[1].

بالنظر إلي شبكة العلاقات التفاعلية الاجتماعية المختلفة للمواطنين فإننا نجد أن المتغيرات التي ارتكز عليها فريق البحث تعتبر جيدة ولكن لا يمكن اعتبارها حتمية لأن تأثير هذه المتغيرات يختلف من منطقة جغرافية لأخرى ومن مجتمع لآخر حسب درجة حداثته وتقدمه الاقتصادي وبنائه الديمقراطي، بالإضافة إلى التنشئة الاجتماعية، الثقافة السياسية، القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في كل مجتمع، وبالرغم من ذلك يعتبر هذا النموذج للسلوك الانتخابي سلوك فردي محدد ومؤطر وموجه تحكمه وتسيره متغيرات سوسيو ديموغرافية وسوسيو ثقافية واقتصادية.

2.2. النموذج النفسي: يرتكز النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي على الدراسات التي أجراها مركز البحوث المسحية في جامعة "ميشغن" خلال 1948، 1952، 1956 بمناسبة الانتخابات الأمريكية، التي نشرت في كتاب "**الناخب الأمريكي** The American voter" عام 1960 بقيادة "أوجست كامبل Agust Compbel" وزملائه، حيث قاموا بنقد المتغيرات الاجتماعية التي اعتمد عليها "لازرسفيلد" وفريقه في تفسير السلوك الانتخابي.

حاول فريق البحث التركيز على الجانب النفسي الفردي للناخب أكثر من العوامل السوسيو ديمغرافية والسوسيو ثقافية والسوسيو اقتصادية، كما تجاوزوا طريقة البحث المونوغرافي، واستبدالها بإجراء تحقيق وطني شامل بواسطة عينة تمثيلية شملت من هم في سن الاقتراع[2]، وتمحور سؤال إشكالية الدراسة: لماذا يجب التركيز على الجانب النفسي الفردي للناخب أكثر من انتمائه إلى الفئات الإيديولوجية السياسية والاجتماعية، وأكثر من تأثير العوامل الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية التي لها دورها الفاعل في تفسير السلوك الانتخابي؟[3].

نلاحظ بان تركيز فريق البحث عن السبب الذي يدفع بالمواطن للمشاركة الانتخابية، وما هو تفسير تفضيله التصويت لصالح حزب معين دون آخر، حيث نلاحظ بأنها دراسة تفضيلية لصالح الجانب النفسي على حساب العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .

---

[1] سمير بارة وسلمى ليمام، **النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011، ص 195.

[2] Nonna Mayer, **Qui vote pour qui et pourquoi ?: Les modèles explicatifs du choix électoral**, op.cit, p 19. Voir aussi :

- Antoine Rogen, **Les Comportement Electoral dans les Pays D'Europe Central A la Recherche d'un modèle explicatif,** Revue Critique Internationale, n° 11, France, 2001, p 54.
- Delphine Baillergeau, **Le modèle psycho-politique du comportement de l'electeur**, http://www.blog-art.com, le 08/06/2020, à 22 :25 min.

[3] Pascal Perrineau et Dominique Reynié, op.cit, p 641.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن السلوك الانتخابي لا يرجع إلى عوامل بيئية أو اجتماعية بل يرجعها إلى اعتبارات نفسية، التي تجعل المواطن الناخب يقوم بسلوكيات إرادية أو غير إرادية كالرغبة في الأمن والاستقرار وحب الذات والقيادة، أو الارتياح لأحد المرشحين، أو الغيرة أو العداوة أو الحب والاحترام والتقدير نحو أحد المرشحين، كل هذه العوامل النفسية لها تأثير عميق على السلوك الانتخابي للناخب.

كما درس "كامبل" وفريقه أهمية التطابق الحزبي، الذي يعني انتقاء المعلومات الملائمة للناخب؛ مما يسمح بفهم سبب مشاركة العديد من الناخبين، على الرغم من جهلهم للمضمون الدقيق للبرامج المقترحة، وعدم اهتمامهم واقعيا بقدرات الأحزاب أو القادة الذين يدعمونهم بشكل ملموس، إلا إنهم يتجهون للاقتراع بحكم العادة والإخلاص، ويعتبر التطابق الحزبي نوع من القانون السلوكي الذي يؤثر في الطريقة التي يميز بها الناخب ما يهمه من أحداث الحملة الانتخابية، ويحثه على التصويت لصالح المرشح الأقرب لأسرته[1]، نلاحظ أن هدف الباحثون من التطابق الحزبي هو إعادة بناء عملية اتخاذ قرار تصويت الناخب، من خلال الأخذ في الحسبان كل العناصر الملائمة التي توجه سلوكه منذ ميلاده حتى يوم الاقتراع.

ومن أجل تحقيق التطابق الحزبي اقترح الفريق مفهوم نفق السببية★ l'entonnoir de causalité، وبعد تحليل العوامل النفسية توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

الانتخاب فعل سياسي موجه بواسطة تصور يملكه الناخب حول المواضيع السياسية الناتجة أساسا عن الخارطة الإدراكية التي يملكها في عقله، والناخب عبارة عن وحدة وهوية ذاتية ونفسية لها توجهاتها الخاصة التي تزوده بمرجعية دلالية مستقرة وواضحة تعمل على توجيهه أثناء عملية الاختيار الانتخابي بكل ثقة سياسية، وأهم الميكانيزمات النفسية التي تسمح بتفسير السلوك الانتخابي آلية الانتساب (الارتياح) لأحد المرشحين والتصويت لصالحه، وينتج الارتياح من العلاقات التي تربط المرشح بالجماعة المستهدفة، كالفئة المهنية، الدينية، جماعة الرفاق، الطبقة الاجتماعية والاقتصادية، الأصل الجغرافي، الثقافية، السن أو الجنس.

بروز مفهوم جديد تمثل في الانتماء الحزبي★ ودوره في تحديد السلوك الانتخابي، ومدى تأثره وتقويته بالوسط العائلي والاجتماعي والمهني، ويرتبط التصويت لصالح حزب معين بالتنشئة السياسية التي يلقنها الآباء لأبنائهم.

ومنه نستنتج بان التفسير النفسي يسمح بدراسة الدوافع النفسية للناخبين لماذا يصوت الناخب أو يمتنع، وأن نتائج الانتخاب تتعلق برهان القوى الانتخابية ذات الأمد البعيد والقريب، فالأولى تعود إلى الزبونية الثابتة لحزب معين (الانتماء الحزبي)، أما الثانية فتؤثر على الناخبين غير المقررين الذين لا ينتمون لحزب معين والناخبين الجدد.

---

[1] فيليب برو، مرجع سابق، ص 334.

★ نفق السببية: سلسلة الأحداث الهامة التي تساهم في دفع المواطن الناخب للتصويت، حيث يقوم هذا النفق بوضع الأحداث في نظام كرونولوجي تسلسلي، فمنذ الطفولة تشكل البني الاقتصادية والاجتماعية والحزبية البيئة السياسية للناخبين، مع توفر خصائص وظروف تميز كل انتخاب، مثل طبيعة الاقتراع، نوعية المرشحين، الظروف الاقتصادية والسياسية محل أحداث كل انتخابات. Nonna Mayer, op.cit, p 19.

★ الانتماء الحزبي: يعني التأثر المستمر والدائم بأحد الأحزاب السياسية التي تنشط سياسيا، ويفترض أن العلاقة بين الخصائص الاجتماعية للمواطن للناخب وسلوكه الانتخابي تتوسطها المواقف الحزبية، التي تتشكل من المعتقدات والأحاسيس اتجاه المرشحين والقضايا السياسية والأحزاب، وهذه المواقف تتأثر بمدى قوة الهوية الحزبية. Rui Antunes, op.cit, p 154.

تعقيب ومناقشة: من خلال ما سبق يمكن القول أن النموذج الاجتماعي في تفسير السلوك الانتخابي يرتبط بالمتغيرات السوسيو ديمغرافية، سوسيو ثقافية وسوسيو اقتصادية، إلا أنه علي الرغم أهميتها إلا أن الفريق أهمل متغيرات أخرى تدخل في عملية بلورة السلوك الانتخابي للناخب التي لا يمكن إغفالها عند الدراسة والتفسير كالبيئة السياسية، القناعات الخاصة، كما عجز هذا النموذج عن تفسير كيفية الانتقال من السلوك الفردي إلى السلوك الجماعي.

وأثبت النموذج النفسي في تفسير السلوك الانتخابي عدم قدرته على تفسير الظواهر والسلوكيات الانتخابية للمواطنين، بالرجوع إلى كتاب الناخب الأمريكي الذي يبدو أنه لا يختلف كثيرا عن كتاب اختيار الشعب لقلة اهتمامه بالسياسة ومعلوماته غير الدقيقة، وآراءه السياسية ضعيفة الهيكلة، وكذا ضعف مستوى تجريده المفاهيمي السياسي، كما ليس لكل المواطنين الناخبين القدرة على حمل حكم إيديولوجي حول الأحزاب والمرشحين، فقط الانتماء إلى مرجعية التي تشكل أحد الأحزاب تفرض عليه نقطة رجوع ثابتة في الحقل السياسي، وانتشار النموذج المعرفي التصغيري minimaliste الذي طوره "فيليب كونفرس" الذي منح للجماهير العامة مقارنة بالنخبة أهلية سياسية ضيقة[1].

وتعتبر مرتكزات هذا النموذج غير قابلة للقياس كونها من النوع المعنوي الخاص بكل فرد الذي يرتبط بمجموعة من الميول والاستعدادات التي لا يمكن تحديد تأثيرها على سلوك الفرد بشكل دقيق، ومنه لا يمكن الوصول إلى نتائج تعمم على جميع الأفراد، فتطابق نفس العوامل على نفس المجموعة لا يعني الحصول على نفس السلوكيات الانتخابية، كما ان استخدام هذا النموذج لأسلوبي المقابلة والاستبيان عرف عوائق ميدانية أثرت النتائج.

وفي الأخير نصل إلى أن هذا النموذج أثبت عدم قدرته على تقديم تفسيرات علمية دقيقة للظواهر والسلوكيات الانتخابية الجديدة مثل وصول الناخبين الجدد الذين لا ينتمون إلى أي حزب وهو ما عقد الأمر على الباحثين، بالإضافة إلى الزنوج الذين ليس لهم انتماء حزبي قبلي مما صعب تحليل وتفسير النتائج المحصل عليها، وظهور الرهانات الدرامية ابتداء من سنوات الستينيات كقضايا العرق، الكفاح ضد المخدرات وحرب الفيتنام.

3. نموذج الاختيار العقلاني (النموذج الاستراتيجي): ظهر في أواخر السبعينات وخلال الثمانينات من القرن الماضي توجهات جديدة عند الناخبين عجزت النماذج الانتخابية السابقة عن تفسيرها، مما أدى إلى ضرورة إيجاد تفسيرات جديدة تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية)، لذلك برز نموذج جديد على يد "أنتوني دوانز" Anthony Downs في كتابه "**النظرية الاقتصادية للديمقراطية**"، الذي ولد معه مفهوم الناخب العقلاني [2] الذي ارتكز على نظرية الاختيار العقلاني المعتمدة في الاقتصاد الكلاسيكي، وتم

---

[1] Nonna Mayer, **Qui vote pour qui et pourquoi ?: Les modèles explicatifs du choix électoral**, op.cit, p 20.

[2] للتوسع حول الناخب العقلاني، الناخب الاستراتيجي أنظر إلى:

-Daniel Boy et Elisabeth Dupoirier, **L'électeur est-il Stratège ?**, dans Daniel Boy et Nonna Mayer , **L'électeur Français en Questions**, Paris: Presses de la Fondation, 1990, pp 175-196.

-Daniel Boy et Jérome Jafre et Anne Maxel, **L'élection ases Raisons Prisses de scineces**, France, 1994, pp 285-323.

نقلها إلي الانتخاب، ويرى أن الاختيار الانتخابي عملية عقلانية يقوم بها الفرد استنادا إلى حسابات المنفعة والخسارة [1].

نلاحظ أن نموذج داونز يؤكد أنه أثناء الانتخابات وفي غمار الحملات الانتخابية يتنافس المرشحون بتقديم البرامج والوعود التي تكون بمثابة عرض للخيرات، وقد يستبطن هذا العرض عددا من الإغراءات كالتخفيف الضريبي، إصلاح المنظومة الصحية والتربوية، إصلاحات سياسية أو نظرة شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يسعى الناخب دوما إلى زيادة منفعته قدر الإمكان للحصول على أفضل العروض مقابل التصويت، لصالح الحزب الذي يعتقد أنه سوف يوفر له أكثر فائدة ممكنة.

ومن هنا نستنتج بأن الناخب عقلاني يسعى إلى تحقيق مصالحه المادية والمعنوية، باختيار أحسن التفضيلات المقترحة التي من شأنها أن تزيد من مكاسبه وتقلل من خسائره بطريقة عقلانية، مما يدفع المرشح السياسي للتنافس حول تسويق سياسي جديد، وتقديم أحسن العروض.

إذن يلقي هذا النموذج المسؤولية على الناخب وقدرته على اتخاذ قرار عقلاني بخصوص التصويت على أساس منطق المكافأة والاستفادة من مهارات وبرنامج المرشحين في حل المشاكل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فيصبح واعيا بدوافع اختياره وقادرا على تحديد أولوياته ودرجة تلاؤمها مع الوعود الانتخابية للمرشح أو الحزب[2]، ومنه يصبح السلوك الانتخابي حسب "كرامر Kramer" متذبذب يخضع للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر مباشرة في الشروط الموضوعية لوجود وحياة الأفراد [3]، أي أن الناخب يصوت دائما لصالح من يحافظ أو يحسن من وضعه السوسيو اقتصادي.

وفي هذا السياق طور كل من "هاملوايت، كايتز، جايغر وهمفريز Katz, Jaeger, Himmelweit, Humphreys" عام 1981 مفهوم "الناخب المستهلك"، وذلك في دراسة لستة انتخابات متتالية في بريطانيا طيلة 15 عاما، وتوصلوا إلى أن اللااستقرار في التصويت أو "التطاير الانتخابي" يعتبر قاعدة وليس استثناء، وذلك لأن 70 % من الناخبين يغيرون تصويتهم من انتخاب إلى آخر، وفقا لحسابات عقلانية مرتبطة بعروض الأحزاب السياسية بعيدا عن التفضيلات الإيديولوجية وتأثير الأسرة والمحيط المهني وجماعة الأصدقاء...[4].

نلاحظ على الرغم من ربط داونز التصويت بعمليات حسابية تقوم تحقيق اكبر قدر ممكن من الفائدة، إلا أن دراسة هاملوايت وفريقه أكدت انه لا يمكن التنبؤ بنتائج التصويت وفقا لحسابات عقلية، حيث أن اغلب الناخبين يغيرون اتجاهاتهم ومواقفهم وسلوكياتهم الانتخابية ترتبط بعدد من العوامل التي لا يجب إغفالها كالاجتماعية الاقتصادية البيئية...الخ

---

1 Olivier Ihl, **Le Vote**, Montchrestien, coll. Clefs/Politique, paris, 1996, p 126.

2 Weinshenk , Aron C, **Revisiting the Political Theory of Party Identification**, Political Behavior 32 (4), 2010, pp473-494.

3 Olivier Ihl, op.cit, p 126.

4 Chagnllaud, **Science politique** : Eléments de sociologie politique, op.cit, pp 164-165.

ومن أجل فهم الاختيار العقلاني للناخب حسب هذا النموذج (الاختيار العقلاني)، يعتمد "دوانز" على بعض الرموز للتعريف به:

U: يمثل دخل الفائدة الحقيقية، أو المفترض أن يحصل عليها الناخب من العمل الحكومي خلال ولاية مدة سلطة تشريعية.

A: يمثل الحزب الفائز (الحزب الذي يمثل السلطة حاليا)

B: يمثل حزب المعارضة (الحزب المقصى خلال تلك الفترة)

U^A: يمثل الفائدة المتحصل عليه حقيقة خلال هذه العهدة، من قبل الحزب الذي في الحكم.

U^i: يمثل الحد الأقصى الممكن (حسب الناخب) للفائدة التي سوف يحصل عليها من الحكومة المثالية.

E: يمثل القيمة المنتظرة.

ولتحديد الحزب الذي سيحقق منفعة أكبر، يقارن الناخب مستوى الفائدة والدخل الذي سيحققه إذا كان أحد الأحزاب في السلطة. ففي نظام ذو حزبين تأخذ المقارنة الشكل التالي:

$$E(U^A{}_{1+1}) - E(U^B{}_{1+1})$$

والفرق بين الدخلين المنتظرين هو الذي يحدد اتجاه الناخب، فإذا كان الفرق ايجابي يصوت للفائزين (الحزب الذي يمثل السلطة حاليا)، أما إذا كان الفرق سلبي فيصوت للمعارضة، وفي حالة ما إذا كان الفرق يساوي الصفر فإنه يمتنع عن التصويت [1].

فالسلوك الانتخابي يمكن أن يتعلق بالعقلانية مثل باقي السلوكيات، ويرتبط الاختيار العقلاني للناخب بشروط العرض السياسي الذي يؤثر على اختيار الناخب الذي يفضل منافس ذو أفكار تشبه أفكاره، فالناخب الاستراتيجي يبحث عن زيادة كسبه مثله مثل الإنسان الاقتصادي، فيصبح سلوك الناخب شبيه بالمستهلك في السوق باعتباره مبني على العرض والطلب، إن هذا النموذج من التفسير يمكن من فهم المترددين وهم الذين لا يعلمون إذا ما كانوا سيصوتون أم لا ولمن سيصوتون إذا ذهبوا للتصويت، وفي هذه الحالة فإن الكشف عن الأفكار والرهانات قد تدفع بالمواطنين للمشاركة.

ويفترض نموذج الاختبار العقلاني وجود سوق سياسي* في الأنظمة الديمقراطية، الذي ينتشر بشكل واسع في الولايات المتحدة الأمريكية ويفرض نفسه كأداة للتفسير، والملاحظ أن الأطروحات التي حاولت مقاربة السلوك الانتخابي انطلاقا من مفهوم ثقافة السوق استلهمت من مقاربة "ماكس فيبر وشومبيتر"، التي تماثل بين عمل

[1] Anthony Downs, op.cit, p 53.

* سوق سياسي: مفهوم ولد نتيجة الدمج في العلوم السياسية، بين النماذج النفعية المنبثقة خصوصا عن الفردية المنهجية، ونظريات الاختيار العقلاني وهو يسلم بوجود تشابه بين الفرد السياسي والفرد الاقتصادي، فيفترض أن التفاعل بين الحكام والمحكومين يتم بجزء منه، على الأقل في الأنظمة التعددية الغربية، داخل مساحة مواجهة بين العروض والطلبات وقد أدت فكرة وجود سوق سياسية وخصوصا سوق انتخابية يتصرف فيها السياسيون المتنافسون وفقا لمنطق عقلاني شبه بمنطق رجال الأعمال، أدت إلى النظريات النخبوية لدى غايتان وموسكا وجوزيف شومبتر، والتي فصلها فيما بعد أنتوني داونز ومانكور أوولسن في منظور أقل آلية يستند إلى الحساب العقلاني في البحث. للمزيد أنظر إلى: غي هرميه وآخرون، مرجع سابق، ص 243.

الأحزاب السياسية ودورها في الحملات الانتخابية خاصة، وفي المجتمع المدني عموما، وبين عمل المقاولات الاقتصادية حيث يسعى الناخب لكي يرفع فائدته إلى الحد الأقصى.

وتدور إشكالية الناخب العقلاني والحاسب لدى "داونز" حول فكرة الربح القابل للتجسيد gain matérialisable أو حول مفهوم الكسب القابل أن يأخذ شكلا ماديا، والتي تندرج ضمن منظور نظري أوسع هو منظور الفردية المنهجية individualisme méthodologique، ويعتبر التصويت في هذه التحليلات كاختيار فردي قائم على عملية حسابية بمعنى تكاليف الفرصة coût d'opportunité، فالفرد الناخب ينتهج في اختياره الانتخابي نفس نوع العقلانية التي ينتهجها في اختياراته الاستهلاكية والاستثمارية[1].

ومنه نستنتج إن الناخب يختار من بين المرشحين والأحزاب من يحقق له رغباته ومنافع أكثر، لأن الايجابيات التي يأخذها الناخبون في الاعتبار عند أخذهم قرار التصويت تمثل مدى تدفق المنفعة الآتية من عمل الحكومة، والفرد العقلاني يختار دائما ما يجلب له منفعة أكبر.

تعقيب ومناقشة: يفترض هذا النموذج أن الناخب على درجة عالية من الوعي بمصالحه وأولوياته، وعلى دراية تامة بما يحدث في الساحة الانتخابية، وبهذا تكون لديه معطيات لما يحدث في الساحة السياسية ومتأكد من غاية العرض السياسي، وله ضمانات على هذا العرض من خلال استقرائه للسوق السياسي من برامج ووعود ومعلومات عن المرشحين، بشرط أن يكون ذو مستوى يؤهله للتحليل والتفسير والنقد والتمييز، ما يجعله يحدد الخيار الأمثل للحصول على أقصى منفعة ممكنة.

وعلى الرغم من الشروط التي يفرضها هذا النموذج حول عقلانية اختيار الناخب فإنه سمح لنا بفهم ظاهرتين بشكل جيد هما:

✓ وجود المترددين: هم فئة من المواطنين في بداية الحملة الانتخابية لا تعرف ما إذا كانت ستذهب للتصويت، ولمن ستعطي صوتها إذا ما قررت الذهاب، وهنا تبدأ عملية التقصي حول المرشحين، ويعتبر كشف حساب الحكام ونوعية الحملة وما تتضمنه من رهانات ومشاريع (قد تكون غامضة) عاملا مهما في تحديد قرار المواطنين حول المشاركة الانتخابية.

✓ ظاهرة التبخر الانتخابي*: تعكس مدى نضج الناخب وميله للتخلص من قيود الشعارات والنداءات الصادرة عن الأجهزة الكبرى، وأنه سيبرهن على وجود ميل أكبر لديه للحكم بنفسه على قيمة كشوف الحسابات والبرامج، وعلى الثقة التي يستحقها المرشحون والأحزاب.

---

[1] Anthony Downs, op.cit, p 53.

* التبخر الانتخابي: حركية السلوك من انتخابات لأخرى، وبحسب التحليل الطولي الذي قام به هيلد هيملويت، صوت 30% فقط من البريطانيين دائما لنفس الحزب في ستة انتخابات وطنية متتالية، وهذه الحركية المتنامية اليوم، كما يبدو في النظم الديمقراطية الغربية المعاصرة، يمكن أن تفسر كدلالة على نضج جديد لدى الناخب. للمزيد أنظر فيليب برو، مرجع سابق، ص ص 324-325.

لكن على الرغم من المزايا التي حققها هذا النموذج في فهم وتفسير السلوك الانتخابي إلا أنه أهمل عوامل أخرى تدخل في بلورة السلوك الانتخابي للناخب مثل البيئة السياسية وقناعات الناخب، ووجود مواطنين مهتمين بجزئيات الحقل السياسي ومطلعين على تفاصيله، وأهم ما انتقد فيه هذا النموذج ما يلي:

★ المكانة المعطاة للاختيار العقلاني: حيث يواجه الناخب العديد من الصعوبات التي تحول دون قيامه ببناء خيار عقلاني مستنير مثل طبيعة المعلومات المقدمة له والوعود الانتخابية (تضارب المعلومات أو عدم إمكانية التحقق منها) ، مستواه التعليمي حيث ينزع المرشحون لإلقاء خطاب إغراء في كل الاتجاهات وذات لغة متعددة المخارج ليس من البساطة تفسيرها، والأزمات الاقتصادية...الخ، ما يدفع بنا إلى القول بأن هذا النموذج لا يمكنه ضبط كل الدوافع التي يمكن أن تؤدي بالمواطن للانتخاب[1].

★ مفهوم السوق السياسي: هو المكان الرمزي الذي يلتقي فيه العرض: عرض محترفي السياسة من مختلف التيارات، والطلب: طلب الناخبين الباحثين عن اشباعات مثلى، وإن جاذبية هذا المصطلح جعلت استعماله يتجاوز بشكل واسع وسطه الفكري الأصلي الذي ينتشر بشكل خاص في علم الاجتماع السياسي المستوحى من أفكار بيار بورديو Pierre Bordieu، فمفهوم رأس المال السياسي لا يتطابق تماما مع مفهوم خيرات الإنتاج الاقتصادي، والمنافع التي يتوفر عليها هذا الأخير، بالرغم من كون موارد رأس المال السياسي تتضمن منافع مادية، فمصادر الفاعل السياسي من دون شك في جانب منها مادية (نقود، وسائل اتصال،...)، ولكن هي مُشكّلة أكثر من التمثلات الايجابية لهويته، وإرث عقائدي لا يمكن إخضاعه لمبدأ العرض والطلب أو لحساب الكلفة والمزايا.

كما نلاحظ وجود تناظر مغلوط بين الطلب الاقتصادي والسياسي، فإذا كان هناك من الناخبين الذين ينتظرون من عمل النظام السياسي تحسين شروط وجودهم المادية، فهناك بالمقابل الكثير من الناخبين لا يمارسون حق الانتخاب بهدف المزايا المادية، وإنما بهدف القيام بدور المواطن الذي يستبطنونه، كما يوجد من المصوتين لا يهتم بالسياسة إطلاقا[2]، وهو ما يؤكده "موريس ديفرجيه" بأن سلوكيات الناخبين ليست دوما عقلانية [3].

رغم كل الانتقادات الموجهة لمفهوم السوق السياسي إلا أنه لا يمكننا رفضه أو إهماله لأنه قادر على تكثيف المعنى ولو بشكل تقريبي، وله الفضل في الإشارة إلى الصفة التمثيلية السياسية.

4. نموذج التفسير بالاتجاهات: برز هذا النموذج التفسيري من خلال أعمال "دينيس ليندون Denis Lindon" كمحصلة لاتجاهات المواطن المعرفية والعاطفية نحو السياسة والأحزاب والمرشحين، وصنف هذا النموذج إلى نوعين أو تفسيرين أساسيين للسلوك الانتخابي هما:

[1] فيليب برو، مرجع سابق، ص 325

[2] المرجع السابق، ص ص 325 -327.

[3] موريس دوفرجيه، مرجع سابق، ص 64.

1.4. نموذج بعد المرشحين عن المرشح المثالي: يقوم على مبدأ اختيار المستهلك لمنتجات معينة دون غيرها، منطلقا من فرضية أساسية مفادها أن لكل مواطن خلال كل مناسبة انتخابية صورة كاملة وواضحة في ذهنه عن مرشحه المثالي، وسيسعى يوم الاقتراع إلى اختيار المرشح الذي يتماثل أو يقترب أكثر من الصورة النمطية التي في ذهنه، وهي نتاج عوامل اجتماعية ونفسية وتفضيلات مسبقة للناخب[1]، نلاحظ من خلال هذا النموذج أن الناخب يكون صورة نمطية عن المرشح الذي سوف يمنحه صوته، التي تتكون من تفاعل جملة من العوامل الاجتماعية والنفسية وخلفيات سابقة.

ويمكن تجسيد ملامح الصورة التي يضعها الناخب في ذهنه عن المرشح من خلال إجراء استبيان ميداني يتم من خلاله طرح تساؤلات على الناخبين حول الصفات أو المميزات المرغوبة في مرشحهم المثالي، أو من سيتم انتخابه، ثم ترتيب هذه الصفات حسب الأهمية، عندئذ يتم اختيار الناخب للمرشح الذي يمتلك أكبر علامة، بعد إجراء محصلة العلامات الخاصة بكل الصفات والأهمية المولاة لكل صفة[2].

نستنتج ان المرشح الفائز في الانتخابات حسب هذا النموذج هو نتاج عملية حسابية رياضية مبنية على الصفات المثالية التي يحبذها الناخب مع مدى تطابق أو اقتراب المرشحين الفعليين من تلك الصفات، ويبقى هذا التفسير تصور ذهني لا أكثر إذا لم يتحقق في الواقع، وهو تصور صوري مرتبط بالتمثلات الموجودة لدى الناخبين الذين يسعون إلى ربط الصورة المثالية (التي تبقى مجال للشك حول إمكانية وجودها فعلا) التي في مخيالهم عن المرشح مع الواقع الموجود في الساحة السياسية.

2.4. نموذج الإلغاء والاختيار المثالي: يعتبر هذا النموذج أن السلوك الانتخابي يقوم على سلسلة من العمليات الذهنية المتتالية، يلغي في كل منها بعض المرشحين، ليستقر في النهاية على مرشح واحد، واقترح " ليندون ووال Denis Lindon et Pierre Weill" هذا النموذج عند دراستهما للسلوك الانتخابي سنة 1974.

يفترض هذا النموذج أن الناخب يجري مقارنات بين المرشحين استنادا إلى مجموعة من المعايير المحددة مسبقا كمساوئ بعض المرشحين أو محاسنهم، مدى اختلاف المرشحين عن مزاجه وميوله السياسي... الخ، ويقوم بالإقصاء التدريجي للمرشحين الذين يمتلكون أكبر عدد من المساوئ، والذين يتصفون بالعجز في حل المشاكل والقضايا العالقة، ثم يتحول في المرحلة الثانية إلى التركيز على الجوانب الايجابية للمرشحين، وفي حالة عدم توصل الناخب إلى المرشح المثالي، يتم صياغة معايير جديدة يقارن من خلالها بين المرشحين الذين لم يتم إقصاؤهم في المرحلة السابقة ليقرر الناخب في الأخير، المرشح المفضل ضمن مجموعة المرشحين[3]، ونستنتج عبر هذا النموذج إن الناخب يقوم بعمليات حسابية دقيقة لاختيار المرشح الذي سوف يقع عليه اختيار التصويت، بعد وضع جملة من الأسئلة التي من خلالها يقوم بإقصاء كل مرشح يجد بأنه لا يمتلك كل الصفات المنشودة.

---

[1] Denis Lindon et Pierre Weill, **Le choix d'un député**, Revue Francaise du Marketing, N° 229, Décembre 2010, p 86.

[2] سمير بارة وسلمى ليمام، **النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر**، مرجع سابق، ص 200.

[3] Denis Lindon et Pierre Weill, op.cit, p 87.

تعقيب ومناقشة: يفترض هذا النموذج أن الناخب يقوم بمجموعة من العمليات والاختيارات لتفسير اتجاهاته نحو الحزب أو المرشح المختار لديه، وهذه المفاضلة بين الأحزاب والمرشحين تكون ناتجة عن تنشئته الاجتماعية والسياسية التي تجعله يختار مرشح أو حزب دون غيره، بالإضافة إلى ثقافته السياسية التي تمكنه من إلغاء واختيار الحزب أو المرشح المثالي لديه، ويبدو أن هذا النموذج أكثر فاعلية بالتجربة من خلال التطابق بين الخيار النظري للناخب أو تصوره الذهني، وبين خياره الفعلي أو المرشح الموجود على الساحة الانتخابية.

على الرغم من اعتبار هذا النموذج الأكثر فاعلية إمبريقيا إلا انه من حيث المبدأ لم يختلف عن سابقيه من حيث الشمولية والعموم، فمثاليته تفرض على الناخب أن يتمتع بقدر كاف من الثقافة السياسية التي تسمح له بتحديد مجموعة من المعايير والأسس التي يفاضل من خلالها بين المرشحين الموجودين على الساحة الانتخابية، وهذا شرط لا يمكن أن يتوفر لدى جميع الناخبين، وحتى ولو فرضنا أن مجموعة معتبرة من الناخبين يتوفر لديها هذا الشرط، إلا أنه يفتح المجال للاختلاف حول المعايير التي يضعها كل ناخب حول المرشح المثالي لديه، مما يخلق تضارب واختلاف الاتجاهات للناخبين، فما هو مثالي عند الناخب (س) ربما يكون العكس عند (ع).

ثالثا: أنماط السلوك الانتخابي

يعتبر السلوك الانتخابي أهم العناصر الأساسية التي نستدل من خلالها ردة أفعال الناخبين من العملية الانتخابية سواء بالإيجاب أو السلب، حيث يمكن تحليله من الجانب المفاهيمي لدى الباحثين والمختصين؛ الذين توصلوا الى وجود ثلاث أنماط رئيسية للسلوك الانتخابي، وهي:

1. **اتجاه السلوك الانتخابي:** تشكل دراسة اتجاه السلوك السياسي بصف عامة والسلوك الانتخابي بصفة خاصة إحدى المستويات المفاهيمية التي يمكن من خلالها فهم وتحليل السلوك الانتخابي للفرد، ويعرف "ألبورت" الاتجاه بأنه "حالة من الاستعداد العقلي والعصبي التي تكونت خلال التجارب والخبرات السابقة التي مر بها الإنسان، والتي تعمل على توجيه الاستجابة نحو الموضوعات والمواقف التي لها علاقة به" [1].

نلاحظ أن الاتجاه هو ذلك النسق الوجداني المكتسب لدى الفرد الذي يضم كلا من استعداداته، معارفه، معلوماته، وانفعالاته، التي تكونت نتيجة اتصال الفرد بالبيئة المادية، الاجتماعية، الثقافية والسياسية خلال مراحل حياته المختلفة، التي تظهر سلوكياته أو تصرفاته باتخاذها الطابع الايجابي أو السلبي كاستجابة لموضوع معين له علاقة به.

ويرى الكثير من الباحثين أن السلوك الانتخابي للفرد ينتج غالبا من محددين أساسيين هما: الاتجاه الشخصي المستقر والحالة الظرفية المحيطة بالفرد.

[1] عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، دار التضامن للطباعة، ط8، القاهرة، 1982، ص ص 382-383.

أ. **الاتجاه الشخصي المستقر:** يرى رواد هذا الاتجاه أن سلوك الفرد يتحدد بالرجوع إلى المواقف التي يمتلكها، على أساس أن هذا الأخير يعرف بأنه استعداد عقلي ونفسي بواسطة الخبرة الشخصية، والذي يمارس تأثيرا توجيهيا أو ديناميكيا على ردود الفرد نحو كل المواضيع والحالات التي ترتبط به [1].

وبالتالي فالسلوك الانتخابي مثل باقي السلوكيات الإنسانية يتحدد من تجارب خبرها الفرد في حياته اليومية التي تكسبه الخبرة بالتعرف على المواضيع المطروحة والتعمق فيها، والقدرة على تقييمها، ومدى أهميتها، حيث يستطيع من خلالها تكوين اتجاهات ومواقف مستقرة اتجاه موضوع معين.

ويمكن القول أن الموقف مفهوم إجرائي في الأصل، لأنه يشمل فقط السلوكيات الملاحظة لذا يجب علينا ملاحظة السلوك الذي يتميز عادة بخاصيتين:

- **الاتجاه:** يكون سلبي أو ايجابي، الذي يستجيب للتأييد أو الرفض، الانجذاب أو النفور.
- **الكثافة:** لها علاقة بقيمة الموضوع في نفسية الفرد، وتزداد كلما كان الموضوع أكثر قيمة في نظر الشخص[2].

وعند معالجة مفهوم الاتجاه في مجال السياسة والانتخاب، لا يوجد أي اختلاف من حيث المبدأ، وإنما يكمن التغير من حيث موضوع المعالجة، ويعرف "ألان لونسيل" الموقف السياسي بأنه موقف اجتماعي يتشكل من العلاقة مع المواضيع السياسية التي تكون حالات اجتماعية ينظر إليها من زاوية السلطة (الحكومة) أو بقاء المجتمع[3]، ونلاحظ أنه على الرغم من اختلاف درجة وطريقة تنظيم وتناسق المواقف السياسية الفردية من شخص لآخر، إلا أنه موقف اجتماعي ناتج عن تفاعل جملة من المواضيع التي لها علاقة بالفرد اتجاه السلطة للاختيار والمفاضلة بين من يمثله في مختلف الاستحقاقات، وهي النتيجة التي توصل إليها "كامبل" في تفسير السلوك الانتخابي من الجانب النفسي

ومنه نستنتج بأن الاتجاه الشخصي المستقر يتشكل عبر مراحل تطور الفرد، فمن خلال التنشئة الاجتماعية التي يتلقاها والثقافة السياسية التي يكتسبها التي تسمح له بتشكيل وعي سياسي، مما يكسبه استعداد عقلي ونفسي يسمح له بالتفاعل والاستجابة لمختلف المواضيع السياسية، من خلال إظهار مواقف مستقرة ومحددة ناتجة عن قناعة وخبرة تراكمية مكتسبة.

ب. **الحالة الظرفية المحيطة بالفرد:** يفصل هذا الاتجاه بين سلوك الفرد وموقفه على أساس أن الموقف يعني استعداد الفرد لتملك ردود الفعل متكررة وثابتة، في حين أن السلوك يتميز بالتغيير حسب الظروف أو الحالات وبالتالي إعطاء السلوك أبعادا اجتماعية، اقتصادية وسياسية تؤثر فيه.

ويرى "ليبست" أن الفروق في الاتجاهات يعود إلى الفروق الناجمة عن الطبيعة المعقدة للنظام الاجتماعي، أين يتعرض الفرد داخله لضغوط متناقضة، التي تجعل الفرد قد يستجيب لضغط من الضغوط أكثر من الآخر، مما

---

[1] ابتسام سويد، **أثر التنشئة السياسية على السلوك الانتخابي**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، الجزء الثاني، ديسمبر 2017، ص 17.

[2] ابتسام سويد، مرجع سابق، ص 18.

[3] Jean Meynaud, Alain Lancelot, **Les attitudes politiques**, « que sais-je ?», Presses Universitaire de France, Paris, 1964, p 104.

يجعله يغير اتجاهه أو يكيفه حسبه [1]، وهذا يعني العرض السياسي ووزن العادات والتقاليد، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها عبارة عن مفاتيح يمكن أن تعطينا فكرة واضحة عن مدى تأثر اتجاه الانتخاب الفردي بالظروف الموضوعية المحيطة به، وتعتبر العلاقة بين البناء الاجتماعي والتصويت وطيدة، ولمعرفة سلوكيات الأفراد الانتخابية وجب دراسة الفوارق المميزة للسمات الاجتماعية في فترات زمنية مختلفة.

كما أن متطلبات الفرد والجماعة تتغير بمرور الزمن بطريقة لا يمكن للحزب مواكبتها، مما يؤدي إلى تغير ولاء الفرد والجماعة للحزب، وكذلك بالنسبة للسلطة السياسية حيث يتغير ولاء المواطنين للسلطة بتغير مصالحهم، مما قد يؤدي إلى فقدان الحكومات لشرعيتها بمرور الزمن بارتفاع نسب العزوف ومقاطعة المشاركة السياسية.

واستطاع "دانيال لويس سيلر" توضيح أثر القوى الظرفية على الناخبين، إذ يرى أنها تمارس تأثيرها على الناخبين المترددين والجدد، وتنقسم لعوامل تحريض تمس عادة المترددين الباردين وعوامل جذب المتعاطفين، بل قد تصل إلى حد التأثير على الولاءات الأولية المستقرة للفرد، وتوصل لهذه النتيجة من خلال دراسته للعلاقة بين القوى ذات الأمد البعيد والقريب [2].

ومنه نستنتج أن اتجاه السلوك الانتخابي ظاهرة ناتجة عن جملة من التأثيرات الممارسة على الفرد، حيث يتغير السلوك الانتخابي من فترة لأخرى بتغير قناعاته ومصالحه، لذلك يعرف بأنه سلوك متغير لا يمكن التحكم به خصوصا بالنسبة للأفراد المترددين أو الذين لا يملكون ميولات سياسية.

2. المشاركة الانتخابية: ارتبطت المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الديمقراطية، وأصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي والسياسي، كأسلوب للتعامل اليومي لزرع ثقافة السلم والتسامح، من خلال وجود الاختلاف والتنوع الحزبي، حرية الاعتقاد والتفكير، حرية الرأي والتعبير للأفراد والقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة، واحترام الرأي والرأي الآخر والمعارضة.

ويعرفها "فيليب برو" هي مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيرا على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار بالنظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية مرتبطة بمفهوم المواطنة[3]، ومنه تعتبر المشاركة السياسية سلوك سياسي تطوعي، ونشاط إرادي، حيث يقوم المواطنون بجملة من النشاطات التي تهدف التأثير والإسهام في صنع القرارات الخاصة بالمجتمع، سواء في اختيار السياسات العامة، أو اختيار القادة السياسيين بكل حرية.

وتتعدد صور المشاركة السياسية بدءا بالاهتمام بشؤون المجتمع والمعرفة السياسية، التصويت الانتخابي والترشح للمؤسسات السياسية والانتماء الحزبي ...الخ، وبذلك تعتبر أحد الركائز الأساسية للنظام الديمقراطي من

[1] ابتسام سويد، **أثر التنشئة السياسية على السلوك الانتخابي**، مرجع سابق، ص 19.
[2] المرجع السابق، ص ص 19 - 20.
[3] فيليب برو، مرجع سابق، ص 301.

خلال تكريسها للمواطنة في العملية السياسية، وعلى هذا الأساس أصبحت المشاركة السياسية مرادفة للديمقراطية التي تصنعها معادلة الشراكة (جماهير= نسق سياسي)، التي تتخذ مظاهر وصور متنوعة أبرزها المشاركة الانتخابية.

وتعتبر المشاركة الانتخابية أهم صور المشاركة السياسية بل هي الوسيلة الأكثر وضوحا للمواطنين بشأن المشاركة في الشأن السياسي، باعتبار أن الانتخاب هو المحور الرئيسي والمرآة العاكسة لقياس مشاركة المواطنين في العملية السياسية وتطبيق الديمقراطية، وتكمن أهمية المشاركة الانتخابية بأن التصويت هو الأداة الرئيسية التي يستخدمها المواطن للرقابة، المشاركة، والتأثير، فالناخب له الصلاحية في أن يمنح صوته أو يمنعه عن المرشحين وفق أدائهم وكفاءتهم في التعبير عن مصالحه.

ويعتبر "ريشارد غوز Richard Rose" أن المشاركة الانتخابية عبارة عن ظاهرة معقدة فهي أكثر من أن تكون مجرد تجميع للتفضيلات الفردية لأحزاب معينة دون أخرى، وتعكس مدى واسعا من المتغيرات المؤثرة، وعلى هذا يجب الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص الاجتماعية على القائم بالتصويت، بل والدور الذي تؤديه الترتيبات المؤسساتية [1]، وبذلك تكون المشاركة الانتخابية ليست مجرد إجراء مفاضلة بين المرشحين واتخاذ موقف المشاركة بالتوجه لصناديق الاقتراع للتصويت أو العزوف، بل هي نتاج جملة من المتغيرات الاجتماعية والسياسية التي تتحكم في توجيه سلوكه الانتخابي.

ومنه تعتبر المشاركة الانتخابية الوسيلة التي تمكن المواطن من ممارسته للسلطة، بالرغم من اختلاف الانتخابات من نظام لآخر، إلا أن هناك اتفاق في نقطة جوهرية مفادها أن الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات سواء الرئاسية أو النيابية هو النصيب الفردي للمواطن على المشاركة السياسية، كما أن التصويت هو أحد القنوات التي تربط الفرد بالنظام السياسي[2]،

وتتجسد ممارسة المشاركة الانتخابية عادة في التصويت الذي يمثل حجر الزاوية في العملية السياسية الديمقراطية، باعتباره آلية يستخدمها المواطنون لاختيار قادتهم، فهو وسيلة أساسية يمكن للأفراد من خلالها التأثير على القرارات الحكومية، ويعبر التصويت الآلية التي تتم بمقتضاها المشاركة في عملية اتخاذ القرارات خلال العملية الانتخابية، وتعيين الحكام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي آلية أساسية للاختيار الحر الذي يقترن بالمسؤولية، ويعتبر الصوت الذي يدلي به الشخص في الانتخابات هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة الانتخابية.

وللتصويت عدة أشكال كالتصويت الاختياري والإجباري، التصويت الأبيض، التصويت الباطل والتصويت بالمراسلة (الوكالة)، والتصويت الالكتروني.

ويؤكد "سميث Smith " أن التصويت في الانتخابات يعتبر أقل أشكال المشاركة السياسية ايجابية، لا يتطلب إلا الحد الأدنى من الالتزام الذي قد ينقطع فور أن يلقي بالورقة التي تحمل صورته في صندوق الاقتراع[3].

---

[1] عبد الهادي الجوهري، **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، المكتب الجامعية، ط2، الإسكندرية، مصر، 200، ص 151.

[2] إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 252.

[3] طارق عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية** مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999، ص 40.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن التصويت أحد أنماط السلوك الانتخابي، ومن أهم مظاهر المشاركة السياسية وأبسطها وأيسرها ممارسة، وذلك من خلال الآلية التي تتم بمقتضاها المشاركة في عملية اتخاذ القرارات أثناء العملية الانتخابية، وتعيين الحكام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لإعطاء الشرعية للسلطة الحاكمة، وهي آلية أساسية للاختيار الحر المقرون بالمسؤولية الذي ينشط الإحساس لدى الفرد بانتمائه للمجتمع.

ويؤكد العديد من الباحثين أن التصويت يتخذ شكلين الأول التصويت العقلاني والثاني التصويت اللاعقلاني.

أ. **التصويت العقلاني**: يستند على الاختيار العقلاني، ويرى أن الناخب يصوت على أساس مجموعة من الأسس والمعطيات والحسابات والمكاسب الشخصية، لذلك فهو يحدد تصويته ويضبطه بمجموعة من المعايير، من أجل تحقيق أعلى عائد بأقل التكاليف والتضحيات الممكنة.

ويفترض التصويت العقلاني أن المواطن على درجة عالية من الوعي بمصالحه، وعلى دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية، وله معلومات كافية تؤهله للقيام بالتحليل والنقد والتفسير للتمييز والمفاضلة بين المرشحين التي تمكنه من تحديد الخيار الذي يسمح له، ويمكنه من الحصول على أقصى منفعة [1]، وهنا يبرز دور المرشحين لعرض برنامجهم الانتخابي والتحفيزات والإغراءات التي تقدم للمواطنين في الحملات الانتخابية، وما يتصل بها من اتصال سياسي ودعاية، مما يؤدي بالناخب للقيام بعملية المفاضلة بين المرشحين التي تستلزم قدرا من العقلانية التي تقوم على مجموعة من الأسس والمعطيات، فهو بذلك يحدد تصويته ويضبطه وفق ومجموعة من المعايير الذاتية.

ب. **التصويت اللاعقلاني**: فالتصويت اللاعقلاني هو الذي تغيب فيه عملية المفاضلة بين المرشحين، لا يخضع لأي أسس أو معطيات أو دوافع أو قناعات يرمي من خلالها الناخب إلى تحقيق غاية محددة، أي غياب الهدف من وراء التصويت، ويظهر هذا النمط من السلوك الانتخابي لدى الناخبين الذين يؤمنون بأهمية التصويت كعملية فقط، خاصة في المجتمعات التي تعاني من عملية التنشئة السياسية، وفقدان المؤسسات الفعالة للقيام بدورها وانتشار التخلف السياسي وغياب عملية التثقيف السياسي[2]، وبالتالي فالتصويت لا يخضع لعمليات عقلية أو تفضيلات يقوم بها الناخب لاختيار أحسن من يمثله من وجهة نظره.

ومنه يمكن القول بأن التصويت وسيلة هامة وأساسية يتمكن المواطن من خلالها التأثير على القرارات الحكومية، حسب نوع التصويت الممارس من قبلهم فإذا كان التصويت عقلاني فإنه يؤثر إيجابا على نتائج الانتخابات وعلى شرعية السلطة الحاكمة، فإذا كان اختيار الناخب مبني على أسس وقناعات تسعى لتحقيق المكاسب جراء هذه العملية، مما يدل على وجود وعي سياسي وثقافة سياسية جيدة تمكنه من المفاضلة بين أحسن العروض المقدمة، أما إذا كان التصويت لاعقلاني فإن قرارات الناخب يمكن أن يؤثر على شرعية المنتخب باعتبار أن الشرعية تستمد مقوماتها من المساندة الشعبية.

[1] محمد تركي بن سلامة وآخرون، مرجع سابق، ص 41.
[2] المرجع السابق، ص 42.

3. العزوف الانتخابي: أضحت ظاهرة العزوف الانتخابي★ أو الامتناع عن التصويت داخل النسق السياسي من أبرز الاختلالات التي تعتري المشهد السياسي العالمي، حيث تصاعدت بشكل لافت سواء في الدول المتقدمة أو حتى في الدول المتخلفة، وذلك للتزايد المتواصل لضعف الإقبال على صناديق الاقتراع من قبل الهيئات الناخبة التي وسمت مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

وبالتالي صار العزوف عن المشاركة الانتخابية ظاهرة اجتماعية تتكرر وتنمو وتتواتر عبر الزمان والمكان، فنسبة الإقبال على صناديق الاقتراع تعد مؤشرا قويا على الاهتمام بالحياة السياسية وبالشأن العام لإعطاء الشرعية للنظام العام، فالممارسة الديمقراطية السليمة تجد ترجمتها المباشرة والتعبير الفعلي عنها في حصيلة الأصوات المعبر عنها.

وتنص كافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية المعنية بحقوق الإنسان على ضرورة ضمان حرية الانتخاب، بإجراء انتخابات في مناخ حر وديمقراطي، وفي أجواء خالية من الخوف، مما يتطلب توفير الثقة لدى المواطنين وعدم تعرضهم للخوف أو التنكيل بهم نتيجة اختياراتهم[1]، وعليه فإن إلزامية الانتخاب التي أكدها أنصار نظرية الانتخاب كوظيفة أو التصويت الإجباري التي تقوم على ضرورة التصويت وإلا تعرض لعقوبة يحددها المشرع، فيقوم الناخب بالتصويت بسبب الخوف من العقاب وليس عن قناعة وإدراك، ويسعون بذلك إلى معالجة الامتناع عن التصويت عن طريق فرض العقوبات المتوازية، فلا هي ضئيلة بحيث يستهين بها الناخب، ولا هي بالكثيرة والصعبة بحيث يرهب منها بالقدر الذي تؤدي إلى تحقيق عكس النتائج المرجوة منها، أما "أنصار نظرية التصويت كحق رفضوا الإجبار والعقوبة بل دعوا إلى حرية الاختيار بين التصويت والامتناع" [2].

ومنه نستنتج بان التصويت أو العزوف يجب أن يكون اختياري في مناخ حر وديمقراطي، وفي في ظل الطمأنينة التي تشعر الناخب بالانتماء للوطن وان التصويت هو تلبية لنداء الوطن، ولا يجب أن يمارس عليه أي نوع من الضغوطات أو الإجبار التي يدعو لها أنصار نظرية الانتخاب، التي قد يكون لها نتائج عكسية أولها العزوف والامتناع والشعور بالاغتراب السياسي.

وقد يبدأ الامتناع الانتخابي من عدم التسجيل في القوائم الانتخابية كأولى أشكال العزوف، كما يمكن أن يكون عن طريق عدم الذهاب إلي الانتخاب، أو إفساد ورقة التصويت، أو ترك الظرف فارغا، وكل هذه المظاهر تعد أشكالا للعزوف الانتخابي★.

★ للمزيد من المعلومات حول أنواع العزوف الانتخابي أو الامتناع الانتخابي أنظر:
- طارق محمدي عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص 39.
- سميحة الفقير، **العزوف الانتخابي** دراسة ميدانية مدينة طنجة نموذجا، جامعة الملك السعدي، طنجة، 2008/2007، ص ص 44 – 45.
- فيليب برو، مرجع سابق، ص 339.

[1] طالب عوض، **الانتخابات الحرة وفقا للمعايير الدولية**، في: علاء شلبي، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، 2014، ص 34.

[2] سمير بارة وسلمى ليمام، **السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم، الأنماط والفواعل**، مرجع سابق، ص 42.

★ في تحقيق أجراه مركز الأبحاث الفرنسي CEVIPOF أعلن فيه أن 5 % من المستجوبين لم يسجلوا أنفسهم في القوائم الانتخابية، وفي تحقيق آخر أجرته مؤسسة آيتك برشرون بعد فترة، وجدت أن نسب العزوف ارتفعت إلى 10 %، وهذا يعني أن النسب مؤهلة للارتفاع إذا لم يتم البحث في أسبابها وعلاجها، لأنها بهذا الشكل تعتبر تهديدا لمستقبل العملية الانتخابية والعملية الديمقراطية. فيليب برو، مرجع سابق، ص ص 338 – 339.

وللعزوف الانتخابي دلالات ومعاني كثيرة، فقد يدل على نضال وكفاح سياسي قائم على وعي ومبادئ، تقوم على الرفض المطلق لكافة أشكال الدولة من جهة، ورفض العملية الانتخابية من جهة أخرى، وذلك إما تشكيكا في شرعيتها أو في نزاهتها، أو لعدم الرضي والاقتناع بالمرشحين فيها، فلا يمكن الاختيار والمفاضلة بينهم باعتبارهم عديمي الكفاءة أو الخبرة أو كليهما، فيقرر الناخب المقاطعة وعدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة العزوف في مختلف المناسبات الانتخابية خصوصا في الانتخابات المحلية التي تعرف بارتفاع نسبة العزوف مقارنة مع التشريعية والرئاسية والاستفتاءات.

ولا يجب النظر إليها على أنها سمة للخمول السياسي، فهي تدل أحيانا على نوع من الكفاح السياسي، أو على معارضة قائمة على مبادئ، فعند قيام الأحزاب السياسية بالدعوة لمقاطعة مناضليها والمتعاطفين معها، فإن استجابتهم لدعوة المقاطعة تكون بعيدة عن الخمول السياسي بغض النظر عن مدى وعيهم واقتناعهم بخط سير أحزابهم، كما قد تكون المقاطعة دليل على درجة الرضى تجاه النظام القائم، ومثال ذلك حدوث المقاطعة للانتخابات الرئاسية بعد ترشح الرئيس "بوتفليقة" رافضين ترشحه تحت شعار "لا للعهدة الرابعة" في الجزائر.

وقد قسم الباحثين والمختصون العزوف الانتخابي إلى نوعين هما والعزوف العقلاني والعزوف اللاعقلاني:

1.3.العزوف العقلاني: يتمثل في إحجام الناخب عن التوجه إلى الانتخاب للإدلاء برأيه، ويصدر عن المهتمين بالسياسة والمطلعين عليها والمتابعين لإخبارها، كفعل سياسي مقصود ذو أهداف محددة، لأنه قائم عن وعي معلل بأسباب تبدو منطقية بالنسبة له، وقد أصبحت هذه الظاهرة عالمية على اعتبار أن جل دول العالم لم تسلم من هذا المرض الانتخابي، بما فيها الدول ذات التقاليد الديمقراطية العريقة، والأكثر نضجا في الممارسة السياسية الانتخابية★.

ومنه يمكن القول أن العزوف الانتخابي العقلاني الصفة المميزة لمن يهتم بالسياسة، ويحمل بطاقة انتخاب، وعلى دراية بالشؤون السياسية ومتتبع لها، ويعد امتناعهم تعبيرا عن رفض الاختيارات والبدائل المعروضة، فهم يرون أنهم لم يجدوا بين المرشحين من يعبر بشكل مباشر عن تفضيلاتهم، وإحساسهم ومعرفتهم بعدم نزاهة الانتخابات وشفافيتها، مما يؤدي بهم إلى الحكم بعدم جدوى الانتخابات.

بالإضافة إلى وجود ممتنعين محسوبين على المقاطعين نهائيا للانتخابات أو ما يعرف بمذهب الإمتناعية L'abstentionnisme الذي يعتبر مذهب واع ولديه قناعات من جانب أفراده وجماعاته، يقوم على عدم المشاركة

★ تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أنسب نموذج للعزوف العقلاني حيث وصلت نسبة الممتنعين في الانتخابات الرئاسية سنة 2000 إلى 50 %، وهو ما أصبح عرفا سائدا، كما بلغت نسبة الامتناع في كندا 35 % في انتخابات سنة 2000، وفي فرنسا قدرة نسبة الامتناع للعهدة الخامسة عام 2000 ب 30.7%، وفي الانتخابات الأوروبية عام 2004 توجه خمسي 5/2 من الكتلة الناخبة للانتخاب أي أن نسبة الامتناع تقدر ب 60%، وللمزيد من المعلومات انظر:

- فيليب برو، مرجع سابق، ص ص 339 – 340.

- Céline Belot et Bruno Cautrès, **Vers un espace public européen? Les élections européennes de juin 2004**, Etude de recherche N° 40, Notre Europe, juin 2005, pp 08- 10.

- Cyrille Billaud et François Richard, **Les élection européenne de juin 2004 en Pologne**, République Tchèque et Slovaquie: analyse des scrutins, étude du CEFRES N° 01, Paris, 2004, pp 01 – 02.

نهائيا في الشؤون والقضايا السياسية للمجتمع، وذلك لعدة اعتبارات أهمها الاغتراب السياسي، التهميش وانعدام الثقة السياسية، ويتجسد لدى كل فئات المجتمع خاصة النساء والناخبين ذوي المستوى الضعيف اجتماعيا وثقافيا، وللامتناع العقلاني عدة أوجه يمكن حصرها فيما يلي:

– الوجه الأول: يمتنع الناخبين على أساس إحساسهم أو علمهم بعدم نزاهة العملية الانتخابية، فالمواطنون المثقفون ذوي المعرفة السياسية بطبيعة العملية الانتخابية، وما قد يشوبها من تدخل حكومي من جهة، وظاهرة الترهل الحزبي من جهة أخرى، فكلما تواجدت هذه المظاهر كلما زاد اقتناع المهتمين بعدم جدوى مشاركتهم.

– الوجه الثاني: وهو الذي وضعه "فيليب برو" الذي ينفي عامل السلبية عن المتعلمين والمثقفين، وامتناعهم عن التصويت ما هو إلا تعبير عن موقف سياسي رافض للممارسة الانتخابية بصورتها المعروضة، أي عدم الاقتناع بالبدائل التي تتيحها، وفي كلا الحالتين هم يشاركون من خلال امتناعهم عن التصويت[1]، كما يمكن إضافة وجه ثالث يتعلق بالناخبين الذين يمتنعون عن التصويت لأسباب قاهرة كالمرض، السفر، العمل...الخ.

2.3.العزوف اللاعقلاني: هو الامتناع عن المشاركة في العملية الانتخابية دون تبرير للموقف، ويتجلى في ابتعاد المواطن عن الممارسة السياسية ككل، دون إبداء أدنى اهتمام بالشأن السياسي، انطلاقا من المستوى الأول للمشاركة السياسية المتمثل في التصويت، ويبرز امتناعه في عدم التسجيل في القوائم الانتخابية نتيجة العديد من العوامل تتعلق بموقف الفرد الأساسي من الأحداث والظروف المحيطة به، وهو عبارة عن حالة اللامبالاة السياسية عموما والانتخابات خصوصا، إذ يعرف المواطن اللامبالي بأنه ذلك المواطن الذي لا تربطه أية علاقة عقلية أو عاطفية بالسياسة أو الذي يتحاشى الانغماس في العمل السياسي برمته، بسبب فقدانه اتجاه يناصره ويدعمه أو عجزه عن الحركية والفعالية في الجمعيات والمنظمات والأحزاب، وضعف وعيه السياسي أو نتيجة للتخلف السياسي★، أو لظروفه الاجتماعية والاقتصادية أو بحكم القوانين الانتخابية.

فاللامبالاة السياسية هي ترجمة للحالة النفسية الرافضة للاستجابة الوجدانية للفرد لكل الأحداث الدائرة داخل المجتمع بأسره أو في بعض قطاعاته، أو هي عدم الاهتمام بالأفراد والمواقف أو الأحداث بصفة عامة أو خاصة، وعلى العموم يتصف المواطن اللامبالي بمجموعة من الصفات تميزه وتحدد ردود أفعاله أو استجابته إزاء ما يجري في المجتمع من حوله، ويمكن إبرازها فيما يلي:

✓ انعدام قدرة المواطن على الاعتراف بمسؤوليته الشخصية.

---

[1] مصطفى كمال السيد وكمال المنوفي، ص 407.

★ التخلف السياسي: هو ظاهرة شاملة تسيطر على المجتمع غير الأوروبي متعددة الأبعاد والجوانب، تؤدي إلى محدودية النخبة الحاكمة ومركزية القرار السياسي، وعدم عقلانيته، مع سيطرة ثقافة غير ديمقراطية، ولا تشجع على المشاركة، وقد ترتبط الدولة المتخلفة بهيمنة الحزب السياسي الواحد أو التنظيم السياسي الواحد، وقد تعاني من عدم الاستقرار وعدم التكامل، ووجود فجوة هائلة بين الأعباء والموارد والاعتماد على تصدير سلعة واحدة، والتبعية الاقتصادية للخارج، والاعتماد الشديد على القروض الخارجية، وانتشار البطالة، وضعف الميل إلى الادخار، وتفشي الأمية والجهل الشديد لدى الأكثرية من سكانها، وانفجار النمو السكاني ووجود هوة عميقة بين الريف والحضر، ويعد "صامويل هنجتينجتون و لوسيان باي" أكثر المنشغلين بظاهرة التخلف السياسي. إسماعيل بوقنور، **التخلف السياسي في الدول العربية** -المعايير الدولية والمقاربات الاقليمية-، دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، المجلد الخامس، جوان 2013، ص 20 للمزيد أنظر: أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية** رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، دار فاروس العلمية، ط1، الإسكندرية، مصر، 2010.

- ✓ غموض ما يستشعره من قلق وعدم الاستقرار والتهديد.
- ✓ امتثاله كليا للسلطة القائمة والقيم السائدة.
- ✓ عدم التأثر بالأحداث السياسية وعدم المشاركة في الحياة السياسية.
- ✓ العزلة السياسية وعدم المشاركة في الحياة السياسية.
- ✓ عدم الاهتمام بحقوقه الديمقراطية كحق الانتخاب[1].

ويمكن القول بأن العزوف اللاعقلاني عبارة عن حالة من اللاوعي السياسي، أو حالة من اللامبالاة السياسية التي تجعل الفرد يمتنع عن المشاركة الانتخابية من دون أي هدف أو غاية مرجوة، أو سبب يمنعه من التصويت.

رابعا: محددات وآثار السلوك الانتخابي

تشكل الانتخابات أساس الديمقراطية فهي التي تسمح للسلطة السياسية أن تكتسب شرعيتها من خلال أفراد المجتمع، فالانتخاب عنصر مهم في الحياة السياسية باعتباره يكرس مبدأ التداول على السلطة من خلال تكريس الحكم القائم واحترام رأي واتجاه الآخر، وتخضع العمليات الانتخابية في المجتمعات الديمقراطية لنسق من التأثيرات السياسية، الاجتماعية، النفسية والاقتصادية، التي توجه السلوك الانتخابي للمواطنين الذي يختلف باختلاف المجتمعات والتكوينات الاجتماعية القائمة فيها، وبدخول الديمقراطية إلى مجتمعات العالم الثالث بمؤسساتها ونماذجها الغربية، أدى ذلك إلى حدوث صراع في هذه المناطق ضد القيم الحضارية للمستعمر من أجل الحصول على استقلالها، وليس صراع من أجل المطالبة بمجموعة من الحريات كما حدث في الغرب.

وتعتبر الجزائر مثالا ممتازا لدول العالم الثالث التي تتشدق بالديمقراطية بل حتى أنها عرفت تعددية سياسية وتحول ديمقراطي صوري (جنيني لم يخرج للواقع)؛ مما أدى إلى اصطدام النظام السياسي بالسياقات الاجتماعية والثقافية للديمقراطية الغربية غير الملائمة للنظام السياسي الجزائري، مما جعل فاعلية النظام الانتخابي ترتبط بنسق من المحددات السياسية، الاجتماعية، القانونية والاقتصادية.

وينتج عن هذه المحددات مجموعة من الآثار التي تسهم بدورها في تحديد وتوجيه السلوك الانتخابي للفرد، التي بإمكانها أن تدفع بالعملية الديمقراطية نحو التطبيق الفعلي، وبالتالي التقدم والازدهار من خلال المشاركة السياسية الايجابية؛ أو تدفعها إلى الخلف لتتقهقر الذي يؤدي للتخلف والعقم والجمود الديمقراطي؛ ويتجلى ذلك من خلال الامتناع وانتهاج سلوك العزوف الانتخابي، الذي يتغذى من عدة عوامل أهمها: تفشي الإحباط السياسي في صفوف أفراد المجتمع لاقتناعهم بعدم جدوى مشاركتهم في الانتخاب؛ أو إتباع العزوف كأسلوب للاحتجاج على سياسة الدولة أو أداء الأحزاب.

وعموما يمكن القول، يتحكم في السلوك الانتخابي جملة من العوامل أو المحددات التي تضبطه وتدخل في تكوينه ومن بين أهم هذه المحددات:

[1] سمير بارة وسلمى ليمام، **السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم، الأنماط والفواعل**، مرجع سابق ، ص 44.

1. المحددات السياسية: تعتبر من أهم العوامل المحددة للسلوك السياسي؛ لاحتوائها على الأسس والمبادئ السياسية التي يتلقاها الفرد منذ نشأته السياسية والثقافية فتكسبه هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وتوجهاته وفقا لما يراه مناسبا له، وبالتالي تعتبر بمثابة العملية المحددة لسلوك الفرد السياسي والانتخابي وتنقسم إلى:

1.1. التنشئة السياسية: يعرفها "هربرت هايمان H.Hayman" في كتابه **التنشئة السياسية** بأنها: "مجموعة الأنماط الاجتماعية التي يتعلمها الفرد من مؤسسات المجتمع وتساعده على التعايش مع المجتمع"[1]، نلاحظ بأنها مجموع القيم والخبرات التي تعتبر أساس تكوين الآراء والقيم والاتجاهات التي تعتبر استعدادات كامنة لأداء استجابات سلوكية محددة للفرد، وبالتالي تظهر التنشئة السياسية أنها أحد المحددات الرئيسية لتوجيه السلوك الانتخابي للفرد، وهي المسؤولة عن الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها المواطن في الفعل الانتخابي؛ نظرا لما اكتسبه من تنشئته عبر مراحل تطوره من مختلف مؤسساتها ما يجعله يترك أثره في مختلف الفعاليات داخل الحقل السياسي الوطني، ويترتب على التنشئة السياسية نوعان من الأفراد:

✓ **النوع الأول:** يتمتع بالوعي السياسي أي ما يوجد لدى الفرد من معارف سياسية بالقضايا والمؤسسات والقيادات السياسية على المستوى المحلي والدولي، ووعيه بالمناخ السياسي الذي يعيش فيه ويستفيد من وجوده به.

✓ **النوع الثاني:** يتمتع بما يسمى بالمشاركة السياسية؛ ويتمثل في حرص الفرد على القيام بدور ايجابي في الحياة السياسية من خلال الممارسة الإرادية لحق التصويت أو الترشيح للانتخابات أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين أو الانضمام إلى المؤسسات الوسيطة.

وعليه تعتبر التنشئة عملية استبطان القيم والمعايير الخاصة بالمجتمع التي تميز التنشئة السياسية البعد السياسي لهذا الإدماج، وتصف مدى تلقين الفرد لدوره السياسي المنوط به، وسيطرت على دراسات السلوك الانتخابي خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية لفترة طويلة فكرة أن التنشئة تشير في الأساس إلى عملية إدماج الفرد في نظام اجتماعي شامل يتصل في الغالب بالنظام السياسي الوطني[2].

نستنتج مما سبق أن أهم أهداف التنشئة السياسية غرس الوعي السياسي الذي يترجم في صورة سلوك معين في الاستحقاقات الانتخابية، فجوهرها الحقيقي يتمثل في تشكيل السلوك الانتخابي للفرد والتأثير عليه باعتبارها منشأ القيم والآراء والاتجاهات لديه، التي تعتبر استعدادات كامنة تؤدي إلى استجابات سلوكية محددة.

1.1.1. مؤسسات التنشئة السياسية: لا تتم عملية التنشئة السياسية إلا عبر قنوات يمكن من خلالها زرع وترسيخ وتنمية المفاهيم والأفكار والممارسات السياسية للفرد، وذلك من أجل تأهيله ليصبح قادرا على التفاعل الايجابي ضمن النسق السياسي، من خلال أداء دوره في المجتمع بصورة ايجابية، ومن بين هذه القنوات نجد الأسرة، الدين، المدرسة، جماعة الرفاق، وسائل الإعلام والأحزاب السياسية؛ التي يتباين تأثيرها على الفرد حسب

[1] مولود زايد الطيب، مرجع سابق، ص 159.

[2] Guy Hermet, Bertrand Badie, Pierre Birnbaum, Philippe Braud, Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques, 8eme Edition, Armand Colin, Paris, France, 2015, ,p 287.

المرحلة العمرية والبيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها، والجدير بالذكر أن هناك قدرا من التماهي والتفاعل بين تأثير كل منها على أفراد المجتمع، فمنها ما هي رسمية وأخرى غير رسمية أهمها:

أ. **الأسرة:** تعد الأسرة أو العائلة من أهم وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية، باعتبارها البيئة الأولى للتنشئة، فهي المحيط الأول الذي يحتضن الطفل ويقوم برعايته وحمايته، لإشباع حاجاته البيولوجية والنفسية، وتستمر هذه الرعاية والحماية إلى أن يشب الطفل ويصبح قادرا على الاعتماد على نفسه[1]، وبذلك تعتبر الأسرة أولى المؤسسات البنيوية التي تؤثر في أفكار ومواقف وأخلاق وسلوكيات الفرد، كونها تهتم بتنشئة الطفل تنشئة أخلاقية واجتماعية ووطنية حيث تزرع فيه منذ البداية الخصال الأخلاقية التي يقرها المجتمع، وتغرس فيه النظام القيمي والديني للمجتمع، وتوجه سلوكياته وتصرفاته منذ صغره وفق معايير المجتمع.

ويرى "هربرت هايمان" أن الأسرة في كل الثقافات تحتل المرتبة الأولى في التنشئة السياسية نظرا لما لوحظ من تشابه بين الآباء والأبناء في المعرفة السياسية والاختيار الحزبي، وما تشير إليه نتائج البحوث الحديثة إلى وجود تشابه بين الآباء والأبناء في الانتماء الحزبي والالتزام بالقضايا والآراء السياسية[2]، وبذلك تلعب الأسرة في كل الثقافات دورا محوريا في نقل الثقافة للأبناء التي يتلقاها من آبائهم فتنمي مهاراتهم وخبراتهم وتدربهم على القيام بأدوارهم الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع لأداء مهامهم والتزاماتهم بصورة جيدة.

ومنه نستنتج أن الأسرة هي المدرسة الأولى التي تقوم بإدماج الطفل في الإطار الثقافي والسياسي للدولة من خلال زرع التراث السياسي في تكوينه، معتمدة في ذلك على السلوكيات المختلفة السائدة في المجتمع الذي ينتسب إليه، ويتدرب على طريقة التفكير السائدة فيه، وغرس المبادئ والمعتقدات السياسية المعتمدة فيه، من خلال تلقي المعلومات السياسية الناتجة عن المناقشات السياسية التي تدور بين الأب وأبنائه.

ب. **الدين:** يؤثر الدين في التنشئة السياسية للأفراد فالعلاقة الموجودة بين السياسة والدين يمكن أن نصورها بفكرة الشراكة بينهما، كما يؤثر الدين في نشأة الحزب وموقفه من المعارضة، فرغم نشأة الأحزاب السياسية ذات الطابع الديني في الدول المتقدمة والنامية إلا أن تأثيره كان كبيرا في الدول العربية عموما وفي الجزائر خصوصا، حيث يمثل FIS الحزب الديني المنحل في الجزائر الذي تقوم أسسه ومبادئه على قيم وتعاليم الشريعة الإسلامية، وكان تأثيره كبيرا على أفراد المجتمع حيث فاز في أول انتخابات تعددية في الجزائر واستطاع إزاحة الآفلان الذي كان مسيطرا على المشهد السياسي منذ الاستقلال.

ويمكن القول أنه، كلما كان الدين أكثر انغماسا في السياسة كلما أثر ذلك على تنشئة مريديه سياسيا، فكلما زادت درجة إيمان الفرد كلما زاد تأثره بأداء الأحزاب ذات التوجه الديني.

---

[1] أحمد جمال ظاهر، **التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة اليرموك، العدد الثاني، المجلد الخامس عشر ، 1987، ص 197.

[2] سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم**، إيتراك للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2004، ص 49.

ج. **المدرسة:** تعتبر المدرسة الأداة الرسمية الأولى من أدوات التنشئة السياسية، باعتبارها أول مؤسسة رسمية يرتبط بها الفرد، حيث اهتمت الدول والحكومات بإلزامية التعليم ومجانيته، ليس من أجل رفع المستوى التعليمي فقط بل من أجل تنشئة الأجيال سياسيا، بما يجعلها تتوافق مع النظام السياسي، ومنه لا يقتصر دور النظام التعليمي على مجرد شحن العقل بأفكار ومفاهيم نظرية، بل يجب أن يقدم أسلوبا ونموذجا للسلوك، لاستكمال مهمة الأسرة في النضج السياسي والاجتماعي للطفل بوصفها مؤسسة الدولة يتعلم فيها الطفل النظام والالتزام بمعايير المجتمع وقواعد الديمقراطية.

وتعمق المدرسة شعور الطفل بالانتماء للمجتمع، وتساهم في بناء شخصية الفرد وتثقيفه عن طريق فهم العادات والتقاليد، وتجعله فعالا في المجتمع، كما تلعب المناهج التدريسية والنشاطات الرياضية والاجتماعية دورا أساسيا في تثقيف الطالب اجتماعيا وسياسيا، فالمنهج المدرسي والنظام التربوي يلعبان دورا أساسيا في تدعيم القيم الاجتماعية والسياسية في المجتمع، الذي يضمن (النظام التربوي) المحافظة على استمرارية التراث الشعبي والوطني.

ومنه نستنتج أن المدرسة والكتاب والمدرس لهم أهمية قصوى في تكوين المفاهيم السياسية للأطفال من خلال البرامج التعليمية، الكتب، الأنشطة اليومية، وزرع قيم المواطنة لدى التلاميذ، وكذلك تكوين الاتجاهات والآراء والقيم والإيديولوجيات.

د. **جماعة الرفاق:** يتفق معظم العلماء والباحثين في العلوم السياسية أن سلوك الفرد يتأثر بسلوك أقرانه وأصدقائه الذين يقضي معهم فترات طويلة سواء في محيط السكن أو المدرسة أو العمل أو مؤسسات اجتماعية أخرى[1]، وإذا كان للأسرة دورا أساسيا في عملية التنشئة السياسية فإن دور جماعة الرفاق لا يقل أهمية لاسيما في ظل التغيرات والتحولات العالمية والإقليمية الجديدة التي انعكست سلبا على الأسرة وقللت من أدوارها بسبب إضعاف الروابط بين الآباء والأبناء الناجم عن التحولات الاجتماعية.

بالإضافة إلى ظهور ما يسمى بصراع الأجيال حول مجموعة من القيم، مما أدى إلى زيادة دور جماعة الرفاق في تشكيل قيم واتجاهات الأفراد خاصة السياسية منها لأن الفرد يشعر داخلها بسهولة التكيف مع البيئة الاجتماعية والثقافية، حيث تقوم تلك العلاقة على احترام مبادئ الديمقراطية ويسمح فيها بتعدد الآراء، وقبول النقاش عكس ما تفرضه الأسرة من سيطرة وخضوع وتحكم.

ومنه نستنتج بأن لجماعة الرفاق دور كبير في توجيه سلوكيات الأفراد التي تبدأ منذ مرحلة الطفولة جراء الاحتكاك الناتج عن الدراسة واللعب، انتقالا إلى المراهقة وصولا إلى الجامعات حيث تسم الجماعة في تكوين نسق الأفكار والآراء والاتجاهات والمواقف للأفراد في المجتمع سواء تعلق الأمر بالشؤون الاجتماعية أو السياسية.

هـ. **وسائل الإعلام:** تؤدي وسائل الإعلام دورا مهما وخطيرا في حياة الإنسان المعاصرة حيث تطور معارفه وتشكل مفاهيمه وقناعاته واتجاهاته، أي أنها القوة الرئيسية التي تسير حياة العصر على مستوى الفرد

[1] إسماعيل علي سعد، **علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص 37.

والمجتمع، حيث صارت وسائل الإعلام في الوقت الحالي سلاحا ذا فعالية في الميدان السياسي لتوجيه الرأي العام وتلقينه من المعلومات والقيم مما يجعله مكيفا ومهيئا وفقا لمصالح معينة.

وتمارس وسائل الإعلام نوعين من التأثير السياسي على المواطنين:

– تأثير أساسي يتجلى في مزاولة وسيلة الاتصال التأثير القوي دون مشاركة مؤسسات أو جماعات أخرى في التأثير على سلوك الجمهور فتصبح الوسيلة الإعلامية الأسلوب الكافي والضروري في إحداث التغيير.

– تأثير غير أساسي، يعتقد به أن هناك عوامل عديدة تشترك مع وسائل الإعلام في إحداث التأثير المقلوب وهنا لا تكون الوسيلة الإعلامية أسلوبا كافيا وضروريا لإحداث التأثير المطلوب[1].

وأقيمت في هذا الصدد العديد من الدراسات للوقوف على مدى تأثير وسائل الإعلام في توجيه وتعبئة الرأي العام نحو حدث معين، وتوصلت أن لوسائل الإعلام دور أساسي في توجيه سلوكيات المواطنين عموما، وفي الانتخابات خصوصا بالنسبة للمواطنين الذين ليس لديهم توجهات سياسية وغير مهتمين بالحقل السياسي ككل.

2.1.1. أثر التنشئة السياسية في بلورة السلوك الانتخابي: تهدف التنشئة السياسية إلى تنمية الوعي لدى الفرد من خلال المعلومات والخبرات والقيم التي يتلقاها الفرد من مختلف مؤسساتها، فتمكنه من الإدراك الجيد والاستيعاب لمختلف الأحداث المحيطة به، ويعتبر اكتساب الوعي السياسي أحد أهم أهداف التنشئة السياسية الذي يترجم إلى سلوكيات سياسية تبرز أثناء مختلف العمليات السياسية للدولة.

أما أثر التنشئة السياسية في بلورة السلوك الانتخابي فيكمن في أنها أساس تكوين الآراء والقيم والاتجاهات التي تعتبر استعدادات كامنة لأداء استجابات سلوكية محددة، وبذلك يتضح لنا جليا بأن التنشئة السياسية محدد أساسي للمشاركة السياسية للمواطن من عدمها، وايجابية هذه المشاركة داخل المجتمع أو سلبيتها يكون على أساس مكتسبات الفرد التي توجه وتسير تصرفاته وردود أفعاله داخل الحقل السياسي، وتُعِدُ المشاركة السياسية الفرد وتؤهله للمشاركة في العمل السياسي بالصورة والدرجة التي تتناسق مع طبيعة التنشئة السياسية التي اكتسبها.

السلوك الانتخابي للفرد يتعلق بالأسرة، والمدرسة وكذا جماعة الرفاق التي يتم من خلالهم زرع ثقافة ووعي سياسي، يتجلى في الاستحقاقات الانتخابية سواء بالتصويت أو العزوف، ومنه يمكن القول أن التنشئة السياسية هي القاعدة التي تتبلور من خلالها الثقافة السياسية للفرد داخل المجتمع، والتي تحدد اتجاهاته السياسية داخل المجتمع، الناتجة عن مختلف مؤسسات التنشئة السياسية بما في ذلك الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق، وسائل الإعلام، ...الخ، فلكل مؤسسة دور مكمل للآخر في بلورة السلوك الانتخابي.

2.1. الثقافة السياسية: يعد مفهوم الثقافة السياسية من المفاهيم الحديثة نسبيا في علم السياسة، حيث ظهر على يد الأستاذ "غابريل ألموند G.Almond" عام 1956، استخدمه كبعد من أبعاد النظام السياسي، حيث يعتبر أن النظام السياسي يترسخ حول أنماط محدودة من التوجهات التي تضبط التفاعلات التي يتضمنها

[1] علي أحمد المعماري، مرجع سابق، ص 252.

النظام الاجتماعي، وبالمثل تكون الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وإن كانت تتسم بشيء من الاستقلالية داخلها[1]، وبالتالي فالثقافة السياسية عبارة عن مجموع المعارف والمعتقدات التي يكتسبها الفرد داخل المجتمع وتسمح له بالتفاعل في المجتمع في إطار علاقته بالسلطة من أجل المساهمة في صنع القرار بكل حرية، وتبنى الثقافة السياسية داخل القيم والمعتقدات العامة للمجتمع ولكنها تتميز بجانب من الخصوصية والاستقلالية للفرد.

ويذهب "جيمس أندرسون James Anderson" إلي اعتبار أن الثقافة السياسية جزء من ثقافة المجتمع، التي تتضمن المعتقدات والقيم والمواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم به الحكومة، وطبيعة العلاقة الموجودة بين المواطن والحكومة، وتنتقل الثقافة السياسية من جيل لآخر عبر عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية التي يتعلم من خلالها الأفراد بتفاعلهم مع الأشياء والأصدقاء والمعلمين والقادة السياسيين، وتصبح الثقافة السياسية التي يتحصل عليها الفرد جزءا من سيكولوجيته ويترجمها إلى سلوك حياتي[2].

ومنه يمكن القول ترتبط الثقافة السياسية بالمعتقدات والقيم والمواقف التي تحدد اتجاهات المواطنين نحو العملية السياسية، فبواسطة الثقافة نفكر ونقيم ونحكم على مجريات الأحداث السياسية في المجتمع، وتدخل الثقافة في كل جوانب حياة المواطنين المدنية والسياسية بما في ذلك السلوك السياسي عموما والسلوك الانتخابي خصوصا.

1.2.1. أنواع الثقافة السياسية: قام كل من "غابريل ألموند G.Almond وزميله سيدني فيربا S.Verba" بتصنيف الثقافة السياسية إلي ثلاثة أنواع تم عرضها في كتابهما "**الثقافة المدنية**" كما يلي: [3]

– الثقافة الضيقة تتميز بجهل الأفراد للحياة السياسية وعدم اهتمامهم بالمشهد السياسي ككل.

– ثقافة الخضوع: تتميز بوعي الأفراد للحياة السياسية ومع ذلك فهم لا يهتمون بالأحداث السياسية.

– ثقافة المشاركة: يؤمن الأفراد أن لديهم فرص أكبر للمشاركة في الحياة السياسية، وأنهم قادرون على تغيير وتعديل هذا النظام عن طريق أنشطتهم المختلفة أو ممارستهم الفعالة مثل: الانتخابات والمظاهرات ...، ويمكن القول بأن ثقافة المشاركة ترتبط بصورة آلية بالديمقراطية.

2.2.1. أثر الثقافة السياسية في السلوك الانتخابي: للثقافة السياسية دور كبير في توجيه سلوكيات المواطنين الانتخابية خصوصا والمشاركة السياسية عموما، إذ تعد المادة الخام التي تشكل الوعي الاجتماعي والتاريخي للمجتمع التي تمنحهم القدرة على التصور الكلي للواقع المحيط بهم، مما يساعدهم على بلورة اتجاهات سياسية معينة نحو المشاركة السياسية، ومنه نلاحظ وجود علاقة ترابطية بين المشاركة السياسية والثقافة السياسية، فيتجه السلوك الانتخابي وفقا لطبيعة الثقافة السياسية السادة.

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 2011، ص 225.

[2] جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 46.

[3] عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع السياسي** النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 2001، ص ص 437 –439.

ففي ظل الثقافة السياسية الضيقة التي يفقد المواطن أدنى المعلومات عن النظام السياسي وسيرورته، وبذلك ينتشر العزوف اللاعقلاني، أما بالنسبة لثقافة الخضوع فالسلوك الانتخابي قد يتخذ شكلين، إما التصويت اللاعقلاني العشوائي (لاعتقاد المواطن بعدم جدوى إمكانية التأثير في النظام السياسي)، أو التصويت الإكراهي نتيجة خضوع المواطن للنظام السياسي.

أما في المجتمعات التي تنتشر فيها الثقافة المشاركة الفعالة فينتشر التصويت العقلاني الناتج من إحساس المواطن بالفعالية والقدرة على التغيير والتأثير في نتائج العملية الانتخابية، التي تمكن الناخب من الاختيار الحر بعيدا عن أي ترغيب أو ترهيب من الأطراف الفاعلة داخل العملية السياسية أو خارجها.

وهنا يبدو جليا وضوح وجود علاقة ارتباط طردي بين المشاركة السياسية ونوع الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، الذي ينعكس بدوره على السلوك الانتخابي، فإذا كانت الثقافة السياسية تتصف بالخضوع والشك وعدم الثقة بالسلطة تسودها حالة من الاغتراب، فإن الحديث عن السلوك الانتخابي وترقية المجتمع ليس له أي جدوى، أما إذا كانت الثقافة السياسية المشاركة الايجابية الفعالة تحمل قيم الولاء والانتماء للسلطة، فإن تحقيق المشاركة السياسية الايجابية يؤدي إلى تحقيق عنصر من عناصر المواطنة وبالتالي السير بخطى ثابتة نحو تحقيق الديمقراطية.

رغم الدور الفعال للمشاركة السياسية في دول العالم المتقدم في تحقيق الديمقراطية إلا أنها جد محتشمة في العالم العربي عموما؛ والجزائر خصوصا التي تعرف أزمة التخلف السياسي، حيث يعرف توجه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية نوعا من الاختلال، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة في قبضتها، إقامة نظم تسلطية، تقييد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية واعتبار محاولاتهم لنيل حقوقهم أعمال غير مشروعة، وقدرت نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام 2019 ب 39.93 % مما يؤكد ارتفاع نسبة العزوف الانتخابي المقدرة ب 60.07 %.

بالإضافة إلى عزوف الكبير عن المشاركة السياسية عموما والانتخابية خصوصا الارتفاع المتزايد لنسب العزوف التي تعود إلى فقدان الفرد الشعور بالانتماء للمجتمع، وأنه يرى بأن العمل السياسي لا جدوى منه، ونتائجه غير مؤكدة لكثرة التزوير في نتائج الانتخابات وانعدام مصداقيتها، وكذا غياب عامل الجدية.

وأصبح المواطن يرى بأن الانتخابات مجرد سيناريو أو ديكور لا جدوى منه، ما أدى إلى ظهور تفضيل الحلول الفردية وعدم الإيمان بالقدرة على الفعل الجماعي، وهي ظاهرة مستشرية لدى أكثر من جيل من الجزائريين إذ أصبح هناك فرد جزائري غير مبال لا يهتم بالا بنفسه وبمشاكله الشخصية، لا ينخرط في الأحزاب التي غادر ساحتها ولا يثق في أي خطاب سياسي، لأن هذا وتلك جميعها كذب عنده وهراء "فستي" [1].

وبذلك تغيب المواطنة بسيطرة الولاءات القبلية على الأفراد، مما يوقع النظام السياسي في أزمة شرعية يتسع نطاقها بعجز مخرجات النظام عن تلبية مطالب وحاجات المجتمع، مما يؤثر في إمكانية الدعم له، وبالتالي تطرح

[1] عبد الناصر جابي، **مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص 28.

إشكالية المشاركة السياسية في الجزائر بوصفها بالشكلية، الموسمية وعدم الفعالية، فأصبح أفراد المجتمع يرون أن السياسة أمر لا يعنيهم سواء شاركوا في الانتخابات أم لا فان النتائج محددة مسبقا وأن تصويتهم لن يغير شيء.

3.1. الحملة الانتخابية: تعتبر من أهم نشاطات العمل السياسي، برزت في العصر الحديث كمظهر من مظاهر الممارسة الديمقراطية من خلال الاتصال السياسي، حيث تسهر الدول والحكومات عبر المؤسسات التابعة لها، ومن خلال الأحزاب السياسية التي تجسدها على أرض الواقع للإعلان عن احترام الحقوق السياسية، لإرساء قواعد اللعبة الديمقراطية بين مختلف الفئات والطبقات ترسيخا لمبدأ التداول على السلطة [1]، نلاحظ بأن الحملة الانتخابية مظهر من مظاهر الديمقراطية، حيث يقوم المرشحون بعرض برامجهم الانتخابية التي يسعون لتجسيدها واقعيا في حال فوز الحزب في الانتخابات.

وعرفها "بيسلي Paislly" بأنها نشاطات مقصودة للتأثير في معتقدات واتجاهات وسلوك الآخرين، عن طريق استخدام أساليب استمالة إعلامية تؤثر في الجمهور، وأن مفهوم إعادة التشكيل يعد أهم السمات التي تميزها بوصفها نشاطا اتصاليا، سواء كان على مستوى البناء الاجتماعي، أو على مستوى الحياة الفردية"[2].

ومنه يمكن القول بأن الحملة الانتخابية هي طريقة تحضير المرشحين والأحزاب السياسية لأفكارهم ومواقفهم وعرضها على الناخبين في الفترة السابقة للانتخابات، فيستخدم المرشحون مجموعة متنوعة من التقنيات لبلوغ الناخبين ونقل رسائلهم إليهم من خلال وسائل الدعاية الانتخابية.

1.3.1. وسائل الحملة الانتخابية: يعتبر التمويل المالي والإعلام أهم وسائل الحملات الانتخابية:

أ. التمويل المالي: يعتبر المال العنصر الأكثر أهمية في تسيير أمور الحياة البشرية بصفة عامة والحياة السياسية بصفة خاصة، إذ يعد الشريان المتحكم في كل أغلب الشؤون السياسية، فالناشطون في الحملات الانتخابية من مرشحين وأحزاب يتوجب عليهم توفير السيولة المالية من أجل تغطية النفقات المتعددة لحملتهم الانتخابية من نقل وطبع وإشهار عبر الصحف والتجمعات الشعبية ...الخ، وأحيانا تكون نفقات التموين من اشتراكات مناضلي الأحزاب والمساندين لهم من كبار التجار ورجال الأعمال، كما تساهم الدولة بمبلغ محدد للأحزاب المرشحة لتسيير الحملة الانتخابية.

وفي فرنسا منذ بداية سنة 1914 أصبحت خزانة الدولة تضمن توفير وسائل الدعاية (الإعلانات الملصقة خصوصا) مع مراعاة أن يتساوى فيها المرشحون، كذلك ألمانيا سنة 1966 كانت الدولة تمتنع عن تقديم معونات عامة للأحزاب، غير أنها تكفل نفقات الحملة الانتخابية لمرشحي جميع الأحزاب، حتى التي لم تحصل على نسبة 5% من الأصوات في آخر انتخابات، وصار التكفل بتمويل الحملات الانتخابية أفضل في القوانين الحاضرة[3]،

---

[1] علي غربي، **الحملة الانتخابية والاتصال السياسي في الجزائر**، في: فضيل دليو، **الاتصال السياسي في الجزائر**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 81.

[2] محمد بن سعود البشر، **مقدمة في الاتصال السياسي**، مكتبة العبيكان، السعودية، 1997، ص 108.

[3] أحمد أولاد سعيد، **التعبير عن الإرادة السياسية في النظام الإسلامي الانتخابات نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2008، ص 356.

أما في الجزائر نظرا لكون التجربة جنينية وحديثة فغن الدولة تقوم بتقديم إعانات للأحزاب التي تحصل على 5% من مجموع الأصوات للترشح.

ب. وسائل الإعلام: ازداد تأثير وسائل الإعلام منذ ستينيات القرن العشرين وأصبحت أكثر التقنيات المعتمدة في المهرجانات والاجتماعات العامة، ففي الدول الغربية توفر المؤسسات الغربية الإعلامية فرصا متكافئة للمرشحين المتنافسين، ومنذ سنة 1964 عُرفت هيئة الإذاعة البريطانية بالعدل الصارم بين المرشحين، بفضل الإدارة المستقلة التي تسيرها بعيدا عن هيمنة السلطة التنفيذية التي قد تكون طرفا في الانتخابات، وألمانيا مثل بريطانيا في هذا المجال، غير أن استقلال وسائل الإعلام عن التأثر بالحكومة تأخر نسبيا، وقد كان لهذه التجارب الناقصة أحيانا أثرها فانفتحت وسائل الإعلام أمام المعارضة في مناسبات انتخابية عديدة [1].

ومنه يمكن القول أن للإعلام أهمية بالغة في المجتمع حيث أصبح يمثل قوة اجتماعية حيوية ذات ديناميكية خاصة، وخاصة في عصر العولمة وتداعيات الثورة التكنو–معلوماتية، حيث تجاوز دوره (الإعلام) مع بروز التقنيات الحديثة مجرد وسيلة تعكس قضايا الرأي العام، ليحتل دورا محوريا في تشكيل الرأي العام أو صنعه، وبلورة قضايا مصيرية وإستراتيجية بإيحاءات ضمنية أو إشارات صريحة عبر الوسائل الإعلامية التقليدية منها والحديثة.

ولا نبالغ إذا قلنا أنه بدون وسائل الإعلام لا يستطيع أحد خارج الحلقة السياسية الإطلاع على الأحداث السياسية، فهناك جمع من الحوادث والنيات غير معروفة واقعيا لا يمكن معرفتها إلا عن طريق وسائل الإعلام التي تعتبر المسؤولة بالدرجة الأولى نقل وإيصال المعلومات للمواطنين مما يؤكد أهمية دورها في تشكيل الرأي العام، وعليه يمكن القول بأن وسائل الإعلام تمثل العمود الفقري لأي استحقاق انتخابي، فهي الشريك الفعلي المرافق للحملة الانتخابية من بدايتها وحتى نهايتها.

من خلال ما سبق نستنتج أن الهدف الأساسي من توظيف وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية استمالة الناخبين أو التأثير في سلوكياتهم واختياراتهم عبر مختلف وسائلها السمعية، البصرية، المكتوبة أو الالكترونية لاسيما مواقع التواصل الاجتماعي، حيث اعتمدت هذه الأخيرة بقوة في مسرح الحملات والدعاية الإعلامية الانتخابية لصالح العديد من الأحزاب والمرشحين لاستقطاب وتعبئة الناخبين.

2.3.1. أثر الحملة الانتخابية على السلوك الانتخابي: أثير الكثير من الجدل في العلوم الاجتماعية والسياسية حول العلاقة القائمة بين الناخب والمرشح انطلاقا من البرامج الحزبية أو الوعود التي يقدمها أثناء الحملة الانتخابية، وقد برز في ظل هذا الجدل اتجاهين متباينين في الأفكار والطروحات في تفسير تلك العلاقة وهما:

✓ **الاتجاه الأول:** يؤكد ضعف تأثير الحملة الانتخابية على العملية الانتخابية والسلوك الانتخابي، وذلك من خلال تبني مجموعة من المتغيرات التفسيرية الحاسمة في تحديد هذا التأثير، أو وجود مجموعة من المتغيرات الثابتة في

[1] المرجع السابق، ص 356.

تفسير السلوك الانتخابي أو تغير اتجاهات الناخبين، التي برزت في نتائج دراسات "لازرسفيلد وبرنار بيريلسون"، حول تأثير الحملة الانتخابية على السلوك الانتخابي.

✓ **الاتجاه الثاني**: يؤكد أهمية تأثير الحملة الانتخابية على العملية الانتخابية والسلوك الانتخابي، بالاعتماد على عدة مقومات تتعلق بإمكانية تقرير بعض الناخبين التصويت في اتجاه معين خلال فترة الحملة الانتخابية واحتمال تغيير الاتجاه أيضا، وأثبتت دراسات "فينكل Finkel وجيلمان Gelman" عام 1993 الدور الفعال للحملات الانتخابية في تغيير التفضيلات الانتخابية، وانقلاب اتجاهات الناخبين انقلابا كليا يوم الفعل الانتخابي، وتجسد ذلك في انتخابات 1980، 1988، 1992 في المجتمع الأمريكي[1].

من خلال ما سبق نستنتج أن للعامل المعرفي أهمية كبيرة في تحديد وتوجيه السلوك الانتخابي للفرد، وتلعب الحملة الانتخابية دورا مهما في توجيه سلوكيات الناخبين، حيث تسهم في تزويد الناخبين بالمعلومات التي يجهلونها عن الأحزاب، بالإضافة إلى اطلاعهم على مختلف البرامج بعرضها عبر وسائل الإعلام التقليدية أو الحديثة التي تسعى إلى كسب تأييد الناخبين والتعاطف مع الحزب وبالتالي تغيير مواقفهم قبل التصويت.

2. المحددات السوسيو– إقتصادية

1.2. الولاء القبلي: لا يتم الفهم المتكامل للعملية الانتخابية إلا من خلال دراسة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع، ويعتبر الولاء القبلي والعشائري من بين المحددات الاجتماعية الأساسية في تحديد السلوك الانتخابي للمواطنين.

ويعرف الولاء بأنه الإحساس المرتبط بالعلاقة الدموية أو المعنوية القائمة بين طرفين أفرادا كانوا أو جماعات، وتتضمن المحبة، القرب، الحماية، وكذلك التبعية والانصياع، أما القبيلة فهي نسق في التنظيم الاجتماعي يتضمن عدة جماعات محلية، مثل القرى والبدنات والعشائر، وتقطن القبيلة عادة إقليما معينا ويكتنفها شعور قوي بالتضامن والوحدة يستند إلى مجموعة من العواطف الأولية [2]، نستشف بأن القبيلة هي تلك الجماعة المتماسكة اجتماعيا وسياسيا، التي تربطها علاقات قرابة تتميز بالتبعية والخضوع والولاء، وتمتلك تنظيم اجتماعي خاص بها، وتقطن إقليما معينا ولها لغة خاصة بها، كما تكون لها سلطة سياسية مركزية في يد رئيس القبلية.

ويعتبر العلامة "ابن خلدون" من أكثر الذين أسهبوا في التطرق لموضوع الولاء القبلي والقبيلة فهي بالنسبة إليه لا تتحدد بكونها جماعة متفرعة عن جد أول، كما لا تتحدد فقط بما يجمع بين أعضائها من روابط الدم، وإنما الإطار الحقيقي لها فهو النسب في معناه الواسع والرمزي وما يمثله من أشكال التحالف والولاء والانتماء، وذلك بتأكيده على دور المكان (الأرض)، الذي يشكل محور التحام الجماعة، مما يزكي الإحساس بالانصهار ضمن الجماعة القبلية ويعزز تلاحمها الداخلي، وحمايتها من الخطر الخارجي الذي قد يهدد استمرار وجودها، سواء كان

---

[1] Christine Fauvelle-Aymar et Abel François, **Campagne Electorale**, préference politique et participation une étude empiririque sur les élections législatives Francaise de 1997. http://www.ses.Telecom-paristech.fr le 09/04/2020 à 22 :32 min

[2] محمد نجيب أبو طالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2002، ص 55.

ناجما عن عصبية زاحفة من خارجها أو عن تدخل سلطة مركزية[1]، ونلاحظ أنه أعطى اهتماما كبيرا للولاء القبلي والقبيلة ليس كونهم تربطهم صلة قرابة، وإنما ربطها بالتحالف والتآزر والانتماء الذي يولد لديهم روابط اجتماعية تزيد من تعلقهم بالمكان الذي ينتمون إليه وبالقبيلة التي تعزز تلاحمهم الداخلي قبل الخارجي مما يولد لديهم لاشعوريا الإحساس بالولاء والطاعة.

كما أكد "غوستاف لوبون" على دور الجماعة في تحديد سلوك الفرد في دراساته حول انصهار الفرد في الجماعة التي هو جزء منها، بقوله "إن الفرد المنخرط في الجمهور هو عبارة عن حبة رمل وسط الحبات الرملية الأخرى التي تذروها الرياح"[2]، نلاحظ أن "لوبون" يرى بان الفرد جزء من كل لا يمكن فصله ذلك الكل وإلا فإنه لن يكون فاعلا في المجتمع.

نستنتج مما سبق أن لموضوع الانتماء، الأتباع والموالين للأحزاب والمرشحين أهمية قصوى، حيث يعتبر رهان تسعى جميع الأحزاب والمرشحين كسبه خلال كل استحقاق انتخابي، وكثيرا ما يكون هؤلاء الأتباع والمؤيدون يشكلون جماعات تنتمي لعائلات معينة أو مناطق محددة، لا تتغير مواقفها من الأحزاب ولا تهتم للعروض السياسية ولا تتأثر بالحملات الانتخابية، إذن فالأفراد الذين لديهم ولاءات وانتماءات سياسية يصعب التأثير في اتجاهاتهم أو تغييرها؛ مما يؤكد بأن النزعة القبلية والولاء القبلي سمة تطغى على المجتمعات الغربية عموما والعربية خصوصا وحتى في الجزائر في مناطق الهضاب والجنوب، حيث تقوم أغلب الدول بتوظيف العصبيات القبلية لكسب الشرعية لضمان استمرار حكمها وتحكمها واسترجاع أمجادها.

1.1.2.الولاء القبلي وتأثيره على السلوك الانتخابي: لوحظ في العديد من الاستحقاقات الانتخابية عودة التأثير القوي للانتماءات التقليدية مثل العائلة، القبيلة، العرش، الجهوية، الطائفية وغيرها كمحدد للسلوك على حساب الانتماء للدولة والأمة.

ويدل الاعتماد على الولاء القبلي على فشل مشروع التحديث الذي تبنته الدولة الوطنية في القضاء على البني التقليدية، مما أدى إلى تعاظم دور هذه الأخيرة في المجال السياسي، كما انعكس أيضا على العملية الانتخابية كأحد أوجه الحداثة السياسية، وبدل أن يصبح الصراع السياسي بين أفكار وأيديولوجيات ومشاريع مجتمعية، أصبح صراع بين عشائر وطوائف أو صراع ديني وجهوي[3].

من خلال ما سبق يتضح أن الولاء القبلي يشكل أحد التوجهات الأساسية في المجتمعات العربية عموما والجزائر خصوصا، وهذا ما يتجسد في شكل اتجاهات سياسية متباينة للمواطنين تضفي نوعا من التوجيه لسلوك الفرد خاصة في الحقل السياسي الناتج عن الثقافة الجهوية التي تحدد إدراك المواطنين، ففي ظل هذه الثقافة

---

[1] محمد نجيب أبو طالب، مرجع سابق، ص 56.

[2] غوستاف لوبون، **سيكولوجية الجماهير**، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، ط5، بيروت، لبنان، 2013، ص 60.

[3] عبد الناصر جابي، **الانتخابات التشريعية الجزائرية: انتخابات استقرار أم ركود سياسي**، في: علي خليفة الكواري، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009، ص 80.

يشاركون أو يقاطعون الانتخاب حسب النظرة السائد للجهة التي ينتمون إليها، فإذا كان الميل السائد داخل القرية أو القبيلة لأحد التيارات السياسية فإنه يوجد احتمال كبير بأن يجعل أفرادها يشاركون في الانتخاب لدعم الحزب.

وتلعب القرابة دورا فعالا في تحديد السلوك الانتخابي، فالأحزاب في المجتمعات العربية خصوصا صارت تعتمد في الحملات الانتخابية على ترسيخ السلوكيات السياسية التقليدية بالتركيز على الشخص، العائلة العلاقات العشائرية، التي أصبحت معيارا لنجاح المرشح، بما يجعل الولاء للعائلة وللقبيلة مسبوقا على الولاء للوطن.

وبناء على ذلك يعد الولاء القبلي محركا أساسيا للسلوك الانتخابي عن طريق التصويت الذي يتجه نحو اختيار المرشح عن طريق العلاقات التقليدية المتمثلة في الولاء والارتباط أو الانتماء القبلي أو القرابي، بغض النظر عن كفاءة ذلك المرشح أم لا، بل درجة الولاء هي التي تحدد مدى مشاركة الفرد من عدمه في الانتخابات.

ويؤكد الباحث عبد الناصر جابي بقوله: "إن العروشية بجوانبها السلبية تزداد حدة وقوة في مراحل انحسار المشروع الوطني بمؤسساته ورجاله، فعندما يضيق أفق النخب السياسية الحاكمة، وتصبح من دون مشروع سياسي طويل المدى، تتحول إلى التسيير الآني بموازين قوى محلية وهشة يسيطر فيها العرش" [1]، وبذلك يعتبر الانتماء القبلي أو ما يعرف بالعروشية في المجتمع الجزائري المحدد الأساسي لسلوكيات الأفراد مما جعل النخب الحاكمة تعتمد عليه للفوز في الانتخابات؛ ويستمد المرشح قيمته بالنظر إلى مكانته في الجماعة التي ينتمي إليها.

2.2.النظام التعليمي وتأثيره في دعم المشاركة السياسية: يعد التعليم الركيزة الأساسية في بناء الشخصية الوطنية وتكريس الهوية الحضارية من خلال دوره في عملية التنشئة الاجتماعية والثقافية، وشرطا ضروريا من شروط التنمية بكل أبعادها منها التنمية السياسية، فوجود مستوى معين من التعليم ضروري لتنمية الفرد والمجتمع سياسيا.

ويعد التعليم أداة من أدوات تشكيل الاتجاهات والدوافع السليمة للنمو السياسي والتطور الاجتماعي، وعليه أصبحت الأنظار موجهة اليوم إلى المؤسسة التعليمية بوصفها المكان الأمثل للتنمية الإنسانية ومواجهة التحديات المصيرية للعولمة والانفجار المعرفي، وتنظر اللجنة العالمية للتربية في اليونسكو إلى السياسات التربوية بوصفها "عمليات مستمرة لتنمية المعرفة النظرية والتطبيقية، كما تنظر إليها بوصفها عملية بناء للشخصية الإنسانية وبناء للعلاقات الاجتماعية بين الأفراد كما هو الحال بين الجماعات والأمم" [2].

ويلعب النظام التعليمي دورا مهما في تكريس قيم المواطنة، وتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم المختلفة اتجاه الوطن، فكل الدول تعتمد في تماسكها وتطورها على تلقين القيم والمبادئ الخاصة بالمجتمع، وتحقيق المواطنة يفترض عدة متطلبات أهمها التعليم الذي يمكنه أن يلعب دورا أساسيا في توجيه نسق القيم المجتمعية من خلال إرساء قيم تنموية واتجاهات مجتمعية توفر للفرد بيئة أكثر استقرارا واتزانا [3].

---

[1] عبد الناصر جابي، **الشكارة وقوة المال يهددان مكان العروشية**، الخبر الأسبوعي، العدد 421، 24-30 مارس 2007، ص 9.

[2] راضية بوزيان، **المواطنة والمؤسسة التعليمية في الجزائر**: دراسة سوسيولوجية تحليلية لكتب المواد الاجتماعية نموذجا، إضافات، العدد السادس، ربيع 2009، ص 102.

[3] Ben Meziane Taâlbi, **L'identité au Maghreb**, Casbah édition, Alger, 2000, p 114.

ونلاحظ أن النظام التعليمي لا يتجسد في المؤسسات التعليمية لتدريس الطفل وإكسابه ثقافة متعددة فقط، بل هو أيضا فضاء مؤسسي يقوم على غرس الروح الوطنية والهوية الجماعية، التي تسهم تكوين وتنشئة الفرد في بيئة مستقرة ومتوازنة تقوم على قيم التسامح، والمشاركة والعدل، ومنه يمكن القول بأن المدرسة مؤسسة تعنى بتربية وتنشئة أجيال تؤمن بثقافة المجتمع وتسير في ظلاله وتهيئته ذهنيا ونفسيا للتوافق مع متطلبات البيئة الاجتماعية من خلال خلق الشعور بالانتماء لديه.

إن النظام التعليمي المحكم والمدروس بعناية كفيل بتكريس مثل هذه الأهداف الوطنية في نفوس المواطنين، والرامية إلى تكريس قيم المواطنة ومبادئ الديمقراطية، والمدرسة من خلال نظامها التعليمي تعتبر حقلا خصبا لتعلم الديمقراطية والمشاركة السياسية فمن المدارس والجامعات يبدأ النضال الفكري السياسي[1].

وفي الدول المتقدمة يلعب المسرح المدرسي وظائف فكرية وتربوية واجتماعية مهمة تسهم في تنمية إدراك الأطفال وتدريبهم على الحياة اليومية داخل المدرسة وخارجها باعتباره محور أساسي من محاور النظام التعليمي لديها، باعتباره مظهر حضاري يرتبط بتقدم الأمم ورقيها وليس مجرد وسيلة للتسلية والترفيه، كما يعتبر أداة تنوير ووسيط هام لنقل الفكر ونشر الوعي الاجتماعي، السياسي والفكري للأجيال الصاعدة.

على الرغم من الدور الفعال الذي يلعبه النظام التعليمي في الدول المتقدمة في تنمية وتطوير قيم المواطنة لدى الأطفال بمختلف الطرق والوسائل، فإن دوره في دول العالم العربي جد محدود وذلك لارتفاع نسب الأمية، وكذا محتوى البرامج التعليمية الذي يقوم على التقصي والخضوع، حيث نجد المناهج وأساليب التعليم والتقييم لا تسمح بالحوار الحر والتعلم الاستكشافي النشط، وبالتالي فهي لا تسمح بحرية التفكير والنقد، ويتركز دورها في إعادة إنتاج التسلط في المجتمعات العربية[2].

بالإضافة إلى ارتفاع نسب الأمية في الدول العربية فإن نمط التعليم فيها يقوم على نشر ثقافة الخوف، حيث يتوجب على الطالب الامتثال لفكر وتوجهات المعلم التي تجسد مناهج وأساليب التعليم؛ مما يغرس فيه ضآلة الفرد في مواجهة النظام المسيطر، مما يجعله يشعر بأنه ليس له حقوق وواجبات بنص الدستور، وليس له القدرة على تغيير الواقع وبالتالي تقوم ممارسته للحياة السياسية والقانونية على ثقافة الخوف والخضوع، وتعتبر الجزائر أكبر مثال على اعتماد محدودية تنمية وتطوير قيم المواطنة لدى الأطفال، لاعتمادها على برامج وأساليب تعليمية لا تسمح بالحوار الحر والتعلم الاستكشافي النشط، وبالتالي لا تسمح بحرية التفكير والنقد.

1.2.2.النظام التعليمي وتأثيره على السلوك الانتخابي: كلما ارتفع المستوى التعليمي برزت اتجاهات وسلوكيات الناخبين، وذلك من خلال دعم المستوى التعليمي للمشاركة السياسية والانتخابية الناتج عن تأثير العوامل الاجتماعية الاقتصادية التي تتحكم في العملية التعليمية، وأصبح التعليم مكونا أساسيا وشرطا ضروريا في تشكيل الاتجاهات والسلوكيات السياسية، والدوافع السليمة للنمو السياسي والتطور الاجتماعي.

[1] خالد محمد أبو شعيرة، ثائر محمد غباري، **نحو مفاهيم تربوية معاصرة في الألفية الثالثة**، مكتب المجتمع العربي، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص ص 32 – 33.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مرجع سابق، ص 138.

وأضحت الدراسات السياسية والانتخابية تتبع المسار التعليمي لخلق قدرة أكبر للفرد لخوض غمار الحياة السياسية دون خوف، فالتعليم يزود المرء بالمعلومات الضرورية حول المسائل السياسية ومختلف مجالات المعرفة، ومما سبق يتضح لدينا العلاقة الطردية بين المستوى التعليمي والسلوك الانتخابي.

كما توصلت البحوث المتعلقة بمشاركة المواطنين السياسية أن الفرد لا يولد مزودا بالمقومات اللازمة للمشاركة الانتخابية، وإنما هي شروط تكتسب عن طريق التدريب الصحيح، ولم تعد المشاركة السياسية اليوم مسألة كم فقط، وإنما أصبح ينظر إلى النوعية التي ينبغي أن تتميز بها.

واختلفت آراء واتجاهات الباحثين حول تأثير المستوى التعليمي على المشاركة السياسية، وتم تبني اتجاهين أساسيين هما:

- الاتجاه الأول: يقيم علاقة بين درجة التعليم والميل أكثر نحو المشاركة.
- الاتجاه الثاني: يقيم علاقة بين درجة التعليم والميل نحو المقاطعة الانتخابية.

مما سبق يتضح أن لسلامة النظام التعليمي والمستوى التعليمي تأثير على المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي كلما ارتفعت نسبة المشاركة السياسية والانتخابية، وكلما انخفض المستوى التعليمي تنخفض نسبة المشاركة السياسية وانتشار العزوف الانتخابي، كما نلاحظ وجود المتعلمين أيضا لديهم عدم الاهتمام بالشؤون السياسية، وبالتالي يقاطعون الانتخابات.

3.2. المستوى المعيشي وتأثيره على المشاركة الانتخابية: يعد العامل الاقتصادي أحد الفواعل الأساسية في بناء الظاهرة السياسية، ومنها العملية الانتخابية التي يتدخل فيها الاقتصاد بقوة، حيث يعتبر محددا أساسيا للسلوك الانتخابي للمواطن سواء بالمشاركة أو العزوف، ومن بين العوامل المتعلقة بالظروف الاقتصادية المؤثرة على السلوك الانتخابي المستوى المعيشي الذي من خلاله نستطيع معرفة تقدم أي دولة في العالم.

وتضع كل دول العالم ضمن دائرة خططها المستقبلية سواء المتعلقة بالمجالات السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية بتوفير أفضل مستوى معيشة للمواطنين بتلبية كل احتياجاتهم من الخدمات الصحية والتعليمية، ويعرف المستوى المعيشي بأنه المستوى الاقتصادي للأسرة الذي يوفر لجميع الأسرة التغذية والملبس والعناية الطبية والخدمات التعليمية والاجتماعية وتأمين معيشتهم[1].

ونلاحظ اختلاف المستوى المعيشي من دولة لأخرى بقدر اختلاف المستوى العام للأسعار واختلاف مستوى الدخل (أي متوسط عدد أفراد الأسرة) ومستوى التقدم الاقتصادي والحضاري والثقافي، ويمثل رفع مستوى المعيشة والحفاظ عليه هدف كل البرامج والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التنموية في كل الدول.

ويمكن أن تشكل الظروف الاقتصادية عامل دفع وتطوير، أو عامل كبح وتعطيل للمشاركة السياسية، فالتنمية الاقتصادية المتزايدة من شأنها تحسين معيشة المواطنين، وبالتالي تمكينهم من المشاركة السياسية، وقد يشمل

[1] عبد الرحيم الشحات البحطيطي، **دراسة اقتصادية لمحددات تكلفة مستوى المعيشة وأثرها على حالة الرفاهية الاقتصادية**، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، مصر، 2012، ص 9.

حجم المعاناة الاقتصادية فئات واسعة من المجتمع ذات الدخل الضعيف وحتى المتوسط مما يجعلهم عرضة للضغوط والمساومات المادية في الممارسة الديمقراطية، وخاصة خلال الانتخابات[1]، نلاحظ بان للمستوى المعيشي دور في تفعيل او تثبيط المشاركة السياسية، فالفرد ذو المستوى المعيشي المرتفع يقوم بالمشاركة بكل حرية على عكس ذوي الدخل المتوسط والضعيف الذين قد يكونون عرضة للمساومات المادية.

ويؤكد "ماكس فيبر" أن مهنة الفرد هي التي تحدد قدرته على المساهمة في النشاط السياسي، فعمل المحامي يسمح له أن يصبح من قادة الرأي له نشاط سياسي، بالإضافة إلى وضع الجماعات المهنية ذات المستويات المعيشية والثقافية المتدنية (العمال، موظفو المكاتب...الخ) يبرز وضع المرأة المتزوجة، فانشغالاتها بمهامها المنزلية يمنعها من كسب تجارب ذات قيمة من الناحية السياسية، ففي أغلب الدول نجد مشاركتهن في الانتخابات أقل بكثير من مشاركة الرجال[2].

كما تعتبر البطالة من المشكلات الأساسية التي تساهم في تدني المستوى المعيشي الذي ينعكس بدوره سلبا على السلوك الانتخابي لأفراد المجتمع، وهو ما عرفته الجزائر في بداية الثمانينات حيث ارتفعت نسبة البطالة بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية الناتجة عن الانخفاض الكبير لأسعار النفط وضعف القاعدة الاقتصادية واستغلال الانتهازيين الفرصة للنهب والاختلاس، وكذا الأوضاع الاجتماعية بسبب ترييف المدينة وتشكل البناءات الفوضوية القصديرية التي تفتقر إلى أدنى شروط الحياة الحضرية وانعدام المياه، الكهرباء، قنوات صرف المياه وغيرها.

بالإضافة إلى الوعود الكاذبة التي قدمتها المؤسسات الرسمية الممثلة للنظام السياسي التي لا تخرج للواقع للتطبيق الفعلي بل تبقى مجرد وعود كاذبة، مما أدى بالمواطنين إلى تطليق السياسة والمشاركة السياسية، وإحداث القطيعة بينهم وبين مؤسسات وأجهزة الدولة، لاقتناعهم بأن مشاركتهم لن تحسن أوضاعهم السوسيو اقتصادية وبذلك أصبحوا يلجؤون إلى الإضرابات والمظاهرات لتحقيق مطالبهم.

1.3.2.المستوى المعيشي وتأثيره على السلوك الانتخابي: للعوامل الاجتماعية والاقتصادية تأثير كبير على النظام الانتخابي في أي دولة، لتتحدد أسسه ومبادئه، ويختلف تأثير هذه العوامل من دولة لأخرى حسب خصوصية كل دولة، كما قد يدفع تدني المواطنين المستوى المعيشي إلى فقدان الثقة في الطبقة الحاكمة، وفي مؤسسات الدولة مما يؤدي إلى مقاطعة الانتخابات، وهذا ما يفتح الباب أمام أرباب المال إلى التحكم في العملية الانتخابية والتأثير على نتائجها، فالناخب يحمل المسؤولية للحكومة عن الحالة الاقتصادية للمجتمع، ويصوت على أساس ذلك، وعليه يمكن توقع عدة نتائج للفعل الانتخابي.

فالمواطن الذي يعيش في ظروف اجتماعية واقتصادية متردية لا يكترث لمجريات الحقل السياسي، لأن جل اهتمامه منصب حول كسب قوت يومه، وهذا ما ينعكس سلبا على سلوكه الانتخابي، لذلك ترتفع نسب

[1] فؤاد الصلاحي، **معوقات الانتقال إلى نظام حكم ديمقراطي في اليمن** غياب المشروع الوطني الحداثي، في: علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، اليمن، 2009، ص 213.
[2] محمد السويدي، مرجع سابق، ص 157.

العزوف الانتخابي واللامبالاة وعدم الاهتمام بالعملية الانتخابية، وتصبح المشكلات الاجتماعية للفرد أولى من أي فعل سياسي آخر.

كما لا يمكن تجاهل فئة من الفقراء –خاصة المثقفة– قد تطمح وتتفاءل بالعمليات الانتخابية التي تعد إحدى الآليات التي تمكنها من التغيير بحثا عن الحلول للمشكلات التي تعاني منها، وفي المقابل قد يعاني أصحاب الطبقات الثرية من نفس الخلل على اعتبار أن ثراءهم يلهيهم عن السياسة، أو العكس أي الاهتمام بالسياسة بحثا عن مكاسب أكثر وتوسع أكبر [1].

يتضح مما سبق أن دخل الفرد يؤثر بشكل كبير على سلوكه الانتخابي، فالموظفين الحكوميين أكثر إقبالا على التصويت، عكس الفرد الذي يعاني من البطالة فإنه إما يشارك في الانتخاب بغية تحسين أوضاعه، أو يقاطع الانتخاب نظرا لظروفه المادية الصعبة التي لا تتيح له المجال في التفكير بالشؤون السياسية، لأن اهتمامه الأساسي يتمركز في كسب قوته أكثر من تفكيره في الانتخاب.

والجزائر أكبر مثال على ذلك، حيث عرفت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع تدهورا في بداية الثمانينيات، وتفاقم الوضع إلى الانفجار في نهاية الثمانينات، وأدى تشكل البناءات الفوضوية القصديرية إلى ترييف المدن التي أصبحت قرى كبيرة في طبيعتها المورفولوجية تضم جماعات تربطها صلة الدم أو القرابة أو الجهوية مما أحدث تغيرات في البناء الاجتماعي الذي أدى إلى حراك اجتماعي أفقي وعمودي في نفس الوقت؛ الذي أثر على نسيج العلاقات الاجتماعية، مما أسهم في تفشي الظواهر الاجتماعية السلبية الناجمة عن النزوح الريفي باتجاه المدن بحثا عن فرص عمل لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية؛ ولكن الواقع كان عكس ذلك حيث ارتفعت نسبة البطالة وتفشت الأمية ...الخ.

وساهمت العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر عاملا جوهريا في ضعف القاعدة الاقتصادية التي أدت إلى التحول من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وإقرار التعددية السياسية والتحول الديمقراطي؛ لكنها بقيت مرحلة انتقالية دائمة بدوام النخبة الحاكمة التي أنتجت إفرازات سياسية واجتماعية واقتصادية أثرت بشكل مباشر على سلوك الأفراد، نابع عن انعدام الثقة والمقاطعة التي أصبحت تؤرق النظام السياسي وتشكل جوهر وأساس سلوكيات الأفراد الذين يرون أنها الوسيلة الوحيدة للتعبير عن رفضهم للنظام القائم وللسلطة ككل.

[1] ولد الصديق ميلود، **الاغتراب السياسي** في الوسط الطلابي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015، ص 102.

خلاصة:

السلوك الانتخابي هو مجموع المواقف وردود الأفعال التي يظهرها المواطن في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة العوامل النفسية، الاجتماعية، البيئية الحضارية والاقتصادية، ويتميز بأنه كل متكامل منذ بدايات تشكله وحتى يوم الاقتراع، عند اختياره لمن يمثله، ويكون اختياره موجه لصالح حزب أو مرشح معين، ومن خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكننا القول بأن الاهتمام الأكاديمي بالسلوك الانتخابي ودلالاته السياسية والاجتماعية والنفسية والعقلانية نال قدرا وافرا من الدراسات والتحليل بأن الاهتمام بالسلوك الانتخابي الذي كان حكرا على الدول الغربية المتقدمة عكس الدول العربية المتخلفة التي لم تعطه الاهتمام المطلوب، فحظي باهتمام أكاديمي واسع من خلال استفادته بمساهمات كل من المدرسة الفرانكفونية والأنجلوساكسونية، مما زاد في تعميق التعدد الفكري في دراسته بفضل دقة نتائجه واستخدامه أساليب الإحصاء الرياضي.

وبالنسبة لمحددات السلوك الانتخابي فيمكن القول بأن هناك مجموعة من العوامل والعناصر التي تؤثر على السلوك الانتخابي إيجابا أو سلبا، ومنه يمكن القول بان سلوك الناخب ليس وليد محدد بعينه بل هو نتاج جملة من المحددات منها ما هو متعلق بالبيئة السياسية وما تحتويه من تنشئة وثقافة سياسية وحملة انتخابية، انتقالا إلى المحددات الاجتماعية والاقتصادية حيث يلعب الولاء القبلي والنظام التعليمي والمستوى المعيشي دورا بارزا في توجيه سلوك الناخب.

أما أنماط السلوك الانتخابي فتعتبر من أهم العناصر الأساسية التي نستدل من خلالها ردة أفعال الناخبين في العملية الانتخابية، الذي يمكن تحليله من الجانب المفاهيمي لدى الباحثين في هذا المجال، والمشاركة الانتخابية المتمثلة في التصويت (العقلاني، اللاعقلاني) باعتباره وسيلة أساسية يمكن للمواطنين من خلالها التأثير على القرارات الحكومية، والعزوف الانتخابي بنوعيه العقلاني الذي يؤكد امتناع الناخب الذهاب للانتخاب.

أما فيما يتعلق بالنماذج المفسرة للسلوك الانتخابي النموذج البيئي، النموذج الاجتماعي النفسي، نموذج الاختيار العقلاني ، نموذج التفسير بالاتجاهات، نخلص إلى أن التصويت هو عملية معقدة تتداخل فيها العديد من العوامل والعناصر فهو ظاهرة فردية وجماعية في الوقت ذاته، لذلك يمكن التطرق إليه في ضوء توزيعه الجغرافي أو تقسيمه الاجتماعي من خلال محفزاته وآثاره فكل نموذج ركز على مجموع من العوامل والمتغيرات وأهمل الأخرى مما جعلنا نصل إلى نتيجة مفادها لا يوجد نموذج مثالي، حيث أن كل نموذج تشوبه مجموعة من النقائص.

الفصل الخامس:

النظام السياسي والسلوك الانتخابي في الجزائر

تمهيد

أولا: الدولة – الآفلان والسلوك الانتخابي

ثانيا: أحداث أكتوبر 1988– دستور 23 فيفري 1989 والتعددية السياسية

ثالثا: الحراك الشعبي الجزائري 22 فيفري 2019

رابعا: النظام الانتخابي وانعكاساته على الأحزاب السياسية

خامسا: طبيعة الانتخابات والسلوك الانتخابي في الجزائر

خلاصة:

تمهيد:

لا شك في أن معرفة السلوك الانتخابي في الجزائر يلزم علينا التعرف بداية تتبع كرونولوجيا النظام السياسي الجزائري ومراحل تطوره تاريخيا، ومعرفة طبيعته وأهم الأسس التي يقوم عليها بداية من الاستقلال الذي عرف الأحادية الحزبية إلى الفترة التعددية الراهنة، ويعتبر النظام السياسي حصيلة تفاعل مجموعة من العوامل والمؤثرات التاريخية، الثقافية، الحضارية والاقتصادية التي تتعلق بالحياة السياسية في المجتمع، فالنظام السياسي جزء من النظام الاجتماعي العام الذي يضم غيره من الأنظمة الفرعية تعمل في نسق متكامل فيما بينها لتحقيق أهداف النظام الاجتماعي العام

عرف النظام السياسي الجزائري مراحل تاريخية مهمة بداية من اندلا ع الثورة، ثم مرحلة الأحادية الحزبية والخيار الاشتراكي (1962- 1989)؛ وما تضمنته من أحداث أهمها أطاح "هواري بومدين" في 19 جوان 1965 بحليفه الرئيس "بن بلة" وأنتزع السلطة منه بواسطة الجيش وقام بإسناد مهمة المراقبة والمتابعة للأمن العسكري ووزعت السلطة على الجيش، وتغليب العسكري على السياسي، وبعد وفاة "بومدين" وتولي "الشاذلي بن جديد" مقاليد الحكم وفي ظل الأزمة الاقتصادية مع بداية عام 1985 وتدهور الأوضاع الاجتماعية للمواطنين وبداية تسريح العمال وعدم حصولهم على أجورهم لعدة أشهر بدأت الاحتجاجات والمظاهرات في مختلف ربوع الوطن كللت بأحداث أكتوبر.

تعتبر أحداث أكتوبر نقطة تحول النظام السياسي من الأحادية إلى التعددية لامتصاص غضب الشارع الجزائري واحتواء المجتمع، انطلاقا من دستور 23 فيفري 1989 إلى غاية 22 فيفري 2019 وبداية الحراك الشعبي أو الهبة الشعبية حيث خرج الشعب الجزائري للشوارع رافضين العهدة الخامسة للرئيس "بوتفليقة" وكل رموز النظام القائم مطالبين برحيلهم جميعا، وسوف نختص بالدراسة المرحلة الأحادية والتعددية السياسية والحراك الشعبي إلى غاية المرحلة الراهنة سواء بالنسبة للنظام السياسي أو السلوك الانتخابي عبر التطرق إلى نسبة المشاركة الانتخابية خلال مختلف الاستحقات، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري ومكوناته من الحزب، مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية.

أولا: الدولة – الآفلان والسلوك الانتخابي

بعد حصول الجزائر على الاستقلال ونهاية تواجد المستدمر الفرنسي، عقد قادة الثورة مؤتمر طرابلس عام 1962، لإنهاء الخلاف والخروج بنتيجة يتم من خلالها تحديد المسار السياسي والمؤسساتي للجزائر، لكن المؤتمر لم يحقق آمالهم بالوصول للنتيجة المرجوة منه، إذ أخفق في تعيين القيادة السياسية التي تتولى متابعة الأهداف المسطرة ورسم خطة مستقبل النظام السياسي الجزائري، بل فتح باب الصراع بدءا بأزمة صائفة 1962 التي أكدت أن التكتل من أجل تحقيق الاستقلال لم يقض على التوترات والتناقضات الداخلية التي أجلت إلى حين؛ التي لم تكن في جوهرها سوى تعبير عن ظهور اختلافات جوهرية في أفكار القادة حول مستقبل النظام السياسي [1].

ونلاحظ أن بمجرد حصول الجزائر على الحرية نشأ الخلاف بين الأحزاب السياسية التي اتفقت وتكتلت حول مسألة واحدة تمثلت في الحصول على الاستقلال، لكن غداة الاستقلال وأفول المصلحة المشتركة، برزت الاختلافات والانشقاقات التي أنتجت أزمة صائفة 1962 حول كيفية تسيير النظام السياسي بعد الاستقلال.

لم يتم حسم إشكالية السلطة كونها جوهر الدولة؛ فلم يتم حلها بطرق ديمقراطية نزيهة يتفق عليها الجميع في اللحظة التاريخية التي نشأت فيها الدولة، ولم يصاحبها بناء مؤسسات سياسية قانونية لحل التناقضات التي تهدد السلم الاجتماعي، بل كانت أكثر امتدادا للبيروقراطية الفرنسية من جهة؛ والبيروقراطية التي تم تشكيلها على الحدود الجزائرية من طرف ما عرف تاريخيا بجماعة وجدة، حيث أوجد واضعو مؤتمر طرابلس نسقا أيديولوجيا يبررون به حديثهم باسم الفلاحين وإقصائهم للطبقات الاجتماعية الأخرى باسم المشاركة الضعيفة في الثورة [2].

عرفت الجزائر في ظل نظام الأحادية الحزبية تعاقب ثلاثة رؤساء هم "أحمد بن بلة"، "هواري بومدين" و"الشاذلي بن جديد، حيث وصل "بن بلة" إلى سدة الحكم بواسطة دعم المؤسسة العسكرية التي رأت فيه طرفا مدنيا قابلا لإضفاء طابع الشرعية في ممارسة السلطة، والمكتب السياسي الذي كان قائده على الرغم من أنه لم يكن يحظى بالشرعية الكافية لاعتراض الكثير عليه، إلا أنه انفرد بالسلطة وأبعد خصومه ومعارضيه السياسيين والعسكريين بحجة ترتيب البيت الداخلي لجبهة التحرير الوطني.

وبذلك أصبح "بن بلة" الممثل الحقيقي للدولة والممثل الفعلي للسيادة وتميز نشاطه بالطابع الحكومي وصار يمثل هيئة دولية وحزبية في أن واحد، مما أدى إلى تعميق الخلافات والتوترات على مستوى أجهزة ومؤسسات الدولة؛ التي ظلت تعاني من اختراقات تنظيمية ودستورية بسبب تداخل الصلاحيات من جهة وتفاقم الصراعات السياسية من جهة أخرى.

وفي عام 1963 تم الاستفتاء على أول دستور للجزائر وميثاقها عام 1964، وأهم مبدأ جاء به الدستور الأخذ بنظام الأحادية الحزبية، واعتبار جبهة التحرير الوطني هي الحزب الطلائعي الوحيد، وفي المقابل تم حل كل

[1] ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، منشورات جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 2006، ص 84.
[2] نوري دريس، مرجع سابق، ص ص 196 – 197.

الأحزاب السياسية الموجودة ومنع أي تشكيلة أو تجمع ذو طابع سياسي [1]، مما يدل أن الحزب الطلائعي يحتكر المهمة التمثيلية لصالح أعضائه، الذي يكرس نوع من الديكتاتورية السياسية التي تمنع قيام أحزاب أخرى، مما أعطى صورة أوتوقراطية لنظام الحكم، جزء منها في يد الجيش والجزء الآخر في يد الدولة والحزب الذي يعتبر الجسر الرابط بينهما لا يسيطر على أي من الأطراف الثلاث قوى سياسية ذات أساس اجتماعي له أيديولوجية موحدة، فينحصر المنفذ الوحيد للتعبير السياسي في الجيش والدولة.

وساهم احتدام الخلافات الداخلية بين القادة وتصاعد أسلوب الإقصاء في جعل الحزب وسيلة لتركيز السلطات، وأداة تعبوية لاحتواء الشرائح الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني للحد من سلطة الجيش المتزايدة في الحياة السياسية، وفي تقوية وجود السلطة التنفيذية، وباسم الشرعية الثورية (زعامة الحزب) والشرعية الشعبية (رئاسة الجمهورية) أضحت أجهزة الحزب ومؤسسات الدولة مجسدة في شخصه، ومن ثمة يستمد سلطاته بوصفه صاحب السلطة العليا، وبذلك أصبح الحكم له امتيازا شخصيا له، مما جعل البعض يعتقد أن الجمهورية قائمة بوجوده [2].

ونلاحظ من خلال تتبع نشاط الحزب أنه انتهج الطريقة الاحتكارية للعمل السياسي تحت ذريعة قيادة الكفاح المسلح وضرورة عملية بناء الوطن والتنمية لما بعد الاستقلال وضرورة توحيد الجهود للبناء، دون خلق فرص لتحقيق مشاركة سياسية حقيقية.

ورغم ظروف فترة حكم "بن بلة" إلا أنه استطاع أن يحقق نوع من التوازن في النظام ولو كان مؤقتا؛ حيث يقول "أبو القاسم سعد الله" بأن بن بلة استطاع أن "يلملم الأطراف التي كانت تبدو متناقضة، وجعل منها منظومة متقاربة تحت مظلته، واستطاع أن يؤلف من هذا اللفيف حكومة ودستورا ومجلسا وجيشا، أي استطاع أن يقيم هيكل دولة جديدة لم يكن نموذجها بالطبع لا دولة الحاج حسين، ولا دولة الأمير عبد القادر"، كما وصفت أيضا الفترة بين (1962- 1965) بأنها مرحلة رومانتيكية للثورة، لأنها حسبه "تميزت بالعاطفية والخطابية والحماسة الشديدة والتطلعات، أي امتداد الحلم القديم إلى المستقبل" [3].

ويمكن القول إنه مع تصاعد الأوضاع واحتدام الصراع بين قادة الثورة (السياسيين والعسكريين) حول جدلية أولية العسكري على المدني أو العكس، وأولية الداخل على الخارج أو العكس، وانتهت بتغلب العسكري على المدني والداخل على الخارج؛ التي أدت إلى حسم مستقبل النظام الجزائري لصالح العسكري على حساب المدني، حينما أطاح "هواري بومدين" في 19 جوان 1965 بحليفه "بن بلة" الذي كان يمثل الواجهة السياسية للحكومة الجزائرية، عندما أراد تمكين الجانب السياسي بدل العسكري، وإعطاء الأولوية للآفلان على حساب

[1] إسماعيل قيرة وآخرون ، مرجع سابق، ص 105.
[2] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 89.
[3] أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، دار الغرب الإسلامي، الجزء 4، بيروت، 1996، ص 15.

المؤسسة العسكرية في نظام الحكم الجديد، ولكن "بومدين" كان له بالمرصاد وأنتزع السلطة بواسطة الجيش وقام بإسناد مهمة المراقبة والمتابعة للأمن العسكري ووزعت السلطة على الجيش والحزب والإدارة [1].

وبالتالي أعاد "بومدين" رسم المشهد السياسي للنظام الجزائري بتفوق المؤسسة العسكرية على غيرها من المؤسسات في التأثير على مجريات الحكم وصيرورته، وإعادة ترتيب هرم السلطة أو القضاء على القوى المناوئة وكسر جمود السلطة؛ وتبوء الموقع الحاسم في سلم الحكم، ويمكن القول بأن انقلاب جوان 1965 كشف عن حقيقة واحدة تتمثل في أن الجيش في الجزائر هو القوة المنظمة التي لها القدرة على إحداث تغيرات جوهرية على الساحة السياسية وليس السياسيون، ومن ناحية أخرى أظهر الانقلاب مدى هشاشة السلطة السياسية، وأن هناك اختلال في موازين القوى السياسية، فالقوة الوحيدة المؤثرة هي الجيش وليس غيرها، ومنه يمكن القول إن العقيد "بومدين" كان ينتظر الفرصة السانحة للاستيلاء على مقاليد الحكم، وكان له ذلك بعد أن هيأت له الظروف الملائمة والمشجعة لذلك.

واعتبر"بومدين" مجلس الثورة هو صاحب السيادة، من خلال قيامه بتركيز أغلب السلطات بين يديه، فهو رئيس الدولة، رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع ورئيس الحكومة، وبناء عليه أصبحت السلطة متجسدة في شخص "بومدين" الذي أصبح يمثل النظام والسلطة والقوة [2]، وبالتالي تمكن الرئيس من إحكام القبضة على كل القطاعات الحساسة في الدولة في يده، وأضحت كل زمام الدولة في شخصه.

وكان الرئيس يسعى لإحكام السيطرة في يده لجعل الجزائر قوة كبرى ومثالا للعالم الثالث ببناء الدولة والأمة؛ من خلال تحقيق مشروع المجتمع التنموي الذي كان يستند إلى التكنوقراطيين، مستلهما أفكاره من الاشتراكية الخاصة بالجزائر؛ التي تقوم على ثلاثة أبعاد أساسية هي: **البعد الثقافي** يتمثل في الانتماء إلى الحضارة الإسلامية، و**البعد السياسي** من خلال التأثر بالشيوعية، وأخيرا **البعد الاقتصادي** التقني ويتمثل في التأثير الرأسمالي [3].

ويمكن القول بأن "بومدين" سعى لبناء دولة لا تزول بزوال الرجال كما كان يردد دائما؛ من خلال بناء دولة تكون مثالا للعالم الثالث، انطلاقا بوضع مخططات للتنمية شملت كل أرجاء الوطن، وعمل على وضع حدود للشرعية بإنشاء دستور جديد يقوم على أسس قانونية لبناء دولة جديدة.

وبعد جملة الإصلاحات من القاعدة انطلاقا من أصغر وحدة تتمثل في البلدية وصولا إلى الولاية؛ على عكس "بن بلة" الذي انطلق من رأس القمة محاولا إقامة مؤسسات مركزية متخصصة ومتمايزة ووضع قواعد دستورية لتنظيم اللعبة السياسية وتسوية النزاعات بين مختلف الفاعلين السياسيين ومعظم هذه القواعد التأسيسية بقيت حبرا على ورق.

---

[1] سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء2، ط4، الجزائر، 2014، ص 122.
[2] عبد الحميد الإبراهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 112.
[3] نور الدين بن قويدر، **الطبري في التاريخ**، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 267.

وكان هدف "بومدين" الأول من الإصلاحات التي قام بها كسب القاعدة الشعبية ومشاركتها في عملية التنمية، حتى تتمكن الدولة من مراقبة الوحدات والسيطرة عليها، فجعل القانون البلدي 1967 والقانون الولائي لعام 1969 بمثابة الشعاع الموجه لطريق التأسيس لبناء الدولة، فالبلدية "خلية الدولة" وهي أيضا وحدة داخل الدولة مجبرة على خدمتها؛ ووحدة لامركزية مكلفة بالتطبيق المباشر لبرنامج التنمية المخصص لها [1].

نلاحظ بأن تأسيس بومدين للولاية والبلدية هدفه الأساسي التمكن من مراقبة الوحدات الصغيرة بهدف مراقبتها وإحكام السيطرة عليها من أجل المساهمة في تنمية الدولة وكسب قاعدة جماهيرية، تضفي لحكمه الشرعية الدستورية المنشودة.

ومن أجل تحقيق الشرعية الدستورية جاء "بومدين" بوثيقة أيديولوجية جديدة تحمل عقدا اجتماعيا وبرنامجا سياسيا يتضمن تنظيم الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على أساس المشاركة الفاعلة من أجل إنجاح مشروع المجتمع أو المشروع الاشتراكي التنموي، تمثلت في الميثاق الوطني 1976 الذي توحدت من خلاله كل أطياف المجتمع، وتأتي أهمية الميثاق الوطني في احتوائه على التوجهات الأساسية للسياسة التنموية، والأهداف الكبرى للتنمية، حيث تم الإعلان عن توجهات مختلف القطاعات الاقتصادية الأساسية؛ واعتبار قطاع المحروقات مصدرا مهما لعملية التنمية.

بالإضافة إلى المشروع التنموي منح دستور 1976 لرئيس الدولة صلاحيات غير محدودة أباح شخصنة السلطة ووضع كل زمام الدولة وشؤون تسييرها في يده، وهو عكس ما تم تقديمه في المشروع التنموي الذي اعتمده كأساس لبناء الاقتصاد وبناء الدولة وتطورها؛ الذي يقوم على مركزية التصنيع ومركزية السلطة، وعلى الرغم من اهتمام الرئيس بجعل الدولة الجزائرية بلدا مزدهرا اقتصاديا يحتل منصب الصدارة في الدول الإفريقية إلا أنه أهمل حزب جبهة التحرير الوطني وجعله مجرد واجهة يستمد منها الشرعية تتلخص مهامه في الجانب التعبوي.

ووصف "أبو القاسم سعد الله" هذه المرحلة "أما مرحلة 1965-1978 فيمكن وصفها بالواقعية، ولا يعود ذلك إلى الاختلاف في مزاج الأشخاص (بن بلة- بومدين) بقدر ما يعود إلى أسلوب العمل والحكم الذي تبناه كل منهما، كما تميزت بالغموض الذاتي في اتخاذ القرار" [2]، حيث عرف "بومدين" المتميز بقوة شخصيته وطريقة عمله المختلفة وأسلوبه الذكي في الحوار والإقناع، إلى جانب امتلاكه ورؤية بعيدة المدى في اتخاذ القرارات.

رغم الحبر الذي أسيل حول فترة حكم "هواري بومدين" إلا أننا نرى أنه جاء رئيس للجزائر في فترة الدمار الشامل سواء في طبيعة المجتمع حديث الاستقلال المنهار اقتصاديا واجتماعيا لما خلفه الاستعمار، وثروات طبيعية منهوبة على يد المستعمر، بالإضافة إلى صراعات أيديولوجية بين قيادات الثورة برزت بقوة في مرحلة حكم بن بلة، كل هذه الظروف المزرية تستدعي رئيسا قياديا يتمتع بالذكاء والحنكة إلى جانب الشخصية القوية للسيطرة على

[1] عبد العالي دبلة و آخرون، **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، سلسلة كتب المستقبل العربي 52، بيروت، نوفمبر 2006، ص ص 64 - 65.
[2] أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق، ص 15.

الوضع المتردي في كل القطاعات، وهو ما قام به بومدين فعليا في فترة حكمه بإحكام السيطرة على السلطة، فأصبح يمثل السلطة والنظام والقوة.

بعد وفاة الرئيس "هواري بومدين" في 27 ديسمبر 1978 وتركه شغورا سياسيا على كافة الأصعدة، برزت مسألة تولي السلطة على الساحة السياسية من جديد، حيث نشب صراع على السلطة أدى إلى تدخل المؤسسة العسكرية والظهور للواجهة كفاعل سياسي في الدولة، التي كانت العنصر الحاسم للفصل في مستقبل الحكم؛ حيث فصل القادة العسكريين في الصراعات القائمة آنذاك بإحضار "الشاذلي بن جديد"، وتم انتخابه باعتباره "**الضابط الأقدم** و**الأعلى رتبة** داخل المؤسسة العسكرية" رئيسا للجمهورية يوم 9 فيفري 1979 في انتخابات رئاسية كان هو مرشحها الوحيد بنسبة 99,51% من الأصوات.

بعد تولي "الشاذلي بن جديد" رئاسة الجمهورية بدأ عهدا جديدا تُوِجَ بعقد **المؤتمر الرابع للحزب** الذي يعتبر إتماما لمسار البناء الدستوري الذي جاء به "بومدين"؛ وحمل شعار "الاستمرارية والوفاء" الذي أكمل الخيار الاشتراكي وقام بتعديلات طفيفة على مستوى الدستور؛ استهدفت في مجموعها تشكيل أسس الحكم في البلاد، والإجراءات التي تتعلق بتنسيق النشاط الحزبي والحكومي، وعليه تم تحديد مدة الرئاسة بخمس سنوات بدلا من ست سنوات، بالإضافة إلى ضرورة إلزام رئيس الدولة بتعيين رئيس للوزارة، وقام الرئيس "بن جديد" بتعيين "عبد الغاني السيد" رئيس للوزارة الجديدة كإجراء قانوني إجباري بعد أن كان إجراء اختياري في عهد "بومدين" [1].

وكان حزب جبهة التحرير الوطني في هذه الفترة المسيطر والمحتكر للسلطة السياسية، بعدما أصبح "بن جديد" رئيسا للحزب وقيامه بإلغاء منصب منسق الحزب الذي كان يشغله "محمد صالح يحياوي" الذي يعتبر معارض للرئيس وجماعته، وفي مؤتمر الحزب في جوان 1980 قام الرئيس بتقليص مهام وصلاحيات المكتب السياسي لصالح الأمين العام للحزب لاحتواء المكتب السياسي كل الاتجاهات (بالأخص الاتجاه البومديني)، الذي يعتبر خطرا على الرئيس "بن جديد" يجب إزالته أو إضعافه؛ وذلك بإنشاء "الأمانة الدائمة للجنة المركزية" الذي ترأسه "محمد الشريف مساعدية" الذي نفي في عهدة بومدين، وهكذا ازدادت قوة الحزب ومكانته بتقوية الأمانة العامة والأمانة الدائمة للجنة المركزية للحزب، وأُضْعِفَ دور المكتب السياسي والجناح المعارض للرئيس ليسيطر على النظام السياسي وتبدأ عهدة جديدة عسكرية بطرق وممارسات واتجاهات مختلفة.

أما في المجال الاقتصادي فقد عكف "بن جديد" على إعادة النظر في المنظومة الاقتصادية للبلاد، وتمخض عن ذلك تقرير رسمي سمي آنذاك (bilan économique et social de la decevnie 1967-1978)، صُودِق عليه في المؤتمر الإنشائي لجبهة التحرير الوطني منذ 1980، وتأكد العمل به ضمن المخطط الخماسي لسنوات 1980-1984، واعتبر نقطة الانطلاق الرئيسية لسياسة اقتصادية جديدة من طرف النخب التكنوبيروقراطية، ومع ارتفاع أسعار النفط سهل مباشرة تطبيق المخططات، ولكن مع الموارد المالية الضخمة اختارت النخبة الحاكمة

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 96.

الطريق الأسهل المتمثل في **الاستهلاك** لتتحول بذلك من نخبة تنموية إلى نخبة ريعية، ومن نخبة بيروقراطية إلى نخبة مرتشية [1]، ونلاحظ بأن هذه الفترة عرفت بالفترة الاستهلاكية، تجلت في شروع الرئيس بتوسيع عملية الاستيراد خصوصا السلع استهلاكية منها التي لم يعرفها النظام الاشتراكي من قبل كالسيارات اليابانية، مدن الملاهي، وكذا الموز، القهوة، مشتقات الحليب ..الخ.

ولكن مع مرور الزمن تعرض هذا المخطط لنقد لاذع خصوصا للإستراتيجية التنموية التي أطلق عليها الخبراء الاقتصاديون والتكنوقراط "بالصناعات المصنعة industries industrialisantes"، وانصب هذا النقد أساسا على طبيعتها الرأسمالية التي استغرقت كثيرا من موارد الدولة الريعية بما يفوق مليار دولار، خصوصا بعد انهيار أسعار النفط ابتداء من 1985 فأضحى عاجزا عن تلبية المطالب الاجتماعية المتزايدة باستمرار، مما جعل النظام السياسي يفكر جديا في تسريح العمال في ظل أيديولوجية استهلاكية نشطة [2].

ونستشف أن مخطط "بن جديد" بدأت بوادر فشله بالظهور بمرور الزمن ولم يعط أي نتائج إيجابية، بل على العكس من ذلك فإن نفقات المشاريع التنموية التي يغطيها قطاع المحروقات لم يصبح قادرا على تغطية كل النفقات بسبب انهيار أسعار النفط.

وجاء ميثاق 1986 ليؤكد أن مقاليد الحكم تحت سلطة الحزب الواحد، مما أدى إلى خنق الحريات الفردية والعامة، ومصادرتها أحيانا ومن ثمة التعسف في استخدام السلطة؛ نتيجة سيادة أيديولوجيا شعبوية وسيطرة أقلية تعتمد على تحالفات جهوية تحت قيادة شخصيات كاريزمية، مما جعل الجهاز البيروقراطي يخفق في أداء مهامه، بوصفه وسيلة للاتصال وأداة لتنفيذ البرامج والمخططات؛ مما أحدث فجوة بين النظام السياسي والمجتمع وأدى إلى ظهور المواجهة والصراع بينهم؛ ما أنتج فقدان النظام السياسي لمصداقيته وشرعيته في المجتمع، الذي أدى إلى ظهور حركات معارضة لها قاعدة شعبية عريضة (الحركة الإسلامية، الحركة الثقافية البربرية والمنظمات اليسارية).

ومنه يمكن القول إنه، رغم اختلاف توجهات وأهداف هذه الحركات إلا أنها اتفقت جميعا على أمر أساسي وهو معارضة النظام السياسي ومعارضة الممارسات التي تقوم بها عناصر السلطة؛ فكانت مطالبها واضحة ومنسقة؛ تمثلت في وضع برنامج منهجي للإصلاحات المؤسسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ومنه يمكننا القول بأن مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة في الجزائر، عرف حدوده التاريخية منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين، وقد كانت الأزمة الاقتصادية بمثابة نقطة الانطلاق للأزمة العامة التي مست النسق الاجتماعي بمختلف مكوناته، ومن أجل فهم الأسباب الحقيقية للأزمة لا بد من وضعها في إطارها الدولي، فقد شهد الاقتصاد الدولي بداية من تلك الفترة نموا أكبر لنسب الفائدة وصعود معتبر في قيمة الدولار، مما أثر بالسلب على الديون الجزائرية.

---

[1] عبد الناصر جابي وعلي الكنز، **الجزائر البحث عن كتلة اجتماعية جديدة**، في: **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الحديثة**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 1997، ص 40.

[2] المرجع السابق، ص 40.

وتعتبر الجزائر من أكثر دول إفريقيا استدانة من الخارج، فقد ارتفعت الديون الخارجية من 4,9 مليار دولار عام 1973 إلى 16 مليار دولار في عام 1980، على الرغم من محاولات تخفيضها حتى وصلت 13,6 مليار دولار عام 1986، إلا أنها قفزت مرة أخرى إلى 19 مليار دولار عام 1988 وهو الرقم الذي أعلنه الرئيس "بن جديد" في نوفمبر 1988 [1].

ومنه يمكن القول بأن هذه المرحلة تميزت بانهيار اقتصادي مثلته جموع الشباب البطالين العاجزين عن إيجاد مكانة اجتماعية لهم؛ وتردي مستوى معيشة الفرد؛ وتراجع القدرة الشرائية له باستمرار ارتفاع أسعار المواد الأساسية، وبروز معالجات أمنية للمسألة الاجتماعية كمنع الإضرابات والمسيرات والتجمهر...، إلى جانب تفشي مظاهر الفساد البيروقراطي وضعف القرار السياسي للفئة الحاكمة، حيث شهدت مؤسسات الدولة جملة من التصدعات التي بدت واضحة بتصاعد وتيرة الإضرابات التي تمثل التعبير الصريح عن تذمر العمال ومؤسسات المجتمع المدني ككل عن الأوضاع التي كان يعيشها الفرد الجزائري آنذاك، ومن أهم الأسباب التي ساهمت بشكل رئيسي في أحداث أكتوبر ما يلي:

- عدم جدية مسؤولي الطبقة الحاكمة في احترام إجراءات التقشف والانضباط والصرامة في العمل، بل كانوا يستنزفون أموال الدولة ويستفيدون من السلطة ماديا، مثل الذي اكتشف كنزا وأخذ ينهل منه أكبر قدر ممكن، وبأسرع وقت، قبل أن يكتشف فيرغم على اقتسام غنيمته مع الآخرين [2]، وهنا نجد المسؤولين القائمين على تسيير شؤون المجتمع الذي إِئْتَمنهُمْ على المحافظة على حقوقه عبر مختلف الاستحقاقات يقومون بنهب الأموال من جهة ويطالبون المجتمع التحلي بالصبر لتجاوز الأزمة.
- الحملة الواسعة ضد الفساد، وتوزيع الثروات بطرق غير شرعية وتبذير الأموال العمومية؛ التي مست الرئيس وأفراد عائلته، وبعض أعضاء التيار الإصلاحي، حيث طرحت في الشارع جملة من القضايا مثل قضية تحويل الأموال من البنك الخارجي، قضية مركب رياض الفتح، قضية توزيع أراضي مزرعة بوشاوي، قضية ثانوية ديكارت بمدينة الجزائر وقضية النساء الفرنسيات المتزوجات بجزائريين[3]، ويمكن القول بأن الفساد في الجزائر طال كل القطاعات الحساسة والإستراتيجية في الدولة الذي طال حتى رئيس الدولة وأفراد عائلته مما أدى إلى حدوث حالة غليان في الشارع الجزائري الذي فقد الثقة في كل القادة وممثلي السلطة الذين استشروا في السرقة والنهب.
- تفاقم الديون لدرجة شل قدرات النظام الاقتصادي، وجعله غير قادر على إعادة الإنتاج الاجتماعي، فبعد أن بدأت أسعار السلع والخدمات في الارتفاع، وتراجع القدرة الشرائية للفئات البسيطة والمحرومة، مما أدى إلى فشل السياسة الاستهلاكية، بالإضافة إلى انهيار أسعار النفط الذي دفع الحكومة تتخذ مجموعة من الإجراءات تصبوا

[1] عمرو عبد الكريم السعداوي، **التعددية السياسية في العالم الثالث**: "الجزائر نموذجا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999، ص 630.

[2] Mourad Benachenhou, **Dette extérieure, corruption et responsabilité politique**, édition dahleb, Alger, 1998, p8.

[3] مصطفى بلعور، **الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988- 1990**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 01، الجزائر، جانفي 2009، ص 1.

لإيقاف الاستثمارات الضخمة الموجهة للصناعات الأساسية، لأن البرامج التنموية الضخمة التي تبنتها الجزائر في عقد السبعينيات لم تعط ثمارها.

- الإعلانات المتعددة عن الإضرابات العمالية خاصة في المنطقة الصناعية بالرويبة التي دامت حتى نهاية سبتمبر 1988، حيث قام عمال الشركة الوطنية للسيارات الصناعية بالاحتجاج على عمليات اختلاس عرفها المركب، كما طالبوا بزيادة رواتبهم، وتضامنا معهم قام 30000 عامل آخر بدعم الإضراب الذي دام ثلاثة أيام انتهى بصدام مع قوات الأمن، وطالت موجة الإضراب قطاع الطيران والبريد والنقل[1].
- خطاب رئيس الجمهورية يوم 19 سبتمبر 1988 الذي وجه فيه انتقادات لاذعة لبعض العناصر داخل الحزب (التيار المحافظ) والحكومة، كما حَمَّلَ أصحاب المصالح الخاصة، المضاربين والمرتشين الذين جمعوا ثروات طائلة دون أن يبذلوا أي جهد مسؤولية غلاء المعيشة وندرة المواد الاستهلاكية [2]، ولقي خطاب الرئيس تجاوبا في الأوساط الشعبية تجلت في المظاهرات، في ظل مساهمة العوامل السابقة في انطلاق واحتدام الأزمة الجزائرية؛ خصوصا في ظل موجة الإضرابات المتصاعدة في أغلب القطاعات.

أدرك النظام السياسي الجزائري أمام المظاهرات المستمرة والمتزايدة التصعيد أنه يواجه متغيرات يصعب ضبطها سواء من الجانب الاقتصادي، السياسي وحتى الاجتماعي، فظهرت على رموز النظام علامات الارتباك والانقسام تجاه مطالب المعارضة مما يؤكد إفلاس النظام السياسي في التأطير السياسي للمجتمع، ومع ذلك رفض التنازل عن المكتسبات السياسية التي حققها مما أدى إلى انفجار الأوضاع في أكتوبر 1988؛ برزت في شكل انتفاضة شعبية (أو غليان اجتماعي) رافقتها أعمال شغب وإتلاف لم تشهد الجزائر مثلها؛ اجتاحت أغلب المدن الكبرى في الجزائر لمدة عشرة أيام خلفت الكثير من الخسائر البشرية والمادية، مما جعله (النظام السياسي) يلجأ لبعض الحلول لامتصاص غضب أفراد المجتمع.

ثانيا: أحداث أكتوبر 1988– دستور 23 فيفري 1989 والتعددية السياسية

تعتبر أحداث أكتوبر المرحلة المفصلية التي تيقن بها النظام السياسي بأن بقاء الحزب الواحد المسيطر على تقاليد الحكم مرحلة قد ولي زمنه، ويجب إحداث تغييرات جذرية لتهدئة الغليان الشعبي، لذلك يجب ضرورة اتخاذ خطوة سريعة تمثلت في تبني التعددية السياسية لكسب المزيد من الوقت، وإعادة ترتيب الأوراق مجددا، حيث أعلن الرئيس عن إصلاحات جديدة، تمثلت في الإعلان عن دستور 1989 الذي ينص على تطبيق نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية.

1. أحداث أكتوبر 1988: يمكن اعتبارها المنعطف الذي حاول فيه المجتمع الجزائري استعادة توازنه الذي اختل عبر الزمن بفعل تخلخل القيم والمعايير الاجتماعية، خاصة في الفضاء الحضري الذي شهد انقلابا للتراتبية

[1] المرجع السابق، ص ص 1– 2.
[2] مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص ص 1– 2.

الاجتماعية والثقافية، وتباطأت فيه آليات الضبط والتعديل الذاتي، وتراكمت لديه المشاكل إلى أن تحولت بفعل الكبت والمنع غير المباشر إلى طابوهات، قد يكون رفعها أو تحريرها مكلفا وخطيرا في غالب الأحيان [1].

وكشفت أحداث الشغب عن حدة الأزمة السياسية والاجتماعية الناجمة عن التدهور الحاد في القدرة الشرائية للمواطن، وعن شعوره بخيبة أمل كبيرة بعد اهتزاز صورة الدولة الراعية التي ربط مصيره بها؛ التي تخلت عنه بعد أن عجزت على الصمود أمام هزة واحدة تسبب فيها انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، أمام الارتفاع المعتبر لسعر الدولار في الأسواق النقدية.

وتعبيرا عن هذه الضغوطات والوضعية المتردية التي آل إليها الشعب الجزائري واستفحال الأزمة مساء يوم 4 أكتوبر بدأت المظاهرات بتلاميذ المدارس وسرعان ما انظم إليهم شبانا آخرين، والشيء اللافت للانتباه أن المظاهرات كانت عنيفة، وأن عمليات التكسير والتخريب وجهت خصوصا ضد الممتلكات العامة، الوزارات، البنوك، الخطوط الجوية الجزائرية، أسواق الفلاح، المؤسسات التعليمية، مراكز الهاتف...إلخ.

في 05 أكتوبر وسط باب الوادي اعترض مجموعة من الشباب سبيل حافلة وقاموا بإنزال كل ركابها وأضرموا فيها النار، ثم توسعت إلى باقي شوارع الحي العتيق استهدف المواطنون كل رموز الدولة، وانتهز العاطلون عن العمل والبسطاء مؤسسات وأروقة الجزائر ونهبوا كل ما فيها، وبلغ صدى هذه الاحتجاجات إلى أغلب أحياء العاصمة حتى الراقية منها؛ التي تحولت إلى بؤرة للاحتجاجات وأعمال التخريب والحرق وحتى محاولة اقتحام منازل عدد من الشخصيات التي كانت ترمز لنظام الحكم في الجزائر آنذاك [2].

ومنه يمكن القول، جاءت هذه الأحداث كرد فعل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المزرية التي عايشها الشعب الجزائري في هذه الفترة، ليعبر عن مدى غضبه وسخطه عن النظام السياسي، وبأن القدرة الشرائية للمواطن قد وصلت إلى الحضيض ولا يمكن للشعب أن يستمر في الصمت أكثر؛ لذلك خرج في كل أنحاء العاصمة ليشمل الأحياء الراقية سواء بالمظاهرات أو بالتخريب حتى منازل رموز الدولة للتعبير عن مدى سخطهم ونقمتهم على النظام القائم الذي بالغ في تهميش الشعب الجزائري، والارتفاع المتزايد للبطالة، الذي وصل إلى تسريح العمال أو عدم دفع أجورهم لعدة شهور.

حاول النظام السياسي تدارك الأوضاع الراهنة من خلال محاولة قمع المظاهرات، وبعد ذلك محاولة احتوائها من خلال إعلان حالة الحصار في 06 أكتوبر وبموجبها نزل الجيش الجزائري إلى العاصمة بناء على قرار من رئيس

---

[1] فريد مرحوم، **أحداث أكتوبر 1988 والمجتمع المدني في الجزائر:** بحث في سوسيولوجيا الشباب وأنثروبولوجيا الغضب، مجلة آفاق العلمية، مجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2018، ص 210.

[2] حديدان صبرينة، **تصدع العقد الضمني للدولة مع المواطن الجزائري: أحداث أكتوبر 1988**، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 21، الجزائر، 06-04-2010، ص 219.

الجمهورية لتهدئة الأوضاع لأول مرة منذ 1965، ويعكس لجوء النظام إلى القوة القهرية مدى "ضعف قوته الإقناعية وفشله في إقناع المواطنين بالانضباط" [1].

ومنه يمكن القول إن لجوء النظام السياسي إلى إنزال الجيش للسيطرة على الوضع واستعماله الرصاص لتفرقة المتظاهرين أكبر دليل على فشله في احتواء الأحداث والسيطرة عليها، على الرغم من اعتباره أن هذه الأحداث عبارة عن أعمال شغب يجب قمعها إلا أنه تأكد من ضرورة مسايرة الظروف الراهنة لتهدئة الأوضاع.

علاوة على ذلك يرى "ويليام كاند" أن هذه الأحداث ما هي إلا تعبيرا صارخا عن أزمة داخلية★ لنظام حكم أراد أن يكتسب شرعيته اعتمادا على الاستهلاك والأسواق السوداء، الذي إلى شعور الشباب الجزائري بالتذمر والإحباط، الذي عبر عن رفضه للأوضاع السائدة بجملة من المظاهرات والإضرابات وكانت مظاهرات أكتوبر أعنفها وأشرسها وأشملها.

وكان دفاع النظام السياسي شرسا عن مصالحه حيث غابت **قوة العقل**، وحضر **عقل القوة**، فلم يكن هناك من يدعو إلى التعقل، فكانت مواجهة أو تصادما بين نظام سياسي صلب وقوي، أقحم **قوات الجيش الشعبي الوطني** ضد مجتمع احتجاجي رافض للأوضاع المزرية مخلفا مئات القتلى من أفراد المجتمع.

واعتبرت أحداث أكتوبر فرصة للحركات الإسلاموية لتنقض على الشارع من خلال استثمار سياسي فعال في المخيال الاجتماعي الديني، وفي انعكاسات عقود من الممارسات الريعية والشعبوية للنظام الحاكم على الوعي والثقافة السياسية [2]، حيث قام المواطنون بمسيرة في 10 أكتوبر شارك فيها حوالي عشرون ألف متظاهر، خلفت الكثير من القتلى.

وفي نفس اليوم ألقى الرئيس الشاذلي بن جديد خطابا للشعب "تأسف فيه عما حدث وما نتج من خسائر، وأكدت الإحصائيات الرسمية حوالي 189 قتيلا و1442 جريحا و1.61 مليار دينار جزائري خسائر مادية، وندد باحتكار السلطة، ووعد بإجراء إصلاحات سياسية كبيرة تعرض على الشعب للاستفتاء عليها" [3]، ونلاحظ بأن خطاب الرئيس يدل على أن الدولة تكبدت خسائر بشرية ومادية معتبرة، وأنه يجب على السلطة تقديم حلول وإصلاحات سياسية سريعة من أجل امتصاص غضب الشعب ومحاولة تدارك الوضع أو السيطرة عليه

وفي 24 أكتوبر 1988 أصدرت رئاسة الجمهورية بيانا حدد العناصر الرئيسية التي سيتضمنها مشروع الإصلاحات السياسية الذي سيناقش في القاعدة، وتم القيام بتعديل دستوري جزئي في استفتاء 03 نوفمبر

---

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص ص 75 - 76.

★ برزت الأزمة عن الخلافات الداخلية بعد إقرار الإصلاحات حيث أن بعض الأطراف الفاعلة في المجتمع ذات الاتجاه الاشتراكي في الحزب والدولة لم ترضى بقرار الإصلاحات، فظهر استقطاب في الساحة السياسية بين مؤيد للإصلاحات من أنصار الرئيس "الشاذلي بن جديد" والمعارضين لها من المحافظين أنصار الاتجاه الاشتراكي، وهو ما يبين مدى عمق وحدة الصراعات بين مختلف الشرائح السياسية في السلطة باختلاف إيديولوجيتها التي تحاول إبرازها في كل مناسبة سياسية.

[2] نوري دريس، **الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة** مقاربة سوسيولوجية للعلاقة الدولة- المجتمع، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف-2، الجزائر، 2016، منشورة، ص 99.

[3] سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص 178.

1988، ومن أهم ما جاء فيه فصل الحزب عن الحكومة واعتبارها مسؤولة فقط أمام البرلمان، ولحق ذلك تعديل شامل تمثل في الاستفتاء على دستور 23 فيفري 1989 الذي تم من خلاله التحول إلى التعددية الحزبية [1].

مثلت هذه الأحداث منعرجا حاسما للنظام السياسي ظهرت نتائجه على الصعيد الدولي حيث سمح لنفسه الانبعاث مرة أخرى في حلة جديدة وبأيديولوجية جديدة، فقرر التحول بمقدار 180° بإعلان التعددية الحزبية أو الجمعيات ذات الطابع السياسي دون أية شروط والحريات العامة (لفتح الباب واسعا أمام حرية التعبير، التجمهر، الإضراب...) دون سابق إعلان ولا تخطيط لهذين القرارين، والملاحظ أن أحداث أكتوبر لم تعترف بأي مقدس ولم تتوقف عند أي خط أحمر بل عرضت جميع الملفات على الشارع للنقاش، فعروبة الجزائر ودينها وطبقتها الحاكمة واستقلالها، كلها مواضيع أسالت الكثير من الحبر من قبل الإعلاميين والسياسيين الجدد، وحتى عامة الشعب الذين وجدوا في هذا الوضع متنفس عما كانوا يعانونه من تهميش وتغييب على الساحة السياسية.

ويمكن القول إن أحداث أكتوبر عبارة عن مطالب اجتماعية وسياسية فرضتها الفراغات والإختلالات الأيديولوجية والسياسية؛ أملتها الوسائط والعلاقات الاجتماعية المتناقضة، التي أبقت مرحلة التحول نحو الديمقراطية سوى تعبير كاشف من جديد عن مدى عمق التناقضات التي ترتكز عليها الدولة، وأنها لازالت لا تسمح بحرية التعبير داخل العملية السياسية، لذلك كانت الانتفاضة الشعبية ما هي إلا إجابة صريحة عن وضعية حددتها مصالح فئوية ضيقة [2]، نتيجة للإفلاس الاقتصادي والتردي الاجتماعي وتغييب المشاركة المجتمعية الكفيلة بتنشئة المجتمع سياسيا واستعداده للتفاعل مع الممارسة الديمقراطية.

من هذا المنظور يمكن القول بأن انهيار وإفلاس الشرعية الثورية التي يرتكز عليها النظام السياسي أدت إلى احتدام الأزمة الجزائرية، التي نتج عنها تزعزع وتفكك وانهيار مثلث **جيش– دولة– حزب** وحدوث تراجع كبير لدور الدولة التي فقدت مكانتها وشرعيتها؛ الذي يعتبر من بين مبررات تصاعد واشتداد الرفض لأسلوب إدارة السياسة، الاقتصاد والثقافة، واتخاذه عدة أشكال أظهرت في نهاية المطاف أزمة غياب مشروع مجتمع، وأزمة إدارة الموارد البشرية والمادية.

وعلى الرغم من مأساوية الأحداث إلا أنها أفرزت جملة من النتائج التي أدت إلى تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي شرع في تطبيقها النظام مسبقا، بالإضافة إلى تحرير الخطاب السياسي وتحرره من قبضة الحزب الواحد، والسماح لفئات المجتمع المشاركة في صنع القرار بالشروع في الإصلاحات الدستورية المتمثلة في دستور فيفري 1989 الذي أقر التعددية الحزبية وأدى إلى انهيار المعسكر الاشتراكي وأفول سيطرة الحزب الواحد.

[1] ياسين ربوح، مرجع سابق، ص 62.

[2] Lahouari Addi, **L'Algérie et la Démocratie** pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Editions el maarifa, Alger, 2014, p 131

وبهذا دخلت الجزائر مرحلة جديدة في تاريخها تتمثل في التعددية السياسية، رغم أنه منذ قيام حزب جبهة التحرير الوطني إبان الاستعمار وهو يؤكد تبني الجزائر للديمقراطية ولكن مع التركيز على بقاء سيطرة الحزب الواحد على الحكم بقمع وتثبيط أي حزب آخر يحاول أن يظهر للوجود خوفا على مكانته وسلطته أن تسلب منه.

وبعد أحداث أكتوبر تأكد النظام السياسي الجزائري من هشاشة بنيته وانهيار دعامته المتمثلة في الشرعية الثورية والدستورية التي طالما ارتكز عليها في ممارسته للسلطة، فاضطر لتقديم مجموعة من التنازلات من بينها السماح بالتعددية الحزبية، وبالتالي وضع حد لسيطرة الآفلان وشعبويته التي كانت المرجع الأساسي للحكم قرابة ثلاثين سنة؛ الذي لم يستطع احتواء المشكلات الاجتماعية والسياسية التي عرفها المجتمع الجزائري في مطلع الثمانينيات مما أدى إلى تحميل المجتمع –الآفلان– أسباب الأزمة ونتائجها وأنها سبب بروز عدائية المجتمع للدولة.

كما تنازلت الدولة عن الأيديولوجية التي تبنتها والمصادق عليها في دستور 1976؛ بل طرحت دستورا جديدا في 1989 يقوم على جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية كإعادة النظر في دور الجيش على الساحة السياسية في المادة 24 ★ الذي أبعده عن الساحة السياسية وجعله يصبح مكلفا فقط بالدفاع عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها والمحافظة على الاستقلال الوطني؛ وضمان الأمن الوطني لجميع الفئات الاجتماعية، بالإضافة إلى التعددية السياسية ومجتمع مدني يشارك في اتخاذ القرار السياسي في مجتمع لم يكن مجهزا ومؤطرا سياسيا لمثل هذه التحولات والتحديات الجذرية.

2. دستور 23 فيفري 1989: يعتبر ثالث دستور في الجزائر؛ يمثل منعطفا قانونيا جذريا يختلف شكلا ومضمونا عن الدستورين السابقين في كونه دستور قانون لا دستور برنامج، ظهر في سياق اجتماعي وسياسي حساس؛ يعتبر أهم النتائج المباشرة لأحداث أكتوبر 1988، ويقوم على إحداث تغييرات جذرية في المشهد السياسي الجزائري من خلال إلغاء نظام الأحادية الحزبية وتبني التعددية السياسية والسماح بتأسيس أحزاب سياسية (جمعيات ذات طابع سياسي).

وكذا إقرار مبادئ وأسس الديمقراطية التي تقوم على فصل السلطات، حرية التعبير، حرية الإعلام والصحافة، وفتح المجال للولوج للديمقراطية بالشروع في التحول الديمقراطي فعليا، من خلال إقرار التداول والتنافس السلمي على السلطة الذي أمضى رسميا شهادة وفاة الأحادية الحزبية والاحتكار السياسي في الجزائر، وتتمثل أبرز النقاط التي تناولها الدستور واعتبرها كمبادئ له فيما يلي: [1]

* استحداث العديد من النصوص في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية، في الفصل الرابع منه.

★ المادة 24: من دستور 1989 تنص على أن الجيش يقوم بحماية الاستقلال والدفاع عن الوحدة الوطنية وسيادة التراب الوطني.

[1] المرجع السابق، ص -ص 160-239.

* إلغاء الاشتراكية وإقرار التحول نحو اقتصاد السوق، وقيام دستور القانون والتراجع عن دستور البرنامج المعتمد في إطار خيار الاشتراكية الذي انتهجته الدولة منذ الاستقلال الذي رسخ نظام الأحادية الحزبية وهيمنة الدولة في تسيير العملية الاقتصادية.

* الفصل بين السلطات لمنع تداخل السلطات والصلاحيات واحتمال استحواذ سلطة معينة على سلطات واختصاصات أخرى.

* تبني التعددية الحزبية في المادة 40 من القانون (الجمعيات ذات الطابع السياسي)، وبذلك تم وضع حد لنظام الحزب الواحد المعتمد منذ الاستقلال.

كما أعطى دستور 1989 صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، التي تجعله مصدر القرارات، باعتباره رئيس المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للأمن؛ له سلطة حل البرلمان من جهة أخرى، وبذلك يصبح من الصعب تحقيق دولة الشعب التي أقرها الدستور، دون مشاركة رجال الاختصاص والقوى الفاعلة في المجتمع كالمفكرين والعلماء، وحتى الحكومة هي الأخرى لم تساهم في صياغة مشروع الدستور.

بالإضافة إلى إقرار مبدأ ثنائية السلطة التنفيذية، لكن واقعيا الحكومة لا تمارس اختصاصات تشبه اختصاصات الحكومة في النظام البرلماني، أي أنها مجرد أداة لتنفيذ سياسة الجمهورية، الأمر الذي يجعلنا نصف النظام السياسي الجزائري بالنظام شبه الرئاسي، لاعتماده أدوات من النظام البرلماني، ومحافظته على عدة أدوات من النظام الرئاسي، وبذلك بقي رئيس الجمهورية محور النظام السياسي الجزائري [1]، ونلاحظ من جملة المبادئ السابقة الصلاحيات الواسعة التي منحت لرئيس الجمهورية ومحافظته على نفوذه في تسيير الدولة، وأن القيد الوحيد الذي وضع له هو تحديد فترة الرئاسة في عهدتين فقط.

عطفا عما سبق، نلاحظ أن اعتماد مبدأ اقتصاد السوق وإلغاء الاشتراكية التي تقوم على مبدأ التسيير المركزي الذي يسمح بمشاركة الأفراد في تسيير العملية الاقتصادية، وإلغاء هيمنة السلطة الحاكمة في الوقت الذي انهار فيه الاتحاد السوفيتي وانفصلت عنه معظم جمهورياته؛ وتم التخلي عن النظام الشيوعي وتبني نظام الإصلاحات من البروسترويكا "إعادة هيكلة المؤسسات" إلى غلاسنوست "الشفافية في إدارة شؤون البلاد"، وكذا إلغاء دور الجيش من الحياة السياسية، وبالتالي إبعاد المؤسسة العسكرية عن الساحة السياسية وعن التعددية الحزبية، كما يتيح الفصل بين السلطات إلي إبراز مبدأ مشروعية الحكومة في ظل النظام الديمقراطي ضروريا لأنه يضمن للشعب مراقبة السلطة السياسية من القاعدة في حين يقيدها الدستور من الأعلى.

إضافة إلى المبادئ السابقة يعتبر تبني التعددية السياسية تأكيدا على شروع السلطة في تطبيق الديمقراطية واقعيا؛ لا سيما ما يترتب عن التعددية من مبادئ كحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وحماية حريات المواطن ونبذ الممارسات المنافية للأخلاق الإسلامية وقيم نوفمبر، كما تسهم الأحزاب في تدعيم السلم الاجتماعي من

[1] ناجي عبد النور، مرجع سابق، ص 239.

خلال العمل السياسي والتنافس السلمي في إطار برامج واضحة تعكس توجهاته تقوم على خدمة المجتمع، وإبقاء رئيس الجمهورية محافظا على مكانته المرموقة في الدولة؛ مما يؤكد مدى تأثيره على صانعي القرار في وضع الدستور، على الرغم من أنه جاء لخلق توازن بين المجلس الشعبي الوطني ورئيس الجمهورية.

من خلال ما سبق نستنتج، على الرغم من وعود الرئيس "بن جديد" بأن يقوم بإصلاحات كبيرة في الدولة وإصداره لدستور فيفري 1989 الذي يقوم على التعددية السياسية وممارسة الديمقراطية التي فسحت المجال لظهور نسق سياسي تعددي؛ يحمل توجهات أيديولوجية متعددة ومختلفة، إلا أنه لم يقم بتطبيقه فعلا على السلطة السياسية، وذلك بسبب بقاء رئيس الجمهورية مصدر القرارات على حساب السلطتين التنفيذية والتشريعية لتبقى الحكومة تابعة للرئاسة والبرلمان مجرد غرفة، وكذا إلغاء المسار الانتخابي بعد النجاح الكاسح لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، كونه سوف يسلب حزب جبهة التحرير الوطني السلطة والقيادة، وبالتالي كان الحل الوحيد هو إقالة الرئيس، وتوقيف المسار الانتخابي وحل البرلمان وإعلان حالة الطوارئ وتدخل الجيش لتهدئة الأوضاع.

3. مرحلة التعددية السياسية: مهدت أحداث أكتوبر الأرضية الخصبة لتغيير طبيعة النظام السياسي الجزائري وما يقوم عليه من شرعية، حيث نتج عن ذلك دستور 1989، الذي عبر عن نظام ديمقراطي يقوم على التعددية السياسية، ومجتمع مدني نشط يسهم في اتخاذ القرار السياسي، ويقوم (الدستور) على الحرية والفصل بين السلطات والتعددية السياسية، كما أبعد الجيش عن الحياة السياسية، فصار مكلفا فقط بالدفاع والحفاظ عن وحدة أراضي البلاد وسلامتها واستقلالها، وضمان الأمن الوطني لجميع الفئات الاجتماعية، وتمت الموافقة عليه بالأغلبية، حيث سمح بإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي كالجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية.

وتبعا للمرحلة الجديدة وقبول الدستور من قبل المجتمع، تم تنظيم انتخابات محلية في جوان 1990، إلا أن الحكومة لم تتقبل نتائجها، فقامت بتقليص صلاحيات البلديات، وتعديل قانون الانتخابات ومكنت الإدارة من تسيير العملية الانتخابية بما يخدمها في الانتخابات التشريعية، وهو ما لم تتقبله المعارضة فقام FIS بطلب إعادة النظر في التعديلات وتنظيم انتخابات رئاسية مسبقة الذي كان مصيره الرفض، فقام FIS بتنظيم اعتصامات سلكت طريقا سياسيا متشددا باستعمال الدين، وتدخلت الحكومة لتفريق المعتصمين بالقمع والعنف.

رغم عدم قبول النظام بنتائج الانتخابات البلدية التي كانت كالصاعقة عليه، الذي لم يكن ينتظر مثل هذه النتائج التي أنزلته إلى الحضيض والفوز الساحق FIS، ورغم النتائج فإنه بقي متمسكا بزمام الأمور بفرض مجموعة من القيود والقوانين التي لم يلق القبول من قبل المعارضة خصوصا FIS، حيث اتجه مباشرة إلى الشارع ليصعد الضغط على النظام المتشبث بالسلطة ورفضه التنازل عنها، فلم يكن لديه الوقت ولا الحلول الفورية الناجعة لإعادة ترتيب أوراقه؛ فما كان عليه إلا الاستجابة لمتطلبات المعارضة التي تطالب وبقوة إجراء انتخابات رئاسية مسبقة،

ورغم محاولاته المستميتة في قمع الاعتصامات بالقوة والعنف إلا أن ذلك لم يردع المعارضة ذات الخطابات المتطرفة الراديكالية من تصعيد الوضع الذي وصل إلى التهديد بالسلاح في حالة عدم استجابة النظام لمطالبهم.

ومع ارتفاع موجة المعارضة للنظام السياسي المطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مسبقة، لم يكن على النظام الحاكم إلا الاستجابة للمطالب نتيجة تصعيد المسيرات والمظاهرات من أجل الإسراع بتغيير نظام الحكم وتطبيق الشريعة الإسلامية، فتم تحديد تاريخ 26 ديسمبر 1991 لإجراء الدور الأول من الانتخابات التشريعية، وفازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

إثر فوز FIS في الانتخابات اضطر الرئيس "بن جديد" لتقديم استقالته في 11 جانفي 1992، التي تزامنت مع شغور المجلس الشعبي الوطني مما أدى إلى تفعيل دور المجلس الأعلى للأمن الذي قرر استحالة مواصلة المسار الانتخابي وتكفله مؤقتا بالنظام العام وأمن الدولة، وبالتالي تم إلغاء الانتخابات التشريعية، والإعلان عن مجموعة من القرارات آخرها حل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ عن طريق العدالة وحضرها تماما عن المشاركة في الحياة السياسية في مارس من نفس السنة.

بعد إلغاء المسار الانتخابي وانفجار الوضع بتمرد الجبهة الإسلامية للإنقاذ على قرارات المجلس الشعبي الوطني الذي جاء لتأجيج وتصعيد حالة العصيان لدى المعارضة خصوصا FIS الفائز في الانتخابات البلدية والتشريعية، والتي يرى فيها المجتمع الجزائري البديل عن النظام القائم الذي خسر مصداقيته لدى أغلب فئات المجتمع لتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فقرر منح صوته وثقته لطرف آخر أملا منه في تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهنا تم استبدال FLN بحزب سياسي ذو توجه إسلامي استطاع استقطاب أغلب فئات المجتمع خصوصا الشباب منها، وهنا برزت ظاهرة الإسلام السياسي★ في الجزائر كمعطى طارئ وآني.

بعد تصعيد الوضع وتأزمه وانتشار أعمال العنف السياسي تم إعلان حالة الطوارئ في 09 فيفري 1992، وحل المجالس المنتخبة وفتح مراكز الأمن خاصة في الجنوب، وفي 29 جوان 1992 تم اغتيال الرئيس "محمد بوضياف" لتضاف عقبة جديدة أمام النظام السياسي زيادة على الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يتخبط فيها، وبذلك انتشر العنف المسلح ليشمل مناطق واسعة، عمليات هجوم، اغتيالات، تخريب المنشآت القاعدية، استخدام المتفجرات والإبادة الجماعية، وفي المقابل وجهت اتهامات إلى الحكومة الجزائرية بخرق حقوق الإنسان كالتعذيب والسجن دون المحاكمة [1].

إثر اغتيال "بوضياف" وانتشار موجة العنف في أغلب أرجاء البلاد أُعتُبِرَتْ الجزائر دوليا من بين الدول الإرهابية، أما في الداخل فقد استفحل العنف المسلح والاغتيالات، وكذا ارتفاع قيمة الخسائر المادية للمنشآت

★ الإسلام السياسي: هي حركات سياسية –ثقافية أحيت المخيال الاجتماعي مستعملة مقولات الماضي لبناء الحاضر وباستعمال مدونات الإرث الثقافي كالشورى مقابل الديمقراطية والحاكمية مقابل سلطة الشعب والشيخ مقابل القائد لتعبئة المجتمع ضد أنظمة سياسية فشلت في تحديث مجتمعاتها، الحمعي النوي، مرجع سابق، ص 237.

[1] العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1999، ص ص 63-66.

حيث دخلت الجزائر في صراع بين النظام الحاكم والجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة، أما بالنسبة للنظام الحاكم فقد استخدم أساليب قمعية كثيرة في تلك الفترة خصوصا الاعتقالات والتعذيب والسجن دون محاكمة.

وفي عام 1994 عين "اليمين زروال" رئيسا للدولة، وتم إنشاء المجلس الوطني الانتقالي أسندت له مهمة التشريع، ثم بعد ذلك انعقدت **ندوة الوفاق الوطني** التي أكدت على حتمية استرجاع الأمن والنظام العام، وحددت الفترة الانتقالية بثلاث سنوات وضرورة العودة إلى المسار الانتخابي، وفي 16 نوفمبر 1995 تم إجراء انتخابات رئاسية مسبقة عرفت مشاركة واسعة رغم تهديدات الجماعات المسلحة ومقاطعة بعض الأحزاب السياسية، التي فاز بها الرئيس "اليمين زروال" [1]، إثر تعيين "زروال" رئيسا للجمهورية سعى جاهدا لاسترجاع الأمن والسلم المنهوب منطلقا من إعادة بعث المسار الانتخابي، حيث اعتبرت الانتخابات المسبقة أول خطوة ايجابية في مساره على الرغم من تهديدات الجماعات المسلحة، إلا أنه قدم تعديلا دستوريا ثانيا لسد الفراغات القانونية؛ وتم عرضه للاستفتاء الذي لاقى الترحيب والاستحسان من قبل أفراد المجتمع.

تعتبر فترة رئاسة "زروال" فترة إعادة بناء الدولة وإرساء معالمها الوطنية والدولية من جديد بدءا باسترجاع الأمن العام والنظام العالمي رغم تهديدات الجماعات المسلحة؛ إلا أنه سار قدما نحو تحقيق الأمن والسلم الوطني للخروج من المحنة التي يمر بها المجتمع من خلال سياسة مزدوجة تمثلت في الحوار مع كافة القوى دون استثناء؛ حيث قام بإخراج شيوخ FIS من السجون ووضعهم تحت الحراسة في منازلهم وتفاوض معهم سرا؛ بالإضافة إلى استخدام الأساليب القمعية بإنشائه لمنصب مدير مكافحة الإرهاب، وكذا قيامه بإنشاء شبكة من وحدات الشرطة المحلية تعمل على قمع المسجونين الإسلاميين المتمردين [2].

نلاحظ مما سبق ازدواجية أسلوب حكم الرئيس الذي يمزج فيه بين اللين والردع من خلال محاولاته إرساء السلم بإطلاق سراح زعماء حزب جبهة التحرير الوطني وكذا عقاب المسجونين المتمردين؛ ما أكدته ندوة الوفاق التي سعت إلى معالجة أغلب المشاكل بطريقة موضوعية، إلى جانب تصحيح وسد الفراغات التي تخللت القانون.

وتم تنظيم الانتخابات التشريعية لعام 1997 جرت في ظروف غير أمنية بسبب دعوة FIS المنحل بالمقاطعة وتهديدات الجماعات المسلحة، وتم انتخاب مجلس شعبي وطني تعددي لأول مرة، وتشكيل حكومة ائتلافية ضمن التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني وحركة حماس [3]، وتميزت هذه الانتخابات بارتفاع نسبة العزوف الانتخابي مما يدل على مقاطعة المجتمع للانتخابات لعدم ثقته في نتائجها، كما انتشرت ظاهرة العزوف السياسي بشكل واضح في المجتمع ككل، مما يدل على هجر المجتمع للساحة السياسية.

رغم تبني الدولة الجزائرية لنظام سياسي يختلف عن السابق، يقوم على التعددية السياسية التي فسحت المجال لظهور نسق سياسي تعددي؛ يحمل توجهات أيديولوجية متعددة ومختلفة تعكس الرؤى المختلفة للمجتمع

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري المؤرخ في 30 جمادى الثانية 1416 الموافق 23 نوفمبر 1995** المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة 32، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 1995، ص 4.

[2] هناء عبيد، **التحول الديمقراطي في الجزائر**، في: أحمد منسي (محرر)، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص ص 144-146.

[3] سعيد بوالشعير، مرجع سابق، ص ص 404 – 408.

الجزائري، إلا أنها لم تستطع تمثيله على مستوى السلطة السياسية، جراء إلغاء نتائج الانتخابات التي أحرزت فوز حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لأنه لا يخدم مصالح السلطة الفعلية في الجزائر (المؤسسة العسكرية)، لذا ظهرت صراعات حادة بين القوى المختلفة سواء العسكرية أو السياسية.

فأساس الصراع الأيديولوجي هو الاستحواذ على السلطة، ولكي تحافظ المؤسسة العسكرية على وجودها السياسي؛ قامت بتوقيف المسار الانتخابي وحل البرلمان وإقالة رئيس الجمهورية، واستبداله ب"بوضياف" الذي تم اغتياله، مما أدى إلى استفحال موجة العنف والإرهاب في البلاد، وجاء "اليامين زروال" لإعادة بناء الدولة من جديد رغم الصعوبات التي واجهته، إلا أنه تمكن من عقد مجموعة من ندوات الوفاق لزرع السلم والأمن والصلح داخل الوطن رغم تهديد FIS المنحلة والجماعات الإرهابية، إلا أن هذا الأخير استطاع أن يغرس البذور الأولى للصلح والوئام والسلام الوطني.

وفي ظل الظروف المزرية وحالة العزوف السياسي للمجتمع الجزائري، قرر الرئيس تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة بتاريخ 15 أفريل 1999 حملت الكثير من الجدل حول مصير الدولة؛ تعهد زروال في خطاباته بتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وتوفير الظروف الديمقراطية اللازمة من أجل التنافس السياسي المفتوح، حيث قامت شخصيات وازنة في المجتمع بالترشح لمنافسة مرشح النظام "عبد العزيز بوتفليقة" الذي اتهم بأنه مرشح السلطة الفعلية وأنه الواجهة الجديدة لحكم الأقلية النافذة.

ورغم تأكيد "زروال" أن الانتخابات ستكون حرة ونزيهة؛ إلا أنه "حدثت حركية غير معهودة أثناء تنشيط الحملات الانتخابية للمرشحين ظنا منهم أنها ستكون نزيهة ومستقلة، ليفاجأ الجزائريون ليلة الانتخاب بانسحاب المرشحين الستة من السباق بعدما أعلنوا بأن الانتخابات لن تكون نزيهة ولا شفافة" [1]، مما جعل انسحاب المرشحين من الانتخابات مشهد شبه صوري لها؛ إذ تحولت انتخابات التعددية إلى مجرد استفتاء، والأخطر من ذلك موقف التلفزيون الجزائري منذ يوم 14 أفريل 1999 من انسحاب المرشحين، فتحول صراحة إلى جهاز تعبئة لصالح "بوتفليقة" وأقصى الآراء المخالفة، ولم يبث إلا مشاهد دعم له أو استنكار انسحاب المرشحين.

كما هاجم الإعلام الفرنسي هذه الانتخابات وأقرت تلفزيوناته بضعف كبير في نسب المشاركة، أما الإدارة الأمريكية فيبدو أنها كانت عازمة على دعم الرئيس رغم أنها أعربت عن خيبة أملها في عدم وجود انتخابات تعددية [2]، نلاحظ بأن هجوم الإعلام الفرنسي على الانتخابات والتصريح بأنها ضعيفة وغير تمثيلية، وكذا موقف الإدارة الأمريكية زاد في عمق الهوة بين النظام السياسي وأفراد المجتمع محدثا بذلك شرخا في مصداقية العملية الانتخابية وتضيع فرصة أخرى للجزائريين للتصالح مع السياسة.

منذ نجاح "بوتفليقة" في الانتخابات أظهر رغبته في أخذ صلاحياته كاملة ودخل في خصومات خطابية كبيرة مع المؤسسة العسكرية؛ حينما اتهمها باستعمال العنف في إلغاء انتخابات 1991، واتهم ضباطا دون أن

[1] نور الدين بكيس، **الحراك الشعبي الجزائري** النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020، ص 27.
[2] قصير هنية وشريف زهرة، **تجديد بنية السلطة الجزائرية في ظل الحراك السياسي** -قراءة سوسيولوجية-، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021، ص 474.

يقدم قائمة بأسماء المتهمين بالفساد، مما أدى إلى نشوب صراعات خفية بين الطرفين انتهت باستقالة قائد الأركان "محمد العماري"، غير أن العارفين بشؤون التوازنات السياسية داخل الحكم يدركون بأنه وقع في الأخير ضبط التوازن بين الرئاسة والمؤسسة العسكرية؛ حيث تأكدوا بأن قضاء على أي طرف سوف تكون تكلفته غالية على كل الأصعدة، فتقرر التعايش ولكن ضمن قاعدة التوازن غير المستقر الذي يبقى عرضة للطوارئ وعوائد الزمن.

ظلت أزمة الشرعية تلاحق فوز "بوتفليقة" في الانتخابات إلا أنه بدأ العمل بمحاولة إحلال الأمن لاستعادة المكانة والسمعة الدولية، وكذا استعادة الأمن الداخلي من خلال طرحه منهج جديد للخروج من أزمة الشرعية السياسية وأحداث العنف والشغب الدموية التي خلفت أكثر من مئة ألف قتيل وخسائر مادية معتبرة، فبدأ بتقديم "مشروع الرئيس" استهله بقانون الوئام المدني الذي تم الاستفتاء عليه في 16 سبتمبر 1999؛ واستجابت الطبقة السياسية والمجتمع المدني لمبادرة الرئيس، وتم ترميم جسور الثقة بين الحاكم والمحكوم عن طريق الاستفتاء؛ الذي أدى إلى تخلي قرابة 6000 مسلح إسلامي عن القتال واستفادتهم من العفو المدني، ودُعِّمَ نجاح الوئام المدني بميثاق السلم والمصالحة الوطنية وعرضه للاستفتاء؛ لبناء دولة القانون وتعزيز الديمقراطية وتحديث المجتمع، وإنعاش الاقتصاد الوطني المختنق تحت وطأة الاضطرابات الأمنية وثقل المديونية الخارجية، لاستعادة مكانة الجزائر في المحافل الدولية، أما في العهدة الثانية فقد ركز على احترام الحريات الفردية والحقوق وترشيد الحكم.

رغم محاولة الرئيس ترتيب البيت من الداخل من خلال قانون الوئام الوطني والمصالحة الوطنية والعفو الشامل وتحركاته الدبلوماسية خارجيا، إلا أنه وجدت محاولات لشق حزب جبهة التحرير الوطني من الداخل من خلال ما سمي بالحركة التصحيحية عام 2004 والحركة التقويمية عام 2013، وهنا نجد بأن النظام السياسي الجزائري لا يزال يعاني من أزمة الشرعية، حيث استندت النخبة العسكرية الحاكمة في الجزائر إلى شرعية تعبوية لم تُؤَسَسْ على قبول شعبي أو تراض اجتماعي، بالإضافة إلى استفحال الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن الفشل الذريع لإدارة التنمية، لذلك حاول "بوتفليقة" تعويض الشرعية الثورية وممارسة السلطة باسم الشرعية الديمقراطية.

ومنه يمكن القول بأن الرئيس "بوتفليقة" منذ استلامه مقاليد الحكم في الجزائر عمل على إرساء الاستقرار والأمن الوطني الداخلي، وساعده في ذلك الظرف الدولي الضاغط لمكافحة الإرهاب، وكذا الارتفاع غير المسبق لأسعار النفط؛ مما جعلها تستطيع تسديد ديونها المالية المتراكمة، وبذلك تحول تدريجيا في المخيال الجمعي الجزائري منذ بداية عهدته الأولى وكذا الثانية إلى الرجل المخلص لأزمة الجزائر ومنجيها من سنوات الدمار والعشرية السوداء للدخول في الانفراج وبداية تفشي السلم والسلام والأمن والأمان، الذي أدى إلى الاسترجاع التدريجي للمكانة الخارجية للدولة وعودتها في المحافل الدولية ★، مما جعله يترشح لعهدة ثالثة.

وفي أفريل 2009، أعيد انتخاب "بوتفليقة" لولاية ثالثة بنسبة 90,24 %؛ بعد تعديل دستوري ممنهج سنة 2008 كرس سلطته المطلقة بإلغاء دور المؤسسة التشريعية وتحويلها إلى مؤسسة يُهَيْمِنُ على قرارها، خصوصا

★ مشاركة الجزائر في مشاريع ومحافل دولية كالنيباد والدور الذي قامت به في حل بعض المشاكل الإقليمية (ليبيا، النيجر، ...)، عن مليكة فريمش، **أسس مشروعية النظام السياسي الجزائري**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2021، ص 81.

بعد إلغاء حصر المدة الرئاسية في ولايتين فقط لتبرير ترشحه لعهدة ثالثة ورابعة؛ الذي لاقى انتقادات واسعة واعتبره معارضوه مؤشرا على نيته البقاء رئيسا مدى الحياة، وأن نتائج الانتخابات محسومة سلفا لصالحه، حيث تراجع عن الإصلاح الديمقراطي، وأصبحت صناعة القرار السياسي مرتهنة بيد المؤسسة الرئاسية.

وفي أفريل 2013 تعرض الرئيس لوعكة صحية ثانية إثر جلطة دماغية (الوعكة الصحية الأولى في 26 نوفمبر 2005)، نقل إثرها مباشرة إلى مستشفى "فال دوغلاس" العسكري في فرنسا، ثم إلى مصحة "ليزانغاليد" بباريس، ليعود إلى الجزائر يوم 17 جويلية 2013 على مقعد متحرك [1]، ورغم من تدهور الحالة الصحية للرئيس إلا أنه ترشح لرئاسيات 2014، مما أدي إلى بروز الاحتقان والغضب المجتمعي، وبدا ذلك واضحا أثناء الحملة الانتخابية، ولم يشارك الرئيس المريض إطلاقا في الترويج لها؛ مما أدى إلى بروز بعض النخب والأحزاب المعارضة لترشح الرئيس لعهدة رابعة.

ورغم بروز المعارضة وتأجيج مشاعر الجزائريين بالإهانة والتذمر؛ إلا أن الرئيس فاز في الانتخابات لعهدة رابعة بأكثر من 80 % من الأصوات، وكان تأديته للقسم مهينا للجزائريين؛ فالرجل الذي سيقود الدولة ويسير كافة شؤونها لا يستطيع حتى التفوه بكلمات وتأدية القسم كما يجب أن ينبغي، مما أكد للشعب الجزائري بأن الرئيس لن يستطيع تسيير شؤون الدولة؛ مقارنة مع رؤساء بعض الدول الأخرى الشباب الذين لا تتجاوز أعمارهم الأربعينات، أمثال رئيس فرنسا "ماكرون" الذي يسعى جاهدا لخدمة وحماية مصالح بلده؛ وكذا رئيس الوزراء الكندي الذي يتنقل في وسائل المواصلات العمومية ويحتك بأفراد مجتمعه.

ومنذ بداية العهدة الرابعة، بدأ النقاش يزداد حدة ووضوحا حول من يقرر في الجزائر! وبعد إقرار العهدة الرابعة، وصفت مختلف التشكيلات السياسية التعديل الدستوري الأخير بالعبثي، واتهمت شخصيات غير مخولة دستوريا بالسيطرة على القرار، وهو ما فتح المجال واسعا على مصراعيه لمناقشة الفساد السياسي الذي ينخر الدولة، واختراق عملية صناعة القرار من طرف شخصيات لا تملك الصفة في هذا المجال [2]، وزاد الوضع تأزما وأصبح مجالا للتذمر من المجتمع ومدعاة للسخرية من قبل الدول الأخرى، حول الرئيس المريض الذي لم يخاطب شعبه منذ 2013؛ إلا بالرسائل التي يتلوها المسؤولون المخولون لتسيير الدولة بالنيابة، أو تقرؤها وسائل الإعلام، وبأنه ليس صاحب القرار في تسيير شؤون الدولة وإنما هناك أفراد آخرون اخترقوا هذه العملية؛ مما أدى إلى استشراء الفساد في الدولة في أغلب القطاعات، ما جعل الدولة والمجتمع محل سخرية من الدول الأخرى.

وفي فيفري 2016 صادق البرلمان الجزائري على تعديل آخر للدستور الذي بدأ "بوتفليقة" الحديث عنه منذ 15 أفريل 2011؛ تزامنا مع انطلاق الثورات العربية ووعده بتعديلات دستورية مهمة لتعزيز الديمقراطية، حيث انطلقت التشاورات بشأن التعديل بعد الانتخابات الرئاسية للعهدة الرابعة، وبهذا التعديل الدستوري أكمل

---

[1] الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، **بوتفليقة رئيس جزائري قدم نضال الاستعمار على استكمال تعليمه واجبره الثوار على التقاعد**، http://www.politics-dz.com le 21/10/2021 à 19 :05 min

[2] بوحنية قوي، **الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن**، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أوت 2019، ص 3.

"بوتفليقة" مسار الإصلاحات السياسية التي كان قد بدأها برفع حالة الطوارئ، وإصدار عدة قوانين لتعزيز دولة القانون والممارسة الديمقراطية، وحمل التعديل الجديد جملة من الايجابيات النظرية إلا أنه لم يلق استجابة جماهيرية واسعة، وترى أطياف المعارضة بأن هذا التعديل غير توافقي بسبب عدم استجابته للمطالب الشعبية [1].

نلاحظ بان الرئيس منذ استلامه لمقاليد الحكم سعى جاهدا لبعث السلم والأمن في البلاد من خلال جملة إصلاحات استهلت برفع حالة الطوارئ وصولا إلى تعديل 2016 إلا أن هذا الأخير لم يلق التأييد الجماهيري الذي ألفه الرئيس من قبل أفراد المجتمع وحتى أطياف المعارضة مؤكدين أنه (التعديل) غير توافقي ولا يقوم على تلبية مطالب وانشغالات أفراد المجتمع.

وأهم التعديلات المدرجة في الدستور الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة وطنية ثم لغة رسمية وتحديد مدة رئاسة الجمهورية في ولايتين على الأكثر في المادة 74 بعد أن كانت المدة غير محددة في الدستور السابق؛ بينما تعالت أصوات الأحزاب الداعمة له خصوصا FLN وRND للترشح لولاية خامسة في انتخابات 2019، وعند بداية التحضير للانتخابات الرئاسية بدأ الموالون للجناح الرئاسي يكرمون صورة الرئيس الذي وصل لدرجة تقديم صورة هدية لإطار صورة الرئيس، وأحصنة وهدايا متنوعة في تجمعات جماهيرية لدعم العهدة الخامسة، مما أدى إلى انفجار شبكات التواصل الاجتماعي بالذم والاستنكار والاستهزاء للدعاية التي يقوم بها مساندو العهدة الخامسة، وأصبحوا ينقلون ويسوقون استهزاء المجتمعات الأخرى بما يقع في الجزائر من مهازل سياسية.

وفي 10 فيفري 2019 وسط حشد ضخم ساهم فيه ولاة الجمهورية وجميع أحزاب التحالف الرئاسي بالقاعة البيضاوية بإنزال وزاري ضخم، يؤكد ترشح "بوتفليقة" لعهدة خامسة، فكيف يمكن لرئيس وضعه الصحي معقد لم يخاطب شعبه منذ أكثر من أربع سنوات إلا بالرسائل المكتوبة أن يحكمها لعهدة أخرى، وهو القائل قبل سنوات إنه انتهى زمنه (طاب جناني) وانتهى معه زمن الشرعية الثورية، وهذا ما جعل البعض يشبهه بكتابات "أ. ريشارد A.Richards" الذي يرى أن السلطة في خضم غفلتها وفسادها، تبرر لنفسها اعتماد جميع ميكانيزمات المحافظة على السلطة بما فيها جملة الإجراءات والاستراتيجيات التي تسمح بتأسيس تقاليد للمحافظة عليها" [2].

وقام الموالون للرئيس بتقديم حجج وذرائع واهية خصوصا المحافظة على الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، وذلك بإتباع سياسة التخويف والترويع من عدم الاستقرار والفوضى وافتقاد الأمن، لمحاولة تبرير الركود السياسي العام السائد في البلاد خصوصا بعد مرض الرئيس وغيابه التام عن الساحة السياسية؛ الذي أفسح المجال لبروز وتفشي الفساد في كل القطاعات مما أدى إلى فشل سياسات السلطة في تسيير شؤون الدولة، وأكبر دليل إقرارها بفشلها وبأنها تتوجه نحو لانهيار في حالة عدم تبني سياسات تقشفية صارمة، ومن جهة أخرى تصر على بقاء

[1] ماهر قنديل، **الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016، ص ص 6-8.

[2] عائشة دويدي، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، أفريل 2020، ص 841.

برنامج الرئيس، وتقديمه على أنه المخرج الوحيد من الأزمة، مما أدى إلى ردة فعل شعبية، تمثلت في حراك 22 فيفري 2019 الذي رفع مطالب سياسية لكنها تحمل ترسبات وخلفيات اقتصادية.

يعبر الحراك الشعبي عن حالة من الفشل الاقتصادي وعدم قدرة النظام على تسيير الأزمة وتجاوزها، كما تحولت مداخيل النفط إلى شبه مرض أنهك الاقتصاد الوطني، وساهم في بروز نفور واسع من الدولة ومن كل مخرجاتها، إذ يرى كلا من "جان بوريار وإدغار موران" أن هناك شبح يلاحق الدولة اليوم، وهو النفور منها، وهذا راجع إلى عوامل متعددة، منها سيطرة الفردانية وحب التحرر من جهة، وفساد النظم السياسية من جهة أخرى، مما أدى إلى شعور الأفراد بالعجز عن التواصل معها؛ لذلك يجب التفكير في تغييرها، وتحرير الاقتصاد منها.

ثالثا: الحراك الشعبي* الجزائري 22 فيفري 2019

يعتبر إعلان الرئيس "بوتفليقة" الترشح لعهدة خامسة استفزاز صارخ لإرادة المجتمع في التغيير؛ أدى إلى حدوث حالة استياء لدى أغلبية أفراده؛ توجت بخروجهم بصفة غير منظمة للشوارع شملت الآلاف ثم الملايين من المواطنين في 22 فيفري شملت جميع ربوع الوطن؛ كمظهر من مظاهر الرغبة في الانتقال الديمقراطي، واتخذ الشكل السلمي رمزا له؛ جمع بين كل أطياف المجتمع ذات المشارب المختلفة من مثقفين على اختلاف توجهاتهم؛ وفئة الشباب وكذا النساء، بالإضافة إلى المتقاعدين بمختلف أشكالهم؛ الذي وحد توجهاتهم وأرائهم في نسق اجتماعي واحد من أجل تحقيق أهداف محددة عبروا عنها من خلال استخدام حقهم في التجمهر والتعبير عن الرأي.

وكان أول مطلب للحراك هو رفض ترشح الرئيس "بوتفليقة" لعهدة خامسة؛ شمل إضرابات، مظاهرات، مسيرات وتجمعات فضلا عن الاستخدام الفعال لوسائل التواصل الاجتماعي، وقوبلت هذه الاحتجاجات المدنية بتغطية أمنية واسعة، وبردود فعل سلمية من قبل النظام، مما أدى إلى تصعيد المطالب وارتفاع سقف الأمل؛ وتراجع الشعور بالخوف الذي أدى إلى رفض كل قرارات النظام القائم ورفض رموزه السياسية من حكومة ورئاسة للبرلمان، ورئاسة المجلس الدستوري وغيرها، وبهذا نستطيع القول بأننا أمام نضج ووعي اجتماعي وسياسي اكتسبه المجتمع، وجسده في صورة احتجاج سلمي وحضاري عبر فيه عن واقع معيشي أليم يرفضه ولن يسمح باستمراره؛ فحمل شعار يطالب فيه بالتغيير الجذري للنظام القائم مستخدما عبارة "يتنحاو قاع".

أعطى الحراك الشعبي فرصة للجماهير للتعبير عن سخطهم من السياسات المطبقة داخل الدولة التي هيمنت على المجتمع وألغت كل حرياته من خلال ديمقراطية الواجهة المتبعة، حيث استطاع النظام في الفترات السابقة من إفراغ العملية السياسية من جوهرها دون أن يغرق سياسيا معها، بل حاول وضع حاجز بين السلطة المركزية ممثلة في الغالب بالإدارة والمجالس المنتخبة المذمومة المتهمة بالتقصير واللامبالاة وعدم الاهتمام بانشغالات المواطنين، وينم

* الحراك الشعبي: هو الفعل الجماهيري الذي يضم مفهوم الانتفاضة ذاتها وبكل أشكالها المتمثلة في التظاهر والاحتجاج والاعتصام، كما يعرف بأنه سعي الأفراد للتحول من مكانة إلى أخرى داخل إطار الجماعة الأهلية الواحدة، وذلك بتبني أسلوب جديد نوعيا ومؤقت من أجل إحداث النقلة، وذلك بالنزول إلى الميادين العامة لإيصال فكرة واحدة إلى القائمين على الشأن العام ملخصها أنه يريد المشاركة في تقرير المصير العام للجماعة الأهلية، بحيث لا يجد القائمون على الشأن العام إلا الاستجابة، لذلك فهو انتفاضة شعبية من أجل تحقيق مطالب مشروعة تكفلها كل المواثيق والقوانين الدولية. عن عبد الحكيم بن بعطوش وأمينة شابي، **العمل التطوعي للنوع الاجتماعي في الحراك الشعبي الجزائري**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، جامعة باتنة1، الجزائر، جوان 2019، ص ص 10 – 11.

هذا الفصل عن سياسات خبيثة تعمل على إبقاء السلطة المركزية للنظام وإضعاف أي سلطة منتخبة، حتى وصل الأمر إلى تدخل النظام السياسي بمختلف الآليات والوسائل لإنتاج مجالس منتخبة هزيلة وضعيفة؛ من خلال التحكم المسبق في المرشحين والنتائج والسيطرة الناعمة على الأحزاب الموالية وحتى المعارضة عن طريق الحركات التصحيحية؛ وتفجيرها من الداخل ليسهل التلاعب بها؛ مما أدى إلى انتشار ظاهرة العزوف الانتخابي [1].

جاء الحراك الشعبي أو الهبة الشعبية بعد أن وصل الوعي السياسي حده، والصبر أشده، والتحمل أقصاه، فلم يكن ترشح "بوتفليقة" لعهدة رئاسية خامسة هي السبب فحسب، بل كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس، فالطغيان السياسي الذي تراكمت نتائجه حتى بلغت الانفجار، وزاد الوضع الكارثي لصحة الرئيس في إشعال أتون غضب الشارع الجزائري؛ الذي أخرجه للاحتجاج في الشوارع جمعة 22 فيفري 2019 التي مثلت تعبيرا صارخا لمدى سخطهم عن النظام القائم بطريقة عفوية، سلمية وعامة مفتوحة لجميع الفواعل دون استثناء، تهدف إلى تغيير كل أوجه النظام القائم الذي نخره الفساد واستشرى فيه.

وأهم ما ميز حراك 22 فيفري 2019 انطلاقة بطريقة عفوية لكنها تحمل مشروعا واضحا، ووعي كبير بما يُحَاكُ داخل السلطة التي كانت تعتقد أنها قد عزلت المجتمع، أو أنه وصل لمرحلة اليأس المطلق الذي جعله ينسحب من المشهد السياسي ككل؛ ورغم ذلك لم يمنعه من تكوين رأي عام، وتَحَيَّنَ الفرصة لإنهاء حالة التقهقر التي تمر بها البلاد في كل القطاعات، إلى جانب تمرير إصلاحات خطيرة في ظل غياب تام لمؤسسة الرئاسة التي لم تعد برأس واحد بل تعددت فيها الرؤوس والقرارات التي أفضت إلى التضارب والتناقض في القرارات، مما ولد وعيا شعبيا منقطع النظير ساهم في تبلور الحراك الشعبي، وتبلور نوع من الوعي الجمعي، الذي برز جليا في رفضه المطلق لترشيح الرئيس لعهدة خامسة، والمطالبة بطرد ومحاسبة كل عناصر الفساد.

ومن هنا يمكن القول بأن الحراك أو الهبة الشعبية كانت نتاج تراكمات اجتماعية واقتصادية، حيث وصل الشارع إلى مستوى اليقين، باستحالة الإصلاحات الجزئية في بنية النظام الذي استشرى فيه الفساد، نتيجة الريع البترولي الذي تحكم في مفاصل الدولة، واستطاع النظام السياسي من خلاله تمييع مختلف مناحي الحياة، وتعميم حالة الفساد والفوضى، حيث أصبحت كل القطاعات تعاني مثل التربية، الصحة، التعليم العالي، قطاع السكن، التشغيل والتقاعد؛ في ظل عجز الحكومة، وإصرارها على استكمال برنامج رئيس الجمهورية الغائب عن الساحة، وأصبح يتعامل مع المجتمع عن طريق وسطاء أو وكلاء، لا يتمتعون بعلاقة جيدة مع المجتمع، كون النظام السياسي استطاع خلق الشخصية السياسية الكاريكاتورية، أو غير المستقلة بهدف تقوية شخصية الرئيس وتضخيمه.

جاء الحراك الشعبي كرد فعل سياسية على حالة متقدمة من العبث الاقتصادي والمالي، بمقدرات الأمة، والفشل الذريع لرموز النظام في تقديم أي حلول أو خلق بدائل، وبذلك كان الحراك سياسيا بامتياز لكن في إطار خلفية اقتصادية عميقة، نتيجة تراكمات لم تعد قابلة للتأجيل أو التفاوض؛ الذي أخرج كل أطياف المجتمع في مظاهرات حاشدة تطالب بتغييرات سياسية جذرية، وفي نفس الوقت محاربة الفساد، واسترجاع الأموال المنهوبة في

[1] نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص 28.

شكل استثمارات وهمية، وبذلك تعتبر الهبة الشعبية ل 22 فيفري نتيجة حالة عميقة ومستعصية من الفساد الاقتصادي الذي نمى وتطور في ظل فساد سياسي كان البيئة الحاضنة له، الذي انعكس سلبا على الوضع الاجتماعي لأفراد المجتمع.

1. سياقات الحراك الشعبي: لم يكن الحراك الشعبي الجزائري في 22 فيفري 2019 فعلا فجائيا جاء كرد فعل للشعب عن ترشح الرئيس لعهدة رئاسية خامسة، بل يعتبر صرخة نابعة من عمق الماسي التي تجرعها الشعب الجزائري لفترة طويلة، ساهمت في نشأته جملة من الأحداث المتراكمة بفعل الزمن والطغيان السياسي، التي ألقت بضلالها على مختلف فئات المجتمع وفي جميع المجالات، من فساد وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية كتدني مستوى القدرة الشرائية؛ وإنتاج سياسة اقتصادية معقدة في ظل الشح المالي؛ في غياب الرئيس على إثر تدهور حالته الصحية، وأدى تعاقب سلسلة هذه الأحداث إلى إنتاج البيئة والظروف الملائمة لإنتاج الهبة الشعبية، وتتمثل العوامل المنتجة للحراك الشعبي في السياقات الداخلية وهي السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية والسياقات الخارجية كتأثير الأحداث القطرية وتواطؤ القوى الغربية، وتتجلى فيما يلي:

1.1. السياقات السياسية: لم يعمل النظام البوتفليقي على تكوين مجتمع العقلانية الحديثة فكريا ونفسيا وماديا؛ يقوم على إحداث القطيعة مع الموروث المادي والثقافي الجزائري، بل عمل على التخلي عن رأس المال الوطني المرتبط عضويا بسمات الشخصية الوطنية ونفسيتها وأخلاقياتها؛ كما استشرى في فرض النماذج الاستغلالية المستوردة من التجارب الأجنبية الفجة، وحاول إحلالها محل البنية الجماعية التقليدية للمجتمع الجزائري، مما أدى إلى فشله في إيجاد الصيغ الملائمة المنتجة للبدائل المنبثقة من إيجابيات تراث التجربة الوطنية، ومن التجارب الإنسانية الأكثر تطورا وتقدما؛ مما ساهم في تكبيل الدافع الحيوي الوطني وشل الفرص المتاحة للإقلاع من جديد والسير قدما للحاق بالركب الحضاري [1]، مما أدى إلى:

1.1.1. تثبيط الأطر وتمييع الفضاء السياسي: اشتغل النظام البوتفليقي على امتداد 20 سنة على تحييد قواعد التداول على السلطة، وذلك من خلال تثبيط وجود تعددية حزبية حقيقية، بالإضافة إلى تمييع الممارسات السياسية وتفريغ المؤسسات السياسية من محتواها كالأحزاب وشل فعالياتها كالنقابات، الجمعيات ووسائل الإعلام ...الخ [2]، فالنظام السياسي بعد تجربة الانفتاح الديمقراطي في التسعينيات تيقن بأن إعطاء فرصة حقيقية للشعب الجزائري لاختيار من يمثله؛ سوف يؤدي حتما إلى إقصاء النخب الحاكمة؛ سواء من خلال تصويت عقابي أو عقلاني؛ طالما أن المجتمع مقتنع بأن النظام غير قادر على إخراج الدولة من التبعية، وبعث دولة قوية ومنظومة فعالة وناجحة.

---

[1] عمر أزراج، **يوميات الحراك نحو تحرير الجزائر من النظام الديكتاتوري**، دار الخيال، الجزائر، 2019، ص ص 6-7.

[2] جلول بلهادي، **الهندسة الانتخابية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بعد حراك 22 فبراير 2019 (رئاسيات 12 ديسمبر 2019 نموذجا)**، عن: أشغال الملتقى الوطني، **إشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في شمال إفريقيا**، تحت إشراف: د. ليلي مداني، 8 ديسمبر 2020، ص 281.

وإخْتارَ النظام السياسي السير في الاتجاه المعاكس فعوض تعطيل المسار الانتخابي والظهور بمظهر النظام الديكتاتوري فضل الاجتهاد في تعطيله وظيفيا بكل السبل المتاحة، كالتزوير الناعم المسبق للمواعيد الانتخابية، من خلال الاختيار المسبق للمرشحين قبل السماح لهم بالمشاركة؛ واستعمال القضاء، وتوريط الإدارة في تعطيل اعتماد الملفات المطلوبة واستعمال المال الفاسد لشراء الذمم، كما تبنت أحزاب السلطة الخطاب السياسي الاستفزازي التهريجي الذي يتحدى كل من يريد تغيير الأوضاع أو يشتكي من الوضع السياسي القائم مغرقة بذلك الفضاء السياسي بجيش من الانتهازيين لثني المواطن عن المشاركة السياسية [1].

نلاحظ أن النظام السياسي الجزائري قد أبدع في هندسة مشهد سياسي يقوم على التعددية الحزبية ومؤسسات المجتمع المدني أمام دول العالم، إلا أن هذا المشهد يعتبر شكليا فقط مفرغا من محتواه الحقيقي بفضل هذا النظام الذي دأب على تعطيله وظيفيا من خلال تثبيط تفعيل التعددية الحزبية الحقيقية وترك مؤسسات المجتمع المدني تنشط وتؤدي مهامها على أحسن وجه، بل عمل على إبقاء النخب الحاكمة في الحكم وتفنن في إنتاج ديمقراطية ذات واجهة جميلة؛ تتميز ظاهريا بتطبيق أغلب مبادئ الديمقراطية لكن الواقع كان عكس ذلك بل عمل النظام السياسي على إرساء العزوف عن المشاركة السياسية للمواطنين بطريقة سلسة وممنهجة مميعة بذلك الفضاء السياسي ساعية لاستقالة المواطنين من الشأن السياسي ككل.

وبالتالي يبقى النظام السياسي القائم يسيطر على مقاليد الحكم وتسيير شؤون الدولة بكل أريحية في ظل غياب شبه كلي لأفراد المجتمع الذين انسحبوا من المشهد السياسي وتبنوا العزوف السياسي عموما والانتخابي خصوصا كتعبير صارخ لرفضهم لآليات عمل هذا النظام الذي نخره الفساد في أغلب القطاعات.

2.1.1. مرض الرئيس: حال الوضع الصحي للرئيس دون تمكينه من ممارسة نشاطاته الرئاسية بطريقة طبيعية، مما أدى إلى بروز احتقان وغضب مجتمعي، وبدا ذلك جليا أثناء الحملة الانتخابية لرئاسيات 2014، حيث لم يشارك الرئيس المريض إطلاقا في الترويج لها؛ حيث ظهرت بعض النخب والأحزاب المعارضة لترشح الرئيس لعهدة رابعة نظرا لوضعه الصحي المتردي كونه غائب عن المشهد السياسي منذ 2013، الشيء الذي سيدفع بالبلاد إلى مزيد من الفوضى والفساد التسيب والانهيار الأخلاقي والمجتمعي والأوليغارشية في الحكم؛ فقامت بمسيرات وتجمعات معارضة إلا أن أعدادهم لم تكن كثيرة ولم تلقى استجابة شعبية؛ مما سهل على قوات الأمن محاصرتهم وقمعهم والتضييق على نشاطاتهم منذ الوهلة الأولى.

كما ساهم غياب الرئيس في تدهور المشهد السياسي العام الذي أدى إلى بروز وانتشار صورة سوداوية للفضاء السياسي، باعتبارها ظاهرة غريبة وغير صحيحة بعد التأكد من الحالة الصحية للرئيس التي لا تسمح له بممارسة مهامه، ولا حتى رعاية نفسه؛ فكيف له أن يقوم برعاية شعبه؟؛ حتى أن بعض شعوب الدول الإفريقية أصبحوا يحذرون من الوصول إلى الوضع الذي آلت إليه الجزائر، فكلما حاول رئيس في بلد ما فتح العهدات

[1] نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص 16.

للترشح من جديد عُيِرَ بالنموذج الجزائري لأنه أصبح نموذجا سياسيا رادعا [1]، وبذلك أصبح الشعب الجزائري مثالا للسخرية من قبل الشعوب الأخرى، الذين يرون دولة الجزائر دون رئيس فعلي يقوم بكل المهام المنوطة به.

بالإضافة إلى استشراء الفساد في جميع دول العالم بنسب متفاوتة، ما جعل شعار مكافحة الفساد عالميا يروج له بامتياز في كل الدول استعطافا لمشاعر الجماهير، وكان أصحاب المال الفاسد★ في الجزائر أول المنخرطين في المجال السياسي، حيث تمكن الكثير من أصحاب الأموال والثروة ولوج البرلمان بهدف اكتساب الحصانة وبعض الامتيازات، وصاروا يتدخلون حتى في بعض عمليات التعيين والعزل التي تطال أكبر المسؤوليات والمناصب العليا في الدولة كالوزراء خاصة في العهدتين الأخيرتين اللتين تميزتا بغياب شبه كلي لرئيس الجمهورية لأسباب صحية [2].

من خلال ما سبق يمكن القول، بأن استفحال ظاهرة الفساد السياسي في العالم قد وضعت أرضية خصبة لأصحاب المال الفاسد في المواعيد الانتخابية للدخول في المشهد السياسي الجزائري، وركوب الموجة إلى أن وصل بهم الأمر إلى التموقع داخل النظام السياسي وشغل مناصب مهمة حتى داخل الأحزاب السياسية ومناصب حساسة في الدولة كالبرلمان لكسب الحصانة والسير قدما نحو خدمة مصالحهم، وتحويل المال العام إلى القطاع الخاص للسيطرة على الاقتصاد الجزائري من ناحية أخرى.

3.1.1. الاغتراب السياسي: وهو شعور الفرد بأنه ليس جزءا من العملية السياسية وأن صانعي القرارات السياسية يعبرون أن وجوده أو عدمه سواء، قد يصبح الفرد فيه تحت تأثير السلطة الديكتاتورية مجرد وسيلة لقوة خارجة عنه، أين يشعر بعدم الارتياح للنظام السياسي والقيادة الحكومية، ويشعر المغترب سياسيا بالعجز إزاء المشاركة الإيجابية في الانتخابات التي تخص مصيره ومصير المجتمع، الذي وصل لدرجة اليأس من المستقبل في البلد [3]، ونلاحظ بأن الاغتراب السياسي يعبر عن شعور الفرد بعدم الرضا عن النظام القائم لإحساسه بأنه لا يعطي قيمة لوجوده ولقراراته السياسية؛ لأن قراره لن يؤثر في تغيير الأوضاع، مما يجعله يستقيل من الشأن السياسي.

ويؤكد "عبد الهادي الجوهري" بأن الاغتراب السياسي هو شعور الفرد بأن المجتمع والسلطة لا يحسان به ولا يعنيهما أمره وبأن لا قيمة له في المجتمع مما يؤدي إلى التقليل من الأهداف وفقدان الحماسة اتجاه المشاركة الفعالة في عالم السياسة [4]، ومنه يمكن القول بأن الاغتراب السياسي هو تعبير عن شعور الفرد بعدم الرضا عن الأوضاع السياسية، وإحساسه بالغربة عن الحكومة والنظام السياسي ككل، مع إحساسه بالعجز وعدم القدرة على التغيير، فيتولد لديه شعور بفقدان الحماس والدافع على المشاركة في العمل السياسي.

---

[1] نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص ص 32-33

★ ظهر في الجزائر في العقود الأخيرة الكثير من رجال الأعمال، رافق ظهورهم أحاديث عن تحويل المال العام والتواطؤ مع النخب الحاكمة للاستحواذ على القطاع العام وتحويله بالدينار الرمزي للقطاع الخاص، حيث بدأت تتشكل مجموعات نافذة من رجال الأعمال تحولت في ظرف وجيز إلى عنصر فاعل في المعادلة السياسية، وتحولت الأموال التي اكتسبوها من صفقات مشبوهة في الغالب إلى نفوذ إداري واقتصادي وسياسي، لدرجة أن بدأت الروايات تتسرب عن تعيينهم لوزراء وولاة ورؤساء شركات عمومية ومدراء إدارات لكي يضمنوا المحافظة على مصالحهم وتوسيع نفوذهم، والتسريب الشهير المسجل لحداد رئيس (البترونا) الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل، الذي توعد فيه الوزير الأول آنذاك "عبد المجيد تبون" خير دليل على ذلك، عن نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص 23.

[2] جلول بلهادي، مرجع سابق، ص ص 281-282.

[3] سناء حامد زهران، **إرشادات في الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب**، علاء الكتب، ط1، القاهرة، 2004، ص 111.

[4] عبد الهادي الجوهري، **أصول علم الاجتماع السياسي**، المكتبة الجامعية، ط2، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 28.

ويتجلى الاغتراب السياسي لدى الفرد الجزائري بصورة واضحة في العزوف الانتخابي في مختلف الاستحقاقات الانتخابية حيث عرفت الانتخابات سواء الرئاسية أو التشريعية وحتى المحلية تذبذب في نسب المشاركة السياسية عموما والانتخابية خصوصا بتراجع نسبة الإقبال على صناديق التصويت، وقدرت نسبة العزوف عن التصويت في مختلف الرئاسيات حسب الجدول التالي:

جدول رقم 01 يبين العزوف عن التصويت في الرئاسيات التعددية الجزائرية

تاريخ الاستحقاقات الرئاسية	نسبة العزوف الانتخابي
15 أفريل 1999	%39,09
08 أفريل 2004	%41,92
09 أفريل 2009	،%25,44
17 أفريل 2014	% 49,3
12 ديسمبر 2019	% 60,12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجريدة الرسمية، الإعلان الدستوري 1999-2004-2009-2014-2019 المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية.

تعود هذه النسب الضعيفة إلى شعور المواطن بأنه مسلوب الحرية داخل النسق السياسي والاجتماعي ككل، رغم الحملة إعلامية الكبيرة التي جندت لها كل مؤسسات الدولة ووسائل الإعلام العمومية، وكذا مؤسسات المجتمع المدني، ناهيك عن بروز محاولات من قبل وزارة الداخلية واللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابات استعمال شبكات التواصل الوسائطية لكنها لم تفلح في حمل المواطن الجزائري علي المشاركة في الانتخابات.

وأمام عجز المواطنين عن مواجهة وتغيير الواقع السياسي، وارتفاع نسب العزوف الانتخابي في مختلف الاستحقاقات؛ تفشت ظاهرة أخرى في المجتمع الجزائري تتمثل في السخرية السياسية التي لجأ إليها المواطن للتنفيس والمقاومة؛ لتفادى تكلفة التعبير الجدي عن رفض الوضع القائم؛ حيث استغل المواطنون مواقع التواصل الاجتماعي للتخفيف عن ضغط النظام السياسي بالتعليق عن أغلب الأخطاء والنقائص ونشرها على أوسع نطاق ممكن؛ التي شكلت أداة قوية للتشكيك في نزاهة المسؤولين ومصداقيتهم [1].

ونلاحظ بأن ظاهرة السخرية السياسية انتشرت في الجزائر كتعبير ناعم عن رفض الفضاء السياسي الذي أكد مدى خسارة النظام السياسي لشرعيته يوما بعد يوم، مما أدى بالمواطنين إلى الانسحاب من المشهد السياسي ومقاطعة السياسة للخروج من الحقل السياسي بأكمله.

2.1. السياقات الاجتماعية: على الرغم من البحبوحة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر في ظل عهدة الرئيس "بوتفليقة"، إلا أن الشعب الجزائري عرف في السنوات الأخيرة ظروفا اجتماعية مزرية؛ حيث نظمت مختلف

[1] نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص ص 30-31.

الفئات المجتمعية والنقابية احتجاجات ومظاهرات وبعض أعمال الشغب كقطع الطرقات وإحراق العجلات المطاطية؛ كتعبير عن حالة التذمر والاحتقان التي وصل إليها المجتمع الجزائر، ناهيك عن إحساس الفرد فيه بأنه مضطهد ومسلوب الحقوق في فترة الانتعاش الاقتصادي العائد إلى ارتفاع أسعار النفط.

مما أدى إلى جعله كثيرا ما يشعر بالدونية داخل الدولة، واستخدم مصطلح "الحقرة" للتعبير عن الوضعية المزرية التي يعيشها داخل وطن مستقل يتمتع بجملة من الامتيازات الطبيعية والاقتصادية، "وحسب بعض الإحصائيات فإنه تم تسجيل آلاف الاحتجاجات سنويا ومعظمها تحمل مطالب ذات طابع اجتماعي وفئوي مثل توزيع السكنات، التشغيل، رفع الأجور، ضعف الخدمات، التزويد بالمياه والكهرباء والغاز ومشاكل الأطباء..." [1]، وقد أدى الاحتقان والتذمر إلى:

1.2.1. الهجرة غير الشرعية: تعتبر ظاهرة عالمية تعاني منها أغلب دول العالم، فهي ليست حكرا على الدول المختلفة فقط فحتى الدول المتقدمة تعاني من هذه الظاهرة، حيث يسعى الأفراد في مختلف الدول للهجرة للحصول على أحياة أفضل، وهو ما قدمه "هوفمان نوتنيHoffman Nowotny" في نظرية النسق الاجتماعي "أن الإنسان كائن يحب الاستقرار بطبيعته لهذا فإن الهجرة تتطلب منبهات إما من داخل المجتمع أو من خارجه تدفع الفرد أو الجماعة إلى الهجرة سواء شرعية أو غير شرعية،... ويرى الخبراء السوسيولوجيون أن الهجرة غير الشرعية ظاهرة مصاحبة لنماذج النجاح الاجتماعي للآخر، وهنا تصبح عامل جذب، وكذا تبدل سلم القيم وصعوبة التكيف مع المجتمع الأصلي، وضعف الروابط الاجتماعية وهشاشتها الرامية إلى ضعف عملية التضامن Solidarité، وكذا اختلال التوازن بين الوسائل والطموحات المرجوة التحقيق، فيتجه الأفراد إلى مغادرة البيئة الأم التي لا تشعرهم بوجودهم فيختارون آلية بديلة في صيغة حرقة أو هجرة غير شرعية" [2].

والجزائر كغيرها من الدول عرفت تفاقما لهذه الظاهرة خصوصا الشباب منهم في الفترة الأخيرة رغم ما سطرته الدولة من جهود للتصدي لها، إلا أنها لم تتمكن من السيطرة عليها ولا زالت قوارب الموت تلفظ بأنفس المهاجرين في أعماق البحار، وذلك بسبب معاناتهم من تدهور الأوضاع الاجتماعية عموما والاقتصادية خصوصا، وتعتبر البطالة الحاجز الذي يقف في تحقيق طموحاتهم وأهدافهم؛ حيث دفع انخفاض المستوى المعيشي للشباب إلى الهروب في قوارب الهجرة السرية إلى البلدان الأوروبية كتعبير عن رفضهم للقهر الاجتماعي الذي يعيشونه رغم الأخطار التي يواجهونها؛ أملا في الحصول على مستقبل زاهر يستطيعون تحقيق آمالهم وطموحاتهم.

وذلك أصبحت الهجرة غير الشرعية مصاحبة لفكرة النجاح الاجتماعي، وبالتالي أصبحت عامل جذب لدى أغلب الجزائريين خصوصا الشباب منهم، تاركين بلدهم الأصلي لأنهم تيقنوا بأنه لن تتحسن ظروفهم الاجتماعية؛ بسبب إهمال الدولة لهذه الفئة رغم تغنيها في اغلب الاستحقاقات بأنها أهم شريحة في المجتمع وبأنه

[1] جلول بلهادي، مرجع سابق، ص 282.
[2] حكيمة بولعشب، **الهجرة غير الشرعية: المفهوم والأسباب**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، الجزائر، 2021، ص 243.

سوف يتم تسطير برامج مخصصة لخدمة الشباب، لكن الواقع أثبت عكس ذلك فالدولة لم تعطي للشباب الفرصة المنتظرة رغم الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في فترة حكم الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة".

2.2.1. انتشار العنف: ظهر في الجزائر في السنوات الأخيرة انفجار ظواهر غريبة عن المجتمع الجزائري كالعنف في الأحياء وكذا اختطاف الأطفال وقتلهم، بالإضافة إلى الجرائم العائلية التي ارتفعت بشكل محسوس، حيث سجلت إحصائيات 2016 أن 47 % من جرائم القتل كانت بسبب مناوشات كلامية تطورت إلى مشادات وصلت إلى القتل، وهنا أصبح المجتمع الجزائري عنيفا يعبر عن أفعاله بعدوانية مبالغ فيها.

3.2.1. الجهوية: منذ مجيء الرئيس "بوتفليقة" واستلامه مقاليد الحكم عمد على تطبيق الجهوية في التعيينات وتوزيع المناصب الحساسة حتى صار بإمكان المواطنين التعرف على الانحدار الجغرافي والانتماء الجهوي للمسؤول، وبدأ الشعور بجهوية الدولة أو مؤسساتها يطغى على أفراد المجتمع، وبدأ المنحدرون من الشرق يشعرون بالتهميش بعد أن تربعوا على السلطة لعشرات السنين، كما عبر سكان الجنوب عدة مرات عن التهميش والإقصاء؛ انبثق عنه العديد من الاحتجاجات على الرغم من أنهم يُعْرَفُونَ بالهدوء والسكون إلا أنهم احتجوا عن تفاقم البطالة في الجنوب وكذا على الغاز الصخري، وانقطاع الكهرباء في الصيف وارتفاع فواتير الكهرباء بشكل خيالي...الخ [1].

ومنه يمكن القول بأن الجهوية شكلت طوقا خانقا على جميع الحريات الفردية والجماعية في مناطق واسعة بالوطن، مما فتح المجال أمام أشكال المحسوبية والتعسف والظلم الاجتماعي في نخر أجهزة الدولة.

3.1. السياقات الاقتصادية والثقافية: منذ الاستقلال إلى الوقت الراهن لم تستغن الجزائر عن إتباع نموذج الدولة الريعية الذي يعتمد بشكل كلي على مداخيل النفط بأكثر من 80 % من صادرات الدولة، وبهذا تقبع الجزائر في التصنيف الأول للدول الأقل تنوعا في الصادرات، مما جعل اقتصاد البلاد بقي رهينا لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، فكلما تراجعت أسعار المحروقات ازداد المشهد الاقتصادي ضيقا وتعقيدا.

قد تكمن الإشكالية الحقيقية في استمرارية التبعية للريع البترولي لفشل الدولة في إيجاد سياسات بديلة للخروج من هذه الوضعية، مما أدى إلى دخولها في ركود تنموي كبير رافقه نمو سكاني معتبر؛ مفرزا معدلات رهيبة من البطالة والفقر وانهيار القدرة الشرائية التي تصدت لها الحكومات المتوالية في أواخر حكم بوتفليقة ببعض السياسات الترقيعية غير المقنعة كالتقشف ورفع الضرائب والتمويل الكلاسيكي بطبع النقود ورفع الأسعار؛ حيث ضخت الحكومة ما يقارب 55 مليار دون أي قيمة مما أدى إلى ارتفاع مستوى التضخم، وذلك مقابل الخطوة التي قام بها "أحمد أويحي" سنة 2019 التي انجر عنها تضييق الحلول الفردية وانهيار القدرة الشرائية للمواطن وتدهور سعر الدينار [2].

[1] نور الدين بكيس، مرجع سابق، ص 48.
[2] جلول بلهادي، مرجع سابق، ص ص 282-283.

نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري مبني على مداخيل النفط مما جعله رهينا لتقلبات المحروقات في الأسواق العالمية، هذا وإن دل على شيء إنما يدل على فشل الدولة في وضع سياسات تنموية بمقدورها الخروج من دائرة الخوف من الانهيار، وانجر عنه ارتفاع كبير لنسب البطالة، والفقر وغيرها الذي يمثل ناقوس خطر، قد يؤدي بأفراد المجتمع للتذمر وتصعيد المظاهرات والمناوشات وغيرها، مما أدى إلى لجوء الدولة لتقديم حلول ترقيعية ظرفية أهمها حلول "اويحي" التي ساهمت في تدهور القدرة الشرائية وكذا قيمة الدينار.

1.3.1. ملفات الفساد: التي تسرب في إطار تصارع فواعل النظام التي تكشف عن نهب الملايير من الدولارات من المال العام مثل ملف الطريق السيار شرق–غرب ★ وملفات سوناطراك★★ وتركيب السيارات، وغيرها من ملفات الفساد التي وصمت النظام السياسي الجزائري، إذ جاء في تقرير "منظمة الشفافية الدولية" في تقريرها السنوي لعام 2017 الصادر عن المنظمة في 2018/02/21 احتلال الجزائر المركز 112 عالميا برصيد 33 نقطة، وكانت قد احتلت المرتبة 108 في تصنيف 2016 والمرتبة 88 في 2015 [1].

مما سبق نلاحظ بأن ملفات الفساد قد زادت في تذمر الجزائريين الذين يرون بأن الأموال العامة يتم سرقتها ونهبها من أكبر شخصيات في الدولة، فملف الطريق السيار شرق–غرب الذي تورط فيه رموز النظام الحاكم وأكبر المسؤولين خاصة المقربين من الجناح الرئاسي والفاعلين فيه.

2.3.1. ظهور طبقة جديدة من رجال الأعمال: الذين اكتسبوا امتيازات كبيرة من العقار الصناعي وقروض ضخمة، وبالمقابل تنازل الدولة عن الشركات الوطنية لصالحهم تحت قوانين مالية سنت لتكون مظلة لتغطية النهب والفساد والمحسوبية [2]، بالإضافة إلى استفحال الثراء الفاحش لأبناء المسؤولين من سيارات فخمة ومبان وشركات وامتيازات داخل الوطن وخارجه تعكس مدى الثراء الفاحش الذي يعيشونه، الذي وصل لدرجة امتلاك طائرات خاصة في الوقت الذي يواجه فيه أبناء المواطنين البسطاء الموت في قوارب الحرقة راكبين أمواج البحر آملين في حياة أفضل في دولة أخرى.

من خلال ما سبق نجد أن، أسباب الهبة الشعبية نتاج تراكمات تاريخية تفاقمت إلى أن وصلت لحظة الانفجار؛ على حد تعبير "هيجل" أن كل ما هو واقعي عقلي، بمعنى له أسباب معقولة تفسره لأنه لا توجد صدفة في التاريخ، فالتاريخ سيرورة مرتبطة الأجزاء والوحدات، وإذا تمعنا في التاريخ البعيد والقريب للجزائر، ورغم

★ تعتبر قضية الفساد والرشوة التي مورست في انجاز مشروع الطريق السيار شرق-غرب من أضخم وأشهر قضايا الفساد في الجزائر، حيث قدرت قيمة الرشاوى والعمولات التي تلقاها المتهمون نظير تسهيلات وخدمات قدموها بشكل غير قانوني لشركات أجنبية أبرزها الشركة الصينية CRCC-CITIC المكلفة بانجاز الشطر الغربي من هذا المشروع بالمليارات، حيث قدرت التكلفة النهائية للمشروع ب 20 مليار دولار وهو مبلغ ضخم جدا، يكفي حسب الخبراء لانجاز طريقين سيارين: الأول شرق-غرب، والثاني شمال-جنوب، عن http://www.benbadis.org le 07/11/2018 à 12 :12 min الطريق السيار شرق-غرب فضيحة القرن

★★ قضية سوناطراك1 و 2، تعتبر من أكبر وأثقل حيث امتد الفساد وتغلغل في قطاع المحروقات الذي يعد من القطاعات الحساسة في الجزائر ويمثل عمودها الفقري للاقتصاد الجزائري، حيث تم إبرام العديد من الصفقات المشبوهة التي يعتقد أن شركة سوناطراك أبرمتها مع العديد من الشركات الأجنبية وخاصة الإيطالية، وقدر هذا النوع من الصفقات بأكثر من 1600 صفقة، عن http://www.bilad-13.maktoobblog.com تحليل الصفارة الأمريكية في الجزائر لفضيحة سوناطراك

1- http://www.transparency.org/cpi2017 le 04/11/2018 à 15 :16 min

2 جلول بلهادي، مرجع سابق، ص 283.

الإنجازات المحققة، فهو عبارة عن سلسلة من الأخطاء في تسيير الشأن العام وإنتاج الأزمات غير المحلولة التي تراكمت عبر السنين وأدت إلى حالة التدهور والشلل الجزئي والكلي التي عطلت الإرادة العامة للجزائريين، وقيدت حرية الفكر والإبداع وحاصرت الفضاء العمومي للمجتمع الذي يتنفس من خلاله سواء من خلال الجمعيات أو الأحزاب السياسية الجادة والمسؤولة.

واصطحبت الدولة ومؤسساتها مختصرة في شخص القائد الرئيس الذي بيده كل مقاليد الحكم، الذي يفكر نيابة عن الشعب ويقرر مصيره، كما ساهمت أحزاب السلطة وجمعيات المساندة والتعبئة من المجتمع المدني في مواكبة الركب من خلال تحالفها مع رجال المال والأعمال والاستحواذ بطريقة غير قانونية وغير شرعية على مدخرات الأمة وأموال الشعب وتبني سياسة الأمر الواقع وتجاوز المؤسسات القائمة وقوانين الجمهورية دون أدنى شعور بالمسؤولية واستغباء الشعب بخطب ديماغوجية لا تنطلي على أحد [1].

رغم التراكمات والضغوطات التي عرفها الجزائريين إلا أنها كانت مقيدة ومحتشمة نوعا ما، إلا أن ترشح الرئيس بوتفليقة لعهدة خامسة أدى إلى اشتعال الوضع وخروج الجزائريين في حراك شعبي طبع كل يوم جمعة بخروج الأغلبية الساحقة من المواطنين شَكَّلَ ظاهرة صحية ترفض واقعا غير مقبول تراه مجحفا في حقها جراء الإقصاء والتهميش أو الانحيازية، ومن خلال هذا الحراك اتسم الشعب الجزائري فيه أملا في الخروج من الظلم والطغيان الذي كان يعيشه وإحداث تغيير جذري في النظام السياسي، الذي يعتبر بداية الطريق لتحقيق الديمقراطية؛ حيث بدأ ينظر للمستقبل بنظرة إيجابية تأمل بغد أفضل.

4.1. السياقات الخارجية: لعبت السياقات الخارجية دورا أساسيا في دفع الشعب الجزائري نحو إماطة الغبار عنه، والمطالبة بتغيير الأوضاع المزرية، ومن بين أهم هذه العوامل ما يلي:

1.4.1. تأثير الأحداث القطرية: لم يغامر الشعب الجزائري فيما يسمى بموجة الربيع العربي التي شهدتها الكثير من الدول العربية، ولعل سبب إحجامه هو سيناريو فترة التسعينيات، وعليه ركن الشعب للسلم بالرغم من قساوة الحياة وضنك العيش، إلا أنه كان للثورات العربية الأثر البليغ في نفسيته، فالإطاحة بالطغاة أثلج صدور الجزائريين [2]، نلاحظ أن آثار العشرية السوداء مازلت راسخة في مخيال أفراد المجتمع جراء ما عانوه من قمع واضطهاد، على الرغم من الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي يعانون منها، إلا أن أعدلوا عن الانضمام في موجة الربيع العربي، لأنه غير مستعدين لإعادة إنتاج السيناريو الذي دفع أفراد المجتمع تكلفته غاليا، على الرغم من تحقيق بعض الدول نتائج ايجابية.

عاد الربيع العربي على الشعب التونسي بتحقيق نتائج إيجابية متجهة بخطوات ثابتة نحو الديمقراطية، مما أدي إلى خروج الجزائريين للشوارع في مظاهرات تعرب مدى تذمره من الأوضاع الراهنة في 2011 لكن النظام

[1] د قادة جليد، **الحراك الشعبي في الجزائر: قراءة استشرافية** http://www.raialyoum.com le 11/12/2021 à 21 :43 min

[2] عبد القادر بوعرفة، **الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، العدد07، الجزائر، 2019، ص 16.

السياسي الجزائري سارع بوضع جملة من الإصلاحات لامتصاص احتقان وغضب الشارع؛ تجسدت في دستور 2012 الذي وضع جملة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية أهمها رفع حالة الطوارئ المفروضة منذ 1991، وقانون السمعي البصري ومشاريع لتشغيل الشباب ..الخ.

2.4.1. تواطؤ القوى الغربية: اكتشف الشعب الجزائري زيف القوى الغربية، فهي تنادي ظاهريا بالحرية وحقوق الإنسان وممارسة الديمقراطية، لكنها في الباطن تساند الأنظمة الاستبدادية، ولعل ما حدث لدول الربيع العربي خير دليل على أن الدول الغربية لا يعنيها أمر الشعوب الجنوبية، لذا كان هذا الوعي دافعا على الاعتماد على مقومات ومقدرات الشعب في التحرر من النظام السياسي الفاسد والأنظمة التي تسانده [1].

نلاحظ بأن موجة الربيع العربي أسقطت الكثير من الأقنعة للدول الغربية خصوصا التي كانت تتشدق بالحرية وحقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية، إلا أنها غير سارية المفعول على الدول المتخلفة التي لا يعنيها ما يحدث داخلها، وذلك لأنها واقعيا دول تساند الاستبداد، مما دفع إلى الاعتماد على مقومات المواطنين للتحرر من الفساد إنطلاقا من النظام السياسي وأيضا جميع الأنظمة التي تسانده سواء علنا أو في الخفاء.

3.4.1. وسائل الإعلام والاتصال: تعتبر ثورة المعلومات والاتصالات من أهم العوامل التي ساهمت في إماطة الخوف السياسي وكسر الهاجس الإعلامي المطبق على الرأي العام، فوجود وسائل الاتصال الحديثة كالمحطات الفضائية والانترنت والهاتف النقال المتطور والكاميرات الرقمية، وغيرها كان لها الأثر الأكبر في كشف عورات النظام الحاكم وفي انتشار الاحتجاجات، حيث قامت (وسائل الإعلام والاتصال) بنقل الوقائع أولا بأول وأحيانا بشكل مباشر مما منح الحركة الاحتجاجية القدرة على إيصال صوتها وصورتها إلى العالم أجمع، الذي أثر في موقف كثير من الأطراف، ومَكَّنَ المناطق الأخرى من مواكبتها والتجاوب الفوري معها، الذي دعم الاحتجاجات وضغط على السلطات، حيث برز بقوة دور إعلام المواطن متحديا بذلك التعتيم الإعلامي الرسمي [2].

ومنه تعتبر وسائل الإعلام والاتصال أحد أبرز دوافع انطلاق الهبة الشعبية، وذلك لسهولة تبادل المعلومات والتواصل الفعال بين مختلف فئات المجتمع خصوصا الشباب منها حيث اعتبر الفايسبوك خصوصا بمثابة موجه للرأي العام؛ الذي تغلب على الصحافة بشقيها الحكومية والخاصة؛ التي تقوم أساسا بالتعتيم الإعلامي، مما شكل ضغطا حقيقيا على النظام السياسي.

وهنا يمكن القول، أن الشعب العنصر الفاعل في الدولة قد وصل به الأمر إلى أشده بفعل تداخل السياقات الداخلية والخارجية، التي أدت بخروج المواطنين إلى الشوارع منددين بالوضعية المزرية التي يعيشونها؛ مطالبين برحيل كل أوجه النظام القائم، وعلى رأسهم الرئيس الذي حكم الدولة لفترة طويلة مقارنة مع باقي رؤساء الجزائر، وبعد تقديم "بوتفليقة" الاستقالة رفض المجتمع بكل أطيافه إقامة انتخابات رئاسية، كما رفض ترشح أوجه النظام السابق

[1] عبد القادر بوعرفة، مرجع سابق، ص 17.
[2] عائشة دويدي، مرجع سابق، ص 839.

إلى غاية 12 ديسمبر 2019 أين أجريت الانتخابات توجت بفوز "عبد المجيد تبون" الذي صرح بإتمام برنامج الرئيس "بوتفليقة" رغم رفض المجتمع كل بقايا النظام السابق، كما قدم تعديل دستوري جديد جاء في ظروف داخلية وخارجية جد متميزة، بل قد تكون منفردة تمت المصادقة عليه في 1 نوفمبر 2020.

2. التعديل الدستوري 01 نوفمبر 2020: عرفت الجزائر منذ إعلان الرئيس السابق "بوتفليقة" ترشحه للعهدة الخامسة هبة شعبية رافضة النظام السياسي القائم، وعدم قبول كافة أفراد المجتمع لكل الاقتراحات التي طرحها النظام للمجتمع، وبعد انتخاب "تبون" رئيسا للجزائر قدم التعديل الدستوري وأجرى الاستفتاء عليه في 1 نوفمبر 2020، وكانت "نسبة المشاركة ضعيفة جدا بل الأضعف في تاريخ الجزائر حسب إعلان رئيس السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات "محمد شرفي" المقدرة ب 23,7 %، ما يعادل تصويت 5,5 مليون ناخب من أصل 23,5 مليون مسجل بالجزائر" [1].

نلاحظ أن بعد الحراك الشعبي نسبة المشاركة الانتخابية ضعيفة جدا مما يدل على عزوف الناخبين عن المشاركة في صنع القرار السياسي الذي هم يرفضون القبول بنتائجه انطلاقا من رفض إجراء الانتخابات الرئاسية وهو ما تؤكده نسبة التصويت المقدرة ب 39,88 %، وبالتالي فالفرد الذي رفض الانتخابات الرئاسية وأعرض عن التصويت فيها لا ولن يقبل بالتعديل الذي انهارت فيه نسبة التصويت.

والسؤال الذي يطرح نفسه بشدة: هل هذا التعديل الدستوري بهذه النسبة سيلغي أو يقلل من الغليان الشعبي الذي دام لعدة أشهر؛ الذي توقف عن الخروج للشارع فقط بفعل تداعيات جائحة فيروس كورونا (كوفيد 19)، أم أن الأمر سيبقى على حاله، إن لم نقل قد يتفاقم وتزيد الهوة والفجوة بين الحكام والمحكومين رغم الخطوات الهامة التي جاء بها هذا التعديل الدستوري الذي احتوى على الآليات الفعالة لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية [2].

مثلت الهبة الشعبية الجزائرية في 22 فيفري 2019 حدثا استثنائيا أعاد إحياء الرؤية الثورية للتاريخ السياسي الجزائري بعد عقود من سيطرة حالة الانعزال السياسية المعبرة عن واقع غير ديمقراطي عاشته الجزائر بعد مرحلة العشرية السوداء، رغم حجم التظاهر اليومي والسلوك الاحتجاجي الذي عرفه المجتمع الجزائري منذ سنوات في محطات ومناطق مختلفة "كاحتجاجات أدرار عام 2008، ورقلة عام 2014، غرداية عام 2008 ثم 2015، عين صالح عام 2015،...الخ، بالإضافة إلى الاحتجاجات الفئوية كاحتجاجات الأطباء والطاقم الطبي، عمال النظافة ...، ورصدت جريدة Middle East Monitor بأن الجزائر على مر السنين شهدت العديد من الاحتجاجات، بلغ عدد الاحتجاجات في عام 2017 ما يقارب من 12000، والتي استمرت حتى عام 2018".

[1] مليكة فريمش، مرجع سابق، ص 82.
[2] المرجع السابق، ص 83.

ويعتبر ترشح الرئيس "بوتفليقة" لعهدة خامسة الشرارة التي أشعلت النار في الهشيم، التي أدت إلى خروج الملايين من الشعب الجزائري للشوارع رافضين ترشحه أو تمديد العهدة الرابعة أو حتى بقاء أوجه النظام القائم؛ مطالبين بتطبيق الدستور، وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

وقد يكون إجهاض العهدة الخامسة بتقديم الرئيس استقالته يوم الثلاثاء 2 أفريل 2019 بضغط من المجتمع والمؤسسة العسكرية؛ والإطاحة برؤوس الفساد وإخضاعهم للمساءلة القانونية والعقاب أكبر مخرجات الحراك الشعبي، بالإضافة إلى إعادة انتخاب رئيس جمهورية أكد في خطاباته على معاقبة رؤوس الفساد واسترجاع الأموال المنهوبة، حيث وضع دستور جديد تمت المصادقة عليه رغم انخفاض نسبة التصويت، إلا أنه قدم وعودا أولها تغيير النظام السياسي، وكذا العمل على إقامة جزائر جديدة خالية من النهب والسلب، فهل يستطيع الرئيس أن يطبق الوعود التي جاء بها وبناء جزائر جديدة واسترجاع الأموال المنهوبة أم أنها مجرد شعارات وخطابات لا تمت للواقع بصلة ؟.

رابعا: النظام الانتخابي وانعكاساته على الأحزاب السياسية

نشأت المؤسسات السياسية حسب "صامويل هنجتنجتون" من التفاعل والاختلاف بين القوى الاجتماعية، ومن التطور التدريجي للإجراءات والوسائل التنظيمية لحل هذه الخلافات [1]، ومن بين أنجع الإجراءات والوسائل التنظيمية تصميم نظم انتخابية في شكل مجموعة من القواعد القانونية متفق عليها من طرف المجتمع لحل الخلافات والصراعات السياسية، على الرغم من أنها المؤسسة السياسية الأكثر عرضة للتلاعب على الرغم من أن عملية الاختيار تتم وفقا للمصلحة السياسية؛ تبنى على جملة من القواعد والضوابط المدروسة تقوم على أساس (التمثيل، الشفافية والشمولية)★.

ويؤكد الكثير من الباحثين أمثال "بيبا نوريس ودانيال لويس سيلر Pipa Norris & Lewis Siller Daniel" بأن النظام الانتخابي أشمل من أن يحصر في دالة رياضية أو صيغ قانونية، بل يعبر عن محتوى اجتماعي وسياسي واقتصادي للعملية السياسية، وتتفق معظم الدراسات على تعريف النظام الانتخابي بأنه الأداة التي تمكن من تحويل الأصوات الصحيحة المعبرة إلى مقاعد، كما عرفه "جيوفاني سارتوري" بأنه الأداة الأساسية في اللعبة السياسية في الدولة، وهو ما جعل العديد من الباحثين وعلى رأسهم "فليب برو" يعتبرون أن هناك علاقة وطيدة بين النظام الانتخابي والنظام السياسي بكل مكوناته [2].

---

[1] صامويل هنجتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، ط1، لبنان، 1993، ص 20.

★ التمثيل: الهدف الرئيسي لأي نظام انتخابي هو ترجمة أصوات الناخبين إلى مقاعد تمثيلية منتخبة، وهناك اختلاف في معايير التمثيل العادل، فقد أسندها البعض إلى العامل الجغرافي، العامل الحزبي أو السياسي وغيرها، حيث تتعدد العوامل المؤثرة حسب الظروف السائدة في المجتمع.
الشفافية: هي الوضوح في إجراءات وتفاصيل النظام الانتخابي، لكل من الناخبين والمرشحين والأحزاب السياسية على حد سواء، لمنع انعدام الثقة في نتائج الانتخابات، وتعتبر عاملا حاسما في التعبير عن صدق نتائج الانتخابات.
الشمولية: أن يفسح النظام الانتخابي المجال لأكبر عدد من المواطنين للإدلاء بأصواتهم دون استثناء الأقليات أو فئة معينة من المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة شرعية الانتخاب وتشجيع الإقبال عليه، لكونه تعبيرا حقيقيا عن رأي الناخبين. عن ليلي دراغله و رقية عواشرية، **النظام الانتخابي وأثره على مشاركة الأحزاب السياسية في الجزائر**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2020، ص 30.

[2] فليب برو، مرجع سابق، ص 308.

ومنه يمكن القول بأن النظام الانتخابي هو جملة القواعد، الأساليب والطرق المستعملة لعرض المرشحين على الناخبين وفرز النتائج وتحديدها خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

أما بالنسبة للجزائر فقد شهدت الدولة بعد الاستقلال أنظمة انتخابية متعددة رغم حداثة النظام الانتخابي بها، إلا أنها عرفت تطورات عدة يمكن إيجازها في مرحلتين هما:

1. مرحلة الأحادية الحزبية: تضمن أول دستور للجمهورية الجزائرية المستقلة الصادر في سبتمبر 1963، في المادة 27 مبدأ الاقتراع العام المباشر والسري في انتخابات المجلس الوطني، على أن يوكل أمر اقتراح المرشحين إلى جبهة التحرير الوطني، الذي تم تأكيده في أول نص قانوني تطبيقا لأحكامه، ويتعلق الأمر بالمرسوم رقم 63-306 المؤرخ في 20 أوت 1963، المتضمن قانون الانتخابات، مقررا مبدأ الاقتراع العام والمباشر في المادة الأولى والثانية منه، وهو أول نص يؤرخ للنظام الانتخابي الجزائري [1]، وبالتالي فإن النظام السياسي الجزائري القائم على الحزب الواحد يسوده **نظام الأغلبية في دور واحد**★ الذي يقوم على فوز المرشح إذا حصل على أعلى نسبة.

أما دستور 22 نوفمبر 1976 فتؤكد المادة 105 على أن رئيس الجمهورية ينتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري ويتم انتخاب المرشح بالأغلبية المطلقة من الناخبين المسجلين، ويقترحه حزب جبه التحرير الوطني، وبالنسبة للانتخابات التشريعية فقد حددت أحكامها المادة 128 ★.

وبالنسبة لتطبيق أحكام الدستور الصادر في أكتوبر 1980 المتضمن قانون الانتخابات، أكد في مادته 66 بأن تكون هناك قائمة وحيدة للمرشحين للانتخابات التشريعية والمحلية يقدمها حزب جبهة التحرير الوطني، تشمل هذه القائمة على عدد من المرشحين يساوي ضعف عدد المقاعد المطلوب شغلها بالنسبة للمجالس الشعبية البلدية والولائية، وعدد من المرشحين يساوي ثلاثة أضعاف المقاعد المطلوب شغلها بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني [2]، وبذلك تم تطبيق هذا الانتخاب لأول مرة بعد الاستقلال في الانتخابات البلدية التي جرت في 05 فيفري 1965 كأول انتخابات بلدية ثم في 1967، حتى عام 1990.

2. مرحلة التعددية السياسية: تبدأ هذه المرحلة منذ صدور دستور فيفري 1989 الذي يؤكد على انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر والسري، ويكون الفوز في الانتخابات من خلال الحصول على الأغلبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها، أما أعضاء المجلس الوطني فيتم انتخابهم بالاقتراع العام المباشر والسري، حيث صدر أول قانون انتخابات تعددي في الجزائر في 07 أوت 1989 الذي حافظ على نظام الاقتراع العام المباشر والسري، وفق نظام الاقتراع النسبي على القائمة، مع أفضلية الأغلبية في دور واحد.

---

[1] مفتاح عبد الجليل، **البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 3، ع 4، الجزائر، مارس 2008، ص 170.

★ يعرف نظام الأغلبية في دور واحد بأن المرشح الذي يحصل على نسب الأصوات التي تفوق عدد الأصوات لكل من المرشحين الآخرين يعتبر فائزا بالانتخابات، ونظام الأغلبية يمكن ممارسته في حال الأخذ بمبدأ التصويت الفردي وكذلك في حالة التصويت على القائمة أي انتخاب عدة نواب في منطقة واحدة.

★ المادة 128 تنص على أن أعضاء المجلس الشعبي الوطني ينتخبون بناء على ترشيح قيادة حزب جبهة التحرير الوطني عن طريق الاقتراع العام والسري، عن مفتاح عبد الجليل، مرجع سابق، ص 170.

[2] المرجع السابق، ص 170.

وكان هذا القانون محل نقاش حاد وصل لدرجة الصراع مما أدى إلى تأكد النظام السياسي الجزائري بعدم فعالية **نظام الأغلبية** فسعى إلى الإصلاح نحو الأحسن لامتصاص غضب الجماهير من خلال الجمع بين **نظام الأغلبية ونظام التمثيل النسبي**، وتكون نسب الاختلاط متوازنة بين النظامين، وذلك تماشيا مع الإصلاحات والواقع السياسي الجديد الذي يتماشى مع التعددية.

وتم إقرار **النظام المختلط** في دستور 1989 لتجسيد مبادئ الدستور والشرعية الدستورية؛ خصوصا إقرار الحريات العامة الفردية والجماعية، والتعددية، والانتخابات كوسيلة لمنح السلطة ومصدر الشرعية لممارستها، والفصل بين السلطات والرقابة الدستورية لضمان تفوق الدستور على كل ما عداه من النصوص التأسيسية [1].

نلاحظ بأن النظام المختلط يقوم على تطبيق المبادئ الديمقراطية المتمثلة في إقرار الحريات العامة والتعددية السياسية والانتخابات والرقابة الدستورية من أجل منح السلطة الشرعية الدولية وكذا الوطنية، حيث تم تطبيق النظام المختلط عام 1990، حيث أجريت أول انتخابات محلية تعددية كللت بفوز FIS، الذي قابله النظام بالفرض والتضييق الذي وصل إلى إلغاء المسار الذي أدى إلى دخول الدولة في الأزمة.

أدى تفاقم الأزمة الجزائرية في التسعينات إلى الاعتماد على **نظام التمثيل النسبي**★ بمقتضى دستور 1996، والقانون العضوي المتعلق بالانتخابات في محاولة من النظام السياسي تقنين سياساته بما يتلاءم ومحاولات تجاوز الأزمة، بالإضافة إلى تحديد العهدة الرئاسية بفترتين غير قابلتين للتجديد.

ويشكل القانون العضوي المتعلق بالانتخابات الصادر في مارس 1997، الإطار القانوني لنظام الانتخابات في الجزائر اليوم الذي يقوم على تأسيس أحزاب سياسية جديدة سواء من خلال الانشقاق من الأحزاب الأخرى المعتمدة، أو وفق المؤتمرات التأسيسية العادية؛ أين تم تأسيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي أربع أشهر قبل الانتخابات التشريعية عام 1997، الذي رغم عدم التصريح بأنه منشق عن جبهة التحرير الوطني، وذلك لمغادرة العديد من الإطارات جبهة التحرير الوطني للانضمام من الحزب الجديد.

وشمل الإصلاح الانتخابي لسنة 1997 على مراجعة قانون الانتخابات بالاعتماد على نظام التمثيل النسبي وتقسيم الدوائر الانتخابية على أساس ديمقراطي لا جغرافي [2]، أما تعديل قانون الانتخابات في مارس 1997، فهو رد فعل على نتائج الدور الأول لتشريعات ديسمبر 1991، التي نظمت على أساس نمط الاقتراع الاسمي بالأغلبية في دورين [3]، نلاحظ أن النظام السياسي قدم جملة من الإصلاحات التي تعنى في كل مرة لترقيع الفجوات التي تبرز في الانتخابات خصوصا انتخابات ديسمبر 1991 التي تعتبر ضربة وجهت للنظام السياسي المسيطر بعزله وزواله إذا تم قبول الانتخابات، مما جعلها تلغي الانتخابات باستقالة الرئيس "بن جديد".

---

[1] صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص 143.

★ يعرف النظام النسبي بأنه نظام انتخابي يقوم على التنافس الحر بين لوائح أو تكتلات سياسية في دائر انتخابية كبرى بحيث تفوز كل لائحة بعدد من المقاعد النيابية مساوي للنسبة المئوية التي تنالها من مجموع عدد المقترعين، ويعتمد هذا النظام على الاقتراع بالقائمة في دوائر واسعة وكبيرة على المستوى الوطني أو الجهوي وهو مطبق في اكثر من نصف دول العالم.

[2] رابح لعروسي، **الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني**، دفاتر السياسة والقانون، عدد 6، الجزائر، جانفي 2012، ص 64.

[3] صالح بلحاج، **السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري**، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، ط2، الجزائر، 2012، ص 120.

عمل النظام إلى إصلاح النظام ذاته في 2004 تم إلغاء المكاتب الخاصة، وإلغاء التصويت داخل الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة، والعمل بنظام الوكالة، كما تم التقليل من عدد المكاتب المتنقلة، وقد كانت اللجنة السياسية لمراقبة الانتخابات المشكلة من ممثلي مختلف الأحزاب السياسية والتي يرأسها شخص محايد، هي الهيئة المشرفة على الجانب الرقابي للانتخابات منذ 1995 [1].

نلاحظ بأن هذا الإصلاح يعتبر خطوة ايجابية نحو الأمام من أجل تطبيق مبادئ الديمقراطية فعليا، إلا أن هذا الإصلاح بقي صوريا حيث بقي التصويت داخل الثكنات العسكرية ومراكز الشرطة ساريا، بالإضافة إلى نظام الوكالة الذي سهل عملية التصويت، التي يخدم أهداف النظام المتمثلة في الرفع من نسبة المشاركة السياسية.

وفي 2008 تم تعديل الدستور مرة أخرى عبر البرلمان ومن أهم ما جاءت به هذه التعديلات فتح العهدات الرئاسية، وتمكين الرئيس من الترشح لعهدة رئاسية ثالثة، خلافا لما نص عليه دستور 1996، كما أضيفت مادة تكرس الرفع من حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، من خلال إعطائها حصة من المقاعد في المجالس عرفت بالكوتا★، نلاحظ بأن كل رئيس للجمهورية يعيد تفصيل العهدات الرئاسية على حسب مقاسه فمنهم من حددها بعهدتين لا اكثر ومنهم من اتى وفتح باب العهدات لاكثر من ثلاثة، مما يدل على تشبث الرئيس بالسلطة والسيطرة على مقاليد الحكم، كما أقر هذا التعديل برفع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة.

في فيفري 2016 تم تعديل الدستور مرة أخرى، ومن أبرز التعديلات التي تضمنها، العهدة الرئاسية، التي تم تحديدها بعهدتين والرجوع بذلك إلى دستور 1996، التي تم فتحها خلال دستور 2008، بهدف تمكين الرئيس من الترشح لعهدة ثالثة، أين نصت المادة 4 من هذا الدستور المعدل على تعديل المادة 74، ليصبح في الإمكان تجديد انتخاب رئيس الجمهورية [2]، بالإضافة إلى المواد 85 و87 ★★ التي تقوم على انتخاب رئيس الجمهورية وحصر تجديد مدة رئاسته في عهدة واحدة.

3. انعكاسات النظام الانتخابي على الأحزاب السياسية الجزائرية: غالبا ما تتناول الدراسات النظرية والتطبيقية الخاصة بانعكاسات النظم الانتخابية أثر النظام الانتخابي على طبيعة وشكل النظام الحزبي بداية من أعمال "دوفرجيه" وصولا لأعمال "سارتوري" و"نوريس"، أصبح لهذا الموضوع أهمية كبيرة في الدراسات الخاصة بالانتخابات، ورغم حداثة التجربة الجزائرية إلا أنها لم تخرج عن القاعدة، حيث عرف النظام الانتخابي الجزائري

---

[1] المرجع السابق، ص 64.

★ الكوتا: في الأصل كلمة لاتينية وتعني Quota وشاع استخدامها بلفظها الأصلي ومعناه في اللغة العربية الحصة أو النصيب أو المقدار، ويستخدم مصطلح الكوتا في المفهوم السياسي لتوفير فرصة للفئات الأقل حظا في المجتمع (السود، الأقليات، النساء)، للوصول إلى المؤسسات التمثيلية البرلمان أو المجالس المحلية أو التنفيذية والتي لا يمكن لها من خلال الآليات المعتمدة الوصول إلى هذه المؤسسات، وبالتالي تصبح الكوتا شكل من أشكال التدخل الايجابي لزيادة حصص المرأة لمساعدتها على تجاوز الصعوبات التي تعوق مشاركتها السياسية مقارنة بالرجال، عن: ليندة أونيسي، **نظام الكوتا النسائية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 2، الجزائر، 2014، ص 89.

[2] الجريدة الرسمي الجزائرية، عدد 63، 16 نوفمبر 2008، ص 9.

★★ المادة 85 من دستور فيفري 2016، أنه ينتخب رئيس الجمهورية عن طريق الاقتراع العام المباشر والسري، ويتم الفوز في الانتخاب بالحصول على الغالبية المطلقة من أصوات الناخبين المعبر عنها، كما تنص المادة 87 من الدستور المعدل انه: لا ينتخب لرئاسة الجمهورية إلا المرشح الذي لم يتجنس بجنسية أجنبية، ولا يتمتع إلا بالجنسية الجزائرية فقط، في حين نصت المادة 88 على انه يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط. عن الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 7، مارس 2016، ص ص 16 – 17.

تطورات عديدة منذ تاريخ الإعلان عن التعددية السياسية في دستور 1989، وأهم ما جاء فيه الأحكام المتعلقة بنمط الاقتراع المعتمد وطريقة توزيع المقاعد.

وفي الانتخابات التشريعية لعام 1991 القائمة على نظام الأغلبية بدورين برز عنصر مهم في المشهد السياسي هو تنافس ثلاثة أحزاب سياسية هي FLN، FIS، FFS، واستفادت هذه الأخيرة من أهم ميزات نظام الأغلبية في دورتين، حيث يساعد النظام الانتخابي الأحزاب السياسية التي تتركز أصواتها في مجال جغرافي محدد؛ أين تتركز نسبة المصوتين لصالح FFS في منطقة القبائل.

كما أنه لا يمكننا الحديث عن تشكل نظام حزبي دائم في ظل الانتخابات التشريعية لعام 1991؛ لعدم إجراء الدور الثاني وتأجيل الانتخابات وإقالة رئيس الحكومة مولود حمروش وتعيين سيد أحمد غزالي خلفا له للتحضير للانتخابات التشريعية المؤجلة، حين تأزم الوضع السياسي ليصل إلى حل الرئيس الشاذلي بن جديد للمجلس الشعبي الوطني في 1992/01/04، مما أدى إلى تصاعد الأوضاع التي أدت إلى مرحلة انتقالية.

أدى تبني النظام الانتخابي الجديد في سياق الهندسة الدستورية والانتخابية الجديدة للخروج من الأزمة منذ عام 1997 إلى انعكاسات واضحة على طبيعة النظام الحزبي في الجزائر، حيث أدى اعتماد نظام التمثيل النسبي بقاعدة البقاء للأقوى مع عتبة انتخابية قدرة ب 5% في الانتخابات التشريعية إلى ظهور نظام الحزب المهيمن ★، وهو حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي تحصل على 40.79% من مقاعد البرلمان، بالإضافة إلى حصوله على الأغلبية في المجالس المنتخبة المحلية والبلدية والولائية، الذي مكنه من الهيمنة على أغلبية مقاعد الأمة مما انعكس آليا على تواجده ونشاطه السياسي في الساحة السياسية والإعلامية.

كما عاد 'الآفلان' للسيطرة على مقاليد الحكم من جديد والهيمنة على أغلب أجهزة الدولة بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2002 وإلى غاية انتخابات 2012، حيث حافظ النظام الحزبي على الهيمنة سواء على المستوى الوطني أو المحلي، كما أدى الاعتماد على نظام التمثيل النسبي عن طريق القوائم المغلقة إلى هيمنة الأحزاب السياسية حيث يتطلب ذلك الاعتماد على الدوائر الانتخابية الكبيرة وعلى قائمة انتخابية تضم عددا كبيرا من المرشحين.

وفي ظل التغيرات الجديدة أصبح من الصعب على الناخب التعرف على جميع المرشحين مما جعل المواطنين يعتمدون أكثر على الحزب السياسي وانتشاره ومكانته المحلية ومناضليه في الدائرة الانتخابية كما جعل المرشحين أكثر ميلا إلى الاستعانة بالبرنامج الانتخابي للحزب عوض التركيز على الجوانب الشخصية، مما انعكس على الأداء الحزبي خاصة أثناء المواعيد الانتخابية.

★ الحزب المهيمن: وهو أحد الأنظمة الحزبية التي حددها "جيوفاني سارتوري" في إطار الأنظمة الحزبية التنافسية، بالرغم من وجود أحزاب سياسية معتمدة ومتنافسة إلا أنه يوجد حزب واحد مهيمن يسيطر على الحياة السياسية وعلى التمثيل في المجالس المنتخبة وحتى النشاطات السياسية للأحزاب الأخرى.

شهدت الأحزاب السياسية بشكل عام منذ 1997 ارتفاعا في النزاعات الداخلية عشية كل موعد انتخابي خاصة بعدما أصبحت المكاتب الولائية للأحزاب السياسية هي المسيطر والمتحكم في عملية إعداد القوائم الانتخابية وترتيب المرشحين فيها، مما أدى إلى نتيجتين رئيسيتين تتعلق الأولى بارتفاع ظاهرة استخدام المال في الانتخابات، سواء أثناء مرحلة الترشيحات وإعداد القوائم أو أثناء الحملات الانتخابية مما أدى إلى اعتماد الأحزاب السياسية أكثر على المقاولين ورجال الأعمال وترتيبهم في المراتب المتقدمة في قوائمها، ما جعل أعدادهم تتزايد في المجالس المنتخبة الوطنية منها والمحلية، أما النتيجة الثانية فتتعلق بارتفاع عدد المرشحين المستقلين، بعدما لم يتم قبولهم في قوائم بعض الأحزاب السياسية (خاصة أحزاب التحالف الولائي)، مما جعلهم يرشحون في دوائرهم الانتخابية بشكل مستقل أو انتقالهم الظرفي إلى أحزاب سياسية أخرى فيما أصبح يسمى بالتجوال السياسي.

خامسا: طبيعة الانتخابات وتطورات السلوك الانتخابي في الجزائر

يتجسد السلوك الانتخابي في الجزائر من خلال المشاركة الانتخابية في مختلف الاستحقاقات، فالمجتمع الجزائري عرف خبرات مختلفة حسب تجاربه الاجتماعية، السياسية والانتخابية سواء في الانتخابات الرئاسية، التشريعية والمحلية منذ الاستقلال، وحتى في الفترة الاستعمارية، ولاشك أن كل الاستحقاقات كانت في كل مرة تتخذ دلالة مغايرة وتؤدي وظائف مختلفة، سواء بالنسبة للنظام السياسي أو الفرد في حد ذاته.

وسنحاول التطرق إلى مشاركة المواطنين في مختلف المحطات الانتخابية بعد الإعلان الرسمي عن التعددية بموجب دستور 1989 من أجل تفسير السلوك الانتخابي للناخبين والتحولات التي شهدها هذا السلوك.

1. الانتخابات الرئاسية: عادة ما تفسر الدراسات المتعلقة بالسلوك الانتخابي ارتفاع نسبة المشاركة في هذه الانتخابات نظرا للعرض الإعلامي المصاحب للحملة الانتخابية الذي يبهر المواطنين، مما يؤدي إلي ارتفاع نسبة المشاركة الانتخابية، وسوف يتم تناول كل الانتخابات الرئاسية التي عرفتها الجزائر بعد التعددية كما يلي:

أ. **انتخابات 16 نوفمبر 1995:** تمثلت نسبة المشاركة في هذه الاستحقاقات في 75,68% من المصوتين كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 02 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 1995

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	12.087.281	% 75,68
الممتنعين	3.882.623	% 24,32
المجموع	15.969.904	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 1995

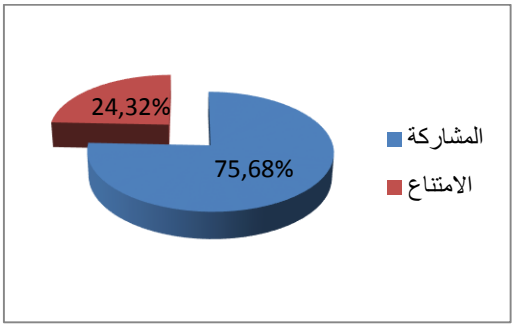

شكل رقم03 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 1995

نلاحظ من نتائج الجدول المبين أعلاه بأن المسجلين في القوائم الانتخابية تقريبا 16 مليون ناخب مسجل، وتقدم للانتخاب أكثر من 12 مليون ناخب بنسبة مشاركة تقدر ب 75,68% ونسبة عزوف تقدر ب 24,32%، على الرغم من ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت إلا أن نسب الانتخاب تعتبر مرتفعة بالنظر إلى تردي الأوضاع السياسية التي يعاني منها الفرد في المجتمع والدولة ككل، مما يدل على رغبة المجتمع في الاستقرار والخروج من الأزمة السياسية التي يتخبط؛ جراء إلغاء النظام السياسي للانتخابات ووقف مسارها مما أدى إلى تمرد الجبهة الإسلامية للإنقاذ ومؤيديها ودخول الجزائر في مواجهات دامية مع الرافضين للقرار الذي ألغى الانتخابات بسبب استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد بخمس أيام قبل الانتخابات فقط.

مما أدى إلى ظهور وتصاعد موجة العنف التي أدت إلى الدخول في حالة الطوارئ وتولي المؤسسة العسكرية مهمة قيادة الدولة للتحكم في الأوضاع قبل الخروج عن السيطرة، ولكن الوضع خرج عن السيطرة فعلا مما أدى إلى ظهور العنف المسلح الذي أدخل المجتمع في مرحلة دموية بامتياز جعلت الجزائر تصنف من بين الدول التي ليس بها استقرار أمني ودخولها في عشرية سوداء، كانت آثارها وخيمة على النظام السياسي وأفراد المجتمع.

ب. انتخابات 15 أفريل 1999: تمثلت نسبة المشاركة في هذه الاستحقاقات ب 60,91% من المصوتين كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 03 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 1999

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	10.652.623	% 60,91
الممتنعين	6.836.163	% 39,09
المجموع	17.488.759	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 1999

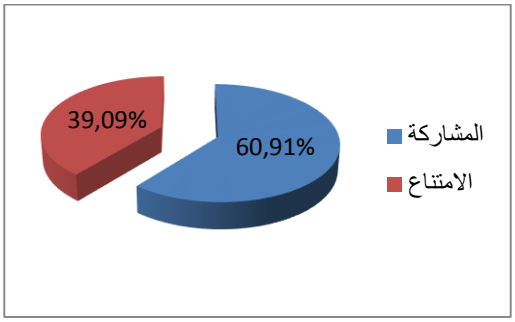

شكل رقم04 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 1999

نلاحظ من النتائج السابقة بأن المسجلين في القوائم الانتخابية أكثر من 17,4 مليون ناخب مسجل، وتقدم للانتخاب أكثر من 10,6 مليون ناخب بنسبة مشاركة تقدر ب 60,91% ونسبة عزوف انتخابي تقدر ب39,09%، ويدل ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت وانخفاض نسبة الإقبال على التصويت إلى انخفاض استجابة الناخبين للواجب الوطني، وتوسع ظاهرة العزوف الانتخابي التي تدل على انسحاب أفراد المجتمع من المشهد السياسي نتيجة عدم ثقتهم في النظام السياسي واستمرار حالة اللاستقرار التي يعاني منها النظام السياسي ككل مما أدى بأفراد المجتمع إلى فقدان ثقتهم بالنظام وبالانتخابات واعتبارها مجرد إجراء شكلي لم يقدم للمجتمع الأمن والسلم بل كان السبب الرئيسي في دخول البلاد إلى مرحلة السواد والتقهقر والضياع.

ج. **انتخابات 08 أفريل 2004**: تعتبر ثالث انتخابات رئاسية في عهد التعددية الحزبية، حيث تم استدعاء هيئة الناخبين للانتخاب لرئاسة الجمهورية وتم تحديد يوم الخميس 8 أفريل 2004 كتاريخ لإجراء الانتخابات على أن يجري الدور الثاني في اليوم الخامس عشر بعد إعلان المجلس الدستوري نتائج الدور الأول [1].وقدرت نسبة المشاركة ب 58,08% من المصوتين كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 04 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2004

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	10.508.777	% 58,08
الممتنعين	7.585.778	% 41,92
المجموع	18.094.555	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2004

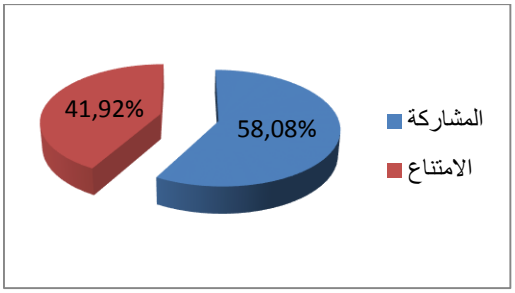

شكل رقم05 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2004

نلاحظ من النتائج المبينة في الجدول أعلاه بأن المسجلين في القوائم الانتخابية أكثر من 18 مليون ناخب مسجل، وتقدم للانتخاب أكثر من 10,5 مليون ناخب بنسبة مشاركة تقدر ب 58,08% ونسبة امتناع عن التصويت تقدر ب41,92%، وارتفاع نسبة الممتنعين عن التصويت التي تقابلها انخفاض مستمر لنسبة المشاركة الانتخابية التي تعود إلى ارتفاع ظاهرة العزوف الانتخابي مما يدل على امتناع أفراد المجتمع عن اختيار من يرأسهم.

ونستطيع القول أنه، رغم ارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت إلا أن نسبة المشاركة تعتبر متوسطة في أغلب ولايات الوطن، على الرغم من ارتفاع نسبة العزوف بنسب كبير في كل من تيزي وزو 18,34% وبجاية 16,07%، كما سجلت بعض الولايات ارتفاع نسبة المشاركة منها سيدي بلعباس 79,33%، تيسمسيلت 79,05% والبيض 84,14% [2].

من خلال تنوع نسب المشاركة الانتخابية بين الولايات، يمكن القول بأن هذه الانتخابات اتسمت بالنزاهة والشفافية ولم يطغى عليها التزوير الذي كان مسيطرا في أغلب الاستحقاقات الانتخابية السابقة، وذلك لارتفاع نسبة التصويت حتى في الولايات المقاطعة عموما كبجاية وتيزي وزو؛ مما يدل أن هناك إجماع واتفاق بين أفراد المجتمع حول التصويت في هذه الانتخابات خصوصا.

د. **انتخابات 09 أفريل 2009**: تمثلت نسبة المشاركة السياسية في هذه الاستحقاقات ب74,56% مما يدل على ارتفاع نسبة التصويت، وتقابلها انخفاض نسبة الامتناع كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 04-09 المؤرخ في 7 فبراير سنة 2004** يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للانتخاب لرئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 08، 8 فيفري 2004، ص 13.

[2] كتاب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالاتصال، **العهدات الرئاسية في الجزائر 1963-2009**، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الجزائر، مارس 2009، ص 86.

جدول رقم 05 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2009

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	15.356.024	% 74,56
الممتنعين	5.239.659	% 25,44
المجموع	20.595.683	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2009

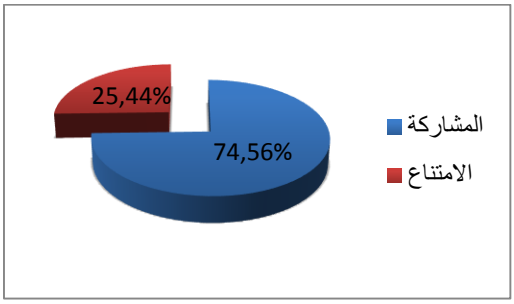

شكل رقم06 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2009

نلاحظ من نتائج الجدول المبين أعلاه بأن المسجلين في القوائم الانتخابية أزيد من 20 مليون ناخب مسجل، وتقدم للانتخاب أكثر من 15 مليون ناخب بنسبة مشاركة تقدر ب 74,56% ونسبة عزوف تقدر ب 25,44%، وقد يعود ارتفاع نسبة التصويت في هذه الاستحقاقات إلى حالة الاستقرار التي عرفها المجتمع بعد تولي الرئيس "بوتفليقة" للحكم وقوانين الوئام المدني والمصالحة التي أدت إلى حالة الاستقرار النسبي في البلاد.

بالإضافة إلى بداية مرحلة الانفراج في الدولة ساهم الانتعاش الاقتصادي في تهدئة الأوضاع داخل المجتمع، فمطالب أفراد المجتمع في أساسها كانت اقتصادية، حيث ساهم ارتفاع احتياطي الجزائر من العملة من أربع مليارات إلى 30 مليار حسب بيانات التقرير الاستراتيجي العربي [1]؛ التي عادت بدورها بالنتائج الايجابية على المجتمع بتحقيق الاستقرار وإنعاش الاقتصاد الوطني كبناء وتوزيع السكنات، فتح مناصب للشغل...الخ.

هـ. **انتخابات 17 أفريل 2014**: تمثلت نسبة المشاركة السياسية في هذه الاستحقاقات ب50,70% مما يدل على انخفاض نسبة التصويت، وارتفاع نسبة الامتناع كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 06 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2014

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	11.600.984	% 50,70
الممتنعين	11.279.694	% 49,3
المجموع	22.880.678	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2014

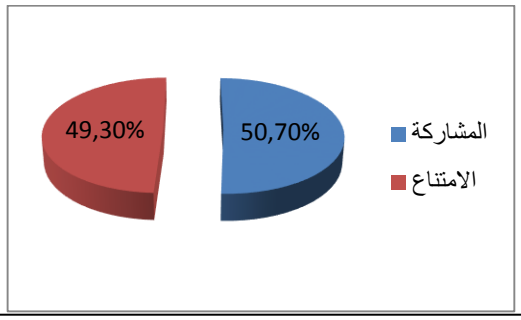

شكل رقم07 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2014

نلاحظ من النتائج المبينة في الجدول أعلاه بأن المسجلين في القوائم الانتخابية أكثر من 22 مليون ناخب مسجل، وتقدم للانتخاب أكثر من 11,6 مليون ناخب بنسبة مشاركة تقدر ب 50,70% ونسبة امتناع عن التصويت تقدر ب49,3%، وارتفاع نسبة الممتنعين عن التصويت التي تقابلها انخفاض مستمر لنسبة المشاركة

[1] بوصبيع عائشة وعزوز أحمد، **السلوك الانتخابي في الجزائر**، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 10، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018، ص 99، عن التقرير الاستراتيجي العربي، 2004، 2014، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2014.

الانتخابية التي أدت إلى تساوي تقريبا نسبة التصويت مع نسبة الامتناع، حيث تأرجحت نسبة المشاركة بين مختلف الولايات، حيث شهدت بعضها نسب مرتفعة على غرار غيليزان 82,12%، في حين كانت جد ضعيفة في كل من الجزائر العاصمة 37,79%، تيزي وز 20,11% وبجاية 23,44%.

وقد تعود ارتفاع نسبة العزوف الانتخابي خصوصا في الجزائر العاصمة إلى ظهور المعارضة التي تطالب بعدم ترشح الرئيس "بوتفليقة" إلى الرئاسيات متخذين شعار "لا للعهدة الرابعة"، ويعود ذلك إلى الحالة الصحية المتدهورة للرئيس الذي لم يزاول النشاط بعد الوعكة الصحية في 2013.

و. انتخابات 12 ديسمبر 2019: جرت في ظروف استثنائية جراء الحراك والاحتجاجات المناهضة لترشح الرئيس السابق "بوتفليقة" لعهدة خامسة الذي دام 10 أشهر، وجاءت نتائج الانتخابات مؤيدة لتوقعات أفراد المجتمع المتمسك بمقاطعة الانتخابات والامتناع عن التصويت كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 07 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2019

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	8.510.415	% 39,88
الممتنعين	15.953.746	% 60,12
المجموع	24.464.161	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2019

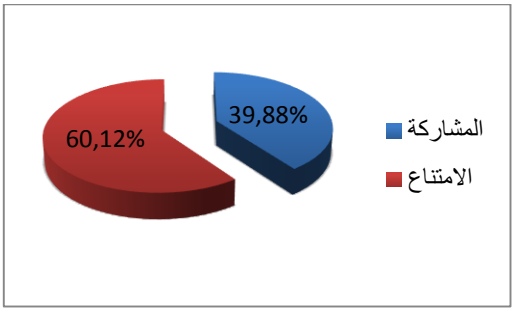

شكل رقم08 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات الرئاسية 2019

نلاحظ من النتائج المبينة في الجدول السابق أن المسجلين في القوائم الانتخابية أكثر من 24 مليون ناخب مسجل، وتقدم للانتخاب أكثر من 8,5 مليون ناخب بنسبة مشاركة تقدر ب 39,88 % ونسبة امتناع عن التصويت تقدر ب60,12 %، وارتفاع نسبة السلوك الانتخابي السلبي أي الممتنعين عن التصويت التي تؤكد استقالة فئات واسعة من المواطنين المشاركة الانتخابية نظرا للأوضاع الاجتماعية المتردية التي يعيشها أفراد المجتمع.

وكتعبير عن رفض الأوضاع الاجتماعية وحتى السياسية نظرا لغياب الرئيس عن الساحة السياسية، واستمراره في إرسال الرسائل التي تقرأ في التلفاز على وسائل الإعلام التي أدت إلى تذمر أفراد المجتمع، وخروجهم للشوارع رافضين الحالة التي آلت إليها الدولة، رافضين العهدة الخامسة وتصاعد الوضع وانتشار المظاهرات إلى أغلب مناطق التراب الوطني حتى وصلت إلى مظاهرات مليونية سلمية كل جمعة، مما أدى إلى توقيف الانتخابات في أفريل 2019، وإعادة برمجة انتخابات ثانية في 4 جويلية في نفس السنة إلا أنها باءت بالفشل لعدة اعتبارات.

وللمرة الثالثة تمت برمجة انتخابات لاختيار رئيس الجمهورية للجزائر في ديسمبر وكانت نتائجها جد ضعيفة؛ وهي أدنى نسبة سجلت في تاريخ الانتخابات الرئاسية التعددية في تاريخ الدولة، مما يعرب عن رفض المواطنين لهذه الانتخابات ومقاطعتهم لها؛ استجابة إلى آراء الناشطين عبر وسائل التواصل الاجتماعي التي تدعوا للمقاطعة ورفض كل أوجه النظام السابق للمحافظة على مكتسبات الحراك الشعبي.

2. الانتخابات التشريعية: عرفت الجزائر العديد من الانتخابات التشريعية منذ دخولها عهد التعددية شهدت في مجملها نسب عزوف معتبرة تبرز فيما يلي:

أ. **انتخابات 26 ديسمبر 1991:** تعتبر أول انتخابات تشريعية تعددية عرفتها الجزائر، تميزت بمشاركة سياسية متوسطة قدرت ب 59,00 % كما هو مبين في الجدول اللاحق:

جدول رقم 08 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 1991

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	7.822.625	% 59,00
الممتنعين	5.435.929	% 41,00
المجموع	13.258.554	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 1991

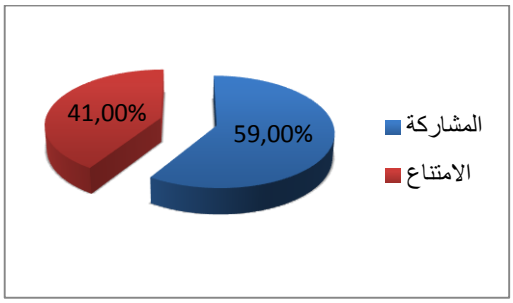

شكل رقم09 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 1991

من خلال النتائج السابقة نجد أن عدد المسجلين في القوائم الانتخابية أكثر من 13 مليون ناخب، بلغت نسبة المصوتين 59 % بينما امتنعت نسبة 41 %، نلاحظ أن هناك تقارب في نتائج الانتخابات مما يدل أن الجزائر بدأت فعليا مرحلة جديدة أعدت من إصدار دستور 23 فيفري 1989، للدخول في تجربة الانتقال الديمقراطي وفتح الباب واسعا نحو التعددية الحزبية التي أفرزت عددا معتبرا من الأحزاب، كان لها حظ المشاركة في أول انتخابات تشريعية تعددية تعرفها البلاد، ورغم سماح النظام السياسي بالتعددية الحزبي إلا أن هدفها الحقيقي كان الحفاظ على سيطرة جبهة التحرير الوطني إلا أن النتائج جاءت عكس توقعات مهندسي تعديل الدستور.

ب. انتخابات 5 جوان 1997: تعد هذه الانتخابات ثاني انتخابات تشريعية تعددية عرفتها الجزائر قدرت نسبة المشاركة السياسية ب 65,49 % كما هو مبين في الجدول اللاحق:

جدول رقم 09 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 1997

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	10.999.139	% 65,60
الممتنعين	5.768.170	% 34,40
المجموع	16.767.309	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 1997

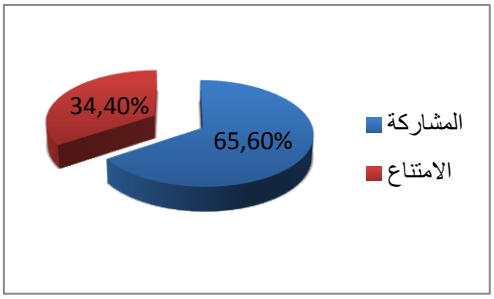

شكل رقم10 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 1997

من خلال النتائج السابقة نجد أن عدد المسجلين في القوائم الانتخابية أكثر من 16 مليون ناخب، بلغت نسبة المشاركة 65,60 % بينما امتنع عن التصويت نسبة 34,40 %، نلاحظ ارتفاع نسبة المشاركة السياسية

مما يدل على رضي المواطنين على أداء البرلمانيين وثقتهم في مناقشتهم ومصادقتهم على القوانين المطروحة، على الرغم من وجود نسبة معتبرة من الممتنعين عن التصويت.

ج. انتخابات 30 ماي 2002: تعتبر ثالث تجربة تشريعية تعددية في الجزائر، وجرت في ظل أوضاع سياسية غير مستقرة، بلغت نسبة المشاركة السياسية 46,17 % كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 10 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2002

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	8.288.536	% 46,17
الممتنعين	9.662.561	% 53,83
المجموع	17.951.097	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2002

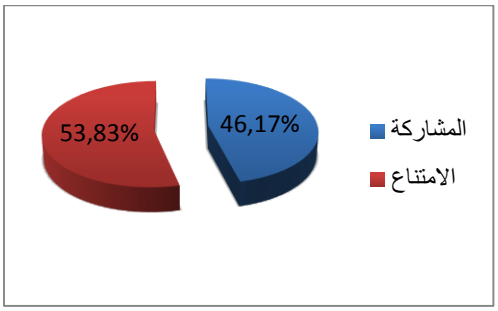

شكل رقم11 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2002

من نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد المسجلين في القوائم الانتخابية أكثر من 17 مليون ناخب، بلغت نسبة المشاركة 46,17 % بينما امتنع عن التصويت نسبة 53,83 %، نلاحظ تراجع نسبة المشاركة السياسية وارتفاع نسبة العزوف الانتخابي المتمثل في الامتناع عن التصويت، مما يدل على توسع ظاهرة العزوف الانتخابي وظهور السلوك الانتخابي السلبي الرافض التوجه إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بصوته.

نلاحظ من نتائج الانتخابات ارتفاعا كبيرا في نسبة العزوف الانتخابي، حيث ارتفعت نسبة المقاطعة في أغلب الولايات، التي تعتبر مقاطعة شبه كاملة في ولايتين حيث دعا ممثلو العروش في منطقة القبائل إلى مقاطعة الانتخابات إلى مقاطعة الانتخابات، حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة بولاية تيزي وزو 1,5 % وبولاية بجاية 2,5 %، وصاحب العملية الانتخابية بعض أعمال العنف والشغب بكلتا الولايتين.

د. انتخابات 17 ماي 2007: تميزت بمشاركة سياسية ضعيفة جدا أعربت عن اتساع ظاهرة العزوف أو الامتناع عن التصويت حيث قدرت نسبة العزوف الانتخابي ب 64,33 % كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 11 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2007

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	6.692.891	% 35,67
الممتنعين	12.068.193	% 64,33
المجموع	18.761.084	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2007

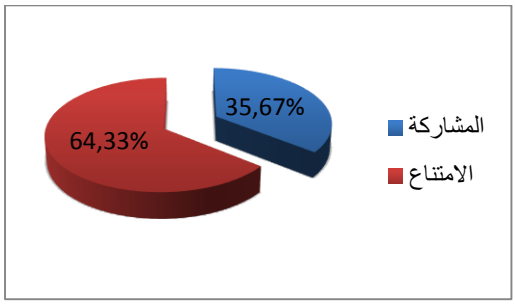

شكل رقم12يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2007

انطلاقا من نتائج الجدول المبين أعلاه نلاحظ ضعف المشاركة الانتخابية لدى المواطنين الجزائريين، ومنه فالسلوك الانتخابي السائد في هذه الانتخابات هو العزوف أو الامتناع عن التصويت التي ميزت هذه الانتخابات التشريعية، حيث قدرت نسبة الامتناع عن التصويت 64,33 % التي قد تصل إلى 70 % إذا أخذنا في الحسبان الأوراق الملغاة، وهي نسبة لم تكن معهودة في الاستحقاقات السابقة باختلافها سواء الرئاسية، التشريعية وحتى المحلية منذ إقرار التعددية السياسية، وحتى منذ الاستقلال.

تؤكد ارتفاع نسبة العزوف الانتخابي أن الكثير من ولايات الوطن قد ارتفعت بها نسبة العزوف، أو أن نسبة المشاركة الانتخابية فيها لم تصل إلى نسبة المشاركة الوطنية، حيث تجاوزت ارتفاع نسبة العزوف ولايتي تيزي وزو 16,14 % وبجاية 17,77 % إلى ولايات أخرى كالجزائر العاصمة 18,14 %، بومرداس 23,96 % وقسنطينة 25,26 %، وتثبت هذه النتائج مدى عمق ظاهرة العزوف الانتخابي للمواطنين كتعبير صريح عن سلوكهم الانتخابي وحالة النفور من هذه التشريعيات وهجرهم للمشهد السياسي ككل.

هـ. انتخابات 10 ماي 2012: تميزت بإحاطتها بالكثير من الأحداث والمتغيرات الدولية على غرار ثورات الدول العربية وما أطلق عليه "**الربيع العربي**"، مما جعل النظام السياسي يقوم بجملة من الإصلاحات السياسية، ورغم ذلك فإن نتائج الانتخابات جاءت ضعيفة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 12 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2012

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	9.339.026	% 43,14
الممتنعين	12.306.815	% 56,86
المجموع	21.645.841	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2012

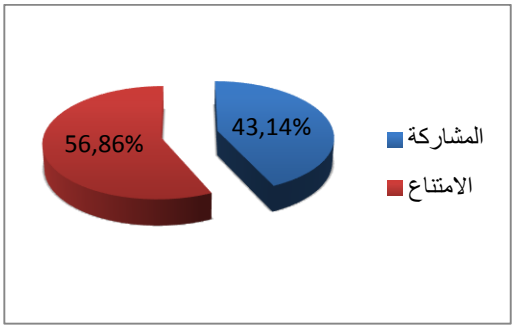

شكل رقم13 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2012

انطلاقا من نتائج الجدول المبين أعلاه بلغ عدد المسجلين في القوائم الانتخابية أزيد من 21 مليون ناخب، قدرت نسبة التصويت 43,14 %، مقابل 56,86 % نسبة العزوف الانتخابي، مما يؤكد أن السلوك الانتخابي السائد في هذه الانتخابات أيضا هو العزوف أو الامتناع عن التصويت، لأن ثلثي الناخبين رافضين للأوضاع السائدة ونسبة الامتناع عن التصويت تعكس عدم ثقة فئات عريضة من المجتمع بالعملية السياسية ككل؛ رغم حزمة الإصلاحات السياسية المقدمة من طرف السلطة قبل الانتخابات التشريعية خاصة تعديل القانون الانتخابي 2011، فتح المجال لتأسيس أحزاب سياسية جديدة، توسيع مشاركة المرأة في المجالس الانتخابية من خلال نظام الكوتا أو الحصص .

و. **انتخابات 4 ماي 2017**: تعتبر سادس انتخابات تشريعية تعددية، جاءت قبل أوانها عقب إقرار جملة من التعديلات الدستورية لعام 2016، وتمثل أهم نتائجها في الجدول اللاحق:

جدول رقم 13 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2017

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	8.225.123	% 35,37
الممتنعين	15.026.380	% 64,63
المجموع	23.251.503	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2017

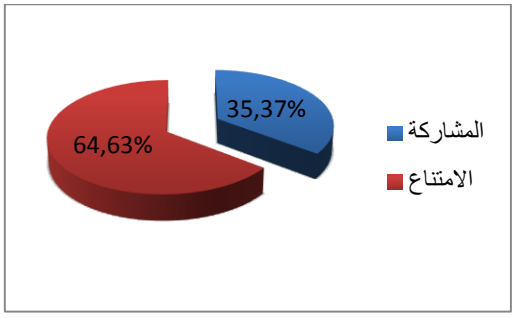

شكل رقم14 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2017

تبين نتائج الجدول الموضح أعلاه أن عدد المسجلين في القوائم الانتخابية يزيد عن 23 مليون نسمة يقابله عدد المصوتين 8 مليون نسمة، ما يؤكد أن ثلثي المسجلين يمتنعون عن التصويت، أي أن السلوك الانتخابي المواطنين الذي اتصف بالعزوف عن التصويت ازداد عمقا ليتحول إلى مقاطعة حقيقية للانتخابات، وهذا ما تؤكده نسبة الامتناع عن التصويت المقدرة ب64,63 % ، مقابل نسبة مشاركة انتخابية تعترف هي الأضعف في تاريخ الانتخابات التشريعية الجزائرية، وتميزت هذه الانتخابات بضعف المشاركة في الاقتراع الذي كان تقليديا بالنسبة لبعض المناطق كبجاية وتيزي وزو وقسنطينة؛ بل إنه توسع ليشمل مناطق كانت مشهورة بقوة مشاركتها الانتخابية في مناطق الشرق والغرب بما فيها الهضاب العليا، الذي يدل على تذمر المواطنين من سياسات الحكومات المتعاقبة، وتزايد البؤس الاجتماعي لارتفاع معدلات البطالة وكذا الفقر.

ز. **انتخابات 12 جوان 2021**: جاءت هذه الانتخابات في ظل انتشار جائحة كرونا، ومواصلة شرائح عريضة من المجتمع مقاطعة الانتخابات، مما انعكس سلبا على نتائجها الممثلة كما يلي:

جدول رقم 14 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2021

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	5.625.324	% 23,03
الممتنعين	18.799.863	% 76,97
المجموع	24.425.187	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2021

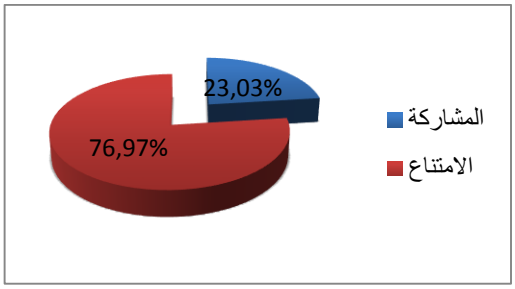

شكل رقم15 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات التشريعية 2021

تبين نتائج الجدول الموضح أعلاه أن عدد المسجلين في القوائم الانتخابية يزيد عن 24 مليون نسمة يقابله عدد المصوتين 5 مليون نسمة، ما يؤكد أن خمس ($\frac{1}{5}$) من المسجلين فقط من المسجلين قاموا بالمشاركة الانتخابية

التي قدرت نسبتهم 23,03 %، وتقريبا 19 مليون مسجل امتنعوا عن التصويت بنسبة 76,97 %، مما يعكس مقاطعة شريحة من المجتمع الانتخابات خصوصا بعد الحراك الشعبي ل 22 فيفري 2019.

3. الانتخابات المحلية:

أ. **انتخابات 12 جوان 1990**: تعتبر أول انتخابات محلية تعددية عرفتها الدولة بعد إعلان دستور 23 فيفري 1989، حيث أتيح للناخب الإدلاء بصوته لصالح من يشاء بين مجموعة من المرشحين بكل حرية؛ عكس المرحلة الأحادية الحزبية أين كان يختار بين "نعم" أو "لا"، وجاءت نتائجها كما يلي:

جدول رقم 15 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 1990

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	9.847.880	% 65
الممتنعين	2.993.888	% 35
المجموع	12.841.768	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 1990

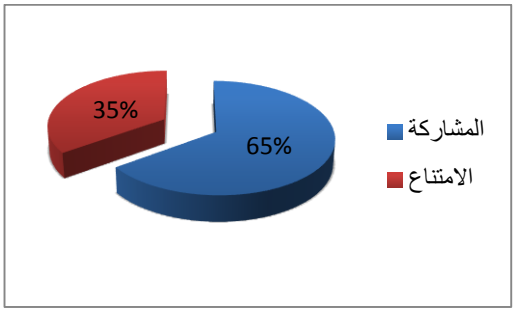

شكل رقم16 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 1990

من نتائج الجدول المبين أعلاه نلاحظ أن عدد المسجلين يفوق 12 مليون ناخب، بلغت نسبة المشاركة الانتخابية 65%، مما يدل على أن السلوك الانتخابي للمواطنين ايجابي، حيث توجه ثلثي المسجلين إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم، مقابل عزوف نسبة 35% ، حيث امتنعت عن التصويت وقاطعت الانتخابات.

ب. **انتخابات 23 أكتوبر 1997**: وهي ثاني انتخابات محلية تعددية عرفتها الدولة جاءت نتائجها متقاربة مع الانتخابات المحلية السابقة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 16 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 1997

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	10.700.812	% 65,21
الممتنعين	5.108.529	% 34,79
المجموع	15.809.341	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 1997

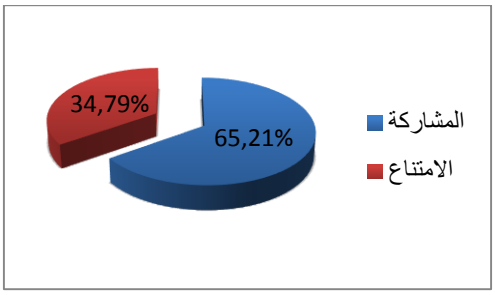

شكل رقم17 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 1997

من نتائج الجدول السابق نلاحظ أن نسبة المشاركة الانتخابية حافظت على مستواها حيث عام قدرت نسبة المشاركة ب 65 %، وتقابلها عام 1997 نسبة 65,21 % رغم الظروف الأمنية الصعبة التي تمر بها

البلاد، إلا أن المواطنين خرجوا للتصويت من أجل تحسين الأوضاع المزرية في كل المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن حالة الطوارئ التي أثقلت كاهل أفراد المجتمع ككل.

ج. **انتخابات 10 أكتوبر 2002**: تميزت هذه الانتخابات بعزوف المواطنين عن التصويت في الانتخابات مما أدى إلى انخفاض نسبة التصويت كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 17 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2002

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	-	% 50
الممتنعين	-	% 50
المجموع	17.000.000~	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2002

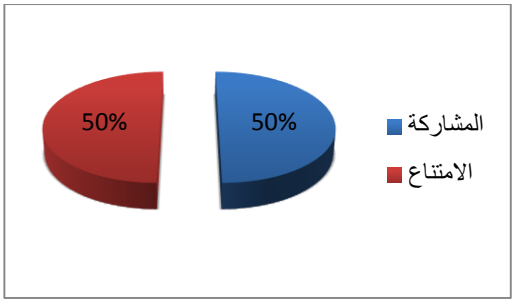

شكل رقم18 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2002

من نتائج الجدول المبين أعلاه نلاحظ بأن عدد المسجلين تقريبا 17 مليون نسمة تساوت اتجاهاتهم وآراءهم التي تجلت في سلوكهم الانتخابي الوسطي أو المعتدل على الرغم من انخفاض نسبة المشاركة وارتفاع نسبة الممتنعين، حيث تساوت نسبة المشاركة الانتخابية المقدرة ب 50 % مع نسبة العزوف الانتخابي، مما يدل على انقسام أفراد المجتمع إلى فئتين متساويتين الأولى تؤيد التصويت وتتجه لصناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتها، أما الثانية فتعارض السلطة وتنتهج العزوف عن التصويت.

د. **انتخابات 29 أكتوبر 2007**: جرت هذه الانتخابات في مناخ سياسي تميز بالاستقرار، ورغم ذلك اتصف السلوك الانتخابي العام للمواطنين بالعزوف، ويتبين ذلك في الجدول اللاحق.

جدول رقم 18 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2007

الناخبين	العدد	النسبة المئوية
المصوتين	7.252.07	% 43,78
الممتنعين	8.132.542	% 56,22
المجموع	18.446.627	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2007

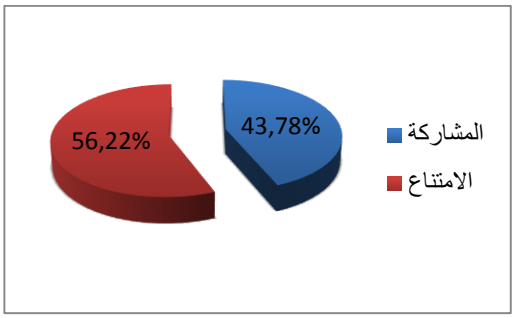

شكل رقم19 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2007

تبين نتائج الجدول السابق أن عدد المسجلين في الانتخابات يفوق 18 مليون مسجل، إلا أن نسبة التصويت قدرت ب43,78%، والأصوات الملغاة والممتنعين عن التصويت فقدرت نسبة العزوف 56,22%.

ويمكن القول أنه، رغم الظروف السياسية والاجتماعية الجيدة التي عرفتها البلاد في هذه الفترة، إلا أن السلوك الانتخابي للمواطنين كان سلبيا اتسم بالعزوف الانتخابي، مما يؤكد عدم رضي المواطنين عن أداء الأحزاب السياسية على مستوى البلديات والولايات.

هـ. انتخابات 29 نوفمبر 2012: جاءت هذه الانتخابات بعد اندلاع ثورات الربيع الوطني، وقيام السلطة بجملة من الإصلاحات تفاديا للدخول ضمن سلسلة دول الربيع العربي، وعلى الرغم من الإصلاحات المقدمة في اغلب المجالات إلا أن نسبة العزوف في تزايد كما هو مبين في الجدول اللاحق:

جدول رقم 19 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2012

الناخبين	العدد	النسبة
المصوتين	9.494.003	% 44,27
الممتنعين	11.951.618	% 55,73
المجموع	21.445.621	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2012

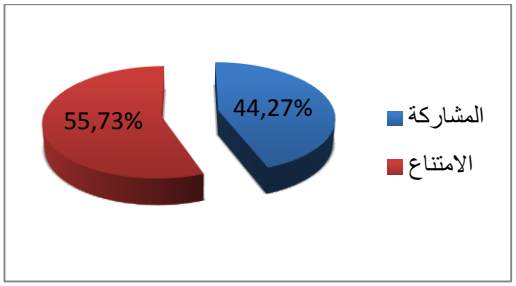

شكل رقم20 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2012

تبين نتائج الجدول السابق على الرغم من أن عدد المسجلين في الانتخابات يفوق 21 مليون مسجل، إلا أن نسبة الممتنعين عن التصويت قدرت ب 55,73 %، ونسبة المشاركة ب 44,27 %، وقد بلغ عدد الأصوات المعبر عنها 8.486.042 صوت، بينما بلغ عدد الأصوات الملغاة 1.007.961 صوت، مما يؤكد أن نسبة المشاركة الانتخابية الايجابية ضئيلة كونها تمثل ثلث عدد المسجلين في الانتخابات، مما يعكس مدى حدوث القطيعة بين المواطنين وصناديق الاقتراع، وبالتالي مقاطعتهم للمشهد الانتخابي ككل الذي أدى إلى توسع السلوك الانتخابي العازف عن التصويت.

و. انتخابات 23 نوفمبر 2017: تعتبر سادس انتخابات تعددية محلية، نتائج تصويت في الجدول التالي:

جدول رقم 20 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2017

الناخبين	العدد	النسبة
المصوتين	-	% 45
الممتنعين	-	% 55
المجموع	22.296.037	% 100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على نتائج الجريدة الرسمية 2017

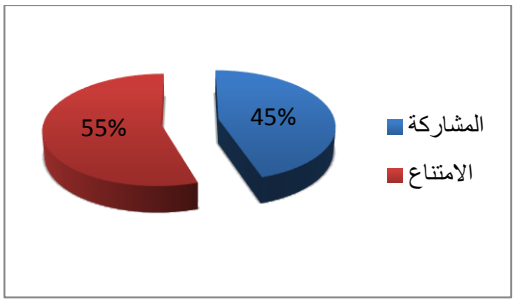

شكل رقم21 يبين السلوك الانتخابي في الانتخابات المحلية 2017

تبين نتائج الجدول السابق على الرغم من أن عدد المسجلين في الانتخابات يفوق 22 مليون مسجل، إلا أن نسبة الممتنعين عن التصويت قدرت ب 55 %، ونسبة المشاركة ب 45 %، مما يؤكد أن السلوك الانتخابي للمواطنين اتجه نحو العزوف الانتخابي وقرر مقاطعة الانتخابات.

نلاحظ مما سبق، أنه مع تحسن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية يفترض أن ترتفع نسبة المشاركة الانتخابية، ولكن نتائج مختلف الاستحقاقات أثبتت العكس، حيث نلاحظ بأن نس الامتناع تأخذ منحنى تصاعدي في الانتخابات منذ إقرار التعددية السياسية بموجب دستور 23 فيفري 1989 الذي يسمح بإنشاء الجمعيات ذلت الطابع السياسي التي برزت في المشهد السياسي، ويخول لها المشاركة في مختلف الاستحقاقات للوصول إلى السلطة.

من خلال ما سبق نجد أنه يختلف السلوك الانتخابي للناخبين الجزائريين حسب طبيعة الانتخابات، فالانتخابات الرئاسية تستقطب مشاركة انتخابية عالية، مما يدل على ارتفاع نسبة التصويت فيها أكثر من أي انتخابات أخرى، ويعود ذلك لكون هذه الانتخابات تخص أعلى هرم السلطة، ومدى أهمية اختيار الرئيس بالنسبة لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري الذي يتسم بالطابع السلطوي الذي يعتبر رئيس الدولة مصدر صنع وتنفيذ القرارات في البلاد.

خلاصة:

عرف النظام السياسي الجزائري تطورات وتحولات عديدة منذ نشأته لم يتحدد له من خلالها الرؤية التي سيبنى عليها مجتمع الجزائر المستقلة، مما أدى به إلى التعددية السياسية الناتجة عن أحداث أكتوبر 1988 التي خرج فيها الشعب الجزائري إلى الشوارع يندد بالأوضاع الكارثية التي آل إليها المجتمع في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية، ومواجهة الدولة للمتظاهرين بالجيش الذي وصل إلى حد استعمال السلاح لتفريق المتظاهرين، مما جعل الرئيس "بن جديد" يعقد ندوة صحفية وعد فيها أفراد المجتمع بتقديم إصلاحات جوهرية تجلت في دستور 23 فيفري 1989، الذي أعلن فيه عن توجه النظام السياسي إلى تطبيق التعددية السياسية.

توجه النظام السياسي الجزائري إلى تطبيق التعددية السياسية كان رد فعل على المظاهرات التي حملت مطالب اجتماعية إلا أن النظام السياسي قدم حلولا سياسية، حيث نشأ ما يقارب 60 حزبا وأقيمت أول انتخابات تعددية في الجزائر كان الفوز الساحق فيها من نصيب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي كانت نتائجها بمثابة صدمة للنظام السياسي الذي لم يكن يتوقع اختيار الشعب لحزب آخر غير الآفلان، لذلك سعى إلى تضييق الخناق على الأحزاب السياسية، ورغم ذلك احتلت FIS الصدارة في نتائج الانتخابات الرئاسية الموالية في ديسمبر 1991 مما جعل الرئيس "بن جديد" يقدم استقالته، وبالتالي تم إلغاء المسار الانتخابي، الذي انجر عنه تصعيد العنف السياسي في الجزائر أدخل الدولة في عشرية سوداء خلفت الآلاف من القتلى والجرحى والمفقودين.

وعند ترشح "عبد العزيز بوتفليقة" وفوزه في الانتخابات الرئاسية عام 1999 عمل جاهدا على إحلال الأمن والسلم في الدولة من خلال الوئام المدني والمصالحة الوطنية، ويمكن القول بأن الرئيس نجح في إرساء السلم في الجزائر خلال العهدة الأولى والثانية، وبعد مرضه في 2013 فإنه لم يظهر للشعب إلا من خلال خطابات ورقية، ورغم ذلك فإنه ترشح لعهدة رابعة نجح في الانتخابات لكنه لم يستطع حتى أداء اليمين الدستوري مما أثار غضب الشعب، وعند ترشحه لعهدة خامسة خرج الشعب الجزائري في مظاهرات مليونية رافضة ترشح الرئيس لوضعه الصحي، ورافضة كل أوجه النظام القائم، وقد عرفت هذه الهبة الشعبية أو الحراك الشعبي بالسلمية، توجت باستقالة "بوتفليقة" وسجن المشتبه فيهم ليعرضوا على العدالة، لاسترجاع الأموال المنهوبة.

ويمكن القول بأن النظام الجزائري عرف هزات وعثرات عديدة كان في كل مرة يغير سلوكه الانتخابي بتغير سياسته واتجاهاته للمحافظة على السلطة، من خلال تقديم حلول قد لا يمكن تطبيقها على الواقع، هدفه الأساسي امتصاص غضب الشعب وكسب الوقت لأطول فترة ممكنة حتى يستطيع إعادة ترتيب أوراقه من جديد، وتقديم أفكار وأيديولوجية جديدة، يكون المسيطر الأول في الدولة المؤسسة العسكرية، حيث سيطرت على مقاليد الحكم سواء علنا أو خفاء على تسيير النظام السياسي منذ الاستقلال، الذي انعكس سلبا على ثقافة المجتمع الجزائري.

الفصل السادس

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد

أولا: مجالات الدراسة

ثانيا: عينة الدراسة وطريقة استخراجها

ثالثا: منهج الدراسة

ربعا: أدوات جمع البيانات

خامسا: المعالجة الإحصائية

خلاصة

تمهيد

كل بحث أكاديمي، سواء كان في العلوم الدقيقة أو العلوم الاجتماعية، خاصة منها علم الاجتماع كعلم مستقل بحد ذاته، بموضوعه، يستلزم على الباحث السوسيولوجي في دراسته الميدانية، وجب عليه بناء الجانب الميداني بطريقة هندسية وموضوعية، ولا يتم ذلك إلا باستناده لمختلف المناهج سواء كانت كمية أو كيفية، وما يقابلها من تقنيات البحث الميداني التي تكون بمثابة مرآة عاكسة لكل منهج متبع في اقترابه للموضوع دراسته بكل موضوعية، وهذا ما يؤكده "إيميل دوركايم" بقوله "إن الظواهر الاجتماعية، كلما جردت من الصور الفردية التي تتشكل بها استطاع الباحث إدراكها حسب ما توجد عليه حقيقة الأمر" [1].

وفي دراستنا الراهنة تم تناول في هذا الفصل مجالات الدراسة المتكونة من المجال المكاني والزمني والبشري للتعرف على مكان إجراء الدراسة ومجتمع البحث وكذلك العينة وطريقة اختيارها، ثم المناهج المستخدمة في الدراسة، بالإضافة إلى أدوات جمع البيانات مثل الملاحظة، الاستمارة والمقابلة والمعالجة الإحصائية المعتمدة في بناء الجانب الميداني.

[1] إيميل دوركايم، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، الأنيس، سلسلة العلوم الإنسانية، الجزائر، 1990، ص 109.

أولا: مجالات الدراسة

لا يمكن لأي باحث أن يقوم بدراسة سوسيولوجية دون أن يحدد المجتمع الأصلي الذي سيختاره للدراسة، والذي سيسحب من عينته التي سيبادر باستجوابها، وجمع المعلومات التي لها علاقة بموضوع بحثه، وتساهم هذه المعلومات في تحليله السوسيولوجي، بعد أن كانت بدايتها عبارة عن رموز وأعداد، وهذا التحديد الذي يستهدف الحصول على المجتمع الحقيقي لن يكون بالأمر السهل إطلاقا خاصة لما يتعلق الأمر بموضوع الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي وكذا تحديد مجالها الجغرافي والزمني.

1. المجال الجغرافي: تقع ولاية سطيف جغرافيا في جهة الشمال الشرقي من الجزائر، يحدها من الشمال ولاية بجاية وجيجل، ويحدها من جهة الجنوب ولاية باتنة وولاية المسيلة، ويحدها من جهة الشرق ولاية ميلة، ويحدها من جهة الغرب ولاية برج بوعريريج.

تحتل الولاية المرتبة الثانية من بين ولايات الجزائر من حيث السكان، إذ يبلغ عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة(3.000.000)، وذلك حسب إحصائيات عام 2008، وتبلغ مساحة أراضيها 6504كم^2، وتقسم إداريا إلى عشرين دائرة، وستين بلدية [1].

خلال السنوات الأخيرة تطورت المنطقة وأصبحت مركزا تجاريا وصناعيا كبيرا لكثرة المناطق الصناعية والتجارية فيها الذي مكنها من أن تكون رائدة في المجال الاقتصادي، وكذا امتلاكها لثروة زراعية، بالإضافة إلى اشتهارها بازدهار الحرف التقليدية منذ القدم، والفنون والخدمات، والآثار السياحية الذي جعل منها منطقة تجارية بامتياز، كما تتميز ولاية سطيف بكثافة سكانية هائلة يبلغ عدد سكانها 1.489.979 نسمة، وتعد ثاني أكبر ولاية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فهي تحتل **المركز الثاني** بعد عاصمة البلاد (الجزائر العاصمة)، من حيث الكثافة السكانية [2]، وتعتبر سطيف من بين الولايات الجزائرية التي تتميز بديناميكية اقتصادية وفكرية ودينية وثقافية قلت مجالاتها في الجزائر، مع ذلك فهي ملتقى طرق كل الجهات الجزائرية ومعبر اقتصادي وسياحي لا يمكن الاستغناء عنه.

وتم اختيار ولاية سطيف لكونها ثاني ولاية من حيث عدد السكان وأيضا من حيث الوعاء الانتخابي لها الذي فاق عدد المسجلين 1.300.000 ناخب، مما يجعلها مجالا خصبا للدراسة العلمية التي تسمح بتعميم النتائج من خلالها، إذ هي منطقة تضم ريف جبلي في الشمال سكانه من الأمازيغ، ومدينة كوسموبوليتانية، وجنوب ريفي يسكنه ذوي الأصول الصحراوية في الغالب، وهذه الخصوصية لها علاقة بالاختيارات والقرارات الانتخابية من منظور سوسيولوجي، لاستمرار العلاقات الآلية سواء بالنسبة للمشاركة الانتخابية القوية أو العزوف الانتخابي، بالإضافة إلى تسجيل الولاية لأدنى نسبة بطالة في الدولة، وعلى الرغم من ذلك فقد بدأت تستفحل

[1] ولاية سطيف- ويكيبيديا http://www.ar.m.wikipedia.org
[2] المرجع السابق، نفس الصفحة.

ظاهرة العزوف الانتخابي فيها، مما يستدعي ضرورة الوقوف عند هذه الظاهرة لمعرفة مسبباتها وطبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية بولاية سطيف والسلوك الانتخابي للمواطنين.

وتم اختيار ثلاث بلديات من الولاية تضمنت بلدية حضرية، بلدية شبه حضرية وبلدية ريفية، تمثلت البلدية الحضرية في بلدية سطيف باعتبارها مركز الولاية و**carrefour** ومنطقة لتعايش، ونموذج للاقتصاد، أما ثاني بلدية (بلدية شبه حضرية) وقع الاختيار عليها هي بلدية الأوريسيا باعتبارها منطقة عرفت نزوح ريفي من قبل العائلات القاطنة في البلديات المناطق الجبلية في الولاية المتضررة في فترة العشرية السوداء، وبذلك اتسعت المنطقة وتحولت من منطقة ريفية إلى شبه حضرية تحتوي على فسيفساء بشرية نزحت من المناطق الريفية المجاورة، حيث بلغ تعداد سكانها حوالي 18.087 نسمة حسب إحصاء 2008، يمر بها الطريق الوطني رقم 9، والطريق الوطني رقم 75، والطريق الوطني رقم 9ب والطريق الولائي رقم 139.

وثالث بلدية (منطقة ريفية) تم اختيارها هي بلدية الوجلة تتميز بكثافة سكانية ضعيفة مقارنة مع سكان بلدية سطيف، حيث قدر عدد سكانها 8.592 نسمة حسب إحصاء 2008، وقد اختارت الطالبة الجمع بين ثلاثة مناطق مختلفة داخل الولاية من أجل معرفة السلوك الانتخابي في هذه المناطق وبالتالي معرفة السلوك الانتخابي الايجابي المتمثل في التصويت (عقلاني أو لاعقلاني)، أو السلوك الانتخابي السلبي المتمثل في العزوف عن التصويت (عقلاني أو لاعقلاني).

2. المجال الزمني: يعتبر المجال الزمني الوقت المستغرق لدراسة موضوع الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر منذ بداية المرحلة الاستطلاعية إلى غاية الوصول إلى النتائج النهائية، عبر مجموعة من المراحل كما يلي:

أ. المرحلة الاستطلاعية: تعد الدراسة الاستطلاعية من بين أهم خطوات البحوث الاجتماعية التي لا يمكن تجنبها أو استغناء عنها، بحيث تأتي بعد المرحلة الأساسية، ألا وهي مرحلة القراءات والبحث الوثائقي حول المواضيع التي عالجت موضوع الأحزاب السياسية وموضوع السلوك الانتخابي بدأت في عام 2017، باعتبارهما القاعدة التي يرتكز عليها أي باحث لوضع مخطط بحثه وإشكاليته وفرضياته، بالإضافة إلى اختبارات التحقق من صحتها، حيث تعد نقطة انتقال من التخمينات التصورية التجريدية إلى واقع ملموس يمكن معالجته، حيث واجه البحث في هذه المرحلة صعوبة كبيرة، لأنه لا توجد دراسة سابقة تناولت الموضوع بمتغيريه من قبل لذلك كان الربط بين المتغيرين وإيجاد علاقة بينهما ليس بالأمر اليسير.

تم تتبع تطور الانتخابات في الجزائر إحصائيا: الوعاء الانتخابي، نسب المشاركة، إجراء مقارنة بين المدن والأرياف خلال الاستحقاقات منذ 1990 إلى غاية 2021 (الانتخابات المحلية ، التشريعية والمحلية)، وبناء على ذلك قامت الطالبة بالدراسة الاستطلاعية في مدينة سطيف بأجندة قدرت بستة أشهر، من أجل اختبار مدى صحة الفرضيات المصاغة، وكذا تعديل بعض الأسئلة وحذف وإضافة أخرى.

ب. المرحلة الميدانية: بعد المرحلة الاستطلاعية، والتأكد من فعالية فرضيات الدراسة الراهنة، قمنا بإجراء ربط بين الجانب النظري والمستوى الميداني، لأن كل عمل سوسيولوجي لابد من أن يكون عمل متكامل بين ما هو نظري وإمبريقي، حيث تم تحديد أهداف ومؤشرات الدراسة بشكل دقيق تم على أساسه تحديد المجال الجغرافي بدقة باختيار منطقة حضرية ومنطقة شبه حضرية ومنطقة ريفية للجمع بين مختلف الاتجاهات لمعرفة العلاقة بين الأحزاب السياسية وسلوكهم الانتخابي، وكذا تحديد مجتمع البحث وعينة الدراسة بدقة، لتأتي مرحلة بناء الاستمارة كما يلي:

– إعداد استمارة مبدئية وعرضها للتحكيم مقبل أساتذة متخصصين في علم الاجتماع وعلوم الإعلام والاتصال، وبعد عملية التحكيم والتدقيق تم تعديل وتصحيح الاستمارة وفق آراء وإرشادات الأساتذة المحكمين، وتم توزيع الاستمارة النهائية على المبحوثين التي استغرقت ثلاثة أشهر نظرا لعدد الاستمارات المقدر ب 384 استمارة، والتي وزعت في ثلاث بلديات، انطلقت عملية توزيع الاستمارات واسترجاعها من يوم 16 سبتمبر 2021 إلى غاية 16 ديسمبر 2021.

– إعداد دليل المقابلة الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، حيث تم عرضه على الأساتذة المحكمين، وبعد التصويب والتصحيح تم عرضها على ممثلي الأحزاب (حزب جبهة التحرير الوطني FLN، حزب التجمع الوطني الديمقراطي RND، حركة البناء الوطني ، حزب التحالف الوطني الجهوي ANR، حزب الفجر الجديد PFJ، حركة مجتمع السلمMSP، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD، جبهة القوى الاشتراكية FFS)، الذين لاقت معهم الطالبة صعوبات كثيرة في الاتصال بهم وتحديد مواعيد معهم قصد إجراء مقابلة معهم، مما جعل المقابلة تستغرق أكثر من ثلاثة أشهر، خصوصا أن بعض رؤساء الأحزاب لا يقيمون في ولاية سطيف أو لديهم انشغالات كثيرة لذلك لم يتسنى لنا لقاؤهم بسهولة.

3. المجال البشري: يشير المجال البشري إلى تحديد مجتمع البحث الذي يتعلق بالجانب الميداني للدراسة، أو هو المصدر المباشر لجمع البيانات الخاصة بموضوع الدراسة، وقد حدد المجال البشري للدراسة الراهنة في سكان ثلاث بلديات بولاية سطيف وهم سكان منطقة حضرية تتمثل في بلدية سطيف حيث تختلف قناعات المبحوثين وتمثلاتهم للسلوك الانتخاب وكذا درجة استقطابهم للأحزاب السياسية، وسكان منطقة شبه حضرية تتمثل في الأوريسيا المنطقة الريفية التي تغيرت جراء أحداث سياسية تمثلت في العشرية السوداء، وأخيرا سكان منطقة ريفية تتمثل في بلدية الولجة حيث نعتقد أن السلوك الانتخابي في هذه المنطقة يتحكم فيه معطيات سوسيولوجية كالقبيلة والعشيرة والعائلة.

ثانيا: عينة الدراسة وطريقة استخراجها

1. عينة الدراسة: يعتبر اختيار عينة الدراسة من أهم خطوات البحث العلمي، حيث تخضع لطبيعة الموضوع والظاهرة المدروسة، ووفقا للأسلوب الذي يراه الباحث يتوافق مع إمكانية إنجازه للدراسة، التي تعد العينة عماد الجانب الميداني للدراسة باعتبارها التي تحدد أداة جمع البيانات والأساليب الإحصائية لمعالجة البيانات، إذ يختار الباحث جزءا من الكل بحيث يكون ذلك الجزء لديه نفس خصائص ومميزات المجتمع الأصلي ليتمكن من تعميم نتائج الدراسة، وتعرف العينة بأنها: نموذج يشمل جانب أو جزء من وحدات المجتمع الأصلي المعني بالبحث، تكون ممثلة له، بحيث تحمل صفاته المشتركة، وهذا النموذج أو الجزء يغني الباحث عن دراسة كل وحدات ومفردات المجتمع الأصلي، خاصة في حالة صعوبة أو استحالة دراسة كل تلك الوحدات [1].

وبما أن موضوع دراستنا يتجلى في "الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر" فإن تحديد مجتمع البحث وإطاره وجب على الطالبة تحديد حجم العينة المناسب والممثل للمجتمع بدقة وهم المسجلون بالقوائم الانتخابية بطريقة قصدية أما عن طريقة استخراجها فهي بطريقة عشوائية (توزيع الاستبيانات على المبحوثين بطريقة عشوائية) شريطة أن يكون مسجلا داخل حدود كل بلدية من البلديات المختارة في المجال المكاني للبحث (سطيف، الأوريسيا والولجة).

2. تحديد حجم عينة الدراسة: يوجد العديد من المفاهيم الخاطئة حول حجم عينة الدراسة، ومن بين هذه المفاهيم الخاطئة "يشترط نسبة محدودة لحجم العينة...، وكذلك المفهوم القائل إن الزيادة في حجم العينة سوف يزيد من دقة نتائج العينة، وبالتالي فإن تحديد نوع العينة وحجمها من المجتمع الأصلي ليس بالأمر السهل أو الهين لأنها ليست من اختياراتنا أو حسب رغباتنا وإنما طبيعة المجتمع هي التي تحدد لنا طبيعة ونوع وحجم العينة المراد دراستها" [2].

توجد العديد من الطرق التي تقوم بتحديد حجم العينة المختارة من خلال تطبيق المعادلات والقوانين الإحصائية في تقدير حجم العينة من خلال تطبيق أسلوب المعادلات الإحصائية، ومن أشهر المعادلات استخداما في تقدير حجم العينات، التي تخضع لمجموعة من الشروط الواجب مراعاتها في عملية الحساب (مجال الثقة، مستوى الثقة، معامل الثقة، نسبة الخطأ، الاحتمال،....) والتي تختلف من معادلة لأخرى؛ التي يختلف استخدامها حسب طبيعة المجتمع (حجمه ومعلومتيه أو مجهوليته).

ومن أجل حساب حجم العينة وجب التعرف على جملة من المفاهيم التي يجب مراعاتها في عمليات الحساب نذكر منها:

[1] عامر إبراهيم قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1999، ص 137.
[2] بساس بلخير، **أساليب المعاينة لدى الباحث الاجتماعي**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، مجلد 07، عدد 27، مارس 2018، ص 145.

– **مجال الثقة** confidence interval: المجال يعبر عن مجموعة القيم المحصورة بين قيمتين، أما مجال الثقة فهو طول المجال الذي سيشمل قيمة مجهولة نبحث عنها مَعْلَمَة)، ويتعلق طول المجال بعدة عوامل كتشتت المجتمع الإحصائي وحجم العينة المدروسة.

– **مستوى الثقة** confidence level: هو مقدرا الاحتمال الذي نثق به، أو النسبة المئوية الموافقة لصحة نتائج المجال، يمكن أن تأخذ قيم محصورة بين 80% و 99% ويعود ذلك إلى مستوى ثقة الباحث في مجال الثقة الذي وضعه، ويمكن كذلك التعبير عنه بمدى الثقة في التقديرات المستخدمة من مفردات العينة الإحصائية المسحوبة من مجتمع ما، والتي ينبغي العمل ضمن حدودها، فكلما زاد مستوى الثقة المطلوب يزداد حجم العينة، إلا أنه يجب الإشارة إلى أن مستوى الثقة المطلوب في الدراسة لا يرتبط فقط بحجم العينة بل بنوعية الدراسة، ففي دراسات العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية في الغالب يكون مستوى الثقة 95%، أما في الدراسات الحساسة كالدراسات البيولوجية والنووية وغيرها فيصل مستوى الثقة إلى 99% [1].

– **معامل الثقة** confidence coefficient: هو القيمة العشرية الموافقة للنسبة المئوية الممثلة لمستوى الثقة، أي هو حاصل قسمة مستوى الثقة على 100، فمعامل الثقة الموافق لمستوى الثقة 95 % هو 0.95.

– **الدرجة المعيارية** Critical value "z": الدرجة المعيارية هي قيمة عددية تتوافق مع مستوى الأهمية، بحيث تستخرج جداول حسابية موضوعة مسبقا.

جدول رقم 21 يبين الدرجات المعيارية المختلفة "z"

Confidence Level	z-score (±)
0.70	1.04
0.75	1.15
0.80	1.28
0.85	1.44
0.92	1.75
0.95	1.96
0.96	2.05
0.98	2.33
0.99	2.58
0.999	3.29
0.9999	3.89
0.99999	4.42

المصدر [2]

[1] Andersson Oivind, Experiment!, **Planing, Implementing and Interpreting**, unitid kingdom : John Wiley & Sonos, 1ere édition, 2012, p 113.

[2] Paul Nathan, Statistiical inerence II, slidepayer, s.d,disponible sur le lien : http://slidplayer.com/slide/ le 05/01/2022 à 22 :06 min.

- **نسبة الخطأ** «Margin of error «e: نطلق تسمية الخطأ في الإحصاء على الاختلاف، الخطأ ليس مرتبط بالغلط، إنما نقصد به ما يستحيل تفاديه من تباين القيمة المعلومة التي تقاس والقيمة المعلومة الحقيقية، ويعود ذلك إلى عدة مؤثرات قياسية، بشرية وطبيعية [1].

- **الاحتمال** « p »: هو حظوظ اختيار مفردة ضمن مفردات المجتمع لغرض دراستها، وتكون قيمة الاحتمال محصورة بين "0 و 1"، وتدل القيمة "0" على أن المفردة ليس لها حظوظ في أن تختار، في المقابل القيمة "1" فهي المفردة التي سيقع عليها الاختيار، وضمن المعاينة العشوائية من الضروري أن تكون احتمالات اختيار أي مفردة متساوية [2]، ولتفادي أن تكون المعاينة متحيزة، بما أن القيم المتداخلة في حساب الاحتمال مجهولة، من بينها حجم العينة أو حجم المجتمع في بعض الأحيان، فال متخصصون في الإحصاء في هذه الحالة يستخدمون في أغلب الحالات القيمة المتوسطة المقدرة "0.5" لتثبيت الشروط.

ومن بين أشهر الصيغ المعادلات الرياضية المستخدمة لحساب حجم العينة :معادلة هيربرت أركن Herbert Arkin، معادلة ستيفن طومسون Steven K. Thompson، معادلة روبرت ماسون Robert Mason، معادلة ريتشارد جيجر Richard Geiger، وغيرها من المعادلات التي تعطي نفس النتيجة لنفس المعطيات.

وقامت الطالبة باختيار معادلة هربرت أركن **Herbert Arkin** باعتبارها أبسط المعادلات تطبيقا،

صياغة معادلة هربرت أركن Herbert Arkin : [3]

$$n = \frac{p(1-p)}{\left(\frac{e}{z}\right)^2 + \frac{p(1-p)}{N}}$$

حيث:

n: حجم العينة المراد البحث عن قيمتها.

N: مجتمع البحث

p: القيمة الاحتمالية المقدرة ب 0.5 لتثبيت الشروط

e: قيمة الخطأ المسموح به المقدرة ب 0.05

z: الدرجة المعيارية التي تختلف باختلاف معامل الثقة، تأخذ القيمة 1.96 عند معامل الثقة 0.95 (تم استنباطها من الجدول رقم 20).

وبالتالي عند تعويض المتغيرات السابقة نحصل على:

[1] Andersson Oivind, ibid, p 114.
[2] Andersson Oivind, ibid, p 115.
[3] شكيب بشماني، **دراسة تحليلية مقارنة للصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة العشوائية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 36، عدد 5، 2014، ص 90.

$$n = \frac{0.5(1-0.5)}{\left(\frac{0.05}{1.96}\right)^2 + \frac{0.5(1-0.5)}{242269}}$$

$$n = 383.55$$

$$n = 384$$

ومنه يقدر حجم العينة حسب **هربرت أركن** ب 384 مفردة

استعملت الطالبة العينة القصدية وتعنى بالمسجلين في القوائم الانتخابية وطريقة استخراجها عشوائية، حيث قسمنا ولاية سطيف إلى ثلاث مناطق شبه حضرية، مدينة، ريفية، على اعتبار أنه كان من غير الممكن دراسة 52 مركزا ببلدية **سطيف**، وكذا استحالة الحصول على المصفوفة الانتخابية، كما تم اختيار بلدية **الأوريسيا** أيضا باعتبارها منطقة شبه حضرية، وذلك نظرا للمعطيات السوسيولوجية التي تختلف عن المدينة لاحتوائها على فسيفساء بشرية سوف تمثل الدراسة أحسن تمثيلا، أما بلدية **الولجة** فكان اختيارها قصدي على اعتبار أنها منطقة ريفية لازال يهيمن من الناحية السوسيولوجية البعد القبلي والعائلي، فتم اختيار العينة بطريقة عشوائية.

- قدر عدد المسجلين بولاية سطيف 1022922 مسجل
- قدر عدد المسجلين ببلدية سطيف 220343 مسجل
- قدر عدد المسجلين ببلدية الأوريسيا 14868 مسجل
- قدر عدد المسجلين ببلدية الولجة 7058 مسجل
- مجموع المسجلين بالبلديات الثلاثة هو: 242269 مسجل.

وحسب الدراسة الحالية فإن مجتمع البحث قسم إلى ثلاثة بلديات، ومنه فإن حجم العينة الكلي سوف يقسم بالطريقة التالية:

عينة بلدية سطيف = 349

242269 ⟵ 384

220343 ⟵ x

X= 349

عينة بلدية الأوريسيا = 24

242269 ⟵ 384

14688 ⟵ x

X= 24

عينة بلدية الولجة = 11

242269 ⟶ 384

7058 ⟶ x

X= 11

من النتائج الإحصائية السابقة نجد:

- يقدر حجم العينة الكلي ب 384 مفردة.
- يقدر حجم عينة بلدية سطيف ب 349 مفردة.
- يقدر حجم عينة بلدية الأوريسيا ب 24 مفردة.
- يقدر حجم عينة بلدية الولجة ب 11 مفردة.

بالإضافة إلى تطبيق المعادلات والقوانين الإحصائية في تقدير حجم العينة من خلال تطبيق أسلوب المعادلات الإحصائية، هناك العديد من المواقع المتخصصة في تحديد حجم العينة عبر شبكة الإنترنت، التي يجب على الباحث أن يتحرى الدقة عند استخدامها خصوصا بالنسبة لتحديد مستوى الثقة، لأنه يختلف باختلاف التخصص، ومن بينها نجد Sample Size Calculator ، الذي يقوم بحساب عينة الدراسة بطريقة آلية، يتطلب على الباحث إدخال حجم مجتمع البحث ومستوى الدقة، وهو ما تم تطبيقه بالنسبة للدراسة الحالية، وتم التوصل إلى نفس نتيجة حجم العينة حسب **هربرت أركن** المقدرة ب 384 مفردة، حسب الجدول اللاحق.

جدول رقم 22 يبين حجم عينة الدراسة حسب موقع Sample Size Calculator

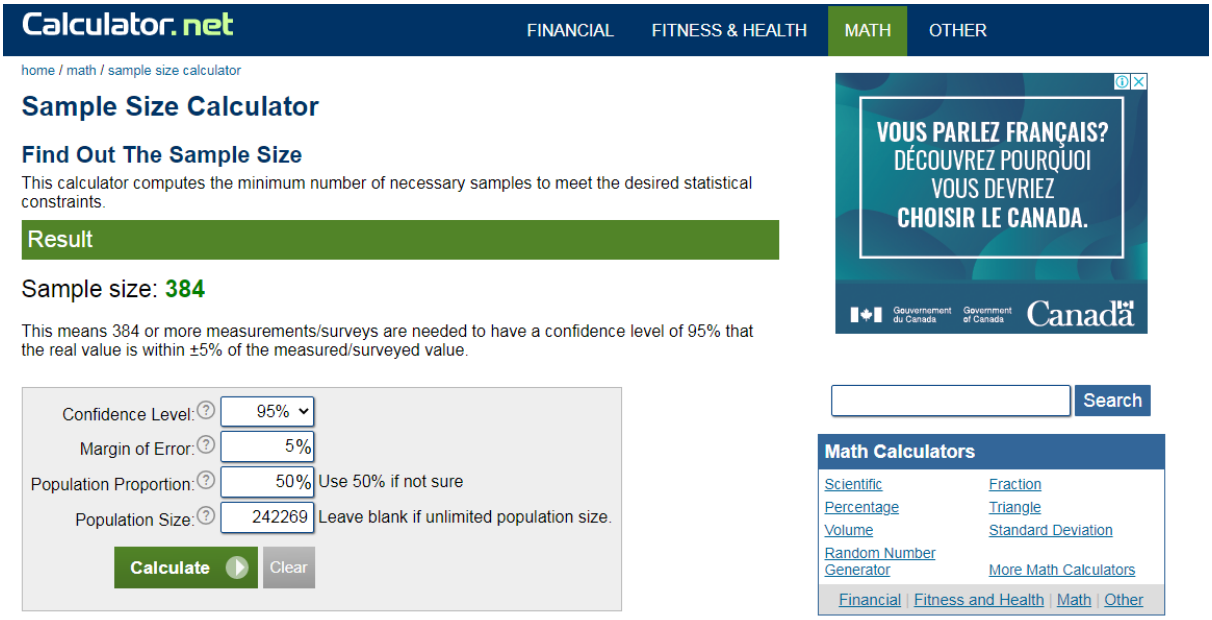

المصدر [1]

[1] http://www.calculator.net math. Sample Size Calculator le 06/01/2022 à 14 :05 min موقع حساب حجم عينة البحث

ثالثا: منهج الدراسة

وفق ما تشترطه الدراسات في علم الاجتماع، لاسيما التي تتناول بالدراسة الكشف عن العلاقة بين متغيرين محل دراسة وتمحيص من قبل الكثير من الباحثين، يمكن للباحث الاستعانة بأكثر من منهج من أجل الإجابة على فروض وتساؤلات الدراسة والأهداف المعلنة؛ للكشف عن جوهر الحقيقة.

والمنهج "عبارة عن مجموعة القواعد والتصورات والخطط التي يتبعها الباحث، والتي تنير له طريق البحث في موضوع من الموضوعات بدءا من اختيار موضوع البحث إلى كتابة المقدمة والإشكالية وفرضيات البحث وخطة البحث واختيار المنهج الملائم، والأدوات الملائمة، وجمع المادة العلمية والنظرية والميدانية، وكيفية عرضها وتحليلها وتفسيرها، إلى الوصول إلى نتائج البحث التي تحل إشكالية موضوع البحث" [1]، وبذلك نجد أن المنهج عبارة عن جملة من الخطوات والمراحل الفكرية والعلمية الدقيقة التي يتبعها الباحث من أجل الوصول إلى الحقائق أو تفسير الظواهر الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

ويكتنف الكثير من التسميات والتقسيمات للمناهج المعتمدة في العلوم الاجتماعية وفقا لعقائد مؤلفيها، ثقافتهم أو الموضوع المراد دراسته، لذلك تنقسم مناهج البحث العلمي إلى مناهج كمية ومناهج كمية تبعا لتعدد المشارب الفكرية والإيديولوجية لكل منها أساليبه واستخداماته المتباينة، فاستخدام المناهج الكمية يسهم في تزويد الباحث بالبيانات الرقمية أو الإحصائية، في حين استخدام المناهج الكيفية هو الحصول على نتائج الدراسة من الملاحظة وتحليل الأحداث والمواقف والوثائق وغيرها.

وبما أن اختيار منهج البحث يخضع لطبيعة موضوع الدراسة وأهدافها من الوصول إلى النتائج النهائية المتمثلة في التحقق من الفروض المطروحة، والاختيار الدقيق للمنهج هو الذي يمنح لنتائج الدراسة المصداقية والموضوعية المرجوة، واعتمدت الدراسة الراهنة نسقا منهجيا عبر مختلف مراحلها النظرية والعملية الذي يجمع بين المناهج الكمية والكيفية، التي سعت من خلاله إلى الكشف عن العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي للمبحوثين، مع التركيز على جملة من المؤشرات أهمها طبيعة أداء الأحزاب السياسية، المحددات السياسية والسوسيو–اقتصادية، بالإضافة إلى المتغيرات السوسيولوجية كالجندر، مكان الإقامة ...)، حيث تم الاعتماد في الدراسة الحالية على:

1. المنهج الوصفي: اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لما يحتويه من تقنيات منهجية، فهو يهتم بدقة بذكر الخصائص والمميزات للشيء الموصوف معبرا عنها بصورة كمية وكيفية، كما يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة [2]، حيث يتم تتبع ورصد نتائج هذه الدراسة في فترة زمنية محددة أو عدة فترات من أجل التعرف على

[1] رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية**، بدون دار نشر، ط1، الجزائر، 2002، ص 44.
[2] شروخ صلاح الدين، **منهجية البحث العلمي للجامعيين**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص 147.

الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون للوصول إلى نتائج دقيقة وتعميمات تسهم في فهم الواقع لإيجاد حلول للمشكلات والظواهر السلبية لتطوير الفرد والمجتمع.

فمن خلال المنهج الوصفي يمكن الوصول إلى مفهوم الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي والعلاقة بينهما، ومحاولة تتبع جزئيات هذا الوصف العلمي بالتحليل الكيفي والكمي لدى المبحوثين وممثلي الأحزاب بالنسبة للمقابلات، لمعرفة طبيعة نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية لاستقطاب الناخبين للتصويت لصالحهم، ودراسة السلوك الانتخابي للجزائريين وتحليله، لمعرفة طبيعة استجابة الناخبين لنشاط الأحزاب السياسية، وكذا اتجاه سلوكهم هل هو سلوك انتخابي إيجابي يتمثل في التوجه لصناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم عن قناعة وفق حسابات عقلية منطقية وبالتالي يصبح تصويتا عقلانيا، أم مجرد التصويت للتأشير على بطاقة الناخب أو مجرد تقليد في العائلة ليصبح تصويت لا عقلاني، ويقابله أيضا العزوف الانتخابي كفعل آخر للسلوك الانتخابي إذا ما كان العزوف مبنيا على أسس وقناعات تتمثل في المقاطعة أو رفض الوضع القائم، أم مجرد عزوف ليس له أساس منطقي.

2. المنهج التاريخي: يهدف هذا المنهج الوصول إلى المبادئ والقوانين العامة، عن طريق البحث في أحداث التاريخ، وتحليل الحقائق في الوقت الراهن، حيث يختار الباحث المنهج التاريخي في تجميع المعلومات والبيانات العلمية في دراسة الموضوع للربط بين الماضي والحاضر للتنبؤ بالمستقبل، وذلك بالاعتماد على أدلة وأدوات ومصادر يمكن استعمالها بعد التأكد منها.

حيث يقوم المنهج التاريخي "بدراسة الحوادث والوقائع الماضية وتحليل المشكلات الإنسانية ومحاولة فهمها لكي نفهم الحاضر على ضوء أحداث الماضي ونتمكن من التنبؤ بالمستقبل" [1]، فالمنهج التاريخي يهتم بدراسة أحداث الماضي ويتعرف على العلاقات ومسببات وجود هذه المشكلات، من أجل فهم ترسباتها في الحاضر وتأثيرها في المستقبل.

وتم الاعتماد على المنهج التاريخي في الدراسة الراهنة من أجل تتبع الظاهرة الحزبية في الجزائر، خصوصا وأنها لم تكن وليدة نضال سياسي كافح من أجل الحصول على التعددية السياسية، بل جاءت التعددية كحل سياسي لأزمة اقتصادية، جاءت حلولها سياسية لامتصاص غضب الشارع الجزائري، وإيجاد الحلول لتهدئة الأوضاع في تلك الفترة، لذلك كان لزاما علينا تتبع الظاهرة الحزبية في الجزائر في فترة ما قبل الاستقلال وبعده؛ خصوصا بعد إقرار التعددية السياسية في دستور 23 فيفري 1989 الذي أدى إلى ظهور عدد كبير من الأحزاب السياسية التي فاق عددها ستين حزبا.

[1] مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000، ص 147.

كما تم الاعتماد إلى المنهج التاريخي من أجل دراسة السلوك الانتخابي في الجزائر في مختلف الاستحقاقات خصوصا بعد التعددية السياسية انطلاقا من الانتخابات المحلية في **12 جوان 1990** وصولا إلى الانتخابات التشريعية في **12 جوان 2021**، وذلك لمعرفة نسبة المشاركة السياسية في كل استحقاق، ودرجة التباين في التصويت من استحقاق لآخر، حيث ترتفع نسبة التصويت في الانتخابات الرئاسية، وتصل إلى أدنى مستوى في الانتخابات التشريعية، بالإضافة إلى الوقوف وتتبع تطورات اختيارات الناخب في الجزائر قبل التعددية وبعد التعددية السياسية.

3. المنهج الإحصائي: يعتبر المنهج الإحصائي من بين أهم المناهج التي تستخدم في العلوم الاجتماعية وذلك لما يتميز به مميزات تجعل الباحثين يستخدمونه إليه من أجل توفير الوقت والجهد المبذول في عمليات تحليل الظاهر لمختلف المواضيع، بتحليل الظاهرة الاجتماعية للوصول إلى النتائج العامة عبر خطوات دقيقة ومنظمة في جمع البيانات، والتوصل إلى نتائج دقيقة، وبالتالي يعطي للباحث القدرة على وضع تفسيرات مناسبة لفهم الظواهر، من خلال اعتماده على الاستقراء عند القيام بعمليات التحليل لظاهرة اجتماعية معينة، بالانطلاق في الدراسة من الجزء إلى الكل.

ويعرف المنهج الإحصائي بأنه مجموعة من الأساسيات المتنوعة المستعملة من أجل جمع المعطيات الإحصائية وتحليلها بغرض إظهار الاستدلالات العلمية التي قد تبدو غير مفهومة، ويعمل على استخدام الطرق الرقمية والرياضية والأساليب لجمع كافة البيانات الإحصائية والعمل على تحليلها، ويتم استخدامه في العديد من العلوم المختلفة وبالأخص العلوم الاجتماعية بسبب العلاقة التي تربط العلوم الاجتماعية والرياضية منذ العهد الإغريقي [1]، لذلك تعتبر عملية الإحصاء الوسيلة الأولى والأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في أغلب الدراسات؛ لإضفاء طابع الدقة على الدراسة ونتائجها، ففي الدراسة الراهنة تم استخدام الإحصاء في إعطاء نسب المشاركة الانتخابية، وعدد المصوتين المقبولة أصواتهم والملغاة كذلك في مختلف الاستحقاقات من خلال وضع جداول وأعمدة بيانية ودوائر نسبية.

وتم الاعتماد في الدراسة الراهنة في المناهج الإحصائية على: [2]

أ. منهج الإحصاء الوصفي: يأتي في المرتبة الأولى في المناهج الإحصائية، لما له من أهمية بالغة، حيث يستخدم في جمع ووصف الأرقام المجمعة حول الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر، من أجل العمل على تفسير انخفاض نسبة المشاركة الانتخابية في مختلف الاستحقاقات، من خلال المقارنة بين قرارات الناخبين من حيث المشاركة والعزوف، وكذا مقارنة أي العائلات الانتخابية تمكنت من استقطاب الناخب، بالإضافة إلى استفحال ظاهرة العزوف الانتخابي وارتفاع حدتها التي وصلت لدرجة رفض إجراء الانتخابات الرئاسية في 2019

[1] مدحت جمال، **المنهج الإحصائي في البحث العلمي**، http://www.sanadkk.com

[2] مدحت الجمال، مرجع سابق، نفس الصفحة.

بسبب ترشح الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" للعهدة الخامسة، من أجل العمل تفسير العلاقة بين نشاط الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري تفسيرا منطقيا بناء على نتائج دقيقة.

ب. منهج الإحصاء الاستدلالي: يعتمد الإحصاء الاستدلالي على اختيار العينة من مجتمع كبير والعمل على تحليلها وتفسير البيانات الرقمية التي تم جمعها، من أجل الوصول إلى التعميمات والاستدلالات على ما هو أكبر وأوسع من مجتمع البحث؛ للحصول على نتائج منطقية ودقيقة، وهو ما تم استخدامه فعليا في الدراسة الراهنة، حيث تم اختيار العينة من عدد كبير من المسجلين في القوائم الانتخابية لولاية سطيف المقدر ب 1.022.922 مسجلا، بالإضافة إلى استعمال الإحصاء الاستدلالي من أجل اتخاذ القرار بشأن تحقق فرضيات الدراسة، من خلال اعتماد اختبار من بين مجموعة كبيرة من الاختبارات، من أجل التوصل إلى استنتاجات حول البيانات المأخوذة من عينة الدراسة وتعميمها على مجتمع أكبر.

ربعا: أدوات جمع البيانات

تعتبر عملية جمع المعلومات والمعطيات من أهم مراحل البحث العلمي، حيث إن المعلومات والحقائق هي المادة الخام التي يستخلص منها الباحث نتائج دراسته بعد المعالجة الميدانية للبحث، لذلك يحرص الباحثون على ضرورة أن تتم هذه العملية بدقة وموضوعية وصدق، لذلك وجب على الباحث حسن اختيار أدوات جمع البيانات التي تحقق له النتائج المرجوة.

إن الاختيار الجيد لأدوات الدراسة تفرضه عدة محددات تتمثل أولا في إلمام الباحث بأدوات جمع البيانات وأساليب تطبيقها، بالإضافة إلى أن طبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الملائم من جهة، والأدوات المنهجية التي تساعد على جمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة من جهة أخرى تماشيا مع المنهج المراد استخدامه، ومن بين الأدوات المنهجية التي اعتمدت عليها الطالبة في هذه الدراسة الملاحظة، والاستمارة كأداة بحث رئيسية، والمقابلة كأداة بحث مساعدة، كما ما يلي:

1. الملاحظة: تحتل الملاحظة أهمية بالغة في البحوث الاجتماعية، فهي تسمح بالحصول على المعلومات والبيانات حول موضوع الدراسة مباشرة من الميدان، عن طريق مشاهدة الممارسات والنشاطات التي تخدم موضوع الدراسة، وتعرف الملاحظة بأنها تقنية مباشرة للتقصي تستعمل عادة في مشاهدة مجموعة ما (قرية، جمعية..) بصفة مباشرة وذلك بهدف أخذ معلومات كيفية من أجل فهم المواقف والسلوكيات، حيث لا يشارك فيها الملاحظ حياة الأشخاص الموجودين تحت الدراسة [1]، حيث يلعب الباحث الملاحظ دور المشاهد بالنسبة للظاهرة المدروسة إذ يقوم بالنظر والاستماع إلى موقف اجتماعي معين دون المشاركة الفعلية فيه والملاحظ هنا يكون بعيدا

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** تدريبات علمية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر، 2006، ص ص 184 – 185.

عن الظاهرة موضوع البحث، فالباحث يكون مجرد ملاحظ وبذلك فإنه لا يحدث أي عملية تفاعل بين الملاحظ وأعضاء الجماعة [1].

وتم اعتماد أسلوب الملاحظة البسيطة خلال تتبعنا للمشهد السياسي في الحملات الانتخابية، حيث تقوم الأحزاب السياسية بالتسويق السياسي لصالحها من خلال القيام بعرض برامجها، حيث لاحظنا بأن الحملة الانتخابية تمثل سوقا سياسيا على غرار السوق الاقتصادي، يقوم كل حزب بعرض منتجاته السياسية لاستقطاب أكبر عدد ممكن من الناخبين، وبذلك انتشرت الأسواق السياسية في الحملات الانتخابية عبر كل ربوع الوطن، وبالمقابل نلاحظ السلوك الانتخابي للمواطنين، حيث نلاحظ ارتفاع نسبة العزوف وتراجع نسبة التوجه لصناديق الاقتراع، الذي كون صورة واضحة للطالبة تستدعي الدراسة من أجل الوصول إلى تحليل عميق وتفسير أكثر دقة يخدم أهداف البحث.

2. الاستمارة: تعد الاستمارة أداة من أدوات البحث العلمي للوصول إلى النتائج والحقائق، لذلك فقد اعتمد الاستمارة كوسيلة أساسية لجمع البيانات للتعرف على اتجاهات الأساتذة الجامعيين نحو التجربة الديمقراطية في الجزائر وذلك لأسباب تتعلق بمجتمع البحث وكذا طبيعة الموضوع التي تهدف إلى قياس الاتجاه.

تعرف الاستمارة بأنها "تقنية مباشرة للتقصي العلمي إزاء الأفراد، وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة، والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية " [2]، وتعتبر الاستمارة من أكثر أدوات جمع البيانات استعمالا وشيوعا، وذلك بالنظر للأهداف التي تحققها، من اختصار للوقت والجهد والتكلفة وإمكانية توزيعها على المبحوثين.

وعليه يمكن القول، بأن الاستمارة مجموعة من الأسئلة الدقيقة والمنظمة في شكل محاور تعد وفقا لأهداف وفرضيات الدراسة؛ للتحقق منها ميدانيا، وقد اعتمدت الطالبة على الاستمارة كأداة بحث رئيسية في الدراسة الراهنة، حيث تم عرض الاستمارة على عدد من المحكمين في مجال علم الاجتماع وعلوم الإعلام والاتصال والعلوم السياسية، وبعد عملية التدقيق والتمحيص والتحكيم من قبل الأساتذة المحكمين أفادونا بجملة من التصويبات، تم أخذها بعين الاعتبار من خلال التعديل والتصويب.

أ. تصميم الاستمارة: بعد تصويبات وتوجيهات الأساتذة المحكمين تم ضبط الاستمارة لتستقر في الأخير على 40 سؤالا موزعة على خمسة محاور تعكس متغيرات الدراسة لخدمة موضوع البحث انطلاقا من الإشكالية وتساؤلات الدراسة، وكذا الفرضيات ومؤشراتها سعيا منا إلى تحقيق أهداف الدراسة كما يلي:

المحور الأول: تضمن البيانات الشخصية للمبحوثين.

المحور الثاني: يقابل الفرضية الفرعية الأولى، وبذلك تضمن نشاط الأحزاب السياسية واستقطاب الناخبين خلال الاستحقاقات الانتخابية.

---

[1] علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ط1، ليبيا، 2008، ص 230.

[2] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 204.

المحور الثالث: يقابل الفرضية الفرعية الثانية، وبذلك تضمن المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري.

المحور الرابع: يقابل الفرضية الفرعية الثالثة، وبذلك تضمن المتغيرات السوسيولوجية الموجهة للسلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري.

المحور الخامس: يقابل الفرضية الفرعية الرابعة، وبذلك تضمن أداء الأحزاب السياسية في الجزائر والسلوك الانتخابي للناخب.

ب. **اختبار أداة الدراسة:**

* **اختبار الصدق:** للتأكد من صدق استمارة الاستبيان (قدرة فقرات الاستمارة على قياس الظاهرة المدروسة) لجأت الطالبة إلى قياس الصدق الظاهري من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين للتحقق من درجة دقة الاستبيان وصلته بموضوع الدراسة وقدرتها على قياس ما وجدت من أجل قياسه، وتم عرض الاستمارة على مجموعة من الأساتذة الجامعيين للتأكد من مدى فهم العبارات المستخدمة ودرجة وضوحها، وتم تعديل الاستمارة بناءا على مختلف الملاحظات والتوجيهات المقدمة من قبل الأساتذة الجامعيين المحكمين.

* **اختبار الثبات:** للتحقق من ثبات الاستمارة بقياس درجة ثباتها وذلك من خلال قياس ثبات البنود التي تقيس متغيرات الدراسة (محاورها وفرضياتها)، بالإضافة إلى استبعاد البيانات الشخصية، ويقاس الثبات مرتين المرة الأولى بإجراء دراسة استطلاعية على عينة تمثل 10% من العينة النهائية للدراسة بهدف إعطاء الضوء الأخضر للباحث من أجل اعتماد هذه الأداة في الدراسة الميدانية، وفي حالة عدم ثباتها فهناك إمكانية تصحيح غير الثابتة، والمرة الثانية يتم حساب ثبات الدراسة الميدانية على العينة النهائية، والهدف منه هو تقديم خدمة للباحثين الآخرين الذين يعتمدون على تلك الدراسة كدراسة سابقة أو يعتمدون على نفس الأداة (كما هي أو بعد تكييفها) في دراستهم الميدانية للاستدلال على ثبات تلك الأداة على عينة كبيرة [1].

وقد قامت الطالبة بالدراسة الاستطلاعية من خلال توزيع ثلاثين استمارة على المبحوثين، وبعد ضبط الشكل النهائي للاستمارة تم توزيع الاستمارة على كل عينة الدراسة، وبعد استعادة الاستمارات تم استخدام معادلة "ألفا كرونباخ" للتأكد من ثبات معاملات الدراسة بواسطة معامل الاتساق الداخلي، وأظهرت النتائج أن معامل الثبات للاستمارة يبلغ (0,837) وهو معامل جيد إذ أن القيمة المقبولة لمعامل الثبات في البحوث الاستطلاعية التي جاء بها كلا من كرونباخ (Cronbach, 1970) ونانلي (Nunnally, 1978) هي 70%، في حين يرى الباحث سيكاران (Sekaran, 2000) وكلا من الباحثين أمير وسوندر باندیان (Amir & Sonderpadian , 2002) أن النسبة المقبولة لمعامل ألفا كرونباخ هي 60% [2].

---

[1] فروق يعلى، **الأخطاء الشائعة في تحليل ومعالجة البيانات في العلوم الاجتماعية باستخدام برنامج SPSS**، دار المجدد للنشر والتوزيع، ط1، سطيف، الجزائر، 2022، ص 128.

[2] كاظم كريدي خلف العادلي، **اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، دورية علمية متخصصة نصف سنوية تصدرها الأكاديمية العربية في الدنمارك، ص 26. www.ao-academy.org

وتم اختبار الثبات من خلال معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) للدراسة الحالية باستخدام برنامج SPSS النسخة 25، و تم التوصل إلى النتائج التالية:

جدول رقم 23 لنتائج ألفاكرونباخ لمتغيرات الدراسة

محاور الاستمارة	عدد الفقرات	قيمة ألفا
نشاط الأحزاب السياسية	14	0,891
المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي	09	0,896
المتغيرات السوسيولوجية الموجهة للسلوك الانتخابي	05	0,752
أداء الأحزاب السياسي والسلوك الانتخابي للناخب	07	0,812
المجموع	**35**	**0,837**

من نتائج الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع فقرات الاستمارة مجتمعة قدر ب **0,837**، وتعتبر هذه النسبة عالية ومقبولة لأغراض الدراسة، وهذا ما أثبتته معاملات الثبات لجميع متغيرات الدراسة ومحاورها، وارتفاع قيمة ألفا كرونباخ يعكس دقة عبارات الاستمارة في قياسها للجوانب المراد بحثها.

* **تطبيق الأداة:** بعد التأكد من صدق أداة البحث وإخراجها بصورتها النهائية تم طبع الاستمارات ورقيا لتبدأ مرحلة التوزيع التي استمرت لأكثر من ثلاثة أشهر، حيث تم توزيع 384 استمارة حسب عينة الدراسة، ولكن بعد استرجاع كل الاستمارات، تم إيجاد 370 استمارة فقط يعني 14 استمارة مفقودة لم يتم استرجاعها، كما تم استبعاد عشر استمارات وجد فيها نقصا كبيرا في الإجابات وأصبحت غير صالحة للدراسة، وأخيرا تم اعتماد 360 استمارة كاملة تمت الإجابة فيها على كل الأسئلة، لتأتي بعدها مرحلة المعالجة الإحصائية.

3. المقابلة: استعملت كأداة داعمة للدراسة من أجل الحصول على البيانات تدعم نتائج الدراسة، وتعرف بأنها أداة من أدوات البحث العلمي يتم بموجبها جمع المعلومات التي تمكن الباحث من الإجابة على تساؤلات بحثه واختبار فرضياته، وتعتمد على مقابلة الباحث للمبحوث وجها لوجه بغرض طرح عدد من الأسئلة على الباحث والإجابة عليها من المبحوث [1]، ومنه يمكن القول بأن المقابلة عبارة عن محادثة أو حوار يتم وجها لوجه بين الباحث والمبحوث من خلال طرح أسئلة مفتوحة نحو هدف محدد، وليس مجرد الحديث في حد ذاته.

وقد تم استخدام المقابلة في الدراسة الراهنة كأداة مساعدة للاستمارة التي عنيت باللقاء مع ممثلي الأحزاب لولاية سطيف، وقد تم استخدام المقابلة لمعرفة طبيعة نشاطات الأحزاب السياسية باختلاف مشاربها الإيديولوجية، لاستقطاب الناخبين في مختلف الاستحقاقات، من أجل مساعدة الطالبة على تحليل وتفسير العلاقة بين نشاط الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر.

[1] علي معمر عبد المؤمن، مرجع سابق، ص 247.

وقد تم طرح نفس الأسئلة وبنفس الأسلوب على كل ممثلي الأحزاب، لمعرفة أسلوب وطريقة كل حزب في العمل الحزبي لاستقطاب الناخبين سواء في الحملات الانتخابية التي تستدعي النشاط المكثف للأحزاب للحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات للفوز في الانتخابات، أو في العمل السياسي المتواصل للأحزاب، مما يساعد على تحليل وتفسير سلوكيات الناخبين في الجزائر في مختلف الاستحقاقات.

خامسا: المعالجة الإحصائية

بهدف الوصول للإجابة عن أسئلة البحث واختبار الفرضيات من أجل تجسيد أهداف الدراسة، وفي مرحلة التطبيق الميداني تم جمع الاستمارات وتفريغها ومعالجتها إحصائيا، حيث ارتبطت هذه الأساليب بطبيعة الدراسة وطبيعة المناهج المتبعة فيها، وتم الاعتماد في المعالجة الإحصائية على برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS النسخة 25)"، لدراسة العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر، وتحليل البيانات، من خلال تحديد المقاييس الإحصائية المناسبة، وذلك من خلال الاستعانة بما يلي:

-**التكرارات والنسب المئوية:** لوصف خصائص الدراسة، وتحديد استجابات المبحوثين نحو أسئلة الاستمارة، أما النسب المئوية فاستخدمت لتحويل البيانات الكيفية إلى نسب مئوية كمية تعطي للدراسة دلالات وأبعاد أعمق لتفسير النتائج المتحصل عليها للزيادة من دلالتها.

-معامل الارتباط البسيط (كاندل): الخاص بالبيانات الاسمية أي الكيفية [1]، لقياس نوع ودرجة علاقة الارتباط بين المتغيرات الاسمية للدراسة؛ للدلالة رياضيا على قوة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل؛ وبالضبط تحديد طبيعة العلاقة (طردية أو عكسية)، ودرجة قوة العلاقة (تامة أو قوية جدا...متوسطة....ضعيفة جدا أو منعدمة)، علما أن قيم معامل الارتباط محصورة بين (1- إلى 1+) [2] ، وإذا كان (=0) يعني انعدام العلاقة بين المتغيرين، والإشارة للاتجاه والمقدار بين القوة

[1] فروق يعلى، مرجع سابق، ص 100
[2] المرجع السابق، ص 98.

خلاصة:

تعتبر الإجراءات المنهجية للدراسة بمثابة المعلم الذي يحدد للباحث طريق سير الدراسة وفق إجراءات منهجية تتميز بالصرامة والتدرج للوصول إلى أهداف البحث، وفي هذا الفصل بعد تحديد الطالبة لمختلف الإجراءات المنهجية المتبعة في إنجاز الجانب الميداني للدراسة الراهنة، والتي مكنتها من جمع المعطيات والبيانات الميدانية للإجابة على تساؤلات الدراسة التي أثارتها الإشكالية، وسوف نتناول في الفصل الموالي عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية (العامة والخاصة).

الفصل السابع:

عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد

أولا: عرض وتحليل نتائج البيانات الميدانية

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة

ثالثا: الاستنتاجات العامة للدراسة

رابعا: التوصيات

تمهيد:

تعتبر مرحلة تحليل وتفسير نتائج الدراسة من أهم مراحل البحث العلمي التي تقوم بإسقاط الجانب النظري على مجتمع البحث المدروس من أجل إثبات مدى تحقق الفرضيات من عدمها، وبيتم ذلك من خلال الربط بين الجانب النظري والجانب الميداني، بعد بناء استمارة استبيان وتحكيمها من قبل أساتذة مختصين، وبعد ذلك يتم توزيعها وتفريغها عبر برنامج SPSS إصدار 25 (نظام الحزم الإحصائية في العلوم الاجتماعية) لمعالجتها إحصائيا عن طريق الإجابة على التساؤلات، ليتم تبويب البيانات المتحصل عليها في جداول من أجل قراءتها وتحليلها وتفسيرها؛ للوصول في النهاية إلى وجود علاقة بين متغيرات الدراسة من خلال تطبيق اختبار الارتباط "كاندل" من عدمه، بهدف التحقق من مدى تحقق الفرضيات المتبناة أم لا، وذلك لمعرفة العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر عبر قياس مواقفهم وإجاباتهم لأسئلة الاستمارة؛ وصولا إلى مناقشة نتائج الدراسة في ظل فرضيات الدراسة، وفي ظل التراث النظري، وفي ظل الدراسات المشابهة، وهذا ما سوف تناوله في هذا الفصل.

أولا: عرض وتحليل نتائج البيانات الميدانية:

1.عرض وتفريغ وتحليل نتائج الاستبيان ومناقشة نتائجها:

1.1. عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بمحور البيانات الشخصية

جدول رقم 24 يبين توزيع المبحوثين حسب الجنس

الجـــنس	التكرار	النسبة
ذكر	231	%64,2
أنثى	129	%35,8
المجموع	360	%100

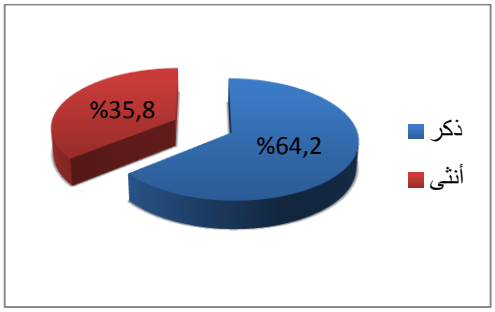

شكل رقم 22 توزيع المبحوثين حسب الجنس

تبين النتائج الجدول أعلاه أن أغلبية المبحوثين ذكور والمقدرة نسبتهم ب 64,2% مقارنة بنسبة الإناث المقدرة ب 35,8%، ويعود ذلك إلى أن الفئة التي وافقت على الإجابة كانت ذكور وتتواجد في أماكن مختلفة في المجال الجغرافي للدراسة أثناء توزيع الاستمارات سواء في بلدية سطيف أو بلدية أوريسيا والولجة، خصوصا وأن الاستمارة وزعت في الأماكن والمرافق العامة كحديقة التسلية وبعض المطاعم والمقاهي والإدارات.

كما يمكن إرجاع سبب ارتفاع نسبة الذكور إلى خصوصية الموضوع وتعلقه بالجانب السياسي من جهة وكذا خصوصية المجتمع الجزائري، حيث نجد ارتفاع العمل السياسي لدى الذكور مقارنة بالإناث بالنظر لطبيعة المجتمع الجزائري حيث التقسيم الثقافي للأنشطة الاجتماعية والثقافية فالسياسة تبقي حكرا علي الرجال مقارنة بالإناث.

ودفع غياب التمثيل السياسي للمرأة بالسلطة أن تخطو خطوة حقيقية في مسار تعزيز مكانتها ودورها في المجتمع وتوسيع حظوظ تمثيلها في الحياة السياسية تتمثل في التعديل الدستوري لعام 2008؛ الذي عززه قانون الكوتة أو المحاصصة الانتخابية في 12 جانفي 2012، ليس لكونها تريد للمرأة التموقع في المشهد السياسي، بل لكون أن نسب المشاركة قد ضعفت وبشكل لافت، رغم الانتقادات الواسعة لأفراد المجتمع الذين اعتبروها تدليسا لواقع المرأة سياسيا في بلد تغيب عنه المرأة في مراكز القرار السياسي، خاصة على مستوى الأحزاب.

جدول رقم 25 يبين توزيع المبحوثين حسب السن

السن	التكرار	النسبة
[19-30]	143	%39,7
[31-40]	157	%43,6
[41-50]	44	%12,2
51 فما فوق	16	%4,4
المجموع	360	%100

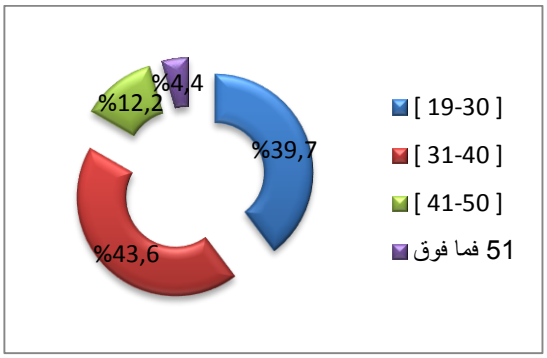

شكل رقم 23 يبين توزيع المبحوثين حسب السن

تبين النتائج الجدول أعلاه أن أعلى نسبة أعمار المبحوثين هي الفئة من 31 إلى 40 سنة المقدرة ب 43,6%، ثم تليها في الرتبة الثانية الذين أعمارهم ما بين 19 إلى 30 سنة المقدرة ب 39,7%، وفي المرتبة الثالثة المبحوثين الذين أعمارهم ما بين 41 إلى 50 سنة،. وفي المرتبة الأخيرة الذين تفوق أعمارهم عن 51 سنة.

يتضح انه علي العكس ما يروج له الكثير من المتتبعين للحقل السياسي في الجزائر فالشباب مهتم بالممارسة السياسية والانتخابات علي وجه الخصوص لا سيما الانتخابات المحلية والرئاسية وقد تأكد هذا أثناء الحراك الشعبي الذي شهدته الجزائر في عام 2019، ناهيك علي حضورهم اللافت في الوسائط الاجتماعية راهنا بعد غلق الفضاء الإعلامي والسياسي وحضر المسيرات والتظاهرات السياسية حيث صار للشباب فضاء بديلا يتمثل في الوسائط الاجتماعية.

بالإضافة إلى أن لهذه الشريحة الأثر البالغ في تحديد نسبة المشاركة السياسية عموما والانتخابية خصوصا في العمل السياسي الذي يؤثر إيجابا في تطوير المشهد السياسي، وهو ما يلاحظ في الخطاب الرسمي للسلطة وكذا الأحزاب التي تراهن علي هذه الفئة وتوهمهم بفتح المجال لكن واقعيا الأحزاب تعرف بيروقراطية وإقصاء، والسلطة تسن قوانين شعبوية ومغازلة سياسية لا أكثر –كدمج أصحاب عقود ما قبل التشغيل–، وإبراز أمام الرأي العام أنها تشجعهم علي خلق المؤسسات المصغرة لأجل الاندماج.

جدول رقم 26 يبين توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة

مكان الإقامة	التكرار	النسبة
مدينة	325	%90,3
شبه حضري	24	%6,7
ريف	11	%3,1
المجموع	360	%100

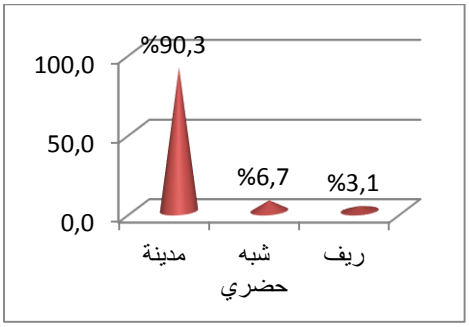

شكل رقم 24 يبين توزيع المبحوثين حسب مكان الإقامة

تبين نتائج الجدول الموضح أعلاه أن أعلى نسبة للمبحوثين تعود إلى القاطنين في بلدية سطيف المقدرة ب90,3%، وتليها في المرتبة الثانية بلدية أوريسيا المنطقة شبه حضرية بنسبة 6,7%، وفي الأخير تعود أضعف نسبة إلى بلدية الوجلة المنطقة الريفية المقدرة ب3,1%، ويعود هذا الاختلاف في النسب بناء على ما تطرقنا إليه في الجانب المنهجي للدراسة في تفسير عملية اختيار عينة الدراسة، وتقسيمها إلى ثلاث أماكن للإقامة لنفس الولاية تتمثل في المدينة، شبه الحضري والريف، وذلك تبعا للفسيفساء التي تحتضنها ولاية سطيف بدءا بالمنطقة الريفية وكذلك الشبه حضرية والمدينة، مما يعطيها خاصية فريدة تسمح للباحث داخل نفس الولاية بأن يدرس الأنواع الثلاث من المناطق وما يتبعها من عادات وتقاليد وأعراف.

جدول رقم 27 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
دون مستوى	4	%1,1
ابتدائي	5	%1,4
متوسط	35	%9,7
ثانوي	130	%36,1
جامعي	186	%51,7
المجموع	360	%100

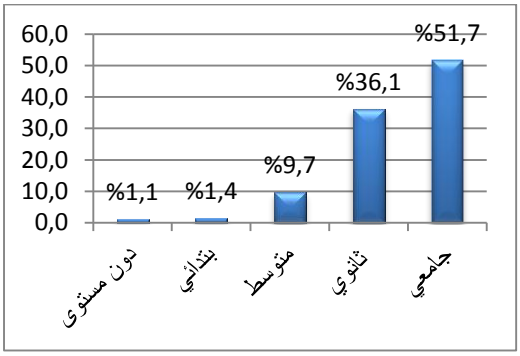

شكل رقم 25 يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

توضح نتائج الجدول السابق أن أ كبر نسبة من المبحوثين هي التي لديها المستوى الجامعي التي تفوق نصف نسبة المبحوثين المقدرة ب 51,7%، وتليها المستوى الثانوي ب 36,1% التي المقدرة بأكثر من ثلث المبحوثين، وفي المرتبة الثالثة المستوى المتوسط بنسبة 9,7%، أما في المرتبة الأخيرة فكانت للمستوى الابتدائي بنسبة صغيرة جدا 1,4%، وقد يدل ارتفاع نسبة المبحوثين الذين يملكون شهادات جامعية عليا على امتلاكهم القدرة والثقة التي تجعلهم يقبلون الإجابة على أسئلة استمارة الدراسة الراهنة.

وذلك ما أثبته الشارع الجزائري في مختلف المظاهرات والتظاهرات التي عرفتها الدولة بعد الاستقلال إلى غاية الفترة الراهنة أن الشباب والطبقة المتعلمة هي التي تقود المظاهرات والاحتجاجات، وهو ما يمكن تأكيده من خلال ما قام به طلبة الجامعات لاسيما في المدن الكبرى، وعرفت بثلاثاء الطلبة في الحراك الشعبي ل22 فيفري 2019، حتى أن السلطة قامت بقمع بعض المظاهرات، وبالتالي يفندون الطروحات الرائجة بعزوف الشباب عن ممارسة السياسة، وأن الشباب ليس لديهم وعي سياسي ولا يملكون ثقافة سياسية تمكنهم من ممارسة العمل السياسي.

ويمكن القول، أنه كلما أتيحت فرص وأنتج المجتمع ديناميكيات سياسية إلا وشارك الشباب بقوة لا سيما الفئات المتعلمة منه التي تملك إمكانات قراءة الواقع السياسي ونقد السلطة وسياساتها والدليل حضورهم القوي في الوسائط الاجتماعية، وهذا ما تؤكده المتابعات القضائية للمدونين والحراكيين الذي أبدوا رفضهم لتنظيم الانتخابات في السياقات السياسية والتجاذبات التي تعرفها الساحة السياسية أثناء الحراك وبعده.

جدول رقم 28 يبين توزيع المبحوثين حسب الحالة المهنية

الحالة المهنية	التكرار	النسبة
موظف في قطاع عام	98	%27,2
موظف في قطاع خاص	82	%22,9
متقاعد	18	%4,9
بطال	94	%26,1
عامل حر	25	%6,9
متعاقد	43	%12,0
المجموع	360	%100

شكل رقم 26 يبين توزيع المبحوثين حسب الحالة المهنية

توضح نتائج الجدول السابق أن أعلى نسبة للمبحوثين تعود إلى موظفي القطاع العام بنسبة 27,2%، أما المرتبة الثانية فتعود إلى البطالين بفارق ضعيف عن موظفي القطاع العام حيث المقدرة نسبة المبحوثين البطالين 26,1%، وتليها في المرتبة الثالثة موظفي القطاع الخاص بنسبة 22,9%، وفي المرتبة الرابعة نجد المتعاقدين بنسبة 12,0%، وتعود المرتبة الرابعة إلى العمال الأحرار بنسبة 6,9%، أما في المرتبة الأخيرة فنجد المبحوثين المتقاعدين بنسبة 4,9 %.

نستشف من الجدول السابق أنه يوجد تنوع في الحالة المهنية للمبحوثين حيث غطت أغلب قطاعات الدولة، ويتيح لنا هذا التنوع في الحالة المهنية للمبحوثين معرفة اتجاهاتهم وآرائهم حول أداء الأحزاب السياسية الذي ينعكس على سلوكهم الانتخابي في مختلف الاستحقاقات، وهو ما يؤكد أن ليس المشاركة من عدمها يعزا للظروف الاجتماعية والمكانة التي يحتلها الأفراد داخل المجتمع فحسب، بل إن المشاركة ترتبط بعوامل تاريخية وسياسية أيضا، فالفرد الجزائري منذ التسعينات حاز تجاربا شكلت لديه مواقف جعلته مسيسا قادرا علي إدراك رهانات الانتخابات سواء كانت كوسيلة أم كغاية .

2.1. عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بالمحور الثاني المتعلق بالفرضية الأولى

جدول رقم 29 يبين الانخراط في حزب سياسي

	الاحتمالات	التكرار	النسبة
	نعم	20	%5,6
	لا	340	%94,4
	المجموع	**360**	**%100**
نعم	مقتنع ببرنامجه	7	%35,0
	مدى الأهمية السياسية	10	%50,0
	يمكنك من الاطلاع على قضايا الشأن العام	3	%15,0
لا	عدم توفر جو مناسب للممارسة السياسية	38	%11,2
	عدم قناعتك بفعالية الأحزاب السياسية	209	%61,5
	أحزاب شكلية	93	%27,3

تبين نتائج الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين غير منخرطين في الأحزاب السياسية التي تقدر بنسبة 94,4% وذلك لعدم قناعتهم بفعالية الأحزاب السياسية بنسبة 61,5%، وكذا عدم توفر جو مناسب للممارسة السياسية بنسبة 11,2%، بالإضافة إلى قناعتهم بشكلية الأحزاب بنسبة 27,3%.

بينما نسبة المنخرطين المقدرة ب5,6% فترجع أسباب انخراطها في الأحزاب السياسية إلى اقتناعها بأهمية العملية السياسية بنسبة 50,0%، وتليها اقتناعهم بالبرامج التي تقدمها الأحزاب بنسبة 35,0%، بالإضافة إلى اقتناعهم بإمكانية الاطلاع على قضايا الشأن العام بنسبة 15,0%، وتبين نتائج الجدول اللاحق المنخرطين في الأحزاب السياسية بالنسبة للسن، الجنس، المستوى التعليمي والحالة المهنية كما يلي:

جدول رقم 30 يبين الانخراط في الأحزاب السياسية بالنسبة للجنس، السن، المستوى التعليمي والحالة المهنية

الانخراط في الأحزاب السياسية			
		التكرار	**النسبة المئوية**
الجنس	ذكر	16	%80
	أنثى	4	%20
السن	[19-30]	3	%15
	[31-40]	4	%20
	[41-50]	10	%50
	51 فما فوق	3	%15

المستوى التعليمي	جامعي	11	%55
	ثانوي	5	%25
	متوسط	3	%15
	دون مستوى	1	%5
الحالة المهنية	موظف في قطاع عام	6	%30
	موظف في قطاع خاص	4	%20
	متقاعد	3	%15
	بطال	2	%10
	عامل حر	4	%20
	متعاقد	1	%5

تبين نتائج الجدول السابق للمبحوثين المنخرطين في الأحزاب السياسية بالنسبة للجنس 80% ذكور بينما، تقدر نسبة الإناث ب 20%، وكذا المبحوثين المنخرطين في الأحزاب السياسية بالنسبة للسن تقدر نسبة الذين تتراوح أعمارهم [41-50] سنة ب 50%، وتليها نسبة 20% للمنخرطين الذين تتراوح أعمارهم [31-40]، بينما تتساوى نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم [19-30] و51 فما فوق المقدرة ب 15%.

أما بالنسبة للمبحوثين المنخرطين في الأحزاب السياسية بالنسبة للمستوى التعليمي، فتقدر نسبة المبحوثين المنخرطين الذين لديهم مستوى جامعي ب55%، وتليها نسبة 25% للمنخرطين الذي لديهم مستوى ثانوي، و 15% للذين لديهم مستوى متوسط، بالإضافة إلى 5% دون مستوى.

أما المبحوثين المنخرطين في الأحزاب السياسية بالنسبة للحالة المهنية، فتقدر نسبة المبحوثين المنخرطين في الأحزاب الموظفين في القطاع العام ب 30%، وتتساوى نسبة المنخرطين موظفي القطاع الخاص والعمال الأحرار المقدرة ب 20%، بينما تقدر نسبة المتقاعدين 15%، وفي المرتبة الخامسة نجد المبحوثين البطالين المنخرطين في الأحزاب بنسبة 10%، وأخيرا المتعاقدين وتقدر نسبتهم ب 5%.

يعتبر الاهتمام بالجانب السياسي عموما وبالأحزاب السياسية خصوصا لا علاقة له لا بالسن ولكن له علاقة كبيرة بالجنس، حيث أن أغلب المتحزبين ذكور المقدرة نسبتهم ب 80% الذي يدل على مدى سيطرة المعوقات الأنثروبولوجية على المساهمة السياسية للمرأة في المشهد السياسي، وكذا سيادة الصورة النمطية السلبية للمرأة في أغلب المجالات وأكثرها حدة في المجال السياسي على اعتبار أن مكانها الطبيعي في المنزل فقط ولا دور لها في بناء المجتمع، على الرغم من المحاولات المتعددة للنظام السياسي

لترقية التمثيل السياسي للمرأة بمضاعفة حظوظها في الولوج إلى المجالس المنتخبة لمختلف المستويات، بإدراجه قانونيا في الدساتير المتعاقبة، إلا أن انخراطها في الأحزاب يعتبر جد محتشم مقارنة بالذكور.

كما يرتبط الترشح في الأحزاب السياسية بالمستوى التعليمي حيث يتأكد بأن أكثر من نصف المنخرطين يحملون شهادات عليا بنسبة 55%، فعلى الرغم من أن كل الشرائح الاجتماعية مهتمة بالحقل السياسي إلا أن الانخراط في الأحزاب يتركز بين الجامعيين وحاملي المستوى الثانوي، أما بالنسبة لحاملي المستوى المتوسط ودون مستوى فهم قلة ويعتبرون من الفئة العمرية التي تفوق 51 سنة ومن المجاهدين والمساهمين في الثورة التحريرية الجزائرية.

أما بالنسبة لانخراط المبحوثين بالنسبة للحالة المهنية فإنه توجد فسيفساء في انخراط المبحوثين حيث نجد أكبر نسبة تتمثل في موظفي القطاع العام كونهم أكبر فئة تحمل شهادات عليا، الذين دخلوا المعترك السياسي من أجل النهوض بالأحزاب، إلى جانب فرض النظام السياسي ضرورة إدخال الإطارات الجامعية المشهد السياسي، مما جعل الأحزاب تقوم بتقديم جملة من التسهيلات والإغراءات للكوادر الجزائرية مثل الأساتذة الجامعيين والأطباء وغيرهم، لاستقطاب المواطنين وتعبئتهم للتصويت لصالحهم في مختلف الاستحقاقات.

إلى جانب عمال القطاع الخاص ورجال الأعمال الذين اتجهوا للانخراط في الأحزاب السياسية من أجل أغراضهم السياسية الضيقة مثل الحصول على امتيازات سياسية كالحصانة وغيرها، ومثال ذلك دخول علي حداد المعترك السياسي، إلى جانب المتعاقدين الذين يحملون شهادات جامعية محاولين من خلال انخراطهم في الأحزاب السياسية ترقية العمل الحزبي ومحاولة القيام بعمل سياسي مستمر، حيث أكد المبحوث المنخرط المتعاقد في الحزب أنه كان عضوا في الاتحاد الطلابي الجزائري في الجامعة وأن لديه روح المسؤولية والتكيف مع الأوضاع والقدرة على القيادة والتسيير أثناء الأزمات مما يؤهله للانخراط في الحزب بهدف تطوير الحزب والسير به قدما للتطور والنجاح في الانتخابات للفوز بالسلطة وتحقيق أهداف الحزب وبرنامجه.

بالإضافة إلى تأكيد المبحوثين المنخرطين في الأحزاب بمدى أهمية العملية السياسية وضرورة المشاركة في الحقل السياسي، والبروز في أغلب الاستحقاقات لتجسيد الديمقراطية وتحقيق مبدأ التداول على السلطة على الرغم من أن هذا المبدأ بعيد عن تطبيق السلطة له، حيث نجدها في فترات الأزمات تستمر في المماطلة والمراوغة لتجد لها مخرج وتبقى تسيطر على زمام السلطة حتى ولو تلجأ إلى تغيير بعض أوجهها وعناصرها النشطة.

أما بالنسبة الارتفاع الكبير لنسبة عدم الانخراط في الأحزاب السياسية، والعزوف الذي يعرفه المجتمع الجزائري عن المساهمة في صنع القرار السياسي وعدم المشاركة في العمل السياسي، بالنظر لضعف

أداء الأحزاب وشكلانياتها، فقد يرتبط بالأوضاع السياسية المتردية وظروف ممارسة العمل السياسي،كلما كان التضييق والتزوير وسوء اختيار ظروف إجراء الانتخابات وجعلها غاية لا كوسيلة كلما يمارس المجتمع عزوفا ويحدث قطيعة معها كرد فعل لرفضه للطبقة السياسية وممارسات النظام؛ حتى أن المجتمع صار واعيا بأن الانتخابات تزور قبل أن تجرى، علاوة علي ما يظهر قبل أي موعد انتخابي لاسيما الرئاسيات منها، حيث ينسحب الكثير من المرشحين وتظهر ملامح تزكية مرشح من خلال وسائل الإعلام التي لا تمارس الحياد؛ وأكبر دليل على ذلك انسحاب المرشحون الستة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية لعام 1999 تاركين المرشح "عبد العزيز بوتفليقة" وحيدا في الساحة السياسية مؤكدين بأن نتائج الانتخابات معروفة مسبقا، مشككين بذلك في شرعية الانتخابات .

ومنه يمكن القول، بأن العمل الحزبي لا يجلب اهتمام وفضول المواطنين، ويعزا ذلك إلى عنصرين أساسيين: أولا لطبيعة النظام السياسي الشمولي الذي بالرغم من إخفاقاته المتكررة والعنف الذي تمخض عنها في المجال السياسي-أحداث الربيع الأمازيغي 1981، أحداث أكتوبر 1988، الحراك الشعبي لعام 2019-، ثانيا التوجس وفقدان الثقة في الانخراط في حزب سياسي لا يعرف الديمقراطية داخله بدليل شخصيات تعمر وتهيمن علي أحزاب منذ نشأتها إلى غاية وفاة مؤسسها ("حركة مجتمع السلم" بزعامة "محفوظ نحناح"، "حزب جبهة القوى الاشتراكية" بقيادة "حسين آيت أحمد" ...الخ) ناهيك علي فقدانها لشرعيتها جراء عدم اتخاذ مواقف تدافع من خلالها علي طموحات وتطلعات المجتمع.

جدول رقم 31 يبين الاطلاع على برنامج حزب سياسي

	الاحتمالات	التكرار	النسبة
	نعم	149	%41,4
	لا	211	%58,6
	المجموع	**360**	**%100**
نعم	برنامج لا يرقي إلى طموحات وآمال المواطنين	40	%26,8
	برنامج يحمل تناقضات	57	%38,3
	برنامج لا يحمل انشغالات وتطلعات المجتمع	39	%26,2
	برنامج جيد	13	%8,7
لا	برنامج خال من الأرقام والمعطيات	18	%8,5
	الأحزاب تسعى للبقاء ولا تهتم بانشغالات المواطنين	190	%90,1
	أخرى	3	%1,4

تبين نتائج الجدول السابق أن أغلبية المبحوثين لا تقوم بالاطلاع على برامج الأحزاب السياسية، حيث قدرة نسبة الإجابة "لا" ب 58,6%، وذلك لقناعتهم بأن الأحزاب تسعى للبقاء ولا تهتم بانشغالات المواطنين بنسبة 90,1%، وأن البرنامج خال من الأرقام والمعطيات بنسبة 8,5%.

بينما تقدر نسبة المبحوثين الذين يقومون بالاطلاع على برامج الأحزاب السياسية 41,4% مؤكدين أنه بعد الاطلاع على البرامج أنها تحمل تناقضات بنسبة 38,3%، ولا ترقي إلى طموحات وآمال المواطنين بنسبة26,8%، وأن البرامج لا تحمل انشغالات وتطلعات المجتمع بنسبة 26,2%، كما توجد نسبة قليلة من المبحوثين التي ترى بأن البرنامج المطلع عليه جيد بنسبة 8,7%.

نستشف من البيانات الإحصائية للمعطيات السابقة أن، عدم إطلاع المبحوثين على برامج الأحزاب السياسية يعود إلى قناعتهم بأنها شكلية وغاياتها التموقع في المشهد السياسي للتقرب من دواليب السلطة لخدمة الأغراض الشخصية الضيقة، وهو ما تؤكده بعض الشائعات سواء من خلال الوسائط الاجتماعية أو ما تتناقله الصحف لهذا الوضع الذي تمخض عنه انعدام الثقة في الأحزاب والتشكيك الهيكلي في نزاهتها وكذا مصداقيتها.

أما بالنسبة للفئة التي صرحت بأنها اطلعت على برنامج الأحزاب السياسية فإن أغلب اتجاهاتهم سلبية نحو البرامج من خلال تأكيدهم بأن البرامج لا ترقى إلى طموحات وآمال المواطنين أي أنها برامج شكلية بعيدة علي ما يحمله مفهوم البرنامج من الناحية السياسية والعلمية فهو عبارة عن جملة من الوعود التي تتسم بالمعيارية وخالية من الواقعية إذ لا تستند للأرقام والتكميم، مما ترك انطباع سلبي لدى المبحوثين أكد بأنها برامج شعبوية لا يمكن تجسيدها.

ومنه يمكن القول بأن العمل الحزبي المقدم في الجزائر لا يجلب اهتمام وفضول المواطنين، فعلى الرغم من أن أغلب المبحوثين يحملون شهادات عليا وينتمون إلى فئة الشباب ذات الأغلبية في المجتمع، التي يمكن أن تكون لها فعالية ونشاط كبير إلا أنها لا تملك أي دور فعال في المجال السياسي وهو ما أكده أغلب المبحوثين، وأن مغازلة الشباب وحثهم علي الانخراط في الأحزاب بالنسبة لهذه الفئة، ما هو إلا محاولات لربح وعاء انتخابي ديموغرافيا هو الأكبر، فكلمة الشباب صارت شعارا لا أكثر طالما أنهم ليسوا مكونين سياسيا ولم يسمح لهم بالانخراط وتبوء مكانة داخل الأحزاب.

كما أن أفراد المجتمع لم يكتفوا بالعدول عن الاطلاع على البرامج الانتخابية للأحزاب، بل زادوا في تصعيد عدم الاهتمام بالشؤون السياسية من حيث الاطلاع على البرامج الانتخابية أو التصويت؛ إلى الاستقالة من المشهد السياسي ككل ويتجلى ذلك في سلوكهم الانتخابي المتمثل في العزوف عن التصويت أو المشاركة الانتخابية والمشاركة السياسية ككل؛ وذلك بدليل الانخفاض المتزايد لنسب المشاركة

الانتخابية، التي وصلت إلى نسبة 23,03% في آخر استحقاق للانتخابات التشريعية الجزائرية في 12 جوان 2021.

جدول رقم 32 يبين حمل الأحزاب السياسية الجزائرية للأيديولوجيات

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	251	%69,7
لا	109	%30,3
المجموع	**360**	**%100**
إذا كانت الإجابة نعم		
البرامج الانتخابية اقتصادية	3	%1,19
البرامج الانتخابية سياسية	45	%17,93
البرامج الانتخابية اجتماعية وثقافية	23	%9,16
البرامج لا تقوم على حل المشاكل الواقعية	97	%38,65
البرامج هلامية	64	%25,50
البرامج لا تراعي الاختلاف والتعدد	19	%7,57

تبين نتائج الجدول السابق حول الاعتقاد بأن الأحزاب السياسية الجزائرية حاملة للإيديولوجيات بنسبة 69,7%، إلا أن المبحوثين يرون أن البرامج الحزبية لا تقوم على حل المشاكل الواقعية بنسبة 38,65%، وتليها في المرتبة الثانية بأن البرامج هلامية بنسبة 25,50%، ذلك لقناعتهم بأن البرامج الانتخابية سياسية بنسبة 17,93%، وكذا تؤكد نسبة 9,16% من المبحوثين أن البرامج الانتخابية اجتماعية وثقافية، كما يرى المبحوثين أن البرامج على تراعي الاختلاف والتعدد بنسبة 7,57%، وأخير يعتبر المبحوثين البرامج الانتخابية اقتصادية بنسبة 1,19%.

بينما نجد نسبة 30,3% من المبحوثين التي تؤكد على أن الأحزاب السياسية الجزائرية غير حاملة للإيديولوجيات، حيث تستشهد على إجاباتها بأنها تحمل ذات الأطروحات التي تتبناها السلطة، ناهيك علي أن برامجها ولا سيما حينما نطلع علي ديباجاتها أو محتوياتها فهي خالية من الإيديولوجيات حتى أنه يصعب تصنيفها – رأسمالية أو اشتراكية أو ليبرالية – بل هي مجرد هُجْنَةٌ من الأفكار لا أكثر.

نستشف من المعطيات الإحصائية لنتائج الجدول السابق تأكيد أكثر من ثلثي المبحوثين بأن الأحزاب السياسية حاملة للإيديولوجيات؛ تقوم على نسق من المعتقدات والمفاهيم والقيم والآراء والأفكار التي تترجم في برامج انتخابية تهتم بالمجال السياسي، الاجتماعي والثقافي؛ من أجل إقناع أفراد

المجتمع ببرنامج كل حزب الذي يمثل إيديولوجيته، لاستقطاب الناخبين وكسب أنصار ومؤيدين لتعبئتهم وجعلهم يصوتون لصالح الحزب في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، يتجلى ذلك استنادا لعدد المقاعد المتحصل عليها للأحزاب في مختلف الاستحقاقات، وأكبر مثال على ذلك هو بقاء الأحزاب السياسية الإسلامية (حركة مجتمع السلم، حركة البناء الوطني) في المشهد السياسي في أغلب الاستحقاقات.

ومع بروز فكرة ما يسمي بنهاية الإيديولوجيات وتراجع تأثيرها صارت حتى الأحزاب الإيديولوجية علي غرار الأحزاب الإسلامية وأحزاب التيار الوطني تسعي لتبني الأطروحات الاقتصادية في برامجها لاستمالة المواطن للتصويت لأجلها، غير أنها في المحطات المفصلية وأثناء التصويت علي السياسات العامة للحكومة أو مشاريع القوانين نجد أن منطقها لا يخرج علي منطق الريع الذي تتبناه السلطة؛ سواء عن وعي أو عن غير وعي، لذلك نجد المبحوثين انه على الرغم من إقرارهم بأن الأحزاب السياسية الجزائرية حاملة للإيديولوجيات إلا أن برامجها الانتخابية لا تقوم على حل المشاكل الواقعية للمواطنين فهي برامج هلامية لا يمكن تجسيدها واقعيا.

وعليه فالإيديولوجية إذا كانت المحرك الأساسي للعمل السياسي للحزب في الجزائر خلال التسعينات نجدها قد تراجعت في الفترة الحالية، وهو ما تؤكده نتائج المتحصل عليها من قبل الأحزاب الإسلامية التي اكتسحت المشهد السياسي خلال التسعينات خصوصا FIS الذي استطاع إسقاط الشرعية التاريخية والثورية المجسدة في FLN بفوزه في أول انتخابات تعددية بنسبة 54.2% أي أكثر من 4.5 مليون صوت في انتخابات جوان 1990.

وكذا تراجع هيمنة الآفلان ورفضها من قبل الناخب في الجزائر، الذي أدى إلى بروز ظاهرة العزوف الانتخابي واستفحالها من استحقاق لآخر، إن دل ذلك على شيء فهو يؤكد بأن العزوف الانتخابي ليس اعتباطيا أو لا عقلانيا بل هو سلوك ناتج عن موقف صريح وواضح متبنى من قبل أفراد المجتمع الذين تتزايد نسبتهم من استحقاق لآخر.

وعلى الرغم من تأكيد ممثلي الأحزاب خلال المقابلات أن البرامج الحزبية النظرية المقدمة للمجتمع متكاملة وكفيلة بحل كل أو أغلب المشكلات التي يعاني منها المواطنين من الناحية السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على تقريب وجهة نظرها وبرنامجها لأفراد المجتمع، إلا أن الواقع يفند أطروحاتهم فالمسألة الاجتماعية لا زالت قائمة وأن أفكارهم لا تجسدها السلطة، وهو ما يفقدها التأثير علي المشهد السياسي وبالتالي فقدانها للإنغراس المجتمعي الكفيل بجعلها أحزاب يصوت لصالحها أو تقوم بتعبئة المجتمع للانخراط في العمل السياسي ككل.

مما سبق، يمكن القول بأن الأحزاب السياسية الجزائرية حاملة للإيديولوجيات تعبر عن نسق كلي للأفكار والمعتقدات والاتجاهات العامة لكل حزب وترسم إطاره وتحدد معالم أهدافه، وتبرز أثناء الحملات الانتخابية من خلال تقديم برامج ووعود قبل الانتخابات لإقناع أفراد المجتمع التصويت لصالحهم خلال الاستحقاقات الانتخابية، مما حد من فعاليتها داخل النسق السياسي على الرغم من فوزها أحيانا بالاستحقاقات وتواجدها في المؤسسات، المنتخبة وبممارستها الاستتباع السياسي للنظام مما جعلها تفقد الثقة لدى المواطنين وتتلاشى مصداقيتها، وبالتالي بروز الانسحاب من المشهد السياسي واختيار المقاطعة والعزوف السياسي.

جدول رقم 33 يبين قدرة الأحزاب السياسية في الجزائر ترقية العمل الحزبي

الاحتمالات		التكرار	النسبة
نعم		72	%20,0
لا		288	%80,0
المجموع		360	**%100**
نعم	القدرة على مناقشة الاختيارات المتاحة	12	%16,7
	العمل السياسي الجواري	10	%13,9
	الانتقائية في النقاش	19	%26,4
	الطرح الموضوعي للمشكلات السياسية	16	%22,2
	تبني برامج تكوينية	11	%15,3
	دمقرطة الحزب داخليا	4	%5,5
لا	العودة في المواسم الانتخابية فقط	184	%63,9
	غياب اللقاءات الجهوية والوطنية	43	%14,9
	تفادي النقاشات التي تزعج السلطة	61	%21,2

تبين نتائج الجدول السابق حول الاعتقاد بأن الأحزاب السياسية الجزائرية بمقدورها ترقية العمل الحزبي، حيث قدرة نسبة المعارضين لقدرة ترقية الأحزاب للعمل الحزبي ب 80,0%، وذلك لعودتها الظهور والنشاط في المواسم الانتخابية فقط بنسبة 63,9%، كما أنها تتفادى النقاشات التي تزعج السلطة بنسبة 21,2%، فضلا عن غياب اللقاءات الجهوية والوطنية الدورية لمعرفة انشغالات ومشكلات أفراد المجتمع بنسبة 14,9%.

بينما تقدر نسبة المبحوثين الذين يؤكدون أن الأحزاب السياسية الجزائرية بمقدورها ترقية العمل الحزبي ب 20,0%؛ من خلال تأكيدهم أن الأحزاب السياسية تقوم بعملية الانتقائية في النقاش بنسبة

26,4%، والطرح الموضوعي للمشكلات السياسية بنسبة 22,2%، بالإضافة إلى قدرتها على مناقشة الاختيارات المتاحة بنسبة 16,7%، وتبني برامج تكوينية بنسبة 15,3%، وقيامهم العمل السياسي الجواري بنسبة 13,9%، وفي الأخير دمقرطة الحزب داخليا بنسبة 5,5%.

نستشف من المعطيات الإحصائية لنتائج الجدول السابق، أن سبب رؤية أغلبية المبحوثين لعدم قدرة الأحزاب السياسية الجزائرية ترقية العمل الحزبي مرده الصراع الحاد بداخلها، وعدم دمقرطة الممارسة السياسية داخلها ناهيك علي عدم تقديم مرشح للوصول للسلطة وهو ما يتنافي ديونتولوجيا مع جوهر تواجد الحزب السياسي ،وبالتالي تتحول إلي لجان مساندة لمرشح التوافق في غالبها.

ويلاحظ التواجد المناسباتي للأحزاب المجهرية في المشهد السياسي عند اقتراب المواعيد الانتخابية، مما أدى إلى ظهور سلوك انتخابي سلبي للمواطنين اتجاه الأحزاب باختلاف طبيعتها سواء تنتمي للتيار الوطني، الإسلامي أو العلماني، وتجلى ذلك في انخفاض نسب المشاركة الانتخابية في أغلب الانتخابات بعد إقرار التعددية.

وثمة فئة قليلة جدا من الأحزاب السياسية تمتلك القدرة على ترقية العمل الحزبي، لكونها تطرح أحيانا مواضيع نوعية للنقاش لا تحبذها السلطة وتشكل انتقادا لها، لكن لكونها أقلية يبقي نقاشها ونضالها غير مجد وغير مؤثر لاستقطاب المواطنين لدخول المعترك الانتخابي.

أما بالنسبة للأحزاب التي لا تتخذ مواقف واضحة ضد السلطة كمتابعة النشطاء أو تنظيم الاقتصاد أو الإصلاحات التي تعتمدها السلطة، مما أدى إلى حدوث نفور شبه عام لدى أفراد المجتمع من العملية الانتخابية ككل، وهو ما تؤكده المعطيات الإمبريقية إذ يسجل التراجع المستمر من التسعينات إلي غاية الانتخابات التشريعية الأخيرة في 12 جوان 2021، حيث قدرة نسبة التصويت 23,03%، مقابل 76,97 % نسبة الممتنعين عن التصويت.

جدول رقم 34 يبين آليات النشاط الحزبي لاستقطاب الناخبين في الجزائر

الاحتمالات		التكرار	النسبة
نعم		143	%39,7
لا		217	%60,3
المجموع		**360**	**%100**
نعم	مطويات	16	%11,2
	البرنامج	17	%11,8
	الندوات	19	%13,3
	الاجتماعات	27	%18,9

	وسائل الإعلام	24	%16,8
	التظاهرات الحزبية	27	%18,9
	وسائل التواصل الاجتماعي	13	%9,1
لا	غياب الاحترافية لاستقطاب الناخب	60	%27,7
	عدم استغلال الوسائط الاجتماعية	48	%22,1
	غياب توظيف آليات التسويق السياسي	39	%17,9
	طغيان النشاط الحزبي المناسباتي	70	%32,3

تبين نتائج الجدول السابق حول عمل النشاط الحزبي بآليات لاستقطاب الناخبين في الجزائر، أن 60,3% من إجابات المبحوثين تعارض عمل الأحزاب السياسية الجزائرية باليات استقطاب الناخبين، وذلك لطغيان النشاط الحزبي المناسباتي بنسبة 32,3%، وكذا غياب الاحترافية لاستقطاب الناخبين بنسبة 27,7%، إلى جانب عدم استغلال الوسائط الاجتماعية بنسبة 22,1%، وأخيرا غياب توظيف آليات التسويق السياسي بنسبة 17,9%.

بينما تقدر نسبة المبحوثين الذين يؤكدون بأن النشاط الحزبي يعمل بآليات لاستقطاب الناخبين في الجزائر ب 39,7%، وذلك لقيام الأحزاب بالاجتماعات والتظاهرات الحزبية بنسبة 18,9%، وكذا استغلالها لوسائل الإعلام بنسبة 16,8%، والندوات بنسبة 13,3%، بالإضافة إلى تقديمها لبرنامج بنسبة 11,8%، ومطويات بنسبة 11,2%، وفي الأخير اعتمادها على وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 9,1%.

نستشف من خلال المعطيات الإحصائية لنتائج الجدول السابق؛ معارضة أغلبية المبحوثين فعالية آليات النشاط الحزبي لاستقطاب الناخبين، بسبب غياب العمل السياسي والحزبي المستمر والفعال، حيث تبرز الأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية فقط، مما أدي إلى غياب احترافية المتحزبين في استقطاب وتعبئة الناخبين، وحتى في الحملات الانتخابية في مختلف الاستحقاقات خصوصا الانتخابات المحلية منها فإننا لا نجد منافسة حقيقية قوية بين الأحزاب تسعى جاهدة للفوز بالانتخابات من اجل تحسين الأوضاع العامة، بل هي مجرد حملات صورية تقوم على العشائرية والزبونية والرشوة وغيرها لتحقيق مصالحها الضيقة بعد الفوز في الانتخابات.

كما يؤكد ضعف استغلال الوسائط الاجتماعية عدم تمكن أغلب المنخرطين في الأحزاب من المجال التكنولوجي، حيث لا تقوم بتفعيل صفحاتها وتنشيطها إلا في المناسبات الانتخابية وبطريقة نستطيع القول عليها بأنها محتشمة، مما أدى إلى غياب آليات التسويق السياسي (من تحليل وتخطيط

وتنفيذ والتحكم في البرامج السياسية والانتخابية التي تضمن بناء العلاقات ذات المنفعة المتبادلة بين المرشح وأفراد المجتمع)؛ التي يجب على المرشح التمتع بها لاستقطاب الناخبين سواء للانخراط في الحزب أو لكسب تأييدهم والتصويت لصالح الحزب السياسي، حيث يؤدي غياب التسويق السياسي وآلياته إلى طغيان النشاط الحزبي المناسباتي الذي يهدف إلى إنجاح الانتخابات لصالح الحزب فقط، ويتمثل هذا النشاط في المؤتمرات واللقاءات والمناظرات وغيرها لإطلاع أفراد المجتمع على الخدمات والبرامج المزمع تنفيذها من قبل الحزب.

وهذا ما تؤكده فعليا نتائج المقابلات مع ممثلي الأحزاب حيث أجمعوا على أن الآليات المتاحة لاستقطاب الناخبين غير كافية بسبب جملة من الأسباب أهمها: القوانين التي تفرضها السلطة على الأحزاب التي يجب التقيد بها أثناء الحملة الانتخابية، مما أدى إلى قتل فكر الإبداع في طرق استقطاب الناخب المستحدثة، وكذا إقرارهم بأن البيئة السياسية والظروف الاجتماعية والتحكم الكلي في العملية السياسية من طرف النظام السياسي (خصوصا التحكم في وسائل الإعلام)، مما أدى إلى تحجيم من عملية استقطاب الناخبين وتعبئتهم سياسيا لصالح الأحزاب السياسية الجزائرية.

أما بالنسبة للفئة التي تمثل ثلث الناخبين التي تؤكد قيام الأحزاب السياسية بآليات لاستقطاب الناخبين المتمثلة في التظاهرات الحزبية، فإنه لا يمكن إلغاء بروز نشاط الأحزاب السياسية ولكن في الاستحقاقات الانتخابية فقط الذي أطلق عليه بالنشاط المناسباتي، حيث تغيب الأحزاب السياسية عن المشهد السياسي في الفترات العادية وتعود للظهور عند اقتراب الحملات الانتخابية، وانطلاقها من خلال التظاهرات الحزبية والاجتماعات والندوات والبرامج والمطويات ووسائل الإعلام.

عطفا عن ما سبق يمكن القول، بأن آليات النشاط الحزبي لاستقطاب الناخبين في الجزائر غير كافية، ونستطيع القول عنها أنها ضعيفة وعشوائية، ولا توجد آليات حقيقية تعمل بها بشكل مستمر ودائم مبني على برامج سنوية تقوم فيها بتقييم العمل السياسي لها، وتحاول إيجاد آليات وطرق جديدة لاستقطاب المواطنين، ولا تنتظر الاستحقاقات الانتخابية لتنطلق في عملية التنقيب عن الأصوات المؤيدة.

كما أكدت المقابلات مع ممثلي الأحزاب بالنسبة لآليات النشاط الحزبي بأنها غير كافية بسبب سيطرة النظام السياسي سواء من الجانب القانوني من خلال فرض بعض القوانين على الأحزاب خلال الحملة الانتخابية أو بسبب سيطرة النظام السياسي على الأحزاب، وبالتالي بقيت الأحزاب السياسية الجزائرية حبيسة ممارسات بالية تعود لمجتمع ما قبل السياسية حيث تهيمن العشائرية والفكر القبلي، ويتجلي ذلك علي الخصوص في الاستحقاقات البرلمانية والمحلية وهو ما تؤكده القوائم الانتخابية منذ إقرار التعددية السياسية في دستور 1989.

ناء على ما سبق، يمكن القول أن ما يعاب على الأحزاب السياسية عدم قدرتها إيجاد آليات لاستقطاب الناخبين؛ ومما زاد من ضعفها هو محاولة السلطة تحت مبرر أخلقة الحملة الانتخابية هو التضييق من قبل اللجان التي تضبط الانتخابات، فعلي العكس من المجتمعات الديمقراطية فلجان مراقبة الانتخابات تثبط حريات الممارسة السياسية.

جدول رقم 35 يبين استناد البرامج الحزبية لقراءة الواقع الاجتماعي والسياسي

الاحتمالات		التكرار	النسبة
نعم		75	%20,8
لا		285	%79,2
المجموع		**360**	**%100**
نعم	طرحها للمسألة الاجتماعية	35	%46,7
	طرحها لأفكار ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية	17	%22,7
	طرحها للقضايا الدولية الراهنة	23	%30,6
لا	الدفاع عن أطروحات السلطة	43	%15,1
	لا تناقش ولا تطرح قضايا المجتمع إلا في الحملات الانتخابية	112	%39,3
	لا تدافع عن انشغالات المواطنين أمام الحكومات	40	%14,0
	لا تعارض برامج الحكومة	37	%13,0
	تطرح قضايا ثانوية	53	%18,6

تبين نتائج الجدول السابق أن البرامج الحزبية تستند لقراءة الواقع الاجتماعي والسياسي في الجزائر، أن أغلبية إجابات المبحوثين تعارض استناد البرامج الحزبية لقراءة الواقع الاجتماعي والسياسي بنسبة 79,2%؛ لأن الأحزاب السياسية لا تناقش ولا تطرح قضايا المجتمع إلا في الحملات الانتخابية بنسبة 39,3%، كما تقوم بطرح قضايا ثانوية بنسبة 18,6%؛ إلا أنها لا تدافع عن انشغالات المواطنين أمام الحكومات بنسبة 14,0%، ولا تعارض برامج الحكومة بنسبة 13,0%.

بينما تقدر نسبة المبحوثين المؤيدين استناد البرامج الحزبية لقراءة الواقع الاجتماعي والسياسي في الجزائر ب 20,8%، وذلك من خلال طرح الأحزاب للمسألة الاجتماعية بنسبة 46,7%، وطرحها للقضايا الدولية الراهنة بنسبة 30,6%، وكذا طرحها لأفكار ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية بنسبة 22,7%.

يمكن تفسير المعطيات الكمية للجدول السابق، بأن رفض أغلبية المبحوثين الذي يتعدى تقريبا ثلاث أرباع عينة الدراسة إلى أن الأحزاب السياسية لا تناقش ولا تطرح قضايا المجتمع إلا في الحملات الانتخابية؛ حيث تقوم بطرح القضايا التي يثار حولها الكثير من الجدل في الحملات الانتخابية وتحاول التركيز عليها وتشخيص نقاط الضعف وإعطاء البدائل والحلول كالبطالة، السكن، تحسين القدرة الشرائية...إلخ.

ولكن مع انتهاء الاستفتاء يختفي تفاعل الأحزاب السياسية ونقاشاتهم المستفيضة حول القضايا التي طرحت ونوقشت أثناء الحملة الانتخابية، لأن في النظام السياسي الجزائري الانتخابات صارت غاية وليست وسيلة فالسلطة عندما تتأزم الأوضاع السياسية ويسجل حضور للمجتمع علي غرار ما عرفته الجزائر علي إثر الحراك الشعبي لعام 2019، فعوض فتح نقاش عمومي حول الأزمة لإيجاد حلول جذرية لها؛ لجأ هذا الأخير إلي اختزال العملية السياسية برمتها في تنظيم انتخابات تفاديا لظهور معارضة الأحزاب للسلطة.

أما بالنسبة للثلة القليلة من المبحوثين التي أكدت أن البرامج الحزبية تستند لقراءة الواقع الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال تأكيدها على طرحها للمسألة الاجتماعية فإنه لا يمكن إنكار بأن أغلب الأحزاب السياسية تقوم بطرح المسألة الاجتماعية في برامجها على رأسها البطالة والسكن وكذا الخدمات والحماية الاجتماعية، وتكتفي الأحزاب بمسايرة السلطة بطرحها القضايا الدولية – التي تلقي عاطفيا صدى لدى المجتمع – كالقضية الفلسطينية وقضية الصحراء الغربية.

وقد انقسمت آراء ومواقف ممثلي الأحزاب حول استنادها لقراءة الواقع الاجتماعي والسياسي فمنهم المؤيد لاستناد أطروحاتها للواقع الاجتماعي والسياسي من خلال امتلاكها لكفاءات ب إمكانها وضع استراتيجيات ودراسات فعالة (خطط ودراسات تحمل ميزانيات دقيقة وفترة انجاز مقدرة مسبقا يجب احترام مواعيد تطبيقها كبناء مستشفيات أو مجمعات سكنية وغيرها) يكون لها نتائج ايجابية تعود على أفراد المجتمع ايجابيا خصوصا في المجالس الولاية والبلدية أين يكون رئيس الحزب والأعضاء جزء من النسق الاجتماعي حيث يقيمون في نفس الحيز الجغرافي ويعرفون المنطقة جيدا.

وبالتالي يمتلكون رؤية واضحة عن الواقع الاجتماعي، السياسي والاقتصادي لذلك فهي على اطلاع على أغلب النقائص، بالإضافة إلى أن احتكاك رئيس الحزب وأعضائه مباشرة مع المواطنين، وبذلك تكون عملية صياغة البرامج الانتخابية مبنية على أساس قراءة للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، التي تحدد كيفية الخروج من الأزمة بطريقة علمية دقيقة وناجعة، ومنهم من يعارض ذلك ويؤكد بأن أغلبية الأحزاب تستمد أطروحاتها السياسية من طرف السلطة فهي المسؤولة عن تسيير كل الشؤون الاجتماعية والسياسية في المجتمع.

أما بالنسبة لمن اتخذ الموقف المحايد في مواقف واتجاهات المبحوثين بتأكيدهم على أن الأحزاب تقوم بالاستناد لأطروحاتها للواقع الاجتماعي والسياسي لامتلاكها رؤية واضحة عن الواقع السياسي والاجتماعي كونها جزء من هذا النسق الذي تتفاعل فيه وتريد المساهمة في تحسين الواقع المعاش في جميع المجالات الاجتماعية، السياسية والاقتصادية، ولكنها أحيانا تجد نفسها قاصرة عن تجسيد برامجها تحاصر سبب احتكار السلطة للقرار، حيث يؤكدون أن لو كانت الانتخابات نزيهة وشفافة ستتمكن الأحزاب عبر الممارسة في المجالس المنتخبة أن تطور من أدائها وتجسد برامجها، وكذا تنوع بدائلها في مختلف الجوانب من أجل الخروج من الأزمة.

ما يؤكد الأطروحات القائلة بأن السلطة تسير الأحزاب السياسية وتتحكم فيها مما أوهن عمل هذه الأخيرة في طرح برامجها الانتخابية المقدمة أثناء الاستحقاقات الانتخابية، الذي انجر عنه بروز الاتجاه السلبي للمواطنين نحول السياسة عموما ونحو نحو الأحزاب علي وجه الخصوص، الذي تصاعد ليصل إلى العزوف عن التصويت وعن المشاركة في المشهد السياسي ككل، ليس بفعل غياب وعي سياسي وثقافة سياسية، لان الحراك الشعبي ل 2019 أكد مدى الوعي السياسي الذي يتميز به الفرد الجزائري على عكس ما يروج له من قبل قنوات الإعلام الرسمية، حيث أن المواطن الجزائري يتفاوت سلوكه الانتخابي من استحقاق لآخر، ففي استفتاء الوئام المدني صوت المواطنون بقوة بنسبة 85%، وكذا مشروع السلم والمصالحة الوطنية (بنسبة 79,76%) لفائدتهم لكونهم الحل الأمثل للعنف الذي عاشته الجزائر لأكثر من عشرية، ولم يصوت بنفس الحدة لدستور 2008 الذي فتح العهدات ورفض ترشح الرئيس المقعد المريض الذي انجر عنه الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019 كلها مؤشرات سلوكية سياسية تفند أطروحات تصوير المجتمع أنه غير واعي سياسيا، وان اختياراته عقلانية.

جدول رقم 36 يبين مساهمة الممارسة السياسية للأحزاب في ترقية السلوك الانتخابي

الاحتمالات		التكرار	النسبة
نعم		72	%20,0
لا		288	%80,0
المجموع		**360**	**%100**
نعم	احترام آليات التمثيل والحق في الترشح داخل الأحزاب	23	%31,9
	المشاركة في مختلف الاستحقاقات	21	%29,2
	المحافظة على توجه الحزب	6	%8,3
	وضع برامج واضحة وهادفة	8	%11,2

	النشاط والفعالية في المجتمع	14	%19,4
لا	إهمال الترقية والتكوين للأحزاب	4	%1,4
	ضعف قنوات التجنيد السياسي	12	%4,2
	الرشوة (شراء الأصوات)	85	%29,5
	غياب المرجعية الفكرية والبعد الإيديولوجي للحزب	3	%1,0
	غياب دوران النخبة واستئثار القيادات بمواقع السلطة	18	%6,3
	المصالح المتبادلة	72	%25,0
	الجهوية	43	%14,9
	العشائرية	51	%17,7

تبين نتائج الجدول السابق مدى مساهمة الممارسة السياسية للأحزاب في ترقية السلوك الانتخابي في الجزائر، حيث أن أغلبية إجابات المبحوثين تعارض مساهمة الممارسة السياسية للأحزاب في ترقية السلوك الانتخابي بنسبة 80,0%؛ لاعتمادها على الرشوة (شراء الأصوات) بنسبة 29,5%، والمصالح المتبادلة بنسبة 25,0%، بالإضافة إلى اعتمادها على العشائرية بنسبة 17,7% والجهوية بنسبة 14,9%، وكذا غياب دوران النخبة واستئثار القيادات بمواقع السلطة بنسبة 6,3% وضعف قنوات التجنيد السياسي بنسبة 4,2%، إلى جانب إهمال الترقية والتكوين للأحزاب بنسبة 1,4%، وأخيرا غياب المرجعية الفكرية والبعد الإيديولوجي للحزب بنسبة 1,0%.

بينما تقدر نسبة المبحوثين المؤيدين لمساهمة الممارسة السياسية للأحزاب في ترقية السلوك الانتخابي في الجزائر بنسبة 20,0%، منها 31,9% تؤكد احترام الأحزاب آليات التمثيل والحق في الترشح داخلها، وتليها 29,2% تؤكد مشاركتها في مختلف الاستحقاقات، بالإضافة إلى 19,4% من المبحوثين ترى أنها تسهم في زيادة النشاط والفعالية في المجتمع، ونسبة 11,2% يؤيدون قيام الأحزاب بوضع برامج واضحة وهادفة، وأخيرا 8,3% من المبحوثين يؤكدون قيامها بالمحافظة على توجه الحزب.

مما سبق يمكن القول، بأن أغلبية المبحوثين تعارض إسهام الممارسة الحزبية في الجزائر في ترقية السلوك الانتخابي، ويعود ذلك إلى إتباعها أسلوب الرشوة وشراء الذمم الانتخابية (الرشوة الانتخابية) من أجل الفوز في الانتخابات؛ أو دفع المال للترشح، وهو ما أثبتته الشواهد الإمبريقية عبر حادثة تلقي "سليمة عثماني" القيادية الموالية للأمين العام "جمال ولد عباس" لحزب الآفلان رشوة بعشرات الآلاف من الدولارات من أحد أعضاء الحزب تعرض للمساومة من طرفها، لكنه نصب لها فخا جعلها تسقط في أيدي جهاز المخابرات.

بالإضافة إلى ممارسة الأحزاب السياسية لمبدأ المصالح المتبادلة الذي انعكس سلبا على السلوك الانتخابي، إلى جانب التركيز على العشائرية والجهوية التي توظف في خطاب أغلب التنظيمات السياسية ونشاطاتها ولكن بدرجات متفاوتة فهناك أحزاب ذات قاعدة جهوية شبه اثنيه صارمة مثل "حزب التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية"، ولكي تكون مرشحا في قائمة انتخابية يجب أن تكون محسوبا على جهة من جهات الوطن حتى تضمن الفوز، ومنه ثم فان الأحزاب السياسية تساهم في تعميق الجهوية في ممارستها وتكرس منطق الجهوية عوض أن تجابهه وتحاربه، بل إنها تستغل المعطى الجهوي والعشائرية والعروشية بكثرة لاسيما في المناطق الداخلية والأرياف كمنطقة القبائل، التي تصوت دائما لمصلحة حزبي "جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية".

كما يسهم غياب دوران النخبة واستئثار القيادات بمواقع السلطة إلى شخصنة الحزب، حيث أن كل الصلاحيات أو أغلبها تتمركز في يد رئيس الحزب والقيادات المسيطرة، ولا يقتصر هذا الأسلوب على تيار حزبي دون آخر فحتى الأحزاب الإسلامية تسير على نحو التيارات الأخرى، ومثال ذلك حزب "حركة مجتمع السلم" الذي تأسس على يد "محفوظ نحناح"، حيث ارتبط هذا الحزب بشخصه وبقي محتكرا قيادة الحزب إلى غاية وفاته، حيث أطلق على الأحزاب الجزائرية أحزاب الأشخاص الذي انعكس سلبا على ترقية السلوك الانتخابي عموما والمشاركة الانتخابية خصوصا.

كما أدى ضعف التجنيد السياسي للأحزاب وعدم إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد واحتكار القادة لمركز القرار إلى غياب الديمقراطية داخله التي انجر عنها جملة من الانشقاقات وبروز الحركات التصحيحية، مما أدى بالمواطنين إلى فقدان الثقة في الأحزاب، حيث لا يمكن وضع الثقة في حزب والتصويت لصالحه إذا كان لا يستطيع هو بحد ذاته أن يطبق الديمقراطية بين مجموعة من الأفراد، فكيف له أن يطبق الديمقراطية في المجتمع، ومثال ذلك جملة الانشقاقات الداخلية التي عرفتها الآفلان التي أفرزت خلق حزب جديد من رحمها هو "حزب التجمع الوطني الديمقراطي"، مما أسهم في عدم ترقية السلوك الانتخابي للمواطنين بل دفعهم للاتجاه المعاكس وهو انتهاج المقاطعة للانتخابات والعزوف الانتخابي.

أما بالنسبة للثلة من المبحوثين المقدرة نسبتهم ب20,0% التي أكدت بأن الأحزاب السياسية تسهم في ترقية السلوك الانتخابي، من خلال احترام آليات التمثيل والحق في الترشح داخل الحزب، وهي إجراءات تدخل ضمن فلسفة الحزب الانتخابية، حيث تباينت مثلما تؤكده الشواهد الإمبريقة – المقاطعة والمشاركة- موقف الأحزاب من الانتخابات علي استثناء "جبهة القوى الاشتراكية" و"حزب العمال"، فقلما يعلن حزب سياسي مقاطعة المشاركة في الانتخابات؛ وقد يعود ذلك إلى سببين الأول يتمثل في الامتثال لمتطلبات السلطة وعدم الخروج عن طوعها من أجل الرفع من نسب المشاركة التي تمنح مشروعية

سياسية للسلطة في مقابل ما يعرف بالزبونية السياسية الظفر بحقائب وزارية وإعانات من الدولة، وأحزاب تشارك حفاظا علي استمرار تواجدها في المشهد السياسي كحزب "حركة البناء الوطني".

وتؤكد نتائج المقابلات مع ممثلي الأحزاب أن الممارسة السياسية للأحزاب تسهم في ترقية وتغيير السلوك الانتخابي نسبيا، باعتبار أن الأحزاب مدارس سياسية معيارا علي غرار ما تقوم به الأحزاب في المجتمعات الغربية، وفي نفس الوقت هناك كتلة ناخبة معتبرة لا تهتم بموقف الأحزاب بقدر ما ترى في الانتخابات أنها أواجب وطني يتعين تأديته مهما كانت نوعية وسياقات أجراء الانتخابات، وعادة هذا الموقف يحمله سلوك الفئات الأكبر سنا الذين عايشوا الاستعمار ولديهم قناعة مطلقة بالشرعية الثورية وضرورة الانتخاب استجابة لنداء الوطن.

بناء على ما سبق يمكن القول بأن، رغم معارضة أغلبية المبحوثين لإسهام الأحزاب السياسية في ترقية وتغيير السلوك الانتخابي للمواطنين إلا أن الفئة القليلة التي أقرت بفعالية الممارسة السياسية أسندت تبريراتها حول المشاركة في أغلب الاستحقاقات الانتخابية، للحفاظ عليه من الزوال والانحلال، على الرغم من أن أغلب ممثلي الأحزاب عند مقابلتهم أكدوا بأن الممارسة السياسية الحزبية في الجزائر لا ترقى إلى أن تكون في المستوى المطلوب الذي يؤدي إلى تغيير وترقية السلوك الانتخابي للمبحوثين، وذلك بسبب جملة العراقيل التي تعاني منها الأحزاب مما يحد من فعاليتها وممارستها السياسية، وبالتالي نصل إلى نتيجة حتمية تتمثل في أن الممارسة السياسية للأحزاب لا تسهم في ترقية السلوك الانتخابي في الجزائر.

جدول رقم 37 يبين توظيف الأحزاب السياسية لوسائل الإعلام والاتصال لاستقطاب الناخبين

	الاحتمالات	التكرار	النسبة
	نعم	253	%70,3
	لا	107	%29,7
	المجموع	360	**%100**
نعم	الإذاعة والتلفزيون	130	%51,4
	الجرائد الحزبية	1	%0,4
	الاتصال الجواري	60	%23,7
	شبكات التواصل الاجتماعي	57	%22,5
	المناظرات الانتخابية	5	%2,0
لا	غياب توظيف آليات الاتصال السياسي	45	%42,1
	النشاط الحزبي مناسباتي	62	%57,9

تبين نتائج الجدول السابق حول مدى قيام الأحزاب السياسية بتوظيف وسائل الإعلام والاتصال لاستقطاب الناخبين، أن أغلبية إجابات المبحوثين "نعم" بنسبة 70,3%، وذلك بتوظيف الإذاعة والتلفزيون للاتصال بنسبة 51,4%، وكذا قيامها بعمليات الاتصال الجواري بنسبة 23,7%، وشبكات التواصل الاجتماعي بنسبة 22,5%، والمناظرات الانتخابية بنسبة 2,0%، وأخيرا الجرائد الحزبية بنسبة 0,4%.

بينما تقدر نسبة المبحوثين المفندين قيام الأحزاب السياسية بتوظيف وسائل الإعلام والاتصال لاستقطاب الناخبين ب 29,7%، وذلك لقناعتهم بأن النشاط الحزبي مناسباتي بنسبة 57,9%، وتأكيدهم على غياب توظيف آليات الاتصال السياسي بنسبة42,1%.

يمكن تفسير المعطيات الكمية لنتائج الجدول السابق، تأكيد أغلبية المبحوثين على قيام الأحزاب السياسية الجزائرية بتوظيف وسائل الإعلام والاتصال لاستقطاب الناخبين من خلال الاعتماد على التلفزيون الذي له دور مهم جدا في الاتصال السياسي باعتباره أكثر الوسائل الإعلامية التي لها تأثير كبير على اتجاهات وسلوكيات أفراد المجتمع سواء في الدول المتخلفة وحتى المتقدمة منها، وكذا هو الحال بالنسبة للإذاعة باعتبارها أداة تقوم بنشر المعلومة السياسية بسهولة وفعالية؛ وذلك لما لها من قوة إيحائية تجعل المستمع يشعر بالانتماء للوطن وضرورة المساهمة والتصويت.

وبنسبة أكبر نجد شبكات التواصل الاجتماعي مقارنة بباقي وسائل الإعلام باعتبار مواقع التواصل الاجتماعي أداة داعمة للنشاط السياسي من خلال تعزيز الحوار التفاعلي، وتبادل الأخبار السياسية ونقلها ونشرها إلى أقصى حد؛ لسهولة نشر المعلومات واختصار الوقت والجهد والتكلفة لنقلها، مما أدى لخلق ما يعرف ب "الديمقراطية الالكترونية".

كذلك الأمر بالنسبة للاتصال الجواري حيث يقوم مرشح الحزب وجميع الأعضاء بالقيام بالاتصال بأفراد المجتمع من خلال الخطابات السياسية، لإقناعهم بضرورة التصويت عموما ولصالح الحزب خصوصا، حيث يتم استخدام جملة من الدلالات والرموز للتأثير على عواطف المواطنين لتحقيق أهدافه وغاياته بالفوز في الانتخاب.

أما بالنسبة للمناظرات الانتخابية فإنها قليلة جدا إن لم تكن منعدمة في أغلب الاستحقاقات، حيث ينفرد كل حزب بالأفراد ويحاول كسب اكبر عدد ممكن في صفه، والمناظرة الانتخابية التي وجدت في الجزائر في الانتخابات الرئاسية 2019 حيث برمجت مناظرة بين المرشحين للرئاسة، وكانت مناظرة أكاديمية، أما بالنسبة للجرائد الحزبية فإنها قليلة جدا حيث لا توجد جريدة حزبية متخصصة تنشر آخر انجازات وبرامج وتطلعات الحزب بصفة دورية، وإنما نجد الصحف العادية اليومية الحكومية و الخاصة تنشر أخبار المواضيع السياسية.

أما بالنسبة لنتائج ممثلي الأحزاب في المقابلات فهي تجمع على تنشيط وسائل الاتصال الجواري أو المحلي باعتباره حجر الزاوية للتقرب من المواطنين ومشاركتهم مشاكلهم وقضاياهم، ويكون التجاور بين ممثلي الأحزاب مع المواطن في فضائه المعيشي باعتبارهم يعيشون ضمن نسق اجتماعي واحد يتم التقرب من انشغالاته وطموحاته ومشكلاته وكل ما يتعلق بالشأن العام في الحياة الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، الترفيهية والثقافية.

ويتجلى تنشيط الأحزاب للاتصال الجواري (باعتباره شكل من الإعلام اللامركزي)، من خلال سعيها لإحداث تقارب بين الإدارة والمواطنين في كل ما يتعلق بالإدارات الاستشارية في جميع المجالات لفهم انشغالاتهم؛ بفتح قنوات التواصل بين الفاعلين لتيسير الخدمات العامة؛ عبر المرافق العمومية ووسائل الإعلام الجماهيري خصوصا بعد التطور الإعلامي والتكنولوجي، الذي من شأنه أن يعزز من مواطنة الفرد داخل الحي، المدينة والدولة يجعله يشعر بالانتماء والحب للوطن.

إلى جانب دور التلفزيون والإذاعة في استقطاب الناخبين باعتبارهم وسائل اتصال رسمية يتم من خلالهما نشر الإعلانات الرسمية للحزب، كما أكد ممثلي الأحزاب أهمية ودور مواقع التواصل الاجتماعي في تعبئة المواطنين، لذلك فإنه يوجد مسؤول على مستوى المكتب الوطني والولائي مكلف بنقل انشغالات المواطنين للمكاتب التي تعمل على الرد السريع علي التساؤلات التي تتلقاها في بريد صفحاتها، لا سيما في فترات الانتخابات المحلية والبرلمانية منها.

أما بالنسبة للفئة التي تمثل ربع المبحوثين، حيث أكدوا عدم قيام الأحزاب بتوظيف وسائل الإعلام والاتصال لاستقطاب الناخبين وذلك بسبب النشاط الحزبي المناسباتي حيث تغيب الأحزاب السياسية عن الساحة الوطنية ولا تعود للظهور مجددا إلا عند اقتراب الاستحقاقات بل وتحديدا عند اقتراب الحملة الانتخابية، مما يؤدي بالمواطنين إلى عدم الاهتمام بنشاطهم السياسي العائد بعد غياب دام من الاستحقاقات الانتخابية السابقة إلى الاستحقاقات اللاحقة.

عطفا على ما سبق، يمكن القول بأن تأكيد المبحوثين بتوظيف وسائل الإعلام والاتصال لاستقطاب الناخبين إلا أن هذا النشاط يبقى ضعيفا وغير فعال، وذلك لغيابه في الحالات العادية وببروزه في الاستحقاقات الانتخابية، بالإضافة إلى تأكيد ممثلي الأحزاب على عدم تفاعل المواطنين مع مختلف الوسائط الاجتماعية، وقد يعود ذلك إلى عدم ثقة المواطنين في الأحزاب السياسية نظرا لخيبات الأمل المتكررة والمتراكمة التي عرفها أفراد المجتمع بعد إقرار التعددية السياسية في الجزائر.

جدول رقم 38 يبين تأثير الوسائل التي تستعملها الأحزاب أثناء الانتخابات على قرار الناخبين

	الاحتمالات	التكرار	النسبة
	نعم	201	%55,8
	لا	159	%44,2
	المجموع	**360**	**%100**
نعم	بدرجة كبيرة	30	%14,9
	بدرجة متوسطة	76	%37,8
	بدرجة ضعيفة	95	%47,3
لا	اختيار المرشح من الأعيان	129	%81,1
	برامج واقعية	11	%6,9
	خطاب نقدي تجاه السلطة	17	%10,7
	أخرى	2	%1,3

تبين نتائج الجدول السابق حول تأثير الوسائل التي تستعملها الأحزاب أثناء الانتخابات على قرار الناخبين، وجاءت إجابات أغلبية المبحوثين موافقة ومؤيدة بنسبة 55,8%، وذلك من خلال تأكيدهم بأن تأثير الوسائل بدرجة ضعيفة بنسبة 47,3%، والتأثير بدرجة متوسطة بنسبة 37,8%، وأخيرا بدرجة كبيرة بنسبة 14,9%.

بينما تقدر نسبة المبحوثين الذين يرفضون تأثير الوسائل التي تستعملها الأحزاب أثناء الانتخابات على قرار الناخبين ب 44,2%، وذلك لقناعتهم بأن الأحزاب السياسية تقوم باختيار المرشح من الأعيان بنسبة 81,1%، وتقدم خطاب نقدي للسلطة بنسبة 10,7%، وتقدم برامج واقعية بنسبة 6,9%.

يمكن تفسير نتائج المعطيات الكمية للجدول السابق بأنه، يوجد تباين في اتجاهات ومواقف المبحوثين من حيث درجة تأثير الوسائل التي تستعملها الأحزاب أثناء الانتخابات لاستقطاب الناخبين والتأثير على قراراتهم، وتعتبر أكبر فئة من المبحوثين أن التأثير يكون بدرجة ضعيفة، وفي المرتبة الثانية بدرجة متوسطة وفئة قليلة منهم تؤكد بأنها تتأثر بدرجة كبيرة، ويعود هذا التذبذب والتباين في آرائهم، نظرا لاختلاف مشاركتهم الانتخابية ودرجة اهتمامهم بالانتخابات خصوصا وبالمساهمة في اتخاذ القرارات السياسية الوطنية عموما، وذلك لارتفاع نسبة العزوف الانتخابي في مختلف الاستحقاقات الذي أدى إلى استقالة الناخبين من المشهد السياسي ككل، فأصبحت وسائل التسويق السياسي التي تنتهجها الأحزاب في الحملات الانتخابية ليس لها تأثير كبير في أفراد المجتمع، وذلك لغياب فعالية العمل السياسي الحزبي

واستمراريته، مما أدى إلى فقدان ثقة الناخبين في مصداقية الأحزاب السياسية، وفي العملية الانتخابية ككل.

أما بالنسبة إلى فئة المبحوثين التي أكدت بأن الوسائل التي تستعملها الأحزاب أثناء الحملات الانتخابية لا تؤثر على قرارات الناخبين سواء بالنسبة إلى التصويت أو العزوف فإنها تؤكد على اختيار الأحزاب السياسية المرشح للانتخابات من الأعيان ورجال الأعمال الذين كانوا أول المنخرطين في المجال السياسي حيث تمكن الكثير منهم ولوج البرلمان لاكتساب الحصانة وبعض الامتيازات الأخرى، وصاروا يتدخلون حتى في بعض عمليات التعيين والعزل التي تطال أكبر المسؤوليات والمناصب العليا في الدولة كالوزراء خاصة في العهدتين الأخيرتين لرئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة"، وأكبر مثال على ذلك "علي حداد" وغيره من رجال الأعمال الذين اتجهوا إلى الأحزاب بحثا عن المكانة السياسية لتلبية مصالحهم الشخصية، وكذا زيادة نفوذهم وسيطرتهم داخل الدولة.

بالإضافة إلى تبني الأحزاب خطاب نقدي تجاه السلطة، وهذا الاتجاه جد ضعيف في الجزائر باستثناء أحزاب المعارضة التي تلتزم الحياد إلا قلة منها فقط من تقوم بنقد السلطة، وتؤكد الشواهد الإمبريقية أن أغلب الأحزاب الجزائرية تطبل للسلطة وتوافق على كل قراراتها دون مناقشة أو تحليل أو تمحيص ومثال ذلك موافقة ومساندة FLN وRND لترشح "بوتفليقة" لولاية خامسة في انتخابات 2019، فعند بداية التحضير للانتخابات الرئاسية بدأ الموالون للجناح الرئاسي يكرمون صورة الرئيس إلى أن وصل لحد تقديم هدية لإطار صورة الرئيس، وأحصنة وهدايا متنوعة في تجمعات المساندة للعهدة الخامسة لصورته أيضا.

أما بالنسبة لواقعية البرامج فإن معظم برامج الأحزاب السياسية لا تتماشى مع الواقع المعاش، بل أن أغلب الأحزاب الجزائرية لا تملك مشروع مجتمع خاص بها وبرنامج مسطر يحمل كل التطلعات للمستقبل، بل تملك خطط خماسية أو عشرية أو شبه دائمة للحزب، وترتكز أغلب خطاباتها في الحملات الانتخابية على المسألة الاجتماعية من خلال تركيزها على القضاء على البطالة، وتوفير السكن والمرافق العامة ...وغيرها من المواضيع التي تزول بنهاية الانتخابات.

وقد أكدت نتائج المقابلات مع ممثلي الأحزاب على أهمية وسائل الاتصال في استقطاب وتعبئة المواطنين، وعلى الرغم من وجود مسؤول على مستوى المكتب الوطني والولائي المكلف بنقل انشغالات المواطنين إلى المكاتب المختصة عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي تعمل على الرد السريع لانشغالات المواطنين التي تتلقاها عبر بريد صفحاتها، غير أن أغلبية المواطنين ليس لديهم إقبال أو ثقة في هذه الوسائط الاجتماعية، ومنه فإن هذه الوسائل المستخدمة لا تؤثر بالدرجة المطلوبة على قرار الناخبين أو على سلوكهم الانتخابي.

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن تأثير والوسائل التي تستعملها الأحزاب السياسية أثناء الانتخابات على قرار الناخبين يتأرجح ما بين الضعيف والمتوسط مما يدل على عدم تأثير الوسائل المستعملة من قبل الأحزاب أثناء الانتخابات على سلوك الناخبين عبر مختلف الاستحقاقات، مما يؤكد عدم ثقة الناخبين في الأحزاب السياسية، وعدم تأثرهم بوسائل استقطاب وتعبئة الأحزاب، خصوصا وأن الأحزاب الجزائرية انتهجت أسلوبا جديدا في تحديد المرشحين الأوائل في قائمة الاستحقاقات تمثلت في أصحاب رؤوس الأموال، إلا أن الانتخابات الأخيرة قد ألغت ترتيب المرشحين في القوائم الانتخابية بعد حراك 2019، حيث أصبح لكل مرشح في القائمة نفس الحظوظ مع بقية المرشحين لنفس الحزب.

جدول رقم 39 يبين وسائل الأحزاب السياسية لاستقطاب الناخبين باختلاف طبيعة الاستحقاقات

	الاحتمالات	التكرار	النسبة
	نعم	140	%38,9
	لا	220	%61,1
	المجموع	**360**	**%100**
نعم	طرح القضايا الراهنة	65	%46,4
	القضايا الخلافية (الهوية، دور الجيش، الاقتصاد)	70	%50,0
	أخرى	5	%3,6
لا	الحملات الحوارية	40	%18,2
	العروشية	95	%43,2
	شعبية المرشحين في المجتمع	64	%29,1
	طرح المشاكل اليومية	21	%9,5

تبين نتائج الجدول السابق حول استخدام الأحزاب السياسية نفس الوسائل لاستقطاب الناخبين باختلاف طبيعة الاستحقاقات، أغلبية إجابات المبحوثين بنسبة 61,1%؛ لعدم قناعتهم بفعالية الوسائل التي تستخدمها الأحزاب السياسية خصوصا، العروشية بنسبة 43,2%، وشعبية المرشحين في المجتمع بنسبة 29,1%، وكذا الحملات الحوارية بنسبة 18,2%، وطرح المشاكل اليومية بنسبة 9,5%.

بينما المقدرة نسبة المبحوثين الذين يؤكدون فعالية استخدام الأحزاب السياسية نفس الوسائل لاستقطاب الناخبين باختلاف طبيعة الاستحقاقات، والمقدرة إجاباتهم ب 38,9%، ويعود ذلك إلي طرح القضايا الخلافية (الهوية، دور الجيش، الاقتصاد) بنسبة 50%، و طرح القضايا الراهنة المتمثلة في المسألة الاجتماعية بنسبة 46,4%.

نستشف من خلال نتائج الجدول السابق، أن الوسائل والآليات التي تستخدمها الأحزاب السياسية باختلاف طبيعة الاستحقاقات لا تؤثر على اتجاهات والسلوك الانتخابي لدى الناخبين، وذلك لتأكيد الناخبين بأن الأحزاب السياسية تعتمد بصورة كبيرة على العروشية من خلال إعداد الأحزاب السياسية خرجات للزوايا والمداشر لضمان تأييد هذه المناطق على اعتبار أن الناخبين يمتثلون لرأي قادة وأعيان المداشر الذين يقومون بتوجيه الناخبين للتصويت لصالح مرشح حزب معين لما يتمتعون به من تقدير واحترام من قبل أفراد العشيرة.

تلعب شعبية المرشح في المجتمع دورا أساسيا في التصويت لصالح الحزب، فإذا كان المرشح يحض بشعبية جيدة فإن هذا سوف يؤثر إيجابا على نتائج الانتخابات، وإذا كان العكس فإنه لن يحدث استقطاب أو تعبئة الناخبين للحزب في الانتخابات؛ كما يعتبر تأثير الحملات الحوارية جد ضعيف لعدم ثقة الناخبين في مصداقية الأحزاب السياسية، كما ترتكز الأحزاب على طرح مجموعة من المشاكل اليومية خصوصا المسالة الاجتماعية منها (السكن، البطالة، المرافق العامة، الفضاء العمومي...) الخاصة بالمنطقة وإعطاء جملة اقتراحات وحلول لها؛ والتي سوف يبقى أغلبها مجرد برامج أو مخططات تبقى حبيسة الأوراق لا تخرج للتطبيق في الواقع.

أما بالنسبة للأقلية من المبحوثين التي تؤكد نجاعة الوسائل التي تستخدمها الأحزاب السياسية لاستقطاب الناخبين باختلاف طبيعة الاستحقاقات من خلال طرحها للقضايا الراهنة التي تحضي باهتمام الناخبين كطرحها للمسألة الاجتماعية كملفات السكن، البطالة، ...الخ، والقضايا الدولية كقضية الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية، وحقوق الإنسان والديمقراطية (حرية التنقل، حرية تعبير، ...)، وهو ما أكدته أغلب إجابات ممثلي الأحزاب في المقابلات، حيث أكد معظم ممثلي الأحزاب اهتمامهم بالقضايا الدولية، ويؤكد ممثل حزب RND "إن المواطن الجزائري جزء من أمة عربية وامتداد للأمة الإسلامية، فإن المواقف التي تقوم بها الأحزاب في هذه القضايا تؤثر على قرار الناخب، فلا يمكن قبول التصويت لصالح حزب لا يهتم بقضايا الدول العربية خصوصا"؛ حيث نعتبر امة واحدة يجب على كل الدول العربية التآزر والاتحاد والالتحام لحل المشاكل العربية، كما أكد ممثلي الأحزاب الاهتمام القضايا الداخلية للمجتمع كتبني قضايا المواطن المتمثلة في المسألة الاجتماعية كتحسين القدرة الشرائية، البطالة والسكن، إلا أنها تعتبر أطروحات السلطة حيث تستخدمها حينما تفشل في تحقيق التنمية أو التكفل بالمشاكل اليومية للمواطن.

وكذا تركيزها على القضايا الخلافية كالهوية، دور الجيش الذي يجب أن ينحصر في الحفاظ على الأمن والسلم الداخلي وحماية الدولة من الاعتداء الأجنبي، وعدم إقحامه في تسيير الشؤون الداخلية للدولة، بالإضافة إلي تركيزها على ضرورة إنعاش الاقتصاد من خلال اقتراح مشاريع للخروج من الأزمة

الاقتصادية، وهذا ما أكدته أغلب إجابات المبحوثين، من خلال تبنيهم لمشاريع يتغنى بها أثناء الحملات الانتخابية من اجل تطوير الجانب الاقتصادي، ولكن مع انتهاء الانتخابات فإن الأحزاب السياسية تطوي ملف اقتراحات الخروج من الأزمة، وتسير حسب ما تفرضه السلطة دون أي تحريف أو تغيير.

جدول رقم 40 يبين تقييم نشاط الأحزاب خلال الحملة الانتخابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
جيد	5	%1,4	355	%98,6	360	%100
متوسط	130	%36,1	230	%63,9	360	%100
ضعيف	131	%36,4	229	%63,6	360	%100
لا ترقى لمستوى تطلعات المجتمع	94	%26,1	266	%73,9	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول تقييم نشاط الأحزاب خلال الحملة الانتخابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أن أغلبية إجابات المبحوثين كانت أغلبها منقسمة بين متوسط بنسبة 36,1% وضعيف بنسبة 36,4%، بالإضافة إلى وجود من يرى بأنه لا يرقى لمستوى تطلعات المجتمع بنسبة 26,1%، وأخيرا نجد ثلة قليلة تؤكد على أن نشاط الأحزاب خلال الحملة جيد بنسبة 1,4%.

يمكن تفسير المعطيات الكمية السابقة لإجابات المبحوثين، بأن استخدام الأحزاب السياسية في الحملات الانتخابية لصفحات في مواقع التواصل الاجتماعي ينقسم بين متوسط وضعيف، وذلك لأن 50% فقط من الأحزاب تمتلك صفحات للتعريف بالحزب وكذا البرامج المقدمة، من فتح باب التواصل مع أفراد المجتمع، من أجل طرح مشاكلهم وانشغالاتهم دون قيود أو ضغوطات عبر القوائم البريدية المتوفرة في المواقع الالكترونية للأحزاب السياسية، ولكن واقعيا فإن هذه الصفحات غير نشطة، حيث لا يتم الرد على انشغالات وتساؤلات المواطنين، أو حتى لا يتم وصول تساؤل المواطن أي أن الصفحة غير نشطة، وان 50% من الأحزاب الباقية لا تملك حتى بريدا الكترونيا.

ومن جانب آخر نجد فئة أخرى من المبحوثين تؤكد أن نشاط الأحزاب لا يرقى لمستوى تطلعات المجتمع، وذلك لأنها فعلا تقوم بفتح صفحات عبر مواقع التواصل الاجتماعي (رغم قلتها) إلا أنها لا تقوم بفتح فضاء التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع والمنخرطين في الأحزاب أو مرشح الحزب الذي يجب عليه الإجابة على كل استفسارات الناخبين حول قضايا الشأن العام ومشاكل المجتمع مما يسهل فهم الناخب للأحداث السياسية، من أجل تعزيز قناعاتهم بضرورة الانتخاب، والاقتناع بوجوب المشاركة الانتخابية خصوصا والمشاركة السياسية عموما، إلا أن نشاط الأحزاب السياسية الجزائرية عبر مواقع

التواصل الاجتماعي يبقى ضعيفا لا يرقى إلى تطلعات المجتمع، خصوصا وان الأحزاب بعد الانتخابات لا تجيب على أي انشغال أو تساؤل معين لأي فرد.

عطفا على ما سبق، يمكن القول أن فئة كبيرة من المواطنين تمتلك حسابات عبر مواقع التواصل الاجتماعي أو تكون ذات اطلاع باليوتوب مما يجعلها متابعة لكل الأحداث الوطنية بصورة آنية، ولكن ما يعاب على الأحزاب الاجتماعية أن نشاطها عبر هذه المواقع غير فعال بسبب غيابها الدائم حيث نجد المواقع غير مفعلة في الأيام العادية، ولا يمكن للمواطن إرسال انشغالاته للأحزاب او التفاعل معها ، وبذلك يمكن القول بأن نشاط الأحزاب الجزائرية مناسباتي، وبذلك يصبح تقييم نشاطها ضعيف ولا يرقى لمتطلبات المجتمع الذي يجب على الحزب العمل الكثير من أجل تغيير اتجاهه نحوه.

جدول رقم 41 يبين إمكانية وجود حركات تصحيحية في الأحزاب السياسية في الجزائر

	الاحتمالات	التكرار	النسبة
	نعم	271	%75,3
	لا	89	%24,7
	المجموع	**360**	**%100**
نعم	غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية	112	%41,3
	الدور المهيمن لرئيس الحزب في عملية صنع واتخاذ القرار الحزبي	104	%38,4
	الاختراق من طرف السلطة للأحزاب	55	%20,3
لا	تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية	46	%51,6
	عدم تدخل السلطة في الأحزاب	44	%49,4

تبين نتائج الجدول السابق حول حدوث حركات تصحيحية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر، وجاءت أغلبية إجابات المبحوثين "نعم" بنسبة 75,3%، وذلك من خلال تأكيدهم على غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية، و الدور المهيمن لرئيس الحزب في عملية صنع واتخاذ القرار الحزبي بنسبة 38,4%، وأخيرا الاختراق من طرف السلطة للأحزاب بنسبة 20,3%.

بينما تقدر نسبة المبحوثين الذين يرفضون حدوث حركات تصحيحية داخل الأحزاب السياسية في الجزائر ب 24,7%، وذلك لقناعتهم بأن الأحزاب السياسية تقوم تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية 51,6%، وكذا عدم تدخل السلطة في الأحزاب بنسبة 49,4%.

يمكن تفسير المعطيات الكمية السابقة، بأن أغلبية المبحوثين يؤكدون بأن الأحزاب السياسية تعرف حركات تصحيحية، وأن أهم سبب في انقسام الأحزاب وظهور الحركات التصحيحية لغياب الفكر التعددي داخلها مما أدى إلى نشوء نزاعات بين المستوى التنظيمي القيادي والقاعدي للحزب، ويعود ذلك إلى غياب الديمقراطية داخلها، وتفرد قائد الحزب أو زعيمه على أغلب القرارات المتعلقة بالنشاط النشاط التنظيمي ومعظم القرارات الحزبية المهمة، والحفاظ على الثبات في مؤسسة القيادة، ومثال ذلك هيمنة "حسين آيت أحمد" على قيادة "حزب جبهة القوى الاشتراكية" منذ تأسيسه عام 1963 إلى غاية وفاته عام 2015 على الرغم من إقامته خارج البلاد بسويسرا بقي هو قائد الحزب، وهو ما تتميز به أغلب الأحزاب الجزائرية بالانفراد بالسلطة والتفرد بالامتيازات وحصرها في فئة معينة داخل الحزب وبالتالي غياب الديمقراطية داخله لعدم تطبيق تداول القيادة داخل الحزب، وهذا ما تؤكده إجابات ممثلي الأحزاب في المقابلات من خلال تصريحهم بمركزية القرار السياسي والتنموي من قبل رئيس الحزب مما يدل على غياب الديمقراطية داخل أغلب الأحزاب السياسية الجزائرية.

أما الاستبداد فيتجلى من خلال تهميش المناضلين وعدم منحهم فرصا للتجديد والتغيير مما يجعلهم ينشقون عن هذه الأحزاب أو يعزفون عن الاشتراك فيها إطلاقا.

أما بالنسبة للفئة القليلة من المبحوثين التي تؤكد غياب الحركات التصحيحية داخل الأحزاب السياسية فهي تستند في آرائها ومواقفها من خلال تأكيدها أن الأحزاب الجزائرية تقوم بتطبيق الديمقراطية داخلها من خلال تنشيط اللقاءات الدورية داخل الحزب وإشراك جميع المنخرطين في الحزب في التخطيط لمشاريع الحزب لتنمية الروابط التنظيمية بين أعضائه، وهذا ما يؤكده ممثل حزب FLN في المقابلة بتأكيده إن الحزب يقوم بتطبيق الديمقراطية داخله من خلال تبني فكرة تشبيب وتطهير الحزب من الجيل القديم.

بالإضافة إلى انقسام إجابات ممثلي الأحزاب حول عدم تدخل السلطة في تسيير الأحزاب السياسية، حيث أن الفئة الأولى تؤكد أن عملية تسيير الحزب هي مهمة رئيس الحزب وأعضائه، وأن إنشاء حزب جديد يخضع لجملة من الشروط والقوانين التي يجب أن يستوفيها قبل الموافقة على تأسيسه وإعتماده رسميا،أما بالنسبة لشؤون تسييره فهي تعود إلى داخل الحزب وليس للسلطة أي دخل في ذلك، أما الفئة الثانية فتؤكد أن السلطة هي المتحكم الرئيسي في زمام الأحزاب السياسية الجزائرية.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن الأحزاب السياسية الجزائرية عرفت جملة من الانشقاقات والنزاعات منذ الانفتاح السياسي على التعددية الحزبية، التي أدت إلى بروز حركات تصحيحية داخلية أفضت إلى تشقق الأحزاب، وبروز أحزابا جديدة صغيرة في الحقل السياسي، يغذيها الاختلاف والصراع داخل الحزب، حيث عرف الحزب العريق FLN جملة من الصراعات التي وصلت إلى الانقلابات، تفاعلا مع مراحل مختلفة من التاريخ السياسي بالجزائر، كما مست الانشقاقات والحركات التصحيحية الأحزاب

الإسلامية في الجزائر، حيث تعرض حزب "حركة النهضة" لانشقاق عام 1997 ، فبعد سحب عضوية الحزب من "جاب الله" ليؤسس حزب "حركة الإصلاح"، الذي أعيد إسقاطه من كرسي الزعامة ليؤسس حزب ثالث هو "العدالة والتنمية"، ويعتبر السبب الرئيسي لهذه الصراعات والانشقاقات والحركات التصحيحية من أجل الحصول على الزعامة.

جدول رقم 42 يبين وجود منافسة حزبية حقيقية في الجزائر

	الاحتمالات	التكرار	النسبة
	نعم	50	%13,9
	لا	310	%86,1
	المجموع	**360**	**100%**
نعم	برامج حقيقية تسعى إلى ترقية المجال الاجتماعي	10	%20,0
	برامج جادة تسعى إلى ترقية المجال الاقتصادي	2	%4,0
	برامج دقيقة تسعى إلى المحافظة على الاستقرار السياسي	38	%76,0
لا	أحزاب صورية مجرد وسيلة لإضفاء الشرعية على النظام السياسي	134	%43,3
	تعددية حزبية شكلية ومنافسة غير حقيقية	135	%43,5
	أحزاب تسير في كنف النظام السياسي تؤيد قراراته وتدعو لتطبيقها	41	%13,2

تبين نتائج الجدول السابق حول وجود منافسة حزبية حقيقية في الجزائر، جاءت أغلبية إجابات المبحوثين ترفض وجود منافسة فعلية بنسبة 86,1%، وذلك لقناعتهم بأن التعددية الحزبية شكلية ومنافسة غير حقيقية بنسبة 43,5%، والأحزاب السياسية أحزاب صورية مجرد وسيلة لإضفاء الشرعية على النظام السياسي بنسبة 43,3%، وأخيرا الأحزاب تسير في كنف النظام السياسي وتؤيد قراراته وتدعو لتطبيقها بنسبة 13,2%.

بينما المقدرة نسبة المبحوثين الذين يؤكدون وجود منافسة حزبية حقيقية في الجزائر، وجاءت إجاباتهم "نعم" ب 13,9%، وذلك لقناعتهم بان الأحزاب السياسية تقوم على برامج دقيقة تسعى إلى المحافظة على الاستقرار السياسي بنسبة 76,0%، وان برامج المقدمة حقيقية تسعى إلى ترقية المجال الاجتماعي بنسبة 20,0%، ونسبة ضعيفة جدا أكدت أن البرامج جادة تسعى إلى ترقية المجال الاقتصادي بنسبة 4,0%.

نستشف من خلال نتائج الجدول السابق،أن أغلبية المبحوثين أكدوا غياب المنافسة الحقيقية بين الأحزاب ويوضحون ذلك من خلال تأكيدهم بأن الأحزاب الجزائرية عبارة أحزاب صورية مجرد وسيلة لإضفاء الشرعية على النظام السياسي لم تقدم للمجتمع الجديد بل إن أغلب خطاباتها تتمحور في نفس السياقات التي تحمل نفس الأفكار التي تتمثل في تكريس النظام القديم وتمجيده من أجل الحفاظ على وجود الحزب وعلى حصوله أكبر قدر من الامتيازات التي يمنحها النظام السياسي للأحزاب، مما يؤدي بهم التركيز على أن التعددية الحزبية في الجزائر شكلية ولا توجد منافسة حقيقية، وتعزى مغازلة الأحزاب السياسية للنظام السياسي من اجل الحصول على حقائب وزارية أو مناصب نوعية، أو الاستفادة من الإعفاءات الضريبية التي تعفي بموجبها الدولة الممتلكات المنقولة أو العقارية أو على استثماراتها وحتى الهبات والتبرعات والوصايا التي تتلقاها الأحزاب السياسية.

أما بالنسبة لتأكيد المبحوثين بان الأحزاب تسير في كنف النظام السياسي تؤيد قراراته وتدعو لتطبيقها نظرا لدور هذا الأخير المؤثر على فعالية الأحزاب السياسية في الجزائر وقدرتها على أداء أدوارها ووظائفها، مما أدى إلى ظهور أحزاب سياسية حاضرة في المشهد السياسي وليس هدفها الوصول للسلطة، وإنما تسير في كنف النظام السياسي داعمة له من خلال تجسدها لمبدأ الديمقراطية في الجزائر المتمثل في التعددية الحزبية، وهم ما تؤكده الشواهد الإمبريقية عبر نتائج الأحزاب المتذبذبة في مختلف الاستحقاقات؛ حتى أن البعض منها بعد تغيير القيادات السياسية والعسكرية لا تحصل علي مقعد واحد وهي حالة حزب العمال و حزب العدالة والتنمية وحزب جيل جديد إلا أنها باقية في المشهد السياسي لمساندة النظام السياسي.

على عكس ما أدلى به ممثلو الأحزاب السياسية في المقابلة، الذين أكدوا أن كل حزب سياسي هدفه الأساسي الوصول للسلطة، وهو ما تسعى الأحزاب التي ينتسبون إليها؛ ولكن الوصول للسلطة والفوز في الانتخابات حسب رأيهم يسبقه رأس مال اجتماعي وثقافة سياسية وديمقراطية حقيقية، تجعل المواطن يقتنع ويؤمن بفعالية الأحزاب ودورها الايجابي في المجتمع، وبالتالي يتحول من ناخب عازف إلى ناخب مصوت يسهم في صنع القرار السياسي في الدولة.

أما بالنسبة للأقلية من المبحوثين الذين أكدوا وجود منافسة حزبية حقيقية في الجزائر فإنهم استندوا في حكمهم على دقة البرامج النظرية التي تقدمها الأحزاب السياسية التي تعالج أغلب المجالات خصوصا السياسية منها للمحافظة على الاستقرار السياسي، باعتبار أن الجزائر دولة عرفت نقاط تحول في نظامها كادت أن تؤدي إلى حدوث حرب أهلية، بالإضافة إلى تأكيدهم أن البرامج الحزبية حقيقية تهدف إلى ترقية المجال الاجتماعي من خلال تنشيط اللقاءات الدورية مع الناخبين من أجل معرفة انشغالات المواطنين ومشاكلهم والتكفل بها من خلال وضع اقتراحات وحلول لهذه المشكلات من أجل تطوير

الجانب الاجتماعي، وكذا المجال الاقتصادي للتطور والرقي والقضاء على المشاكل الاقتصادية المتمثلة في البطالة لتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

أما الفئة التي أكدت أنها برامج دقيقة تسعى إلى المحافظة على الاستقرار السياسي من خلال التكفل بمشاكل المواطنين وانشغالاتهم ونقلها إلى السلطة المركزية من إيجاد حلول جذرية لها للحفاظ على الاستقرار الوطني من خلال تعزيز الثقة بين المواطنين والمسؤولين، وبالتالي تغيير سلوكهم السياسي عموما والانتخابي خصوصا من العزوف إلى التصويت.

عطفا على ما سبق، يمكن القول بأنه لا توجد منافسة حزبية حقيقية في الجزائر تسعى للظفر بالسلطة، بل إن اغلب الأحزاب الجزائرية تسير في كنف السلطة ولا تخرج عنها فتؤكد بذلك بأن الأحزاب السياسية شكلية وان المنافسة الانتخابية شكلية رغم امتلاكها لبرامج حزبية نظرية تحمل أفكارا بناءة إذا أتيحت لها الفرصة فإنها سوف تسهم في تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسية للدولة، وأكبر دليل على غياب منافسة حقيقية في الجزائر هو بقاء حزب جبهة التحرير الوطني مسيطر على مقاليد منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا.

أما فترة حكم RND فإن هذا الحزب خرج من رحم الآفلان، حيث أنشئ في ظرف ثلاثة أشهر وفاز في الرئاسيات، مما يدل على أن الحزب مخطط ومدبر له من قبل الحزب الحاكم، فعند نجاح حزب ليس له علاقة بالحزب الحاكم فإنه تم توقيف المسار الانتخابي بعد استقالة الرئيس "بن جديد"، وبذلك لا يمكن القول بوجود منافسة حزبية حقيقية بالجزائر، ففي الجزائر يوجد تطبيق لبعض مبادئ الديمقراطية كالانتخابات والتعددية الحزبية والإحجام عن أخرى كالتداول السلمي للسلطة.

جدول رقم 43 يبين قدرة الظاهرة الحزبية في الجزائر على استقطاب الناخبين

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	7	%1,9
لا	353	%98,1
المجموع	**360**	**%100**
إذا كانت الإجابة لا		
سيطرة النظام السياسي على الأحزاب	99	%28,1
طبقة سياسية فاقدة للشرعية المجتمعية	95	%26,9
توظيف المال في الممارسة السياسية	42	%11,9
انغلاق الأحزاب السياسية على نفسها	36	%10,2

غياب الممارسة الديمقراطية داخلها	44	%12,4
تهميش الشباب	37	%10,5

تبين نتائج الجدول أعلاه 353 من إجمالي أفراد العينة حول قدرة الظاهرة الحزبية في الجزائر على استقطاب الناخبين بنسبة 98,1%، منها 99 مبحوث بنسبة 28,1% تؤكد على سيطرة النظام السياسي على الأحزاب، وتليها 95 مبحوث بنسبة 26,9% تؤكد أن الطبقة السياسية فاقدة للشرعية المجتمعية، بالإضافة إلى 44 مبحوث بنسبة 12,4% بغياب الممارسة الديمقراطية داخلها، و43 مبحوث بنسبة 12,2% يرون وجود اختراق الأحزاب من السلطة القائمة في الجزائر، و 42 مبحوثين بنسبة 11,9% يؤكدون توظيف المال في الممارسة، و37 مبحوث بنسبة 10,5% تجد بأنه يوجد تهميش الشباب، وأخيرا 36 مبحوث بنسبة 10,2% يرون انغلاق الأحزاب السياسية على نفسها.

نستشف من خلال نتائج الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين أكدوا بأن الظاهرة الحزبية في الجزائر غير على استقطاب الناخبين وذلك من خلال سيطرة النظام السياسي على الأحزاب حيث لا يستطيع أي حزب الخروج عن طوع السلطة وإلا فإن مصيره سوف يكون الأفول والزوال، بالإضافة إلى أن الطبقة السياسية المسيطرة فاقدة للشرعية المجتمعية وأكبر دليل على ذلك هو الارتفاع المتزايد لنسب العزوف الانتخابي من استحقاق لآخر، الذي يؤكد رفض المجتمع للأحزاب السياسية لأنها لم تقدم للمجتمع العمل السياسي المطلوب على غرار الأحزاب السياسية في الدول الغربية، بل هي مجرد أحزاب شكلانية مناسباتية تنشط في الحملات الانتخابية لتعود للاختفاء مرة أخرى.

كما برز توظيف المال في الممارسة السياسية مما أدى إلى انضمام رجال الأعمال للنسق السياسي والانغماس فيه، بالانخراط في الأحزاب، والتصدر في رؤوس القوائم الحزبية من خلال شراء الرتبة داخل القوائم الحزبية في مختلف الاستحقاقات، بالإضافة إلى شراء أصوات الناخبين(الرشوة الانتخابية) من أجل التصويت لصالحهم والفوز في الانتخابات المحلية أو التشريعية للإستفادة من جملة الامتيازات التي تعتبر الحصانة الدبلوماسية أكثرها أهمية لرجال الأعمال.

ويعتبر غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية من أسباب عجز الأحزاب عن استقطاب الناخبين، وذلك لسيطرة رئيس الحزب على تسيير شؤون الحزب على الرغم من تأكيد الأحزاب على تبنيها للديمقراطية داخلها وقيامها بجملة من المؤتمرات، إلا أن الشواهد الإمبريقية تثبت عكس ذلك الذي أكد غياب الممارسة الديمقراطية داخلها بدليل الانشقاقات والصراعات داخلها التي تصل عند بعضها لدرجة التصحيح السياسي، أو الاستقالة او الفصل، بالإضافة إلى انغلاقها على نفسها واستماتتها في الحفاظ على هيكلها الداخلي وعدم تغييره؛ الذي يثبت عدم قدرتها على التعدد الفكري داخل الحزب .

كما أكد المبحوثين على تهميش الأحزاب السياسية للشباب إلا في الاستحقاقات الانتخابية أين تسعى جاهدة لاستغلال أصواتهم لتحقيق مقاصد وأغراض شخصية تتمثل في الفوز والحصول على أكبر نسبة ممكنة باعتبارهم الفئة الأكثر عددا في الجزائر لذلك تقوم بتقديم جملة من الوعود الزائفة التي تنتهي بانتهاء الانتخابات، مما أدى بأغلبية الشباب للاتجاه إلى العزوف الانتخابي والاستقالة من المشهد السياسي ككل.

على الرغم من تأكيد ممثلي الأحزاب بالاهتمام بالشباب باعتبارهم العنصر الحيوي الذي من خلاله يستطيع الحزب التقدم، باعتبارهم طاقات ناشئة تحمل أفكار جديدة يمكنها أن تسهم في تطوير الحزب، وهو هو اغلب ما تؤكده نتائج المقابلات، حيث أكد FLN على مدى اهتمامه بهذه الفئة حيث خلق منصب "**منسق الشباب**" يمارس نفس صلاحيات أمين قسمة.

من خلال ما سبق يمكن القول، بأن الظاهرة الحزبية في الجزائر لازالت غير قادرة على استقطاب الناخبين، ويعود ذلك إلى جملة من العوائق تحول دون قدرتها على استقطاب الناخبين وتعبئتهم لتأييدهم وبالتالي التصويت لصالح الحزب في الاستحقاقات، الذي لا يتم إلا بعد عمل سياسي وحزبي حقيقي ومتواصل يجعل أفراد المجتمع يثقون في الحزب وفعاليته وقدرته على تغيير الأوضاع الراهنة إلى الأحسن.

ومن بين أهم العوائق التي تعرقل الأحزاب السياسية الجزائرية هي غياب الديمقراطية داخلها والصراع المستمر بين مختلف هياكلها، بالإضافة إلى غياب التداول على منصب الرئاسة فحركة مجتمع السلم مثلا لم تعرف التداول على رئاسة الحزب إلا بعد وفاة رئيسها، كما أن هناك أحزاب لم تعرف التداول على المنصب منذ تأسيسه كجبهة القوى الاشتراكية وحزب العمال، مما جعل المبحوثين لا يثقون في وعود وبرامج الحزب الذي يسعى ويطالب بتطبيق وهو لا يمارسها داخل حزبه، وبالتالي فغن عملية استقطاب وتعبئة المواطنين تصبح عملية جد صعبة.

كما تسهم سيطرة النظام السياسي على الأحزاب في جعله فاقدا للشرعية المجتمعية مما أفقدها إمكانية استقطاب الناخبين، كونها تبرز للوجود على أنها تسير في كنف النظام وتغازل قراراته وتطبقها وتروج لتطبيقها في المجتمع، وبالتالي البقاء تحت سيطرة النظام السياسي المسيطر دون تغيير، على الرغم من أن الشواهد الامبريقية أثبتت في عدة محطات فشله، وأكبر مثال على ذلك أحداث أكتوبر 1988، الحراك الشعبي 2019 وغيرها من المظاهرات على رأسها المظاهرات الرافضة لترشح الرئيس السابق "بوتفليقة" لعهدة رابعة، إلا أن الأحزاب السياسية باقية تسير في كنفه ورضاه لتحقيق بعض المصالح الضيقة كالحقائب الوزارية أو الإعفاءات الضريبية أو الحصول على بعض الهبات، مما أدى بالمواطنين القبول بهذه الأحزاب والتصويت لصالحها، واتجهوا إلى العزوف عن التصويت كسلوك انتخابي يعبر عن رفضهم للواقع السياسي في الجزائر.

كما أسهم انغلاق الأحزاب على نفسها ونشاطها في الحملات الانتخابية في عدم ثقة المبحوثين بكفاءتها ومصداقيتها، لقناعتهم بأن كل الحوارات واللقاءات والوعود المقدمة أثناء الحملة سوف تزول بانتهاء الانتخابات، بالإضافة إلى تهميشها للشباب الذي جعلها تفقد آخر فرصة لها في لكسب مصداقية ومكانة في المشهد السياسي الذي يعطيها القدرة والقوة على الاستقطاب والتعبئة.

3.1. عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بالمحور الثالث المتعلق بالفرضية الثانية

جدول رقم 44 يبين متابعة الأحداث السياسية الوطنية الراهنة

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	273	%75,8
لا	87	%24,2
المجموع	**360**	**%100**
إذا كانت الإجابة نعم		
تلفاز	77	%28,2
إذاعة	27	%9,9
جرائد	18	%6,6
فايسبوك	94	%34,4
يوتوب	48	%17,6
انستغرام	8	%2,9
جرائد حزبية	1	%0,4

تبين نتائج الجدول أعلاه 273 من إجمالي أفراد العينة متابعة الأحداث السياسية الوطنية الراهنة بنسبة 75,8%، منها 94 مبحوث بنسبة 34,4% تؤكد على متابعتها عبر فايسبوك، وتليها 77 بنسبة 28,2% تؤكد متابعتها عبر التلفاز، بالإضافة إلى 48 مبحوث بنسبة 17,6% تتابع الأحداث عبر اليوتوب، و 27 مبحوث بنسبة 9,9% عبر الإذاعة، و 18 مبحوث بنسبة 6,6% عبر الجرائد، وكذا 8 مبحوثين بنسبة 2,9% عبر انستغرام، وأخيرا مبحوث واحد بنسبة 0,4% عبر الجرائد الحزبية.

من المعطيات الإحصائية للجدول السابق نلاحظ أن، أغلبية المبحوثين يتابعون الأحداث السياسية حيث يفوق ثلاثة أرباع حجم العينة، حيث نجد اختلاف وتنوع في متابعة الأحداث السياسية بين وسائل الإعلام التقليدية (تلفاز، إذاعة، جرائد)، ووسائل الإعلام الحديثة فايسبوك يوتوب انستغرام، وأخيرا وسائل الإعلام الحزبية جرائد حزبية، ولكن أغلبها يتابع الأحداث السياسية الراهنة عبر ووسائل الإعلام

الحديثة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي خصوصا المواقع الإجتماعية منها أولها الفايسبوك الذي يعتبر أداة داعمة للنشاط السياسي من خلال تعزيز وتفعيل الحوار التفاعلي الذي يسمح بتبادل المعلومات السياسية ونقلها إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع.

بالإضافة إلى التلفاز والإذاعة واليوتوب الذين يعتبرون قنوات فعالة تسهم في نشر الثقافة السياسية داخل المجتمع من خلال توفير المعلومات ونشر الأخبار حول النظام السياسي ومؤسساته وتوضيح القوانين التي تكفل حقوق أفراد المجتمع، بالإضافة إلى الفايسبوك الذي يعتبر من أهم مواقع التواصل الاجتماعي التي تتيح للفرد التعبير بكل حرية عن وجهة نظره ومناقشته مع أصدقائه في الصفحة، الذي يعطي المزيد من الحرية في التعبير وكذا المصداقية، وكذا الجرائد التي تعتبر من أكثر الوسائل إقبالا وقراءة من قبل النخب، نظرا لخصوصيتها في نقل الأخبار السياسية التي تتطلب من قرائها التركيز والانتباه لفهم الأخبار، ويعود اتجاه الأفراد إلى الصحف العمومية نظرا لغياب الصحف الحزبية في الجزائر على الرغم من اعتبارها ركنا من أركان العمل الحزبي الاتصالي التي تسهل الدعاية للانتخابات وخلق ثقافة سياسية لأفراد المجتمع، إلا أنها غير موجودة لدى الأحزاب السياسية الجزائرية.

مما سبق يمكن القول بأن، المواطن الجزائري يمتلك وعي سياسي تبلور من خلال متابعته اليومية للأحداث الوطنية عبر القنوات الرسمية المتمثلة في التلفاز والإذاعة والجرائد، بالإضافة إلى وسائل التواصل الاجتماعي التي فتحت له المجال واسعا للتفاعل وإبداء الرأي دون خوف من العقاب، حيث لعبت مواقع التواصل الاجتماعي دورا هاما في الحراك الشعبي 2019 وزادت من شعبيته وسلميته.

جدول رقم 45 يبين التصويت في الانتخابات

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	210	%58,3
لا	150	%41,7
المجموع	**360**	**%100**
إذا كانت الإجابة نعم		
رئاسية	101	%48,1
تشريعية	29	%13,8
محلية	80	%38,1

تبين نتائج الجدول أعلاه 210 من إجمالي أفراد العينة بان المبحوثين يشاركون في الانتخابات بالتوجه إلى صناديق الاقتراع والتصويت بنسبة 58,3%، منها 101 مبحوث بنسبة 48,1% تؤكد

على أنها تقوم بالتصويت في الانتخابات الرئاسية ، ويليها مبحوث 80 بنسبة 38,1% التي تسهم في المشاركة الانتخابية في الانتخابات المحلية، وأخيرا 29 مبحوث بنسبة 13,8% يؤكدون بأن سلوكهم الانتخابي ايجابي في الاستحقاقات التشريعية.

يمكن تفسير المعطيات الكمية للجدول السابق بأن، التصويت في الانتخابات من أكثر أنواع المشاركات السياسية ممارسة، وهو أدنى حالات المشاركة السياسية أي المشاركة الانتخابية، التي لا يبذل فيها المواطن جهدا ووقتا كبيرا للمساهمة في صنع القرار السياسي داخل المجتمع، وتختلف نسب المشاركة في الانتخابات من استحقاق لآخر خصوصا بين الانتخابات الرئاسية، التشريعية والمحلية.

ويمكن تفسير الاختلاف في التفضيلات الانتخابية للمبحوثين إلى أن الانتخابات الرئاسية حسب رأيهم أكثر وزنا وصدى للتعبير عن مطالبهم ومشاريعهم؛ فعلى الرغم من سيادة التزوير في مختلف الاستحقاقات، إلا أن الرئاسية منها حسب المبحوثين تمتاز بنوع من الشفافية باعتبار أن عدد المرشحين فيها أقل من غيرها من الاستحقاقات ما يجعل إمكانية إعطاء صوت لمرشح معين أيسر وأوضح، مقارنة مع الانتخابات التشريعية التي حسب رأيهم معقدة من ناحية انتقاء المرشح الأفضل لإعطائه الأصوات بسبب العدد الكبير من الأحزاب التي تشارك فيها، والخوف من عدم تجسيد الوعود المقدمة أثناء الحملات الانتخابية.

أما بالنسبة للانتخابات المحلية فهي لا تحظى بالاهتمام الكبير من المبحوثين نظرا لخيبات الأمل المتتالية التي خبروها بتعاقب رؤساء البلديات وولاة الولايات، حيث يسعى كل حزب فائز في الانتخابات لتحقيق مصالحه الشخصية أولا، مما أدى أفراد المجتمع إلى نزع الثقة منهم، واتخاذ مواقف سلبية اتجاه الانتخابات المحلية، وتجسدت مواقفهم في انخفاض نسب المشاركة الانتخابية التي تؤكد السلوك الانتخابي السلبي للمواطنين المتمثل في الارتفاع المتزايد لنسبة العزوف الانتخابي بشكليه سواء كان عزوف عقلاني أو عزوف لاعقلاني، وذلك لأن هذا العزوف لم يأت من فراغ بل نتيجة التراكمات السلبية الناتجة عن خيبات الأمل التي عايشها الفرد من الأحزاب الجزائرية.

عطفا على ما سبق، يمكن القول بأن التصويت في الانتخابات يختلف باختلاف طبيعة الاستحقاقات، فالتصويت في الانتخابات الرئاسية يحظى بالكثير من الاهتمام سواء من قبل الفرد والسلطة؛ حيث تُسَخَرْ للحملة الانتخابية الرئاسية ميزانية معتبرة يتمكن المرشحون والحزب من خلالها تغطية الحملة بطريقة أفضل وأنجع، بالإضافة إلى إحساس المواطنين بمدى أهمية الانتخابات الرئاسية وضرورة المشاركة في صنع القرار باختيار الرجل الأول في الدولة، أما بالنسبة للانتخابات التشريعية فهي لا تحظى باهتمام المواطن لأنه يرى أن المرشح بمجرد فوزه بمقعد برلماني فإنه لن يعود للظهور مرة أخرى إلا بعد انقضاء المدة المحددة له في البرلمان، فهو لا يهتم بجلب مشاريع للمنطقة كما وعد سابقا، لذلك فإن

الاهتمام بهذه الانتخابات جد ضعيف، أما بالنسبة للانتخابات المحلية فإن المواطن لا يعطيها القدر الكافي من الاهتمام رغم الأهمية البالغة لها، لأن الفرد يختار من يكون له صلة مباشرة به، من خلال العمل على خدمة المنطقة خاصة المسألة الاجتماعية حيث يهتم بتوفير مناصب الشغل، السكن، المستشفيات ...الخ، ويعود هذا العزوف لعدم تلبية الأحزاب الوعود المقدمة خلال الحملة الانتخابية.

جدول رقم 46 يبين مناقشة المواضيع السياسية

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
الأسرة	214	%59,6	146	%40,4	360	%100
الأصدقاء	224	%62,4	136	%37,6	360	%100
مواقع التواصل	80	%22,3	280	%77,7	360	%100
الزملاء	86	%24,0	274	%76,0	360	%100
الجمعيات	18	%5,0	342	%95,0	360	%100
الأحزاب	17	%4,7	343	%95	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول مناقشة المواضيع السياسية، أن أغلبية إجابات المبحوثين منقسمة بين الأصدقاء بنسبة 62,4% والأسرة بنسبة 59,6%، بالإضافة إلى المناقشة مع الزملاء بنسبة 24,0%، ومواقع التواصل الاجتماعي بنسبة 22,3%، وتليهم الجمعيات بنسبة 5,0%، وأخيرا الأحزاب بنسبة 4,7%.

يمكن تفسير المعطيات الكمية للجدول السابق، بأن أغلب المبحوثين يفضلون مناقشة المواضيع السياسية مع المحيط الاجتماعي الأقرب إليهم المتمثل في الأسرة، التي تعتبر المكان الأول الذي يتلقى فيه الفرد التنشئة الاجتماعية عموما والسياسية خصوصا، فتلعب دورا أساسيا في تكوين آراء واتجاهات ومواقف الأفراد التي تتحول إلى سلوك اجتماعي وسياسي اتجاه المواضيع السياسية عموما والانتخابية خصوصا، سواء بالسلوك الانتخابي الإيجابي والتوجه إلى صناديق الاقتراع أو العزوف عن التصويت، وهذا ما يؤكده "دوركايم" في دور الوالدين والأسرة في نقل عمليات الثقافة والتنشئة السياسية والروحية والدينية، خاصة وأن الناشئ يكتسب معظم مكونات ثقافته الأولى عن طريق الوالدين بما في ذلك عملية انتماءاتهم السياسية للأحزاب أو القيادات السياسية، وهو ما يظهر جليا في مرحلة الطفولة المبكرة، في حين في مرحلة المراهقة يستطيع الفرد أن يحقق نوع من الاستقلال في الآراء حول المعتقدات والأحزاب

والإيديولوجيات السياسية، خاصة بعد أن يكون قد تكون لديه الأنا الخاص به، كما ذهب إليه علماء النفس الاجتماعي ومنهم على وجه التحديد أصحاب نظرية التعليم الاجتماعي [1].

بالإضافة إلى الأسرة، نجد المبحوثين يناقشون المواضيع السياسية مع الأصدقاء والزملاء، مما يدل بأنه ليست الأسرة المصدر الوحيد الذي يتلقى فيه الفرد التنشئة والثقافة السياسية التي تسهم في تكون النسق والآراء والاتجاهات السياسية التي تتجسد في سلوكيات سياسية خصوصا السلوك الانتخابي منها سواء بالسلوك الانتخابي الإيجابي الذي يتجلى في المشاركة في الانتخابات من خلال التصويت أو العزوف الانتخابي الذي يتجسد في السلوك الانتخابي السلبي ورفض التوجه للانتخابات، سواء كان عزوف انتخابي عقلاني مبني على أسس وقناعات بعدم فعالية النظام السياسي، أو عزوف انتخابي لاعقلاني يتمثل في عدم الاهتمام بالشأن السياسي ككل.

ومنه يمكن القول بأن المحيط الاجتماعي للمبحوثين يلعب دورا أساسيا في التنشئة والثقافة السياسية للفرد حيث تكون الأسرة هي مهد التنشئة وتليها جماعة الأصدقاء والزملاء ثم مواقع التواصل الاجتماعي حيث يمكن للناخب النقاش في القضايا السياسية؛ فكلما كثرت المناقشات وازداد الحوار حول الموضوع، مما يؤدي إلى زيادة كمية المعلومات المتدفقة حوله مما يؤدي إلى زيادة الوعي السياسي وكذا الثقافة السياسية، كما تسهم المناقشة داخل الجمعيات ومع الأحزاب في زيادة الوعي السياسي ثقة أفراد المجتمع في مصداقية الأحزاب السياسية.

جدول رقم 47 يبين تأثير العوامل الاجتماعية في الاختيار الانتخابي

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
الأسرة	188	%52,5	172	,547%	360	%100
المدرسة	4	%1,1	356	%98,9	360	%100
المسجد	10	%2,8	350	%97,2	360	%100
جماعة الرفاق	174	%48,6	186	%51,4	360	%100
مواقف الأحزاب	236	%65,9	124	%34,1	360	%100
مواقع التواصل الاجتماعي	95	%26,5	265	%73,5	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول تأثير العوامل الاجتماعية في اختيارك الانتخابي، أن أغلب إجابات المبحوثين تؤكد بأن لمواقف الأحزاب تأثير قوي على اختيار الناخبين بنسبة 65,9%، وتليها

[1] عبد الله محمد عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 454.

تأثير الأسرة بنسبة 52,5%، جماعة الرفاق بنسبة 48,6%، وفي المرتبة الرابعة نجد تأثير مواقع التواصل الاجتماعي بنسبة 26,5%، وكذا المسجد بنسبة 2,8%، وأخيرا المدرسة بنسبة 1,1%.

يمكن تفسير المعطيات الكمية للجدول السابق، الذي يؤكد فيه أغلب المبحوثين أن لمواقف الأحزاب تأثير قوي على قراراتهم الانتخابية؛ من خلال العمل الحزبي الذي يبين مدى نشاط وفعالية الأحزاب السياسية التي تتمثل في عقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والملتقيات العلمية والأكاديمية التي تساعد على احتكاك واختلاط الأفراد بالشخصيات السياسية التي تمتلك مهارة الإقناع من أجل استقطاب الناخبين وكسب تأييدهم سواء بالانخراط في الحزب أو التصويت لصالح الحزب.

بالإضافة إلى تأثير الأسرة والمدرسة على قرار المبحوثين الانتخابي، وذلك باعتبار الأسرة مهد التنشئة الاجتماعية والسياسية للمجتمع، حيث ينهل الفرد من الأسرة كل التعليمات والمبادئ الأساسية والخبرات السياسية التي تسهم في تكوين وتنمية الوعي السياسي له، من خلال فتح النقاش حول القضايا السياسية داخل الأسرة؛ التي تؤثر في اختيارات الفرد حيث تمثل الأسرة نسق كلي لا يجب أن يحيد فرد عن النسق الكلي ويتجه نحو اختيار حزب آخر.

أما بالنسبة إلى تأثير جماعة الرفاق وزملاء العمل في قرارهم الانتخابي فإنها نسبة متوسطة تحمل دلالة سوسيولوجية، تدل على ميل المبحوثين إلى التآلف والتقارب بينهم مما ينشط شعورهم بالانتماء باعتبارهم أفراد يميلون إلى التماثل مع بعضهم، لذلك تبنى قيمهم ومعاييرهم على أساس النقاش والتفاعل بينهم، ويكون سلوكهم الانتخابي متقارب فإذا اتجهوا إلى المشاركة الانتخابية فهو سلوك جماعي، أما إذا اتجهوا نحو العزوف عن الانتخاب فانه فعل متماثل بين أفراد المحيط القريب الذي ينتمون إليه، وعليه يمكن القول أن جماعة الأصدقاء تساهم ولو بشكل بسيط في تحديد وتوجيه السلوك الانتخابي بين جماعة الأصدقاء، الذي يعكس النشاط والفعالية أو اللامبالاة السياسية والعملية الانتخابية ككل.

أما بالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها فضاء يسمح للفرد بالتعبير عن آرائه وتبادل الآراء والأفكار والنقاشات مع آخرين بكل حرية دون أي قيود وبالتالي يتمكن الفرد من تحديد موقفه الذي يترجم إلى سلوك انتخابي سواء بالمشاركة في التصويت أو العزوف الانتخابي، وكان دور المسجد محتشما بالنسبة للمبحوثين نظرا لأن المساجد أبعدت عن المشهد السياسي ولا يحق لأي فرد أن يثير النقاش حول الشؤون السياسية داخل المسجد، لذلك لم يصبح للمسجد دور كبير في التأثير على قرارات الناخبين، على الرغم من أنه بعد إقرار التعددية في الجزائر تحولت المساجد إلى نقاط ساخنة تنشط فيها الأحزاب السياسية عموما والجبهة الإسلامية للإنقاذ خصوصا، لكن بعد وقف المسار الانتخابي فرضت قوانين جد صارمة على المساجد والأئمة حيث لا يسمح لهم الحديث في الشؤون السياسية إطلاقا، كما أن خطبة الجمعة التي كان يعدها ويلقيها الإمام الخطيب أصبح ليس له أي دور فيها كونها أصبحت وزارة الشؤون

الدينية هي من تحدد موضوع الخطبة، ويتمثل دور الإمام في إلقاء الخطبة فقط، بالإضافة إلى غلق المساجد بعد كل صلاة حتى لا يتمكن الأفراد من المكوث فيها وتبادل أطراف الحديث والنقاش في أي مجال كان سواء سياسي أو غيره، وبالتالي أصبحت المساجد عبارة عن مصلى يتم فيها أداء ركن الصلاة والخروج منها مباشرة على عكس السابق أين كانت المساجد أماكن لحفظ القرءان ومراكز للنقاشات وملجأ للمسافرين الذين يستريحون فيها للانطلاق مجددا لمواصلة السفر.

نستنتج مما سبق، بأن تأثير العوامل الاجتماعية في الاختيار الانتخابي يختلف من عامل لآخر، حيث يحتل تأثير مواقف الأحزاب المركز الأول باعتباره المحدد لتفاعل الأفراد مع الأحزاب من خلال عملها السياسي والحزبي داخل المجتمع، فإذا كان لها تفاعل نشاط وفعالية تتمثل في عقد المؤتمرات، الندوات، المحاضرات، الملتقيات العلمية والأكاديمية الذي يمكن من احتكاك واختلاط الأفراد بالشخصيات السياسية مما يسهم في تأثيرها على سلوكيات الأفراد إيجابا والتالي التصويت لصالح الحزب، بالإضافة إلى دور الأسرة كونها الأساس الذي تشيد عليه التنشئة السياسية للفرد والتي يكون لها التأثير الكبير في اختيار الناخب، كما يعتبر لجماعة الرفاق دور في الاختيار الانتخابي من خلال النقاشات وتبادل الآراء والأفكار بينهم الذي يسهم في توجيه الاختيار الانتخابي.

أما بالنسبة لمواقع التواصل الاجتماعي فهي بمثابة مراكز يتمكن الفرد من خلالها التعبير بكل حرية عن أفكاره السياسية والمناقشة والتفاعل حولها مع أفراد آخرين قد يحملون أسماء مستعارة الذي يفسح المجال لحرية تعبير أكثر وبالتالي فإن لها دور كبير في توجيه الاختيار الانتخابي للأفراد، أما بالنسبة للمسجد فإنه لا يؤثر كثيرا في الاختيار الانتخابي، نظرا لسياسة الإبعاد والعزلة التي فرضتها السلطة على المساجد التي أصبح دورها يقتصر على أداء الصلاة وفقط بمعنى أنها أصبحت بعيدة عن الفعل السياسي عموما والانتخابي خصوصا، وأخيرا المدرسة باعتبارها الطور الأول الأكاديمي للفرد حيث تغرس فيه قيم المواطنة، الهوية، حب الوطن ...الخ، التي تنعكس فيما بعد على سلوكه السياسي عموما.

جدول رقم 48 يبين السياقات الاجتماعية والاقتصادية المتحكمة في تحفيز استجابة الناخب

	الاحتمالات	التكرار	النسبة
	نعم	222	%61,7
	لا	138	%38,3
	المجموع	**360**	**100%**
نعم	تحسين الظروف الاجتماعية	85	%38,3
	تحسين الظروف المادية	77	%34,7
	المشاركة أثناء الأزمات	18	%8,1

	طبيعة الانتخابات	42	%18,9
لا	الشعور بالتهميش والحرمان الاجتماعي	50	%36,2
	صوتي لن يغير من نتيجة الانتخابات	51	%37,0
	لست مهتما بالانتخابات لأنها لن تغير من أوضاعي المادية	37	%26,8

تبين نتائج الجدول السابق حول تحكم السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي في تحفيز استجابة الناخب للمواعيد الانتخابية في الجزائر، وجاءت أغلبية إجابات المبحوثين "نعم" بنسبة 61,7%، وذلك لتحسين الظروف الاجتماعية بنسبة 38,3%، ولتحسين الظروف المادية بنسبة 34,7%، وكذا طبيعة الانتخابات بنسبة 18,9%، وبنسبة ضعيفة المشاركة أثناء الأزمات المقدرة ب 8,1%.

بينما المقدرة نسبة المبحوثين الذين يرفضون تحكم السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي في تحفيز استجابة الناخب للمواعيد الانتخابية في الجزائر، وكانت إجاباتهم "لا" المقدرة ب 38,3%، وذلك لسيطرة الشعور بالتهميش والحرمان الاجتماعي بنسبة 36,2%، وأن صوتهم لن يغير من نتيجة الانتخابات بنسبة 37,0%، وأخيرا أنهم ليسوا مهتمين بالانتخابات لأنها لن تغير من أوضاعهم المادية بنسبة 26,8%.

نستشف من خلال نتائج الجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين أكدوا بأن السياقات الاجتماعية والاقتصادية تتحكم في تحفيز استجابة الناخب للمواعيد الانتخابية في الجزائر وذلك من أجل تحسين الظروف الاجتماعية من خلال تدعيم الدولة للتعليم المجاني الذي يسهم في خفض نسبة الأمية من الدولة، بالإضافة إلى دور التعليم في التنشئة الاجتماعية عموما والسياسية خصوصا التي تزرع في الطفل منذ السنوات الأولى في الدراسة المواطنة وحب الوطن، إلى جانب تحسين الظروف المادية من خلال توفير مناصب الشغل الذي ينقص من حدة آفة البطالة التي تهدد أغلب أفراد المجتمع خصوصا خريجي الجامعات الذين يطمحون إلى شغل مناصب في الدولة حسب مستواهم التعليمي، وهو ما تؤكده نتائج المقابلات مع ممثلي الأحزاب بأنهم يحاولون التركيز على رأس المال الاجتماعي والثقافي اعتبارها أهم السياقات التي تتحكم في تحديد سلوك الانتخابي للناخبين في مختلف الاستحقاقات.

بالإضافة إلى مساهمة المشاركة الانتخابية أثناء الأزمات وهو ما عرف به الأفراد المجتمع الجزائري بالتآزر التلاحم أثناء الأزمات وأكبر دليل على ذلك ارتفاع نسبة التصويت في فترة العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر من أجل الخروج من الأزمة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، كما تسهم طبيعة الاستحقاقات في درجة تحفيز الناخب بتوجيه سلوكه الانتخابي سواء الايجابي بالتوجه لصناديق الاقتراع أو السلبي بالعزوف الانتخابي، حيث تعرف الانتخابات الرئاسية أكبر نسبة مشاركة انتخابية مقارنة مع الانتخابات التشريعية والرئاسية، وقد يعود ذلك إلى طبيعة الحملة الانتخابية في الانتخابات الرئاسية حيث

تكون أكبر وأضخم من الحملات الانتخابية للاستحقاقات الأخرى، أو لاعتقاد المواطن أنه من واجبه اختيار من سيقود البلاد ويتحكم في تسيير مقاليد الحكم، كما تعتبر المفاضلة بين اختيار المرشحين في الرئاسيات أسهل لأن الاختيار لا يكون بين عدد كبير من المرشحين، وكذا فإن اختيار رئيس الجمهورية يستبعد قليلا العشائرية والعروشية المستخدمة في الانتخابات المحلية والتشريعية.

أما بالنسبة للفئة التي أكدت بأن السياقات الاجتماعية والاقتصادية لا تتحكم في تحفيز استجابة الناخب من خلال تأكيدهم بأن صوتهم لن يغير من نتيجة الانتخابات وذلك بسبب انتشار الفساد بكل أنواعه وتغلغله في النظام السياسي وانتشار ظاهرة التزوير بكل أنواعه، مما أدى بالناخبين بالتأكد بأن الحزب الفائز قد حسم قبل الانتخابات وان عملية الاقتراع هي مجرد إجراء شكلي أما الرأي العالمي بأنه يتم تطبيق مبادئ وأسس الديمقراطية، بالإضافة إلى تزايد الشعور لدى المواطنين بالتهميش والحرمان الاجتماعي باعتبار أن تصويتهم في الانتخابات أو عدمه لن يغير نتيجة الانتخابات ولن يغير من أوضاعهم الاجتماعية المزرية، وأن ليس لهم وزن ولا دور فعال في المجتمع ولن تتحسن أوضاعهم الاجتماعية أو الاقتصادية ولا حتى المالية سواء اتجهوا إلى صناديق الاقتراع أم لا، لذلك انسحبوا تدريجيا من الاستحقاقات الانتخابية وهو ما يؤكده الارتفاع المتزايد لنسب العزوف الانتخابي، لذلك فإن أغلب المواطنين اتجهوا إلى السلوك الانتخابي السلبي المتمثل العزوف عن التصويت.

جدول رقم 49 يبين الاعتقاد بشفافية العملية الانتخابية

	الاحتمالات	التكرار	النسبة
	نعم	55	%15,3
	لا	305	%84,7
	المجموع	**360**	**100%**
نعم	السماح للمواطنين بحضور عملية فرز الأصوات	24	%43,6
	قيام اللجان المستقلة بمراقبة الانتخابات	18	%32,7
	التأطير الجيد للانتخابات	13	%23,7
لا	المال الفاسد	53	%17,4
	شراء الذمم	82	%26,9
	العشائرية	47	%15,4
	الزبونية	29	%9,5
	الوعود الكاذبة	94	%30,8

تبين نتائج الجدول السابق حول الاعتقاد بأن العملية الانتخابية تتم في شفافية، وأغلبية إجابات المبحوثين "لا" بنسبة 84,7%، وذلك لقناعتهم بأن العملية الانتخابية تقوم على الوعود الكاذبة بنسبة 30,8%، وشراء الذمم بنسبة 26,9%، والمال الفاسد بنسبة 17,4%، وكذا العشائرية بنسبة 15,4%، والزبونية بنسبة 9,5%.

بينما المقدرة نسبة المبحوثين الذين يعتقدون بأن العملية الانتخابية تتم في شفافية، وجاءت إجاباتهم "نعم" ب 15,3%، وذلك من خلال السماح للمواطنين بحضور عملية فرز الأصوات بنسبة 43,6%، وقيام اللجان المستقلة بمراقبة الانتخابات بنسبة 32,7%، وكذا التأطير الجيد للانتخابات بنسبة 23,7%.

نستشف من خلال النتائج الإحصائية للجدول السابق، أن أغلبية المبحوثين تعتقد بأن العملية الانتخابية لا تتم في شفافية وذلك من خلال تأكيدهم على أنها تتم من خلال شراء الذمم حيث لا يمكن نفي هذه الظاهرة أو عدم الإقرار بوجودها داخل النسق السياسي في مختلف الاستحقاقات الانتخابية في الجزائر بشراء الأصوات لصالح مرشح معين، نتيجة لاستفحال هذه الظاهرة المرضية عرفت أغلب المحطات الانتخابية في الجزائر منذ الاستعمار التزوير بكل أنواعه سواء برفع عدد الأصوات أو شرائها، حيث أكد "ميلود شرفي" الناطق الرسمي باسم RND في تصريحات للإذاعة الوطنية عام 2012 أنه "لولا التزوير لما بقيت الجزائر واقفة" مبررين التزوير بذلك أجل تجسيد الانتخابات التعددية أما الدول الأخرى، إلا أنه فعليا كل هذا الاحتيال من أجل البقاء في سدة الحكم.

وأيضا من أجل شخصنة الرهانات الانتخابية وجعلها تقيم علاقات زبائنية بين المرشح والناخبين، وعرفت انتخابات 2007 أدنى نسبة مشاركة انتخابية، وتعتبر الجزائر من بين الدول التي يسعى فيها النظام إلى إعادة إنتاج نفسه لذلك يتم اللجوء في العمليات الانتخابية إلى هذه العمليات من أجل البقاء في الحقل السياسي.

وبرز تأثير رأس المال السياسي من خلال شراء الذمم واستعمال المال الفاسد بكثرة خصوصا بعد دستور 23 فيفري 1989 أين تم إقرار التعددية الحزبية وأضحت الأحزاب تتنافس من أجل الوصول إلى السلطة والسيطرة على مقاليد الحكم، كما ساهمت التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد بالانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق، مما أنتج إفراز اجتماعي جديد كان وراء ظهور القائمة الحرة التي تعكس بروز رجال الأعمال الجدد بمختلف أصنافهم وتوجهاتهم، وارتبطت بظهور المال كوسيلة عمل وإقناع داخل المجال السياسي، مما أدى إلى بروز السلوك الانتخابي السلبي وتصاعد نسبة العزوف الانتخابي، والمقاطعة والاستقالة من المشهد السياسي ككل.

بالإضافة إلى ظهور الوعود الكاذبة التي تبرز في الحملات الانتخابية بشكل كبير دون تحقيقها في الواقع، والتي تعتبر وجه آخر لشراء الأصوات والذمم من أجل الوصول إلى السلطة، كما تستند الأحزاب السياسية الجزائرية على الزبونية في علاقاتها وعدم التفتح على مختلف التيارات الحزبية مما جعل الناخبين يتجهون إلى السلوك الانتخابي السلبي والمتمثل في العزوف الانتخابي.

أما بالنسبة للفئة القليلة جدا المقدرة ثمن عينة البحث التي أكدت على أن العملية الانتخابية تتم في شفافية، حيث استندت في تبرير آرائها إلى أن السلطة تسمح للمواطنين بحضور عملية فرز الأصوات خلال مختلف الاستحقاقات الانتخابية، حيث تتم عملية الفرز بحضور ممثلي الأحزاب والمواطنين بكل شفافية وحيادية دون تدخل أي طرف كان، بالإضافة إلى اعتماد الدولة على سياسية قيام اللجان المستقلة بمراقبة الانتخابات التي تعتبر أحد أهم مؤشرات الديمقراطية في كل دولة، مما يعطي للناخبين الإحساس بالثقة في نتائج الانتخابات وكذا في مصداقية السلطة بأنها تمثل لآراء واتجاهات الناخبين، وأن الحزب الفائز هو من اختيار الناخبين.

عطفا على ما سبق، يمكن القول بأن أغلبية المبحوثين أكدوا بأن العملية الانتخابية لا تتم في شفافية، في ظل استفحال ظواهر مرضية في الجزائر حالت دون التطبيق الفعلي للديمقراطية، حيث تعتمد الأحزاب السياسية على الأساليب غير مشروعة في استقطاب الناخبين وتعبئتهم، من خلال انتهاج سياسية الوعود الكاذبة التي تضمحل بانتهاء الاستحقاق، وكذا المال الفاسد أو شراء الذمم، وإتباع سياسة العشائرية والاعتماد على العروش والزبونية لكسب الأصوات، أما بالنسبة للسلطة فهي حسب المبحوثين المؤيدين بأن العملية الانتخابية تتم في شفافية من خلال وضع لجان مستقلة تعمل على مراقبة الانتخابات، والتأطير الجيد للانتخابات، بالإضافة إلى السماح للمواطنين لحضور عملية فرز الأصوات التي تتم في مراكز الانتخابات بحضور المواطنين.

جدول رقم 50 حول اتخاذ الناخبين القرار حول المشاركة في الانتخابات

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
قبل الحملة	144	%40,0	216	%60,0	360	%100
أثناء الحملة	164	%45,6	196	%54,4	360	%100
يوم الانتخاب	52	%14,4	308	%85,6	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول اتخاذ القرار حول المشاركة في الانتخابات، جاءت أغلب إجابات المبحوثين تقوم باتخاذ القرار حول التصويت أثناء الحملة الانتخابية بنسبة 45,6%، وتليها نسبة

40,0% تتخذ قرار الانتخاب قبل الحملة، وآخر المبحوثين يتخذون قرار الانتخاب يوم الانتخاب بنسبة 14,4%.

نستشف من خلال نتائج الجدول السابق، انقسام أغلبية المبحوثين ين من يتخذ قراره أثناء الحملة الانتخابية ومن يتخذ قرار المشاركة قبل الحملة الانتخابية، ويعود ذلك بالنسبة للمبحوثين الذين يتخذون قرارهم أثناء الحملة الانتخابية أنه ليس لديهم أي خلفية اتجاه الأحزاب المرشحة وكذا ممثلي الأحزاب المرشحين، وأثناء العملية الانتخابية أين يتم عرض كل حزب سياسي برنامجه وخططه المستقبلية المراد تطبيقها حال فوزه في الانتخابات، فإن الناخب يقوم بعملية الاختيار والتفضيل بين الناخبين حيث يضع في الحسبان جملة من الأسس والقواعد التي يتم على أساسها الاختيار والمفاضلة.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين يتخذون قرارهم قبل الحملة الانتخابية يعود ذلك إلى لعاملين الأول يؤكد الناخب اختياره للحزب قبل الانتخابات لأن المرشح ينتمي إلى عرشه، وهنا يبرز الولاء القبلي والعشائرية، أو المرشح قريبه أو لديه كفاءات يتسم بها تجعله يفضل حزب عن آخر، أو أنه منخرط أو مناضل في الحزب، أما الاتجاه الثاني قد يكون بسبب عزوف المبحوث وابتعاده عن الحقل السياسي وعدم اهتمامه بالشؤون السياسية ككل.

أما الفئة القليلة للمبحوثين التي أكدت بأنها تتخذ قرار المشاركة الانتخابية يوم الانتخاب، فذلك دليل على أنه ليس لديهم أي معلومات أو ميولات أو ثقافة سياسية اتجاه الأحزاب والمرشحين، وعملية توجههم إلى صناديق الاقتراع يكون إما لأسباب شخصية كالتأشير على بطاقة الناخب، أو أنها مجرد تقليد في الأسرة يجب الالتزام به.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن قرار المشاركة في الانتخابات تتحكم فيه جملة من الأسباب والفواعل التي تجعل الفرد ينظم إلى النسق السياسي ويدلي برأيه سواء بأخذ القرار قبل الانتخابات أي أنه لديه ثقافة سياسية حول الأحزاب السياسية، وأنه حدد قرار مشاركته من عدمه قبل الحملة، أما الناخب الذي ينتظر الحملة الانتخابية فإن قراره بالتصويت لصالح حزب معين يرتبط ببرامج الأحزاب وأهدافها والمقدمة، وبعد ذلك يقوم بعملية المفاضلة بين الأحزاب حسب جملة من المعايير هو من يحددها.

أما بالنسبة للناخب الذي يحدد قراره حول المشاركة في الانتخاب يوم الاقتراع فإنه في أغلب الحالات لا يمتلك ميولات سياسية أو ثقافة سياسية أو وعي سياسي، وإنما الهدف من عملية الاقتراع في حد ذاتها شخصي وليس نابع عن قرار متخذ بعد عملية مقارنات وتحليل وتمحيص حول اختيار المرشح المطلوب الذي تتوفر فيه الشروط الملائمة ليمنحه صوته في الانتخاب.

جدول رقم 51 يبين أساس قيام الناخبين بالتصويت واختيارهم لمرشح معين

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
مكانة الحزب الوطنية	16	%4,4	344	%95,6	360	%100
البرنامج السياسي للحزب	83	%23,1	277	%76,9	360	%100
المعرفة الشخصية للمرشح	68	%18,9	292	%81,1	360	%100
التاريخ النضالي للمرشح داخل الحزب	31	%8,6	329	%91,4	360	%100
مكانة المرشح الاجتماعية	63	%17,5	297	%82,5	360	%100
كفاءة المرشح	217	%60,3	143	%39,7	360	%100
المستوى التعليمي للمرشح	237	%65,8	123	%34,2	360	%100
انتماؤه للعرش الذي انتمي إليه	77	%21,4	283	%78,6	360	%100
أخرى	18	%5,0	342	%95,0	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول قيام المبحوثين بالتصويت في الانتخابات على أي أساس يكون اختيارك لأحد المرشحين، جاءت أغلب إجابات المبحوثين حول قيام المبحوثين للتصويت على أساس المستوى التعليمي للمرشح بنسبة 65,8%، وبنسبة قريبة يقومون بالتصويت على أساس كفاءة المرشح المقدرة ب 60,3%، ويليها اختيار المبحوثين على أساس البرنامج السياسي للحزب بنسبة 23,1%، وفي المرتبة الرابعة يقوم المبحوثين على أساس انتماؤه للعرش الذي انتمي إليه بنسبة 21,4%، وفي المرتبة الخامسة يقوم المبحوثين بالتصويت على أساس المعرفة الشخصية للمرشح بنسبة 18,9%، ويليها الاختيار على مكانة المرشح الاجتماعية بنسبة 17,5%، وفي المرتبة السابعة نجد التصويت على أساس التاريخ النضالي للمرشح داخل الحزب بنسبة 8,6%، وأخيرا يكون اختيار المبحوثين على أساس مكانة الحزب الوطنية بنسبة 4,4%.

نستشف من خلال نتائج الجدول السابق، انقسام أغلبية المبحوثين بين تفضيل المستوى التعليمي للمرشح وكفاءته، وقد يعود ذلك إلى أن المستوى التعليمي للمرشح يجعله مضطلعا ومتمكنا من الشؤون القانونية وعلى كل التطورات والتغيرات التي تمس القطاع وله معرفة ودراية جيدة للحقوق والواجبات، وبالتالي فإنه يستطيع أن يكون فاعلا ومساهما في تطور ورقي وازدهار الدولة، وأن مشاريعه الاجتماعية سوف تبنى على قاعدة اقتصادية رصينة، كما تلعب كفاءة المرشح دورا محوريا في عملية اختيار المبحوثين ممثلهم لأن المرشح الذي يتميز بالكفاءة سوف يكون فعالا داخل النسق السياسي، وسوف يقوم بأداء واجبه على أحسن وجه.

بالإضافة إلى تركيز المبحوثين بدرجات متفاوتة على البرنامج السياسي للحزب وذلك باعتباره المرجع الذي يستند إليه المبحوث عند عملية اختيار المرشح الذي يمثله لاحقا، وما يتميز به البرنامج من مشاريع تنموية تعود بالفائدة على المجتمع ككل، وتليها انتماؤه للعرش الذي ينتمي إليه باعتباره من المحددات الاجتماعية الأساسية في تحديد السلوك الانتخابي للمواطنين، وذلك لارتباطه بإحساس الفرد بالانتماء والعلاقة الدموية أو المعنوية (أي المعرفة الشخصية) بينه وبين المرشح، كما تلعب المكانة الاجتماعية للمرشح دورا مهما في عملية اختيار المرشحين، وذلك لأن فرص اختيار مرشح من الأعيان وينتسب لعائلة لها وزن اجتماعي وتاريخ ثوري مثلا أحسن بكثير من مرشح بسيط ينتمي لعامة أفراد المجتمع، وقد يكون سبب ذلك إلى أن الفرد الذي يتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة لن يقوم بعملية سلب ونهب الثروات العامة ولن تكون هناك قضايا فساد أكثر في البلاد، وكذا إلى كان ينتمي إلى عائلة ثورية فإن حب الوطن يتغلغل في روحه وإحساسه بالمواطنة عالي وبالتالي سوف يعطي كل في وسعه لتطوير وازدهار الدولة.

وأخيرا نجد التاريخ النضالي للحزب حيث نادرا ما نجد مرشح حديث الانخراط في الحزب يضعه الحزب في قائمة المرشحين سابقا، أما في الفترة الحالية مع اختلاف الموازين وأصبحت عملية نجاح المرشح في الاستحقاقات تعود إلى أفراد المجتمع بزوال اختيار الحزب للمرشح، بل أغلب أعضاء الحزب لهم الحق في الترشح والمواطن يفاضل بينهم ويختار من يرى بأنه الأحسن والأصلح للمنصب.

عطفا على ما سبق، يمكن القول بأن أسس قيام الناخبين بالتصويت واختيارهم لمرشح معين تختلف من مبحوث لآخر ولكن أغلب الاختيارات مبنية على أسس عقلانية ومنطقية تؤكد أن المبحوثين يمتلكون القدر الكافي من الوعي والثقافة السياسية التي تؤهلهم لاختيار المرشح الذي سوف يتولى مهمة تسيير شؤون الدولة في كل المجالات، لذلك نجدهم يفضلون اختيار المستوى التعليمي وكفاءة المرشح باعتبارهما أساس تسيير السلطة، دون إهمال البرنامج الحزبي المقدم للمواطنين أثناء الحملات الانتخابية.

جدول رقم 52 يبين اختيارات المبحوثين السياسية على أساس تحقيق المنفعة

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
المادية	163	%45,4	197	%54,6	360	%100
المعنوية	158	%44,0	202	%56,0	360	%100
الاجتماعية	218	%60,7	142	%39,3	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول اختيارات المبحوثين السياسية على أساس تحقيق المنفعة، جاءت إجابات المبحوثين متقاربة ولكن أغلبهم كانت إجاباته على أساس تحقيق المنفعة الاجتماعية بنسبة

60,7%، وتليها على أساس تحقيق المنفعة المادية بنسبة 45,4%، وأخيرا يكون الاختيار على أساس تحقيق المنفعة المعنوية بنسبة 44,0%.

نستشف من خلال نتائج الجدول السابق، انقسام آراء المبحوثين حول الأساس الذي يتم عليه عملية اختيار الناخبين خلال الاستحقاقات الانتخابية، وأكد أغلب المبحوثين أن الاختيار على أساس تحقيق المنفعة الاجتماعية، وذلك من خلال تحسين الشؤون الاجتماعية للمواطنين من خلال توفير التعليم لكل الأطوار وفي كل أماكن البلاد، علاوة على ذلك وجوب توفير المستشفيات وكل المرافق الصحية، بالإضافة إلى تركيز المبحوثين أن الاختيار يكون على أساس تحقيق المنفعة المادية، لتحسين الظروف الاقتصادية للمواطن من خلال توفير مناصب الشغل لأفراد المجتمع والحد من تفاقم شبح البطالة وما ينجر عنه من تحسين القدرة الشرائية للمواطن التي تنعكس إيجابا على المجال الاجتماعي للفرد.

وفي المرتبة الأخيرة، جاء اختيار المبحوثين على أساس تحقيق المنفعة المعنوية، حيث نجد من بين المبحوثين من يتابع الشؤون السياسية ويرى بأن عليه المساهمة في صنع القرارات السياسية التي تمثله وهو جزء من عملية الاختيار فواجبه الامتثال وتلبية هذا الحق من خلال المشاركة في الانتخابات وإبداء رأيه بكل حرية.

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن عملية اختيار المبحوثين للمرشح يعتمد على جملة من القواعد التي يتم علي أساسها اختيار الأنسب والأحسن للمنصب، ويتم الاختيار على أساس المنفعة المادية لتحقيق منفعة ملموسة جراء هذا الانتخاب كالحصول على مبلغ مالي، منصب عمل، سكن...، أو منفعة اجتماعية من خلال توفير الحزب في حالة فوز مرشحه الخدمات الاجتماعية كالتعليم العام زيادة الإنتاج زيادة فرص العمل توفير الدعم الاجتماعي... وغيرها، بالإضافة إلى الشعور بالرضى باختيار من يمثله من الجانب المعنوي.

4.1. عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بالمحور الرابع المتعلق بالفرضية الثالثة

جدول رقم 53 يبين قرار الناخبين حول التصويت على أساس الجندر

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
ذكر	208	%57,8	152	%42,2	360	%100
أنثى	1	%0,3	359	%99,7	360	%100
لا يتأثر	151	%41,9	209	%58,1	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول قرار الناخبين حول التصويت على أساس الجندر، جاءت أغلب إجابات المبحوثين أن يكون الاختيار على أساس أنه ذكر بنسبة 57,8%، وتليها بان الاختيار لا يتأثر

بالجنس بنسبة 41,9%، وأخيرا بنسبة ضعيفة جدا يكون اختيار الناخبين على أساس أنها أنثى بنسبة 0,3%.

نستشف من المعطيات السابقة أن المبحوثين انقسموا إلى فئتين الفئة الأولى ذكورية التوجه ترى بأن اختيار المرشح يجب أن يكون ذكرا، وقد يرتبط هذا الاتجاه إلى الخصائص التي تميز المجتمع الجزائري، الذي يقوم بتنشئة الطفل الذكر بأنه المسير والقائد وتعطى له كل الأولويات وكل التفضيلات، مما ينعكس على سلوكياته الاجتماعية عموما والسياسية خصوصا، ففي الجانب السياسي تعطى الأولوية للذكر الذي يعتبر انعكاس للتنشئة الاجتماعية التي تلقاها، وبالمقابل فهو يهمش الدور السياسي للمرأة، رغم القوانين والمراسيم التي تفتح المجال واسعا للممارسة السياسية للمرأة خصوصا في قانون 2008، فتح آفاقا واسعة للمرأة في المجال السياسي بوضع قانون الكوتة، الذي يفرض الفوز للمرشحين في الحزب ثلثين ذكور يقابلها ثلث نساء، وأكدت الشواهد الإمبريقية الدور الثانوي للمرأة في المجالس المنتخبة حيث لا يتعدى دورها الإمضاء على رزم الأوراق لا الممارسة الفعلية لمنصبها؛ حتى أنهم أصبحوا يحتجون على معاملة زملائهم الذكور، ووصلت درجة تذمرهم من الآخر إلى أن أصبحوا ينددون ويحتجون بقولهم "لن نكون مكياج للمكاتب" وغيرها من عبارات التذمر، الذي يدل على حضورهم الشرفي في المجالس المنتخبة.

بينما نجد الفئة الثانية فإننا نجد آراءها ومواقفها السياسية لا ترتبط بجنس المرشح، وإنما يكون اختيارها على أساس البرامج والأهداف المسطرة التي يعرضها الحزب من أجل تطبيقها على أرض الواقع، وقد يعود هذا الاتجاه للمبحوثين إلى المستوى التعليمي لهم، حيث نجد أغلبية المبحوثين يحملون شهادات جامعية المقدرة نسبتهم ب 51,7%.

من خلال ما سبق، يمكن القول على الرغم من المعوقات الأنثروبولوجية لممارسة المرأة السياسة، إلا أنه برزت آراء وأفكار محايدة للمبحوثين بالنسبة للجنس، حيث برزت اتجاهات لا تهمش المرأة من المجال السياسي، بل يكون اختيارهم الانتخابي مبني على أسس وقواعد أخرى أهمها المعطيات والبرامج والحلول والاقتراحات التي يقدمها كل حزب لخدمة أفراد المجتمع.

جدول رقم 54 يبين أساس القرار الانتخابي حول التصويت بالنسبة لمكان إقامة المرشح

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
مدينة	168	%46,7	192	%53,3	360	%100
شبه حضري	5	%1,4	355	%98,6	360	%100
ريف	1	%0,3	359	%99,7	360	%100
لا يتأثر	186	%51,7	174	%48,3	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول القرار الانتخابي حول التصويت على أساس مكان إقامة المرشح، لجاءت أغلب إجابات المبحوثين بين أنه لا يتأثر بمكان الإقامة بنسبة 51,7%، وتليه التصويت يكون على أساس الإقامة في المدينة بنسبة 46,7%، وبنسب ضعيفة ومتقاربة يتجه المبحوثين إلى أن التصويت يكون على أساس مكان الإقامة شبه حضري بنسبة 1,4%، وأخيرا التصويت على أساس أن الإقامة في الريف بنسبة 0,3%.

يمكن تفسير المعطيات الكمية السابقة، بأن أغلب المبحوثين يؤكدون أن القرار الانتخابي للمبحوثين حول التصويت لمرشح معين لا يتأثر بمكان إقامته، وأن عملية الاختيار والمفاضلة بين المرشحين تكون على أساس جملة من المعطيات والشروط التي يضعها الباحثين من أجل التصويت لصالح حزب معين في حالة التوجه إلى صناديق الاقتراع، ومن بين الأسس التي يقرر على أساسها الناخبين التصويت لصالح مرشح معين وبالتالي لصالح حزب معين هي برنامج الحزب، الشهادة العلمية للمرشح بالإضافة إلى سن المرشح حيث نجد المبحوثين يفضلون إعطاء الفرصة للشباب للمشاركة في تسيير شؤون الدولة لإعطائها دفعا للأمام والابتعاد عن الذهنية القديمة المتشبثة بالشرعية الثورية المحافظة على الأساليب التقليدية في تسيير شؤون الدولة.

بالإضافة إلى تفضيل المبحوثين التصويت لصالح مرشح يقيم في المدينة باعتباره مضطلع بكافة الشؤون السياسية، وأنه يعيش في قلب كل الأحداث السياسية وله اتصال مباشر بها، فهو يمتلك ثقافة سياسية ووعي سياسي أكثر من غيره، وبالتالي فلديه خبرة وحنكة سياسية أكثر من المرشح الذي يسكن الريف أو الشبه حضري الذي يعيش بعيدا عن مجريات الأحداث السياسية الآنية؛ ولو كان على اطلاع بها، وبالتالي فلن يستطيع التسيير على أحسن وجه.

نستنتج مما سبق، بأن القرار حول التصويت على أساس الإقامة لم يعد يعني بمكان سكن المرشح ريف أو مدينة، وأكبر دليل على ذلك هو عدم تأثرهم عند التصويت إذا كان المرشح يقطن بالريف أو المدينة، وذلك للتطور التكنولوجي الذي جعل العالم قرية صغيرة، يمكن لأي فرد في العالم متابعة كل الأحداث والتطورات بطريقة آنية، وكذا وسائل التواصل الاجتماعي التي ألغت الاختيارات على أساس المساحات الجغرافية، فأصبح لا يوجد فرق بين المقيم في الريف أو المدينة.

جدول رقم 55 يبين القرار الانتخابي للمرشح مبني على أساس معايير

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	353	%98,1
لا	7	%1,9

المجموع	360	%100
إذا كانت الإجابة نعم		
شابا ولديه طموح وأفكار جديدة	91	%25,8
شابا ذو شهادة علمية	64	%18,1
كبيرا في السن ولديه خبرة وحنكة سياسية	33	%9,4
يتسم النزاهة	113	%32,0
انتماؤه للعرش الذي انتمي إليه	18	%5,1
المعرفة الشخصية للمرشح	28	%7,9
أخرى	6	%1,7

تبين نتائج الجدول أعلاه 353 من إجمالي أفراد العينة بأن القرار الانتخابي حول المرشح مبني على أساس معايير بنسبة 98,1%، منها 113 مبحوث بنسبة 32,0% تؤكد على أن يتسم النزاهة، وتليها 91 بنسبة 25,8% ترى بأنه يجب أن يكون شابا ولديه طموح وأفكار جديدة، بالإضافة إلى 64 مبحوث بنسبة 18,1% تؤكد بان المرشح الذي يتم اختياره يجب أن يكون كبيرا في السن ولديه خبرة وحنكة سياسية، وفي المرتبة الرابعة نجد 28 مبحوث بنسبة 7,9% يرى أن القرار الانتخابي يكون على أساس المعرفة الشخصية للمرشح، وأخيرا 18 مبحوث بنسبة 5,1% يؤكدون أن قرارهم الانتخابي للمرشح إذا كان ينتمي للعرش الذي أنتمي إليه.

يمكن تفسير المعطيات الكمية السابقة، بأن أغلب المبحوثين يؤكدون أن عملية اختيار المرشح تستند أساسا على نزاهة المرشح وذلك لأن المواطن الجزائري قد توالد عليه العديد من قضايا الاختلاس والمال الفاسد بأرقام خيالية، حيث عرفت الدولة شتى أنواع الاختلاس والفساد لذلك بات التخوف من اختيار المرشح أمر جد حساس ودقيق، حيث يعتبر المبحوثين أن عملية الاختيار تستدعى عملية المفاضلة بين مجموعة المن الشروط والمعطيات أهمها أن يتسم المرشح بالنزاهة.

وتليها أن يكون شابا ولديه طموح وأفكار جديدة حيث لا يتم التركيز في هذه الحالة على المستوى العلمي، أهم الخصائص التي يرتكز عليها اختيار الناخبين أن يكون لديه برنامج يحمل أفكار جديدة تسعى لخدمة أفراد المجتمع، لتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية، كما نجد فئة من المبحوثين من تركز على الخبرة والحنكة السياسية كأساس لعملية اختيار المرشح، حيث يمكن للمرشح أن يختار أفضل الحلول والبدائل في حالة حدوث أزمات أو حتى في الفترات العادية، وذلك دليل على أنه يمتلك ثقافة سياسية وحنكة وفطنة سياسية تخوله للفوز في الانتخابات.

بالإضافة إلى عنصر الشباب فمن الأفضل أن يكون المرشح شابا ذو شهادة علمية حيث يلعب المستوى التعليمي دورا بارزا في النشاط السياسي للمرشح من خلال تتبع كل التطورات والتغيرات في كل المجالات خصوصا التي لها علاقة بال جال السياسي، وكذا المعرفة الجيدة للحقوق والواجبات قانونيا، وذلك على اعتبار أن الحكومة تقوم بتقسيم المهام الإدارية بينها وبين الهيئات المحلية المنتخبة ولكنها تكون مستقلة عنها، فهي تؤدي وظيفتها تحت إشرافها ومراقبتها، لذلك وجب على الناخبين ضرورة الأخذ بعين الاعتبار المستوى التعليمي للمرشح قبل اتخاذ قرار التصويت.

كما يعتبر الانتماء إلى العرش والقبيلة من بين أهم المعايير التي يستند غليها المرشح أثناء اختياره للتصويت على مرشح معين مما يؤكد أن العروشية مازالت من بين محددات السلوك الانتخابي من خلال الحصول على المكانة الاجتماعية الرفيعة للأفراد داخل العرش الواحد، وتعتبر المعرفة الشخصية للمرشح محك آخر يستند إليه المبحوثين أثناء عملية الاختيار فالفرد لا يخرج عن الجماعة التي ينتمي إليها وهو ما عبر عنه دوركايم بالضمير الجمعي

والتبرير الذي يمكن تقديمه هو أن المبحوثين أصبح لديهم وعي سياسي بمدى أهمية اختيار المرشح الذي يمثلهم في كل استحقاق انتخابي فمعيار الكفاءة يجعل منح الصوت للمرشح يعمل على تلبية احتياجات أفراد المجتمع، لذلك فاختيار المرشح المناسب من الحزب المناسب يسهم في ترقية الدولة بشكل عام وهو ما تؤكده أغلب إجابات ممثلي الأحزاب بأن تركيزهم في انتقاء قائمة المرشحين وفق معايير أهمها هي مدى قدرة الفرد على جلب المتعاطفين والمؤيدين وأهم نقطة يتم التركيز عليها على مستوى الفرد هو مستوى الفرد الاجتماعي ومكانته الاجتماعية وكذا درجة تحصيله العلمي.

جدول رقم 56 يبين فعالية دور الشباب في المشاركة الانتخابية

	الاحتمالات	التكرار	النسبة
	نعم	154	%42,8
	لا	206	%57,2
	المجموع	**360**	**100%**
نعم	المشاركة في صنع القرار في مختلف الاستحقاقات	66	%42,8
	حضور الندوات والمساهمة في النقاشات	53	%34,5
	النضال في الأحزاب والانخراط فيها	35	%22,7
لا	عدم الاهتمام بالسياسية والانتخابات	25	%12,1
	عدم الثقة في الأحزاب والمرشحين	65	%31,6
	الأمية	12	%5,8

عدم استجابة النظام السياسي لانشغالات الشباب	49	%23,8
تدهور الوضع الاقتصادي	55	%26,7

تبين نتائج الجدول السابق حول الاعتقاد أن للشباب دور فعال في المشاركة الانتخابية؛ أغلبية إجابات المبحوثين "لا" بنسبة 57,2%، وذلك عدم ثقة المبحوثين في الأحزاب والمرشحين بنسبة 31,6%، وتدهور الوضع الاقتصادي بنسبة 26,7%، وكذا عدم استجابة النظام السياسي لانشغالات الشباب بنسبة 23,8%، وعدم اهتمام المبحوثين بالسياسية والانتخابات بنسبة 12,1%، وأخيرا انتشار الأمية بنسبة 5,8%.

بينما المقدرة نسبة المبحوثين الذين يعتقدون أن للشباب دور فعال في المشاركة الانتخابية، وجاءت إجاباتهم "نعم" ب 42,8%، وذلك من خلال المشاركة في صنع القرار في مختلف الاستحقاقات بنسبة 42,8%، حضور الندوات والمساهمة في النقاشات بنسبة 34,5%، وأخيرا النضال في الأحزاب والانخراط فيها بنسبة 22,7%.

يمكن تفسير المعطيات الكمية السابقة، بأن أكثر من نصف المبحوثين يؤكدون أن الشباب ليس له دور فعال في المشاركة الانتخابية، ويؤكد ذلك سلوكهم الانتخابي السلبي في الاستحقاقات الانتخابية، حيث نجد نسبة تصويت الشباب منخفضة بالمقارنة مع الفئات الأخرى، ويرجع ذلك إلى عدم ثقتهم في الأحزاب والمرشحين، لأن المبحوثين يعيشون عداء سياسي وعدم ثقة في المنظومة السياسية ككل، ما ولد لديهم اغتراب السياسي؛ ناتج عن عدم استجابة النظام السياسي لانشغالاتهم، مما أدى بالشباب إلى الشعور بانعدام تأثيرهم في صنع القرار السياسي؛ الذي ولد لديهم رفض الاندماج في الحياة السياسية والقناعة بأن لا قيمة لهم في الدولة ككل الذي انجر عنه إهمالهم للجانب السياسي وعدم اهتمامهم بالسياسية عموما والانتخابات خصوصا الذي أنتج العزوف الانتخابي، الذي يقود تدريجيا إلى الاستقالة من المشهد السياسي ككل، وقد يؤدي إلى الموت الانتخابي للشباب.

كما يلعب تدهور الوضع الاقتصادي للشباب الناتج عن أزمة البطالة والسكن ...الخ دورا أساسيا في المشاركة الانتخابية، حيث لعب إلغاء الشباب من المشهد السياسي فقدانهم الثقة في النظام السياسي ككل والأحزاب السياسية جزء منه التي لا تهتم بانشغالات ومطالب الشباب، ولا تقوم بتصعيدها إلى السلطات المعنية لإيجاد حلول جذرية لها، بل إن الاهتمام بالشباب يكون في فترة الاستحقاقات وبعد ذلك يختفي هذا الاهتمام، على الرغم من تأكيد، باهتمامهم بالشباب وبانشغالاتهم من أجل إيجاد حلول لها، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، وأخيرا نجد ارتفاع نسبة الأمية الذي ينعكس سلبا على آراء واتجاهات ومواقف الناخبين الذي يتجسد في الواقع من خلال سلوكهم الانتخابي.

أما بالنسبة للفئة من الناخبين التي أكدت فعالية دور الشباب في المشاركة الانتخابية فقد استندت في إجاباتها على المشاركة في صنع القرار في مختلف الاستحقاقات من أجل المساهمة والتأثير في الحياة السياسية، وقد تجلى ذلك في الكثير من الفعاليات التي كان للشباب الدور البارز والحضور الكثيف كالتصويت، حضور المؤتمرات والندوات، متابعة نشاط الأحزاب السياسية ومدى تطبيق الحزب الفائز في الانتخابات لبرامجه المقدمة في الحملة الانتخابية.

وكذا نضال الشباب في الأحزاب السياسية الذي يصل إلى درجة الانخراط من أجل الترشح للمناصب العامة، أو لتقلد المناصب السياسية والمشاركة في الكثير من النشاطات التي تجعل الفرد يقوم بفعل المشاركة في صنع القرارات السياسية المتمثلة في المشاركة الانتخابية، خصوصا بعد حراك 22 فيفري 2019 الذي أتاح الفرصة للشباب الدخول للمعترك السياسي، حيث تعتبر أول انتخابات التي تلت الانتخابات الرئاسية، تم فيها إلغاء مرشح الحزب الذي يكون في مقدمة القائمة بل أصبح كل فرد في قائمة الحزب لديه نفس حظوظ النجاح في الاستحقاقات مع فرد آخر في نفس القائمة وبالتالي أصبح ترقيم القائمة للحزب ليس له معنى.

بالإضافة إلى سن قوانين بالنسبة للانتخابات التشريعية ومنح الشباب فرصة أكبر للنجاح فيها والحصول على مقاعد في البرلمان لتسيير شؤون الدولة؛ مما ولد الرغبة الفعلية للشباب في تغيير الوضع السياسي للأفضل عن طريق المشاركة في صنع القرار السياسي من خلال النضال والانخراط في الحزب، أو الترشح في الانتخابات، وكذا التواجد في مختلف الفعاليات السياسية والمؤتمرات الحزبية والندوات السياسية من أجل الاحتكاك بالناخبين وكسب تأييدهم وتوسيع عملية تجنيد المناضلين وجذب اهتمام المواطنين، وكذا القيام بشرح وتوضيح البرنامج الحزبي لتفعيل العمل الحزبي.

عطفا على ما سبق، يمكن القول بان تأكيد اغلب إجابات المبحوثين ليس له فعالية في المشاركة الانتخابية، حيث نجدهم ينشطون في مكاتب الأحزاب أثناء الحملات الانتخابية مقابل مبلغ مالي ينتهي بانتهاء الانتخابات، بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي للشباب بسبب تفاقم أرقام البطالة الذي أدى بهم إلى ركوب قوارب الموت والتوجه إلى البلدان الأوروبية، بحثا عن غد أفضل، حتى وإن كان خطر الموت في البحر كبيرا، فإنهم يفضلون الهجرة غير الشرعية على البقاء في الوطن الذي لم ينصفهم ويمنح لهم حتى منصب عمل.

جدول رقم 57 يبين إمكانية شغل المرأة منصب قيادي في الدولة وتسيره

الاحتمالات	التكرار	النسبة
نعم	143	%39,7

لا	217	%60,3
المجموع	**360**	**%100**
إذا كانت الإجابة لا		
غير مضطلعة بالشؤون السياسية	41	%18,9
مشاركتها النضالية ضعيفة	64	%29,5
معوقات أنثروبولوجية ثقافية	112	%51,6

تبين نتائج الجدول أعلاه 217 من إجمالي أفراد العينة حول عدم إمكانية شغل المرأة منصب قيادي في الدولة وتسيره على أحسن وجه بنسبة 60,3%، منها 112 مبحوث بنسبة 51,6% تؤكد عدم قدرة المرأة شغل منصب قيادي بسبب معوقات أنثروبولوجية ثقافية، كما يرى 64 مبحوث بنسبة 29,5% أن مشاركتها النضالية ضعيفة لذلك لا يمكنها شغل منصب قيادي، وأخيرا 41 مبحوث بنسبة 18,9% فتري بأنها غير مضطلعة بالشؤون السياسية.

نستشف من المعطيات السابقة، يعود اختلاف إجابات المبحوثين حول إمكانية شغل المرأة منصب قيادي في الدولة وتسيره على أحسن وجه بين مؤيد ومعارض، على الرغم من أن أغلبية المبحوثين أكدوا أن المرأة بإمكانها شغل منصب قيادي في الدولة، أما بالنسبة للفئة المعارضة لإمكانية شغل المرأة لمنصب قيادي، بالإضافة إلى تأكيدهم على عدم قدرتها على تسيير الشؤون السياسية ويعود ذلك أولا إلى معوقات أنثروبولوجية ثقافية ترى بأن دور المرأة ينحصر في الاهتمام بشؤون المنزل وتربية الأطفال والانصراف عن الشؤون السياسية، وتركها للرجال كونهم أكثر اطلاعا على هذا الجانب وأكثر ممارسة له.

كما أن مشاركتها النضالية ضعيفة، فعلي الرغم من الامتيازات التي منحها لها الدستور الجزائري إلا أن الواقع اثبت عكس ذلك، فالذكور هم من يقومون بتسيير شؤون الحزب وكذا تسيير شؤون الدولة بالنسبة للحزب الفائز في الانتخابات، حيث اعتبرت مشاركة المرأة السياسية داخل الحزب خصوصا كثيرا ما كانت توصف بالديكور، كون اغلب القرارات يتخذها الجنس الآخر.

بالإضافة إلى تأكيدهم بأنها غير مضطلعة بالشؤون السياسية وذلك لتركيزهم أن دورها ينحصر في الاهتمام بالأمور المنزلية، ويعود ذلك إلى التنشئة الإجتماعية عموما والسياسية خصوصا داخل النواة الأولى التي تنشأ فيها قيم وتوجهات سلوكيات الأفراد المتمثلة في الأسرة، والتي يكون لها انعكاس فيما بعد على تمثلاته ومن ثمة سلوكه تجاه النظام السياسي بصفة عامة، حيث تقوم بتنشئة الأنثى على الاهتمام بالشؤون المنزلية باعتبارها سوف تكون أهم وظائفها الأساسية في المجتمع، وكذا بالنسبة الذكور حيث

تقوم بغرس فيه روح القيادة والزعامة وتهيئه نفسيا بإمكانية أن يشغل منصب سياسي في المجتمع، مما قد يولد لدى المرأة الإحساس بهامشية دورها السياسي وضعفها وعجزها وعدم قدرتها على التغيير.

ومنه يمكن القول، بأن ضعف عدم إمكانية شغل المرأة منصب قيادي في الدولة يعود إلى عدة معوقات أنثروبولوجية وثقافية وحتى سياسية وذلك لاعتبار اعتبار أن دورها في المجتمع يتمثل في الاهتمام بشؤون المنزل مما يلغي اهتماماتها السياسية وينمي شعورها بهامشية دورها السياسي مما يولد الإحساس لديها بالضعف والعجز عن التغيير رغم القوانين التي سنتها الدولة التي تفتح المجال السياسي للمرأة بمصرعيه بأن تدخل المعترك السياسي وإمكانية شغلها مناصب مهمة في الدولة مثلها مثل الرجل.

5.1. عرض وتفريغ وتحليل نتائج البيانات الخاصة بالمحور الخامس المتعلق بالفرضية الرابعة

جدول رقم 58 يبين الأسباب الحقيقية التي تدفع الناخبين للتصويت

الاحتمالات		التكرار	النسبة
نعم		214	%59,4
لا		146	%40,6
المجموع		**360**	**100%**
نعم	أختار من يمثلني	53	%24,8
	لتحقيق منفعة شخصية	45	%21,1
	المشاركة في صنع القرار	48	%22,4
	القضاء على المشكلات الاجتماعية	47	%21,9
	أهمية العملية الانتخابية	12	%5,6
	البرامج الانتخابية نافعة ومجدية	9	%4,2
لا	مجرد تقليد في الأسرة	37	%25,3
	للتأشير على بطاقة الناخب	52	%35,6
	المرشح قريبي	27	%18,6
	المرشح ينتمي للعرش الذي انتمي إليه	30	%20,5

تبين نتائج الجدول السابق حول الأسباب الحقيقية التي تدفع الناخبين للتصويت في مختلف الاستحقاقات الانتخابية؛ وأغلبية إجابات المبحوثين "نعم" بنسبة 59,4%، وذلك لاختيار من يمثلني بنسبة 24,8%، و المشاركة في صنع القرار بنسبة 22,4%، و القضاء على المشكلات الاجتماعية

بنسبة 21,9%، وكذا لتحقيق منفعة شخصية بنسبة 21,1%، وبنسبة ضعيفة أهمية العملية الانتخابية المقدرة ب 5,6%، وان البرامج الانتخابية نافعة ومجدية بنسبة 4,2%.

بينما المقدرة نسبة المبحوثين الذين يرفضون وجود أسباب حقيقية تدفع الناخبين للتصويت، إجاباتهم ب"لا" المقدرة ب 40,6%، وذلك لضرورة التأشير على بطاقة الناخب بنسبة 35,6%، وأن التصويت مجرد تقليد في الأسرة بنسبة 25,3%، وأن المرشح ينتمي للعرش الذي انتمي إليه بنسبة 20,5%، وأخيرا أن المرشح قريبي بنسبة 18,6%.

من المعطيات السابقة نجد أن هناك اختلاف حول الأسباب التي تدفع الناخبين للتصويت من فرد لآخر تتحكم فيها القناعات الشخصية ومدى معرفتهم ووعيهم السياسي، حيث يعتبر تحقيق المنفعة الشخصية أهم حافز يدفع المبحوثين للتوجه لصناديق الاقتراع لتحقيق مصالحهم والامتيازات الشخصية، وإجماع المبحوثين يقومون باختيار من يمثلهم النابعة عن قناعة الناخب بضرورة التصويت للإدلاء برأيه والمساهمة في الفعل السياسي من خلال المشاركة في صناع القرار، مما يدل على وجود نوع من الثقافة السياسية والوعي السياسي، الذي يقود الفرد إلى المساهمة في صنع القرار لقناعته بأهمية فعاليته داخل النسق السياسي، ومن خلال فعاليته في الاستحقاقات فإن ذلك يعود إيجابا من خلال سلوكه الانتخابي الايجابي، وبالتالي تحقيق المصلحة العامة للدولة من خلال المشاركة السياسية وتطبيق مبدأ من مبادئ الديمقراطية المتمثل في تطبيق التداول السلمي على السلطة.

بالإضافة إلى تأكيد المبحوثين بأهمية العملية الانتخابية وذلك لإيمان فئة من المبحوثين بأن المشاركة في الانتخابات عملية ضرورية يجب القيام بها، باعتبار أن التصويت في الانتخابات من أهم الآليات التي تجسد المشاركة السياسية الفعالة، وهي السبيل الوحيد لإيصال انشغالات ومشكلات المواطنين إلى السلطات العليا لإيجاد حلول لها، كما يؤكد الناخبين أن البرامج الانتخابية نافعة ومجدية تتوافق مع طموحات أفراد المجتمع بالقضاء على المشكلات الاجتماعية، مما كون لديهم اتجاه ايجابي نحو المشاركة السياسية والتي جسدت من خلال السلوك الانتخابي الايجابي بالتوجه إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم.

أما بالنسبة للفئة التي أكدت بأن عملية التصويت لا تقوم على أسباب ودوافع حقيقية وموضوعية، بل تكون على أساس جملة المنافع التي لا يجب التنازل عنها لأنهم في حاجة ماسة إلى التصويت من أجل التأشير على بطاقة الناخب، وذلك لأن أغلبية المبحوثين موظفين والتأشير على بطاقة الطالب أمر ضروري بالنسبة لهم، كما تعتبر فئة أخرى من المبحوثين بان التصويت مجرد تقليد في الأسرة، وقد يعود ذلك إلى أن الأسرة بها مجاهدين أو شهداء ويتمتعون بحس عالي وإخلاص للدولة ويجب الخضوع لكل تداعيات السلطة، أما بالنسبة لكون المرشح ينتمي للعرش الذي انتمي إليه أو المرشح قريبي

فإن عملية التصويت تكون من اجل الحفاظ على قوة وتماسك العرش أو ما يعرف بالحفاظ على العصبية، أو قد تعود إلى حسابات مصلحة، حيث تعتبر العائلة أحد النظم الاجتماعية الأساسية وأقدمها، كما يترابط أعضاء العائلة من أجل الدفاع كونها تعتبر مؤسسة العلاقات الاجتماعية وفي توجيه السلوك السياسي عموما والانتخابي خصوصا، وهذه القوة جعلت الأفراد لا يعيرون اهتمام لمؤهلات المرشح العلمية ولا لاتجاهاته الفكرية والسياسية، وهذه العائلات تكون أكثر تأثير في السلطة.

وهنا يمكن القول، بأن الولاء العشائري يؤثر من جهة على خطط الإصلاح والتغيير والرأي المخالف لكل العادات والتقاليد السائدة، وإعلاء الولاء والانتماءات القبلية والمناطقية على حساب الولاء الوطني والمواطنة من جهة أخرى، ويرجع ذلك إلى غياب ثقافة سياسية تحمل في طياتها أسلوب الحوار والمناقشة في الشؤون التي تمس جوهر المجتمع الجزائري.

جدول رقم 59 يبين مظاهر العزوف الانتخابي

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
عدم التسجيل في القوائم	175	%48,6	185	%51,4	360	%100
عدم الذهاب للتصويت	322	%89,4	38	%10,4	360	%100
الذهاب للتصويت وإفساد ورقة التصويت	46	%12,8	314	%87,2	360	%100
ترك الظرف فارغا	100	%27,8	260	%72,2	360	%100
عدم الترشح	74	%20,6	286	%79,4	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول مظاهر العزوف الانتخابي، جاءت أغلب إجابات المبحوثين عدم الذهاب للتصويت بنسبة 89,4%، وتليها عدم التسجيل في القوائم بنسبة 48,6%، و ترك الظرف فارغا بنسبة 27,8%، وفي المرتبة الرابعة نجد عدم الترشح بنسبة 20,6%، وأخيرا حسب إجابات المبحوثين من مظاهر العزوف الانتخابي الذهاب للتصويت وإفساد ورقة التصويت بنسبة 12,8%.

نستشف من المعطيات الإحصائية السابقة، أن أغلبية المبحوثين يؤكدون أن أهم مظهر من مظاهر العزوف الانتخابي هي عدم الذهاب للتصويت وذلك لفقدان الناخب الثقة في المرشح الذي يمنحه صوته، وعدم الإيمان بمصداقية الخطابات التي تروج لها الأحزاب السياسية في المواعيد الانتخابية، ويعود ذلك حسب رأيهم أن مطالبهم ومشاغلهم لا تلقى الصدى والاهتمام لدى الأحزاب السياسية، إذن فمن غير المعقول الذهاب للتصويت و لاستغلاله.

بالإضافة إلى عدم التسجيل في القوائم الانتخابية وهو ما يفسر اللامبالاة السياسية والرفض الصريح والمطلق للمشاركة الانتخابية، مما يؤثر سلبا على سلوكهم الانتخابي، فتنشأ لديهم نظرة مسبقة

عن الانتخابات بأنها غير نزيهة مما جعل أغلب المستجوبين يؤكدون عدم جدية الانتخابات بانعدام المصداقية والشفافية وعدم الوفاء بالوعود والعهود، كما توجد فئة أخرى من المبحوثين تقوم بعملية التصويت ولكن مع ترك الظرف فارغا، لعدم قناعتهم بالعملية الانتخابية ككل وان قيامهم بالتصويت يعود لأسباب شخصية وأن بطاقة الناخب قد تكون مهمة يوما ما لذلك يجب توثيق الانتخاب، كما نجد فئة أخرى من المبحوثين تقوم بعملية الذهاب للتصويت مع إفساد ورقة التصويت وذلك لرفضهم بأن يحصل مرشح ما على صوتهم وبأنهم لن يكونوا فاعلين في عملية التصويت، بل من خلال هذا الإجراء لن يستفاد أي مرشح من أصواتهم.

بالإضافة إلى العزوف عن التصويت فإن المبحوثين يؤكدون عن عدم نيتهم في الترشح لذلك جاءت النسبة ضعيفة مقارنة مع الاقتراحات الأخرى مما يؤكد أن المبحوثين ليس لديهم القابلية للانخراط في الأحزاب والترشح في الاستحقاقات لأنه رغم النقائص والسلبيات التي تعاني منها الأحزاب السياسية الجزائرية، إلا أنها لا تهدف إلى توفير قنوات المشاركة السياسية للتطور والرقي من خلال التفاعل السياسي بين المتحزبين وأفراد المجتمع المتمثل في طرح انشغالات واحتياجات ومشكلات المواطنين والنقاش حولها لاختيار الحلول وأحسن البدائل على غرار الدول المتقدمة، بل إن هدفها الأساسي الحصول على أكبر قدر ممكن من الفوائد لمصلحة الحزب على رأسهم رئيس الحزب والأعضاء.

من خلال ما سبق، يمكن القول ظاهرة العزوف عن المشاركة السياسية لها مبرراتها فلا تأتي من فراغ بل تسبقه جملة من الأسباب والعوامل التي تؤدي بالفرد إلى بعدم الرضا والإحباط من الحياة السياسية الذي يقود إلى الانسحاب من المشهد السياسي تدريجيا إلى أن يصل إلى الاستقالة التامة، والذي يعد بدوره نوع من السلوك الانتخابي فهو يعتبر فعل سياسي نضالي أو طريقة احتجاج سلمية سواء كان العزوف عقلاني يقوم على أسس ومعايير أو عزوف لاعقلاني نابع من اللامبالاة بالشأن السياسي ككل.

جدول رقم 60 يبين الاعتقاد بأسباب عزوف الناخبين عن التصويت

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
تدني المستوى المعيشي	200	%55,6	160	%44,4	360	%100
انتشار البطالة	175	%48,6	185	%51,4	360	%100
تردي الأوضاع الاقتصادية	109	%30,3	215	%69,7	360	%100
انشغال المواطنين بمشاكلهم الاجتماعية	86	%23,9	274	%76,1	360	%100
نقص المعرفة السياسية	32	%8,9	328	%91,1	360	%100
صوتي ليس له تأثير	66	%18,3	294	%81,7	360	%100

عدم القناعة بالعملية الانتخابية	235	%65,3	125	%34,7	360	%100
عدم الاهتمام بالسياسة والانتخاب	57	%15,8	303	%84,2	360	%100
سوء أداء الأحزاب	132	%36,7	228	%63,3	360	%100
الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية	74	%20,6	286	%79,4	360	%100
نتائج الانتخابات معروفة مسبقا	197	%54,7	163	%45,3	360	%100
تقديم نفس الوجوه	116	%32,2	244	%67,8	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول الاعتقاد بأن عزوف الناخبين عن التصويت يعود إلى عدم القناعة بالعملية الانتخابية بنسبة 65,3%، وتليها تدني المستوى المعيشي بنسبة 55,6%، وكذا نتائج الانتخابات معروفة مسبقا بنسبة 54,7%، وفي المرتبة الرابعة نجد تأثير انتشار البطالة بنسبة 48,6%، وفي المرتبة الخامسة يؤكد المبحوثين أن سوء أداء الأحزاب يؤدي إلى العزوف الانتخابي بنسبة 36,7%، وتليها تقديم نفس الوجوه بنسبة 32,2%، كما تؤكد عينة البحث أن تردي الأوضاع الاقتصادية يسهم في عزوف الناخبين بنسبة 30,3%، وفي المرتبة السابعة نجد انشغال المواطنين بمشاكلهم الاجتماعية بنسبة 23,9%، ويليها الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية بنسبة 20,6%، كما يرى المبحوثين بان صوتهم ليس له تأثير بنسبة 18,3%، أما بالنسبة لعدم الاهتمام بالسياسة والانتخاب فالمقدرة نسبة المبحوثين ب 15,8%، وأخيرا نقص المعرفة السياسية بنسبة 8,9%.

نستشف من خلال نتائج الجدول السابق أن معظم المبحوثين يرى بأن البطالة هي المشكل الأكبر الذي يعاني منه المواطنون تليها السكن، ولعل ذلك ما يحول دون استقرارها في حياتها الخاصة واندماجها الاجتماعي، ففعالية المشاركة السياسية بصفة عامة والانتخابية خصوصا تستوجب ضرورة توافر عدد من العوامل لاسيما منها توفير المتطلبات والاحتياجات الضرورية للمواطنين، مثل الغذاء والكساء والمسكن الملائم ...وما الى ذلك من الاحتياجات التي من شأنها أن تحقق الإشباع المادي والنفسي للمواطن، وتتيح له إمكانية المشاركة في الحياة السياسية بدءا بالعملية الانتخابية.

فالبطالة وإن كانت ظاهرة ذات أبعاد اقتصادية متعددة تدل على وجود خلل في النشاط الاقتصادي، فهي في الوقت ذاته ظاهرة اجتماعية خاصة بين المواطنين التي لها تأثير كبير في تزايد السلوك الانتخابي السلبي، كما يسهم تدني المستوى المعيشي للناخب إلى عدم اهتمامه بالجانب السياسي ككل، لأن كل انشغالات المواطنين تكمن في كيفية حل مشاكلهم الاجتماعية، وأهمها هي كيفية تأمين القوت اليومي لعائلاتهم، وأن الرفاه الاجتماعي هو الذي يجعل الأفراد يتجهون إلى الاهتمام الشؤون السياسية، وهنا يمكن القول بأن المستوى الاجتماعي يتحكم في تحديد السلوك الانتخابي للأفراد أي أن العوامل

الاقتصادية والاجتماعية المتردية لها تأثير سلبي على الفرد خصوصا لما تكون متدهورة ومزرية فإنه يصعب عليه الاهتمام بالشؤون السياسية، وإن كان يهتم بالمجال السياسي فإنه يتجه للعزوف الانتخابي كأسلوب على الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية المتردية.

نتائج الانتخابات معروفة مسبقا مما يؤكد بأن المبحوثين يرون عدم مصداقية نتائج الانتخابات وان اتجاههم إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بآرائهم، ليس له أي تأثير فالسلطة تختار مسبقا الفائز، وأن عملية التصويت مجرد إجراء شكلي، لذلك فعملية التصويت أو لا لن تغير نتائج الانتخابات وبالتالي فإن ذلك سوف يؤثر سلبا على سلوكهم الانتخابي خصوصا والاهتمام بالسياسة عموما، مما يؤدي بالناخبين إلى الشعور بالاغتراب السياسي الذي يصل في بعض الأحيان إلى العجز السياسي من خلال شعوره بانعدام تأثيره في صنع القرار السياسي، فتنعدم لديهم الميولات السياسية أو الرغبة في المشاركة في الحياة السياسية.

بالإضافة إلى تأكيد المبحوثين أن من بين أهم أسباب عزوف الناخبين عن التصويت هو سوء أداء الأحزاب، وقد يعود ذلك إلى افتقارها للمرونة في التسيير والتغيير والتطوير بسبب بقاء القيادات التي ترأس الأحزاب واستماتتها واستمرارها مما أدى إلى غياب التناوب على السلطة داخل الحزب الذي إنجر عنه ضعف العمل الحزبي وغياب الأنشطة أو قلتها وسوء تسييرها إن وجدت، كما يعتبر تقديم نفس الوجوه للترشح في الانتخابات إلى عدم وجود تداول فعلي على السلطة حيث يتبادل نفس المسؤولين المناصب بين بعضهم البعض في الانتخابات.

وأخيرا نجد نقص المعرفة السياسية وذلك لأن عينة الدراسة لا تتابع الأحداث السياسية بصفة دورية ومنتظمة، وقد يعود إلى طبيعة عمل المبحوثين وانشغالاتهم المهنية وضيق الوقت لديهم، وانعدام الثقة في الأحزاب السياسية التي أدت إلى ضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع كونها لا تؤدي وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع والسلطة لإيصال انشغالاتهم ومشكلاتهم إلى السلطة.

جدول رقم 61 يبين أسباب امتناع الناخبين عن التصويت في الانتخابات

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
الامتناع وسيلة فعالة للتغيير	90	%25,0	270	%75,0	360	%100
سطحية البرامج الحزبية المقدمة	112	%31,1	248	%68,9	360	%100
شعبوية الخطابات	214	%59,4	146	%40,6	360	%100
اختزال العمل السياسي في الانتخابات	115	%31,9	245	%68,1	360	%100
أطروحات الأحزاب السياسية منافية للواقع المعاش	74	%20,6	286	%79,4	360	%100

الشعور بخيبة الأمل في النظام السياسي	156	%43,3	204	%56,7	360	%100
ضعف الاتصال والتسويق السياسي بين الأحزاب والمواطنين إلا في الحملات الانتخابية	226	%62,8	134	%37,2	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول الأسباب الحقيقية التي تجعل الناخبين يمتنعون عن التصويت في الانتخابات، أكدت أغلب إجابات المبحوثين أن أهم سبب يتمثل في ضعف الاتصال والتسويق السياسي بين الأحزاب والمواطنين إلا في الحملات الانتخابية بنسبة 62,8%، وتليها شعبوية الخطابات بنسبة 59,4%، أما في المرتبة الثالثة نجد الشعور بخيبة الأمل في النظام السياسي بنسبة 43,3%، وفي المرتبة الرابعة يؤكد المبحوثين عدم الثقة في العملية الانتخابية في حد ذاتها بنسبة 32,2%، وبنسب متقاربة بين اختزال العمل السياسي في الانتخابات بنسبة 31,9% وسطحية البرامج الحزبية المقدمة بنسبة 31,1%، وفي المرتبة السابعة يؤكد المبحوثين أن الامتناع وسيلة فعالة للتغيير بنسبة 25,0%، وأخيرا نجد أطروحات الأحزاب السياسية منافية للواقع المعاش بنسبة 20,6%.

نستشف من النتائج الإحصائية للمعطيات السابقة، أن أغلبية إجابات المبحوثين حول الأسباب الحقيقية التي تجعل الناخبين يمتنعون عن التصويت في الانتخابات تعود إلى ضعف الاتصال والتسويق السياسي بين الأحزاب والمواطنين إلا في الحملات الانتخابية، ذلك كون الأحزاب السياسية الجزائرية مازالت تعتمد الأسلوب الاتصالي التنازلي غير التفاعلي؛ مما يؤدي إلى ضعف الاتصال بينها وبين أفراد المجتمع الذي يؤثر سلبا على التسويق السياسي الذي يقتصر على المناسبات الانتخابية فقط، فغيابها عن الفضاء السياسي والإعلامي وخروجها للعمل السياسي في فترة الانتخابات لا يمنحها المصداقية لإقناع الناخبين سواء ببرامجها أو مشاريعها الاجتماعية، وحتى رغبتها في تغيير الأوضاع وتحقيق متطلبات المجتمع، ومن أجل كسب تأييد أفراد المجتمع يجب عليها التفاعل مع المواطنين من خلال العمل السياسي المستمر والمتواصل، ولا تترقب الفترات الانتخابية أو الأعياد أو المناسبات للظهور، فالعمل الحزبي اليومي والدائم يؤدي إلى كسر الحواجز بين أعضاء الحزب وأفراد المجتمع مما يسهل عملية الاتصال بينهم.

وتحتل المرتبة الثانية شعبوية الخطابات التي تأتي أغلبها خطابات مبهمة عاطفية، لا تعتمد على الأفكار والاقتراحات والرؤى التي يسعى الحزب لتطبيقها في حال فوزه في الانتخابات، بل تميل الخطابات لإثارة الحماس وإلهاب المشاعر لاستقطاب المواطنين وتعبئتهم للتصويت لصالحهم في الانتخابات.

وكذا الشعور بخيبة الأمل في النظام السياسي وذلك لعدم تبنيه مشاريع تنموية فعالة تقوم على النهوض بالاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد الكلي على العائدات الريعية، مما يثبت وجود خلل في أساليب استغلال، تسيير وتوزيع الثروات الطبيعية، الذي يؤدي إلى وجود فجوة بين مطالب الأفراد المجتمع

وقدرة السلطة على تلبيها، مما يؤدي إلى شعور المواطنين بخيبة الأمل في النظام الذي ينجر عنه عدم تفاعل أفراد المجتمع مع المشهد السياسي ككل.

بالإضافة إلى اختزال العمل السياسي في الانتخابات حيث تعتبر الأحزاب السياسية موسمية تفتقد للعمل السياسي مما يدل على افتقادها لبرامج سياسية هادفة وواضحة بل معظمها يقدم برامج سطحية فضفاضة لا ترقى لتطبيقها في الميدان، إضافة إلى افتقادها إلى أشخاص مؤهلين لتسيير شؤون الحزب السياسية، بحيث أن هذه الوضعية أوجدت فجوة عميقة بين الأحزاب وبرامجها ومطامح الشباب وتطلعاتهم، ففي الوقت الذي يسعى فيه المجتمع إلى فتح قنوات اتصال مع الأحزاب إلا أنها اختارت ذواتها على حساب طموحات الشباب الجزائري، وان العمل السياسي للأحزاب الجزائرية حسب المبحوثين يقوم على الشعبوية والزبونية لا يتم وفق معايير وأسس علمية موضوعية تقوم على خدمة مصلحة الدولة والمجتمع، بل يقوم على المصلحة والمنفعة الآنية باعتبار أن الفعل السياسي في نظرهم مرتبط بالنتيجة المتمثلة في السيطرة على مقاليد الحكم وليس الأسس والمبادئ والأفكار التي يجب إيصالها إلى أفراد المجتمع.

كما يؤكد المبحوثين بأن أطروحات الأحزاب السياسية منافية للواقع المعاش، حيث غالبا ما يكون خطابها يوتوبيا ليس له علاقة مع الواقع المعاش مما انعكس سلبا على اتجاهات المبحوثين وسلوكياتهم السياسية عموما والانتخابية خصوصا التي أدت بروز السلوك الانتخابي السلبي المتمثل في الامتناع عن التصويت.

كما يؤكد ممثلي الأحزاب أثناء المقابلات تعود أهم دوافع العزوف الانتخابي إلى ضعف العمل السياسي عموما والحزبي المستمر والدائم ، بالإضافة إلى طبيعة النظام السياسي المحتكر للسلطة والحكم وفي عمل الأحزاب وحتى في الدعاية السياسية، وكذا رداءة برامج بعض الأحزاب وعدم تقديمها لبدائل حقيقية على الجوانب السياسية، الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى فقدان المواطنين الثقة في التغيير.

ومنه يمكن القول، بأن عزوف المبحوثين عن التصويت في الانتخابات هو مسؤولية ثلاثية مشتركة، وسبب ذلك مرده الأصلي عدم الفصل بين المفاهيم، فالناخب يحمل مسؤولية القرارات التي تمسه لكل الأحزاب حتى ولو لم تكن ذات تمثيل في السلطة، والأغلبية تفرض ما يلائم السلطة على حساب الفرد رغم أنها ممثل له، مما أوجد أسباب ومبررات عزوف منطقية للناخبين ناتجة عن جملة من الحقائق التي يستندون إليها مبررين موقفهم، عن رفضهم للأوضاع السائدة في أغلب القطاعات أهمها الاجتماعية والاقتصادية وكذا السياسية، وبالتالي فالعزوف الانتخابي موقف نابع عن قناعات شخصية يظهر جليا في الانتخابات بالسلوك الانتخابي السلبي بشقيه سواء كان عزوف عقلاني أو عزوف لاعقلاني .

جدول رقم 62 يبين إرجاع ظاهرة عزوف المواطنين عن الممارسة السياسية ككل

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
الحزب لا يعبر عن انشغالات المجتمع	139	%38,6	221	%61,4	360	%100
الحزب لا يقدم للمجتمع شيئا بل يقوم على توفير مصالحه	198	%55,0	162	%45,0	360	%100
عدم الثقة في مصداقية الانتخابات	136	%37,8	224	%62,2	360	%100
لا قيمة للمشاركة السياسية لأن النظام السياسي يختار ما يريده	100	%27,8	260	%72,2	360	%100
الأحزاب السياسية تابعة للنظام السياسي تعبر عن رأي السلطة	118	%32,8	242	%67,2	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول إرجاع ظاهرة عزوف المواطنين عن الممارسة السياسية ككل، أن أغلب إجابات المبحوثين تؤكد أن الحزب لا يقدم للمجتمع شيئا بل يقوم على توفير مصالحه بنسبة 55,0%، وتليها أن الحزب لا يعبر عن انشغالات المجتمع بنسبة 38,6%، وفي المرتبة الثالثة عدم الثقة في مصداقية الانتخابات بنسبة 37,8%، وفي المرتبة الرابعة نجد أن الأحزاب السياسية تابعة للنظام السياسي تعبر عن رأي السلطة بنسبة 32,8%، وأخيرا لا قيمة للمشاركة السياسية لأن النظام السياسي يختار ما يريده بنسبة 27,8%.

نستشف من النتائج الإحصائية للمعطيات السابقة، أن أغلبية إجابات المبحوثين حول إرجاع ظاهرة عزوف المواطنين عن الممارسة السياسية ككل، تؤكد أن الحزب لا يقدم للمجتمع شيئا بل يسعى لتوفير مصالحه من خلال اقتصار دور الحزب بلوغ السلطة والاستحواذ عليها، ويتجلى ذلك في محدودية النشاط السياسي والاجتماعي، وأن العمل السياسي للأحزاب الجزائرية حسب المبحوثين يقوم على الصدفة لا يتم وفق معايير وأسس علمية موضوعية تقوم على خدمة مصلحة الدولة والمجتمع، بل يقوم على المصلحة الخاصة التي تعمل للوصول إلى نتيجة ايجابية تتمثل في السيطرة على مقاليد الحكم وليس التركيز على تطبيق الأسس والمبادئ والأفكار التي يجب إيصالها إلى أفراد المجتمع وإقناعهم بنجاعتها وإقناعهم بضرورة الانخراط في الأحزاب السياسية.

عدم الثقة في مصداقية الانتخابات ويعود ذلك إلى تأثير وسائل الإعلام على تكوين الصورة الذهنية السلبية لدى الأفراد حول الأحزاب السياسية، خصوصا قضايا الفساد السياسي التي عرفتها الأحزاب والتغطية الإعلامية والصحفية المستفيضة حولها، وكل الأخبار السلبية، بالإضافة إلى التركيز على الفضائح والنقائص وغيرها من العيوب التي تميز الأحزاب الجزائرية التي أدت إلى انعدام الثقة في مصداقية

الأحزاب السياسية لدى المبحوثين مما أدى إلى امتناع المواطنين عن الانخراط في الأحزاب ورفع لواء مطالبهم لعدم اقتناعهم ببرامج ومبادئ وأهداف الأحزاب وكذا بمصداقية الانتخابات ككل.

كما أكد المبحوثين بأن الأحزاب السياسية تابعة للنظام السياسي تعبر عن رأي السلطة، مما أدى إلى وجود بيئة غير ديمقراطية رغم التغني بتطبيق الديمقراطية، إلا أن الواقع أثبت عكس ذلك، من خلال تأثير النظام السياسي في الممارسة السياسية للأحزاب، وفي بنيتها ووظيفتها فبقيت تابعة للسلطة، أو مجرد أوعية لأصحاب المصالح وأصحاب رؤوس الأموال، حيث يرتبط وجودها في الساحة السياسية في الانتخابات فقط، لذلك لم تحدث أي تطور على مستوى أدائها السياسي خصوصا بالنسبة التنشئة السياسية للأفراد، بل بقيت تابعة تمتثل لقرارات السلطة، لذلك لا قيمة للمشاركة السياسية لأن النظام السياسي يختار ما يريده ويمنح السلطة وتسيير شؤون الدولة للحزب الذي يختاره ويرضى على ولائه.

وأخيرا يرى المبحوثين بأنه لا قيمة للمشاركة السياسية لأن النظام السياسي يختار ما يريده حيث يتم اختيار في أغلب الحالات الحزب العتيق المتمثل في "الآفلان" المسيطر على مقاليد الحكم، حيث يتحصل على أكثر المقاعد في البرلمان وحتى في الانتخابات المحلية والتالي يبقى مسيطر على كل أوجه النقاط النشطة في الدولة.

حيث أكدت المقابلات مع ممثلي الأحزاب عن موقفهم حول تعبير الحزب عن انشغالات المجتمع ونقلها إلى السلطة باعتباره الوسيط بين السلطة والمجتمع، حيث انقسمت إجاباتهم بين قيام الأحزاب بجهود معتبرة في لعب دور الوسيط وإيصال انشغالات ومطالب المواطنين للسلطة إلا أن جهودها تعتبر ضعيفة لأنها لم تحقق نتائج ايجابية ملموسة، والفئة الأخرى ترى أن الأحزاب لا تلعب دور الوسيط لتفادي الصراعات وتحقيق التوافق بين القضايا المصيرية، بالإضافة إلى إقرار أغلب ممثلي الأحزاب أنها تابعة للنظام السياسي تعبر عن رأي السلطة، حيث لا تمتلك السلطة في اختيار المسيرين للمناصب الحكومية، على الرغم من وجود مشاورات حول اختيار تشكيلة الحكومة، وإذا أراد حزب المعارضة ورفض موقف الرئيس فله ذلك، إلا أن هذا الموقف نادرا الحدوث.

جدول رقم 63 يبين عزوف الناخبين عن المشاركة السياسية

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
استمرار هيمنة الحزب الحاكم في السلطة في السلطة باعتباره حزب الأغلبية	213	%59,2	147	%40,8	360	%100
ضعف الأحزاب وعدم المقدرة على تكوين أفراد ونخب قيادية	153	%42,5	207	%57,5	360	%100
غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وتميزها بالطابع	94	%26,1	266	%73,9	360	%100

السلطوي						
عدم اهتمام الأحزاب بمشاكل المواطنين (البطالة، السكن، نظام التعليم)	76	%21,1	284	%78,9	360	%100
عدم تقديم الأحزاب السياسية برامج مجتمع واضحة الأهداف	115	%31,9	245	%68,1	360	%100
اعتماد الأحزاب على ركوب الموجة والحديث عن الأوضاع الراهنة والتغني بالحلول الوهمية دون إعطاء حلول واقعية	243	%67,5	117	%32,5	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول رأي الناخبين عن سبب عزوفهم عن المشاركة السياسية، يتمثل اعتماد الأحزاب على ركوب الموجة والحديث عن الأوضاع الراهنة والتغني بالحلول الوهمية دون إعطاء حلول واقعية بنسبة 67,5%، وكذا استمرار هيمنة الحزب الحاكم في السلطة باعتباره حزب الأغلبية بنسبة 59,2%، بالإضافة إلى ضعف الأحزاب وعدم قدرتها على تكوين أفراد ونخب قيادية بنسبة 42,5%، وفي المرتبة الرابعة نجد عدم تقديم الأحزاب السياسية برامج مجتمع واضحة الأهداف بنسبة 31,9%، وتليها غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وتميزها بالطابع السلطوي بنسبة 26,1%، وأخيرا عدم اهتمام الأحزاب بمشاكل المواطنين (البطالة، السكن، نظام التعليم) بنسبة 21,1%.

من المعطيات السابقة للبيانات الإحصائية حول رأي الناخبين عن سبب عزوفهم عن المشاركة السياسية، نجد أغلبية المبحوثين يؤكدون على اعتماد الأحزاب على ركوب الموجة والحديث عن الأوضاع الراهنة والتغني بالحلول الوهمية دون إعطاء حلول واقعية، وذلك من خلال التركيز على المواضيع الساخنة كالقضية الفلسطينية أو قضية الصحراء الغربية وغيرها من القضايا التي تتخذها الأحزاب نقطة لصالحها فأغلب أفراد المجتمع متعاطفين مع هذه القضايا، لذلك فهي تجد أن هذه المواضيع تستعطف المواطنين وتوقظ جانب النخوة فيهم فتركيزها عليها سوف يزيد في وعائها الانتخابي دون شك.

وكذا استمرار هيمنة الحزب الحاكم في السلطة باعتباره حزب الأغلبية يرتكز على الشرعية الثورية، حيث لا يسمح لأي حزب خارجي الاستيلاء على مقاليد الحكم على غرار الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي فازت في الانتخابات مما أدي إلى وقف المسار الانتخابي ككل ودفع رئيس الجمهورية للاستقالة من أجل بقاء الحزب الحاكم مهيمن على مقاليد الحكم، على الرغم من أن حصيلة الخسائر كانت ثقيلة سواء بالنسبة للخسائر المادية أو البشرية التي يعاني منها المواطنين إلى غاية اللحظة جراء المفقودين الذين لم يثبت موتهم من عدمه.

ضعف الأحزاب وعدم قدرتها على تكوين أفراد ونخب قيادية، وقد يعود ذلك إلى أن الأحزاب السياسية الجزائرية لا تستطيع القيام بتنشئة المواطنين تنشئة سياسية تقوم على تقديم الولاء للحزب الذي يقوم على برامج وأسس وأهداف واضحة، بل أغلب الأحزاب تتميز بالضعف والغياب عن العمل السياسي المتواصل مما يصعب عليها عملية تكوين نخب قيادية، بالإضافة إلى سيطرة رئيس الحزب وعدم السماح للنخب القيادية في الحزب بإحداث تغييرات أو تعديلات في برامج أو أهداف الحزب مما يؤدي إلى غياب الديمقراطية داخل الأحزاب وتميزها بالطابع السلطوي، الذي يجعل الحزب غير قادر على مواكبة التطورات اليومية، مما يسهم في ضعفه وتخلفه أكثر.

عدم تقديم الأحزاب السياسية برامج للمجتمع واضحة الأهداف ويمكن تفسير ذلك أن ما تقدمه الأحزاب من برامج لا يضمن اهتماما حقيقيا بقضايا ومشاكل أفراد المجتمع كالبطالة، السكن ونظام التعليم، بل تقدم مجرد شعارات فضفاضة لا يمكن تطبيقها واقعيا، مما أدى إلى حدوث فجوة بين النظرية والتطبيق وبين الشعارات والواقع مما أدى إلى ظهور مواقف للناخبين برزت في مختلف الاستحقاقات في سلوك انتخابي سلبي تمثل في ارتفاع نسب ظاهرة العزوف الانتخابي للمواطنين من استحقاق لآخر.

جدول رقم 64 يبين الارتفاع المتزايد لنسب العزوف عن التصويت في الجزائر

الاحتمالات	نعم		لا		المجموع	
	ت	%	ت	%	ت	%
غياب الثقافة السياسية للفاعلين في الحزب يجعلهم غير قادرين على استقطاب الناخبين	146	%40,6	214	%59,4	360	%100
خنق الحريات	179	%49,7	181	%50,3	360	%100
توظيف الأحزاب لثقافة المحاباة، الجهوية، المحسوبية والرشوة	217	%60,3	143	%39,7	360	%100
الأوليغارشية وشراء المناصب	166	%46,1	194	%53,9	360	%100
عدم تبني الأحزاب السياسية لأطروحات الحراك	147	%40,8	213	%59,2	360	%100
أخرى	4	%1,1	356	%98,9	360	%100

تبين نتائج الجدول السابق حول رأي المبحوثين للارتفاع المتزايد لنسب العزوف عن التصويت في الجزائر، يؤكد اغلب المبحوثين أن من أهم الأسباب هي توظيف الأحزاب لثقافة المحاباة، الجهوية، المحسوبية والرشوة بنسبة 60,3%، وتليها خنق الحريات بنسبة 49,7%، وفي المرتبة الثالثة الأوليغارشية وشراء المناصب بنسبة 46,1%، وفي المرتبة الرابعة نجد عدم تبني الأحزاب السياسية لأطروحات الحراك بنسبة 40,8%، وأخيرا غياب الثقافة السياسية للفاعلين في الحزب يجعلهم غير قادرين على استقطاب الناخبين بنسبة 40,6%.

نستشف من المعطيات الإحصائية السابقة أن، عدم رضا المبحوثين عن المشهد السياسي ككل في الجزائر جعلهم يتجهون إلى السلوك الانتخابي السلبي المتمثل في العزوف الانتخابي حيث نجد اختلافات في نسب إجابات المبحوثين حول أسباب الارتفاع المتزايد له، وجاء في الرتبة الأولى توظيف الأحزاب لثقافة المحاباة، الجهوية، المحسوبية والرشوة، مما يؤكد عدم رضا المبحوثين عن السياسة المتبعة من قبل الأحزاب في استقطاب الناخبين وتعبئتهم لكسب أصواتهم في الحملات الانتخابية للفوز في الانتخابات الذي ينعكس سلبا على نتائج الانتخابات بارتفاع نسبة الامتناع عن التصويت كتعبير صارخ عن مدى رفض الناخبين للأساليب الاوليغارشية وشراء المناصب والجهوية والمحاباة لتفضيل مرشح عن أخر أثناء الحملات الانتخابية لاستقطاب الناخبين.

كما تركز الأحزاب السياسية على قضايا ثانوية هو ما ترتكز عليه اغلب النقاشات التي تنظمها الأحزاب خلال اللقاءات ومثال ذلك تركيز حركة البناء الوطنية في الانتخابات على قضية المخزن والخوض فيها كثيرا، وكان الأجدر بها التركيز على المسالة الاجتماعية وعرضها لبرنامجها وكيفية تطبيق برامجها في الواقع لاستقطاب الناخبين، وهذا ما يؤكد غياب ثقافة سياسية للفاعلين في الحزب الذي يجعلهم لا يستطيعون استقطاب المواطنين لعدم قدرتهم على توجيه الناخبين نحو المشاركة السياسية (سواء بالتصويت أو الانخراط في الأحزاب) من خلال القيام بعرض برامجهم ومشاريعهم والأهداف المراد تطبيقها وإقناع المواطنين بأن الحزب يقوم على خدمة المواطن وتحسين ظروفه الاجتماعية والاقتصادية، الذي يسهم في استقطاب اكبر شريحة ممكنة من أفراد المجتمع، لكن الواقع عكس ذلك فالأحزاب الجزائرية متقوقعة على نفسها ولا تقوم بأي عمل حزبي فعال إلا في الانتخابات.

بالإضافة إلى خنق الحريات الناتج عن التضييق المستمر على حرية التعبير خصوصا، وذلك من خلال تعزيز الجانب الردعي للعقوبات، للتضييق على حرية التعبير والتظاهر وخنق الفضاء العام بهدف التصدي للحراك الشعبي، أو أي محاولة جادة للتغيير من قبل المواطنين.

على الرغم من اعتماد اغلب الأحزاب على ركوب الموجة للظفر بأكبر قدر ممكن من الامتيازات إلا أنه في الحراك الشعبي ل22 فيفري 2019 لم تتبنى الأحزاب السياسية لأطروحات الحراك في بداية الأمر لتخوفها من فشل الحراك، وهي التي لا تتحمل الوقوف في وجه السلطة خوفا على مصالحها من الأفول، ولكن ما إن حقق الحراك نتائج أولية إيجابية خصوصا بعد انسحاب الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" من الترشح لعهدة خامسة، وإلقاء القبض على رؤوس الفساد، سارعت الأحزاب لتبني أطروحات الحراك من أجل الظفر بأكبر ربح ممكن.

ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة:

بعد عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية سيتم مناقشتها في ضوء التراث النظري، الدراسات المشابهة وفرضيات وتساؤلات الدراسة كما يلي:

1. في ضوء الفرضيات: بعد عرض وتحليل نتائج الجداول الإحصائية الدراسة الميدانية سنحاول مناقشتها في ضوء الفرضيات للتعرف على مدى تحققها كما يلي:

- بالنسبة **للفرضية الأولى**: التي مفادها: "**تبقى الأساليب التي تستخدمها الأحزاب السياسية وممارساتها في استقطابها للناخبين لا تخدم العملية السياسية ولا تحث على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية في المجتمع الجزائري**".

تؤكد نتائج الجداول الإحصائية الجزئية المتعلقة بالمحور الثاني من الاستبيان المتضمن لمحور نشاط الأحزاب السياسية واستقطاب الناخبين خلال الاستحقاقات الانتخابية من الجدول رقم (29) إلى غاية (43) ما يلي:

* أكد 94,4% من المبحوثين عدم انخراطهم في الأحزاب السياسية الجزائرية، لقناعتهم بعدم فعاليتها وعدم توفر جو مناسب للممارسة السياسية؛ بالإضافة إلى قناعتهم بشكلية الأحزاب، مقابل 5,6% من المبحوثين منخرطين في الأحزاب لاقتناعهم بأهمية العملية السياسية واقتناعهم بالبرامج التي تقدمها الأحزاب على حد إجاباتهم وهي معطيات تبدو قريبة للواقع لأن أغلبهم من فئة الكهول الذين المقدرة نسبتهم ب 50%.

* أكد 58,6% من المبحوثين عدم بالاطلاع على برامج الأحزاب السياسية الجزائرية، لقناعتهم بأن الأحزاب لا تهتم بانشغالات المواطنين، مقابل 41,4% مطلعة على البرامج، ويقرون أنه بعد الاطلاع على البرامج بأنها تحمل تناقضات بنسبة 38,3%، وبعيدة عن الواقع المعيشي.

* أكد 69,7% من المبحوثين بأن الأحزاب السياسية الجزائرية حاملة للإيديولوجيات، التي تعبر عن نسق كلي للأفكار والمعتقدات والاتجاهات العامة لكل حزب وترسم إطاره وتحدد معالم أهدافه، وتبرز أثناء الحملات الانتخابية من خلال تقديم برامج ووعود قبل الانتخابات لإقناع أفراد المجتمع التصويت لصالحهم بنسبة 64,2%، ولكن بمجرد نجاح هذه الأحزاب ووصولها للسلطة تتبخر الوعود وتصبح حبر على ورق حيث لا تقوم برامج المطروحة سابقا على حل المشاكل الواقعية بنسبة 47,0%.

* بينما ترى 80,0% من المبحوثين عدم قدرة الأحزاب على ترقية العمل الحزبي، وذلك لعودتها للظهور والنشاط في المجتمع في المواسم الانتخابية فقط بنسبة 63,9%، مقابل 20,0% تؤكد أن الأحزاب تعمل على ترقية العمل الحزبي من خلال قيامها بعملية الانتقائية في النقاش بنسبة 26,4%.

* في حين يرى 60,3% من المبحوثين غياب آليات النشاط الحزبي لاستقطاب الناخبين في الجزائر، وذلك طغيان النشاط الحزبي المناسباتي بنسبة 32,3%، كفتح ورشات حول قضايا تهم المجتمع أو اتخاذ مواقف إزاء قضايا تطرحها مستجدات الساحة السياسية تتخذ الصمت كموقف مثلا قضية بوراوي أو قضايا العنف في المدرسة أو تدهور القدرة الشرائية.

* أكد 79,2% من المبحوثين أن البرامج الحزبية لا تستند لقراءة الواقع الاجتماعي والسياسي في الجزائر؛ كونها لا تناقش ولا تطرح قضايا المجتمع إلا في الحملات الانتخابية بنسبة 39,3%، مقابل 20,8% من المبحوثين ترى بأنها تستند لقراءة الواقع الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال طرح الأحزاب للمسألة الاجتماعية بنسبة 46,7%.

* يرى 80% من المبحوثين أن الممارسة السياسية للأحزاب لا تسهم في ترقية السلوك الانتخابي في الجزائر وذلك لاتباعها أسلوب الرشوة وشراء الذمم الانتخابية (الرشوة الانتخابية)، إلى جانب التركيز على العشائرية والجهوية التي توظف في خطاب أغلب التنظيمات السياسية ونشاطاتها ولكن بدرجات متفاوتة فهناك أحزاب ذات قاعدة جهوية شبه اثنيه صارمة، مما أدى إلى تعميق الجهوية والعشائرية والعروشية بكثرة لاسيما في المناطق الداخلية والأرياف كمنطقة القبائل.

بالإضافة إلى ضعف التجنيد السياسي للأحزاب وعدم إسناد الأدوار السياسية لأفراد جدد واحتكار القادة لمركز القرار إلى غياب الديمقراطية داخله التي انجر عنها جملة من الانشقاقات وبروز الحركات التصحيحية التي أفرزت أحزابا جديدة هدفها الأساسي الوصول للسلطة أو حتى الظفر بحقائب وزارية وإعانات من الدولة، الذي انعكس سلبا على السلوك الانتخابي للجزائريين، الذي انجر عنه استفحال ظاهرة العزوف الانتخابي من استحقاق انتخابي لآخر خصوصا بعد الحراك الشعبي 2019 الذي عرفت بعده اضعف نسبة تصويت في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية في الانتخابات التشريعية 2021، حيث قدرة نسبة التصويت ب 23,03%.

* أكد 20% من إجمالي أفراد العينة أن الممارسة السياسية للأحزاب الجزائرية تسعى لترقية السلوك الانتخابي بنسبة 20,0%، وهي نسبة قليلة يعكسها الواقع السياسي ونسب المشاركة السياسية في الاستحقاقات الانتخابية التي ما انفكت تتضاءل خلال الاستحقاقات المختلفة، ناهيك على نفورها من الأحزاب والإقدام على الترشح في قوائم حرة وهو ما زكته السلطة ضمنيا للرفع من نسب المشاركة.

* يرى 70,3% من المبحوثين قيام الأحزاب السياسية بتوظيف وسائل الإعلام والاتصال لاستقطاب الناخبين، من خلال توظيف وسائل الاتصال كالتلفاز والإذاعة، الاتصال الجواري، شبكات التواصل الاجتماعي، والمناظرات الانتخابية، وعليه فنسبة 55,8% من المبحوثين تبرز مدى تأثير الوسائل التي تستعملها الأحزاب أثناء الانتخابات على قرار الناخبين بدرجة ضعيفة.

* أكد 61,1% من المبحوثين أن الأحزاب السياسية تستخدم نفس الوسائل لاستقطاب الناخبين باختلاف طبيعة الاستحقاقات، وذلك قناعتهم بعدم فعالية الوسائل التي تستخدمها الأحزاب وعودتها لممارسات ما قبل السياسة وما قبل الدولة كاللجوء لمنطق العروشية، شعبية المرشحين في المجتمع، وتركيزها في النقاش على المشاكل اليومية لأفراد المجتمع ونسيانها بعد الانتخابات.

* في حين36,1% من أفراد عينة البحث بعد تقييمهم لنشاط الأحزاب خلال الحملة الانتخابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي بأنه نشاط متوسط ولا يرقى لتطلعات المجتمع، ولعل ما يؤكد هذا الطرح هو اعتقاد المبحوثين بنسبة 75,3% أن الحركات التصحيحية داخل الأحزاب السياسية أضرت بأدائها، ويرجع ذلك إلى غياب الديمقراطية داخلها، وهيمنة رئيس الحزب في عملية صنع واتخاذ القرار الحزبي، بالإضافة إلى اختراق السلطة للأحزاب السياسية حينما لا تتماشى مواقفها مع أطروحاتها.

* وعليه 86,1% من أفراد عينة الدراسة تقر بعدم وجود منافسة حزبية حقيقية في الجزائر، وذلك لقناعتهم بأن التعددية الحزبية شكلية ومنافسة غير حقيقية، وأنها أحزاب صورية مجرد وسيلة لإضفاء الشرعية على النظام السياسي الذي يقوم بتوزيع الكوتة على الأحزاب التي تسير في كنف النظام السياسي وتؤيد قراراته وتدعو لتطبيقها، وهي اتهامات تقترب للحقيقة إذ بعدما تم توقيف ترشح العهدة الخامسة للرئيس السابق على سبيل المثال الكثير من الأحزاب على غرار حزب العمال لم يحصلوا على المقاعد التي كانوا يحصلون عليها مسبقا (حزب تواتي)، وحتى الأحزاب التي شاركت مسبقا على غرار حزب الجيل الجديد لم يتحصل ولا على مقعد، وكذلك حزب جبهة العدالة والتنمية الذي فاز في الانتخابات التشريعية لعام 2012 بسبعة مقاعد، بينما لم تتحصل في الاستحقاق الأخير في 12 جوان 2021 سوى على مقعدين فقط.

* يرى 98,1% من المبحوثين عدم قدرة الظاهرة الحزبية في الجزائر على استقطاب وتعبئة الناخبين للتصويت لصالح الحزب وذلك لوجود الكثير من العراقيل التي تواجهها الأحزاب السياسية أهمها سيطرة النظام السياسي على الأحزاب، إلى جانب غياب الممارسة الديمقراطية داخلها وانغلاقها الذي يتجلى في سيطرة رئيس الحزب واستماتته في قيادة الحزب واتخاذ أغلب القرارات المتعلقة بالحزب، وكذلك إنفراده بجل الامتيازات، بالإضافة إلى عدم السماح للأعضاء الجدد بالتغيير مما أحدث شروخ كبيرة داخل الحزب وبروز غياب الديمقراطية داخلها للمجتمع الذي أثر سلبا على الأحزاب بعدم التصويت لصالحها، دون إغفال تهميشها للشباب مما أفاقدها الشرعية المجتمعية.

لاختبار هذه الفرضية قامت الطالبة بالربط بين أسئلة خاصة بمحور نشاط الأحزاب السياسية وأسئلة خاصة باستقطاب الناخبين خلال الاستحقاقات الانتخابية، بالاعتماد على نتائج معامل الارتباط "كاندل"، وتشير نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بفحص الارتباط بينهما من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 65 يبين معامل الارتباط بين نشاط الأحزاب السياسية الدائمة لاستقطاب الناخبين في المجتمع الجزائري خلال الاستحقاقات الانتخابية

		توظيف وسائل الإعلام والاتصال	برامج تستند لقراءة الواقع	طبيعة المرشحين
نشاط الأحزاب السياسية	معامل الارتباط	0,284	0,499	0,288
	مستوى الدلالة	0,002	0,000	0,001
	قرار الدلالة	دالة	دالة	دالة

يتضح لنا من تحليل نتائج الجدول المبين أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين نشاط الأحزاب السياسية من خلال توظيف وسائل الإعلام والاتصال، المقدرة قيمته ب **0,284** وهي دالة إحصائيا عند مستوى الخطأ **0,05** بمستوى دلالة قدره **0,002**، وعليه يمكن القول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ضعيفة بين نشاط الأحزاب السياسية وتوظيف وسائل الإعلام والاتصال.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين نشاط الأحزاب السياسية من خلال وضعها لبرامج تستند لقراءة الواقع، المقدرة قيمته ب **0,499** وهي دالة إحصائيا عند مستوى الخطأ **0,05** بمستوى دلالة قدره **0,000**، وعليه يمكن القول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية متوسطة بين نشاط الأحزاب السياسية ووضعها لبرامج تستند لقراءة الواقع.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين نشاط الأحزاب السياسية وطبيعة المرشحين، المقدرة قيمته ب **0,288** وهي دالة إحصائيا عند مستوى الخطأ **0,05** بمستوى دلالة قدره **0,001**، وعليه يمكن القول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ضعيفة بين نشاط الأحزاب السياسية ووضعها لبرامج تستند لقراءة الواقع.

حسب النتائج الإحصائية للجدول المتعلقة بفحص العلاقة الارتباطية السببية بين نشاط الأحزاب السياسية لاستقطاب الناخبين خلال الاستحقاقات الانتخابية تبين وجود علاقة ارتباط طردية قريبة من المتوسط، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وتبني الفرضية البديلة والمتمثلة في قبول الفرضية المتبناة.

ومنه يمكن القول بأن الفرضية الأولى محققة والتي مفادها: " **تبقى الأساليب التي تستخدمها الأحزاب السياسية وممارساتها في استقطابها للناخبين لا تخدم العملية السياسية ولا تحث على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية في المجتمع الجزائري**".

- بالنسبة **للفرضية الثانية**: التي مفادها: "**ثمة محددات (سياسية، سوسيوإقتصادية) تتحكم في السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري**".

تؤكد نتائج الجداول الإحصائية الجزئية المتعلقة بالمحور الثالث من الاستبيان المتضمن لمحور المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري من الجدول رقم (44) إلى غاية (52) ما يلي:

* أكد 75,8% من المبحوثين متابعتهم الأحداث السياسية الوطنية الراهنة، عبر وسائط التواصل الاجتماعي فيسبوك، اليوتوب، انستغرام والجرائد الحزبية، ويزداد هذا الاطلاع حسب أفراد العينة بنسبة 58,3% بصفة أكبر في الانتخابات الرئاسية وتليها المحلية وعدم اهتمامهم بالانتخابات التشريعية، ويمكن القول من هذه المعطيات محورية دور رئيس الجمهورية في الحياة السياسية وأن المؤسسات كالبرلمان والبلديات ثانوية وليست رهان قوي بالنسبة له، وبالتالي تفند الطروحات القائلة بأن الفرد الجزائري غير مسيس بل هي تنم على قراءة صحيحة للواقع السياسي للمجتمع الجزائري.

* يفضل 62,4% من المبحوثين مناقشة المواضيع السياسية مع الأصدقاء، الأسرة، الزملاء ومواقع التواصل الاجتماعي، ومنه تعتبر العلاقات الاجتماعية أهم عنصر في الاختيار الانتخابي للناخبين، حيث أكد 65,9% من المبحوثين بأن لمواقف الأحزاب تأثير قوي في اختيارهم، بالإضافة إلى دور الأسرة، جماعة الرفاق، ومواقع التواصل الاجتماعي.

* أكد 61,7% من المبحوثين بأن السياقات الاجتماعية والاقتصادية تتحكم في تحفيز استجابة الناخب للمواعيد الانتخابية في الجزائر، وذلك بهدف لتحسين الظروف الاجتماعية والمادية، مقابل 38,3% من أفراد عينة البحث ترى بأن السياقات الاجتماعية والاقتصادية لا تتحكم في تحفيز استجابة الناخب للمواعيد الانتخابية، فحسب رأيهم صوتهم لن يغير من نتيجة الانتخابات، وكذا شعورهم بالتهميش والحرمان الاجتماعي (العودة لخريطة الانتخابات في الجزائر تبين مدى تذبذب نسب التصويت في مختلف الاستحقاقات التي وصلت لأدنى قيمة لها في الاستفتاء الدستوري الأخير بتاريخ 2 نوفمبر 2020 حيث بلغت نسبة التصويت 23,7%، وتقابلها نسبة عزوف تقدر ب 76,3%).

* أكد 84,7% من أفراد عينة البحث أن العملية الانتخابية لا تتم في شفافية، وذلك لقناعتهم بأنها تقوم على الوعود الكاذبة، شراء الذمم، المال الفاسد، العشائرية والزبونية، وهي معطيات تؤكدها الشواهد الإمبريقية بالنظر لحجم الطعون المقدمة خلال كل الاستحقاقات حول تزوير الانتخابات ناهيك أن تزوير 1997 الذي مازال ماثلا في أذهان الجزائريين إذ تم تشكيل لجنة للتحقيق في التزوير لكن نتائج التقرير لم ينشر لغاية الآن، رغم ثبوت تزويرها فعلا.

* أكد 65,8% من المبحوثين قيامهم بالتصويت لصالح مرشح معين على أساس المستوى التعليمي للمرشح وكفاءته والبرنامج السياسي للحزب، وهو الاعتقاد الذي راهنت عليه السلطة حيث حثت الأحزاب على ضرورة ترشيح الجامعيين لكنه لم يؤثر بشكل لافت لاستقطاب الناخبين بدليل أن

كل القوائم احتوت فعلا للجامعيين سواء بالنسبة للانتخابات المحلية أو التشريعية، ودليل ذلك نتائج آخر الاستحقاقات المحلية حيث قدرة نسبة المشاركة الانتخابية 46,83%.

لاختبار هذه الفرضية قامت الطالبة بالربط بين أسئلة خاصة بمحور المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري، بالاعتماد على نتائج معامل الارتباط كاندل، وتشير نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بفحص الارتباط بينهما من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 66 يبين معامل الارتباط بين المحددات السياسية والسوسيواقتصادية تتحكم في السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري

		الحصول على المعلومات السياسية	مناقشة المواضيع السياسية	المشاركة السياسية
محددات سياسية وسوسيواقتصادية	معامل الارتباط	0,813	0,724	0,292
	مستوى الدلالة	0,000	0,000	0,000
	قرار الدلالة	دالة	دالة	دالة

يتضح لنا من تحليل نتائج الجدول المبين أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين محددات سياسية وسوسيواقتصادية المتمثلة في مصدر الحصول على المعلومات السياسية ، المقدرة قيمته ب **0,813** وهي دالة إحصائيا عند مستوى الخطأ **0,05** بمستوى دلالة قدره **0,000**، وعليه يمكن القول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية قوية جدا بين محددات سياسية وسوسيواقتصادية المتمثلة في مصدر الحصول على المعلومات السياسية.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين محددات سياسية وسوسيواقتصادية من خلال مناقشة المواضيع السياسية، المقدرة قيمته ب **0,724** وهي دالة إحصائيا عند مستوى الخطأ **0,05** بمستوى دلالة قدره **0,000**، وعليه يمكن القول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية قوية بين المحددات السياسية والسوسيواقتصادية من خلال مناقشة المواضيع السياسية.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين محددات سياسية وسوسيواقتصادية والمشاركة السياسية، المقدرة قيمته ب **0,292** وهي دالة إحصائيا عند مستوى الخطأ **0,05** بمستوى دلالة قدره **0,000**، وعليه يمكن القول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ضعيفة بين محددات سياسية وسوسيواقتصادية والمشاركة السياسية.

حسب النتائج الإحصائية للجدول السابق المتعلقة بفحص العلاقة الارتباطية بين المحددات (سياسية، سوسيوإقتصادية) وتحكمها في تحديد السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري، تبين وجود علاقة ارتباط ضعيفة، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وتبني الفرضية البديلة والمتمثلة في قبول الفرضية المتبناة.

ومنه يمكن القول بأن الفرضية الثانية محققة والتي مفادها: "**هناك عدة محددات (سياسية، سوسيوإقتصادية) تتحكم في السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري**".

- بالنسبة **للفرضية الثالثة**: التي مفادها: "**هناك عدة متغيرات سوسيولوجية (الجندر، الفئات العمرية، البعد الجغرافي) توجه السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري**".

تؤكد نتائج الجداول الإحصائية الجزئية المتعلقة بالمحور الرابع من الاستبيان المتضمن لمحور المتغيرات السوسيولوجية الموجهة للسلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري من الجدول رقم (48) إلى (52) ما يلي:

* أكد 57,8% من المبحوثين حول قرار الناخبين التصويت على أساس الجندر أن يكون المرشح ذكر بالرغم من محاولة تمكين المرأة سياسيا من خلال قانون 12 جانفي 2012 المحدد لكيفيات توسيع حظوظ المرأة في المجالس المنتخبة، إلا أن الرجل بقيا مسيطرا على المجال السياسي على الرغم من مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة انطلاقا من انتخابات 2012 إلا أن المجتمع الجزائري مازال يشكك في نجاحها وفعاليتها في الجانب السياسي لذلك فهو لم يعطها الفرصة لإثبات جدارتها في المشهد السياسي، بل لازالت صورة الرجل السياسي راسخة في ذهن أفراد المجتمع الجزائري.

* وعليه يرى 60,3% من المبحوثين عدم إمكانية شغل المرأة منصب قيادي في الدولة وتسيره على أحسن وجه، كونها غير مضطلعة بالشؤون السياسية، عدم قدرتها شغل منصب قيادي بسبب معوقات أنثروبولوجية ثقافية، وأن مشاركتها النضالية ضعيفة لذلك لا يمكنها شغل منصب قيادي.

* فيما يرى 47,3% من المبحوثين بأن قرارهم الانتخابي حول التصويت لا يتأثر بمكان إقامة المرشح، بينما % 51,7 يرون بأن مقاسمة المرشح لحياة الناخبين الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمعيش اليومي تعد عاملا محددا لاختياره أو التصويت لأجله، وهو ما حاول قانون الانتخابات تصحيحه باشتراط ضرورة أن يكون المرشح لمقاطعة انتخابية معينة قاطنا بها.

* أكد 98,1% من أفراد عينة الدراسة بأن القرار الانتخابي حول المرشح مبني على أساس معايير أهمها: أن يتسم بالنزاهة، شابا ولديه طموح وأفكار جديدة أو كبيرا في السن ولديه خبرة وحنكة سياسية.

* أكد 57,2% من المبحوثين بأن الشباب ليس له دور فعال في المشاركة الانتخابية، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها: تدهور الوضع الاقتصادي، عدم استجابة النظام السياسي لانشغالات الشباب مما أدى إلى عدم ثقتهم في الأحزاب وانسحابهم من المشهد السياسي، وتقابلها 42,8% من المبحوثين تؤكد بأن للشباب دور فعال في المشاركة الانتخابية من خلال حضور الندوات والمساهمة في النقاشات والمشاركة في صنع القرار في مختلف الاستحقاقات.

لاختبار هذه الفرضية قامت الطالبة بالربط بين أسئلة خاصة بمحور توجيه المتغيرات السوسيولوجية للسلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري، بالاعتماد على نتائج معامل الارتباط كاندل، وتشير نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بفحص الارتباط بينهما من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 67 يبين معامل الارتباط بين المتغيرات السوسيولوجية (الجندر، الفئات العمرية، البعد الجغرافي) وتوجيهها للسلوك الانتخابي في المجتمع الجزائر

		التصويت على أساس الجندر	المشاركة الانتخابية للشباب	مكان الإقامة
المتغيرات السوسيولوجية	معامل الارتباط	-0,006	0,186	0,033
	مستوى الدلالة	0,604	0,004	0,194
	قرار الدلالة	غير دالة	دالة	غير دالة

يتضح لنا من تحليل نتائج الجدول المبين أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات السوسيولوجية وتوجيهها للناخبين من خلال التصويت على أساس الجندر، المقدرة قيمته **-0,006** وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الخطأ **0,05** بمستوى دلالة قدره **0,604**، وعليه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات السوسيولوجية وتوجيهها للناخبين التصويت على أساس الجندر.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين المتغيرات السوسيولوجية وتوجيهها للناخبين من خلال المشاركة الانتخابية للشباب، المقدرة قيمته ب **0,186** وهي دالة إحصائيا عند مستوى الخطأ **0,05** بمستوى دلالة قدره **0,004**، وعليه يمكن القول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ضعيفة بين المتغيرات السوسيولوجية وتوجيهها للناخبين من خلال المشاركة الانتخابية للشباب.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين المتغيرات السوسيولوجية وتوجيهها للناخبين بمكان الإقامة، المقدرة قيمته ب **0,033** وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الخطأ **0,05** بمستوى دلالة قدره **0,194**، وعليه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين محددات سياسية وسوسيواقتصادية ومكان الإقامة.

حسب النتائج الإحصائية للجدول السابق المتعلقة بفحص العلاقة الارتباطية السببية بين **متغيرات سوسيولوجية (الجندر، الفئات العمرية، البعد الجغرافي)** وتحكمها في توجيه السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري، تبين وجود علاقة ارتباط ضعيفة، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وتبني الفرضية البديلة والمتمثلة في قبول الفرضية المتبناة.

ومنه يمكن القول بأن الفرضية الثالثة محققة والتي مفادها: "**هناك عدة متغيرات سوسيولوجية (الجندر، الفئات العمرية، البعد الجغرافي) توجه السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري**".

بالنسبة **للفرضية الرابعة**: التي مفادها: "**يرتبط السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري بطبيعة مواقفه وبرنامجه الانتخابي ونوعية المرشحين المقدمة خلال الاستحقاقات**".

تؤكد نتائج الجداول الإحصائية الجزئية المتعلقة بالمحور الرابع من الاستبيان المتضمن أداء الأحزاب السياسية في الجزائر والسلوك الانتخابي للناخب من الجدول رقم (53) إلى (59) ما يلي:

* أكد 59,4% من المبحوثين تتمثل أهم الأسباب الحقيقية التي تدفع الناخبين للتصويت في مختلف الاستحقاقات الانتخابية في اختيار من يمثلهم للقضاء على المشكلات الاجتماعية، من خلال المشاركة في صنع القرار وبالتالي تحقيق منفعة شخصية ضيقة كمساعدته في الحصول على سكن أو توظيف أحد أبنائه أو مساعدته في تجسيد استثماره إذا كان من المستثمرين، وهو ما لا يخدم العمل السياسي برمته إذا كانت هذه الاعتبارات قائمة كمحدد للترشح أو للتصويت.

* أكد 89,4% من المبحوثين أن أهم مظاهر العزوف الانتخابي هي عدم الذهاب للتصويت، وكذا عدم التسجيل في القوائم أو ترك الظرف فارغا (الانتخاب الأبيض le vote blanc).

* أكد 65,3% من المبحوثين بأن عزوف الناخبين عن التصويت يعود إلى عدم القناعة بالعملية الانتخابية ككل، وتليها جملة من المعيقات كالتذمر الاجتماعي الناتج عن تدني المستوى المعيشي، معرفة نتائج الانتخابات مسبقا، انتشار البطالة وسوء أداء الأحزاب.

* أكد 62,8% من المبحوثين بأن الأسباب الحقيقية التي تجعل الناخبين يمتنعون عن التصويت في الانتخابات هي ضعف الاتصال والتسويق السياسي بين الأحزاب والمواطنين إلا في الحملات الانتخابية، شعبوية الخطابات والشعور بخيبة الأمل في النظام السياسي.

* أكد 55,0% من المبحوثين أن ظاهرة عزوف المواطنين عن الممارسة السياسية ككل ترجع إلى عدم تقديم ووفاء الحزب الفائز في الانتخابات للوعود المقدمة للمجتمع، فلا يهتم بانشغالات المواطنين بل يقوم على تلبية وتوفير مصالحه، عدم الثقة في مصداقية الانتخابات فلا قيمة للمشاركة السياسية لأن النظام السياسي يختار ما يريده.

* أكد 67,5% من أفراد عينة البحث حول رأي الناخبين عن سبب عزوفهم عن المشاركة السياسية باعتماد الأحزاب على ركوب الموجة والحديث عن الأوضاع الراهنة وتسويق خطا شعبوي دون إعطاء حلول واقعية مما ابرز ضعفها وعدم قدرتها على تكوين أفراد ونخب قيادية تستطيع النهوض بالعمل السياسي.

* أكد 60,3% من المبحوثين حول رأيهم في الارتفاع المتزايد لنسب العزوف عن التصويت في الجزائر بأن أهم الأسباب هو توظيف الأحزاب لثقافة المحاباة، الجهوية، المحسوبية والرشوة، وكذا خنق الحريات والأوليغارشية وشراء المناصب.

لاختبار هذه الفرضية قامت الطالبة بالربط بين أسئلة خاصة بمحور أداء الأحزاب السياسية في الجزائر لتحديد السلوك الانتخابي للناخب، بالاعتماد على نتائج معامل الارتباط كاندل، وتشير نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بفحص الارتباط بينهما من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 68 يبين معامل الارتباط بين السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري وطبيعة الأداء الحزبي ونوعية المرشحين المقدمة خلال الاستحقاقات

		المشاركة الانتخابية	العزوف عن المشاركة الانتخابية
طبيعة الأداء	معامل الارتباط	0,249	0,519
	مستوى الدلالة	0,003	0,000
	قرار الدلالة	دالة	دالة

يتضح لنا من تحليل نتائج الجدول المبين أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين السلوك الانتخابي الايجابي المتمثل في المشاركة الانتخابية (التصويت) بطبيعة الأداء الحزبي، المقدرة قيمته ب **0,249** وهي دالة إحصائيا عند مستوى الخطأ **0,05** بمستوى دلالة قدره **0,003**، وعليه يمكن القول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية ضعيفة بين السلوك الانتخابي الايجابي المتمثل في المشاركة الانتخابية (التصويت) بطبيعة الأداء الحزبي.

أما بالنسبة لمعامل الارتباط بين العزوف عن المشاركة الانتخابية وطبيعة الأداء، المقدرة قيمته ب **0,519** وهي دالة إحصائيا عند مستوى الخطأ **0,05** بمستوى دلالة قدره **0,000**، وعليه يمكن القول توجد علاقة ذات دلالة إحصائية طردية متوسطة بين العزوف عن المشاركة الانتخابية وطبيعة الأداء.

حسب النتائج الإحصائية للجدول السابق المتعلقة بفحص العلاقة الارتباطية السببية بين السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري بطبيعة الأداء الحزبي ونوعية المرشحين المقدمة خلال الاستحقاقات في المجتمع الجزائري، تبين وجود علاقة ارتباط متوسطة، وبالتالي تم رفض الفرضية الصفرية وتبني الفرضية البديلة والمتمثلة في قبول الفرضية المتبناة.

ومنه يمكن القول بأن الفرضية الرابعة محققة والتي مفادها: "**السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري بطبيعة الأداء الحزبي ونوعية المرشحين المقدمة خلال الاستحقاقات الانتخابية**".

- **مناقشة النتائج في ضوء الفرضية العامة:** التي مفادها: "**يربط السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري بطبيعة نشاط الأحزاب السياسية**"

لاختبار الفرضية العامة قامت الطالبة بالربط بين الأسئلة الخاصة بين جداول الفرضيات السابقة، بالاعتماد على نتائج معامل الارتباط كاندل؛ توصلت نتائج الدراسة الميدانية الخاصة بفحص ارتباط السلوك الانتخابي في الجزائر ونشاط الأحزاب السياسية من خلال الجدول التالي إلى:

جدول رقم 69 يبين معامل الارتباط بين السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري بطبيعة نشاط الأحزاب السياسية

معامل الارتباط	مستوى الدلالة	قرار الدلالة
0,352	**0,07**	**غير دالة**

يتضح لنا من تحليل نتائج الجدول المبين أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بين السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري وطبيعة نشاط الأحزاب السياسية، المقدرة قيمته ب **0,352** وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى الخطأ **0,05** بمستوى دلالة قدره **0,07**، وعليه يمكن القول لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري وطبيعة نشاط الأحزاب السياسية.

ومنه يمكن القول بأن الفرضية العامة غير محققة والتي مفادها: "**يرتبط السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري بطبيعة نشاط الأحزاب السياسية**"، أي أن ارتباط السلوك الانتخابي بطبيعة نشاط الأحزاب السياسية ضعيف، فالسلوك الانتخابي يرتبط بجملة من المتغيرات والتفضيلات التي يرتكز عليها الناخب قبل اتخاذ القرار حول المشاركة الانتخابية سواء بالتصويت أو العزوف الانتخابي .

2. في ضوء التراث النظري:

إن دراسة موضوع السلوك الانتخابي من المواضيع التي حظيت بالاهتمام الأكاديمي من قبل الكثير من الباحثين في علم الاجتماع السياسي خاصة، حيث برز تخصص يحمل اسم علم اجتماع الانتخابات الذي يعنى بدراسة الانتخابات وكذا الاهتمام بالسلوك الانتخابي لأفراد المجتمع، بدراسة وتمحيص السياقات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسية التي تؤثر فيه، وتحدد سلوك الناخبين واتجاهاتهم.

ورغم أن هذا الانشغال يبرز كم هائل من النظريات السياسية التي تحاول تفسير السلوك الانتخابي، حيث حاولت جاهدة تقديم أطروحات مختلفة لتحليل وتفسير السلوك الانتخابي مهما كانت طبيعة الاستحقاقات الانتخابية سواء رئاسية، تشريعية أو محلية، من أجل تحديد دوافع سلوك الناخب المواطن ووضعه في إطاره السياسي، التاريخي، الاجتماعي والنفسي، ومن أهم المقاربات والنماذج النظرية المفسرة للسلوك الانتخابي نجد النموذج البيئي الذي يرتكز على دراسة الإنسان ومسألة علاقته ببيئته الحسية وغير الحسية التي يعيش فيها، حيث يقوم بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية بين المحيط البيئي بكل أجزائه

والسلوكيات الاجتماعية والسياسية للمواطنين استنادا إلى الحصيلة المعرفية التي يتيحها المحيط سواء من الجانب المادي أو المعنوي.

ويعتبر النموذج الاجتماعي النفسي نقطة الانطلاق لفهم السلوك الانتخابي، من خلال الكشف عن العلاقة بين العوامل الجغرافية وتأثيرها على سلوك الناخبين مثل نمط السكان، البني الاجتماعية والدينية...؛ التي تعتبر نقطة التحول في دراسة السلوك الانتخابي للربط بين الفرد وجماعات الانتماء بتركيزه على الجانب النفسي والاجتماعي، عبر استخدام بعض التقنيات كالقياس الاجتماعي، سبر الآراء، السبر المكرر والاستبيان، والتي تمت الاستعانة ها في الدراسة الراهنة حينما تم الكشف عن مؤشرات الدراسة التي تم على إثرها بناء استمارة الدراسة.

أما نموذج الاختيار العقلاني الذي قدم تفسيرات وتوجهات جديدة لدى الناخبين عجزت النماذج الانتخابية السابقة عن تفسيرها، من خلال تقديمه وعرضه لرؤية واقعية إذ ما لا يعتبره البعض كسلوك غير عقلاني كالمشاركة في الانتخابات السياسية على غرار ما يعرفه المجتمع الجزائري من تراجع رهيب من المشاركة في الانتخابات ونفور من الأحزاب السياسية ساعدنا هذا المدخل في الوقوف على أن الكثير من المتغيرات والمؤشرات التي حملتها الدراسة الراهنة كسلوكيات وممارسات تتم بعقلانية.

– لجوء الأحزاب السياسية الجزائرية للعروشية لأنه الحل الوحيد لخدمة مصالحها على اعتبار أن العمل السياسي مغلق ومحسوم سلفا لما تريده السلطة.

– اعتماد الأحزاب على الزبونية والمال الفاسد لشراء الذمم، وكذا الوعود الكاذبة للظفر بالسلطة.

– عدم الثقة في الانتخابات لتزويرها.

– على الرغم من إدخال الكوادر الجامعية في العملية السياسية، ورهان النظام السياسي على نجاحهم في تحسين الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة، إلا أن هذا الرهان لم ينجح بل استمرت نسب العزوف الانتخابي في الارتفاع من استحقاق لآخر.

مما أدى إلى ضرورة إيجاد تفسيرات جديدة تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات (الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية)، الذي ولد معه مفهوم الناخب العقلاني أو الناخب الاستراتيجي البراغماتي التي رصدتها نظرية الاختيار العقلاني، التي تؤكد أن الاختيار الانتخابي عملية عقلانية يقوم بها الفرد استنادا إلى حسابات المنفعة والخسارة، وهنا يبرز دور الأحزاب السياسية الجزائرية لاستقطاب الناخبين وتعبئتهم من أجل التصويت لصالحهم عبر التسويق السياسي بتقديم البرامج والوعود التي ستشكل أو ستكون بمثابة عرض للخيرات، كالتخفيف الضريبي، إصلاح المنظومة الصحية والتربوية، إصلاحات سياسية أو نظرة شاملة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، إلا أن هذا لازال صعب المنال في سياق واقع النظام السياسي في الجزائر، الذي يتسم بالانغلاق والسيطرة.

وفي ظل غياب عقلانية العمل السياسي برمته وأبعاده المختلفة كتأطير المجتمع ومرافقة حاجاته والحفاظ على انسجامه وتجانسه، نجد ان الناخب في الجزائر يتطلع إلى تجسيد حياة سياسية مثلى وتغيير نظام الحكم وتغيير طبيعة النظام السياسي بما يتماشى مع المصلحة العامة وهو ما حملته شعارات الحراك 2019 والنقاشات المتمخضة عنه في الفضاء العام حيث أبان المجتمع أنه على درجة عالية من الوعي السياسي بالنظر لمطالبه النوعية سياسيا (تغيير نظام الحكم، الحد من تدخل العسكر في الحياة السياسية، الشفافية في التسيير، محاربة الفساد، التخلص من العلاقات الآلية والزبونية السياسية) .

كما يعتبر نموذج التفسير بالاتجاهات محصلة لاتجاهات المواطن المعرفية والعاطفية نحو السياسة والأحزاب والمرشحين، الذي يفرض على الناخب أن يتمتع بقدر كاف من الثقافة السياسية التي تسمح له بتحديد مجموعة من المعايير والأسس التي يفاضل من خلالها بين المرشحين على الساحة الانتخابية، وهذا شرط لا يمكن أن يتوفر لدى جميع الناخبين.

فضلا عما سبق فإن نظرية الحاجات (لأبراهام ماصلو) أثبتت سلم الحاجات لأفراد المجتمع الجزائري لا يمكن تجاهله، حيث أن الفرد الجزائري أثبت واقعيا بانخفاض مشاركته السياسية المستمرة الذي أفرز عن عزوف انتخابي متزايد ومتصاعد الحدة، وذلك من خلال اهتمامهم بتلبية حاجياتهم الأساسية كالسعي لتلبية الأكل والسكن...، وبالتالي فإن سلم أولوياتهم يقتصر على تلبية حاجياتهم الاقتصادية وكذا الاجتماعية، وعدم الاهتمام بالشؤون السياسية وانسحابهم من المشهد السياسي ككل، وذلك لغياب الدور الفعال للأحزاب السياسية الجزائرية لغياب التداول على السلطة وسعيها لخدمة مصالحها الخاصة، وهو ما تفطنت له الأحزاب السياسية الكلاسيكية كالآفلان و RND بتركيزها على الحاجات اليومية في برامجها وشعاراتها الانتخابية مما جعلها أكثر استقطابا مقارنة مع الأحزاب السياسية والنوعية.

3. في ضوء الدراسات المشابهة:

أسهمت الدراسات المشابهة المتبناة في الدراسة في تشكيل الرؤية والقاعدة النظرية والمنهجية لموضوع الدراسة خصوصا في تفكيك وفهم أبعاد ومؤشرات الحزب السياسي والسلوك الانتخاب، وكذا إسهامها في تفادي التكرار وتجنب الأخطاء والتكرار من أجل الإسهام في البناء العلمي وتناول مواضيع الدراسات من جوانب مختلفة بطريقة أدق، وتتقارب نتائج الدراسة الراهنة مع الدراسات المشابهة في بعض النقاط منها من خلال تناولها لبعض الجوانب من الدراسة ، وتتباين في جوانب أخرى، ويمكن تفصيل ذلك من خلال:

- **دراسة "العياشي عنصر"** بعنوان **"المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا"**

تتفق نتائجها مع الدراسة الراهنة في أن التجربة الديمقراطية في أول عهدها ولم تنضج بعد، بل تغلب عليها الشكلانية، وما تزال ترزح تحت قيود النظام الأحادي المسيطر، وتعاني من النزعة السلطوية الراسخة لدى تحالف الأقلية الحاكمة المتكونة من نخبة متنفذة من الجيش، وكبار الموظفين في الإدارة،

والمؤسسات المالية والاقتصادية (البيروقراطية والتكنوقراطية)، ورجال الأعمال (الأثرياء الجدد) الذين يشكلون شريحة بورجوازية كومبرادورية قوية.

* انخراط الأحزاب السياسية في لعبة البحث عن مواقع في هياكل السلطة تحقيقا لمكاسب سريعة، بدلا من أداء دورها كتنظيمات لنشر ثقافة سياسية حديثة والعمل على أداء دورها كمصدر للقوة المضادة للسلطة القائمة تحرس على احترام قوانين الممارسة الديمقراطية وصيانتها من تعسف النظام.

* سعي النظام إلى إضعاف الأحزاب القوية باختراقها وتشجيع الانقسامات في صفوفها، أو تقييد نشاطها بالحفاظ على حالة الطوارئ، ومنعها من الاستفادة من وسائل الإعلام الثقيلة (الإذاعة والتلفاز).

* استمرار تأثير البني الاجتماعية التقليدية والعلاقات والتصورات والممارسات المرتبطة بها.

– دراسة "أندرو لاي Andrew Leigh" بعنوان "**التصويت الاقتصادي والسلوك الانتخابي**"

تختلف نتائجها مع الدراسة الراهنة في تأثير العوامل الديموغرافية في بلورة وتشكيل السلوك الانتخابي للناخبين، بالإضافة إلى اختلافها معها على لسيطرة العوامل الاقتصادية والمناصب المالية على الاختيار الانتخابي إلا أن نتائج الدراسة السابقة تؤكد عدم سيطرة العوامل الاقتصادية، ولكن بالنسبة للفرد الجزائري فإن العوامل الاقتصادية تؤثر في السلوك الانتخابي للناخبين.

– دراسة "الجمعي النوي" بعنوان "**المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر –دراسة سوسيو سياسية–**"

تتفق نتائجها مع الدراسة الراهنة في أن النظام السياسي الجزائري يتشكل من أحزاب لازالت ضعيفة التنظيم سياسيا، ولم ترقى برامجها إلى مستوى تطلعات غالبية فئات المجتمع خصوصا المعدمة منها، كما تعرف انشقاقات دورية داخل قياداتها مما يعرضها إلى نقص مصداقيتها السياسية في المجتمع.

* يطغى على خطاب الأحزاب السياسية الجزائرية الشعبوية والطوباوية حول المسألة الاجتماعية، حيث لم ترتق برامجها لتقديم مقترحات عملية لإيجاد حلول جذرية لها.

* لازالت أحزاب التيار الوطني تسيطر على المشهد السياسي التي تستمد قوتها من السيطرة على الإدارة.

* الأحزاب السياسية الجزائرية "مشخصنة" مما أدى إلى تراجع نتائجها من استحقاق لآخر، مثل نتائج حزب حركة النهضة وحركة مجتمع السلم التي هي في تراجع مستمر.

– دراسة "د.خالد الدباس، د.خالد العدوان و د.سلطان القرعان" بعنوان "محددات السلوك الانتخابي لطلبة الجامعات الأردنية في انتخابات مجلس النواب الأردني السابع عشر: دراسة ميدانية".

تتفق نتائجها مع الدراسة الراهنة في لا تؤثر المتغيرات المستقلة (الجنس، السنة الدراسية، التخصص) في توجيه السلوك الانتخابي لطلاب الجامعات الأردنية مما يؤكد أن تأثير البيئة الاجتماعية في السلوك الانتخابي كان أقوى من أي دلالة تتعلق بالفروق بين الجنسين.

* بينما تختلف معها في تاثير متغير مكان الإقامة في العوامل الاجتماعية لصالح أبناء القرية والبادية مقارنة مع أبناء المدينة والمخيم.

– دراسة د. "**ياسر سليمان محمد سليمان**" بعنوان "**السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه دراسة ميدانية**".

تتفق نتائجها مع الدراسة الراهنة من جانب تأثر السلوك الانتخابي للناخبين بمجموعة من العوامل بدرجات غير متماثلة، إذ يتأثر بشكل كبير بالتنشئة السياسية، الثقافة السياسية، الحملات الانتخابية والظروف الاجتماعية، وتراجع تأثير بعض العوامل في السلوك الانتخابي كالقيم الأبوية والانتماء الحزبي.

* عدم وجود فروق جوهرية بين أفراد العينة الذين يقطنون المدينة، والذين يقطنون الريف، وبين المنتمين حزبيا وغير المنتمين حزبيا.

وتختلف نتائجها مع الدراسة الراهنة من حيث وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة ومتغيراتها تعزى لعاملي (الجنس، محل الإقامة)، حيث أثبتت الدراسة الحالة بعدم وجود علاقة بين المتغيرات السوسيولوجية والسلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري.

– دراسة "Richard Boateng Antwi" بعنوان "**كيف يقرر الناخبون؟ دراسة محددات سلوك التصويت في غانا**".

تتفق نتائجها مع الدراسة الراهنة على تركيز الأحزاب السياسية الجزائرية على أهمية الشخصية والسياسات البراغماتية للفوز بالانتخابات، وإن الأحزاب السياسية لا تزيد عن كونها غطاء.

وتختلف مع نتائج الدراسة الحالية من حيث المتغيرات العرقية والاقتصادية ليس لها تأثير ذو دلالة إحصائية على كيفية اتخاذ الناخبين قراراتهم، فهي سمات ثانوية لسلوك التصويت في غانا، ولا تؤثر على كيفية اتخاذ غالبية الناخبين قرارات التصويت، على عكس الناخبين الجزائريين الذين تؤثر في سلوكهم الانتخابي المتغيرات الاقتصادية خصوصا وبالتالي تكون لها علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية قوية في تحديد سلوك الناخبين في المجتمع الجزائري اتجاه التصويت سواء كان بالإيجاب أو السلب.

– دراسة "ابتسام سويد" بعنوان "**أثر المشاركة السياسية لطلاب الجامعة على السلوك الانتخابي في الجزائر**: دراسة تطبيقية لدور طلبة جامعة بسكرة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية أفريل 2014"

تتفق نتائجها مع الدراسة الراهنة أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات السوسيو اقتصادية والعزوف الانتخابي لأفراد العينة، فالأسرة لا تهتم سوى بتحسين مستواها المعيشي.

* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحددات السياسية والسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة.

* توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الولاءات والسلوك الانتخابي لدى أفراد العينة، حيث يؤثر الولاء العشائري وإعلاء الانتماءات القبلية والمناطقية على حساب الولاء الوطني والمواطنة على خطط الإصلاح والتغيير.

– دراسة "قرة عائشة" بعنوان "**الأساليب الاتصالية للأحزاب السياسية الجزائرية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية** –دراسة ميدانية على حزبي FLN و MSP–".

تتفق نتائجها مع الدراسة الراهنة تتمثل في مواجهة الأحزاب السياسية بعض الصعوبات الاتصالية التي تحد من فعالية الاتصال كالبيئة السياسية والقانونية للبلاد، شح الموارد المالية والموارد البشرية المتخصص وضعف الإدراك المسؤول بالأهمية الإستراتيجية للإعلام والاتصال.

* وفرت الأساليب الاتصالية الحديثة مساحات مفتوحة وحيوية للأحزاب السياسية للتواصل مع الأفراد، وفتح فضاءات معهم للنقاش بغية إشراكهم في العمل السياسي عن طريق النشر والتعليق ومشاركة وتداول المضامين، ولكن الواقع أثبت أن الأحزاب السياسية لا توظف هذه الأساليب كما ينبغي بل إن أنشطتها قليلة وضعيفة وأساليبها الاتصالية المطبقة واقعيا عشوائية وغير ممنهجة، مما جعلها غير مقنعة.

* المشاركة السياسية في الجزائر ضعيفة سواء نخبة المجتمع أو الجماهير وهذا راجع إلى الكثير من الأسباب أهمها انعدام الثقة في الأحزاب السياسية وحالة الاغتراب السياسي.

وتختلف مع نتائج الدراسة الحالية من حيث استخدام الأحزاب للأساليب الاتصالية الحديثة التي يستخدمها الحزبين في الموقع الالكتروني للحزب، الصحافة الالكترونية، مواقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك، تويتر، انستغرام، يوتوب" إلى جانب تطبيقات الهواتف الذكية مثل: zoom, watsapp, skype,viber...الخ، وعدم تركيز الأحزاب السياسية على توظيف الأساليب الاتصالية الحديثة.

ثالثا: الاستنتاجات العامة للدراسة:

حاولت هذه الدراسة أن تجيب على إشكالية التي تتضمن مجموعة من التساؤلات حول طبيعة العلاقة بين نشاط الأحزاب السياسية لاستقطاب الناخبين، بهدف معرفة الأسباب، الدوافع الحقيقية المحركة للسلوك الانتخابي للجزائريين في مختلف الاستحقاقات الانتخابية، من أجل تأصيل الحزب السياسي في المجتمع الجزائري داخل النظام السياسي، وضمن نشاط وفعالية الأحزاب في ظل المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالإضافة إلى متغيرات أخرى لا تقل أهمية عن سابقيها والمتمثلة في متغيرات سوسيولوجية (الجندر، الفئات العمرية، البعد الجغرافي)، وعلاقتها بالمشاركة السياسية في الجزائر.

ورغم ذلك لم يستطع النظام السياسي ترسيخ بوادر الانتقال الديمقراطي، وكذلك الأحزاب السياسية التي بقيت حبيسة النصوص الرسمية والخطابات النظرية مثل النظام السياسي، ليتضح أن شروط الديمقراطية لم تجتمع بعد رغم إطلاق تجربة التعددية الحزبية منذ أكثر من ثلاثون سنة بموجب دستور 23 فيفري 1989، وأن الأحزاب السياسية والنظام السياسي لم يستطيعا التحول نحو شكل وبناء الدولة وتحقيق التنمية في جميع المجالات وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، لأن طرح المشاكل على مستوى الخطاب السياسي فقط يبقى غير كافي، ولم يتجاوز الطرح النظري ولا يتطابق مع محدداتها نظرا للقيود التي تفرضها على التداول على السلطة مثلا وأن دورها يبقى محدودا في إحداث التغيير فالسلطة الحاكمة وضعت بعض المبادئ والمحددات للعمل الحزبي في المجال السياسي، كالانتخابات الدورية وتحديد مدة تولي السلطة والمشاركة السياسية، لكنها وضعت قيودا وعوائق تكبل عمل الأحزاب السياسية الجزائرية جعلت من طرحها لا ولم يتجاوز الطرح النظري.

أما الأحزاب السياسية التمثيلية فبدورها، لم تستطع الوصول إلى السلطة أو التداول عليها، ولم تستطع تقديم بدائل ملموسة في الواقع؛ نظرا للقيود التي تفرضها على التداول الداخلي على مختلف المناصب القيادية رغم أن نصوصها وبرامجها تدعي الديمقراطية و التداول على السلطة، مما يؤكد غياب الديمقراطية داخلها، لذلك بقي دورها بقى محدودا في إحداث التغيير و المساهمة في تعزيز الديمقراطية مقابل قوى السلطة الحاكمة، مما يؤثر على تماسكها أثناء الممارسة داخلية وفي المؤسسات السياسية، فكيف لها أن تكون فاعلة في المجتمع وتطالب بتطبيق وتجسيد الديمقراطية وهي في حد ذاتها تفتقر إلى تطبيق الديمقراطية داخلها؟.

يرتبط فتح المجال السياسي على السلطة في النظام السياسي والأحزاب الجزائرية بالأزمات والحالات الاستثنائية أكثر من التزامها نحو بناء الديمقراطية، بمعنى كلما تفاقمت الأوضاع يلجأ النظام الحاكم إلى فتح هامش من الحرية بدرجة حدة الأزمة، وهو ما تجلى فعلا في أحداث أكتوبر 1988، ليخرج النظام بالحل السياسي على عكس مطالب الجماهير وهو تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي يمكن القول عند انتشار حالات الضعف (الأزمات) في الدولة يتجه النظام السياسي لفتح هامش من الحرية بتنظيم عدة انتخابات تعددية ظاهرها ديمقراطي وجوهرها لا يرقى إلى العمل من أجل تأصيل حزب سياسي في النسيج الاجتماعي، بل لتجاوز الصعوبات والمحافظة على الوضع القائم من دون إحداث تغيير فعلي، بل تطبق حلول وهمية فقط لامتصاص الضغط الشعبي وتهدئة الوضع العام.

وهنا نخلص إلى نتيجة مفادها أن النظام السياسي استطاع إن يحتوي الأحزاب السياسية كلها، بطرق مباشرة أو غير مباشرة خاصة في فترات الأزمات، كما استطاع استمالة كل الأحزاب بما فيها التي تعتبر نفسها معارضة مثل حركة مجتمع السلم عن طريق المناصب والاستوزار، التي تقلدها أبناء الحركة

مقابل الوقوف بجانب النظام السياسي، لتبقى أزمة التعددية الفعلية والتداول على السلطة، مطروحة على مستقبل التعددية الحزبية والنظام السياسي، اللذان يؤثران معا بالفساد والحراك الاجتماعي والتحولات الخارجية، أكثر من رغبة نخبها التي تنتمي إلى الجيل المحافظ المقاوم للتغيير، ومسايرة العصر لتركيبته النفسية والاجتماعية، وأن التجربة الديمقراطية في الجزائر منذ انطلاقها بعد 1989 لم تأتي بجديد على الحياة السياسية وتراوحت بين التعثر والتراجع رغم الإمكانات مادية وبشرية تساعد على العمل السياسي الفعال

يمكن وصف الأحزاب السياسية بالجامدة والتعددية الحزبية في الجزائر تعددية عددية أكثر منها تعددية سياسية تعرف ديمقراطية البرامج والقوانين الحزبية التي لا تتطابق مع واقع النشاط الحزبي؛ الذي انعكس سلبا على المشاركة الانتخابية للمواطنين فبرزت ظاهرة جديدة في الجزائر منذ إلغاء المسار الانتخابي في 1992 بدأت نسبة العزوف الانتخابي ترتفع من انتخاب لآخر تجلت في انخفاض كبير لنسب التصويت الذي انعكس سلبا على المشاركة السياسية.

ونستنتج من الدراسة مجموعة من النتائج أهمها :

- شكلية الأحزاب السياسية الجزائرية وعدم فعاليتها أدى إلى غياب جو مناسب للممارسة السياسية رغم الاطلاع على البرامج الحزبية؛ الذي انعكس سلبا على السلوك الانتخابي للمواطنين.
- الأحزاب السياسية الجزائرية أحزاب موسمية تعود للنشاط والفعالية في المواسم الانتخابية، الذي ينعكس سلبا على ترقية العمل الحزبي ككل.
- افتقاد الأحزاب السياسية للمرجعية التي تعتبر الإطار الفكري المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي الذي يحدد الأهداف والرؤى والبرامج التي تستند على الواقع الاجتماعي والسياسي من خلال مناقشة أو طرح قضايا المجتمع، والتي تبرر المواقف والممارسات الحزبية، وتكسب الأحزاب الشرعية.
- تسهم الممارسة السياسية للأحزاب الجزائرية في ترقية السلوك الانتخابي، من خلال احترامها للتمثيل والحق في الترشح داخل الحزب.
- على الرغم من توظيف الأحزاب السياسية الجزائرية في الحملات الانتخابية لوسائل الإعلام والاتصال للتأثير على الناخبين واستقطابهم مثل التلفاز، الإذاعة، الاتصال الجواري، شبكات التواصل الاجتماعي والمناظرات الانتخابية، إلا أنه لا يرقى إلى تطلعات المجتمع، مما يجعلها غير كافية لاستقطاب المواطنين وتعبئتهم للتصويت لصالح الحزب، مما يثبت محدودية عملها السياسي الذي يجعلها ضعيفة الأداء (الإقناع) أمام المجتمع في التعبير عن انشغالات ومطالب المواطن الاجتماعية والاقتصادية، لذلك تركز في حملاتها الانتخابية إلي التركيز على الخلافية كالهوية، دور الجيش والاقتصاد، وكذا القضايا الدولية الراهنة كالقضية الفلسطينية، الصحراء الغربية ...الخ.

– شكلية التعددية الحزبية في الجزائر جعلت المنافسة غير حقيقية، واعتبار المواطنين الأحزاب الجزائرية صورية ومجرد وسيلة لإضفاء الشرعية على النظام السياسي، الذي يقوم بتوزيع الامتيازات على الأحزاب التي تسير في كنفه وتؤيد قراراته وتدعو لتطبيقها حرفيا.

– تعتمد الأحزاب السياسية على نفس الوسائل في الحملات الانتخابية لاستقطاب الناخبين باختلاف طبيعة الاستحقاقات، المتمثلة في المستوى التعليمي للمرشح، خبرته، شعبيته في المجتمع، وكذا تركيزها على المشاكل اليومية لأفراد المجتمع.

– عدم قدرة الأحزاب على التغيير وقبولها بالامتيازات نتيجة ضعفها، وغياب الديمقراطية داخلها، مما أدي إلى انقسامها، بالإضافة إلى انتماء الأحزاب السياسية إلى الجيل القديم المحافظ الذي لا يرغب في قبول التغيير للمحافظة على الوضع القائم، والدور المهيمن لرئيس الحزب في عملية صنع واتخاذ القرار الحزبي، وكذا اختراق السلطة، مما أدى إلى ظهور الانشقاقات والحركات التصحيحية داخلها، الذي أفقدها الثقة الشعبية.

– يؤثر الولاء العشائري والانتماءات القبلية والمناطقية على حساب الولاء الوطني والمواطنة، ويرجع ذلك إلى غياب أسلوب الحوار والمناقشة والاتصال المستمر بين رجال السياسية والمواطنين في الشؤون التي تمس جوهر المجتمع الجزائري الذي كرس اللامبالاة السياسية.

– تتحكم السياقات الاجتماعية والاقتصادية من بطالة وفقر وأزمة السكن في توجيه السلوك الانتخابي لأفراد العينة، حيث أن تدني مستوى التنمية والظروف المعيشية التي يعاني منها الفرد يتحكمان في اندماجه في الحياة السياسية سواء بالإيجاب أو بالسلب.

– يرتبط السلوك الانتخابي للجزائريين حول المرشح بناء على أساس جملة من المعايير أهمها النزاهة، الشباب والطموح والأفكار الجديدة أو الكبر في السن مع خبرة وحنكة سياسية.

– الشباب ليس له دور فعال في المشاركة الانتخابية، بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والبطالة والغلاء والأزمة المعيشية، وكذا عدم استجابة النظام السياسي لانشغالاته مما أدى إلى انعدام الثقة في الأحزاب وانسحابهم من المشهد السياسي ككل، واللجوء للهجرة التي يجدون فيها المخرج الوحيد لرسم معالم مستقبلهم بعيدا عن المسائل الوطنية أو الحلول العامة.

– الوضع الاقتصادي والتحولات الاجتماعية العميقة لها تأثير على بنية المجتمع، حيث بدأت الثروة تتركز في أيدي قلة قليلة ساهمت في ازدياد أعداد الطبقات الفقيرة، واضمحلال الطبقة الوسطى؛ التي كانت بمثابة خزان يمد العمل السياسي والفكري بالكوادر.

– تفشي ظاهرة العزوف الانتخابي بشكليه العقلاني واللاعقلاني بعدم الذهاب للتصويت، وكذا عدم التسجيل في القوائم بإتباع المقاطعة الانتخابية أو التوجه لصناديق الاقتراع مع ترك الظرف فارغا.

- يرتبط عزوف الناخبين عن التصويت بعدم القناعة بالعملية الانتخابية ككل، وتدني المستوى المعيشي، ومعرفة نتائج الانتخابات مسبقا، وسوء أداء الأحزاب.

- الأسباب الحقيقية التي تجعل الناخبين يمتنعون عن التصويت في الانتخابات هي ضعف الاتصال والتسويق السياسي بين الأحزاب والمواطنين إلا في الحملات الانتخابية، شعبوية الخطابات والشعور بخيبة الأمل في النظام السياسي.

- العزوف الانتخابي الذي انتهجه المواطنين كتعبير عن رفضهم على أداء الأحزاب السياسية يعتبر عزوف انتخابي عقلاني، يقوم على مبادئ وأسس ووعي وثقافة سياسية أكدها حراك 22 فيفري 2019.

- يرجع سبب عزوف المبحوثين عن المشاركة السياسية اعتماد الأحزاب السياسية ركوب الموجة والحديث عن الأوضاع الراهنة والتغني بالحلول الوهمية دون إعطاء حلول واقعية؛ مما أبرز ضعفها وعدم قدرتها على تكوين أفراد ونخب قيادية تستطيع النهوض بالدولة والمجتمع، وإعطاء حلول جذرية بإمكانها النهوض بالمجتمع والسير به قدما نحو التقدم والتطور والرقي.

أما النتيجة الأخيرة فنستشف ضعف ارتباط السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري بطبيعة نشاط الأحزاب السياسية الذي يعود إلى النتائج السابقة، بالإضافة إلى حداثة التجربة الحزبية الجزائرية التي جعلتها تسير في كنف النظام السياسي، وعدم استقلاليتها عنه تتبع أسلوب الاحتماء السياسي للظفر بأكبر مكاسب محتملة؛ الذي انعكس سلبا على سلوك الناخبين اتجاه الأحزاب السياسية وانتهاج العزوف الانتخابي وسيلة للتأكيد على فقدانها للشرعية، وعدم قناعتهم بأدائهم، مما يؤكد أن العزوف الانتخابي المنتهج من قبل المواطنين عزوف انتخابي عقلاني ناتج عن حسابات منطقية ونفعية يقوم بها الفرد قبل التصويت؛ الناتجة عن وعي وثقافة سياسية تسمح للفرد بالقيام بعمليات المفاضلة بين الأحزاب وكذا أسباب عزوفهم عن التصويت وتقديمهم الحجج والأدلة والبراهين التي تفند غياب وعي وثقافة سياسية.

رابعا: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة على مستوى مناقشة الأسئلة واختبار الفرضيات، يمكننا أن نضع التوصيات التالية:

- ضرورة تفعيل العلاقة بين الناخبين والمنتخبين لتمكينهم من الاطلاع على انشغالات ومطالب المواطنين من أجل زيادة المشاركة السياسية.

- ضرورة استثمار وسائل التواصل الاجتماعي لمواكبة التطور التكنولوجي وتوطيد العلاقة بين الناخبين والمرشحين خصوصا الشباب منهم، وعرض البرامج والحملات الانتخابية من خلال تشجيع الناخب على التعامل مع هذه التكنولوجيا بدلا من التركيز فحسب على التواصل الشخصي مع أهميته، وذلك

لتحقيق السرعة والفعالية والربط المتواصل والمستمر بين الناخب والمرشح حتى بعد الانتخابات، بحيث تكون علاقة مستمرة تشمل ما قبل الانتخابات واثنائها وبعد انتهاء الانتخابات، مما يمكنه من تعزيز الرقابة وتحسين عملية التقييم.

– ضرورة قيام مؤسسات المجتمع المدني المختلفة بنشر الثقافة السياسية لدى المواطن الجزائري والتأكيد على أهمية إبداء الرأي والمشاركة الايجابية في عملية صنع القرار.

– استقلالية منظمات المجتمع المدني على الدولة ورفع الرقابة المشددة والاختراق من طرف الدولة له، وتكليفها بوضع لجان المراقبة والمحاسبة في الحملات الانتخابية في يوم الاقتراع لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، وذلك لما يخلق لنا الشرعية ويجعل المواطن لديه ثقة في الجهة الحاكمة.

– ضرورة تشجيع الشباب على العمل الحزبي والانخراط في الأحزاب للوصول إلى كتل برلمانية حقيقية تستطيع تشكيل حكومات على غرار الدول المتقدمة ديمقراطيا.

– ضرورة دعم السلوك الانتخابي الايجابي عن طريق الاهتمام بمؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية، وتشجيعها على نشر قيم المشاركة لدى المجتمع، كما يجب أن يكون صانع القرار أكثر مسؤولية ووعي عند اتخاذ القرارات، وصنع السياسات وقبوله بمبدأ المساءلة والمحاسبة عند التقصير في تنفيذ السياسة العامة، مع ضمان حق المعارضة في الوجود الشرعي وحرية الصحافة والإعلام.

– ينبغي على الدولة عدم تجاهل التغيرات العالمية التي طرأت على التكنولوجيا وانتشار استخدامها بين فئات المجتمع كافة والاستفادة من هذا التطور وتوظيفه في عملية المشاركة السياسية كالتصويت الالكتروني.

– ينبغي على الأحزاب السياسية أن يكون لها دور فعلي وفعال في التنشئة السياسية لأفراد المجتمع، حيث لا يقتصر دورها على مجرد الوصول للسلطة، وإنما الاهتمام أيضا بشؤون المواطنين بدرجة أكبر.

– ضرورة تفعيل دور الأحزاب السياسية وإعادة صياغة أدوارها بما يتوافق و الحياة السياسية، والاهتمام بالأسرة وبأدوارها باعتبارها المؤسسة الأولى في عملية التنشئة السياسية.

– ينبغي على المرشح السياسي الالتزام بتنفيذ برنامجه الانتخابي وفق الخطة الزمنية المقررة لانتهاء تنفيذ هذا البرنامج لأن ذلك يؤثر بصورة أساسية على ثقة المواطن بالمرشح.

– يجب أن يكون القائمين على العملية السياسية على صلة دائمة بالمواطنين واحتياجاتهم للوقوف عليها ووضعها موضع التنفيذ في خططهم وبرامجهم اللاحقة.

– ضرورة دراسة العملية الانتخابية من خلال تحليل وتفسير نتائجها ومحاولة الاستفادة منها، والاهتمام بعملية الهندسة الانتخابية بالشكل الذي يوجد انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية.

خاتمة

تعتبر الأحزاب السياسية أحد أهم مكونات المجتمع المدني التي تلعب دورا أساسيا في صناعة القرار والتأثير فيه (السلوك الانتخابي)؛ لاحتلالها موقعا أساسيا في النظام السياسي والاجتماعي من خلال تدعيم الحياة السياسية بالتنافس على السلطة والمشاركة السياسية الفاعلة بين مختلف التيارات السياسية لتحقيق مناخ ديمقراطي في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

ومن أجل الكشف عن طبيعة العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر بإجراء دراسة ميدانية بولاية سطيف (كعينة تمثيلية لكل ولايات الجزائر) لكونها ثاني ولاية من حيث عدد السكان وأيضا من حيث الوعاء الانتخابي لها الذي فاق عدد المسجلين 1.300.000 ناخب، مما يجعلها مجالا خصبا للدراسة العلمية التي تسمح بتعميم النتائج من خلالها، حيث تعتبر منطقة تضم ريفا جبليا في الشمال سكانه من الأمازيغ، ومدينة كوسموبوليتانية، وجنوب ريفي يسكنه ذوي الأصول الصحراوية في الغالب، وهذه البنية الفسيفسائية التي جمعت في ولاية واحدة منحتها الخصوصية التي لها علاقة بالاختيارات والقرارات الانتخابية من منظور سوسيولوجي.

وتناولت الدراسة الراهنة في الجانب النظري متغيرات الدراسة المتمثلة في الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي انطلاقا من عرض البناء التصوري والمفاهيمي للمتغيرين انطلاقا من تحديد الإشكالية، الأهمية وأسباب الدراسة، الأهداف ومفاهيم الدراسة نظريا وإجرائيا لقياس مؤشراتها ميدانيا، انتقالا إلى التحليل النقدي للدراسات المشابهة التي تعتبر بمثابة القاعدة الأساسية للدراسة، فمن خلالها يتم الباحث التعرف على ما تم تناوله بالدراسة سابقا من أجل معرفة نقاط الالتقاء والاختلاف بين هذه الدراسات ونقاط القوة والضعف لها، وذلك للاستفادة من نقاط القوة التي يمكن أن تكون منطلقات لدراسات جديدة ذات قد تسهم في إثراء الجانب العلمي، وكذلك لتفادي نقاط الضعف باعتبارها هفوات يمكن للباحث تفاديها.

كما عنيت الدراسة تطور الممارسة السياسية والانتخابية للأحزاب السياسية في الجزائر ومختلف المقاربات النظرية المفسرة لنشأة الأحزاب السياسية، انتقالا إلى السلوك الانتخابي النماذج النظرية المفسرة له وكذا محددات السلوك الانتخابي، وصولا إلى النظام السياسي والسلوك الانتخابي، على اعتبار أن النظام السياسي الوسيط بين الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر نظرا للدور المحوري للنظام السياسي في الحد من نشاط الأحزاب، وفقدان المواطنين الثقة في النظام والأحزاب على حد سواء.

أما بالنسبة للجانب الميداني فقد تم اعتماد الاستمارة التي وزعت على ناخبين بولاية سطيف (بلدية سطيف تمثل منطقة حضرية، بلدية الأوريسيا منطقة شبه حضرية، وبلدية الوجلة منطقة ريفية)، وقدر حجم عينة الدراسة 360 مفردة، وتحتوي الاستمارة على 40 سؤالا موزعة على خمسة محاور تعكس متغيرات الدراسة لخدمة

موضوع البحث انطلاقا من الإشكالية وتساؤلات الدراسة، وكذا الفرضيات ومؤشراتها لتحقيق الأهداف المنشودة، بالإضافة إلى استخدام المقابلة في الدراسة الراهنة كأداة مساعدة للاستمارة لمعرفة طبيعة نشاطات الأحزاب السياسية باختلاف مشاربها الإيديولوجية، لاستقطاب الناخبين في مختلف الاستحقاقات، من أجل مساعدة الطالبة على تحليل وتفسير العلاقة بين نشاط الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر.

بعد المعالجة الإحصائية للاستمارة عبر برنامج SPSS بتحليل وتفسير النتائج، وصولا إلى تطبيق اختبار الارتباط "كاندل" بهدف التحقق من مدى تحقق الفرضيات المتبناة من عدمه، من أجل معرفة العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر عبر قياس مواقفهم.

وبعد العرض النظري والميداني لبيانات الدراسة، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

– شكلية الأحزاب السياسية الجزائرية وعدم فعاليتها أدى إلى غياب جو مناسب للممارسة السياسية رغم الاطلاع على البرامج الحزبية؛ الذي يرى بأن الأحزاب السياسية الجزائرية موسمية تعود للنشاط والفعالية في المواسم الانتخابية، الذي ينعكس سلبا على آدائا الحزبي وقابله انتهاج المواطنين السلوك الانتخابي السلبي.

– افتقاد الأحزاب السياسية للمرجعية التي تعتبر الإطار الفكري المتكامل، أو المرجع الأساسي للعمل السياسي الذي يحدد الأهداف والرؤى والبرامج التي تستند على الواقع الاجتماعي والسياسي من خلال مناقشة أو طرح قضايا المجتمع، والتي تبرر المواقف والممارسات الحزبية، وتكسب الأحزاب السياسية الشرعية.

– عدم قدرة الأحزاب على التغيير وقبولها بالامتيازات نتيجة ضعفها، وغياب الديمقراطية داخلها، مما أدى إلى انقسامها، بالإضافة إلى انتماء الأحزاب السياسية إلى الجيل القديم المحافظ الذي لا يرغب في قبول التغيير للمحافظة على الوضع القائم، والدور المهيمن لرئيس الحزب في عملية صنع واتخاذ القرار الحزبي، وكذا اختراق السلطة، مما أدى إلى ظهور الانشقاقات والحركات التصحيحية داخلها، الذي أفقدها الثقة الشعبية.

– تعتمد الأحزاب السياسية على نفس الوسائل في الحملات الانتخابية لاستقطاب الناخبين باختلاف طبيعة الاستحقاقات، المتمثلة في المستوى التعليمي للمرشح، خبرته، شعبيته في المجتمع، وكذا تركيزها على المشاكل اليومية لأفراد المجتمع.

– يؤثر الولاء العشائري والانتماءات القبلية والمناطقية على حساب الولاء الوطني والمواطنة، ويرجع ذلك إلى غياب أسلوب الحوار والمناقشة والاتصال المستمر بين رجال السياسة والمواطنين في الشؤون التي تمس جوهر المجتمع الجزائري الذي كرس اللامبالاة السياسية.

– الوضع الاقتصادي والتحولات الاجتماعية العميقة لها تأثير على بنية المجتمع، حيث بدأت الثروة تتركز في أيدي قلة قليلة ساهمت في ازدياد أعداد الطبقات الفقيرة، واضمحلال الطبقة الوسطى؛ التي كانت بمثابة خزان يمد العمل السياسي والفكري بالكوادر.

– الأسباب الحقيقية التي تجعل الناخبين يمتنعون عن التصويت في الانتخابات هي ضعف الاتصال والتسويق السياسي بين الأحزاب والمواطنين إلا في الحملات الانتخابية، شعبوية الخطابات والشعور بخيبة الأمل في النظام السياسي.

– الشباب ليس له دور فعال في المشاركة الانتخابية، بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والبطالة والغلاء والأزمة المعيشية، وكذا عدم استجابة النظام السياسي لانشغالاته مما أدى إلى انعدام الثقة في الأحزاب وانسحابهم من المشهد السياسي ككل، واللجوء للهجرة التي يجدون فيها المخرج الوحيد لرسم معالم مستقبلهم بعيدا عن المسائل الوطنية أو الحلول العامة.

– يرجع سبب عزوف المبحوثين عن المشاركة السياسية اعتماد الأحزاب السياسية ركوب الموجة والحديث عن الأوضاع الراهنة والتغني بالحلول الوهمية دون إعطاء حلول واقعية؛ مما أبرز ضعفها وعدم قدرتها على تكوين أفراد ونخب قيادية تستطيع النهوض بالدولة والمجتمع، وإعطاء حلول جذرية بإمكانها النهوض بالمجتمع والسير به قدما نحو التقدم والتطور والرقي.

وفي الأخير نستشف أن ضعف ارتباط السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري بطبيعة نشاط الأحزاب السياسية يعود إلى حداثة التجربة الحزبية الجزائرية التي جعلتها تسير في كنف النظام السياسي، وعدم استقلاليتها التي تتبع الاحتماء السياسي؛ مما انعكس سلبا على سلوك الناخبين اتجاه الأحزاب السياسية وانتهاج العزوف الانتخابي وسيلة للتأكيد على فقدان الأحزاب للشرعية، وعدم قناعتهم بأدائهم، ومنه يمكن القول بأن العزوف الانتخابي المنتهج من قبل المواطنين عزوف انتخابي عقلاني ناتج عن معايشة المواطنين لمختلف مجريات الأحداث الوطنية باعتبار عينة الدراسة عينة عارفة عايشت فترة ركود عامة وتذمر المواطنين التي انجر عنها الحراك الشعبي 22 فيفري 2022، مما يؤكد اكتساب أفراد المجتمع وعيا وثقافة سياسية تسمح لهم بالقيام بعمليات المفاضلة بين الأحزاب وكذا أسباب عزوفهم عن التصويت من خلال تقديمهم للحجج والأدلة والبراهين التي تفند غياب وعي وثقافة سياسية.

قائمة المراجع

أولا: القواميس والمعاجم العربية:

1. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، **معجم مصطلحات عصر العولمة** مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2006.

2. ناظم عبد الواحد الجاسور، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط2، بيروت، لبنان، 2011.

3. غي هرميه وآخرون، **معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية**، ترجمة: هيثم اللمع، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط3، 2005

ثانيا: القواميس والمعاجم الأجنبية:

1. Edgar F.Borgatta, Rhond a J.V.Montgomry, **Encyclopedia of Sociology**, Second Edition, Volume 3, Macmillan Reference, USA, 2000.

2. Guy Hermet, Bertrand Badie, Pierre Birnbaum, Philippe Braud, **Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques**, 8eme Edition, Armand Colin, Paris, France, 2015.

ثالثا: الكتب باللغة العربية:

1. إبراهيم أبراش، **علم الاجتماع السياسي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998.

2. إبراهيم لونيس، **حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد**، دار هومة، الجزائر، 2012.

3. أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، دار الغرب الإسلامي، الجزء 4، بيروت، 1996.

4. أحمد وهبان، **التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.

5. أحمد طالب الابراهيمي، **المعضلة الجزائرية: الأزمة والحل**، دار الأمة، الجزائر، 1999.

6. إيميل دوركايم، **قواعد المنهج في علم الاجتماع**، الأنيس، سلسلة العلوم الإنسانية، الجزائر، 1990.

7. أندريه هوريو، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية**، ترجمة: علي مقلد وآخرون، الأهلية للنشر والتوزيع، ج2، ط2 ، لبنان، 1988.

8. إسماعيل علي السعد، **الأصول السياسية للتربية**، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، القاهرة، 2012 .

9. إسماعيل علي سعد، **علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.

10. إسماعيل قيرة وآخرون، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2002.

11. بوحنية قوي، **الحراك السياسي في الجزائر: من إسقاط السلطة إلى هندسة الخروج الآمن**، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أوت 2019.

12. بومدين طاشمة، **مدخل إلى علم السياسة**، جسور للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2013.

13. بول جييوم، **علم النفس الجشطلت**، ترجمة: صلاح مخيمر وميخائيل رزق، دار الحماسي للطباعة، ط1، القاهرة، مصر، 1963.

14. بيندا، فرانشيسكا، أليس أندرو وآخرون، **التحول نحو الديمقراطية**: الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، 2005.

15. بيرتراند بادي، **التنمية السياسية**، ترجمة: محمد نوري المهداوي، تال للطباعة والنشر، ط1، ليبيا، 2001.

16. جان بيار كوت، جان بيا مونيي، **من أجل علم اجتماع سياسي**، ترجمة محمد هناد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، 1985.

17. جيمس أندرسون، **صنع السياسات العامة**، ترجمة عامر الكبيسي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

18. ولد الصديق ميلود، **الاغتراب السياسي** في الوسط الطلابي، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2015.

19. حسين بن سالم جابر الزبيدي، **نظام الهندسة النفسية والتنمية الاجتماعية**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2010.

20. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، **الأحزاب السياسية وجماعات المصلحة والضغط**: دراسة في علم الاجتماع السياسي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2008.

21. طالب عوض، **الانتخابات الحرة وفقا للمعايير الدولية**، في: علاء شلبي، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، 2014.

22. طارق عبد الوهاب، **سيكولوجية المشاركة السياسية** مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1999.

23. يزن خلوق محمد ساجد، **الأحزاب السياسية وصنع السياسة العامة**، دار السنهوري، ط1، لبنان، 2016.

24. لورانس أ. برافين، **علم الشخصية**، ترجمة: عبد الحليم محمود السيد، المركز القومي للترجمة، ط1، الجزء2، القاهرة، 2010.

25. ماهر قنديل، **الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2016.

26. مهدي أنيس جرادات، **الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002.

27. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** تدريبات علمية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر، 2006.

28. موريس دوفرجيه، **الأحزاب السياسية**، ترجمة: علي مقلد وعبد المحسن سعد، شركة الأمل للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 2011.

29. محمد بوضياف، **الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في الجزائر**، دار المجد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

30. محمد بن سعود البشر، **مقدمة في الاتصال السياسي**، مكتبة العبيكان، السعودية، 1997.

31. محمد حربي، **جبهة التحرير الوطني** الأسطورة والواقع، ترجمة: كميل قيصر داغر، مؤسسة الأبحاث العربية، ط1، 1983.

32. محمد نجيب أبو طالب، **سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، لبنان، 2002.

33. محمد السويدي، **علم الاجتماع السياسي ميدانه وقضاياه**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

34. محمد علي محمد، **أصول علم الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1980.

35. محمد عرب صاصيلا، **أنظمة الحكم المعاصرة** في الدول العربية، دار الأنس للنشر والتوزيع، 2015.

36. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**: المفاهيم – المناهج – الاقترابات – الأدوات، دار هومه، الجزائر، 1997.

37. محمد تركي بني سلامة، **محددات السلوك التصويتي للناخب الشاب الأردني** دراسة حالة الانتخابات البلدية ومجالس المحافظات في الأردن لعام 2017، مركز بلا قيود للدراسات البرلمانية والسياسية، جامعة اليرموك أربد، الأردن، 2019.

38. مروان عبد المجيد إبراهيم، **أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل الجامعية**، مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2000.

39. موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية** تدريبات علمية، ترجمة: بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، ط2، الجزائر، 2006.

40. ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، منشورات جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 2006.

41. ناظم عبد الواحد جسور، **الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2001.

42. نبيل عبد الحليم كامل، **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1982.

43. نور الدين بن قويدر، **الطبري في التاريخ**، دار هومة، الجزائر، 2002.

44. نور الدين بكيس، **الحراك الشعبي الجزائري** النسخة المنقحة لثورات الربيع العربي، دار النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2020.

45. نور الدين زمام، **السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري 1962–1998**، دار الكتاب العربي، ط1، الجزائر، 2002.

46. نور الدين حاروش، **الأحزاب السياسية**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2016.

47. سليمان صالح الغويل، **ديمقراطية الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة: دراسة تحليلية في ضوء القوانين الدستورية المقارنة**، منشورات جامعة قاريونس، ط1، بنغازي، ليبيا، 2002.

48. سمير خطاب، **التنشئة السياسية والقيم**، إيتراك للنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، مصر، 2004.

49. سناء حامد زهران، **إرشادات في الصحة النفسية لتصحيح مشاعر ومعتقدات الاغتراب**، علاء الكتب، ط1، القاهرة، 2004.

50. سعيد بوالشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء2، ط4، الجزائر، 2014.

51. عامر إبراهيم قنديلجي، **البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 1999.

52. عبد الباسط محمد حسن، **أصول البحث الاجتماعي**، دار التضامن للطباعة، ط8، القاهرة، 1982.

53. عبد الحميد الإبراهيمي، **في أصل الأزمة الجزائرية 1958–1999**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.

54. عبد الحميد العطري، **صناعة النخبة في المغرب**، دفاتر وجهة نظر، المغرب، 2006.

55. عبد الله بوقفة، **أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري**، دار هومة، الجزائر، 2009.

56. عبد الله محمد عبد الرحمن، **علم الاجتماع السياسي** النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط1، لبنان، 2001.

57. عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة والمجتمع**، دار القصبة للنشر، الجزائر، 1999.

58.عبد الناصر جابي وعلي الكنز، **الجزائر البحث عن كتلة اجتماعية جديدة**، في: **المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الحديثة**، مركز البحوث العربية والإفريقية، القاهرة، 1997.

59.عبد الناصر جابي، **مأزق الانتقال السياسي في الجزائر: ثلاثة أجيال وسيناريوان**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

60.عبد العالي دبلة و آخرون، **السيادة والسلطة الآفاق الوطنية والحدود العالمية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، سلسلة كتب المستقبل العربي 52، بيروت، نوفمبر 2006.

61.عبد الرحيم الشحات البحطيطي، **دراسة اقتصادية لمحددات تكلفة مستوى المعيشة وأثرها على حالة الرفاهية الاقتصادية**، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، القاهرة، مصر، 2012.

62.عبد الرزاق مقري، **التحول الديمقراطي في الجزائر** رؤية ميدانية، ب س.

63.العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1999.

64.عيسى جرادي، **الأحزاب السياسية في الجزائر**، دار المجدد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

65.عوض طالب، **الانتخابات الحرة وفقا للمعايير الدولية**، في: علاء شلبي، **الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي**، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ط1، 2014.

66.علي معمر عبد المؤمن، **البحث في العلوم الاجتماعية**، منشورات جامعة 7 أكتوبر، ط1، ليبيا، 2008.

67.علي خليفة الكواري وآخرون، **الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.

68.علي خليفة الكواري، عبد الفتاح ماضي، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، اليمن، 2009.

69.علي خليفة الكواري وآخرون: **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2002.

70.علي خليفة الكواري وآخرون، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 2012.

71.العياشي عنصر، **سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر**، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، القاهرة، 1999.

72.عمر أزراج، **يوميات الحراك نحو تحرير الجزائر من النظام الديكتاتوري**، دار الخيال، الجزائر، 2019.

73. فوزي بوخريص، مليكة موحتي، **في سوسيولوجيا الأحزاب السياسية** الأحزاب السياسية بالمغرب بين التنمية المحلية والتنمية السياسية، مطابع الرباط نت، ط1، المغرب، 2019.

74. فيليب برو، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1989.

75. فروق يعلى، **الأخطاء الشائعة في تحليل ومعالجة البيانات في العلوم الاجتماعية باستخدام برنامج SPSS**، دار المجدد للنشر والتوزيع، ط1، سطيف، الجزائر، 2022.

76. فريديريك أنجلز، **الثورة والثور المضادة في ألمانيا**، ترجمة: شيخ الجبل، دار خلدون، بيروت، 1984.

77. فضيل دليو، **الاتصال السياسي في الجزائر**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.

78. صالح بلحاج، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال إلى اليوم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012.

79. صالح بلحاج، **السلطة التشريعية ومكانتها في النظام السياسي الجزائري**، مؤسسة الطباعة الشعبية للجيش، ط2، الجزائر، 2012.

80. صامويل هنجتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، ط1، لبنان، 1993.

81. رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

82. رشيد زرواتي، **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الإجتماعية**، بدون دار نشر، ط1، الجزائر، 2002.

83. شاقا فرانكفورت ناشمياز ودافيد ناشمياز ، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: ليلى الطويل، ورد للنشر والتوزيع، ط1، دمشق، سوريا، 2004.

84. شروخ صلاح الدين، **منهجية البحث العلمي للجامعيين**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

85. توم بوتومور، **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: وميضي نظمي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط1، بيروت، 1986.

86. خالد محمد أبو شعيرة، ثائر محمد غباري، **نحو مفاهيم تربوية معاصرة في الألفية الثالثة**، مكتب المجتمع العربي، ط1، عمان، الأردن، 2010.

87. غوستاف لوبون، **سيكولوجية الجماهير**، ترجمة هاشم صالح، دار الساقي، ط5، بيروت، لبنان، 2013.

رابعا: الكتب باللغة الأجنبية:

1. Andersson Oivind, Experiment!, **Planing, Implementing and Interpreting**, unitid kingdom : John Wiley & Sonos, 1ere édition, 2012.

2. André Siegfried, **Tableau politique de la France de l'Ouest sous l'///E République**, Armand Colin, 1913, reprint Imprimerie nationale, 2005.
3. Ben Meziane Taâlbi, **L'identité au Maghreb**, Casbah édition, Alger, 2000.
4. Bernard E. Brown, Roy C.Macridis, **Comparative Politics**, **Note and Reading**, Eighth Edition, London, 1996.
5. Bertrand Badie, **Le développement politique**, 5eme édition, Paris édition économique 1994.
6. Daniel Louis Seiler, **De la comparaison des partis politique**, revue française de science politique, Economica, Paris, 1988.
7. Jean Charlot, **Les Parties Politiques**, Armand- Coline, Paris, 1971.
8. Jean Meynaud, Alain Lancelot, **Les attitudes politiques**, « que sais-je ?», Presses Universitaire de France, Paris, 1964.
9. Jean Michel de waele, **partis politiques et démocratie en Europe centrale et orientale**, Edition de l'université de Bruxelles, 2002.
10. Jean-Yves Dormagen, Daniel Mouchard, **Introduction à la Sociologie Politique**, Edition de Boeck Université, 2007.
11. Joseph Lapalombara, Jeffrey Anderso, **Political Parties**, in : Mary Hawkesworth and Maurice Kogan, **Encyclopedia Of Government And Politics**, Volume 1, UK : Taylor & Francis, 2002.
12. Josèphe Schumpter, **Capitalisme, Socialisme et Démocratie**, éditions Payot, Paris, 1951.
13. Lahouari Addi, **L'Algérie et la Démocratie** pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, Editions el maarifa, Alger, 2014.
14. Maurice Duverger, **Sociologie Politique**, 3eme édition, presses universitaires de France, Paris, 1968.
15. Maurice Duverger, **Les Partis Politiques**, Collection « science politique », Armand Colin, Paris, 1973.
16. Michel Offerlé, Leca Jean, un **« Que sais-je** ?» en question, Un debat avec Michel Offerlé et Leca Jean, In : Politix, vol 1, n° 2, printemps 1988
17. Moisey Ostrogorsky, **Democracy and the Organization of Political Parties**, 1st Edition, volume 1, England, 1964.
18. Mourad Benachenhou, **Dette extérieure, corruption et responsabilité politique**, édition dahleb, Alger, 1998.
19. Nonna Mayer, **Qui vote pour qui et pourquoi ?: Les modèles explicatifs du choix électoral**, Pouvoirs (Revue Français d'etudes constitutionnelles et politiques) n° 120- Voter- janvier 2007.
20. Nonna Mayer, **Sociologie des Comportements Politiques**, Armand colin, Paris, 2014.
21. Olivier Ihl, **Le Vote**, Montchrestien, coll. Clefs/Politique, paris, 1996.
22. Paul Lazarsfeld, Bernard Berelson and Hazel Gaudet, **The People's Choice** How The Voter Makes Up His Mind in a Presidential Campaign, Third Edition, Colombia University Press, New York and London, 1968.
23. Rymond Aron, **Démocratie et Totalitarisme**, Collection « Diées » Garlimard, Paris, 1965.
24. Yves Meny, **Idiologie, Partis Politiques et groupes Sociaux**, France : Presses de la Fondation Nationale des Sciences Politiques, 1989.

خامسا: المجلات والدوريات العربية:

1. ابراهيم مرتضى ابراهيم الأعرجي، **السلوك الانتخابي وعلاقته بعدالة العالم لدى طلب جامعة بغداد** دراسة عن الانتخابات النيابية في العراق 2010، مجلة كلية الآداب، العدد 98، 2010.

2. ابتسام سويد، **أثر التنشئة السياسية على السلوك الانتخابي**، مجلة العلوم الإنسانية، الجزء 2، العدد 8، ديسمبر 2017.

3. أحمد جمال ظاهر، **التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة اليرموك، العدد الثاني، المجلد الخامس عشر ، 1987.

4. إلهام زاير، **دور الأحزاب السياسية في التأثير على صنع السياسة العامة في الجزائر**، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 2، سبتمبر 2019.

5. بوصبيع عائشة وعزوز أحمد، **السلوك الانتخابي في الجزائر**، مجلة حقائق للدراسات النفسية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 10، جامعة الجلفة، الجزائر، 2018.

6. بساس بلخير، **أساليب المعاينة لدى الباحث الاجتماعي**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، مجلد 07، عدد 27، مارس 2018.

7. جمعة أحمد سالم، **السلوك الانتخابي في الانتخابات النيابية الأردنية**، مجلة الإستراتيجية والأمن الوطني، العدد 1، مصر، ديسمبر 2006.

8. حديدان صبرينة، **تصدع العقد الضمني للدولة مع المواطن الجزائري: أحداث أكتوبر 1988**، مجلة المعيار، المجلد 11، العدد 21، الجزائر، 06-04-2010.

9. حكيمة بولعشب، **الهجرة غير الشرعية: المفهوم والأسباب**، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، الجزائر، 2021.

10. طلال حامد خليل، **نظريات السلوك الانتخابي واستقراء المؤثرات السلوكية للناخب العراقي في ضوء انتخابات 2005 و 2010**، المؤتمر العلمي الدولي الثالث 16-2017/12/17، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، العراق، 2017.

11. ياسر سليمان محمد سليمان، **السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه "دراسة ميدانية'**، مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، كلية التربية، جامعة دمنهور، المجلد9، العدد 4، الجزء 4، مصر، 2017.

12. ليلي دراغله و رقية عواشرية، **النظام الانتخابي وأثره على مشاركة الأحزاب السياسية في الجزائر**، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2020.

13. ليندة أونيسي، **نظام الكوتا النسائية في الجزائر**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 1، العدد 2، الجزائر، 2014.

14. محمد رباعه، **التجمع الوطني الديمقراطي ...ولد كبيرا فلم يعمر طويلا**، الحدث الدولي والعربي، عدد 22، باريس Darwish Presse، 2002.

15. محمد شاعة، **التحليل العلمي للسلوك الانتخابي: مدخل مفاهيمي ونظري**، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 5، العدد 2، 31 ديسمبر 2016.

16. مليكة فريمش، **أسس مشروعية النظام السياسي الجزائري**، مجلة مدارات سياسية، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2021.

17. مصطفى بلعور، **الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988– 1990**، دفاتر السياسة والقانون، العدد 01، الجزائر، جانفي 2009.

18. مختار بن فطة وجيلاني كويبي معاشو، **سوسيولوجيا الخطاب السياسي في الجزائر** "تحليل خطابات الأحزاب السياسية أنموذجا"، مجلة تطوير، المجلد 7، العدد 10، الجزائر، ديسمبر 2020.

19. مفتاح عبد الجليل، **البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 3، ع 4، الجزائر، مارس 2008.

20. ناجي عبد النور، **دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الرشيد في الجزائر** دراسة حالة الأحزاب السياسية، مجلة المفكر، العدد 3، جامعة بسكرة، 2008.

21. سمير بارة وسلمى ليمام، **النماذج الانتخابية: نحو مقاربة ميدانية لتحليل الأنماط الانتخابية في الجزائر**، دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011.

22. سمير بارة وسلمى ليمام، **السلوك الانتخابي في الجزائر دراسة في المفهوم، الأنماط والفواعل**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 01، جامعة ورقلة، جوان 2009.

23. عائشة دويدي، **الحراك الشعبي في الجزائر بين الطرح والمعالجة (احتجاجات 2019)**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 11، العدد 01، الجزائر، أفريل 2020.

24. عباس عبد مهدي الشريفي، **توظيف الدراسات السابقة في الرسائل الجامعية** –دراسة تحليلية في ضوء معايير علمية–، المجلة العربية للتربية، المجلد 29، العدد 1، تونس، 2009.

25. عبد الجليل مفتاح، **البيئة الدستورية والقانونية للنظام الانتخابي الجزائري**، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 3، العدد 4، الجزائر، مارس 2008.

26. عبد الحكيم بن بعطوش وأمينة شابي، **العمل التطوعي للنوع الاجتماعي في الحراك الشعبي الجزائري**، مجلة المقدمة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، العدد 6، جامعة باتنة1، الجزائر، جوان 2019.

27. عبد القادر بوعرفة، **الحراك الشعبي بالجزائر: الدوافع والعوائق**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة وهران2، العدد07، الجزائر، 2019.

28. العياشي عنصر، **التحول الديمقراطي في الجزائر**: الواقع والآفاق، مجلة رواق عربي، منشورات القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد 17، جانفي 2000.

29. عمرو عبد الكريم السعداوي، **التعددية السياسية في العالم الثالث**: "الجزائر نموذجا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 138، أكتوبر 1999.

30. فريد مرحوم، **أحداث أكتوبر 1988 والمجتمع المدني في الجزائر**: بحث في سوسيولوجيا الشباب وأنثروبولوجيا الغضب، مجلة آفاق العلمية، مجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2018.

31. فضيل دليو، **الزبونية السياسية والاجتماعية في عصر الديمقراطية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 4، العدد 1، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2007.

32. قصير هنية وشريف زهرة، **تجديد بنية السلطة الجزائرية في ظل الحراك السياسي** –قراءة سوسيولوجية– ، مجلة الشامل للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، ديسمبر 2021.

33. رابح لعروسي، **الهندسة الانتخابية الفعالة مدخل حقيقي للتطوير البرلماني**، دفاتر السياسة والقانون، عدد 6، الجزائر، جانفي 2012.

34. راضية بوزيان، **المواطنة والمؤسسة التعليمية في الجزائر**: دراسة سوسيولوجية تحليلية لكتب المواد الاجتماعية نموذجا، إضافات، العدد السادس، ربيع 2009.

35. شكيب بشماني، **دراسة تحليلية مقارنة للصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة العشوائية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، مجلد 36، عدد 5، 2014.

36. د.خالد الدباس و د.خالد العدوان و د.سلطان القرعان، **محددات السلوك الانتخابي لطلبة الجامعات الأردنية في انتخابات مجلس النواب الأردني السابع عشر**: دراسة ميدانية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد 16، العدد 4، جامعة القاهرة، مصر، أكتوبر 2015.

سادسا: المجلات والدوريات الأجنبية:

1. Andrew Leigh, **Economic Voting and Electoral behavior :** How do individual local, and national factors affect the partisan choice, Australian journal of Economics & politics, V 17, N2, 2005.
2. Anthony Downs, **An Economic Theory of Democracy**, harper, New York, 1957.
3. Denis Lindon et Pierre Weill, **Le choix d'un député**, Revue Francaise du Marketing, N° 229, Décembre 2010.
4. Michel Offerlé, Leca Jean, un « Que sais-je ?» en question, Un debat avec Michel Offerlé et Leca Jean, In : Politix, vol 1, n° 2, printemps 1988.
5. Hossein Asayesh, Adlina ab Halim, Seyedeh Norsat Shojaei, **Political Parties : Extent and Nature**, Journal of Amerian Science, N7, 2011.

6. Joseph Lapalombara and Myron Weiner Princeton, **Political Parties and Political Development**, univercity Press, cité par Jean Louis quermonnt, 1966, publié en ligne par Cambridge University Press : 11 Novembre 2008.
7. Larry Diamond and Richard Gunther, **Political parties and Democracy**, Johns Hopkins University Press, London, 2001.
8. Philippe Veitl, **Territoire du Politique: Lecture du Tableau politique d'André Siegfried**, Politix, Vol 8, N° 29, 1995.
9. Rui Antunes, **Theoretical models of voting behaviour**, Extedra, n° 4, 2010.
10. Weinshenk, Aron C, **Revisiting the Political Theory of Party Identification**, Political Behavior 32 (4), 2010.

سابعا: الرسائل العلمية باللغة العربية:

1. ابتسام سويد، **أثر المشاركة السياسية لطلاب الجامعة على السلوك الانتخابي في الجزائر**: دراسة تطبيقية لدور طلبة جامعة بسكرة في الانتخابات الرئاسية الجزائرية 2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص نظم سياسية مقارنة وسياسة عامة، جامعة بسكرة، 2018-2019، منشورة.

2. أحمد أولاد سعيد،**التعبير عن الإرادة السياسية في النظام الإسلامي الانتخابات نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفقه وأصوله ، كلية العلوم الإسلامية والاجتماعية، جامعة باتنة، 2008، غير منشورة.

3. الجمعي النوي، **المسألة الاجتماعية في برامج الأحزاب السياسية في الجزائر: دراسة سوسيو-سياسية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2010، منشورة.

4. الطيب بلوصيف، **المجتمع المدني والدولة دراسة سوسيو-سياسية "الجزائر"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم علوم اجتماع، تخصص علم الاجتماع السياسي، جامعة الحاج لخضر –باتنة-، الجزائر، 2012-2013، منشورة.

5. السعيد بومعيزة، **أثر وسائل الإعلام على القيم والسلوكيات لدى الشباب** –دراسة استطلاعية بمنطقة البليدة-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، منشورة.

6. سفير نوار، **دور الإعلام في توجيه السلوك الانتخابي للنخبة الجامعية** –جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة أنموذجا-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص تنمية وتسيير الموارد البشرية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2021/2020، منشورة.

7. نوري دريس، **الممارسات الريعية، الزبونية السياسية وإشكالية تشكل المجتمع المدني في الجزائر المعاصرة** مقاربة سوسيولوجية للعلاقة الدولة- المجتمع، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف-2، الجزائر، 2016، منشورة.

8. عائشة قرة، **الأساليب الاتصالية للأحزاب السياسية الجزائرية ودورها في تفعيل المشاركة السياسية** – دراسة ميدانية على حزبي FLN وMSP، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال، تخصص إشهار وعلاقات عامة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف2، 2020-2021، منشورة.

ثامنا: الرسائل العلمية باللغة الأجنبية

1. Marcel Boulais, **le comportement électoral de la sagamie**1970-1985, thèse présenté comme exigence partielle de la maitrise en études régionales, Université du Québec à Chicoutimi 1990.
2. Richard Boateng Antwi, **How Do Voters Decide? A Study of Determinants of Voting Behavior in Ghana**, thesis presented for the degree of Master of Arts, Wright State University, 2018.
3. Bruna A.Pereira, **The Impact of Periods of Crises on Voting Behavior in Brazil**, thesis presented to the Ohio University, departement of Political Science, 2019.

تاسعا: الأوراق العلمية والتقارير والوثائق الرسمية

1. **الإعلان الدستوري 1999-2004-2009-2014-2019 المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية**، الجريدة الرسمية.

2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 2، المؤرخ في 2012/01/15، الجريدة الرسمية، تتضمن القانون العضوي رقم 04/12 مؤرخ في 2012/01/12، المتعلق بالأحزاب السياسية.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016 المتضمن التعديل الدستوري**، الجريدة الرسمية، العدد 14، 07 مارس 2016.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **محضر إعلان نتائج استفتاء 23 فبراير 1989**، الجريدة الرسمية، عدد 9، السنة 26 الصادرة بتاريخ الأربعاء 23 رجب 1409 الموافق لأول مارس 1989.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري المؤرخ في 30 جمادى الثانية 1416 الموافق 23 نوفمبر 1995** المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 72، السنة 32، الصادرة بتاريخ 26 نوفمبر 1995.

6. الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري 1995 المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية**، العدد 72، السنة 32، الجزائر، 26 نوفمبر 1995

7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري رقم 01/ا.م.د/ المؤرخ في 4 محرم 1420 الموافق ل 20 أفريل 1999 المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية**، الجريدة الرسمية، العدد 29، السنة 36، الجزائر، 21 أفريل 1999

8. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم الرئاسي رقم 04-09 المؤرخ في 7 فبراير سنة 2004** يتضمن استدعاء هيئة الناخبين للانتخاب لرئاسة الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 08، 8 فيفري 2004

9. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري رقم 04/ا.م.د/ المؤرخ في 22 صفر 1425 الموافق ل 12 أفريل 2004** المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 24، السنة 41، الجزائر، 18 أفريل 2004

10. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري رقم 02/ا.م.د/ المؤرخ في 22 أبريل 2014 الموافق ل 22 جمادى الثانية 1435** المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 23، السنة 51، الجزائر، 23 أبريل 2014.

11. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري رقم 03/ا.م.د/ المؤرخ في 16 ديسمبر 2019 الموافق ل 19 ربيع الثاني الثانية 1441** المتعلق بنتائج انتخاب رئيس الجمهورية، الجريدة الرسمية، العدد 78، السنة 56، الجزائر، 18 ديسمبر 2019.

12. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري المتضمن نتائج الانتخابات الرسمية للدور الأول بتاريخ 30 ديسمبر 1991**، الجريدة الرسمية، العدد 01، السنة 29، الجزائر، 04 جانفي 1994.

13. **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الإعلان الدستوري رقم 01-97 م.د/97 المؤرخ في 4 صفر 1481** المتعلق بنتائج انتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 40، السنة 34، الجزائر، 11 يونيو 1997.

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المجلس الدستوري، الإعلان رقم 01/ا. م.د/02 المؤرخ في 21 ربيع الأول الموافق ل 3 يونيو 2002** المتعلق بنتائج الانتخابات لأعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 43، السنة 39، الجزائر، 23 يونيو 2002.

15. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري رقم 03/ا. م.د/07 المؤرخ في 21 ماي 2007** المتعلق بنتائج الانتخابات لأعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 45، السنة 44، الجزائر، 11 يونيو 2007.

16. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري رقم 01/ا. م.د/12 المؤرخ في 15 ماي 2012** المتضمن نتائج الانتخابات لأعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 32، السنة 49، الجزائر، 26 ماي 2012.

17. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الإعلان الدستوري رقم 01/ا. م.د/17 المؤرخ في 18 مايو 2017** المتضمن النتائج النهائية لانتخاب أعضاء المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية، العدد 34، السنة 54، الجزائر، 7 يونيو 2017

18. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الميثاق الوطني 1986**، حزب جبهة التحرير الوطني، الجزائر، 1986.

19. كتاب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالاتصال، **العهدات الرئاسية في الجزائر 1963-2009**، المركز الوطني لوثائق الصحافة والإعلام، الجزائر، مارس 2009.

20. **القانون رقم 16-01 المؤرخ في 6 مارس 2016**، المتضمن التعديل الدستوري، ج، ر، ج، ج، العدد 14 مؤرخة في 7 مارس 2016.

21. المرسوم الرئاسي رقم 96-438 مؤرخ في 26 رجب 1417 الموافق 7 ديسمبر 1996.

22. رشيد بن يوب، **الدليل السياسي 1999**، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1999.

عاشرا: الجرائد والملتقيات

1. جلول بلهادي، **الهندسة الانتخابية ودورها في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر بعد حراك 22 فبراير 2019 (رئاسيات 12 ديسمبر 2019 نموذجا)**، عن: أشغال الملتقى الوطني، **إشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في شمال إفريقيا**، تحت إشراف: د. ليلي مداني، 8 ديسمبر 2020.

2. عبد الناصر جابي، **الشكارة وقوة المال يهددان مكان العروشية**، الخبر الأسبوعي، العدد 421، 24-30 مارس 2007.

3. **الخبر الأسبوعي**، عدد 308، من 22 إلى 28 جانفي 2005.

إحدى عشر: المواقع الالكترونية

1. العياشي عنصر، **المجتمع المدني المفهوم والواقع: الجزائر أنموذجا**، 2000، نقلا عن http://www.faculty.qu.edu-qa lanser le 28/03/2022 à 14 :46 min

2. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، **بوتفليقة رئيس جزائري قدم نضال الاستعمار على استكمال تعليمه واجبره الثوار على التقاعد** http://www.politics-dz.com le 21/10/2021 à 19 :05 min

3. الطريق السيار شرق-غرب فضيحة القرن http://www.benbadis.org le 07/11/2018 à 12 :12 min

4. تحليل الصفارة الأمريكية في الجزائر لفضيحة سوناطراك13.maktoobblog.com http://www.bilad

5. د قادة جليد، **الحراك الشعبي في الجزائر: قراءة استشرافية** http://www.raialyoum.com le 11/12/2021 à 21 :43 min

6. كاظم كريدي خلف العادلي، **اتجاهات أعضاء هيئة التدريس بالجامعة نحو استخدام الحاسب الآلي في التدريس**، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، دورية علمية متخصصة نصف سنوية تصدرها الأكاديمية العربية في الدنمارك، www.ao-academy.org

7. حزب التجمع الوطني الديمقراطي الجزائري، http://www.aljazeera.net . Encyclopédia/movementsandparties le 24/12/2021 à 22 :27 min

8. حركة البناء الوطني http://ar.m.wikipedia.org le 10/09/2020 13 :14 min

9. ولاية سطيف- ويكيبيديا http://www.ar.m.wikipedia.org le 03/03/2022 à 12 :58 min

10. http://www.calculator.net math. Sample Size Calculator le 06/01/2022 à 14 :05 min موقع حساب حجم عينة البحث

11. مدحت جمال، **المنهج الإحصائي في البحث العلمي**، http://www.sanadkk.com le 04/11/2022 à 21 :16 min

12. Christine Fauvelle-Aymar et Abel François, **Campagne Electorale**, préference politique et participation une étude empiririque sur les élections législatives Francaise de 1997. http://www.ses.Telecom-paristech.fr le 09/04/2020 à 22 :32 min .

13. Delphine Baillergeau, **Le modèle psycho-politique du comportement de l'electeur**, http://www.blog-art.com, le 08/06/2020, à 22 :25 min.

14. Paul Nathan, Statistiical inerence II, slidepayer, s.d,disponible sur le lien : http://slidplayer.com/slide/ le 05/01/2022 à 22 :06 min.

15. http://www.transparency.org/cpi2017 le 04/11/2018 à 15 :16 min

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع السياسي

استمارة بحث في موضوع:

الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر

إعداد الطالبة:

سقني عبلة

تحت إشراف:

أ.د. النوي الجمعي

ملاحظة: كل المعومات التي ستذكرونها في هذه الاستمارة لا تستغل إلا في البحث العلمي، لذا نرجو من سيادتكم وضع علامة × في الخانة التي ترونها ملائمة أمام كل عبارة

و في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير والشكر لمساهمتكم في إنجاح البحث العلمي.

المحور الأول: البيانات الشخصية:

1. الجـنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2. السن: ☐[19-30] ☐[31-40] ☐[41-50] ☐ 51 فما فوق

3. مكان الإقامة: ☐ مدينة ☐ شبه حضري ☐ ريف

4. المستوى التعليمي: ☐ دون مستوى ☐ابتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي

5. الحالة المهنية: ☐موظف في قطاع عام ☐ موظف في قطاع خاص ☐متقاعد ☐بطال

☐ عامل حر ☐ متعاقد ☐ أخرى.....

المحور الثاني: نشاط الأحزاب السياسية واستقطاب الناخبين خلال الاستحقاقات الانتخابية

6. هل أنت منخرط في حزب سياسي: ☐نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم"، كيف ذلك:**

☐ مقتنع ببرنامجه ☐ مدى الأهمية السياسية ☐ يمكنك من الاطلاع على قضايا الشأن العام

☐ أخرى.....

*** ما هو الحزب الذي تنتمي إليه:**.....

*** إذا كانت الإجابة "لا"، لماذا ؟**

☐ عدم توفر جو مناسب للممارسة السياسية ☐ عدم قناعتك بفعالية الأحزاب السياسية

☐ أحزاب شكلية ☐ أخرى...

7. هل سبق أن اطلعت على برنامج حزب سياسي: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم"، كيف تجده:**

☐ برنامج لا يرقي إلى طموحات وآمال المواطنين ☐ برنامج يحمل تناقضات

☐ برنامج لا يحمل انشغالات وتطلعات المجتمع ☐ برنامج جيد ☐ أخرى..

*** إذا كانت الإجابة "لا"، لأنه:**

☐ برنامج خال من الأرقام والمعطيات ☐ الأحزاب تسعى للبقاء ولا تهتم بانشغالات المواطنين

☐ أخرى...

8. حسب رأيك هل تعتقد أن الأحزاب السياسية الجزائرية حاملة للإيديولوجيات: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم" ، تتمثل في:**

☐ البرامج الانتخابية اقتصادية ☐البرامج الانتخابية سياسية

☐ البرامج الانتخابية اجتماعية وثقافية ☐ البرامج لا تراعي الاختلاف والتعدد

☐ البرامج لا تقوم على حل المشاكل الواقعية ☐ البرامج هلامية ☐ أخرى ...

*** إذا كانت الإجابة "لا": كيف ذلك**.....

9. هل تعتد أن الأحزاب السياسية في الجزائر بمقدورها ترقية العمل الحزبي: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم"، من خلال :**

☐ القدرة على مناقشة الاختيارات المتاحة ☐ العمل السياسي الجواري ☐ الانتقائية في النقاش

☐ الطرح الموضوعي للمشكلات السياسية ☐ تبني برامج تكوينية ☐ دمقرطة الحزب داخليا

☐ أخرى...

*** إذا كانت الإجابة "لا"، من خلال:**

☐ العودة في المواسم الانتخابية فقط ☐ غياب اللقاءات الجهوية والوطنية

☐ تفادي النقاشات التي تزعج السلطة ☐ أخرى ...

10. النشاط الحزبي يعمل بآليات لاستقطاب الناخبين في الجزائر ما رأيك: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة (نعم)، من خلال:**

☐ مطويات ☐ البرنامج ☐ الندوات ☐ الاجتماعات ☐ وسائل الإعلام

☐ التظاهرات الحزبية ☐ وسائل التواصل الاجتماعي ☐ أخرى.....

*** إذا كانت الإجابة (لا) هل يعود سبب ذلك في رأيك إلى:**

☐ غياب الاحترافية لاستقطاب الناخب ☐ عدم استغلال الوسائط الاجتماعية

☐ غياب توظيف آليات التسويق السياسي ☐ طغيان النشاط الحزبي المناسباتي ☐ أخرى...

11. هل البرامج الحزبية تستند لقراءة الواقع الاجتماعي والسياسي: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة (نعم)، من خلال:**

☐ طرحها للمسألة الاجتماعية ☐ طرحها لأفكار ترقية حقوق الإنسان والديمقراطية

☐ طرحها للقضايا الدولية الراهنة ☐ أخرى ....

*** إذا كانت الإجابة (لا) هل يعود سبب ذلك في رأيك إلى:**

☐ الدفاع عن أطروحات السلطة ☐ لا تناقش ولا تطرح قضايا المجتمع إلا في الحملات الانتخابية

☐ لا تدافع عن انشغالات المواطنين أمام الحكومات ☐ لا تعارض برامج الحكومة

☐ تطرح قضايا ثانوية ☐ أخرى...

12. هل تعتقد أن الممارسة السياسية للأحزاب تسهم في ترقية السلوك الانتخابي: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم" من خلال:**

☐ احترام آليات التمثيل والحق في الترشح داخل الأحزاب ☐ المشاركة في مختلف الاستحقاقات

☐ المحافظة على توجه الحزب ☐ وضع برامج واضحة وهادفة ☐ النشاط والفعالية في المجتمع

☐ أخري.....

*** إذا كانت الإجابة "لا" من خلال:**

☐ إهمال الترقية والتكوين للأحزاب ☐ ضعف قنوات التجنيد السياسي ☐ الرشوة (شراء الأصوات)

☐ غياب المرجعية الفكرية والبعد الإيديولوجي للحزب ☐ غياب دوران النخبة واستئثار القيادات بمواقع السلطة

☐ المصالح المتبادلة ☐ الجهوية ☐ العشائرية ☐ أخرى...

13. في رأيك هل تقوم الأحزاب السياسية بتوظيف وسائل الإعلام والاتصال لاستقطاب الناخبين: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم" من خلال:**

☐ الإذاعة والتلفزيون ☐ الجرائد الحزبية ☐ شبكات التواصل الاجتماعي

☐ الاتصال الجواري ☐ المناظرات الانتخابية ☐ أخرى....

*** إذا كانت الإجابة "لا" من خلال:**

☐ غياب توظيف آليات الاتصال السياسي ☐ النشاط الحزبي مناسباتي ☐ أخرى...

14. في رأيك هل تؤثر الوسائل التي تستعملها الأحزاب أثناء الانتخابات على قرار الناخبين: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة (نعم)، تكون:** ☐ بدرجة كبيرة ☐ بدرجة متوسطة ☐ بدرجة ضعيفة

*** إذا كانت الإجابة (لا)، بسبب:**

☐ اختيار المرشح من الأعيان ☐ برامج واقعية ☐ خطاب نقدي تجاه السلطة

☐ أخرى...

15. تستخدم الأحزاب السياسية نفس الوسائل لاستقطاب الناخبين باختلاف طبيعة الاستحقاقات: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم" من خلال:**

☐ طرح القضايا الراهنة ☐ القضايا الخلافية (الهوية، دور الجيش، الاقتصاد) ☐ أخرى ...

*** إذا كانت الإجابة "لا"، تختلف الوسائل حسب طبيعة الاستحقاقات تستعمل:**

☐ الحملات الحوارية ☐ العروشية ☐ شعبية المرشحين في المجتمع

☐ طرح المشاكل اليومية ☐ أخرى...

16. ما هو تقييمك لنشاط الأحزاب خلال الحملة الانتخابية عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

☐ جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐ لا ترقى لمستوى تطلعات المجتمع

☐ أخرى ...

17. في رأيك هل تعرف الأحزاب السياسية في الجزائر – حركات تصحيحية – ؟: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة (نعم)، بسبب:**

☐ غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية

☐ الدور المهيمن لرئيس الحزب في عملية صنع واتخاذ القرار الحزبي

☐ الاختراق من طرف السلطة للأحزاب ☐ أخرى ...

*** إذا كانت الإجابة (لا)، بسبب:**

☐ تطبيق الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية

☐ عدم تدخل السلطة في الأحزاب ☐ أخرى ...

18. في رأيك هل توجد منافسة حزبية حقيقية في الجزائر: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم" لأن الأحزاب تقدم:**

☐ برامج حقيقية تسعى إلى ترقية المجال الاجتماعي ☐ برامج جادة تسعى إلى ترقية المجال الاقتصادي

☐ برامج دقيقة تسعى إلى المحافظة على الاستقرار السياسي ☐ أخرى...

*** إذا كانت الإجابة "لا" ما هو السبب:**

☐ أحزاب صورية مجرد وسيلة لإضفاء الشرعية على النظام السياسي ☐ تعددية حزبية شكلية ومنافسة غير حقيقية

☐ أحزاب تسير في كنف النظام السياسي تؤيد قراراته وتدعو لتطبيقها ☐ أخرى...

19. حسب رأيك الظاهرة الحزبية في الجزائر لازالت قادرة على استقطاب الناخبين: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم"، كيف يكون ذلك:**.....

*** إذا كانت الإجابة "لا"، بسبب:**

☐ سيطرة النظام السياسي على الأحزاب ☐ طبقة سياسية فاقدة للشرعية المجتمعية

☐ توظيف المال في الممارسة السياسية ☐ انغلاق الأحزاب السياسية على نفسها

☐ غياب الممارسة الديمقراطية داخلها ☐ تهميش الشباب ☐ أخرى ...

المحور الثالث: المحددات التي تتحكم في السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري

20. هل تتابع الأحداث السياسية الوطنية الراهنة: ☐ نعم ☐ لا

***إذا كانت الإجابة "نعم"، فما هو المصدر الذي تتحصل منه على معلوماتك السياسية:**

-وسائل الإعلام التقليدية: ☐ تلفاز ☐ إذاعة ☐ جرائد

-وسائل الإعلام الحديثة: ☐ فايسبوك ☐ تويتر ☐ يوتوب ☐ انتستغرام

- وسائل الإعلام الحزبية: ☐ جرائد حزبية ☐ أخرى ...

21. هل تشارك في الانتخابات: ☐ نعم ☐ لا

***إذا كان "نعم" أي نوع من الانتخابات شاركت فيها:**

☐ رئاسية ☐ تشريعية ☐ محلية

*متى تمت مشاركتك في آخر انتخاب: ☐ آخر استحقاق ☐ 3 سنوات مضت ☐ أخرى...

22. مع من تناقش المواضيع السياسية أكثر: ☐ الأسرة ☐ الأصدقاء ☐ مواقع التواصل الاجتماعي

☐ الزملاء ☐ الجمعيات ☐ الأحزاب ☐ أخرى...

23. هل تؤثر العوامل الاجتماعية في اختيارك الانتخابي من خلال:

☐ الأسرة ☐ المدرسة ☐ المسجد ☐ جماعة الرفاق ☐ مواقف الأحزاب

☐ مواقع التواصل الاجتماعي ☐ أخرى...

24. في رأيك السياقات الاجتماعية والاقتصادية تتحكم في تحفيز استجابة الناخب للمواعيد الانتخابية: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم"، فهي من أجل:**

☐ تحسين الظروف الاجتماعية ☐ تحسين الظروف المادية ☐ المشاركة أثناء الأزمات

☐ طبيعة الانتخابات ☐ أخرى...

*** إذا كانت الإجابة "لا" بسبب:**

☐ الشعور بالتهميش والحرمان الاجتماعي ☐ صوتي لن يغير من نتيجة الانتخابات

☐ لست مهتما بالانتخابات لأنها لن تغير من أوضاعي المادية ☐ أخرى...

25. هل تعتقد أن العملية الانتخابية تتم في شفافية: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم" بسبب:**

☐ السماح للمواطنين بحضور عملية فرز الأصوات ☐ قيام اللجان المستقلة بمراقبة الانتخابات

☐ التأطير الجيد للانتخابات ☐ أخرى....

*** إذا كانت الإجابة "لا" بسبب الطرق الملتوية والتي تتمثل في:**

☐ المال الفاسد ☐ شراء الذمم ☐ العشائرية ☐ الزبونية

☐ الوعود الكاذبة ☐ أخرى...

26. هل تتخذ قرارك حول المشاركة في الانتخابات: ☐ قبل الحملة ☐ أثناء الحملة ☐ يوم الانتخاب

27. أثناء قيامك بالتصويت في الانتخابات على أي أساس يكون اختيارك لأحد المرشحين:

☐ مكانة الحزب الوطنية ☐ البرنامج السياسي للحزب ☐ المعرفة الشخصية للمرشح

☐ التاريخ النضالي للمرشح داخل الحزب ☐ مكانة المرشح الاجتماعية ☐ كفاءة المرشح

☐ المستوى التعليمي للمرشح ☐ انتماؤه للعرش الذي انتمي إليه ☐ أخرى...

28. اختياراتك السياسية تكون على أساس تحقيق المنفعة: ☐ المادية ☐ المعنوية ☐ الاجتماعية

المحور الرابع: المتغيرات السوسيولوجية الموجهة للسلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري

29. هل تعتقد أن قرارك الانتخابي حول التصويت يكون على أساس الجندر: ☐ ذكر ☐ أنثى ☐ لا يتأثر

30. في رأيك هل يكون قرارك الانتخابي حول التصويت على أساس مكان إقامة المرشح إذا كان يسكن:

☐ مدينة ☐ شبه حضري ☐ ريف ☐ لا يتأثر

31. في رأيك هل يكون قرارك الانتخابي حول المرشح مبني على أساس معايير: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم" يكون على أساس:**

☐ شابا ولديه طموح وأفكار جديدة ☐ شابا ذو شهادة علمية ☐ كبيرا في السن ولديه خبرة وحنكة سياسية

☐ يتسم النزاهة ☐ انتماؤه للعرش الذي انتمي إليه ☐ المعرفة الشخصية للمرشح

☐ أخرى...

32. هل تعتقد أن للشباب دور فعال في المشاركة الانتخابية: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم" من خلال:**

☐ المشاركة في صنع القرار في مختلف الاستحقاقات ☐ حضور الندوات والمساهمة في النقاشات

☐ النضال في الأحزاب والانخراط فيها ☐ أخرى .....

*** إذا كانت الإجابة "لا"، بسبب:**

☐ عدم الاهتمام بالسياسية والانتخابات ☐ عدم الثقة في الأحزاب والمرشحين ☐ الأمية

☐ عدم استجابة النظام السياسي لانشغالات الشباب ☐ تدهور الوضع الاقتصادي ☐ أخرى...

33. المرأة يمكنها شغل منصب قيادي في الدولة وتسيره على أحسن وجه ما رأيك: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "لا"، لأنها:**

☐ غير مضطلعة بالشؤون السياسية ☐ مشاركتها النضالية ضعيفة ☐ معوقات أنثروبولوجية ثقافية

☐ أخرى...

المحور الخامس: أداء الأحزاب السياسية في الجزائر والسلوك الانتخابي للناخب

34. هل هناك أسباب حقيقية التي تدفعك للتصويت: ☐ نعم ☐ لا

*** إذا كانت الإجابة "نعم" من أجل:**

☐ أختار من يمثلني ☐ لتحقيق منفعة شخصية ☐ المشاركة في صنع القرار

☐ القضاء على المشكلات الاجتماعية ☐ أهمية العملية الانتخابية ☐ البرامج الانتخابية نافعة ومجدية

☐ أخرى ...

*** إذا كانت الإجابة "لا" لأنه:**

☐ مجرد تقليد في الأسرة ☐ للتأشير على بطاقة الناخب ☐ المرشح قريبي

☐ المرشح ينتمي للعرش الذي انتمي إليه ☐ أخرى...

35. من مظاهر العزوف الانتخابي : ☐ عدم التسجيل في القوائم ☐ عدم الذهاب للتصويت

☐ الذهاب للتصويت وإفساد ورقة التصويت ☐ ترك الظرف فارغا ☐ عدم الترشح ☐ أخرى ...

36. هل تعتقد أن عزوف الناخبين عن التصويت يعود إلى:

☐ تدني المستوى المعيشي ☐ انتشار البطالة ☐ تردي الأوضاع الاقتصادية

☐ انشغال المواطنين بمشاكلهم الاجتماعية ☐ نقص المعرفة السياسية ☐ صوتي ليس له تأثير

☐ عدم القناعة بالعملية الانتخابية ☐ عدم الاهتمام بالسياسة والانتخاب ☐ سوء أداء الأحزاب

☐ الاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية ☐ نتائج الانتخابات معروفة مسبقا ☐ تقديم نفس الوجوه

☐ أخرى...

37. ما هي الأسباب الحقيقية التي تجعلك تمتنع عن التصويت في الانتخابات:

☐ الامتناع وسيلة فعالة للتغيير ☐ سطحية البرامج الحزبية المقدمة ☐ شعبوية الخطابات

☐ اختزال العمل السياسي في الانتخابات ☐ أطروحات الأحزاب السياسية منافية للواقع المعاش

☐ ضعف الاتصال والتسويق السياسي بين الأحزاب والمواطنين إلا في الحملات الانتخابية

☐ الشعور بخيبة الأمل في النظام السياسي ☐ أخرى ...

38. ترجع ظاهرة عزوف المواطنين عن الممارسة السياسية ككل إلى:

☐ الحزب لا يعبر عن انشغالات المجتمع ☐ الحزب لا يقدم للمجتمع شيئا بل يقوم على توفير مصالحه

☐ عدم الثقة في مصداقية الانتخابات ☐ لا قيمة للمشاركة السياسية لأن النظام السياسي يختار ما يريده

☐ الأحزاب السياسية تابعة للنظام السياسي تعبر عن رأي السلطة ☐ أخرى...

39. في رأيك عزوف الناخبين عن المشاركة السياسية يرجع إلي:

- ☐ استمرار هيمنة الحزب الحاكم في السلطة باعتباره حزب الأغلبية
- ☐ ضعف الأحزاب وعدم المقدرة على تكوين أفراد ونخب قيادية
- ☐ غياب الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية وتميزها بالطابع السلطوي
- ☐ عدم اهتمام الأحزاب بمشاكل المواطنين (البطالة، السكن، نظام التعليم)
- ☐ عدم تقديم الأحزاب السياسية برامج مجتمع واضحة الأهداف
- ☐ اعتماد الأحزاب على ركوب الموجة والحديث عن الأوضاع الراهنة والتغني بالحلول الوهمية دون إعطاء حلول واقعية

أخرى أذكرها .....

40. في رأيك الارتفاع المتزايد لنسب العزوف عن التصويت في الجزائر يرجع إلى:

- ☐ غياب الثقافة السياسية للفاعلين في الحزب يجعلهم غير قادرين على استقطاب الناخبين
- ☐ خنق الحريات
- ☐ توظيف الأحزاب لثقافة المحاباة، الجهوية، المحسوبية والرشوة
- ☐ الأوليغارشية وشراء المناصب
- ☐ عدم تبني الأحزاب السياسية لأطروحات الحراك
- ☐ أخرى ...

* يمكنكم إضافة ما ترونه ضروري حول الموضوع ولم تتطرق إليه الاستمارة:

.....

.....

.....

شكرا لكم على تعاونكم معنا

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة سطيف 2

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تخصص علم الاجتماع السياسي

دليل مقابلة في موضوع:

الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر

إعداد الطالبة:

سقني عبلة

تحت إشراف:

أ.د. النوي الجمعي

ملاحظة: كل المعومات التي ستذكرونها في هذه المقابلة لا تستغل إلا في البحث العلمي، لذا نرجو من سيادتكم الإجابة عن كل تساؤلاتنا

و في الأخير تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير والشكر لمساهمتكم في إنجاح البحث العلمي.

1. ما هي مكانتكم (الصفة) في الحزب؟

.....

.....

2. هل تعتقد أن الأحزاب يقدمون في قوائم للترشحات أسماء بمقدورها استقطاب الناخب؟

.....

.....

.....

.....

3. هل مشاركة الأحزاب في الاستحقاقات الانتخابية أو المقاطعة لها تغيير السلوك الانتخابي؟

.....

.....

.....

.....

4. كيف تؤثر مواقف الأحزاب من القضايا الدولية أو الداخلية على السلوك الانتخابي للفرد؟

.....

.....

.....

.....

5. يسجل عزوفا في الآونة الأخيرة، هل مرده أداء الأحزاب أم طبيعة النظام السياسي ككل؟

.....

.....

.....

.....

6. عبر صفحاتكم على مواقع التواصل الاجتماعي كيف يتم تحيين ورصد انشغالات المواطنين ؟

.....

.....

.....

.....

7. هل ترى أن ما تقدمه الأحزاب الجزائرية من طروحات سياسية اجتماعية اقتصادية كفيلة بمد تصورات عملية للخروج من الأزمة؟

.....

.....

.....

.....

8. هل تقوم الأحزاب الجزائرية بدور الوسيط بين السلطة والمجتمع لتفادي الصراعات الداخلية وتحقيق التوافق بين المجتمع والسلطة حول القضايا المصيرية؟

.....

.....

.....

.....

.....

9. هل للأحزاب السياسية دور في اختيار المسيرين للمناصب الحكومية؟

.....

.....

.....

.....

10. هل تعتقد أن الآليات والوسائل التي تستعملها الأحزاب في عملية التعبئة السياسية لاستقطاب الناخبين كافية؟

.....

.....

.....

.....

11. هل في رأيك لرأس المال الاجتماعي والثقافي تأثير على السلوك الانتخابي؟

.....

.....

.....

.....

12. هل تعتقد بأن الأداء الحزبي حاليا في الجزائر قادرا على ترقية النقاش في الفضاء العام؟

.....

.....

.....

.....

13. هناك أحزاب حاضرة في المشهد السياسي ولا تريد الوصول للسلطة ما رأيك في ذلك؟

.....

.....

.....

.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات

المندوبية الولائية – سطيف

الهيئة الناخبة على مستوى بلديات الولاية الى غاية 2021/11/27.

رمز البلدية	تسمية البلدية	عدد الناخبين	عدد مراكز التصويت	عدد مكاتب التصويت
1901	سطيف	220676	52	436
1902	عين الكبيرة	24904	11	52
1903	بني عزيز	12781	11	28
1904	أولاد سي أحمد	6005	07	16
1905	بوطالب	8448	08	22
1906	عين الروى	7379	09	23
1907	ذراع قبيلة	7679	09	22
1908	بير العرش	16059	11	35
1909	بني شبانة	6498	08	22
1910	أولاد تبان	8169	08	22
1911	الحامة	9706	07	24
1912	معاوية	5070	07	14
1913	عين لقراج	6210	07	24
1914	عين عباسة	11314	07	31
1915	الدهامشة	7226	05	16
1916	بابور	11359	06	32
1917	قجال	20895	12	46
1918	عين الحجر	20813	19	51
1919	بوسلام	6664	11	24
1920	العلمة	106111	20	164
1921	جميلة	13590	16	44
1922	بني ورتيلان	6163	11	24
1923	الرصفة	11339	09	27
1924	أولاد عدوان	6125	04	13
1925	البلاعة	10344	12	29
1926	عين أرنات	42555	16	82
1927	عموشة	13634	12	34
1928	عين ولمان	46254	17	92
1929	بيضاء برج	20879	16	48
1930	بوعنداس	9726	11	29
1931	بازر سكرة	16949	12	37
1932	حمام السخنة	9869	07	20
1933	مزلوق	15293	07	33
1934	بير حدادة	10802	08	25
1935	سرج الغول	7222	06	21
1936	حربيل	2950	05	11
1937	الأوريسيا	14887	07	32

29	13	11706	تيزي نيشار	1938
45	11	18869	صالح باي	1939
72	19	34067	عين أزال	1940
12	05	2640	قنزات	1941
28	12	9673	تالة ايفاسن	1942
64	18	20970	بوقاعة	1943
37	14	10736	بني فودة	1944
18	07	5973	تاشودة	1945
17	06	4756	بني موحلي	1946
24	10	12736	أولاد صابر	1947
30	08	14966	قلال	1948
21	06	9490	عين السبت	1949
26	09	10321	حمام قرقور	1950
11	03	3583	ايت نوال مزادة	1951
33	09	16778	قصر الأبطال	1952
20	05	7290	بني وسين	1953
18	07	5677	ايت تيزي	1954
30	13	9157	ماوكلان	1955
21	08	10180	القلتة الزرقاء	1956
11	05	2942	واد البارد	1957
17	07	6778	الطاية	1958
16	07	7042	الولجة	1959
12	05	5555	التلة	1960
2317	618	1024432	المجموع	

ملخص

تعتبر المشاركة الانتخابية والسياسية لأفراد المجتمع الممثل الحقيقي لممارسة الديمقراطية داخل الدولة، والتداول السلمي أحد تجلياتها حيث تسعى الأحزاب السياسية باختلاف مشاربها الأيديولوجية للحصول على السلطة، لذلك تستخدم جملة الأساليب والنشاطات لاستقطاب وتعبئة الناخبين، إلا أن نتائج المشاركة الانتخابية في الجزائر منخفضة مما يدل على عزوف الناخبين وإتباع السلوك الانتخابي السلبي على الرغم من نشاط وفعالية الأحزاب في الحملات الانتخابية، وعليه فقد كان هدف دراستنا الموسومة تحت عنوان "الأحزاب السياسية والسلوك الانتخابي في الجزائر" محاولة التعرف على مدى تأثير نشاطات الأحزاب على الناخبين لتعبئتهم والتصويت لصالحهم الذي يتجلى من خلال دراسة العلاقة بينها.

وللبحث في طبيعة هذه العلاقة (ارتباطية سببية) قامت الطالبة بدراسة ميدانية بولاية سطيف، تم الاعتماد على أدوات جمع البيانات: الاستمارة كأداة بحث أساسية مع الناخبين، والمقابلة مع ممثلي الأحزاب كأداة داعمة، وتم استخدام المنهج الوصفي، المنهج التاريخي والمنهج الإحصائي، ومحاولة إسقاط النتائج المتحصل عليها ميدانيا مع الجانب النظري، حيث خلصت الدراسة:

- الأساليب التي تستخدمها الأحزاب السياسية وممارساتها في استقطابها للناخبين لا تخدم العملية السياسية ولا تحث على المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية في المجتمع الجزائري.
- تتحكم عدة محددات (سياسية، سوسيوإقتصادية) في السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري.
- توجه السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري عدة متغيرات سوسيولوجية (الجندر، الفئات العمرية، البعد الجغرافي).

يرتبط السلوك الانتخابي لدى الناخب الجزائري بطبيعة الأداء الحزبي ونوعية المرشحين المقدمة خلال الاستحقاقات الانتخابية.

Summary

The electoral and political participation of the members of society is the real representative of the practice of democracy in the country, and peaceful deliberation is one of its manifestations, as political parties with different ideological persuasions look up to gain power, therefore, a number of methods and activities are used to attract and mobilize voters, but the results of electoral participation in Algeria are low, which indicates the reluctance of voters and following the negative electoral behavior despite the activity and effectiveness of parties in electoral campaigns. Accordingly, the aim of our study, titled "Political Parties and Electoral Behavior in Algeria", was to try to identify the extent to which the activities of the parties affect the voters to mobilize them and vote in their favour, which is evident through the study of the relationship between them.

And to search In the nature of this relationship (causal correlation), the student conducted a field study in the Setif city. Data collection tools were relied upon: the questionnaire as a basic research tool with voters, and the interview with party representatives as a supportive tool. obtained in the field with the theoretical side, where the study concluded:

- The methods used by political parties and their practices in attracting voters do not serve the political process and do not encourage participation in electoral events in Algerian society.
- Several determinants (political, socioeconomic) control electoral behavior in Algerian society.
- Electoral behavior in Algerian society is guided by several sociological variables (gender, age groups, geographical distance).
-The electoral behavior of the Algerian voter is linked to the nature of the partisan performance and the quality of the candidates presented during the elections.